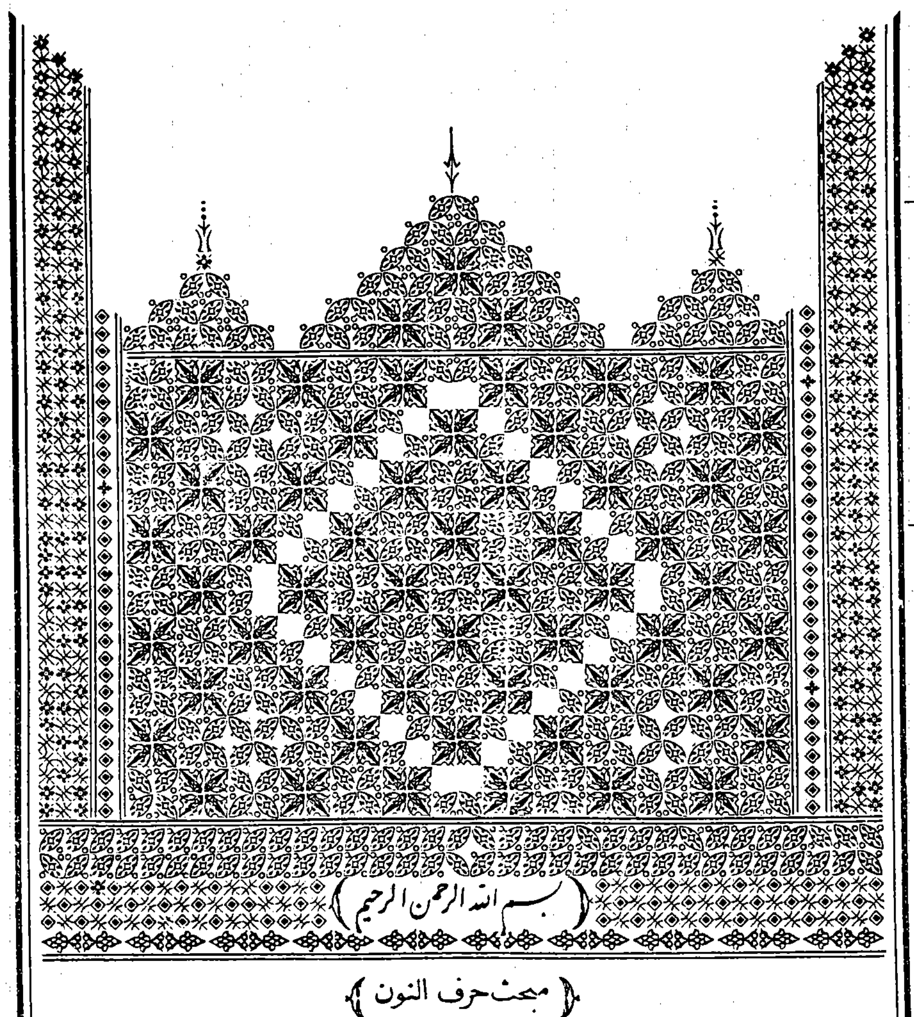


﴿ مبحث حرف النون ﴾

النون المفردة من الحروف المجهورة ومن حروف الذلاقة وهي والراء واللام في حيز واحد وقد تبدل من اللام والميم والهمزة (قوله خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة) في الدماميني لا يتأتى تقسيم نون التوكيد اليهما في هذا المحل لان المقسم أوّلا هو النون المفردة ولا يصدق على الثقيلة اللهم الا أن يقال أراد المفردة خطاً وأراد المفردة عن غيرها من باقي الحروف وهي بهذا المعنى متناولة للخفيفة والثقيلة (قوله والتوكيد بالثقيلة أبلغ) أي أشد على قاعدة زيادة المبنى لزيادة المعنى غالبا ولذلك قالت زليخا ليسجنن وليكونا لانها كانت أحرص على سجنه في بيتها التراه كل وقت من كونه صاغرا ثم ان نوني التوكيد أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كاختصاص الخفيفة بقلبها ألفا وحذفها للساكنين والشديدة بوقوعها بعد الالف ورد بأن ذلك لا يدل على الاصالة فان أن المفتوحة فرع المكسورة ولها أحكام تخصها وعند الكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة لاختصارها منها وقيل بالعكس لبساطة الخفيفة فهي أليق بالاصالة (قوله أريت ان جاءت به أملودا الخ) أقائلن هو جمع وأصله أقائلون فأدخلت نون التوكيد فحذفت نون الجمع لتوالي الامثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا أشاهرن وروى أقائلون وقوله الشهود أي على أن الولد الذي حبلت به تلك المرأة من حليلها كما قاله السيوطي فالاسم معرب بالواو ولو كان مفردا لأعرب

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين وامام المرسلين وعلى آله وأصحابه وتابعيهم أجمعين

بدأت ببسم الله مولاي أوّلا
وماخاب مكروب على الله عوّلا

﴿حرف النون﴾

﴿والنون في الكلام خذ تبياني
خمسة أقسام بلا نقصان
نون لتوكيد وتنوين كذا
نون اناث وارعين وخذا
وقاية زائدة وأكدوا
فعلا بأول كما قد قيدوا
ووصلها يا صاح باسم الفاعل
شذ وفي ضرورة ذا ينجلي﴾

يعني أن النون المفردة على خمسة أقسام أحدها نون التوكيد ثانيها نون التنوين ثالثها نون الاناث رابعها نون الوقاية خامسها نون زائدة فالاول منها نون التوكيد وهي قسمان خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة والتوكيد بالثقيلة أبلغ ويختصان بالفعل ووصلهما باسم الفاعل شاذ كقوله

أريت ان جاءت به أملودا
مرجلا ويلبس البرودا
أقائلن أحضروا الشهودا

صحيفة	
١٢٦	مبحث الجهة الثامنة
١٢٧	« الجهة التاسعة
١٢٧	« الجهة العاشرة
١٢٩	« بيان أنه قد يظن أن الشئ من باب الحذف وليس منه
١٣٠	« بيان مكان المقدر
١٣٠	« بيان مقدار المقدر
١٣١	« فى أنه ينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن
١٣١	« فى أنه اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيهما أولى
١٣٤	« ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب
	حذف الاسم المضاف
١٣٤	« حذف المضاف اليه
١٣٥	« حذف اسمين مضافين
١٣٥	« حذف ثلاث متضايفات
١٣٥	« حذف الموصول الاسمى
١٣٦	« حذف الصلة
١٣٦	« حذف الموصوف
١٣٦	« حذف الصفة
١٣٦	« حذف المعطوف
١٣٧	« حذف المعطوف عليه والمبدل منه
١٣٧	« حذف المؤكد وبقاء توكيده
١٣٧	« حذف المبتدا
١٣٨	« حذف الخبر
١٣٨	« ما يحتمل النوعين
١٣٨	« حذف الفعل وحده أو مع مضمر مرفوع أو منصوب أو معهما
١٣٩	« حذف المفعول

صحيفة	
١٣٩	مبحث حذف الحال
١٤٠	« حذف التميز
١٤٠	« حذف الاستثناء
١٤٠	« حذف حرف العطف وفاء الجواب وواو الحال
١٤٠	« حذف قد
١٤١	« حذف لا التبرئة وغيرها
١٤٢	« حذف ما النافية
١٤٢	« حذف ما المصدرية
١٤٣	« حذف كى المصدرية
١٤٣	« حذف اداة الاستثناء
١٤٣	« حذف لام التوطئة
١٤٣	« حذف الجار
١٤٤	« أن الناصبة
١٤٤	« حذف لام الطلب
١٤٤	« حذف حرف النداء
١٤٥	« حذف نون التوكيد
١٤٦	« حذف نونى التثنية والجمع
١٤٧	« حذف التنوين
١٤٨	« حذف أل
١٤٩	« حذف لام الجواب
١٤٩	« حذف جملة القسم
١٤٩	« حذف جواب القسم
١٥٠	« حذف جملة الشرط
١٥٠	« حذف جملة جواب الشرط
١٥١	« حذف الكلام بجملته
١٥١	« حذف أكثر من جملة فى غير ما ذكر
١٥٣	« الباب السادس من الكتاب فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وهى كثيرة

تحسبن الله غافلا ولا تدخل الخفيفة المثنى ولا الجمع المؤنث مطلقا فرارا من التقاء الساكنين ويجوز قلب الخفيفة ألفا قال ابن مالك

وأبدلنها بعد فتح ألفا
وقفا كما تقول فى قفن قفا

نحو ألقيا فى جهنم وكقوله

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل

أى قفن

(ثانية تنوينهم وذكروا
بأنه عشر على ما سطروا
مكن وقابل واحك غال همزا
رنم والاضطرار زيد أحرزا
تناسب والفرق من أقسامها
وعوض نكر وذا أخيرها)

يعنى أن النون الثانية نون التنوين وهى نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لغير توكيد تكتب بتكرار اسم الحركة المعربة بها فخرجت نون ضيفن لتحركها ونون حسن لأصالتها ونونا منكسر وانكسر لعدم تأخرهما ونون لنسفعا لانها للتوكيد وأقسامه عشرة الاول تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف اعلاما ببقائه على أصله وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف نحو زيد ورجل الثانى تنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو مسلمات ومؤمنات وهندات جعل فى مقابلة نون مسلمين ليز يد كل منهما على مفرده بحرفين الثالث تنوين الحكاية كأن تسمى رجلا بعاقلة(١) لبيبة فانك تحكى اللفظ المسمى به فلا يمنع من الصرف للعلمية

امتناع توكيده وذلك فى جواب قسم بواو منفى أو حالى أو مفصول من لامه كما مر (قوله ولا تدخل الخفيفة المثنى ولا الجمع المؤنث الخ) خلافا ليونس فيهما فانه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الالف ويجب عنده كسرها الشبهها بنون المثنى فى زيادتها آخرا بعد ألف والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفى الخفيفة افهمن حكما * فنفيها من المثنى جمع * مؤنث لعلة فى المنع

فمن المثنى على حذف مضاف أى بعد علامة المثنى وجمع معطوف بحذف العاطف (قوله التنوين الخ) هو لغة مصدر نونت أى صوت أو أدخلت نونا على الكلمة نقل اصطلاحا الى نفس النون المدخلة أعنى النون الساكنة الزائدة التى تلحق الآخر وصلا لا خطا ووقفا فهو من اطلاق المصدر اما على آلته لان النون يحصل بها التصويت لكونها حرفا أغن أو على المفعول (قوله فخرجت نون ضيفن لتحركها) أى النون الاولى وأما الثانية فتنوين (قوله وحسن لأصالتها) الصواب اسقاطه والتمثيل باذن سواء كتبت ألفا وهو الصحيح أو نونا لعدم زيادتها (قوله ونونا منكسر وانكسر) وكذا نون اذن لانها نفس الآخر لا لاحقة له (قوله ونون لنسفعا لانها للتوكيد) هذا التعليل غير تام لانها ترسم ألفا عند الكوفيين فتكون كتنوين المنصوب فانه يثبت فى الخط ألفا والجواب عنه أنه درج على مذهب البصريين من كتابتها نونا (قوله الاول تنوين التمكين) ويسمى تنوين الامكنية أيضا قيل وهو الاولى لان التمكين الاعراب فالممنوع من الصرف متمكن غير أمكن ويسمى أيضا تنوين الصرف فالاضافة فى هذا للبيان فهو من اضافة العام للخاص وفيما قبله من اضافة الدال للمدلول (قوله وهو اللاحق للاسم المعرب) معرفة كان أو نكرة ولذا مثل برجل ردا على من جعله للتنكير لبقائه مع زوال التنكير اذا سمى به ودعوى أنه زال وخلفه تنوين التمكين تعسف وجوز الرضى كونه تمكينا لكون الاسم منصرفا وتنكيرا لكونه نكرة وبعد التسمية يتمحض للتمكين لكن يعكر عليه أن تنوين التنكير مخصوص بالمبنيات كما فى الشرح الا أن يمنع ذلك (قوله وهو اللاحق لجمع المؤنث الخ) المراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين وان لم يكن مؤنثا ولا سالما (قوله جعل فى مقابلة الخ) وقيل معنى ذلك كما قال الرضى أن كلا من هذا التنوين ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد فى الدلالة على تمام الاسم ولا يرد أن مفرد هذا الجمع قد لا ينون كفاطمة لان تنوين ما لا ينصرف مقدر فهو قائم مقامه وكذا يقال فى جمع المذكر الذى لا ينون مفرده كابراهيمون والدليل على أنه للمقابلة لا للتنكير ثبوته فى المعربات ولا للتمكين ثبوته فيما لا ينصرف منه وهو ما سمى به مؤنث كأذرعات وتنوين التمكين لا يجامع منع الصرف وفيه كما قاله الصبان أن من ينون المسمى به ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما أن من يمنعه الصرف ينظر الى ما بعدها ومن يجره بالكسرة ولا ينونه يعتبر الحالتين ولذا أسقط صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارحه بدخوله فى التمكين (قوله وقاتم الاعماق الخ) قاله رؤبة بن العجاج وبعده * مشتبه الاعلام لماع الخفقن * أى ورب مكان قاتم الاعماق أى مظلم النواحى من القتام وهو الغبار والاعماق ما بعد من أطراف المفازة مستعار من عمق البئر والخاوى الخالى والمخترق بفتح الراء الطريق الواسع لان المار يخترقه ومشتبه الاعلام أى مختلط العلامات ولماع الخفقن أى شديد لمعان البرق من قولهم خفق البرق خفقا وخبر مجرور رب محذوف أى قطعته مثلا

(١) قوله بعاقلة لبيبة أى بمجموعهما فهو تسمية بمركب فيحكى حاله قبل العلمية كما اذا سميت ببرق نحره أفاده الامير كتبه مصححه

والتأنيث الرابع تنوين الغالى وهو اللاحق للقوافى المقيدة كقوله

* وقاتم الاعماق خاوى المخترقن *

وسمى غاليا لتجاوزه حد الوزن الخامس تنوين المهموز ولم أرمن ذكرله مثالا وعلى عدمه يكون تنوين الضرورة الآتى على قسمين تنوين ما لا ينصرف وتنوين المنادى المبنى وبهذين تم الاقسام العشرة السادس تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافى المطلقة بدلا من حرف الاطلاق وهو الالف والواو والياء كقوله

* وقولى ان أصبت لقد أصابن *

وقوله

* لما تزل برحالنا وكأن قدن *

فزيدت النون بعد الياء والدال عوضا من الالف مع الاول والياء مع الثانى السابع تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة

فقالت لك الويلات انك مرجلى

بتنوين عنيزة للضرورة لمنعها من الصرف للعلمية والتأنيث ومنه تنوين المنادى المضموم كقوله

* سلام الله يا مطر عليها *

كما فى العينى وقيل مذكور بعد فى القصيدة والشاهد ادخال النون بعد القاف الساكنة للوزن فيحتاج تحريكها تخلصا من السكونين قال فى التصريح والمشهور كسر ما قبله كصه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان فى الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اهـ ولا يبعد أن يخص هذا الخلاف بالمبنى أصالة كالحرف أما الاسم والفعل المعربان فيحرك بما يقتضيه الاعراب كالكسر هنا والضم فى البيت الآتى (قوله وسمى غاليا لتجاوزه حد الوزن) أى من الغلو وهو الزيادة ومجاوزة الحد لأنه زائد على الوزن فى آخر البيت للترنم بالنون أو ليؤذن بالوقف اذ الشعر المسكن آخره للوزن لا يدرى فيه أواقف أنت أم واصل فهو كالخزم بمعجمتين وهو زيادة خمسة أحرف فأقل فى أوله وفى الخزرجية

وان زدت صدر الشطر ما دون خمسة * فذلك خزم وهو أقبح ما يرى

(قوله تنوين المهموز) أراد به الناظم التنوين الشاذ نحو هؤلاء قومك حكاه أبو زيد خلافا للشارح (قوله السادس تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافى المطلقة الخ) أى اللاحق للقوافى فى لغة تميم وقيس بدلا عن حرف المد والقافية آخر البيت وهى من الحرف المحرك قبل أول ساكنين يقعان فى الآخر الى انتهاء البيت على الصحيح وقوله المطلقة أى بحرف علة أى التى أطلقت عن السكون فتحركت وامتد بها الصوت بسبب حرف علة يقع فى آخرها (قوله وقولى ان أصبت لقد أصابن) صدره * أقلى اللوم عاذل والعتابن * قائله جرير وأقلى بكسر اللام أمر للمؤنثة واللوم كفلس العذل والتعنيف وعاذل منادى مرخم عاذلة وأصبت بفتح الهمزة وضم التاء أى ان نطقت بالصواب فلا تنكر به بل قولى لقد أصاب أو بكسر التاء أى ان أردت أنت النطق بالصواب بدل اللوم فقولى وجواب الشرط محذوف يفسره قولى ولقد أصابن مقول القول والشاهد فى العتابن وأصابن اذ أصلهما العتابا وأصابا بالألف فهما عوض التنوين عن المد وقصر الشاهد على الثانى لكونه هو القافية مردود بأن البيت المقفى ينزل كل من شطريه منزلة البيت الكامل كما بين فى العروض (قوله لما تزل برحالنا وكأن قدن) وصدره

* أزف الترحل غير أن ركابنا * وقائله زياد بن معاذ الشهير بالنابغة لنبغه بالشعر بغتة بعد تعذره عليه وأزف بالزاى والفاء ويروى أفد بالفاء والدال المهملة كما تقدم غير مرة كفرح فهما قرب والترحل أى الرحيل فاعله والركاب اسم جمع للابل التى يسار عليها واحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها وقيل واحدها ركوبة ولما نافية وتزل بضم الزاى مضارع زال التامة بمعنى تذهب والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله ولعل المراد بها الخيم التى تحمل على الابل أو أن الباء بمعنى من وكأن مخففة من الثقيلة واسمها محذوف أى وكأنها قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أى قرب الرحيل لكن ركابنا لم تذهب مع عزمنا عليه والشاهد فى قدن حيث أبدلت النون من الياء اذ أصله قدى بكسر الدال واشباعها للروى وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل بعد قد (قوله ويوم دخلت الخدر الخ) قائله امرؤ القيس والخدر ستر الهودج وهو مركب من مراكب النساء مقبب وغير مقبب وعنيزة مصغر ابنة عمه والويلات جمع ويلة والويل شدة العذاب ومعنى مرجلى تاركى راجلة أى ماشية (قوله سلام الله يا مطر عليها) وتمامه

* وليس عليك يامطر السلام * وهو للاحوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم الانصارى من قصيدة فى سلمى أخت امرأته وكانت جميلة وكان هو أيضا جميلا وكان يحبها حبا شديدا فتزوجت برجل قبيح المنظر يقال له مطر فغلب على الاحوص حبها حتى باح به ومن تلك القصيدة

كأن المالكين نكاح سلمى * غداة نكاحها مطر انيام

فان يكن النكاح أحل شئ * فان نكاحها مطر احرام

فلا غفر الاله لمنكحيها * ذنوبهم ولو صلوا وصاموا

فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام

(قوله الثامن التنوين الشاذ الخ) هذا شرح قول الناظم زيد الخ ولا يبعد أن الناظم أشار به الى تنوين المنادى للضرورة وأشار بقوله قبل ولاضطرار الى تنوين مالا ينصرف نحو ويوم دخلت الخدر الخ هذا هو التحقيق فى شرح كلام الناظم والمعول عليه (قوله التاسع تنوين العوض) اضافته بيانية ويقال تنوين التعويض باضافة المسبب الى سببه (قوله كتنوين جوار) رفعا وجرا جوار جمع جارية تطلق على السفينة وفيها اللغز المشهور

وجارية تجرى وليس لها رجل * وفى بطنها حمل وليس لها بعل

اذا عطشت عاشت وعاش جنينها * وان رويت ضاعت وضاع لها الحمل

وانما سميت جارية لجريها فى البحر كالشمس والفلك وتطلق أيضا على نعمة الله لجريها على عباده وعلى فتية النساء كما فى القاموس أى لجريها فى حاجتها مثلا فهى فى الاصل صفة ثم جرت مجرى الاسماء وغلبت فى الاخير وظاهر القاموس اطلاقها على المرأة وان كانت حرة وهو كثير فى استعمال العرب فتخصيصها بالامة عرف طارئ منشؤه حديث لا يقل أحدكم عبدى ولا أمتى فان العبد والامة لله وليقل غلامى وجاريتى أو كما قال صلى الله عليه وسلم ومثل جوار المتقدم غواش ونحوهما من كل اسم منقوص منع الصرف جمعا كأمثل أو مفردا كأعيم تصغير أعمى فانه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل لانه كأدحرج وأبيطر وكون تنوينه عوضا عن حرف هو مذهب سيبويه والجمهور والراجح بناء على تقدم الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة على منع الصرف الذى هو حال من أحوالها فالاصل جوارى وأعيمى بتنوين الصرف حذفت ضمة الرفع وكسرة الجر لثقلهما على الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم التنوين لوجود صيغة الجمع فى الاولين ووزن الفعل فى الثالث تقديرا لأن الياء لحذفها لعلة كالثابتة ولذا يقدر عليها الاعراب لا على ماقبلها فلما زال التنوين خيف من رجوع الياء لزوال مانعها وهو التنوين فعوضوا عنها تنوينا لينقطع طمع رجوعها وبعضهم بناه على تقدم منع الصرف فأصله جوارى بلا تنوين حذفت الضمة لثقلها على الياء وكذا فتحة الجر لنيابتها عن ثقيل ثم الياء للتخفيف وعوض عنها التنوين وانما لم يراع جره بالفتحة على الاول كهذا لانه لا يمنعه الا بعد الاعلال ومذهب المبرد والزجاج أنه عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع تنوين العوض وبقى مذهب رابع للاخفش وهو أنه تنوين صرف لزوال صيغة مفاعل ونحوها بحذف الياء فصار كأمان وسلام وعلى هذا قراءة وله الجوار بالضم (قوله أو عن كلمة كتنوين كل وأى وبعض) قال فى التصريح

بتنوين مطر للضرورة الثامن التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء وهو خاص بالاسماء المبنية قال بعضهم الصحيح أن هذا نون زائدة ولذا عبر الناظم رضى الله عنى وعنه بالزيد التاسع تنوين العوض وهو اما عوض عن حرف كتنوين جوار وغواش أو عن كلمة كتنوين كل وأى وبعض اذا حذف المضاف اليه

أوعن جملة نحو حينئذ ويومئذ العاشر تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنيـة فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بسماع كصـه ومه وإيه وفي العـلم المختوم بويه بقياس كسـيبويه بلا تنوين للنحوي المعروف وسيبويه بالتنوين لمنكر قوله تناسب والفرق من أقسامها فتنوين التناسب هو قسم من تنوين الضرورة وهو تنوين ما لا ينصرف لانه نون لضرورة التناسب كتنوين سلاسـلا لتوافق أغـلالا وسـعيرا أو لضرورة الوزن على ما مر وتنوين الفرق هو

ما تقدم من أنه للفرق بين المنكر والمعرّف من المبنيات أو الاعلام المختومـة بويه وقد جمع بعضـهم أقسام التنوين في قوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها
فان احرازها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد
رنم وأحك اضطرر غال وما همزا

ثالثـة نون الاناث فاعلمن
الى اثنتـين قسمت لتفهمن
خفيفـة ولحقت مضارعا
ماض وأمر كاسعين لمن سعى
ثانية وهي التي قد شـددت
واتصلت بالاسم فاحفظ ما ثبت

يعـني أن الثالثـة هي نون النسوة وهي قسمان خفيفـة مفتوحـة وقبلهـا ساكن تلحـق الماضي كضربن والمضـارع كيضربن والامر كاضربن وهي الفاعـل والثانيـة مشددة مفتوحة تتصـل بالضمائر للدلالة عـلى جمع الاناث كغـلامكن ومنهـن وضربهـن وهي حرف

﴿رابعـة نون الوقاية وتى
في جامـد وغـيره فأثبت
ووصـلت درالك ثم حرفا
كان لكن بعـرف يلفى
وان أن ثم هـم قد جوزوا * حذفا وذكرا أينما قد تبرز
أعني بأن والتي من بعـدها * ثم لعـل ليت فلتنتبها
والحذف من لعل قل كثير * والعكس في ليت أبا نحرير
وألحقن لمن لدن وقد وعن * قط ونحو تأمروني اعلمن
وبجلي أخوفني قـد وردا * فاحفظ لما بنظمنا قد قيدا ﴾

يعني أن الرابعة نون الوقاية

والتحقيق أنه تنوين صرف يذهب مع الاضافة ويثبت مع عـدمها اهـ ويمكن الجمع بأنه للتمكين لصرف مدخوله مع كونه عوضا عن المضاف اليه (**قوله** أو عن جملة نحو حينئذ ويومئذ) أي عوضا عن جملة تكون بعد اذ كقوله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون أي حين اذ بلغت الروح الحلقوم فحذف الفعل والفاعـل والمفعول وأتى بالتنوين عوضا عنه وكسرت اذ على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب بالاضافة خـلافا للاخفش لبقاء افتقارها الى الجمـلة معنى ولا يضر حذفها لفظا كحذف الصلة لدليل كقوله

نحن الألى فاجمع جمو * عك ثم وجههم الينـا

أي الألى عرفوا بالشجاعة ولقيام التنوين مقامها فكأنها مذكورة ولو سـلم ففيها سبب آخر وهو الشبه الوضعي واضافة حين اليها من اضافة الاعم للاخص كشجر أراك وفاقا للدماميني لان الحين مطلق زمان واذ زمن مقيد بما تضاف اليه ومثلها يومئـذ من قوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون الاصل والله أعـلم ويوم اذ غلبت الروم فارسا يفـرح المؤمنون ففـعل به ما تقدم والمؤمنون انما يفرحون بغلبة الروم لفارس لان الروم أهل كتاب (**قوله** العاشر تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية) وهو العلم المختوم بويه واسم الفعل واسم الصوت وهو في الاول قياسي وفي الاخيرين سماعي فما سمع منوّنا وغـير منون كصـه ومه وحيهـل وايه جاز فيـه الامران وما سمع منونا فقط كواها بمعنى أتعجب وويها بمعنى الاغراء فلا يجوز تركه وما سمع غير منوّن كنزال فلا يجوز تنوينه (**قوله** وتنوين الفرق هو ما تقدم) ليس كذلك بل تنوين الفرق الذي أشار اليه الناظم تنوين غدوة وبكرة فانهما بالتنوين مع التنكير وبعدمه مع التعريف ويكون حينئذ ممنوعا من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي فجمـلة ما ذكره الناظـم اثنا عشر نوعا (**قوله** نون النسـوة) وهي اسم في نحو النسوة يذهبن خلافا للمازني القائل انها حرف فالفاعل عنده ضمير وحرف في نحو يذهبن النسوة في لغة من قال أكلوني البراغيث خلافا لمن زعم أنها اسم وما بعدها بدل منها أو مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره وذلك لان هذا التخريج انما يكون لو جاء هذا الـكلام في غير لغة هؤلاء القوم وأما في لغتهم فلا تخريج أصـلا (**قوله** يعني أن الرابعـة نون الوقاية) وتسمى نون العمـاد أيضا ثم ان ابن الحاجب صرح في أماليه بأن نون الوقاية كحرف المضارعـة ليست بكلمة وانما هي كالالف في ضارب والميم في مخرج والالف في سكرى وغضبى وأطال في ذلك فلا ينبغي عدها في أقسام النون لانها جزء كلمة لا كلمة اهـ ورده الشمني بأن جزء الـكلمة له دخل في دلالتها على معناها ونون الوقاية لا دخـل لها في دلالة ما لحقتـه على معناه فلا تكون جزأه وانما سميت نون الوقاية لانها تقي الفعل الصحيح وحل

علنه نحو دعاورمى طرد الباب من الكسر الذى يختص مثله بالاسم وهو الذى بسبب ياء المتكلم لانه أخو الجر فى الاختصاص فصين عنه الفعل مثله أما مالا يختص به بأن لم يدخله أصلا كالذى قبل ياء المخاطبة أو يدخل فيهما كالذى للتخلص من السكونين فلا حاجة لصونه عنه فلا يرد نقضا وقال ابن مالك لانها تقى لبس ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنث نحو أكرمنى وأكرمى وحمل الماضى والمضارع على الامر ودخلت فى غير الفعل لتقى تغير آخره (قوله أحدها الفعل مطلقا) والى ذلك أشار الناظم بقوله

رابعة نون الوقاية وتى * فى جامد وغيره فأثبت

(قوله وماخلانى الخ) أى ان قدرت أفعالا وان قدرت حروفا سقطت كقام القوم خلاى (قوله اذهب القوم الكرام ليسى) وصدره * عددت قومى كعديد الطيس * تقدم فى قد وانما حذفت مع ليس لشبهها بالحروف الآتية فى الجمود والقياس لزومها كسائر الافعال وهو الكثير كقول بعضهم وقد بلغه أن شخصا يهدده عليه رجلا ليسنى أى ليلزم رجلا غيرى والطيس بفتح المهملة وسكون التحتية الرمل الكثير واذ ظرف زمان لعددت أو للمفاجأة والمعنى عددت قومى كالرمل كثرة وقت ذهاب الكرام أو ففاجأنى ذهابهم سواى واسم ليس مستتر وجوبا والياء خبرها أى ليس الذاهب اياى ففيه شذوذ آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء (قوله الثانى اسم الفعل نحو دراكنى الخ) وحكى الفراء مكانكنى أى انتظرنى وذكر فى التوضيح أنها تلزم مع اسم الفعل المتعدى وصريح الرضى جوازها فقط (قوله وهى ان وأن الخ) فتقول انى واننى فثبوتها لشبه الفعل وحذفها لتوالى الأمثال لأن الثقل حصل بها وقيل حذفت الاولى لسكونها والساكن أولى بالتغيير وقيل الوسطى المدغم فيها لأنها فى محل اللام التى يلحقها التغيير وكذا الخلاف فى انا بالتشديد لكن لم يقل أحد يعتد به بحذف الثالثة لانها ضمير عمدة (قوله وغلب حذفها مع لعل وذكرها مع ليت) الفصيح فى لعل تجريدها من النون كقوله تعالى حكاية عن فرعون لعلى أبلغ الاسباب ويقل ثبوتها كقول الشاعر

فقلت أعيرانى القدوم لعلنى * أخط بها قبرا لأبيض ماجد

وأما ليت فلا تحذف منها الاندورا كقوله

كمنية جابر اذ قال ليتى * أصادفه وأفقد جل مالى

والكثير فى لسان العرب ثبوتها وبه ورد القرآن قال الله تعالى ياليتنى كنت معهم لشبهها الفعل معنى وعملا بلا معارض بخلاف لعل فان عملها الجر فى بعض الاحيان وتوالى الامثال فى بعض لغاتها وهو لعنى بالنون عارض شبهها فندرت معها النون وانما خير فى التى من بعد ان وأن لان المعارض فيها واحد وهو توالى الامثال فقط والى الثانى والثالث أشار الناظم بقوله

ووصلت دراك ثم حرفا * كأن لكن بعرف يلفى
وان أن ثم هم قد جوزوا * حذفا وذكرا أينما قد تبرز
أعنى بان والتى من بعدها * ثم لعل ليت ذا للفظها
والحذف من لعل قل كثير * والعكس فى ليت أيا نحرير

(قوله وتلحق قبل الياء المجرورة بمن وعن الا فى الضرورة) أى وجوبا للتحفظ بناءهما على السكون

وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصب بواحد من ثلاثة أحدها الفعل مطلقا متصرفا كان نحو ضربنى ويضربنى واضربنى أو جامدا نحو عسانى وماخلانى وماعدانى وما حشانى وأما قوله

* اذهب القوم الكرام ليسى *

فضرورة الثانى اسم الفعل نحو دراكنى وعليكنى والثالث الحروف الناسخة وهى ان وأن وكأن ولكن مع جواز حذفها معها وغلب حذفها مع لعل وذكرها مع ليت وتلحق قبل الياء المجرورة بمن وعن الا فى الضرورة

لانه الاصل بخلاف مابنى على غيره فتقول منى وعنى بالتشديد ومنهم من يخفف النون فيقول منى وعنى بالتخفيف وهو شاذ قال الشاعر

أيها السائل عنهم وعنى • لست من قيس ولا قيس منى

(قوله وقبل المضاف اليها لدن) أى قبل الياء المضاف الخ وأشار بهذا الى أن الفصيح فى لدنى اثبات النون كقوله تعالى قد بلغت من لدنى عذرا ويقل حذفها كقراءة نافع لدنى بالتخفيف ولم تجعل نونها للوقاية لحقت لد بالسكون لضم الدال فى الآية ولا لد بالضم وهما لغتان فى لدن لان هذه يقال فيها الدى بلا نون كما قاله سيبويه لان النون انما تحفظ البناء على السكون لا غيره كما مر وصريح كلام سيبويه بهذا أن لد بلا نون تضاف للضمير خلافا لمن منعه (قوله أوقد أوقط الا فى قليل من الكلام) أى وتلحق النون قبل الياء المضاف اليها قد وقط الخ وأشار بهذا الى أن الكثير فى قد وقط ثبوت النون نحو قدنى وقطنى و يقل الحذف نحو قدى وقطى أى حسبى فيهما على اللغتين كما هو مذهب الخليل وسيبويه خلافا للكوفيين فى قولهم يجب الحذف فى التى بمعنى حسب كما يجب فى اسم الفاعل الذى هو بمعناه واحترز به عن قد الحرفية كقد قام وقط الظرفية نحو ما فعلته قط اذ لا يضافان للياء وعن قد وقط اسمى فعل بمعنى يكفى كما فى المغنى أو كفى كما استقر به الدمامينى لان اسم الفعل المضارع مختلف فيه فان النون تلزمهما كالافعال كما مر عن التوضيح واذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناؤهما على السكون وقد يكسران وقد يعربان وقد اجتمع الحذف والاثبات فى قوله

قدنى من نصر الخبيبين قدى * ليس الامام بالشحيح الملحد

والخبيبين عبدالله بن الزبير وابنه خبيب على التغليب أو هو وأخوه مصعب ويروى بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبدالله ومن على رأيه والشاهد فى الثانى حذف نونه مع اضافته للياء بقرينة سابقه فاحتمال كون الكسر على لغة أو لاجل الروى و لياء اشباع لا للمتكلم مرجوح ومن الحذف ما فى صحيح البخارى مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط و ينزوى بعضها الى بعض يروى بسكون الطاء وكسرها بلا ياء و بها وقطنى بالنون وقط بالتنوين والمراد بوضع قدمه لازمه وهو التجلى عليها بقهره وكبريائه وقيل ما قدمه لها لما ورد أنه يخلق لها خلقا اذ ذاك والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وكثر حذف نون الرفع معها فى المضارع نحو تأمرونى) يجوز فى نحو تأمرونى الفك والادغام والنطق بنون واحدة وقد قرئ بهن فى السبعة وعلى الاخيرة فقال الجزولى النون الباقية نون الرفع ووجهه أن الثقل جاء من نون الوقاية لا من نون الاعراب لانها واقعة أولا فحذف ما حدث منه الثقل وقال سيبويه نون الوقاية وهو الصحيح لان نون الرفع وان سبقت عهد حذفها فى الجملة عند الناصب والجازم فحذفها مألوف بخلاف نون الوقاية وما عهد حذفه أولى بالحذف من غيره (قوله غير الدجال أخوفنى عليكم) الاصل خوف غير الدجال أخوف أخوافى أى أشدها فظهر كون أفعل بعض ما أضيف اليه غايته أنه أسند الى المصدر مجازا وانما كان أشد لعلمهم بصفته فلا يخفى عليهم تلبيسه بخلاف غيره فرب متستر بالصلاح أضر على الامة من متجاهر بالفسق

(نعم)

وقبل المضاف اليها لدن أوقد أوقط الا فى قليل من الكلام وكثر حذف نون الرفع معها فى المضارع نحو تأمرونى وشذ مجيئها مع بجل نحو بجلنى بمعنى حسبى وأخوف نحو غير الدجال أخوفنى عليكم

(خامسة زائدة ولحقت
مضارعا بعد مضمر وفت)
(كالحرف واكسرها الذى المثنى
والفتح أيضا فى سواه عنا)
(وحذفها للجزم والنصب بدا
كذاك فى غيرهما قد عهدا)
(والنون فى جمع له الفتح وفى
تثنية كسر وعكس قد نفى)

يعنى أن الخامسة النون الزائدة وهى قسمان علامة لرفع المضارع الذى اتصل به ضمير جمع أو ضمير مؤنثة مخاطبة أو ضمير تثنية نحو يضربون وتضربين ويضربان مكسورة مع المثنى مفتوحة مع غيره وتحذف فى حالة النصب والجزم الثانية تلحق الاسم المثنى وجمع المذكر السالم مكسورة مع المثنى مفتوحة مع الجمع كالزيدان والزيدين

(ثم لفعل الامر من ونى ترد
أنث وثن واجمعن كما عهد)

يعنى أن المفردة تكون فعل أمر من ونى لانه يجب فيه حذف الواو الذى هو فاء الماضى وحذف الياء الذى هو لامه على قاعدة الامر من الماضى الذى فاؤه واو ويحذف فى المضارع ولامه حرف علة فتقول ن يازيد بدون ياء المخاطبة ياهند ونيا يازيدان و ياهندان ونوا يازيدون ونى بانسوة

(نعم بفتح العين كسرها أتى * وأبدلت حاء لديها بافتى
تصديقها من بعد لفظ خبر * وعد بعد الامر والنهي حر
وقيل للتوكيد في الصدر أتت * والحق اعلام لها فما بدت
وامنع بلى لدى الجواب اذ منع * تقديم الايجاب عليها فاستمع
وقد تقدمت لها أحكام * في الهمز راجعها أيا هامام
وربما قد حكموا للنون * بالكسر يا صاح بدون مين
اعلامها من بعد الاستفهام * تفسيره حظل للاعلام
ان قيل قام القوم فالصدق نعم * تكذيبه لفظة لا اذا ملتزم
وان لنفي قدموا خبروا * لفظ بلى لا غيرها قد قرروا)

يعني أن نعم بفتح العين في الغالب وتكسرها كنانة وقد تبدل حاء وبه قرأ ابن مسعود وبعضهم بكسر النون (١٠) اتباعا لكسرة العين تشبيها لها بفعل بكسر العين فعلا أو اسما نحو شهد ونعم وهي حرف تصديق بعد الخبر كنعم في جواب قام زيد أو ما قام أحد ووعد بعد الطلب كنعم في جواب قم أولا تقم أو أعط وهلا تعطي واعلام بعد الاستفهام كنعم بعد هل جاء زيد وهل تعطيني كما قال ابن بون

وبنعم أجب وصدق مخبرا
عد طالبا وأخبر المستخبرا

ومن مجيئها بعد الاستفهام في القرآن فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم ان لنا لأجرا ان كنا نحن الغالبين قال نعم إذا متنا وكنا ترابا وعظاما إنا لمبعوثون أو آباؤنا الاولون قل نعم قيل وتأتي للتوكيد اذا وقعت صدرا نحو نعم هذه أطلالهم والحق في ذلك أنها حرف اعلام في جواب استفهام مقدر واذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع جوابه ببلى لعدم النفي واذا قيل ما قام زيد فتصديقه بنعم وتكذيبه ببلى ومنه زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن ويمتنع دخول لا هنا لانها لنفي الاثبات لا لنفي النفي واذا اقترن الاستفهام بالنفي فالحكم للنفي فتصديقه بنعم وايجابه ببلى نحو ألم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير أولم تؤمن قال بلى ألست بربكم قالوا بلى قال ابن عباس لو قالوا نعم لكفروا وأما بلى قد جاءتك آياتي فان لو قبلها تدل على الامتناع وهو نفي في المعنى قال ابن بون

وبلى يثبت ما قد انتفى * ولنعم معنى بلى قد ماوفى
بعد النفي المقرون باستفهام

فقط ومنه قول الشاعر

أليس الليل يجمع أم عمرو * وايانا فذاك بنا تداني
نعم وأرى الهلال كما تراه * ويعلوها النهار كما علاني

فأجاب أليس الليل بنعم لان الاستفهام والنفي هنا طلب للتقرير وهو حاصل بنعم

(فبان أن لفظ لا جواب * من بعد ايجاب وذا صواب
واعكسه في بلى وما فيها ورد * أجب عنه بجواب معتمد
وقد حكى الاصل هنا ما وقعا * من ابن عباس ومن قد تبعا)

يعني أنه قد بان مما تقدم أن لا يجاب بها الايجاب فقط كقولك لا في جواب قام زيد وأن بلى يجاب بها النفي خاصة وأن نعم يجاب بها كل كلام

(قوله بفتح العين) المراد بها العين الهجائية لا التصريفية كما قد يتوهم لان ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لا حظ لها في ذلك فهو كسبب (قوله وتكسرها كنانة) كأنهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية وآثروا أشرف اللفظين بأخف الحركتين فقالوا نعم بالتحريك في واحد الانعام وقد جمع بين اللغتين من قال

دعاني عبيد الله نفسي فداؤه * فيالك من داع دعاني نعم نعم

الرواية بفتح عين الاولى وكسر الثانية (قوله والحق في ذلك أنها حرف اعلام في جواب استفهام مقدر) أي فكأن قائلا قال هل هذه أطلالهم فقال نعم هذه أطلالهم وحينئذ فيخرج على هذا ما اذا قيل لك يا فلان فقلت نعم فهي أيضا من هذا فكأنه قيل يا فلان أأنت صاغ لي فأجبته بنعم أي صاغ لك وكذا اذا طرق انسان عليك الدار فقلت نعم فهي واقعة في جواب سؤال فكأنه قال أأنت حاضر فقلت نعم أي أنا حاضر ومن ذلك قول المؤلفين بعد الاعتراض نعم يصح لو كان الامر كذا فكأنه قيل هل لهذا صحة وما يقوله الشيخ لمن يقرأ بين يديه نعم فكأن القارئ يسأل الشيخ هل ما قرأته أنا صحيح وهذا باب متسع بحسب المقامات (قوله واذا اقترن الاستفهام بالنفي الخ) ما تقدم فيما اذا كان الكلام المجاب خبرا مجردا عن الاستفهام سواء كان موجبا أو منفيا والكلام الآن فيما اذا كان الكلام المجاب استفهاما موجبا أو منفيا ولم يتعرض الشارح للكلام على الصورة الاولى من هذا وهي ما اذا قيل أقام زيد لانه مثل قام زيد أعني أنك تقول ان أثبت القيام نعم وان نفيته لا ويمتنع دخول بلى لعدم النفي لانها لا تقال الا في جوابه (قوله فالحكم للنفي الخ) أي فهو مثل لم يقم زيد فتقول ان أثبت القيام بلى ويمتنع دخول لا لانها لنفي الاثبات لا لنفي النفي وان نفيته قلت نعم (قوله لو قالوا نعم لكفروا) أي لان نعم تقرر ما قبلها سواء كان ايجابا أو نفيا فلو قالوا نعم كان المعنى نعم لست ربنا والحاصل أن بلى لا تأتي الا بعد نفي فتفيد الايجاب وأن لا لا تأتي الا بعد ايجاب فتصيره منفيا وأن نعم تأتي بعدهما للتقرير (قوله أن لا يجاب بها الايجاب فقط) يعني أنها لابطال الايجاب خاصة فلا يجاب بها نفي أصلا عكس بلى والى ذلك أشار الناظم بقوله

فبان أن لفظ لا جواب * من بعد ايجاب وذا صواب

واعكسه في بلى (قوله وأن بلى يجاب بها النفي خاصة) يعني أنها لا يجاب بها الا النفي فقط

وهى بعد الخبر المنفى لتصديقه وان أريد ايجابه فيجاب ببلى واقعا كان مع الاستفهام أم لا ويجوز مع أمن اللبس جوابه بنعم كما مر فى بيت ابن بون وشاهده قول ابن عباس رضى الله عنهما انهم لو قالوا نعم كفروا بعد قول الله ألست بربكم لانها تحتمل غير المراد لانهم لو قالوا نعم تحتمل تصديق النفى الذى هو أصل معناها بعده وهو غير مراد لكفرهم وتحتمل الاقرار الذى لا يحصل الا بايجاب النفى الحاصل ببلى والمقام لا يناسبه الا التصريح به فلذلك تعينت عند ابن عباس والله أعلم

(حرف الهاء)

(والهاء فى خواهم أقسام
وخمسة أوجهها ترام)
(ضمير غائب وتى قد وردت
للجر والنصب وكسرها ثبت)
(بعيد كسرة أو الياء كما
ضم لها أتى بقول من سما)
(وحرف غائب بلا اشكال
وذاك فى ضمير الانفصال)

يعنى أن الهاء المفردة على خمسة أوجه أحدها أن تكون ضمير الغائب وتجر بالاضافة وبحرف الجر نحو غلامه وبه وله وتنصب بالفعل وبالحرف الناسخ نحو زيد ضربه عمرو وانه تعالى جد ربنا ما اتخذ صاحبة ولا ولدا وتكسر بعد كسرة أو ياء نحو به وفيه وقد تضم على لغة أهل الحجاز قال ابن مالك فى التسهيل وها مضمومة للغائب وان وليت ياء ساكنة أو كسرة فيكسرها غير الحجازيين الثانى أن تكون حرفا للغائب وهى الواقعة فى ضمير الانفصال المنصوب نحو اياه

(وهاء سكت وقعت فى الطرف
وبينت تحركا أو حرفا نفى)

الثالث هاء السكت وهى اللاحقة لبيان حركة نحو ماهيه أو حرف نحو هناه وازيداه وأصلها أن يوقف عليها قال ابن مالك فى التسهيل يوقف بها السكت على الفعل المعتل الآخر جزما أو وقفا (١) وعلى ما الاستفهامية المجرورة وجوبا فى محذوف الفاء والعين

لتبطله وهو اما مجرد كزعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى أو مع استفهام حقيقى كبلى فى جواب أليس زيد قائما أى لم ينتف قيامه أو توبيخى نحو أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى أو تقريرى كآية ألست بربكم قالوا بلى وكان القياس أن لا يجاب بها هذا لانه اثبات معنى لان همزة التقرير للنفى ونفى النفى اثبات ولهذا يمتنع دخول أحد بعده لملازمته للنفى لكنهم راعوا لفظ النفى وحده فردوه ببلى فى الاكثر لتقرر ابطاله المستفاد من الهمزة وتأكده ويجوز اجابته بنعم نظرا للمعنى الايجابى بشرط أمن اللبس بأن لا يتوهم بقاء النفى وعدم ابطاله كما هو شأن نعم ولهذا نازع جماعة كالسهيلى فيما نقل عن ابن عباس لو قالوا نعم لكفروا والعدم صراحته فى الكفر اذ يحتمل أن نعم تصديق للايجاب المستفاد من مجموع الهمزة والنفى أى أنا ربكم كما يحتمل أنها تصديق للنفى نفسه بقطع النظر عن الهمزة ولا كفر على الأول نعم هو غير كاف فى الاقرار لاحتماله غير المراد ولذا لا يدخل فى الاسلام بلا اله الا الله برفع اله لاحتماله نفى الوحدة

(مبحث حرف الهاء * الهاء المفردة)

(قوله يعنى أن الهاء المفردة الخ) المراد بالمفردة التى لم يتصل بها ألف ولا واو نحو له وبه وفيه واياه (قوله أحدها أن تكون ضمير الغائب) أى فالضمير الهاء والواو مقوية للحركة كما قيل

والهاء وحدها اعتقد ضميرا * والواو والياء زيدتا تكثيرا

وقال الزجاج مجموعهما هو الضمير وهذه الواو انما تكون اذا وقعت الهاء بعد متحرك نحو قال له صاحبه أما ان وقعت بعد ساكن معتل فالمختار فيه اختلاس الحركة نحو فيه وعليه وكذا ان كان صحيحا على الأصح نحو منه وعنه وقرأ ابن كثير بالاشباع فيهما وكذا حفص فى قوله تعالى فيه مهانا (قوله قال ابن مالك فى التسهيل وها مضمومة للغائب الخ) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكسرها ثبت * بعيد كسرة أو الياء كما * ضم لها أتى بقول من سما

(قوله الثانى أن تكون حرفا للغائب وهى الواقعة فى ضمير الانفصال) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وحرف غائب بلا اشكال * وذاك فى ضمير الانفصال

(قوله لبيان حركة نحو ماهيه أو حرف نحو هناه وازيداه) أى لأنه لو وقف بدون الهاء لحذفت الحركة وأما الحرف فلعل المراد ببيانه امتداده لسكون الهاء أو المراد بيان حاله من أنه ألف الندبة فلربما توهم مع حذفها أن الالف مبدلة من تنوين مثلا وأراد بنحو ماهيه ما كان بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بها فلا تتصل بنحو لا رجل لأن حركته وان لم تكن اعرابية الا أنها شبيهة بالاعراب من حيث العروض وكذا المبنى لفظه عند الاضافة كقبل وبعد وأراد بنحو هناه الاسم المبنى وبنحو وازيداه الاسم المندوب (قوله جزما أو وقفا) المراد بالوقف هنا البناء فى فعل الامر ولو عبر به كان

---

(١) قول الشارح وعلى ما الاستفهامية الخ كذا بالاصل قال فى الالفية وأولها الهاء ان تقف قال الاشمونى أى جوازا ان جرت بحرف نحو عمه وله ووجوبا ان جرت باسم نحو اقتضاء مه اهـ وراجعه يتضح المقام كتبه مصححه

نحو لم يعه ومه ومجرورة باسم كقولك اقتضاء م اقتضى والافاختيارا ويجوز اتصالها فى كل متحرك حركة غير اعرابية ولا شبيهة بها

﴿رابعها ما أبدلت من همزة * نحو هذا الذى بيت مثبت﴾ ﴿وقل لتأنيث أتت ونقلوا * بأنها أصل وقد تبدل﴾

الرابع الهاء المبدلة من همزة الاستفهام كقوله

وأتى صواحبها فقلن هذا الذى * منح المودة غيرنا وجفانا

أى أذا الذى الخامس ها التأنيث فى الوقف على نحو القيامة والصلاة زعم الكوفيون أنها الاصل وأن التاء فى الوصل بدل منها وعكس هذا البصريون وهى جزء الكلمة باتفاقهم فعدم عدها أولى كالتى قبلها لانها بدل

﴿وها بمعنى خذ ومد الالف والكاف فيهما وحذفها يفى﴾

﴿وربما استغنى فى الممدوده عنها بصرف الهمزة المعدوده﴾

﴿وقد أتت ضمير أنثى فاجرر وانصب الى المحل فلتحرر﴾

يعنى أن لفظ ها على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون اسما لفعل بمعنى خذ ويجوز مد ألفها أى جعل همزة بعدها قال ابن مالك فى التسهيل من أسماء الافعال ها وهاء مجردين أو متلوين بكاف الخطاب بحسب المعنى وتخلفه همزة هاء متصرفة تصرفه فيقال هاء بفتح الهمزة للمذكر و بكسرها للمؤنث وهاؤما لمثناهما وهاؤن لجمع الاناث وهاؤم اقرؤا كتابيه لجمع الذكور كما يفعل هذا مع الكاف بدون همزة أو معها الثانى من أقسامها أن تكون ضميرا للمؤنث فتجر وتنصب بالفعل والحرف الناسخ نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فألهمها فجورها وتقواها انها كلمة هو قائلها انها لظى انها شجرة

أولى (قوله لم يعه) أصله يوعى حذفت لامه للجازم وفاؤه وهى الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة ومثال الامر ع وأصله اوعى حذفت الياء للبناء والواو حملا على المضارع فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ومثله فه أو لم يفه من الوفاء و إه بمعنى عد ولم يئه ونحوهما من كل فعل حذفت فاؤه ولامه و بقيت عينه وأما ره فالباقى منه الفاء فقط وأصله ارأى كارعى ولم يرأى كيرعى نقلت حركة الهمزة الثانية للراء فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها والالف الاخيرة للجازم أو البناء و بقيت الفاء وهى الراء وفى الدمامينى أن نحو هذه الافعال مما بقى على حرف واحد يكتب بهاء السكت مطلقا لكن لا ينطق بها الا فى الوقف فحذفها وصلا انما هو فى اللفظ لا الخط والحاصل أن مواضع اطرادها السكت ثلاثة الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبنى على حركة لازمة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وهاء سكت وقعت فى الطرف * وبينت تحريكا أو حرفا بفى

(قوله وأتى صواحبها الخ) يحتمل أن يكون صواحبها مرفوعا على أنه فاعل بأتى ويحتمل أن يكون منصوبا على أنه مفعول به والفاعل ضمير يعود على الشخص المحدث عنه بهذه القصة ومنح أعطى من باب نفع وضرب والمودة مفعول ثان قدم لان ذكره أهم وغيرنا مفعول أول وجفانا هجرنا وترك مودتنا وقوله هذا الذى أصله أذا الذى والبيت من بحر الكامل والتحقيق أن لا تعد هذه الهاء الموجودة هنا من أقسام الهاء المفردة لأنها ليست بأصل بل مبدلة والكلام فى المفردة أصالة على أن بعضهم زعم أن الأصل هذا بألف بعد الهاء وقبل اسم الاشارة فحذفت الالف لا يقال انه قد تقدم فى مبحث حرف الألف مجىء أل للاستفهام وهمزته بدل من الهاء الاصلية فيعكر على ما تقدم لأنا نقول لم يعد أل التى للاستفهام من أقسام أل (قوله وعكس هذا البصريون) أى لأن الأصل فى الكلام عدم الوقف فأبدلت التاء فى الوقف هاء فالتاء أصل والهاء فرع لأن الوصل أصل بالنسبة للوقف (قوله فعدم عدها أولى كالتى قبلها لأنها بدل) والى هذين القسمين أشار الناظم بقوله

رابعها ما أبدلت من همزة * نحو هذا الذى بيت مثبت
وقل لتأنيث أتت ونقلوا * بأنها أصل وقد تبدل

﴿ها﴾ (قوله هاؤم اقرؤا كتابيه) جاء فى التفسير أن الرجل من المؤمنين يعطى كتابه بيمينه فاذا قرأه رأى فيه تبشيره بالجنة فيعطيه أصحابه فيقول هاؤم اقرؤا كتابى أى خذوه واقرؤا ما فيه لتعلموا فوزى بالجنة يدل على ذلك قوله انى ظننت أى علمت أنى ملاق حسابيه فهو فى عيشة راضيه (قوله نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت الخ) فهى فى لها وعليها وفجورها وتقواها مجرورة الموضع وفى ألهمها وانها منصوبة الموضع والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقد أتت ضمير أنثى فاجرر * وانصب الى المحل فتحرر

﴿ثم لتنبيه وذى قد أدخلت * فى نحو هذا هكذا عنهم خلت﴾ ﴿أو مضمر الرفع الذى قد أخبرا * عنه أخى باسم اشارة جرى﴾ (قوله

﴿ونعت أى فى النداء وكذا * اسم الجلالة لدى اليمين ذا﴾ يعنى أن الثالث من أقسامها أن تكون حرف تنبيه فتدخل على أربع كلمات أحدها اسم الاشارة

نحو هذا الثانى ضمير الرفع المخبر عنه باسم اشارة نحو ها أنتم أولاء الثالث نعت أى فى النداء نحو يا أيها الرجل وهى واجبة معه للتنبيه على أنه المقصود بالنداء وقيل زائدة مع أى للتعويض من مضافها ويجوز حذف ألفها مع أى وضم هائها اتباعا الضمة ياء أى وبه قرئ أيه الثقلان الرابع اسم الله فى القسم عند حذف حرفه وفعله يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها من الله مع اثبات ألف ها وحذفها قال ابن مالك فى التسهيل وان حذفا معا يعنى فعل القسم وحرفه نصب القسم به أى بالفعل وان كان اسم الجلالة جاز جره بتعويض آ أوها محذوف الالف أو ثابتها مع وصل ألف الله أو قطعها

﴿وهل لتصديق نعم ايجابى * دون تصور أيا صحابى﴾

﴿لطلب التصديق مطلقا اذا * ما اذ خلت عن موجب يا حبذا﴾

﴿وكل ما أتى للاستفهام * فللتصور بلا احجام﴾

(قوله نحو هذا) بخلاف ثم وهنا بالتشديد وهنالك (قوله نحو ها أنتم أولاء) مثله ها أنتم هؤلاء حاججتم ويقال ان هذه الهاء تسمى هاء الزجر والى هذين القسمين أشار الناظم بقوله

ثم لتنبيه وذى قد أدخلت * فى نحو هذا هكذا عنهم خلت

أو مضمر الرفع الذى قد أخبرا * عنه أخى باسم أشارة جرى

(قوله وقيل زائدة مع أى للتعويض من مضافها) قال الازهرى قال سيبويه وهو قول الخليل اذا قلت يا أيها الرجل فأى اسم مبهم مبنى على الضم لانه منادى مفرد والرجل صفة لأى تقول يا أيها الرجل أقبل ولا يجوز يا الرجل لأن يا تنبيه بمنزلة التعريف فى الرجل ولا يجمع بين يا والالف واللام فتصل الى الالف واللام بأى وها لازمة لأى للتنبيه وهى عوض من الاضافة فى أى لان أصل أى أن تكون مضافة الى الاستفهام والخبر وتقول للمرأة يا أيتها المرأة (قوله ويجوز حذف ألف ها مع أى وضم هائها اتباعا الضمة ياء أى وبه قرئ أيه الثقلان) يعنى أنه يجوز فى هذه فى لغة بنى أسد أن تحذف ألفها وأن تضم هاؤها اتباعا وعليه قراءة ابن عامر أيه الثقلان أيه المؤمنون بضم الهاء فى الوصل وكلهم ما عداه قرؤا أيها الثقلان أيها المؤمنون قال سيبويه ولا معنى لقراءة ابن عامر وقيل لغة والى هذين القسمين أشار الناظم بقوله

ونعت أى فى النداء وكذا * اسم الجلالة لدى اليمين ذا

﴿هل﴾ (قوله فيمتنع نحو هل زيدا ضربت لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق أى العلم بنفس النسبة) صرح الشارح بامتناع هل زيدا ضربت تبعا لصاحب المغنى وصرح صاحب التلخيص بقبحه دون امتناعه قائلا فيه وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل قال السعد فى شرحه فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيدا منصوبا على الاشتغال لكنه يقبح لعدم الضمير وقيل لا يمتنع التقديم للاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لأنه حينئذ لا قبح سوى أن الغالب فى التقديم الاختصاص وهذا يوجب أن يقبح وجه الحبيب أتمنى على قصد الاهتمام ولا قائل به (قوله ويمتنع أيضا نحو هل زيد قائم أم عمرو اذا أريد بأم المتصلة) هذا التقييد مشعر بجواز أن يراد فى هذا المثال المنقطعة

﴿وفارقت لهمزة من عشرة معدودة محصورة مفردة﴾

﴿خصت بتصديق وبالايجاب مستقبل الآتى بلا ارتياب﴾

﴿وما أتت داخلة عن شرط أو ان أو اسم بعده فعل رووا﴾

﴿ووقعت بعد عاطف وأم قبلها وذان قسمان انحتم﴾

﴿مدخولها مرادنا النفى به ومثل قد تأتى مع الفعل عه﴾

يعنى أن هل حرف لطلب التصديق أى الحكم بالثبوت أو النفى دون التصور فيمتنع نحو هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق أى العلم بنفس النسبة ويمتنع أيضا نحو هل زيد قائم أم عمرو اذا أريد بأم المتصلة لانها لا تأتى بعد هل ويمتنع دخولها على النفى نحو هل لم يقم زيد وقدمشى ابن هشام فى مغنيه أن هل مقصورة على طلب التصديق وهو المشهور فيها وقيل انها تأتى لطلب التصور أيضا وعليه فتجىء بعدها أم المتصلة ومنه الحديث هل تزوجت بكرا أم ثيبا وتجاب بنعم اذا قصد الايجاب فتقول لمن قال هل قام زيد نعم اذا أردت ايجاب الجواب أى قام أو تقول لا اذا أردت نفيه أى لم يقم ومثلها فى طلب التصديق أم المنقطعة وعكسها أم المتصلة وجميع أسماء الاستفهام فانهن لطلب التصور لا غير والهمزة لكل من التصديق والتصور والتصديق ادراك النسبة أى الحكم والتصور ادراك المفرد قال سيدى عبد الله

ألادراك من غير قضا تصور * ومعه تصديق وذا مشتهر

وقال الاخضرى

ادراك مفرد تصورا علم * ودرك نسبة بتصديق وسم

وتفترق هل والهمزة فى عشرة أوجه أحدها اختصاص هل بالتصديق الثانى اختصاصها بالايجاب فلا يجوز هل لم يقم زيد ويجوز ألم نشرح لك صدرك أليس الله بكاف عبده

وكلام السعد يقتضى امتناعه فانه قال عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قائم أم عمرو لان وقوع المفرد بعد أم يدل على أنها متصلة وأم المتصلة لطلب تعيين أحد الامرين مع العلم بثبوت أصل الحكم فهى لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق فى أم المتصلة نحو أزيد قام أم عمرو أجيب بأن التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى أحد المذكورين والمطلوب تصور أحدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما وفى الدمامينى أن هل تأتى بمعنى الهمزة فتعادلها أم المتصلة ومثله للرضى وعلى هذا فلا تكون هل مختصة بالتصديق ومنه هل تزوجت بكرا أم ثيبا (قوله الثالث تخصيصها أى هل بالاستقبال) هذا بحكم الوضع كالسين وسوف وقل من يتعرض لهذا من النحاة نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو أتظنه قائما وأما قول ابن سيده فى شرح الجمل لا يكون الفعل المستفهم عنه الا مستقبلا فسهو قال الله تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا وقال زهير

فمن مبلغ الأحلاف عنى رسالة * وذبيان هل أقسمتم كل مقسم

قاله فى المغنى وكأنه توهم أن الاستفهام عن جهل والمستقبل مجهول وأما الماضى والحال فقد وقعا وعلما وفيه أنه لا يلزم أن يعلمهما كل أحد (قوله أإن ذكرتم الخ) قرئ أإن ذكرتم بهمزة الاستفهام وحرف الشرط وآإن ذكرتم بألف بينهما بمعنى أتتطيرون ان ذكرتم وقرئ أأن ذكرتم بهمزة الاستفهام وأن الناصبة بمعنى أتطيرتم لأن ذكرتم وقرئ ان وأن بغير استفهام بمعنى الاخبار أى تطيرتم لأن ذكرتم أو ان ذكرتم تطيرتم وقرئ أين ذكرتم على التخفيف (قوله أبشرا الخ) وتقبح هل فى مثل هذا وان كان على تقدير الفعل لانها اذا رأته فى حيزها لم ترض الا بمعانقته فى صريح اللفظ على مذهب سيبويه كما نص عليه شراح الالفية وغيرها والى هذا أشار الناظم بقوله

وما أتت داخلة عن شرط أو * ان أو اسم بعده فعل رووا

(قوله السابع والثامن الخ) والى هذين القسمين أشار الناظم بقوله

ووقعت بعد عاطف وأم * قبيلها وذان قسمان اغتنم

(قوله وانما تأتى للاستفهام الانكارى) أى ويلزمها النفى فدلالتها على النفى بواسطة استعمالها فى الانكار بخلاف هل فانها تستعمل فى النفى ابتداء بدل الاستفهام فدلالتها على النفى بلا واسطة وهذا لا يقتضى أن هل موضوعة للنفى ولا يخالف قوله انه يراد بها النفى المفيد أن دلالتها على النفى ليس ابتداء بل بواسطة لما علمت أن الباء للبدل كذا أجاب الشمنى عن اعتراض الدمامينى بالمنافاة ولعل الاظهر حمله على ظاهره هنا وأن الاصل فيها الاستفهام وقد يراد بالنفى الاستفهام مجازا أى أن النفى متفرع على الاستفهام وهذا كقولهم المراد بالاستفهام الانكار ولا ينافى قوله انها للنفى ابتداء لان معناه بقرينة المقابل من غير واسطة الانكار على من ادعى وقوع الفعل وهذا لا ينافى التفرع على الاستفهام وقد يكون الانكار مقتضيا لوقوع الفعل على العكس من هذا وذلك اذا كان بمعنى ما كان ينبغى لك أن تفعل نحو أتضرب زيدا وهو أخوك ويتلخص أن الانكار على ثلاثة أوجه انكار على من ادعى وقوع الشئ ويلزم من هذا النفى وانكار على من أوقع الشئ ويختصان بالهمزة

الثالث تخصيصها أى هل المضارع بالاستقبال الرابع والخامس والسادس أن هل لا تدخل على الشرط ولا على ان بكسر الهمزة وتشديد النون ولا على اسم بعده فعل بخلاف الهمزة نحو أإن ذكرتم أإن لنا لاجرا أبشرا منا واحدا السابع والثامن أن هل تقع بعد العاطف وأم فهل يهلك الا القوم الفاسقون أم هل تستوى الظلمات والنور بخلاف الهمزة فتتقدم عليهما نحو أثم اذا ما وقع أفلا أولا أو آباؤنا قال ابن بون

والهمز دون غيره عنهم وفا
مصدرا من قبل واو ثم فا
ولم يعد بالاتفاق بعد أم
والعود فى أسمائهن ملتزم
وجاز فى هل وتلى الهمزة هل
وهاء هل منها أتى الهمز بدل

التاسع أنه يراد بها النفى ولذا تأتى بعدها الا نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان فهل يهلك الا القوم الفاسقون فهل على الرسل الا البلاغ هل ينظرون الا الساعة بخلاف الهمزة فلا تجئ له فلا يجوز أقام الا زيد وانما تأتى للاستفهام الانكارى

العاشر أن هل تأتى بمعنى قد وتتعين له بعد الهمزة قال ابن مالك فى التسهيل وقد تدخل عليها الهمزة فتتعين مرادفة قد قال ابن مالك وتلى الهمزة الى آخر البيت كقوله   سائل فوارس يربوع بشدتنا * أهل رأونا بسفح القاع ذى الاكم

﴿هو مع الفروع جاءت أسما * وأحرفا فافهم رزقت علما﴾

يعنى أن هو وفروعه من تأنيث نحو هى وتثنية نحو هما وجمع المذكور نحو هم وجمع الاناث نحو هن أسماء وهو الغالب فمحلها رفع اذا انفصلت ونصب وجر اذا اتصلت الا هو وهى فلا يجران واذا استترا مرفوعين بالفعل فمتصلان وحروف اذا كانت ضمائر فصل نحو زيد هو القائم على القول بأنه لا محل له من الاعراب وقيل هى مع ذلك أسماء قال فى التسهيل من المضمرات المسمى عند البصريين فصلا وعند الكوفيين عمادا ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقا للمعرف قبله باقى الابتداء أو منسوخه ذى خبر بعده معرفة أو كمعرفة فى امتناع دخول الالف واللام عليه الى قوله ولا موضع له من الاعراب على الاصح

﴿حرف الواو﴾

﴿الواو هم ستة عشر قسما * فاسمع وقيت ضررا وضيما﴾
﴿عاطفة لمطلق الجمع ترى * من غير ترتيب على ما حررا﴾
﴿فاعطف بها شيأ وصاحبا له * هو ولاحق حقيق معه﴾
﴿كذاك عطف سابق عن لاحق * فاحتملت لكل معنى سابق﴾
﴿وزد لها معية ترتيبا * وعكسه أتى لها غريبا﴾

يعنى أن الواو على ستة عشر قسما الاول العاطفة وهى لمطلق الجمع فتعطف الشئ على مصاحبه فى الحكم نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة وعلى سابقه فيه نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه فيه نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك فعلى هذا اذا قيل قام زيد وعمرو احتمل هذه المعانى الثلاثة الا أن المعية راجحة والترتيب كثير وعكسه قليل وهذا معنى قول ابن مالك   فاعطف بواو لاحقا أو سابقا * فى الحكم أو مصاحبا موافقا
أى فاعطف بواو لاحقا بكثرة وسابقا بقلة ومصاحبا برجحة   ﴿وخصصت بخمسة وعشره * حكاروا جله ومهره﴾

وانكار لوقوع الشئ وهذا هو معنى النفى وهو الذى تنفرد به هل عن الهمزة والى هذا أشار الناظم بقوله * مدخولها مرادا النفى به * (قوله العاشر أن هل تأتى بمعنى قد) وذلك مع الفعل وبذلك فسر قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر جماعة منهم ابن عباس رضى الله عنهما والكسائى والفراء والمبرد لانه لا يصح جعلها للاستفهام الحقيقى لان الله تعالى عالم بكون الانسان أتى عليه حين من الدهر كان فيه غير مذكور لانه تعالى قد أحاط بكل شئ علما قال المبرد فى مقتضبه هل للاستفهام نحو هل جاء زيد وتكون بمنزلة قد نحو قوله جل اسمه هل أتى على الانسان اه وبالغ الزمخشرى فزعم أنها أبدا بمعنى قد دخلت على الاسم أو الفعل وأن الاستفهام انما هو مستفاد من همزة مقدرة معها ونقله فى المفصل عن سيبويه فقال وعند سيبويه أن هل بمعنى قد الا أنهم تركوا الالف قبلها لانها لا تقع الا فى الاستفهام وقد جاء دخولها عليها فى البيت المذكور فى الشرح ولو كان كما زعم لم تدخل الا على الفعل كقد وقد عكس قوم ما قاله الزمخشرى فزعموا أن هل لا تأتى بمعنى قد أصلا وهذا هو الصواب فجملة الاقوال المذكورة أربعة وحاصلها أن هل تارة تكون بمعنى قد وتارة لا من غير تعيين أن تكون داخلة عليها الهمزة أولا الثانى أنها تكون بمعنى قد دائما الثالث أنها يتعين كونها بمعنى قد ان دخلت عليها الهمزة كما فى نص التسهيل والا فلا يتعين كونها بمعناها بل تارة تكون وتارة لا تكون الرابع أنها لا تكون بمعنى قد أصلا (قوله قال ابن مالك فى التسهيل وقد تدخل عليها الهمزة فتتعين مرادفة قد) يعنى كما فى البيت ومفهومه أنها لا تتعين لذلك اذا لم تدخل عليها بل قد تأتى لذلك كما فى الآية وقد لا تأتى له (قوله سائل فوارس الخ) سائل أى اسأل والباء فى قوله بشدتنا أى عن والشدة بالفتح الحملة فى الحرب وفوارس جمع فارس على سبيل الشذوذ لأن فواعل لا يكون جمع فاعل صفة عاقل ويربوع أبو حى من تميم وسفح القاع أسفله حيث يسفح فيه الماء والقاع المستوى من الارض والاكم كسبب جمع أكمة وهى التل والبيت لزيد الخيل ويروى فهل بالفاء

﴿هو﴾ (قوله وحروف) وتسميتها ضمائر مجاز للصورة (قوله وقيل هى مع ذلك أسماء) الاشارة ترجع الى القول بكونه ضمير فصل لا محل له من الاعراب يعنى كما قال الاخفش فى نحو صه ونزال أسماء لا محل لها وكما فى الالف واللام فى نحو الضارب اذا قدرناهما اسما موصولا أى فلا منافاة بين كونه لا محل له من الاعراب وكونه اسما

﴿مبحث حرف الواو﴾

﴿الواو المفردة﴾ وهى التى لم يقع قبلها ولا بعدها ألف (قوله لمطلق الجمع) أى للجمع لا بقيد معية ولا لاحقية ولا سابقية (قوله فعلى هذا اذا قيل قام زيد وعمرو احتمل هذه المعانى الثلاثة)

{أحـــدها معطوفها يحتمل * ثلاث أحكام على مانقلوا}
{واقرن باما أو بلا ان سبقت * بالنفي أو بشبهه قد علقت}
{والقصد للصحبة في ذاك انتفى * وقرنها أيضا بلكن مصطفى}
{وعطف فرد سببي قل على * ما أجنبي ذا الأمر يحتلي}
{والعطف للعقد على النيف أو * عطف الصفات ذات تفريق حكوا}

{والاجتماع جاء للمنعوت * بها كذا ذكر في المثبوت}
{وعطفت ما حقه جمع كذا
ما حقه تثنية يا حبذا}
{واخصص بها عطف الذي لا يغني
نحو تفاضل أخي وإبني}
{وشاركتها أم بذا متصله
مثالها يعرف في ذي المسئله}
{وعطفت عمومهم على الخصوص
واعكس وفي الاخير حتم بنصوص}
{وهي لعطف عامل أزيلا
نعم ومعمول لها قد قيلا}
{جديرة قد وردت بعطف
شيء على ردفه دون خلف}
{وعمم ابن مالك فذكرا
بأن أو مثله فيما قررا}
{عطف مقدم لمتبوع جرى
لها بشعر قد روى لمن درى}
{وعطفت مخفوضهم على الجوار
وذا بنص محكم له يصار}

يعني أن الواو العاطفة تختص دون سائر حروف العطف بخمسة عشر حكما أحدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة المتقدم ذكرها الثاني اقترانها باما بكسر الهمزة نحو اما شاكرا واما كفورا الثالث اقترانها بلا اذا سبقت بنفي أو شبهه ولم تقصد المعية بها نحو وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور غير المغضوب عليهم ولا الضالين الرابع اقترانها بلكن نحو قام زيد ولكن عمرو جالس ونحو ولكن رسول الله ولكن تصديق الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى الربط نحو مررت برجل قام زيد وأخوه ونحو زيد قام عمرو وغلامه والسادس عطف العقد على النيف نحو أحد وعشرون السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع موصوفها كقوله

بكيت وما بكا رجل حزين * على ربعين مسلوب وبالي

واعـلم أنه يجوز أن يكون بين متعاطفي الواو تقارب أو تراخ نحو انا رادوه اليك وجاعلوه من المرسلين في التراخي وجاء زيد بطلوع الشمس وعمرو غدوة في التقارب وانما كان انا رادوه من التراخي وذلك لان الرد بعـد القائه في اليم والارسال على رأس أربعين سنة وقول السيرافي ان النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب مردود بل قال بافادتها اياه قطرب والربعي والفراء وثعلب وأبو عمر والزاهد وهشام والشافعي أخذا من مسئلة الوضوء ونقل امام الحرمين في كتابه البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية لا للترتيب ولا لمطلق الجمع فالاقوال ثلاثة وتنفرد عن سائر أحرف العطف بما ذكره الناظم والشارح (**قوله** أحدها احتمال معطوفها المعاني الثلاثة المتقدم ذكرها) تشاركها فيه حتى الا أن يريد ذهنا وخارجا وأما حتى فللترتيب الذهني (**قوله** الثالث اقترانها بلا اذا سبقت بنفي أو شبهه ولم تقصد المعية بها) نحو ما قدم زيد ولا عمرو لتفيد أن الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ومنه وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى والمعنى انتفى تقربيكم في الحالتين أي اجتماع الاموال والاولاد عندكم وافتراقهما والعطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل فيقدر للثاني عامل فتقول في ما قام زيد ولا عمرو ولا قام عمرو وفي وما أموالكم ولا أولادكم ما أموالكم تقربكم ولا تقربكم أولادكم والمشهور أنه من عطف المفردات واذا فقد أحد الشرطين وهما سبق النفي على الواو وعدم قصد النفي على سبيل المعية امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمرو وانما جاز ولا الضالين لأن في غير معنى النفي وكذلك لا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لأنه للمعية لا غير وأما وما يستوي الاعمى والبصير الخ فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس لأنه من المعلوم أن الاستواء انما يكون بين اثنين ولو جعلت لا غير زائدة لاقتضى أن الاستواء منفي عنهما مجتمعين ومنفردين فيصح تعلقه بكل واحد مع أن الاستواء أي المساواة في الامور لا تعقل الا بين أمرين (**قوله** الخامس عطف المفرد الخ) أي وأما في الجمل فذلك من خصوصيات الفاء نحو الذي قام زيد فيكرمه عمرو أخوك والى هذا أشار الناظم بقوله وعطف فرد الخ (**قوله** السادس عطف العقد على النيف) واوي كسيد من ناف ينوف اذا زاد وكل ما زاد على عقد حتى يبلغ العقد الآخر والعقود عشرات ومئات وألوف وفي الدماميني لا مانع من قولك مضت ثلاثة فعشرون أو ثم عشرون بحسب ما تريد من مهلة أو تعقيب ولك أن تقول مراد الناظم عطف العقد على النيف عند تركيبهما وجعلهما عددا واحدا تقول هذه ثلاثة وعشرون أوقية مثلا ولا تقول فعشرون أو ثم عشرون أما عند كونهما عددين مستقلين فيعطفان بكل عاطف تقول ما مضى ثلاثة لكن عشرون أو بل عشرون ألا ترى أنه عبر بالنيف وليس النيف الآحاد مطلقا بل بقيد زيادتها على العقود وتركيبها معها (**قوله** بكيت الخ) البكا يمد ويقصر (١) فالمد

للصوت

(١) قوله فالمد الخ عبارة المصباح البكا يمد ويقصر وقيل القصر مع خروج الدموع والمد على ارادة الصوت اهـ كتبه مصححه

للصوت الذى مع البكا والقصر لخروج الدموع قيل ولم يجئ من المصادر على فعل الا سرى وهدى وبكى وهو فى البيت بالقصر لا غير وبالاضافة والمسلوب الذاهب بالكلية والبالى الذى بقيت آثاره فهما صفتان للربعين فأحدهما موصوف بكونه مسلوبا والثانى موصوف بكونه باليا وليس المراد أن كلا من الربعين مسلوب وبال للتنافى (قوله ماحقه التثنية والجمع) يعنى الاصل فيه وان لم يكن التفريق شاذا (قوله ان الرزية الخ) الرزية بالهمز ودونه المصيبة والفقدان بالضم (١) وهو الاشهر وبالكسر والمراد بالمحمدين ولدا الحجاج بن يوسف وأخوه روى أنهما نعيا اليه فى يوم واحد فقال سبحان الله محمد ومحمد فى يوم (قوله أقمنا بها الخ) ذكر الشريف قاضى الجماعة بغرناطة أبو القاسم محمد السبتى فى شرحه مقصورة حازم أن أبا نواس مر بالمدائن فعدل الى ساباط قال بعض أصحابه فدخلنا دار كسرى فرأينا آثارا فى مكان حسن تدل على اجتماع كان لقوم قبلنا فاقمنا خمسة أيام وسألنا أبا نواس صفة الحال فقال

ودار ندامى عطلوها وأدلجوا ＊ بها أثر منهم جديد ودارس
مساحب من جر الزقاق على الثرى ＊ وأضغاث ريحان جنى ويابس
ولم أدر من هم غير ما شهدت به ＊ بشرقى ساباط الديار البسابس
حبست بها صحبى فجمعت شملهم ＊ وانى على أمثال تلك لحابس
أقمنا بها الخ
تدار علينا الراح فى عسجدية ＊ حبتها بأنواع التصاوير فارس
قرارتها كسرى وفى جنباتها ＊ مها تدريها بالقسى الفوارس
فللراح مازرت عليه جيوبهم ＊ وللماء مادارت عليه القلانس

وفى هذه الحكاية تصريح بأنهم أقاموا خمسة أيام وعليه فينبغى أن يكون الضمير من قوله ＊ له يوم الترحل خامس ＊ يعود الى مجموع الاربعة المتقدمة يعنى أن يوم الترحل خامس لما ذكر من الايام الاربعة وجعل يوم الترحل من أيام الاقامة باعتبار وقوع الاقامة فى معظمه اهـ والاصل الغالب أن يقول أقمنا بها أياما ولا يفرق وهذا البيت يتساءل عنه أهل الادب فيقولون كم أقاموا والجواب كما فى المغنى ثمانية وهو الحق لان ما بعد الثالث خمسة أيام بيوم الرحيل وحينئذ فيكون يوم الترحل هو ثامن بالنسبة الى أول يوم والذى يذكرونه فى الحكاية أن الاقامة كانت أربعة أيام ورحلوا فى الخامس ثم انه قد ينازع فى اختصاص الواو بهذا اذ لا مانع من نحو أقمت يوما فيوما (قوله كاختصم زيد وعمرو وهذا ابن زيد وعمرو) ومثلهما تضارب زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو وتفاضل أخى وابنى فالمعطوف عليه فى هذه الامثلة وهو زيد وأخى لا يكتفى به فلا يقال اختصم زيد وهذا ابن زيد وتضارب زيد واصطف زيد وتفاضل أخى اذ الاختصام والبينية والتضارب والاصطفاف والتفاضل من الامور النسبية التى لا تقوم الا باثنين فصاعدا والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف والى ذلك أشار الناظم بقوله ＊ واخصص بها عطف الذى لا يغنى ＊ (قوله ويشاركها فى هذا الحكم أم المتصلة) أى فعده من المختصة بها اما بالنسبة لغير أم نظير الحصر الاضافى أو تبع لغيره ثم بين ما فيه والجواب ان فى مشاركته حتى الآتية (قوله اذا ما الغانيات الخ) فالعيون منصوب بمحذوف لان التزجيج هو ترقيق الحواجب بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة وذلك لا يصح فى العيون

والثامن عطف ماحقه التثنية والجمع كقوله
ان الرزية لا رزية مثلها
فقدان مثل محمد ومحمد
وقوله
أقمنا بها يوما ويوما وثالثا
ويوما له يوم الترحل خامس
التاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو وهذا ابن زيد وعمرو ويشاركها فى هذا الحكم أم المتصلة نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم العاشر والحادى عشر عطف العام على الخاص وعكسه فالاول رب اغفر لى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثانى واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وتشاركها فى هذا الاخير حتى نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة الثانى عشر عطف عامل حذف وبقى معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى عام كقوله
اذا ما الغانيات برزن يوما
وزججن الحواجب والعيونا
أى وكحلن العيون والجامع بين زججن الحواجب وكحلن العيون التحسين الثالث عشر عطف الشئ على مرادفه كقوله

(١) قول المحشى وهو الاشهر الاشهر عند اللغويين الكسر لا الضم بل لا شهرة له كتبه مصححه

* وألفى قولها كذبا ومينا *
والمين هو الكذب وقال ابن مالك ان مثلها في هذا الاخير أو نحو ومن يكسب خطيئة أو إثما والاثم هو الخطيئة والله أعلم الرابع عشر عطف المقدم على معطوفه للضرورة كقوله

ألا يا نخلة من ذات عرق
عليك ورحمة الله السلام

أي عليك السلام ورحمة الله الخامس عشر عطف المخفوض على الجوار كقراءة من قرأ وأرجلكم بالخفض لجوارها لقوله تعالى برؤسكم مع أنها معطوفة على وجوهكم

(وذكروا خروجها عن مطلق جمع لها بأوجه كالفلق)
(منها اذا أتت لتقسيم كذا يراد تخيير اباحة خذا)
(كذا التعليل ومعنى البا أتت في ذا خروجها ومع ما ثبتت)

يعني أن الواو العاطفة قد تخرج عن افادة مطلق الجمع وذلك على أوجه أحدها أن تستعمل كأو في التقسيم نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وفي التخيير كقوله

* وقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا *
أي أو البكا وفي الاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين أي أو ابن سيرين

لكن أكثر المتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل المذكور معنى يناسب المتعاطفين فضمن زجج معنى زين (قوله وألفى قولها كذبا ومينا) هذا عجز بيت لعدي بن الابرش وصدره * وقددت الاديم لراهشيه * والبيت في قصة قتل الزباء لجذيمة الابرش وغدرها له والتقديد التقطيع والراهشان بالشين المعجمة عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي ألفى لجذيمة وفي قددت وفي قولها للزباء وقيل الرواية كذبا مبينا ورجحه السبكي قال الشمني والظاهر أنه وهم (قوله ألا يا نخلة الخ) كناية عن المرأة وبعده

سألت الناس عنك فخبروني * هنا من ذاك يكرهه الكرام
وليس بما أحل الله بأس * اذا هو لم يخالطه الحرام

وهو للاحوص وتقدم في مبحث حرف النون وفي التفتازاني على المفتاح أن هذا غير خاص بالواو وقال تقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وكون العاطف أحد خمسة الواو والفاء وثم وأو ولا وجعل بعضهم العطف على الضمير في متعلق عليك بلا فصل ويأتي في البيت كلام في الباب السادس (قوله عطف المخفوض على الجوار) بناء على أنه يكون في النسق وسيأتي في الباب الثامن أنه لا يكون فيه عند المحققين لان العاطف يمنع التجاور وانما يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا (قوله كقراءة من قرأ وأرجلكم بالخفض) هي قراءة أبي عمرو وابن كثير وأبي بكر وحمزة فهو معطوف على وجوهكم لانها هي التي تغسل وجره لمجاورته للمجرور فاعراب أرجلكم منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة أي الحركة الناشئة عن الجوار والاولى حمل قراءة الجر على مسح الخف أو أن المسح بالنسبة للارجل الغسل الخفيف دفعا للسرف لانها مظنته (قوله أحدها أن تستعمل كأو في التقسيم نحو الكلمة اسم وفعل وحرف) أي فالواو بمعنى أو التي للتقسيم وكقوله * كما الناس مجروم عليه وجارم * وممن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة والصواب أنها في ذلك على معناها الاصلي الذي هو مطلق الجمع اذ الانواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس والحاصل أنك اذا ذكرت جنسا وعددت أنواعه فان لاحظت أن تلك الانواع مجتمعة تحت ذلك الجنس أتيت بالواو كما في الكلمة اسم الخ والحال أنك قصدت دخولها تحت الكلمة وان لاحظت أنها أنواع متباينة أتيت بأو فتقول اسم أو فعل أو حرف وهذا في تقسيم الكلي وأما تقسيم الكل فتتعين فيه الواو وانما صح قول ابن مالك بمعنى أو في البيت لان التقسيم على معنى أي واحد من الناس لا يخرج عن هذين فرجع للكلي ولو كانت أو هي الاصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو (قوله وقالوا نأت الخ) أي المحبوبة من الوصال ولها أي لاجلها وتمامه * فقلت البكا أشفى اذن لغليلي * قالوا معناه أو البكا اذ لا يجتمع مع الصبر لان الصابر لا يبكي والباكي ليس بصابر ويحتمل أن الاصل فاختر من الصبر والبكاء أي أحدهما ثم حذف من كما في اختار موسى قومه ويؤيده أن أبا علي القالي رواه بمن ويحتمل أن المعنى اختر الصبر ساعة والبكاء أخرى على اتباعها وطلبها ويحتمل أن يكون البكا مفعولا لفعل محذوف والتقدير واترك البكاء ويدل عليه السياق والسباق فان الامر باختيار الصبر أمر في المعنى بترك البكاء وقوله فقلت البكا أشفى اذن لغليلي بشير لذلك والغليل حرارة العطش واستعمله هنا في مطلق الحرارة مجازا والبيت لكثير عزة وسبقت قصيدته (قوله وفي الاباحة الخ) قاله الزمخشري وزعم أنه يقال جالس الحسن

وابن

(الثاني) أن تكون بمعنى لام التعليل نحو يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون أي ولا نكذب بآيات ربنا لنكون والله أعلم (الثالث) أن تكون بمعنى باء الجر نحو أنت أعلم ومالك أي بمالك وبعت الشاء شاة ودرهما أي بدرهم

﴿ورفعوا من بعد واوين هما
واوا استئناف وحال فاعلما﴾

يعني أن الثاني والثالث من أقسام الواو واوان يرتفع ما بعدهما الاولى واو الاستئناف نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع أي وأنت تشرب اللبن وكقوله

على الحكم المأتي يوما اذا قضى
قضيته أن لا يجور ويقصد

برفع يقصد على الاستئناف وجوبا لان عطفه على أن لا يجور يلزمه التناقض والثانية واو الحال وهي الداخلة على الجملة الاسمية نحو جاء زيد والشمس طالعة وعلى المضارع المسند الى مبتدا محذوف قال ابن مالك

وذات بدء بمضارع ثبت
حوت ضميرا ومن الواو خلت
وذات واو بعدها انو مبتدا
له المضارع اجعلن مسندا

نحو قمت وأصك عينه وكقوله

فلما خشيت أظافيرهم
نجوت وأرهنهم مالكا

أي وأنا أرهنهم وقوله

علقتها عرضا وأقتل قومها
زعما ورب البيت ليس بمزعم

أي وأنا أقتل

﴿ونصبوا من بعد واوين سمع
كسرت والنيل وآت قد تبع﴾
﴿اسما صريحا أو مؤولا به
والثان ذو شرطين فلتنتبه﴾
﴿تقدم الطلب أو نفي وسم
ذا الواو بالصرف لدى بعض حتم﴾

يعني أن الرابع والخامس واوان ينصب ما بعدهما الاولى واو المفعول معه

وابن سيرين أي أحدهما وانه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم ارادة الاباحة أي فيتوهم أن المراد صيام ثلاثة أيام في الحج فان لم تصوموها فصوموا سبعة اذا رجعتم مع أنه ليس المراد بل المراد صيام كل من الثلاثة والسبعة والمعروف عند النحويين انه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان أمرا بمجالسة كل منهما الا لقرينة تدل على أن القصد أن لا يخرج عنهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو فان القصد الامر بمجالسة واحد منهما لا بعينه (قوله الثاني أن تكون بمعنى لام التعليل) أي من الاوجه الثلاثة أن تكون بمعنى التعليل قاله الخارزنجي وحمل عليه الواوات الداخلة على الافعال المنصوبة في قوله تعالى أو يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير ويعلم الذين أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون والصواب أن الواو فيها للمعية كما سيأتي (قوله الثالث أن تكون بمعنى باء الجر) قاله جماعة وهو ظاهر فالواو في أنت أعلم ومالك حرف عطف ومالك عطف على أنت لكن ليس العطف هنا للتشريك بل الواو في الحقيقة بمعنى باء الجر متعلقة بأعلم ورد هذا بأنه يحتمل أن الاصل أنت أعلم بمالك فأنت ومالك أي مقترنان فأنت ومالك بمنزلة كل رجل وضيعته وعلى هذا في الكلام حذف متعلق أعلم وحذف المبتدا والخبر معا والشاء في المثال الثاني اسم جنس وقد خرج الدماميني هذا المثال على تقدير العامل أي دفعت شاة وأخذت درهما (قوله واو الاستئناف) قد يقال الاستئناف ابتداء الكلام وهذا حاصل أتي بالواو أم لا فما معنى اضافته للواو بل ربما أوهمت هي العطف فلا تخرج عن الزائدة عند التدقيق (قوله نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ومثله لنبين لكم ونقر في الارحام ما نشاء فقراءته بالرفع على أن الفعل قبله منصوب بأن تقتضي الاستئناف ونحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فيمن رفع أيضا ونحو واتقوا الله ويعلمكم الله اذ لو كانت واو العطف لانتصب نقر بالعطف على نبين وقال الدماميني يمكن عطفه على ما تعلق به لنبين أي نفعل ذلك لنبين ونقر ولك أن تجعل لنبين متعلقا بخلقنا كم المذكور ونقر عطفا على جملة الخبر ولانتصب وتشرب اذا أريد النهي عن الجمع والعطف بين المصادر المؤولة أو انجزم اذا أريد النهي عن كل واحد وجزم يذر بالعطف على الجزاء وقد يقال الواو عاطفة والرفع صحيح للعطف على الجملة الشرطية بتمامها لا على الجزاء وحده حتى يجب الجزم وللزم عطف الخبر على الامر (قوله على الحكم المأتي الخ) المأتي صفة الحكم وقضيته مفعول قضى ويقصد الواو للاستئناف لا أنها للعطف والا كان عطفا على يجور وحينئذ فيكون المعنى على الحكم أن لا يجور وأن لا يعدل مع أن المراد أنه لا يجور ويعدل فالواو في هذا متعين للاستئناف لان العطف يجعله شريكا في النفي فيلزم التناقض لان نفي الجور يقتضي ثبوت العدل وقد نفاه ثانيا قال الدماميني يمكن أن الاصل وأن يقصد فالواو عاطفة على أن لا يجور ثم حذفت أن فارتفع الفعل على حد ومن اياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه وتقدم أن ابن مالك حكى خلافا في كون هذا مقيسا أولا ولك أن تجعل جملة ويقصد عطفا على جملة على الحكم الخ كما تقول على زيد الصلاة ويزكي (قوله والثانية واو الحال وهي الداخلة الخ) وتسمى أيضا واو الابتداء ويقدرها سيبويه والاقدمون باذ ولا يريدون أنها

نحو سرت والنيل وجاء زيد وطلوع الشمس الثانية الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول به فالاسم الصريح كقوله
ولبس عباءة وتقر عيني * أحب الي من لبس الشفوف (٣٠) أي وأن تقر عيني وهو معطوف على لبس قال ابن مالك

وان على اسم خالص فعل عطف
تنصبه أن ثابتا أو منحذف

والاسم المؤول كقوله
لا تنه عن خلق وتأتي مثله
عار عليك اذا فعلت عظيم

وشرطه أن يتقدم على الواو نفي أو طلب قال ابن مالك
والواو كالفا ان تفد مفهوم مع
كلا تكن جلدا وتظهر الجزع

وسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف لانها تصرف عن معنى العطف الى الجزاء

(وجرهم من بعد واو بن أتى
احداهما في قسم قل يافتى)
(وخص واو قسم بمظهر
تعليقها اذا بمحذوف حري)
(وان تلاها الواو قل للعطف
والثان واو رب دون خلف)
(باسم منكر وبالتأخير
لمابه التعليق في التحرير)

يعني أن السادس والسابع واوان يجرما بعدهما الاولى واو القسم ولا تدخل الا على مظهر ولا تتعلق الا بمحذوف قال ابن بون
وبسوى الباء البالا تجررا
وخافضا بغيره الفعل اضمرا

وهو معنى ما في التسهيل وان جرفي غيره بغيرها حذف الفعل وجوبا نحو والقرآن الحكيم والقرآن المجيد والكتاب المبين فان تلاها واو أخرى أو أكثر نحو والتين والزيتون وطور سينين والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها والنهار اذا جلاها والليل الى آخر الآية فهو للعطف والا احتاج كل من الاسمين أو الاسماء للجواب الثانية واو رب ولا تدخل الا على منكر ولا تتعلق الا بمؤخر والصحيح أن الجر بعدها برب وهي للعطف كقوله

بمعناها اذ لا يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن اذ كذلك ولم يقدروها باذ لانها لا تدخل على الجمل الاسمية (قوله نحو سرت والنيل وجاء زيد وطلوع الشمس) وليس النصب بها خلافا فالجرجاني الذاهب الى أنه بالواو ورد بأنه لو كان بها لاتصل بها الضمير في نحو سرت واياك كما يتصل بأحرف الجر بل الصحيح أن نصب المفعول معه بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطتها وذهب الزجاج الى أن النصب بفعل مضمر بعد الواو وتقديره يلابس وضعف بأن فيه احالة باب المفعول معه اذ المنصوب بيلابس مفعول به وقال الكوفيون انه بالخلاف وهو أن ما بعدها مخالف لما قبلها فاستوى الماء والخشبة لم ترد به أن الخشبة ارتفعت كالماء بل ان الماء ارتفع الها وبلغها والخشبة مقياس يعرف به مقدار ارتفاع النيل عند زيادة الماء ونقصانه وضعف بأن الخلاف معنى والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها وأيضا الخلاف لا يظهر في سرت والنيل وقال الاخفش انتصابه انتصاب الظرف لان الاصل سرت مع النيل فلما جيء بالواو في موضع مع انتصب الاسم انتصاب مع (قوله ولبس عباءة وتقر عيني الخ) لبس بالواو عطفا على قولها قبله
لبيت تخفق الارواح فيه * أحب الي من قصر منيف
والشفوف هو اللباس الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه وقائلته ميسون الكلابية زوج معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه وأم ابنه يزيد فتقر منصوب بأن مضمرة جوازا وهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف كما تقدم وأما من أنشده للبس باللام فهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد (قوله لا تنه عن خلق الخ) هذا البيت لابي الاسود الدؤلي من قصيدة تقدمت والحق أن هذه الواو الداخلة على المضارع المنصوب للعطف الا أنها في الاول عطفت مصدرا مؤولا على مصدر صريح وفي الثاني عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم واضمار أن في الاول جائز وفي الثاني واجب وسيأتي في الباب الرابع في مبحث العطف على المعنى (قوله واو الصرف) أي لان الفعل ينصب بعدها ارشادا بصرفه عن سنن الكلام الى أنها ليست عاطفة كما ذكره الرضي قال فهي حينئذ اما واو الحال فاكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم وأقوم قم وقيامي ثابت أي في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع أي قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما يقول النحاة أي ليكن قيام منك وقيام مني لم تكن فيه نصوصية على معنى الجمع (قوله ولا تتعلق الا بمحذوف) أي وجوبا تقديره أقسم ولا يجاب بانشاء لما سبق أن القسم الاستعطافي من خواص الباء نحو بالله افعل كذا (قوله والا لاحتاج الخ) أي والا بأن كانت للقسم أي كالقسم الاول في كونه مستقلا بخلاف ما اذا جعلت للعطف فانه وان كان المعطوف قسما الا أنه غير مستقل ويمكن أن يقال انها للقسم وحذف جواب أحدهما أو أحدها للدلالة جواب الآخر عليه على أنه لا مانع من توارد قسمين أو أقسام على مقسم به واحد (قوله ولا تتعلق الا بمؤخر) المشهور أن رب حرف جر شبيه بالزائد لا يتعلق وتقدم تحقيق ما فيه (قوله والصحيح أن الجر بعدها برب وهي للعطف) يعني عند البصريين في الواو وحكى في التسهيل الاتفاق عليه في

بل

وليل كموج البحر أرخى سدوله * على بأنواع الهموم ليبتلى   أى ورب ليل   ﴿وقد أتت زائدة وجودها * كعدم لدى الجميع فعها﴾

﴿وزيد بعد الا للانكار * مثالها يعلم عند القارى﴾ يعنى أن الثامن الواو الزائدة (٣١) نحو حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها فالواو زائدة مع جواب اذا وتزاد أيضا بعد الا لتأكيد الحكم المطلوب اثباته اذا كان فى محل الرد والانكار نحو ما من أحد الا وله طمع أو حسد ونحو ما من أحد الا وله حاجة عظيمة ﴿كما أتت فى جملة قد وصفت وعلة الاتيان وصف قد ثبت﴾ الواو التاسعة هى الواو التى مع الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وافادة أن اتصافه بها أمر ثابت نحو وعسى أن تكرهوا شيأ وهو خير لكم فجملة هو خير صفة لشئ والواو للعطف وقيل هى واو الحال

﴿وللذكور وردت كقاموا حرفا أو اسما عمموا اما لاموا﴾ ﴿لغير عاقل أتت تنزيلا منزلة العاقل ذا قد قيلا﴾ ﴿ثم أتت علامة المذكر نحو يلوموننى انى لبرى﴾ العاشرة الواو التى لجمع المذكور نحو الرجال قاموا وهى الفاعل وقيل مستتر وهى حرف علامة جمعه وقد تجئ لغير العقلاء لتنزيلهم منزلة العقلاء بالخطاب نحو يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم الحادية عشرة واو علامة المذكرين كقوله

يلوموننى فى اشتراء النخيـ
ـل قومى فكلهم ألوم

فقومى فاعل يلوموننى والواو فيها علامة لجمعه

﴿وقد أتت لنكر قول مثبت * وذاك نحو الرجل وهو ما فتى﴾   ﴿ثم أتت فى قولهم تذكرا * كقلبها من همزة فررا﴾

الثانية عشرة واو الانكار كقولك

بل والفاء ولعله لم يعتبر ما نقل عن بعضهم من أن الجر بهما لنيابتهما مناب رب كما قال الكوفيون فى الواو (**قوله** وليل كموج البحر الخ) بجر ليل برب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل فى هوله وصعوبته ونكارة أمره بموج البحر واستعار له سدولا وهى الستور واحدها سدل لما يحول منه بين البصر وادراك المبصرات أى استعارة تصريحية لانه شبه ظلام الليل بالستور بجامع عدم ظهور ما يستر انه وأطلق اسم المشبه به وهو السدول على المشبه وهو الظلام وعلى متعلق بأرخى والباء فى بأنواع للمصاحبة ويبتلى يختبر يقول رب ليل بهذه الصفة أرخى على ستور ظلامه مع أنواع الاحزان ليختبرنى أأصبر على الشدائد أم أجزع منها والبيت لامرئ القيس (**قوله** حتى اذا جاؤها الخ) قيل زائدة وقيل هى عاطفة والزائدة واو وقال لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف أى كان كيت وكيت وكذا البحث فى فلما أسلما وتله للجبين وناديناه الاولى أو الثانية زائدة على القول الاول أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثانى وقيل هى واو الثمانية وقال الاصمعى قلت لابى عمرو بن العلاء وقولهم ربنا ولك الحمد فقال يقول الرجل للرجل بعنى هذا الثوب فيقول وهولك وأظنه أراد هولك وأنشد الاخفش

فاذا وذلك يا كبيشة لم يكن * الا كلمحة حالم بخيال

كأنه قال فاذا ذلك وقال زهير

قف بالديار التى لم يعفها القدم * بلى وغيرها الارواح والديم

يريد بلى غيرها وقد ذكر بعض أهل العلم أن الواو زائدة فى قوله تعالى وأوحينا اليه لتنبئنهم بأمرهم هذا لانه جواب لما فى قوله فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه فى غيابات الجب (**قوله** لتأكيد لصوقها الخ) وذلك أن من معانيها مطلق الجمع والجمع من ناحية الضم واللصوق والمراد باللصوق اللصوق المعنوى لا اللفظى وهذه الواو أثبتها الزمخشرى ومن قلده وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال منها الآية المذكورة فى الشرح وكذلك قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والمسوغ لمجئ الحال من النكرة فى هذه الآية أمران أحدهما خاص بها وهو تقدم النفى والثانى عام فى بقية الآيات وهو امتناع الوصفية اذ الحال متى امتنع كونه صفة جاز مجيئها من النكرة ومانع الوصفية فى هذه الآية أمران أحدهما خاص بها وهو الا (١) والثانى عام فى بقية الآيات وهو اقترانها بالواو (**قوله** الحادى عشر واو علامة المذكرين) أى فى لغة طئ أو أزدشنوأة أو بلحرث ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وهى عند سيبويه حرف دال

(١) قوله وهو الا عبارة المغنى وهو اقتران الجملة بالا اذ لا يجوز التفريغ فى الصفات لا تقول ما مررت بأحد الا قائم نص على ذلك أبو على وغيره اهـ وقوله وهو اقترانها بالواو قال الامير التحقيق كما قال ابن مالك وغيره أن الصفة لا يجوز اقترانها بالواو خلافا للزمخشرى اهـ كتبه مصححه

آلرجلاه بعد قول القائل قام الرجل الثالثة عشرة واو التذكر كقول من نسي زيد بعد يقوم زيد يقومو اذا لم يرد قطع كلامه والصواب في هذين
انهما لاشباع الحركة الرابعة عشرة الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها نحو واليه النشور وأمنتم

على الجماعة كما أن التاء في قالت حرف دال على التانيث وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية وما
بعدها بدل منها أو مبتدأ والجملة خبره وقد تستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم قال أبو سعيد نحو
أكلوني البراغيث وقد حمل بعضهم على هذه اللغة ثم عموا وصموا كثير وأسروا النجوى الذين ظلموا
وحملها على غير هذه اللغة أولى لضعفها وأما قوله تعالى اما يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما
فمن زعم أنه من ذلك فهو غالط بل الالف ضمير الوالدين في وبالوالدين احسانا وأحدهما أو كلاهما
بتقدير يبلغه أو أحدهما بدل بعض وما بعده باضمار فعل ولا يكون معطوفا لأن بدل الكل
لا يعطف على بدل البعض (**قوله** آلرجلاه بعد قول القائل قام الرجل) والصواب أن لا تعد هذه
لانها اشباع للحركة بدليل آلرجلاه في النصب وآلرجليه في الجر ونظيرها الواو في منو في الحكاية
وفي أنظور من قوله

الله يعلم أنا في تلفتنا * يوم الفراق الى أحبابنا صور
وانني حيثما يثني الهوى بصري * من حوثما سلكوا أدنو فأنظور

وحوثما لغة في حيث وواو القوافي كقوله

متى كان الخيام بذي طلوح * سقيت الغيث أيتها الخيامو

(**قوله** الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها) والصواب أيضا أن لا تعد هذه لانها
مبدلة ولو صح عدها لصح عد الواو من أحرف الاستفهام فقد علم أن هذه المعاني الثلاثة باطلة
(**قوله** واو الثمانية) منه قوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى ثيبات وأبكارا
وقوله تعالى والناهون عن المنكر قال السهيلي في الروض واو الثمانية في قوله تعالى سبعة وثامنهم
كلبهم تدل على تصديق القائلين بأنهم سبعة لانها عاطفة على كلام مضمر تقديره نعم وثامنهم كلبهم
وذلك أن قائلا لو قال ان زيدا لشاعر فقلت له وفقيه كنت قد صدقته كأنك قلت نعم هو كذلك وفقيه
أيضا وكذا الحديث أنتوضأ بما أفضلت الحمر قال وبما أفضلت السباع يريد نعم وبما أفضلت
السباع خرجه الدارقطني قال وقد أبطل واو الثمانية هذه ابن هشام وغيره من المحققين وقالوا لا معنى له
وبحثوا في أمثلته وقالوا انها متناقضة (تنبيه) بقي على الناظم والشارح الواو التي تكون لمد الصوت
في النداء كقولهم يا قورط يريدون قرط والواو المحولة نحو طوبى أصلها طيبى بضم الطاء وواوات
الابنية كالجورب والتورب وواو الوقت وتقرب من واو الحال كقولك اعمل وأنت صحيح وواو
النسبة كاخوي في النسبة الى أخ وواو الهمزة في الخط كهذه نساؤك وشاؤك وفي اللفظ كحمراوان
وسوداوان وواو الاعراب كما في الاسماء الستة (وا) (**قوله** وابأبي الخ) أي أفديك بأبي والتعجب
للاستحسان والاشنب من الشنب وهو حدة في الاسنان ويقال برد وعذوبة وذر بالذال المعجمة فرق
والزرنب كجعفر نبت طيب الرائحة والشعر لبعض بني تميم وحكم المندوب المتفجع عليه في
الاعراب حكم المنادى والاكثر أن تلحق آخره ألف وجاز تركه نحو واغلاما مهموه واغلامكموه هربا
من الالتباس وتلحق المضاف اليه نحو واأمير المؤمنيناه ولا تلحق الصفة خلافا ليونس ولا يندب الا
الاسم المعروف الا أن يكون متفجعا به نحو واحسرتاه ولا يقال وارجلاه لان معناه ليس معنى

مبكيا

قال فرعون وأمنتم
(كذا أتت للفصل والثمانيه
قد زادها بعض بقول رضيه)
الخامسة عشرة الواو الفارقة في حر
عمرو ورفعه بينه وبين عمرو في أولي
وأولئك ليفرق بينهما وبين الى
واليك السادسة عشرة واو الثمانية
ذكرها من زعم أن العرب اذا سردوا
اعدد ثم يعطفوا الى السبعة فاذا
ذكروا بعدها الثمانية أتوا بواو العطف
نحو ستة سبعة وثمانية ومنه سبعة
وثامنهم كلبهم وقيل للعطف وهو
الاشهر لان القرآن أفصح من أن
يخرج على ما لم يثبت والله أعلم
(وقد أتت لندبة واصاح
وللنداء قرنت بالنجاح)
(وقد أتت زجرا وللتعجب
فافهم كما في بيت شعر تصب)
(وابأبي أنت وفوك الاشنب
كأنما ذر عليه الزرنب)
ثم أتت في رجز بعيدها
واو فحقق نقل من أثبتها)
(واها لسلمى ثم واها واها
هي المنى لو أننا نلناها)
يعني أن وا على قسمين أحدهما أن
تكون حرف نداء مختصا بباب الندبة
وهي نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة
أو حكما أو المتوجع منه نحو وازيداه
واكبداه وأجازه بعضهم في النداء
الحقيقي الثاني أن تكون اسم فعل
لا أعجب قال في التسهيل ولا أعجب
وا وواها ووي ومن الاول قول
الشاعر الذي في المتن وابأبي أنت الخ والاسم فعل بمعنى أعجب وبأبي خبر أنت ومن الثاني البيت الذي في المتن
* واها لسلمى ثم واها واها * الخ

مبكيا بخلاف العلم فانه ربما اشتهر بالخير فاذا سمع بذكره يتفجع لفقده (قوله واهاً اسم فعل بمعنى أعجب الخ) واهاله ويترك تنوينه كلمة تعجب من طيب كل شئ وفي الصحاح اذا تعجبت من طيب شئ قلت واهاله ما أطيبه وأنشد البيت المذكور في النظم وقال ابن جني اذا نونت فكأنك قلت استطابة واذا لم تنون فكأنك قلت الاستطابة فصار التنوين علم التنكير وتركه علم التعريف وواها أيضا كلمة تلهف وتلوذ وقد لا ينون وقال ابن بري وتقول في التفجع واهاً وواه (قوله وي اسم فعل بمعنى أعجب والكاف للخطاب أو حرف جر) في القاموس وي كلمة تعجب تقول ويك و وي لزيد كما في الصحاح وفي المحكم وي حرف معناه التعجب وقد تدخل وي على كأن المخففة والمشددة تقول وي ثم تبتدئ فتقول كأن قاله الخليل وقال الليث وي يكنى بها عن الويل فيقال ويك استمع قولي وقوله تعالى ويكأن الله يبسط الرزق لمن يشاء زعم سيبويه أنها وي مفصولة من كأن قال والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم أو نبهوا فقيل لهم انما يشبه أن يكون عندكم هذا هكذا وأنشد لزيد بن عمرو بن نفيل وقيل لنبيه بن الحجاج

وي كأن من يكن له نشب يحـ ـبب ومن يفتقر يعش عيش ضر

وقيل معناه ألم تر عزاه سيبويه الى بعض المفسرين وقال الفراء في تفسير الآية ويكأن في كلام العرب تقرير كقول الرجل أما ترى الى صنع الله واحسانه قال وأخبرني شيخ من أهل البصرة أنه سمع أعرابية تقول لزوجها أين ابنك ويلك فقال ويكأنه وراء البيت معناه أما ترينه وراء البيت وقيل معناه ويلك حكاه ثعلب عن بعضهم وحكاه أبو زيد عن العرب وقال الفراء وقد يذهب بعض النحويين الى أنها كلمتان يريدون ويك أنه أرادوا ويلك فحذفوا اللام وتجعل أن مفتوحة بفعل مضمر وقيل معناه اعلم حكاه ثعلب أيضا عن بعضهم وقال الفراء تقديره ويلك اعلم أنه فاضمر اعلم قال الفراء ولم نجد العرب تعمل الظن مضمرا ولا العلم ولا أشباهه في ذلك وأما حذف اللام من ويلك حتى يصير ويك فقد تقوله العرب لكثرتها قال أبو اسحق الصحيح في هذا ما ذكره سيبويه عن الخليل ويونس قال سألت الخليل عنها فزعم أن وي مفصولة من كأن وأن القوم تنبهوا فقالوا وي متندمين على ما سلف منهم وكل من تندم أو ندم فاظهار ندامته أو تندمه أن يقول وي كما تعاتب الرجل على ما سلف فتقول كأنك قصدت مكروهي فحقيقة الوقوف عليها وي وهو أجود وفي كلام العرب وي معناه التنبيه والتندم قال وتفسير الخليل مشاكل لما جاء في التفسير لان قول المفسرين أما ترى هو تنبيه والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(مبحث حرف الياء * الياء المفردة)

(قوله ضمير مؤنثة مخاطبة نحو تقومين وقومي ياهند) الاول فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون والياء فاعله والثاني فعل أمر مبني على حذف النون من آخره نيابة عن السكون والياء فاعله هذا هو المشهور وقال الاخفش والمازني الياء حرف تأنيث مثل تاء قامت والفاعل مستتر (تنبيه) بقي على الشارح شرح قول الناظم وحرف فانه رضي الله عنه أشار به الى أن الياء تكون حرف انكار نحو أزيدنيه بضم الدال وفتحها وكسرها عكس ما قيل

واها اسم فعل بمعنى أعجب والتكرير لتوكيد اللفظ ومن الثالث وي كأنه وي كأن الله وي اسم فعل بمعنى أعجب والكاف للخطاب أو حرف جر للتعليل أو كأن حرف تشبيه وقيل غير ذلك والله تعالى أعلم

(حرف الياء)

(ضمير أنثى متكلم كذا
تثنية جمع وحرف الياء اذا
اطلاق اشباع ونسبة)

يعني أن الياء المفردة تكون ضمير مؤنثة مخاطبة نحو تقومين وقومي ياهند ومتكلم نحو انني أكرمني غلامي وعلامة التثنية والجمع في جرهما ونصبهما نائبة عن الفتحة والكسرة ولاطلاق القافية المكسورة الروي باشباع الكسرة كقول امرئ القيس

* بسقط اللوى بين الدخول فحومل *

وكقوله لما نسجتها من جنوب وشمأل وللنسبة كقرشي وتميمي وبصري وكوفي

(ويا * للناء أو كالناء فيما رويا
وللقريب واذا ما وردا
اسم عرف قدرنها في الندا
وقد أتت لاحقة أسماء
معلومة أظنها أسماء
لفظ الجلالة ومستغاث قل
وأيها أيتها أيضا عقل)

يعني أن يا موضوعة لنداء البعيد حقيقة أو حكما كالنائي والساهي

وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل مشتركة بين البعيد والقريب وهو أكثر أحرف النداء استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواه نحو يوسف أعرض عن هذا أي يا يوسف (٢٤) وأن أدوا الى عباد الله أي يا عباد الله على قول والله أعلم ولا ينادى اسم الجلالة والاسم المستغاث وأيها وأيتها والمندوب الا بها ويزاد للمندوب وا

﴿ثمت ان وليها ما قد حظل
من الندا فالاسم حذفه نقل﴾
﴿كذا لرب جملة اسميه
فاحفظ لما ذكرت في القضيه﴾
﴿وقيل للتنبيه كي لا يلزما
للجملة الاجحاف ثم التزما﴾
﴿ندا اذا أتى بعدها دعا
أو أمر والتنبيه في الغير اسمعا﴾

يعني أنه اذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل نحو ألا يا اسجدوا والحرف نحو يا ليتني كنت معهم ورب نحو يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة والجملة الاسمية كقوله يالعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار فقيل في ذلك كله هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف جملة النداء كلها وهي قبل الامر والدعاء للنداء ومع غيرهما للتنبيه وهذا القول بالتفصيل هو ما درج عليه ابن بون قال

وبعد يا لا غير ذا النداء
احذفه قبل الامر والدعاء

كقراءة ألا يا اسجدوا وكقوله

ألا يا اسلمي يا دارمي على البلى
ولا زال منهلا بجرعائك القطر

وكقوله يا لعنة الله البيت المتقدم وكقوله

أم تعلمي يا عمرك الله أنني
كريم على حين الكرام قليل

أي ألا يا هؤلاء اسجدوا وألا يا دار مي اسلمي يا قومي لعنة يا هذه عمرك الله وقال ابن بون أيضا وقيل لت رب حبذا يا فكن منها ولا تناديا هو نحو يا ليتني كنت معهم وكقوله يارب ساريات ما توسدا * الا ذراع العنس أو كف اليدا

في آ لرجل لعدم تنوينه وحرف تذكار نحو قدي وقد تقدم البحث فيهما في الواو وأما ياء التصغير وياء المضارع وياء الاشباع كني في الحكاية قيل وياء الانكار والتذكر وياء الاشباع ونحوهن فالصواب أن لا تعد لانهن أجزاء للكلمات لا كلمات والباب انما هو معقود لبيان أحوال الكلمات المستقلة فقول الناظم ضميرا أنثى خبر مقدم عن الياء ومضاف اليه ومتكلم معطوف بحذف العاطف وكذا خبر مقدم تثنية مبتدأ مؤخر وجمع وحرف معطوفان على تثنية بحذف العاطف في الاول والياء مبتدأ مؤخر وخذا فعل أمر والالف فيه مبدلة من نون التوكيد الخفيفة والتقدير الياء ضمير للانثى وللمتكلم وكذا للتثنية والجمع وللانكار والتذكر وهو مراده بحرف (يا) ياحرف لنداء البعيد وياء ألغز الحريري في مقاماته فقال وما العامل الذي يتصل آخره بأوله ويعمل معكوسه مثل عمله وهو يا ومعكوسها أي وكلاهما من حروف النداء وعملهما في الاسم المنادى على حكم واحد وان كانت يا أجل في الكلام وأكثر في الاستعمال وقد اختار بعضهم أن ينادى بأي القريب فقط كالهمزة وقال ابن الحاجب في الكافية حروف النداء خمسة يا وأيا وهيا وأي والهمزة ويا أعمها لانها تستعمل في المنادى القريب والبعيد والمتوسط وأيا وهيا للبعيد وأي والهمزة للقريب وقال الزمخشري في المفصل يا وأيا وهيا للبعيد أو لمن هو بمنزلة البعيد من نائم أو ساه واليه أشار الناظم بقوله ويا للناء أو كالناء فيما رونا * الا أن قوله للناء أو كالناء بحذف الياء فيهما للضرورة (قوله وقد ينادى بها القريب توكيدا) من ذلك قول الداعي يا ألله يارب وقد يكون ذلك هضما النفس الداعي لكمال تقصيره وبعده عن مظان القبول وهذا لا يتمحض الا على ما مشى عليه الشارح من كونه لنداء البعيد وأما على قول الناظم القائل بالاعمية كما قاله ابن الحاجب فلا يحتاج الى ذلك والى ذلك أشار بقوله والقريب (قوله وقيل مشتركة بين البعيد والقريب) وقيل بينهما وبين المتوسط وقال ابن كيسان في حروف النداء ثمانية أوجه يا زيد ووازيد وأزيد وأيا زيد وهيا زيد وأي زيد وآ زيد وآي زيد (قوله أي يا يوسف) قال الازهري وربما قالوا فلان بلا حرف النداء أي يا فلان (قوله ولا ينادى اسم الجلالة والاسم المستغاث الخ) يعني لعدم سماعها بغيرها لا لبعدها حقيقة أو تنزيلا فانه غير لازم في يا (فائدة) ذهب بعضهم الى أن حروف النداء أسماء أفعال تتحمل ضمير المنادى بالكسر فيكمل للهمزة أقسام الكلمة فهي حرف للاستفهام وفعل أمر من الوأي وهو الوعد واسم فعل بمعنى أدعو لكنها في الثاني مكسورة ولها في ذلك نظائر بنظمر (قوله ألا يا اسجدوا) أي في قراءة من قرأ بتخفيف اللام (قوله فقيل في ذلك كله هي للنداء والمنادى محذوف) أي عند الدلالة وأما قوله تعالى ألا يا اسجدوا لله بالتخفيف فالمعنى ألا يا هؤلاء اسجدوا فحذف المنادى اكتفاء بحرف النداء كما حذف حرف النداء اكتفاء بالمنادى في قوله تعالى يوسف أعرض عن هذا اذا كان المراد معلوما وقال بعضهم ان يا في هذا الموضع انما هو للتنبيه كأنه قال ألا اسجدوا فلما أدخل عليه يا للتنبيه سقطت الالف التي في اسجدوا لانها ألف وصل وذهبت الالف التي في يا لاجتماع الساكنين لانها والسين ساكنتان وكذلك القول في بقية الأمثلة (قوله وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف جملة النداء كلها) وهذا اشارة الى ما ذكرناه في الآية (قوله وهي قبل الامر والدعاء للنداء) هذا

٨

هو القول المختار من الثلاثة لوجوه ذكرها شراح التسهيل (قوله فتلزم لام الجر بعدها جارة له) أي
وهي مفتوحة (قوله اذا تعجب من كثرتهما الخ) وظاهر كلامه أن الاستغاثة غير باقية بل هو
مستعمل في محض التعجب ويحتمل أنها باقية مع اشراب اللفظ معنى التعجب لكنها ليست استغاثة
حقيقية لانه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضي بل تنزيلا فاذا قلت يا للماء فكأنك تناديه
وتقول احضر يتعجب منك أو يا العجب احضر يرول فهذا وقتك فاللام مفتوحة مثلها في يا للزيد
ويجوز كسرها باعتبار أنه مستغاث له والمستغاث محذوف أي يا للقومي للعجب وللماء وللدواهي
فان أتى بالالف تعين الاعتبار الاول (خاتمة) اذا وقف على المستغاث والمتعجب منه مع الالف
جاز الحاقها هاء السكت والله سبحانه أعلم وأعلى وأحكم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم وشرف وكرم ومجد وعظم تسليما كثيرا أثيرا والحمد لله رب العالمين

(مبحث الباب الثاني في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها)

(مبحث شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها)

(قول الناظم رضي الله عنه لفظ الخ) اللفظ في اللغة مصدر لفظت الشيء من باب ضرب اذا طرحته
مطلقا أو من الفم خاصة لكن صرح في الاساس بأن لفظت الرحى الدقيق مجاز وفي عرف النحاة صوت
معتمد على مخرج من مخارج الفم محقق كاللسان أو مقدر كالجوف وسمي ذلك لفظا لانه هواء مرمي
من داخل الرئة الى خارجها فهو مصدر أريد به المفعول كالخلق بمعنى المخلوق وهذا التعريف للفظ
أولى من قولهم صوت مشتمل على بعض الحروف لانه يرد عليه ما هو على حرف واحد كواو العطف اذ
الشيء لا يشتمل على نفسه وان أجيب عنه بأنه من اشتمال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض
الحروف اذ الحرف مجموع الصوت وكيفيته وهو الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد في المقاصد
لا الصوت فقط ولا الكيفية فقط فان قيل وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة
لامتناع النطق بالساكن والحركة متوقفة على الحرف لانها صفة له قائمة به وانه دور قلنا هو على
أن الحركة مع الحرف دور معي لا سبقي فلا يضر والحق أنها بعده وانما الشدة المقاربة تتوهم المقارنة
ثم اللفظ له أفراد محققة وهي ما يمكن النطق بها بالفعل كزيد أو بالقوة كالمحذوفات من نحو مبتدا
أو خبر لتيسر النطق بها صراحة وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الالفاظ المحققة بالقوة كذلك
وأما كلام الملائكة والجن فان ثبت أن النحويين انما يتكلمون على ما يتلفظ به البشر دون غيرهم
فهي كذلك والا فهي محققة بالفعل والى الاول يشير قول الشنواني المراد باللفظ في تعريف الكلام
جنس ما يتلفظ به فتدخل كلمات الله والملائكة والجن اه وأما كلامه تعالى النفسي فليس بحرف ولا
صوت (١) وله أفراد مقدرة وهي ما لا يمكن النطق بها أصلا وهي الضمائر المستترة اذ لم يوضع لها ألفاظ
حتى ينطق بها وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل تصويرا لمعناها وتدريبا للمتعلم كما قاله الرضي وأما
تقسيمها الى مستتر وجوبا وجوازا فانما هو تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح واطلاق
اللفظ عليها حقيقي كما قاله بعض أبناء الوطن لا مجاز لانهم أجروا عليها أحكام الالفاظ المحققة
من الاسناد اليها وتوكيدها والعطف عليها وآثر الشارح القول على اللفظ لشموله المهمل واطلاق
القول على الاعتقاد بنفيه المقام فانا لا نبحث عن القول النفسي فاللفظ جنس لا يخرج به الدوال

وقوله
يا حبذا جبل الريان من جبل
وحبذا ساكن الريان من كانا
وهذا معنى ما في التسهيل قال وقد
يحذف المنادى قبل الامر والدعاء
فتلزم يا وان وليها ليت أو رب أو حبذا
فهي للتنبيه لا للنداء

(وقد أتى النداء للتعجب
بجر فيه لديهم معجب)
(يا لك من قبرة بمعمر
خلا لك الجو فبيضي واصفري)

يعني أن يا تجيء لنداء المتعجب منه
فتلزم لام الجر بعدها جارة له وهذا
هو معنى قول ابن مالك
* ومثله اسم ذو تعجب ألف *
أي مثل المستغاث في لزوم الجر باللام
بعد يا اسم ذو تعجب أي متعجب منه
وهو قسمان أحدهما أن تنادى
الاسم المتعجب منه نحو يا للماء ويا
للدواهي اذا تعجب من كثرتهما الثاني
أن تنادى من له نسبة اليه ومكنة
فيه نحو يا للعلماء وان تجيء به اسم
ضمير فالغالب تمييزه بمنصوب أو
مجرور بمن نحو يا له رجلا أو من
رجل ومنه قول الراجز الذي في المتن
يا لك من قبرة بمعمر يا حرف نداء
ولك جار ومجرور هو المتعجب منه
وكقول امرئ القيس
فيا لك من ليل كأن نجومه
بكل مغار الفتل شدت بيذبل
انتهى الباب الاول بحول الله وقوته
ويليه الثاني ان شاء الله

(١) قوله وله أفراد مقدرة عطف
على قوله له أفراد محققة فالضمير
للفظ فافهم اه مصححه

الاربع لان شأن الجنس الادخال ومالم يتناوله يقال خرج عنه لابه وبعضهم أخرجها به نظر الان بين الجنس وفصله العموم الوجهي فيخرج بكل مادخل في الآخر والدوال هي الاشارة والكتابة والعقد بالاصابع الدالة على أعداد مخصوصة والنصب كغرف وهي العلامات المنصوبة كالمحراب للقبلة (قوله مركب) مأخوذ من التركيب وهو لغة وضع شئ على شئ سواء كان على جهة الثبوت أم لا فكل بناء تركيب ولاعكس سواء كان بينهما مناسبة أولا بخلاف التأليف فانه وضع شئ على شئ بينهما مناسبة فبينهما العموم والخصوص المطلق فكل تأليف تركيب ولاعكس (قوله مفيد أي دال على معنى الخ) والى محترزاته أشار من قال

و بالمفيد احترز وامماعلم * وجملة الشرط جوابها عدم
تركيبي والاضافي والتقييدي * والمزجي والمجعول فاستفيد

و بعضهم زاد بالقصد واعترض بأن المفيد يغني عنه لان النائم ونحوه اذا أخبر بخبر فانه لا يفيد شيأ فلو قال النائم زيد قام ووافق ذلك قيامه فاستفادة القيام من خارج كمشاهدة القيام لامن كلامه واعترض بان المستفاد من المشاهدة صدق الخبر أي مطابقته للواقع وأما الفائدة فتصف بها الكلام غايته أنه غير مقصود بالافادة أي هو في حد ذاته مفيد أي دال والشأن أن يؤتى به لقصد الافادة لكن لم يأت هنا على الشأن وحديث تجدد الفائدة واتحاد المتكلم وغير ذلك مشهور (قوله يحسن سكوت المتكلم عليه) وقيل سكوت السامع وقيل سكوتهما معا كما قيل

وقصدنا سكوت من تكلما * وقيل سامع وقيل بل هما

فسكوت المتكلم بمعنى قطع كلامه وسكوت السامع بأن لا يطلب زائدا على ماسمع وسواء كان المعنى خبريا أو انشائيا وخرج مادل على معنى لا يحسن السكوت عليه كزيد على الذات وان قام زيد على تعليق شئ ما على القيام فليس مفيدا (قوله وهي عبارة عن المبتدا والخبر أو فاعل أغنى عنه) وأمثلتها على ترتيبه زيد قائم وأقائم الزيدان وقام زيد وضرب اللص وذلك لان نائب الفاعل بمنزلة الفاعل والزمخشري وجماعة يراه فاعلا حقيقة اصطلاحية ونقله الدماميني كما يحتمل الزيدان في أقائم الزيدان أنه في قوة المبتدا والخبر لان الزيدان فاعل لا خبر ويحتمل أنه في قوة الفعل والفاعل لأن قائم اسم لا فعل وكذا تقول في نحو كان زيد قائما الا ان اسم كان يسمى فاعلا اصطلاحا مجازا وأصل معمولها المبتدأ والخبر لكن الظاهر قصره على الاول لان الجملة كان مع معموليها وأما معمولاها فلا يقال لهما الآن جملة في قواعد النحو نعم على قول غير النحاة انها رابطة للزمن والاسناد بين معموليها وبهذا تعلم أن نحو ظننت زيدا قائما جملة فعلية حقيقة من فعل وفاعل لامنزلة ولا نظر للمعمولين لكن يقال ضابط الجملة غير مانع لدخول معمولي الناسخ فانهما بمنزلة المبتدا والخبر وليسا جملة كما أنه أيضا غير مانع لدخول اسم الفاعل مع مرفوعه المستكن نحو زيد ضارب ولا يقال له جملة والذي ذكره الرضي أن الجملة ماتضمن الاسناد الاصلي قال فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع مااستندت اليه لكن يقال ان أراد بالاسناد الاصلي اسناد الفعل لفاعله والخبر لمبتدئه خرج نحو أقائم الزيدان مع أنه جملة وان أراد بالاسناد الاصلي المقصود بالافادة خرج جملة الصلة الا أن يريد ماالشأن فيه الفائدة (قوله نحو ان قام زيد) يلغز بذلك فيقال أي قول ان نقص زاد وان زاد نقص أي ان نقص لفظه زاد معناه وعكسه كما قيل

(لفظ مركب مفيد كامتثل
هو كلام القوم فافهم مانقل)
(في جملة خلو الافادة أتى
وهي التي تركيبها قد ثبتا)
(من مبتدا قد جاء بعده الخبر
أو فاعل أغنى على ماقد ذكر)
(كذاك من فعل وفاعل وما
ينوب عنه باتفاق العلما)
يعني أن الكلام قول مركب مفيد أي دال على معنى يحسن سكوت المتكلم عليه والجملة لا تشترط فيها الافادة وهي عبارة عن المبتدا والخبر أو فاعل أغنى عنه أو الفعل وفاعله أو النائب عنه قال ابن مالك والكلام ماتضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته فبهذا يظهر أن الكلام لاشتراط الافادة فيه مخالف للجملة لعدم اشتراط الافادة فيها فهي أعم منه مطلقا فكلما وجد الكلام وجدت ولا يلزم من وجودها وجوده نحو ان قام زيد أو لما قام زيد أو كلما قام زيد أو الذي قام أبوه فهذه جمل وليست بكلام

ويجتمعان في قولك زيد قائم أوقام زيد
(لاجل ذا قد جوزوا بان يقع سبع في الاعتراض لكن مايقع)
(والاصل جاء بثمان قد غدت مشهورة لديهم كذا ثبت) وقيل جاء الجمل معدوده ثلاث جمة أتت محدوده)

يعني أن ابن مالك قال في قوله تعالى فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون أفأمن أهل القرى ان أفأمن جملة معطوفة على جملة فأخذناهم واعترض بينهما بسبع جمل الاولى وهم لا يشعرون الثانية ولو أن أهل القرى آمنوا الثالثة واتقوا الرابعة لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض والخامسة ولكن كذبوا والسادسة فأخذناهم والسابعة بما كانوا يكسبون وزاد عليه ابن هشام في مغنيه ثامنة بأن عد آمنوا جملة ثم قال والمركبة من أن وصلتها مع ثبت مقدرا أومع ثابت مقدرا على الخلاف في أنها اسمية أوفعلية جملة هذا ما في المغني وهو لا يستقيم لعده آمنوا جملة مستقلة وجعل المركبة من أن وصلتها جملة مستقلة وآمنوا من صلة أن لانها خبرها والعلم عند الله وعلى هذا فابن مالك لم يشترط في الجملة المعترضة الافادة واشترطها بعضهم وعليه يكون الاعتراض بثلاث لأن وهم لا يشعرون جملة حالية قيد في عاملها فلذا لا يعدونها ولو الى جوابها وهو لفتحنا الى الارض جملة ولكن كذبوا جملة فأخذناهم بما كانوا يكسبون جملة

(٢٧)

أر بني كلاما ان تزده فقد نقص * كأنه بالنقص منه يزيد
الجواب
جوابك في ان قام ذا اللفظ لم يفد * ومن نقص ان هذا الكلام يفيد

(قوله ويجتمعان في قولك زيد قائم) أي فهو كلام لوجود الافادة وجملة لانه تركب من مبتدا وخبر (قوله أوقام زيد) أظهر الفاعل لان الماضي مع الضمير المستتر لا يسمى كلاما على الاصح اذ لا تحصل الفائدة من الفعل الا اذا كان الضمير واجب الاستتار كما في التصريح وناقشه يس بأن قام في جواب هل قام زيد كلام قطعا فكيف يشترط وجوب الاستتار اه ويمكن حمله على غير الواقع جوابا بما لم يعلم فيه مرجع الضمير (قوله واعترض بينهما بسبع جمل الخ) هذا نص الزمخشري الذي نقله ابن مالك عنه اذ زعم أن أفأمن معطوف على فأخذناهم ورد عليه من ظن أن الجملة والكلام مترادفان فقال انما اعترض باربع جمل وزعم أن من عند ولو أن أهل القرى الى والارض جملة لان الفائدة انما تتم بمجموعه وبعد ففي القولين نظر أما قول ابن مالك فلانه كان من حقه أن يعدها ثماني جمل أوتسعة وأما قول المعترض فلانه كان من حقه أن يعدها ثلاث جمل المذكورة في الشرح وقوله قبل ان فأمن جملة معطوفة على جملة فأخذناهم أفأمن استفهام انكاري خبري معنى أي لا يأمن فلذا عطف على الخبر والفاء مزحلقة عن محلها فهما معنى السببية (قوله على الخلاف) ينبغي الجزم بأن المقدر ثبت لان مذهب صاحب هذا الكلام الزمخشري (قوله وعليه يكون الاعتراض بثلاث) أي جمل قال في المغني وهذا هو التحقيق قال الدماميني والتحقيق أن مجموع ولو أن الى قوله يكسبون كلام واحد لارتباط بعضه ببعض فالمقصود بالفائدة المجموع فهو جملة اعتراض واحدة تضمنت جملا ولعل ماذكره ابن هشام أظهر فتأمل

(مبحث انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية)

(قوله يعني أن الجملة الاسمية الخ) هذا تقسيم أصلي للجملة ولكن في الحقيقة أن الظرفية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعلية لانك اما أن تقدر عامل الظرف كائن أواستقر فعلى الاول تكون اسمية وعلى الثاني تكون فعلية (قوله ومثال اسم الفعل هيهات العقيق) قال الرضي ان بعضهم يدعي أن أسماء الافعال مرفوعة المحل على أنها مبتدآت لا خبر لها كما في أقائم الزيدان وليس بشئ لان معنى قائم معنى الاسم وان شابه الفعل فيصح أن يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه ليس معنى الاسم فيه ولا اعتبار باللفظ فان تسمع في قولك تسمع بالمعيدي مبتدأ وان كان لفظه فعلا وماذكر بعضهم من أن أسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية فليس بشئ اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية (قوله وان الفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد الخ) المثال الاول للفعلية التي فعلها ماض مبني للفاعل والثاني لما فعلها ماض

(انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية)

(وان بدا اسم صدر جملة ذكر فاسمية فيما لديهم قد شهر)
(وان أتاك الفعل فالفعليه أوظرف أوما جر فالظرفيه)
(بنحو قد والهمز لا يعتبر بل ما ذكرته هو المعتبر)

يعني أن الجملة الاسمية هي التي صدرها مبتدأ أوخبره أواسم فعل مثال المبتدا زيد قائم وقائم الزيدان عند من أجازه ومثال اسم الفعل هيهات العقيق ومثال تقديم الخبر نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون وأن الفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظننت زيدا قائما ويقوم زيد وقم وأن الظرفية هي المصدرة بظرف نحو أعندك زيد أومجرور نحو أفي الدار زيد اذا قدر زيد في المثالين فاعلا للظرف والمجرور لاعتمادهما على الاستفهام

مبنى للمفعول والثالث لما فعلها ناسخ مختلف الاثر والرابع لما فعلها ناسخ متفق الاثر والخامس لما فعلها مضارع والسادس لما فعلها أمر وكلام الشارح يقتضى أن كان مسندة لاسمها وهو الصحيح بناء على قول الجمهور ان لها دلالة على الحدث والزمان وأما قول البيانيين انها قيد للخبر فمعنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول فى الزمن الماضى وحينئذ فالاسناد بين اسمها وخبرها كما كان قبل دخولها فهو مبنى على أنه لا دلالة لها على الحدث وهو مشكل اذ لم يعهد فعل يقع فى التركيب غير زائد ولا مؤكد ولا مسند (قوله لا إن رفعته بالاستقرار) والا كانت فعلية أو اسمية بحسب التقدير (قوله ولا بالابتداء) والا كانت اسمية ومثل الزمخشرى لما ذكر من الظرفية بفى الدار من قولك زيد فى الدار فالجملة الواقعة خبرا عن زيد ظرفية وأما جملة زيد فى الدار فهى اسمية وما ذكره مبنى على أن الاستقرار المقدر فعل لانه جملة فيصح أن النائب عنه جملة والا كان مفردا وعلى أنه حذف وانتقل الضمير للظرف بعد أن عمل الظرف فى ذلك الضمير لان الضمير لا يتصل الا بعامله فلا بد من ملاحظة العمل بعد الاستتار وتوضيحه أنك اذا قلت زيد استقر فى الدار كان فى استقر ضمير مستتر معمول له فلما حذف الفعل وهو استقر صار الضمير خاليا عن عامل فعمل فيه الظرف فانتقل الضمير اليه واستتر فيه لانه لا يتصل الا بعامله وقرر الشمنى أن قوله بعد أن عمل أى الاستقرار فيه أى أن الضمير بعد أن كان الاستقرار عاملا فيه لما حذف الاستقرار انتقل للظرف واستتر فيه بعد حذف الاستقرار وجدد العمل فيه للظرف بعد أن كان للاستقرار وزاد الزمخشرى وغيره على الاقسام المذكورة فى النظم الجملة الشرطية الواقعة فعلا للشرط وجعلوا أقسام الجملة أربعة والصواب أنها من قبيل الفعلية وأن الاقسام ثلاثة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان بك اسم صدر جملة ذكر * فاسمية فيما لديهم قد شهر
وان أتاك الفعل فالفعليه * أو ظرف أو ماجر فالظرفيه

(قوله ولا عبرة بما تقدم من الحروف على الجمل الثلاث) والى ذلك أشار الناظم بقوله

بنحو قد والهمز لا يعتبر * بل ما ذكرته هو المعتبر

فالجملة من نحو أقائم الزيدان وأزيد أخوك ولعل أباك منطلق وما زيد قائما اسمية ومن نحو أقام زيد وان قام زيد وقد قام زيد وهلا قمت فعلية (قوله ولا عبرة بتقدم الاسم على فعله العامل فيه نحو كيف كان زيد الخ) فالامثلة الاربعة الجملة فيها فعلية لان هذه الاسماء فى نية التأخير وكذا الجمل الاربعة المذكورة بعد فعلية لان صدورها فى الاصل أفعال كما أشار اليه الشارح

(مبحث ما يجب على المسؤل فى المسؤل عنه أن يفصل فيه لاحتماله للاسمية والفعلية لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين ولذلك أمثلة)

(قوله يعنى أنك اذا سئلت الخ) أى اذا سألك انسان وقال لك هل صدر قولنا اذا قام زيد فأنا أكرمه جملة اسمية أو فعلية فلا ينبغى لك أن تقتصر فى الجواب على قولك اسمية ولا على قولك فعلية بل يجب عليك التفصيل بان تقول ان كان اذا معمولا للجواب فالصدر جملة اسمية وان كان معمولا للشرط فالصدر جملة فعلية والى ذلك أشار الناظم بقوله

ثم اذا سئلت عن نحو اذا * على اختلاف حسن لن ينبذا
ان قلت ما فى صدرها فاسميه * أو قلت فعل الشرط فالفعليه * وهكذا البدر ما المقصود

لان رفعته بالاستقرار المحذوف ولا بالابتداء مخبرا عنه بهما ولا عبرة بما تقدم من الحروف على الجمل الثلاث لان الحرف لا حكم له سواء كان عاملا أم لا ولا عبرة بتقديم الاسم على فعله العامل فيه نحو كيف كان زيد وفأى آيات الله وفريقا كذبتم وخشعا أبصارهم ولا عبرة بتقديمه أيضا اذا كان العامل محذوفا نحو وان أحد من المشركين استجارك والانعام خلقها ويا عبد الله والليل اذا يغشى لان هذه كلها معمولة لفعل محذوف أى استجارك أحد وخلق الانعام وأدعو عبد الله وأقسم بالليل اذا يغشى

(باب ما يجب على المسؤل فى المسؤل عنه أن يفصل فيه)

(ثم اذا سئلت عن نحو اذا
على اختلاف حسن لن ينبذا)
(ان قلت ما فى صدرها فاسميه
أو قلت فعل الشرط فالفعليه)
وهكذا البدر ما المقصود
ليحصل العلم لمن يريد)

يعنى أنك اذا سئلت عن نحو اذا قام زيد فأنا أكرمه هل صدرها جملة اسمية أو فعلية فالجواب له أن تقول ان قلنا ان العامل فى اذا الشرط فالجملة فعلية الصدر

(قوله وان قلنا ان العامل فيها جوابها فهي اسمية الصدر) قال الدماميني بل لو قلنا ان العامل الجواب فهنا مانع وهو الفاء فان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فيجب أن يقدر أكرمه مقدما يفسره أكرمه المذكور فالجملة فعلية مطلقا وأما قولهم ما لا يعمل لا يفسر عاملا فخصوص بباب الاشتغال كما سبق وقال الشمني القائل بذلك لا يرى الفاء مانعا من عمل ما بعدها فيما قبلها لان تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر جوز ذلك (قوله يوم يسافر زيد أنا مسافر) وذلك أن يوم مضاف الى الجملة التي تليه فلا يكون معمولا لشئ منها وانما هو متقدم من تأخير معمول لما بعدها (قوله لأن أبشر فاعل يهد والمحذوف على الراجح) أي لأن الاصل في الاستفهام أن يدخل على الافعال وتقدير الاسمية في أأنتم تخلقونه أرجح منه في أبشر يهدوننا لمعادلتها للاسمية وهي أم نحن الخالقون وتقدير الفعلية في قوله * فقلت أهي سرت أم عادني حلم * أكثر رجحانا من تقديرها في أبشر يهدوننا لمعادلتها الفعلية (قوله وماذا صنعت) هذا المثال يحتمل معنيين أحدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها وهو ما الاستفهامية عند الاخفش ومبتدؤها عند سيبويه والثاني أي شئ صنعت وعلى هذا فا مركب مع ذا وجعلا اسما واحدا للاستفهام فهي فعلية قدم مفعولها بخلاف الوجه الاول فان ذا عليه موصولة وعائدها محذوف فان قلت ماذا صنعته فعلى التقدير الاول من أن ما اسم استفهام خبر مقدم أو مبتدأ وذا اسم موصول خبر أو مبتدأ مؤخر الجملة بحالها من كونها اسمية وعلى الثاني من أن ما مركبة مع ذا وجعلا اسما واحدا للاستفهام تحتمل الاسمية بأن نقدر ماذا مبتدأ أي أي شئ وصنعته الخبر والفعلية بأن تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لان الاستفهام له الصدر والتقدير أي شئ صنعت صنعته هذا وقد ذكر بعضهم أن ماذا من بين أدوات الاستفهام تخرج عن الصدرية (قوله لجملة نعم وبئس فعلية) وكذا ان قدر المخصوص مبتدأ خبره محذوف وتركه لضعفه ومن أمثلة الباب البسملة فان قدر ابتدائي فهي اسمية وهو قول البصريين أو أبدأ ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاعاريب ولم يذكر الزمخشري غيره الا أنه يقدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت البسملة مبدأ له ويؤيده الحديث باسمك ربي وضعت جنبي ومنها قولهم ما جاءت حاجتك يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها ضمير ما وأنث حملا على معنى ما وحاجتك خبرها ومنها الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قام فالارجح الفعلية للتناسب وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين ومما يترجح فيه الفعلية نحو موسى أكرمه ونحو زيد ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل وأما نحو زيد قام فالجملة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل هذا قول الجمهور وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير والكوفيون على التقديم والتأخير فان قلت زيد قام وعمرو قعد عنده فالاولى اسمية عند الجمهور والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع

(مبحث انقسام الجملة الى صغرى وكبرى)

(قوله يعني أن المبتدأ اذا أخبر عنه بجملة مطلقا الخ) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان قلنا ان العامل فيها جوابها فهي اسمية الصدر واذا على كل من القولين مقدمة من تأخير ومثلها في الاسمية نحو يوم يسافر زيد أنا مسافر ومثلها في الفعلية أبشر يهدوننا لان أبشر فاعل يهد والمحذوف على الراجح وعلى المرجوح اسمية على أنه مبتدأ ونحو أعندك زيد وأفي الدار عمرو وظرفية على أن المرفوع فاعل للظرف واسمية على أنه مبتدأ خبره ما قبله وماذا صنعت ان قدرت ماذا مفعول صنعت فهي فعلية أو ما مبتدأ وذا بمعنى الذي فاسمية ونعم الرجل زيد وبئس الرجل بكر ان قدر المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ خبره نعم وبئس فهي اسمية وان قدر خبر المبتدا المحذوف فجملة نعم وبئس فعلية

(انقسام الجملة الى صغرى وكبرى)

(وان تجئ لاسم يوقت الخبر
مطلق جملة فكبرى قرر)
(وهذه الصغرى وهي المبنيه
عن مبتدا فهي به جليه)
(وان يك الخبر مفردا فلا
تسمى بصغرى وبكبرى مسجلا)
(وذات وجهين تكون باعتبار
وذات حشو باعتبارين تصار)

يعني أن المبتدأ اذا أخبر عنه بجملة مطلقا نحو زيد قام أو زيد أبوه قائم فالمجموع جملة كبرى

وان تجئ لاسم بوقت الخبر * مطلق جملة فكبرى قرر

(قوله والجملة الخبرية وحدها صغرى) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وهذه الصغرى وهى المبنيه * عن مبتدا فهى به جليه

والاشارة فى قوله وهذه لمطلق جملة فى قوله قبل (قوله والمبتدأ المخبر عنه بمفرد الخ) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يك الخبر مفردا فلا * تسمى بصغرى وبكبرى مسجلا

أى لفقد الشرطين وذكر بعض المتأخرين أنها تسمى صغرى (قوله حذفت الهمزة لنقل حركتها للنون الساكنة قبلها) رد ابن هشام فى المغنى هذا الكلام على ان المكسورة بأن المحذوف لعلة بمنزلة الثابت كقاض وحينئذ يمتنع الادغام لان الهمزة فاصلة فى التقدير بخلاف مالو كان الحذف اعتباطيا فكانه لم يوجد أصلا فيصح حينئذ ادغام نون لكن فى نون أنا ومن أمثلة مايحتمل الكبرى وغيرها أنا آتيك به اذ يحتمل آتيك أن يكون فعلا مضارعا ومفعولا والاصل أأتيك أبدلت الهمزة الثانية ألفا لوقوعها ساكنة اثر همزة وعلى هذا الاحتمال تكون جملة كبرى وأن يكون اسم فاعل ومضافا اليه فلا تكون صغرى ولا كبرى كما تقدم ومما يؤيد القول الاخير أن أصل الخبر الافراد وأن حمزة يميل الالف من آتيك وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة ومنها زيد فى الدار اذ يحتمل تقدير استقر ومستقر فعلى الاول جملة كبرى وعلى الثانى لا كبرى ولا صغرى ومنها انما أنت سيرا فانه يحتمل تقدير تسير أو سائر وجوابه كالتى قبلها ومنها زيد قائم أبوه فانه يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ وأن يقدر فاعلا بقائم فعلى الاول جملة كبرى وعلى الثانى لا كبرى ولا صغرى ومنها

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه * فيرأب ما أثأت يد الغفلات

الا أن هذا يتعين فيه تقدير رجوعه مبتدأ ومستطاع خبره والجملة فى محل نصب على أنها صفة والاصل أتمنى عمرا موصوفا بكذا الا فى محل رفع على أنها خبر ألا حتى تكون الجملة كبرى لان ألا التى للتمنى لاخبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا واذا قيل ألا ماء كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماء وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرا ورجوعه نائب عن الفاعل لما ذكرناه ويمتنع أيضا تقدير مستطاع صفة على المحل أو تقدير مستطاع رجوعه جملة فى موضع رفع على أنها صفة على المحل اجراء لألا مجرى ليت فى امتناع مراعاة محل اسمها وهذا أيضا قول سيبويه فى الوجهين وخالفه المازنى والمبرد فى المسئلتين مجوزا جعل مستطاع رجوعه جملة فى محل رفع خبر ألا والكلام حينئذ جملة كبرى وجوز جعل مستطاع صفة لعمر على المحل ورجوعه نائب فاعل أو أن الجملة فى محل رفع صفة على المحل وخبر لا محذوف على الوجهين وتقدم هذا فى ألا

(مبحث انقسام الكبرى الى ذات وجه وذات وجهين)

(قوله أى اسمية الصدر فعلية العجز) واذا نظرت الى صدرها وجدته جملة اسمية واذا نظرت لعجزها وجدته جملة فعلية وينبغى أن يزاد عكس ذلك فى نحو ظننت زيدا أبوه قائم فهى فعلية الصدر

والجملة الخبرية وحدها صغرى والمبتدأ المخبر عنه بمفرد نحو هذا زيد أو الجملة الفعلية التى ليست خبرا نحو قام زيد فلا تسميان بصغرى ولا كبرى وقد تكون صغرى وكبرى باعتبارين نحو لكنا هو الله ربى على أن أنا مبتدا حذفت الهمزة لنقل حركتها للنون الساكنة قبلها وهو مبتدأ أيضا ضمير شأن والله مبتدأ أيضا وربى خبر ما يليه والجملة خبر ضمير الشأن والجميع خبر أنا فالجميع كبرى باتفاق والله ربى جملة صغرى باتفاق وجملة ضمير الشأن باعتبار ماقبلها صغرى وباعتبار ما بعدها كبرى والله أعلم وان قدر هو الله فهو مبتدا والله بدل منه أو عطف بيان وربى خبره فالجملة بتمامها كبرى والثانية صغرى

(انقسام الجملة الكبرى الى ذات وجه وذات وجهين)

(وان يكن بصدرها اسم وأتى فعل لدى الاخير وجهين اثبتا) يعنى أن المبتدأ اذا أخبر عنه بجملة فعلية نحو زيد قام أبوه فهى الجملة ذات الوجهين أى اسمية الصدر فعلية العجز

﴿والاصل قال قد بدأنا بالجمل
ما منعوا محلها وما حصل﴾

﴿لانه لم يأت في موضعها
في السبك مفرد لذاك فعها﴾

﴿أولها ذات استناف وافت
قسمين في ابتداء لفظ جاءت﴾

﴿أو وقعت ثانية ماقبلها
قطع عنها فاعلمن ما لها﴾

﴿ورعاذ الاستناف يخفى
لذا هنا الاصل الغليل أشفى[1]﴾

﴿أو مع غيره يرى مجمولا
وذا بنوعين أتى معولا﴾

يعني أن ابن هشام في مغنيه قال بدأنا بالجمل التي لا محل لها من الاعراب لانها لم تحل محل مفرد وذلك الاصل في الجمل فلكونها أصلا قدمها الاولى الجملة المستأنفة وهي نوعان أحدهما الجملة المفتتح بها النطق كالتي في أوائل السور نحو الحمد لله وذلك الكتاب لا ريب فيه وسبح لله ويسبح لله وأتى أمر الله وانا فتحنا وكقول القائل في أول كلامه زيد قائم أو قام زيد والثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله فجملة رحمه الله استئنافية لكونها انشائية ومنه جملة العامل القلبي الملغي لتأخره نحو زيد قائم أظن ويخص البيانيون الاستئنافية بذات الجواب لسؤال مقدر نحو قال سلام من كل قول في القرآن لم يعطف على ما قبله قال في المغني تنبيهات الاول من الاستئناف ما قد يخفى وله أمثلة كثيرة منها لا يسمعون الى الملا الاعلى فهي مقطوعة عما قبلها

اسمية العجز (قوله وذات الوجه الواحد هي المبتدأ المخبر عنه بجملة اسمية) يعني هي التي كل من صدرها وعجزها اسم أو فعل ومثال الثانية ظننت زيدا يقوم أبوه

﴿مبحث الجمل التي لا محل لها من الاعراب * الاولى المستأنفة﴾

(قوله الاولى الجملة المستأنفة الخ) اقتصر على هذا اللفظ لانه هو الاوضح ولم يعبر بالابتدائية لانه ربما يتوهم قصرها على المفتتح بها النطق فالابتدائية أعم لصدقها على ماله محل نحو جاء زيد ويده على رأسه فان جملة يده على رأسه ابتدائية بهذا المعنى ولها محل والاستئنافية أخص لعدم صدقها على ما تصدق عليه الابتدائية فكل استئنافية ابتدائية ولا عكس وكما تسمى بالمستأنفة تسمى أيضا بالاستئنافية والحاصل أن الابتدائية تطلق على أمرين أحدهما مراد والثاني غير مراد فلذا كانت التسمية بالاستئنافية أوضح لانها نص في المعنى المراد (قوله الثاني الجملة المنقطعة عما قبلها) يعني بالانقطاع عدم التعلق الصناعي باتباع أو اخبار أو حالية ولا يضر الارتباط معنى بغير ذلك ففي الدماميني يدخل في ذلك جملة آمن الناس من قوله تعالى كما آمن الناس وان ارتبطت من حيث التشبيه فالارتباط معنى لا يستلزم محلية الاعراب ألا ترى جملة الصلة فالمنقطعة اما لفظا أو معنى فمثال المنقطعة لفظا ما مثل به الشارح فان رحمه الله منقطعة لفظا لانه ليس هنا حرف يوصلها به وأما في المعنى فان الرحمة مرتبطة بالموت ومثال المعنى أولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الربط المعنوي مفقود فان الاعادة منقطعة عما قبلها معنى لان الاعادة لم تقع بعد حتى يحملوا على الاقرار برؤيتها مع أن الربط اللفظي موجود وهو حرف العطف (قوله ومنه جملة العامل القلبي الملغي لتأخره) أي وأما العامل الملغي لتوسطه نحو زيد أظن قائم فجملته أيضا لا محل لها الا أنها من باب جمل الاعتراض لا من جمل الاستئناف التي كلامنا فيها فلا ترد هنا (قوله ويخص البيانيون الاستئناف الخ) أي وأما النحاة فقالوا هي المنقطعة عما قبلها سواء كانت جوابا عن سؤال أم لا فالاستئناف عندهم أعم والاستئناف عند البيانيين على ثلاثة أضرب لان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا نحو

قال لي كيف أنت قلت عليل * سهر دائم وحزن طويل

فسهر دائم جواب لسؤال مقدر عن سبب علته كأنه قيل ما سبب علتك لان العادة اذا قيل فلان عليل أن يسأل عن سبب علته مطلقا لا عن سببها الخاص بان يقال هل علته كذا وكذا ولا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب علته السهر والحزن لانهما أبعد أسباب المرض واما عن سبب خاص نحو وما أبرئ نفسي ان النفس لأمارة بالسوء كأنه قيل هل النفس أمارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لأمارة بالسوء والتأكيد يدل على أن السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد واما عن غيرهما نحو قال سلام في الآية وكقوله

زعم العواذل أنني في غمرة * صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي

فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره أصدقوا أم كذبوا والعواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة فلذا ذكر الضمير في صدقوا (قوله لا يسمعون الى الملا الأعلى) يعني من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملا الأعلى فان الذي يتبادر الى الذهن أنه صفة لكل شيطان على قاعدة

(١) قول الناظم أشفى صوابه شفي ثلاثيا لان الرباعي لا يناسب هنا لكن ينكسر البيت اه مصححه

الجمل بعد النكرات أوحال منه لوجود المسوغ وهو الوصف عارد وكل منهما باطل اذ لا معنى للحفظ
من شيطان لا يسمع قاله الزمخشرى قال ابن المنير وسبب البطلان فهم أن المعنى لا يسمعون قبل
الحفظ ونحن نقول المراد لا يسمعون حال الحفظ بسببه فهى صفة لازمة باعتبار العامل ثم
الاستئناف النحوى أظهر أى ابتداء بيان حال الشياطين ولا يكون استئنافا بيانيا لفساد المعنى أيضا
هذا اذا كان السؤال المقدر لم حفظ أما ان كان السؤال ما حالهم بعد الحفظ فهو صحيح قال الدمامينى
يردعليه أى على صاحب المغنى ما فر منه من أنه لا معنى للحفظ ممن لا يسمع فى نفس الامر فان قال
التقدير لا يسمعون بعد الحفظ قلنا هذا يصحح الوصفية فلم ردها وأجاب الشمنى بأنه اخبار عن حال
الشياطين لا بوصف كونهم محفوظا منهم وفيه أنه لا يصح الاخبار عنهم بعدم السماع مع قطع النظر
عن الحفظ لأنهم يسمعون فى نفس الأمر وما أتى عدم السماع الا من الحفظ والا لما كان للحفظ
معنى الا أن يتروح للمصنف بأن عدم السماع خارج عن الجملة التى أخبر فيها بالحفظ فصح أنه بعده
وقيل يحتمل أن الاصل لئلا يسمعوا ثم حذفت اللام كما فى جئتك أن تكرمنى ثم حذفت أن
فارتفع الفعل (١) واستضعف الزمخشرى الجمع بين الحذفين (**قوله** الثانى انا نعلم ما يسرون وما يعلنون)
أى بعد قوله تعالى فلا يحزنك قولهم فانه ربما يتبادر للذهن أنه محكى بالقول وليس كذلك لان ذلك
ليس مقولا لهم وبطلان الحكاية واضح فلا ينبغى أن يعد هذا من الاستئناف الخفى الا أن يتوهم أنه
مقول لهم تهكما من كفرهم (**قوله** الثالث ان العزة لله جميعا) بعد قوله تعالى ولا يحزنك قولهم وهى
كالتى قبلها وفى جمال القراء للسخاوى ان الوقف على قولهم فى الآيتين واجب صناعة (**قوله** قد
تحتمل الجملة الاستئناف وغيره) عبارة المغنى قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره اه وعبر باللفظ لان
المحتمل قد لا يكون جملة كزيد فى نعم الرجل زيد فان أعربته خبر المحذوف كان جملة مستأنفة وان
جعلته مبتدأ والجملة قبله خبر كان مفردا فقول الدمامينى زيد ليس مما يحتمل الاستئناف وغيره لأنه
مفرد والكلام فى الجملة غفلة عن سر تعبير ابن هشام وقال الشمنى هذه مناقشة فى غاية السهولة لان
زيدا يحتمل الاستئناف لكن باعتبار ما ينضم اليه ويصير به كلاما وفيه أن زيدا مع ما ينضم اليه
استئناف على كل حال لانه ان اعتبر مبتدأ والجملة قبله خبر فهو استئناف من القسم الاول أعنى
ما نطق به ابتداء وان جعل خبر المحذوف فهو استئناف بمعنى منقطع عما قبله فأين الاحتمال
وأيضا هو لا يلائم قول صاحب المغنى ما اذا حمل على الاستئناف احتاج الى تقدير جزء يكون معه
كلاما فكانت عبارة المغنى حينئذ أحسن وأبين من عبارة غيره (**قوله** وهو نوعان) أى واللفظ
المحتمل نوعان (**قوله** نحو لا يألونكم خبالا الخ) أى من قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة
من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفى صدورهم أكبر قد
بينا لكم الآيات وفى الكشاف فان قلت كيف موقع هذه الجمل قلت يجوز أن يكون لا يألونكم صفة
لبطانة وكذلك قد بدت البغضاء كأنه قيل بطانة غير آليكم خبالا بادية بغضاؤهم وأما قد بينا فكلام
مبتدأ وأحسن منه وأبلغ أن تكون مستأنفات كلها على وجه التعليل للنهى عن اتخاذهم بطانة اه
وفى حاشية التفتازانى قوله كيف موقع هذه الجمل يعنى لا يألونكم قد بدت البغضاء قد بينا لكم لظهور
أن قوله وما تخفى صدورهم أكبر حال وأن قوله ودوا ما عنتم بيان وتوكيد لقوله لا يألونكم خبالا فحكمه
حكمه ولذا لم يذكره عند تفصيل المواقع وقيل انه لما وقع بين الصفتين تعين أنه صفة وقوله وأحسن

منه

الثانى انا نعلم ما يسرون وما يعلنون
الثالث ان العزة لله جميعا فهما
للاستئناف (التنبيه الثانى) قد تحتمل
الجملة الاستئناف وغيره وهى نوعان
أحدهما ما تحتاج الى تقدير وذلك
فى المخصوص بعد نعم وبئس اذا قدر
خبر مبتدأ محذوف جملة على
الاستئناف وان قدر مبتدأ خبره
جملة نعم وبئس فليست حينئذ
استئنافية الثانى ما لا يحتاج فيه الى
ذلك لكونها جملة تامة نحو لا يألونكم
خبالا تحتمل الوصفية لبطانة
والاستئناف ونحوها ودوا ما عنتم
(التنبيه الثالث) من الجمل ما فيه
خلاف هل هو مستأنف أم لا

---

(١) قوله واستضعف الزمخشرى الجمع الخ لا وجه للضعف بل اللغة مشحونة بتعدد الحذف وكثيرا ما يجريه الزمخشرى فى كشافه اه أمير.

منه أى مما ذكر وذلك لما فى الاستئناف من الفوائد وما فى الصفات من الدلالة على خلاف المقصود أو ايهامه وهو تقييد النهى بكون البطانة على هذه الصفات وليس معنى قوله مستأنفات كلها أن الكل علة واحدة بالاجتماع بل ان كلا منها علة للنهى بالاستقلال ترك تعاطفها تنبيها على الاستقلال كما فى قوله تعالى ذلك بأنهم كانوا ذلك بما عصوا ويجوز أن يكون كل واحد علة لما قبله أى لا تتخذوا بطانة من دونكم لانهم لا يمنعونكم فسادا لانهم يودون شدة ضرركم بدليل أنه قد بدت البغضاء من أفواههم وأما قوله تعالى وما تخفى صدورهم أكبر فجملة حالية وأما قد بينا لكم الآيات فيحتمل أنه استئناف كلام وأنه علة للنهى أيضا أى لأنا بينا لكم الآيات الدالة على وجوب معاداة من عادانا والحاصل أن الزمخشرى جوز أن تكون الجملتان الاوليان صفتين وهما قوله لا يألونكم خبالا وقوله قد بدت البغضاء وجوز جعلهما مستأنفتين علة للنهى وأما قوله قد بينا لكم الآيات الخ فهو مستأنف على كل حال اما علة للنهى أو منقطع عما قبله لفظا ومعنى (قوله منها المضارع المرفوع بعد الشرط) أى كأقوم من قولك ان قام زيد أقوم (قوله فالمبرد يرى انه على اضمار الفاء) أى والمبتدا والتقدير فأنا أقوم فالجملة اسمية فترتبط بالفاء وليست مستأنفة لانها جواب الشرط فيجزم المعطوف على مجموعها لا على الفعل وحده ويمتنع التفسير لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها (قوله وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم والجواب محذوف) يعنى أن الرفع عند سيبويه على تقدير تقدمه عن الاداة دال على الجواب المحذوف لأنه هو الجواب فيجوز أن يفسر عاملا فيما قبل الاداة كزيدا ان أتانى أكرمه ويمتنع جزم المعطوف عليه لانه مستأنف وقيل المرفوع نفسه جواب بلا فاء لان الاداة لما لم يظهر أثرها فى الشرط الماضى ضعفت عن العمل فى الجزاء فيمتنع العطف والتفسير معا ولا يرد على المبرد أن حذف الفاء مع غير القول خاص بالضرورة لان ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح كذا قيل وفيه مجال للمناقشة ومن أمثلة التنبيه الثالث منذ ومذ وما بعدهما فى نحو ما رأيته مذ يومان فقال السيرافى فى موضع نصب على الحال وليس بشئ لعدم الرابط وقول الدمامينى ان فيه رابطا بحسب المعنى اذ الاصل بينى وبين لقائه فقد وجد ضمير فالظاهر أن لا يكفى وأنه لابد من الرابط اللفظى وقال الجمهور مستأنفة جوابا لسؤال تقديره عند من قدر مذ مبتدأ ما أمد ذلك وعند من قدرها خبرا ما بينك وبين لقائه ومنها جملة أفعال الاستثناء فقال السيرافى حال اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد مثلا وجوز الاستئناف وأوجبه ابن عصفور ومنها الجملة بعد حتى الابتدائية نحو * حتى ماء دجلة أشكل * فقال الجمهور مستأنفة وعن الزجاج وابن درستويه أنها فى موضع جر بحتى وقد تقدم (الجملة الثانية) المعترضة بين شيئين متلازمين لافادة الكلام فى أثنائه تقوية وتوكيدا وتسديدا أو تحسينا وقد وقعت فى مواضع ذكرها الناظم (قوله شجاك أظن ربع الظاعنينا) يحتمل أنه مصدر مضاف وتمامه * ولم تعبأ بعذل العاذلينا * والربع الدار نفسها أو المحلة (قوله وقد أدركتنى الخ) وقبله

وقائلة ما باله لا يزورنا * وقد كنت عن تلك الزيارة فى شغل

لعلهم أن يمطرونى بنعمة * كما صاب ماء المزن فى البلد المحل

فقد ينعش الله الفتى بعد عثرة * ويصطنع الحسنى سراة بنى عجل

منها المضارع المرفوع بعد الشرط فالمبرد يرى أنه على اضمار الفاء وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم والجواب محذوف

(ثانية ذات اعتراض تاتى ... سبعة عشر العد فى الابيات)

(من بين فاعل وفعله كما ... من بين فاعل ومفعول سما)

(والمبتدا فى الاصل أو فى الحال ... ومثله فى خبره يا تالى)

(وبين شرط وجواب وقسم ... مع جوابه كما قد ارتسم)

(وبين موصولهم وصلته ... بين مضاف واليه فاقتده)

(وبين حرف ناسخ وما دخل ... عليه أو جار ومجرور حصل)

(ومثله الحرف وتوكيد كذا ... والحرف للتنفيس والفعل خذا)

(وبين موصوف كذا وصفته ... وبين أجزا صلة فلتنتبه)

(وبين قد والفعل بين ما نفى ... والمنتفى أيضا على ما عرفا)

(كذاك بين جملتين ثبتا ... عدم الاحتياج فيهما أتى)

يعنى أن الثانية من الجمل التى لا محل لها من الاعراب الجملة المعترضة بين الفعل وفاعله كقوله

* شجاك أظن ربع الظاعنينا *

فشجاك فعل ومفعوله وربع فاعله وأظن اعتراضية وقوله

وقد أدركتنى والحوادث جمة ... أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

أسنة فاعل أدركتنى والحوادث جمة اعتراضية أو بين الفعل ومفعوله

أسر بنو عجل رجلا من دارم فقال هذه الابيات فأطلقوه الحوادث نوازل الدهر والجمة بفتح الجيم الكثيرة والعزل جمع أعزل وهو الذى لاسلاح معه وضعاف وعزل مجروران بالتبعية لقوم والى ذلك أشار الناظم بقوله من بين فاعل وفعله هذا هو الموضع الاول من السبعة عشر المشار لها فى النظم (قوله وبدلت الخ) بدلت مبنى للفاعل والتاء تاء التأنيث الساكنة والفاعل ضمير يعود على الريح هيفا أى ريحا حارة محرقة وهى ريح تأتى من قبل اليمن لاتمر بشئ أخضر الا يبس وتسمى بالنكباء مفعوله والصبا كعلى ريح معروفة تقابل الدبور سميت بذلك لانها تستقبل البيت وكأنها تحن اليه قال ابن الاعرابى مهبها من مطلع الثريا الى بنات نعش تكون اسما وصفة وفى الصحاح مهبها المستوى أن تهب من موضع مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار وتزعم العرب أن الدبور تزعج السحاب وتشخصه فى الهواء ثم تسوقه فاذا علا كشفت عنه واستقبلته الصبا فوزعت بعضه على بعض حتى يصير كسفا واحدا والجنوب تلحق روادفه به وتمده من المدد والشمال تمزق السحاب وهى ريح تأتى من ناحية القطب المسماة بالطباب والباء فى بالصبا داخلة على المتروك وهو الاشهر من دخولها على المأخوذ والشمأل فى البيت وزان جعفر والبيت من أرجوزة أبى النجم

* الحمد لله العلى الاجلل * وسبقت فى على وهذا هو الموضع الثانى واليه أشار الناظم بقوله كما * من بين فاعل ومفعول سما * (قوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى الخ) هذا البيت لمعن بن أوس شاعر مجيد مخضرم من مخضرمى الجاهلية والاسلام وفد الى عمر بن الخطاب وعمر الى أيام ابن الزبير وله مدائح فى الصحابة رضى الله عنهم وقبل البيت

رأيت رجالا يكرهون بناتهم * وفيهن لاتكذب نساء صوالح

وضمير فيهن للبنات وضمير علالنه عائد الى الندب المفهوم من نوادب (قوله وبجملة الاختصاص) فى المطول هى فى محل نصب على الحال وكذا قال الرضى ومعنى الحديث نحن لانورث مخصوصين من بين الناس ولعل ماذكره الشارح تبعا لغيره أظهر وأما الاعتراض بكان الزائدة فالصحيح أنها لافاعل لها فلا جملة وهذا هو الثالث (قوله وانى لرام نظرة الخ) وذلك على تقدير أزورها خبر لعلى لا على أن أزورها هو الصلة وخبر لعل محذوف والا كان من قسم الاعتراض بين الصلة والموصول وتقدير الصلة محذوفة أى التى أقول لعلى وشطت بعدت والنوى جهة القصد من السفر (قوله ان الثمانين وبلغتها الخ) دعاء للمخاطب بأن يبلغ الثمانين وترجمان بفتح التاء وضمها وضم الجيم وكزعفران من يبلغ الكلام بلغة أخرى والمراد هنا مطلق المبلغ والبيت لعوف بن محلم الخزاعى الشيبانى أبو المنهال أحد العلماء الادباء الفصحاء كان صاحب أخبار ونوادر ومعرفة بأيام الناس واختصه طاهر بن الحسين بن مصعب لمنادمته ومسامرته فلا يسافر الا وهو معه وكان سبب اتصاله به أنه نادى على الجسر بهذه الابيات وطاهر منحدر فى حراقة بدجلة

عجبت لحراقة ابن الحسين كيف تعوم ولا تغرق
وبحران من تحتها واحد * وآخر من فوقها مطبق
وأعجب من ذاك عيدانها * وقد مسها كيف لاتورق

وأصله من حران وبقى مع طاهر ثلاثين سنة لايفارقه كلما استأذنه فى الانصراف الى أهله ووطنه لايأذن له فلما مات ظن أنه يتخلص وأنه يلحق بأهله فقربه عبد الله بن طاهر وأفضل عليه

وتلطف

كقوله
وبدلت والدهر ذو تبدل
هيفا دبورا بالصبا والشمأل
هيفا مفعول بدلت وما بينهما معترض وبين المبتدا وخبره كقوله
وفيهن والأيام يعثرن بالفتى
نوادب لا يمللنه ونوائح
فيهن خبر مقدم مبتدؤه نوادب وما بينهما معترض ومنه الاعتراض بجملة الفعل القلبى الملغى نحو زيد أظن قائم وبجملة الاختصاص نحو نحن معاشر الانبياء لانورث لانورث خبر نحن ومعشر مفعول فعل الاختصاص المحذوف جملة معترضة وبين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله
وانى لرام نظرة قبل التى
لعلى وان شطت نواها أزورها
أزورها خبر لعل وما بينهما معترض وكقوله
ان الثمانين وبلغتها
قد أحوجت سمعى الى ترجمان
أحوجت خبر ان وما بينهما معترض

وتلطف بجهده أن يأذن له في العود فاتفق أن خرج عبدالله من بغداد الى خراسان فجعل عوفا عديله فلما شارف الري سمع صوت عندليب يغرد بأحسن تغريد فأعجب ذلك عبدالله وقال يا ابن محلم هل سمعت أشجى من هذا فقال لا والله فقال عبدالله قاتل الله أبا كبير حيث يقول

ألا يا حمام الأيك إلفك حاضر * وغصنك مياد ففيم تنوح
أفق لا تنح من غير شئ فانني * بكيت زمانا والفؤاد صحيح
ولوعا فشطت غربة دار زينب * فها أنا أبكي والفؤاد قريح

فقال عوف أحسن والله أبو كبير وأجاد انه كان في الهذليين مائة وثلاثون شاعرا ما فيهم الا مفلق وما كان فيهم مثل أبي كبير وأخذ يصفه فقال له عبدالله أقسمت عليك الا أجزت قوله فقال قد كبر سني وفني ذهني وأنكرت كل ما كنت أعرف فقال عبدالله بحق طاهر الا فعلت فأنشأ يقول

أفي كل عام غربة ونزوح * أما للنوى من ونية فتريح
لقد طلح البين المشت ركائبي * فهل أرين البين وهو طليح
وأرقني بالري نوح حمامة * فنحت وذو البين الغريب ينوح
على أنها ناحت ولم تذر عبرة * ونحت وأسراب الدموع سفوح
وناحت وفرخاها بحيث تراهما * ومن دون أفراخي مهامه فيح
ألا يا حمام الايك إلفك حاضر * وغصنك مياد ففيم تنوح
عسى جود عبدالله أن يعكس النوى * فتلقى عصى التسيار وهي طريح

فاستعبر عبدالله ورق له وجرت دموعه وقد أشار اليوسي رحمه الله في داليته لهذه الابيات بقوله

ولرب باكية شجتني موهنا * نغماتها فوق القضيب الأملد
باتت تطارحني البكاء كأنها * تدري الذي بجوانحي من موجد
فبكيت غير بكائها اذ لم ترق * دمعا وتجري بالمدامع قد ندي
بكت الهديل على تقادم عهده * أفلا أحن الى حديث المعهد
وبكت وفرخاها هنالك وقد غدا * عني فراخي كل نشز فردد
ما رمت عنهم نقلة الا حجوا * أن لا تلاقي بعد ذاك المشهد
فعلا عويلهم وناحوا نوحة * ملكت فؤاد مكاشح في مفأد
وسقوا تراقيهم وقالوا لا ترم * أولا فلا تبعد ولا تتبعد
أبكي عليهم بعدهم أسفا وهم * يبكون حولي كالثكالى الفقد
لو كان عبدالله يسمع نوحتي * ألقت عصاها رحلتي وتزودي

ولما دخل عليه مرة فكلمه عبدالله فلم يسمعه أنشأ قصيدة يشكو فيها ضعفه وكبره اليه ومطلعها

يا ابن الذي دان له المشرقان * طرا وقد دان له المغربان
ان الثمانين وبلغتها * قد أحوجت سمعي الى ترجمان
وبدلتني بالنشاط انحنا * وكنت كالصعدة تحت السنان
وقاربت مني خطا لم تكن * مقاربات وثنت من عنان
وأنشأت بيني وبين الورى * سحابة ليست كنسج العنان

قوله الشاذياخ بالشين والذال المعجمتين ثم ياء مثناة تحتية آخره خاء معجمة بضبط ياقوت قال وهي قرية من قرى بلخ والميان بكسر الميم آخره نون مواضع كانت بنيسابور فيها قصور آل طاهر بن الحسين وأنشد البيت كتبه مصححه

ولم تدع فيّ لمستصنع * الا لسانى وبحسبى اللسان
أدعو به الله وأثنى به * على الامير المصعبى الهجان
وهمت بالاوطان وجدا بها * لا بالغوانى أين منى الغوان
فقربانى بأبى أنتما * من وطنى قبل اصفرار البنان
وقبل منعاى الى نسوة * أوطانها حرّان والرقتان
سقى قصور الشاذياخ الحيا * من بعد عهدى وقصور الميان
فكم وكم من دعوة لى بها * أن تتخطاها صروف الزمان

وسار راجعا الى أهله ومات فى حدود العشرين ومائتين (قوله واني وتهيامى الخ) هذا من قصيدة لكثير مطلعها

خليلى هذا ربع عزة فاعقلا * قلوصيكما ثم ابكيا حيث حلت
وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت
وما أنصفت أما النساء فبغضت * الينا وأما بالنوال فضنت
ووالله ما قاربت الا تباعدت * بصرم ولا أكثرت الا استقلت
فقلت لها يا عز كل مصيبة * اذا وطنت يوما لها النفس ذلت
فان سأل الواشون فيم صرمتها * فقل نفس حر سليت فتسلت
وكنت كذى رجلين رجل صحيحة * وأخرى رمى فيها الزمان فشلت
أسيئى بنا أو أحسنى لاملومة * لدينا ولا مقلية ان تقلت
هنيئا مريئا غير داء مخامر * لعزة من أعراضنا ما استحلت
وكنا سلكنا فى صعود من الهوى * فلما توافينا ثبت وزلت
وكنا عقدنا عقدة الوصل بيننا * فلما تواثقنا شددت وحلت
وللعين أسراب اذا ما ذكرتها * وللقلب وسواس اذا العين ملت

وكقوله

واني وتهيامى بعزة بعدما
تخليت عما بيننا وتخلت
لكالمرتجى ظل الغمامة كلما
تبوأ منها للمقيل اضمحلت

لكالمرتجى خبران وما بينهما معترض وبين الشرط وجوابه نحو واذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا قالوا جواب اذا وما بينهما معترض وبين القسم

وهذا هو القسم الرابع والى هذين القسمين أشار الناظم بقوله

والمبتدا فى الاصل أو فى الحال * ومثله خبره بالتالى

(قوله وبين الشرط وجوابه) ومن أمثلته فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ومنها ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى قاله جماعة منهم ابن مالك والظاهر أن الجواب فالله أولى بهما أعنى أنه جواب بحسب اللفظ قائم مقام الجواب المحذوف بحسب الحقيقة وتقديره ان يكن المشهود عليه غنيا أو فقيرا فلا تكتموا الشهادة رأفة به لان الله أولى وأرحم بهما مثل من كان يرجو لقاء الله أى فليبادر العمل فان أجل الله لآت وذلك أنه لا بد من كون الجواب مسببا عن الشرط واتيان أجل الله ليس مسببا عن رجاء لقاء الله تعالى فكذلك ههنا أولوية الله بهما ليست مسببة عن الكون غنيا أو فقيرا وهذا الذى استظهر هو قول الاخفش ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما توهموا لان أوهنا للتنويع والضمير معها يطابق بخلاف أو التى ليست للتنويع فانه يفرد معها وحكم أو التى للتنويع حكم الواو فى وجوب المطابقة نص عليه الأبدى بضم الهمزة وتشديد الباء وهو الحق وأما قول ابن عصفور ان تثنية الضمير فى الآية شاذة فباطل وهذا هو الموضع الخامس والى ذلك

أشار الناظم بقوله وبين شرط وجواب (قوله لعمرى وماعمرى على بهين الخ) هذا البيت للنابغة الذبيانى من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر ومنها

على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت ألما أصح والشيب وازع
أتانى أبيت اللعن أنك لمتنى * وتلك التى تستك منها المسامع
مقالة أن قد قلت سوف أناله * وذلك من تلقاء مثلك رائع
فبت كأنى ساورتنى ضئيلة * من الرقش فى أنيابها السم ناقع
فانك كالليل الذى هو مدركى * وان خلت أن المنتأى عنك واسع

العمر بفتح العين وضمها الحياة والذى يقع فى القسم مفتوح العين من عمر الرجل من باب فرح اذا عاش طويلا الا أن مصدره خالف القياس فأتى بسكون الميم مع فتح العين وضمها والبطل مصدر بطل الشئ يبطل بطلا اذا كان غير حق وهو صفة لمحذوف أى نطقا بطلا والاقارع بالقاف جمع أقرع وهو عيب يحدث عن فساد فى العضو (قوله ونحو قال فالحق والحق أقول) الاصل أقسم بالحق لأملان وأقول الحق فانتصب الحق الاول بعد اسقاط الخافض أعنى حرف القسم وهو الباء نحو * ان على الله أن تبايعا * بأقسم محذوفا والحق الثانى بأقول واعترض بجملة أقول الحق وقدم مفعولها للاختصاص وقرئ برفعهما بتقدير فالحق قسمى والحق أقوله وبجرهما على تقدير واو القسم فى الاول والثانى توكيدا كقولك والله والله لأفعلن وقال الزمخشرى جر الثانى على أن المعنى وأقول والحق أى هذا اللفظ فأعمل القول فى لفظ واو القسم ومجرورها على سبيل الحكاية اهـ وهذا وان لم يصرح به الزمخشرى الا أنه مفاد كلامه حيث قال على حكاية لفظ المقسم به أى مع حرف القسم قال وحكاية اللفظ وتسليط العامل عليه محلا وتقديرا وجه حسن دقيق وكما جاز فى المجرور فى هذه الآية كذلك يجوز فى المرفوع والمنصوب فيحكى رفعهما ونصبهما وتسلط عامل غير الرفع والنصب عليهما اهـ وقرئ برفع الاول ونصب الثانى قيل أى فالحق قسمى أو فالحق منى أو فالحق أنا والاول أولى ومن الاعتراض بين القسم وجوابه فلا أقسم بمواقع النجوم الآية وهذا هو الموضع السادس واليه أشار الناظم بقوله وقسم * مع جوابه كاقدارتسم * أى بينهما (قوله ذاك الذى الخ) من مقطوعة لجرير يخاطب يحيى بن عقبة الطهوى وهى

أمست طهية كالبكار أفزها * بعد الكشيش هدير قرم بازل
يايحيى هل لك فى حياتك حاجة * من قبل فاقرة وموت عاجل
أحرزت أمك اذ كشفت عن استها * وتركتها غرضا لكل مناضل
حلت طهية من سفاهة رأيها * منى على سنن الملح الوابل
أطهى قد غرق الفرزدق فاعلموا * فى اليم ثم رمى به فى الساحل
من كان يمنع ياطهى نساءكم * أم من يكر وراء سرج الحامل
ذاك الذى الخ أنا نزيد على الحلوم حلومنا * فضلا ونجهل فوق جهل الجاهل

أفزها أفزعها والكشيش كشيش البكر قبل أن تنبت شقشقته فاذا كان ذا شقشقة هدر والفاقرة التى تقطع فقار الظهر والحامل الابل وهذا هو الموضع السابع واليه أشار الناظم بقوله * وبين موصولهم وصلته * (قوله هذا غلام والله زيد) حكى ذلك الكسائى وفى الالفية

وجوابه كقوله
لعمرى وماعمرى على بهين
لقد نطقت بطلا على الاقارع
لقد جواب لعمرى وهو قسم مبتدأ محذوف الخبر وجوابا وما بينهما معترض ونحو قال فالحق والحق أقول لأملأن جهنم لأملأن جواب فالحق المنصوب بفعل القسم بعد حذف حرفه وما بينهما معترض والحق مفعول أقول على قول والله أعلم وبين الموصول وصلته كقوله
ذاك الذى وأبيك يعرف مالكا
والحق يرفع ترهات الباطل
يعرف صلة الذى وأبيك قسم معترض بينهما وبين المتضايفين نحو هذا غلام والله زيد قال ابن مالك
فصل مضاف شبه فعل ما نصب
مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب
فصل يمين واضطرارا وجدا
بأجنبى أو بنعت أو ندا
انظر أمثلة ذلك فى شراحه

ولم يعب * فصل بين وقول الشارح قال ابن مالك فصل مضاف الخ وقوله انظر أمثلة ذلك فى شراحه الصواب اسقاطه وحذفه والاقتصار على ما ذكرناه وهذا هو الموضع الثامن والى ذلك أشار الناظم بقوله * بين مضاف واليه فاقتده (**قوله** كأن وقد أتى حول كميل الخ) الحول السنة والكميل الكامل والاثافى بالمثلثة جمع أثفية بضم الهمزة وكسر هامع تشديد المثناة التحتية وهى الحجر يوضع عليها القدر وقت الطبخ وتشدد الياء فى الجمع وتخفف والمثول من الاضداد يطلق على المنتصبات وعلى الملتصقات بالأرض وهو لابى الغول الطهوى وقبله

أتنسى لاهداك الله سلمى * وعهد شبابها الحسن الجميل

(**قوله** وما بينهما معترض) ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم كأن على حد الحال فى قوله * كأن قلوب الطير رطبا ويابسا الخ فى مجيئهما من اسم كأن مع قطع النظر عن التقدم قال الدماميني منع بعضهم تقديم الجملة الحالية المقترنة بالواو وحينئذ فيتعين الاعتراض عندهم وهذا هو الموضع التاسع واليه أشار الناظم بقوله * وبين حرف ناسخ وما دخل * عليه (**قوله** بأرى) أى باظن فالأصل اشتريته أرى أى أظن بألف درهم فاعترض بأرى بين الجار والمجرور وهذا هو الموضع العاشر واليه أشار الناظم بقوله * أو جار ومجرور حصل * بتخفيف جار للضرورة (**قوله** وما أدرى وسوف إخال أدرى) تمامه * أقوم آل حصن أم نساء * فقوله ما أدرى أى الآن وسوف اخال أى وأظن الآن أنى سوف أدرى فى المستقبل فاعترض باخال بين سوف وأدرى وليست سوف داخلة على إخال لأن الظن واقع الآن لأن المعنى وما أدرى فيما مضى وأظن الآن أنى سوف أدرى فى المستقبل جواب هذا الاستفهام وهذا الاعتراض الواقع بين حرف التنفيس والفعل فى أثناء اعتراض آخر فان سوف وما بعدها اعتراض بين أدرى وجملة الاستفهام أعنى أنه اعتراض بين الفعل وبين ما سد مسد مفعوليه أعنى أقوم آل حصن أم نساء وهذا هو الموضع الثانى عشر واليه أشار الناظم بقوله

* والحرف للتنفيس والفعل خذا * وأما الحادى عشر المشار اليه فى النظم بقوله * ومثله الحرف وتوكيد كذا * فلم نتكلم عليه لظهوره (**قوله** وبين الموصوف وصفته لآية فلا أقسم بمواقع النجوم) فان هذه الآية فيها اعتراضان اعتراض بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون واعتراض بين أقسم بمواقع النجوم وجوابه وهو انه لقرآن كريم بالكلام الذى بينهما وأما قول ابن عطية ليس فيها الا اعتراض واحد وهو لو تعلمون لان وانه لقسم عظيم توكيد لا اعتراض فمردود لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان وقد مضى ذلك فى حد جملة الاعتراض وهذا هو الموضع الثالث عشر واليه الاشارة بقول الناظم * وبين موصوف كذا وصفته * (**قوله** وما بينهما اعتراض) أى بين به قدر جزائهم وهو أن قدر الجزاء المثل لا الاقل ولا الاكثر وحينئذ فالمعنى جزاء كل سيئة كائن بقدرها (**قوله** وجملة ما لهم من الله من عاصم خبر) أى عن المبتدأ الذى هو والذين كسبوا وما قاله الشارح هو ما ذهب عليه ابن عصفور وهو بعيد لان الظاهر أن ترهقهم لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته بل جىء به للاعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات وانما كان ذلك ظاهرا لان الشأن أن الموصول والصلة فى تأويل مشتق مع صحة المعنى تقول الذى جاء أبوه زيد أى الجائى أبوه وهنا يصح أن يقال الكاسبون السيئات

وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله

كأن وقد أتى حول كميل
أثافيها حمامات مثول

أثافيها اسم كأن وحمامات خبره وما بينهما معترض وبين الجار ومجروره نحو اشتريته بأرى ألف درهم وبين الحرف وتوكيده كقوله

ليت وهل ينفع شيأ ليت
ليت شبابا بوع فاشتريت

فليت الثانية توكيد للاولى والثانية فاعل ينفع الاعتراضية وبين حرف التنفيس والفعل كقوله

وما أدرى وسوف إخال أدرى

وبين الموصوف وصفته كآية فلا أقسم بمواقع النجوم وبين أجزاء الصلة نحو والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة الآيات فان جملة وترهقهم ذلة معطوفة على كسبوا السيئات فهى من الصلة وما بينهما اعتراض وجملة ما لهم من الله من عاصم خبر وبين قد والفعل كقوله

أخالد قد والله أوطأت عشوة
وما قائل المعروف فينا يعنف

والله قسم اعترض به بين قد وأوطأت وبين حرف النفى ومنفيه

في تعيين هؤلاء القوم ولا يقال في تعيينهم المرهقون بالذلة اذ الارهاق بالذلة انما يصيبهم جزاء على
كسبهم السيئات يوم القيامة وحينئذ فلا يعرفون به الآن ثم ان كون جملة مالهم من الله من عاصم
خبرا عن الذين كسبوا ليس بمتعين لجواز أن يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها أي جملته على أن جزاء
مبتدأ والباء متعلقة بمحذوف خبر أو أن الخبر مثلها وزيدت الباء فيه ومالهم خبر ثان فلا يكون في
الآية اعتراض ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان بين المبتدا
والخبر لا بين أجزاء الصلة وأن يكون الخبر كأنما أغشيت فالاعتراض بثلاث جمل أو أولئك أصحاب
النار فالاعتراض بأربع جمل ويحتمل وهو الاظهر أن الذين ليس مبتدأ بل معطوف على الذين
الاولى فهو في محل رفع خبرا لأنه في محل رفع مبتدأ أي للذين أحسنوا الحسنى وزيادة فللذين خبر
مقدم وأحسنوا صلته والحسنى مبتدأ مؤخر والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها هنا في مقابلة
الزيادة هناك ومما يرجح هذا الوجه وهو كون الذين ليس مبتدأ بل عطف على الذين السابق أن
الظاهر أن الباء في بمثلها متعلقة بالجزاء أي لان المعنى الجزاء بالمثل فاذا كان جزاء سيئة مبتدأ
احتيج الى تقدير الخبر أي واقع قاله أبو البقاء أولهم قاله الحوفي وهو أحسن لاغنائه عن تقدير
رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو الذين وعلى ما اخترناه يكون جزاء عطفا على الحسنى فلا يحتاج
الى تقدير آخر لا للمبتدا ولا للخبر لوجود كل منهما في اللفظ وأما قول أبي الحسن وابن كيسان ان
بمثلها هو الخبر وأن الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدا أي بحسبك درهم فمردود عند الجمهور
لان الباء عندهم لا تزاد في الخبر بل في المبتدا الا اذا كان الخبر منفيا وقد يؤنس قولهما بقوله وجزاء
سيئة سيئة مثلها من حيث ان مثلها جرد من الباء وهو صفة لسيئة فقوله بمثلها أي سيئة مثلها فالباء
زائدة وهذا هو الموضع الرابع عشر واليه أشار الناظم بقوله * وبين أجزاء صلة فلتنتبه *
(قوله ولا أراها تزال الخ) هذا البيت لابن هرمة واسمه ابراهيم تنكؤها من نكأ الجرح ومن
أبيات القصيدة

ان سليمى والله يكلؤها * ضنت بشيء ما كان يرزؤها

والى الخامس عشر والسادس عشر أشار الناظم بقوله

وبين قد والفعل بين ما نفي * والمنتفي أيضا على ما عرفا

(قوله تفسير لقوله من حيث أمركم الله) أي أن المأتى الذي أمركم الله به هو مكان الحرث ودلالة
على أن الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا محض الشهوة وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض
بأكثر من جملة وهذا هو الموضع السابع عشر وهو آخرها واليه أشار الناظم بقوله كذاك بين
جملتين الخ (قوله بالحالية الخ) أي بان توجد الجملة مقرونة بالواو وفاصلة بين أمرين متلازمين فلا
يدرى حينئذ أن الواو للحال أو للاعتراض (قوله أحدها أن المعترضة الخ) أي وأما الحالية فلا
تكون الا خبرية فمتى وجدت جملة غير خبرية بين أمرين متلازمين تعلم أنها اعتراضية لا حالية
(قوله نحو ولا تؤمنوا الخ) كذا مثل ابن مالك وغيره بناء على أن أن يؤتى أحد متعلق بتؤمنوا وأن
المعنى ولا تظهروا تصديقكم بان أحدا أي محمدا يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم وبأن ذلك الاحد
يحاجونكم عند الله تعالى يوم القيامة بالحق فيغلبونكم الا لأهل دينكم لان ذلك لا يغير اعتقادهم
بخلاف المسلمين فان ذلك يزيدهم ثباتا وبخلاف المشركين فان ذلك يدعوهم الى الاسلام ومعنى

كقوله
ولا أراها تزال ظالمة
تحدث لي نكبة وتنكؤها
والاصل ولا تزال فأراها معترض
بينهما وبين جملتين مستقلتين كقوله
تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله
ان الله يحب التوابين ويحب
المتطهرين نساؤكم حرث لكم نساؤكم
حرث لكم تفسير لقوله من حيث
أمركم الله وما بينهما معترض والله أعلم
(وربما ذات اعتراض أشبهت
حالية فميزها اذا عرت)
اتيانها بلفظ غير الخبر
كالامر والدعاء في المقرر)
(واقترنت بالفا كذا بالواو
وذكر الاصل هنا بارا وي)
(في الاعتراض للبيانيينا
ما اصطلحوا عنه ونحويينا)
يعني أنه قد تشتبه الجملة المعترضة
بالحالية وتميز المعترضة عن الحالية
بأمور أحدها أن المعترضة قد تكون
غير خبرية كالامر نحو ولا تؤمنوا
الا لمن تبع دينكم قل ان الهدى
هدى الله أن يؤتى أحد قل ان الهدى
جملة أمر معترضة بين تؤمنوا ومعمولها
وهو أن يؤتى والاصل ولا تؤمنوا
أي تصدقوا بأن يؤتى أحد والله
أعلم وكالدعاء كقوله
ان الثمانين وبلغتها
قد أحوجت سمعي الى ترجمان

الاعتراض حينئذ أن الهدى بيد الله فاذا قدره لأحد لم يضره مكرهم والآية محتملة لغير ما قاله ابن مالك وهى أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء والمراد ولا تظهروا معاشر اليهود أى حين تواصوا مع بعضهم أن يؤمنوا بمحمد أول النهار و يكفروا آخر النهار لاجل أن المسلمين يرجعون عن الايمان ويقولون ان اليهود رجعوا لعلمهم أن هذا ليس هو النبى الموصوف عندهم فى التوراة ثم ان رؤساءهم أوصوهم أنهم لا يظهرون هذا الايمان الكاذب الا لمن كان منهم ثم أسلم كعبد الله ابن سلام رضى الله عنه وذلك لان اسلامهم كان أغيظ لهم ورجوعهم الى الكفر كان عندهم أقرب وعلى هذا فأن يؤتى من كلام الله تعالى وهو متعلق بمحذوف مؤخر أى لكراهية أن يؤتى أحد دبرتم هذا الكيد أى الاسلام أول النهار والكفر آخره وهذا الوجه أرجح لوجهين أحدهما أنه الموافق لقراءة ابن كثير أأن يؤتى بهمزتين ثانيتهما مسهلة فالاستفهام يقتضى أن قوله أن يؤتى ليس معمولا لما قبلها لان الهمزة مانعة من ذلك فيؤيد الوجه الارجح أى لكراهية أن يؤتى قلتم لا تظهروا ايمانكم الكاذب الا لمن كان منكم وأسلم لاجل أن يرجع عن اسلامه والثانى أن فى الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعدها مع أنه ليس من المسائل الثلاث وهى المستثنى منه والمستثنى والتابع للمستثنى منه المذكورة آنفا (**قوله** ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون) أى فان لهم عطف على لله وقوله ما عطف على البنات أى وقد فصل بجملة تنزيهية أعنى سبحانه كذا مثل بعضهم ثم ان هذه الآية لا دليل فيها على الاعتراض اذا قدر لهم خبرا وما مبتدأ والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة وقدر الكلام تهديدا كقولك لعبدك لك عندى ما تختار تريد بذلك ابعاده أو التهكم به بل اذا قدر لهم معطوفا على لله وما معطوفة على البنات ولكنه ممتنع فى الظاهر اذ لا يتعدى فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل الا فى باب ظن وفقد وعدم وانما يصح فى الآية العطف المذكور اذا قدر أن الاصل ولأنفسهم ثم حذف المضاف وذلك تكلف والاولى أن لا ترتكب بل تجعل من غير الاعتراض ومن العجب أن الفراء والزمخشرى والحوفى قدروا العطف المذكور أى عطف المفردات وهو جعل لهم عطفا على لله وما يشتهون عطفا على البنات ولم يقدروا المضاف المحذوف ولا يصح العطف الا به (**قوله** نحو فاستغفروا الذنوبهم الخ) كذا مثل ابن مالك وقد نص هو وغيره على أن الاستفهام فيها بمعنى النفى فالجملة خبرية وحينئذ فهى محتملة للحالية والاعتراضية والاستفهامية لا تخرجها عن الاحتمال لتعين الاعتراض فمن مبتدأ ويغفر فعل مضارع وفاعله ضمير من والذنوب مفعوله والا الله بدل من فاعل يغفر لا فاعل والا لزم عدم الرابط بالمبتدا (**قوله** واعلم فعلم المرء الخ) الاصل واعلم أن سوف وقوله فعلم المرء معترضة بدليل اقترانها بالفاء وهى للتأكيد ووجهه أن الاخبار بأن علم المرء ينفعه فيه باعث وتقوية لامتثال الامر فى قوله واعلم وأن مخففة من الثقيلة واسمها محذوف اما ضمير شأن على مذهب الجمهور وهو الظاهر أو ضمير مخاطب للمأمور بالعلم أى أنك سوف يأتيك كل ما قدر كما أجازه سيبويه وجماعة فى أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا فالمراد أن المقدور آت البتة وان وقع فيه تأخر وفى هذا تسلية وتسهيل للامور (**قوله** وبكملة فانه أولى بهما على قول) أى وقد مضى والقول الثانى أنها جواب الشرط فلا اعتراض (**قوله** أو اقترانها بالواو مع تصديرها الخ) انما لم يجز ذلك فى الحالية لان المضارع المثبت لما كان على وزن اسم الفاعل ومعناه وجب أن يربط بما يربط به اسم الفاعل اذا كان

وكالتنزيهية نحو ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فجملة سبحانه اعتراضية وكالاستفهامية نحو فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا على ما فعلوا فجملة ومن يغفر الذنوب الا الله معترضة بخلاف الحالية فلا تكون الا خبرا باتفاق ومما يميز الاعتراضية أيضا جواز اقترانها بالفاء كقوله

واعلم فعلم المرء ينفعه
أن سوف يأتى كل ما قدرا

وبكملة فانه أولى بهما على قول أو اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت

حالا وهو الضمير لا الواو وأما نحو قول بعض العرب قمت وأصك وجهه وقول الآخر

فلما خشيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم مالكا

فقد اعتذروا عنه بوجوه أحدها أنا لا نسلم أن الواو للحال بل هي للعطف والمضارع بمعنى الماضي والاصل وصككت ورهنت لكن عدل الى المضارع لحكاية الحال الماضية سلمنا أنها للحال لكن لا نسلم أن الحال جملة فعلية بل جملة اسمية باعتبار حذف المبتدأ أي وأنا أصك وأنا أرهنهم كما في لم تؤذونني وقد تعلمون أي وأنتم قد تعلمون (قوله يا حاديي الخ) الحادي بالحاء المهملة اسم فاعل من الحدو وهو سوق الابل والغناء لها والعير بكسر العين أي ابلها وليس بفتحها أي حمارها اذ هو ذم لها وهو مجرور بالاضافة وأفقدها على اضمار أن والاحسن الرفع بعد حذفها وأقل يروى بالرفع على أن لا نافية للوحدة والنصب على أن لا نافية للجنس وهما للمتنبي ومن أبيات القصيدة وقد مرت

بانوا بخرعوبة لها كفل * يكاد عند القيام يقعدها

يا عاذل العاشقين دع فئة * أضلها الله كيف ترشدها

(قوله وكذا تميز أيضا بتصديرها الخ) أي الاعتراضية وأما الحالية فلا تجوز لامتناع الجمع بين حال واستقبال لان الاستقبال ينافي الحال ولا يقال انه قد تكون الحال منتظرة فيجوز فيها الاستقبال لانها مقدر وقوعها في الحال وان كان الوقوع في المستقبل (قوله وسوف إخال أدري الخ) الشاهد في دخول سوف على ادري فان ذلك اعتراض بين ما أدري ومعموله وهو جملة الاستفهام وأما قول الحوفي في اني ذاهب الى ربي سيهدين ان الجملة حالية فمردود لتصديرها بعلم استقبال (قوله وللبيانيين اصطلاح الخ) ينقسم على ثلاثة أقسام عرفه بعض بأنه الاتيان في أثناء الكلام أو في آخره أو بين كلامين متصلين معنى بجملة فأكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة أعم من أن تكون لدفع الالباس أو غيره وهذا الذي مشى عليه الزمخشري كما سيأتي والقسم الثاني خص النكتة بغير دفع الالباس والقسم الثالث أن يؤتى في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى ونحن له مسلمون يجوز أن يكون حالا من فاعل نعبد أي نحن أو من مفعوله أي إلهك لاشتمالها على ضميريهما لان ضمير له للاله ونحن عائد على الفاعل وأن تكون معطوفة على نعبد وأن تكون اعتراضية مؤكدة أي ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد ويرد عليه من لا يعرف علم البيان توهما منه أنه لا اعتراض الا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين

(الجملة الثالثة التفسيرية)

(قوله مفسرة للنجوى) أي أن الكلام الذي تناجوه وأسروه هو هل هذا الا بشر (قوله وكلما كانت بعدها الا فهي له) ضمير هي لهل وضمير له للنفي وفي ذلك قيل

وهل وما وان لنفي عدها * اذا أتاك حرف الا بعدها

ويجوز أن تكون جملة الاستفهام بدلا منها ان قلنا ان ما فيه معنى القول يعمل في الجمل وهو قول الكوفيين وأن تكون معمولة لقول محذوف هو حال مثل والملائكة يدخلون عليهم من كل باب

كقوله

يا حاديي عيرها وأحسبني
أوجد ميتا قبيل أفقدها
قفا قليلا بها علي فلا
أقل من نظرة أزودها

وأحسبني جملة اعتراضية لتصدرها بالمضارع المثبت مع الواو وكذا تميز أيضا بتصديرها بدليل استقبال كالسين وسوف ولن نحو قوله

وسوف إخال أدري

ولا يجوز اقتران الحالية بفاء ولا بواو ولا بدليل استقبال وللبيانيين اصطلاح في الاعتراض مغاير لاصطلاح النحويين المتقدم وهو أن الاعتراض يكون بين شيئين متلازمين في الاعراب كما للنحويين أو بين كلامين متصلين في المعنى دون الاعراب أو بعد الكلام لنكتة ما وهذان الاخيران خاصان بالبيانيين

﴿ثالثة ما فسرت ما أجملا
وكم لها من مثل خصلا﴾

يعني أن الجملة الثالثة التي لا محل لها من الاعراب هي المفسرة لحقيقة ما تلته نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام لا محل لها لانها مفسرة للنجوى وهل هنا بمعنى النفي وكلما كانت بعدها الا فهي له ونحو

ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فجملة خلق وما بعده تفسير لكمثل آدم فلا محل لها من الاعراب وقد تكون التفسيرية مجردة من حرفه كهذين المثالين أو مصدرة بأى كقوله

وترمينني بالطرف أى أنت مذنب

أو بأن نحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلك

(رابعة ماوردت جوابا لقسم فحقق الصوابا)

(ومنه ما يخفى على الطلاب جدا فراجعه بذى الابواب)

(وقال بعض لا يجوز أن ترى في خبر ورد ذا فحررا)

يعني أن الرابعة التي لا محل لها هي جملة جواب القسم قال ابن مالك في التسهيل المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم تصدر في الاثبات بلام مفتوحة أو ان مثقلة أو مخففة وفي النفي بما أو لا أو ان وقد تصدر بلن أو لم وتصدر في الطلب بفعله أو بأداته أو بالا أو لما بمعناها فمثالها مع اللام نحو تالله لا كيدن ومثالها مع ان نحو والكتاب المبين انا أنزلناه ومثالها مع المخففة تالله ان كدت لتردين ومثالها مع ما والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك ومثالها مع ان ولئن زالتا ان أمسكهما ومما يخفى كونه جواب قسم

سلام عليكم أى قائلين أو قالوا وأسر وامعناه قالوا قولا سرا (قوله ان مثل عيسى الخ) أى صفته وحالته الغريبة كمثل آدم أى في صفته وحالته الغريبة (قوله فجملة خلق وما بعده تفسير لكمثل آدم) أى أن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين أبوين الذي هو قدر مشترك بينهما (قوله وترمينني بالطرف أى أنت مذنب) فأى أنت تفسير لقوله وترمينني وتمامه * وتقلينني لكن اياك لا أقلي * (قوله أو بأن) أى التفسيرية التي بمعنى أى وهي الواقعة بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه (قوله نحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلك) وكقولك كتبت اليه أن افعل ان لم تقدر الباء قبل أن وان قدرتها خرج التركيب عما نحن فيه لان الكلام في الجملة المفسرة وعند دخول الباء تكون أن مصدرية ويلزم أن يكون ما بعدها في تأويل مفرد فله محل فلا يكون من قبيل ما الكلام فيه (مسئلة) قولنا ان الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين فزعم أنها بحسب ما تفسره فان فسرت ماله محل كان لها محل والا فلا فهي في نحو زيدا ضربته لا محل لها لانها فسرت جملة ابتدائية وفي نحو انا كل شئ خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبز في محل رفع فيهما وذلك لان خلقناه مفسر لخبر ان وهو في محل رفع اذ الاصل خلقنا كل شئ خلقناه وحينئذ فليكن المفسر كذلك في محل رفع ويأكله في المثال مفسر لخبر المبتدا اذ الاصل زيد يأكل الخبز يأكله والخبر في محل رفع فالمفسر كذلك ولهذا يظهر الرفع اذا قلت آكله وقال

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * ومن لا نجره يمس منا مفزعا

فظهر الجزم في الجملة المفسرة أعني نؤمنه لكون الجملة المفسرة مجزومة اذ الاصل فمن نؤمنه نؤمنه فحذف الفعل الاول فانفصل الضمير وجزم المفسر لانه تابع للمفسر لكن هذا تأنيس في الجملة فان الجزم ظهر في الفعل وحده لا الجملة وهو في الحقيقة المفسر لكنه مع الفاعل كالشئ الواحد وكأن الجملة المفسرة عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وأما جملة الاشتغال فليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل فيها تفسير ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف في المبدل منه وفي البغداديات لابي علي ان الجزم في نحو ذلك بأداة شرط مقدرة لا على البدلية من الفعل المحذوف قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله

لا تجزعي ان منفسا أهلكته * فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

مجزومان في التقدير لا في اللفظ لانهما فعلان ماضيان وان انجزام الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان أى ان أهلكت منفسا ان أهلكته وساغ اضمار ان وان لم يجز اضمار لام الامر الا ضرورة مع أنهما جازمان لاتساعهم فيها بدليل ايلائهم اياها الاسم في الظاهر بخلاف لام الامر ولان تقدمها مقو للدلالة عليها ولهذا أجاز سيبويه بمن تمر أمرر ومنع من تضرب أنزل لعدم دليل على المحذوف وهو عليه حتى تقول عليه وقال فيمن قال مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح بالخفض بحرف جر مقدر أى الا أمرر بصالح فطالح انه أسهل من اضمار رب بعد الواو ورب شئ يكون ضعيفا كحذف أداة الشرط في البيت ثم يحسن للضرورة أى الحاجة اليه كما في ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جدا لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وحسن في نحو ضربوني وضربت قومك في باب التنازع فانهم جوزوا فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان

الفعل

الفعل لابد له من فاعل واستغنى الشاعر بجواب الاولى عن جواب الثانية كما استغنى فى نحو أزيدا ظننته قائما بثانى مفعولى ظننت المذكورة عن ثانى مفعول ظننت المقدرة

﴿الجملة الرابعة المجاب بها القسم﴾

واعلم أنه لا محل لها مطلقا سواء ذكر فعل القسم وحرفه أو الحرف فقط أو لم يذكرا فالاول نحو أقسم بالله لأفعلن والثانى وانك لمن المرسلين بعد يس والقرآن الحكيم والثالث نحو ان لكم لما تحكمون بعد أم لكم أيمان علينا بالغة الى يوم القيامة ففى هذا الكلام معنى القسم كما سيأتى لان الايمان جمع يمين أى أقسامنا لكم وجوابه ان لكم لما تحكمون فجملة لأفعلن وانك لمن المرسلين وان لكم لما تحكمون لا محل لها من الاعراب لوقوعها جوابا لليمين (قوله أم لكم أيمان علينا بالغة الخ) أم بمعنى بل الاضرابية ولكم خبر مقدم وأيمان مبتدأ مؤخر وبالغة نعته وان لكم جواب القسم أعنى أيمان ومثله وإذ أخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون الا الله وإذ أخذنا ميثاقكم الخ وذلك لان أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثيرون منهم الزجاج ويوضحه وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الآية لان لتبيننه ظاهر فى أنه جواب القسم أعنى أخذ الميثاق بشهادة اللام والتوكيد بالنون وقال الكسائى والفراء ومن وافقهما التقدير بأن لا تعبدوا الا الله وبأن لا تسفكوا فهو منصوب ثم حذف الجار ثم أن فارتفع الفعل والجملة فى تأويل مفرد معمول لأخذ وخرج عما نحن فيه وجوز الفراء أن يكون الاصل النهى ثم أخرج مخرج الخبر ويؤيده أن بعده وقولوا وأقيموا وآتوا ووجهه أن هذه الثلاثة انشاء لفظا ومعنى فيحمل لا تعبدون الذى هو خبر لفظا على أنه نهى معنى لتوجد المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وفائدة اخراج النهى فى صورة النفى المبالغة فى النهى حتى كأن المكلف امتثل النهى فأخبر عنه بنفى ما نهى عنه (قوله قال بعضهم لا تقع جملة جواب القسم خبرا) المراد بالبعض فى كلامه وفى كلام الناظم ثعلب بدليل نص التسهيل الآتى فلا يجوز أن يقال زيد لأكرمنه على أن لأكرمنه خبر عن زيد لان الجملة المخبر بها لها محل من الاعراب وجواب القسم لا محل له فتنافيا ورد فى التسهيل وشرحه بأنه ورد السماع بما منعه من وقوع جملة جواب القسم خبرا كقوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم والى هذا الرد أشار الناظم بقوله

وقال بعض لا يجوز أن ترى ☆ فى خبر ورد ذا خررا

فاذا قلت مثلا زيد لأضربنه فجملة لأضربنه لا محل لها لانها جواب القسم المقدر وجملة القسم والجواب فى محل رفع خبر عن زيد فالخبر فى الحقيقة هو مجموع جملة القسم المقدرة وجملة الجواب المذكورة لا مجرد الجواب وحده وذلك واضح

﴿الجملة الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم﴾

(قوله مطلقا الخ) أى اقترنت بالفاء أم لا (قوله أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية الخ) أما لو اقترنت بالفاء أو باذا لكان محلها جزما نحو ان جاءنى فأنا أكرمه أو فاذا زيد يكرمه قال الدمامينى والحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا وذلك أن كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل ويأتى توضيحه فى الخامسة بماله محل

جواب ميثاقكم وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه فالميثاق قسم متضمن معناه قال فى التسهيل والتعلية غير الصريحة فى الخبر كعلمت ووافقت متضمنة معناه قال بعضهم لا تقع جملة القسم خبرا فان قصد بذلك أنها لا تكون خبرا وحدها دون الجواب فصحيح لارتباط الجواب بقسمه ولا يلزم من ذلك كون الجواب له محل اذ لا عامل فيه كأن لان العامل انما عمل فى القسم وان قصد أنها لا تكون خبرا البتة فغير صحيح ولا حجة له فى عدم الرابط بها لوجوده فى الجواب نحو زيد والله لا يسافر اليوم وزيد والله ليقومن الليل ويصومن النهار والله أعلم قال فى التسهيل ولا يمتنع كونها قسمية خلافا لثعلب ويرد قوله والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنكفرن عنهم

﴿خامسة ما وقعت جوابا
لغير شرط جازم لو ثابا
أو جازم خال من الفا أو اذا
كلو واذ ولولا وكيف يحتذا﴾

يعنى أن الجملة الخامسة التى لا محل لها هى الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا واذا ولما وكيف أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان تقم أقم ان قمت قمت ففعل الشرط وجوابه مجزومان لفظا أو محلا وجملة الجواب بأسرها الخالية من الفاء أو اذا لا عامل فيها محلا ونحو اذا جاءك المنافقون قالوا

ولما آمنوا كشفنا عنهم

(سادسة ماوقعت صلة أي

حرف أو اسم مطلقا أيا أخي)

يعني أن السادسة التي لا محل لها من الاعراب هي صلة لحروف يجمعها قول الشاعر

ان وأن وما وكي كذا لو

موصول حرف والذي منه رووا

ولا محل لصلة كل منها أو صلة لاسم نحو الذي والتي وفروعها ومن وما وأي ولا يقال ان الصلة لها محل موصولها لانهما كشئ واحد لان ذلك في وجوب اتصالها به في اللفظ دون الاعراب

(سابعة ان تبعت ما لا محل

له وتم حكمها كما حصل)

يعني أن سابعة الجمل التي لا محل لها هي الجملة الواقعة بعد ما لا محل له بالعطف نحو قام زيد ولم يقم عمرو

(الجمل التي لها محل من الاعراب)

(موضعها رفع في الابتدا وان

والنصب في كان وكاد قد زكن)

(أو وقعت حالا كذا مفعولا

فنه ما حكوا كذا قد قيلا)

(أو ظن أو أرى وما قد علقت

عن عمل في لفظها كذا ثبت)

يعني أن الجمل التي لها محل من الاعراب سبع الاولى الواقعة خبرا وموضعها رفع في بابي المبتدا وان ونصب في بابي كان وكاد نحو كان زيد يعتني بما يعنيه وما كادوا يفعلون الثانية الواقعة حالا وموضعها النصب نحو ولا تمنن تستكثر ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى

(قوله ولما آمنوا الخ) يعني عند من لم يجعلها ظرفية زمانية وأما عنده فلا شرط حينئذ ومثال لو ولولا الشرطيتين لو جاءني زيد لأكرمتك ولولا زيد لأكرمتك ومثلهما اذا نحو اذا جاءني زيد أكرمتك فأكرمتك في جواب الثلاثة لا محل له من الاعراب فان قلت ان اذا من الجوازم نحو ۞ واذا تصبك خصاصة فتجمل ۞ قلنا ذلك نادر لا يلتفت اليه

(الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف)

قال بعضهم ولولا أل وقال الدماميني الظاهر أن لها محلا لوقوعها موقع المفرد واستظهر الشمني خلافه وأنها لا محل لها لان المفرد ليس في مكانه الاصلي اذ أصل الصلة أن تكون جملة واعراب الصفة عارية من أل لكونها على صورة الحرف فلا يظهر فيها اعراب فظهر على ما بعدها من الوصف (قوله ويجمعها قول الشاعر ان وان الخ) وجمعها بعضهم مسقطا حرف الذي وهو الحق

موصولنا الحرفي أن لو كي وما ۞ أن وعائد وجوبا عدما

فمثال الموصول الحرفي أعجبني أن قمت أو ما قمت اذا قلنا بحرفية ما المصدرية وأما اذا قلنا باسميتها كان المثال الثاني من القسم الثاني وفي هذا النوع أي صلة الموصول الحرفي يقال الموصول وصلته في موضع كذا ولا يقال الموصول وحده في موضع كذا فالموصول الحرفي لا محل له وكذا صلته وأما مجموعهما فله محل وهو المصدر المنسبك منهما لان الموصول وحده حرف لا محل له من الاعراب لا لفظا ولا محلا (قوله ولا يقال ان الصلة لها محل موصولها لانهما كشئ واحد) يعني بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو ليقم أيهم في الدار ولألزمن أيهم عندك وامرر بأيهم هو أفضل وفي التنزيل ربنا أرنا اللذين أضلانا وقرئ أيهم أشد بالنصب وروى فسلم على أيهم أفضل بالخفض وقال منظور بن سحيم الفقعسي الطائي الشاعر الاسلامي ۞ فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

وقال أبو حرب الاعلم العقيلي نحن الذون صبحوا الصباحا

(الجملة السابعة التابعة لما لا محل له) (قوله نحو قام زيد ولم يقم عمرو) اذا قدرت الواو عاطفة لا واو الحال والا كان محل الثانية نصبا

(مبحث الجمل التي لها محل من الاعراب) وهي أيضا سبع وهي التي يحل محلها المفرد بخلاف التي لا محل لها فانها لا يحل المفرد محلها

(الجملة الاولى الواقعة خبرا) (قوله ونصب في بابي كان وكاد) واختلف في نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتدا رفع على الخبرية وهو الصحيح بناء على تجويز الاخبار بالجملة الانشائية لان الجملة الصغرى انشائية قطعا والكبرى خبرية لان مدلولها لا يتوقف على النطق بها وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على أن الجملة الانشائية لا تكون خبرا وقد مر ابطاله

(الجملة الثانية الواقعة حالا) (قوله تستكثر) حال من فاعل تمنن أي لا تمنن في حال كونك مستكثرا لما تعطيه (قوله وأنتم سكارى) الواو واو الحال وأنتم مبتدأ وسكارى خبره والجملة في محل نصب على الحال من الواو ومنه قالوا أنؤمن لك واتبعك الارذلون وما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون ومن ذكر فاعل يأتي ومن زائدة وجملة استمعوه حال من مفعول يأتيهم أو من فاعله وقرئ محدثا بالنصب لأن الذكر مختص بصفته مع أنه قد سبق بالنفي

واما

الثالثة الواقعة مفعولا ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل في باب القول خاصة على الاصح وتقع في ثلاثة أبواب أحدها المحكية بالقول نحو
قال اني عبد الله والصحيح كونها مفعولا به لا مفعولا مطلقا كما قيل به أو محكية بمرادفه من وحي ودعاء ونداء وهذا قول الكوفيين ورده ابن مالك
في التسهيل فقال ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه بل ينوي معنى القول خلافا للكوفيين نحو وأوحى اليهم
ربهم لنهلكن الظالمين أي قال لنهلكن
عند البصريين دعوا الله ربهما لئن
آتيتنا أي قالا لئن آتيتنا عندهم
ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني
اركب معنا أي قال يا بني اركب
عندهم والكوفيون لا يقدرون
القول ويجعلون الحكاية لما ذكر
والله أعلم ومن الجمل بعد القول
ما تخفى حكايته نحو فحق علينا قول
ربنا انا لذائقون ونحو أم لكم كتاب
فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون
فتدرسون بمعنى القول ولذا كسرت
ان بعدها وقيل كسرت لتعليق
الفعل قبلها باللام بعدها وليس
التعليق عنها بلام الابتداء مختصا
بأفعال القلوب قال في التسهيل
ما معناه وكسرت ان قبل لام
معلقة والله أعلم وقد تكون الجملة
بعد القول محتملة للحكاية وغيرها
نحو أتقول موسى في الدار فجملة
موسى في الدار تجوز فيها الحكاية
ويجوز أيضا كون موسى مفعولا
أولا وفي الدار الثاني قال ابن مالك
وكتظن اجعل تقول ان ولي
مستفهما به ولم ينفصل الخ
ونحو أم تقولون على الله ما لا تعلمون
ما مفعول أول والثاني على الله ولك
أن تجعلهما مبتدأ وخبرا على الحكاية
وتتعين الحكاية في قوله تعالى
أم تقولون ان ابراهيم لكسرة همزة
ان والله أعلم وقد تكون الجملة أيضا محكية بالقول ولا عمل فيها نحو أول قولي اني أحمد الله بكسر ان وهي في محل رفع خبر المبتدا الذي هو أول
وقد تكون أيضا بعد القول غير محكية به وهي نوعان أحدهما أن تكون محكية بقول محذوف دال على المذكور نحو فماذا تأمرون أي قال
فماذا الخ بعد قوله قال الملأ من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم يريد أن يخرجكم من أرضكم ويدل عليه أيضا قالوا أرجه

وأماوهم يلعبون فحال من فاعل استمعوه فالحالان أي استمعوه وهم يلعبون متداخلتان لدخول صاحب الثانية في الاولى ولاهية حال من فاعل يلعبون وهذا من التداخل أيضا أو من فاعل استمعوه فيكون من التعدد لا من التداخل ومن مثل الحالية أيضا قوله عليه الصلاة والسلام أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد أي أشد أكوانه أي أحواله قربا من ربه حاصل وهو ساجد والله أعلم

(الجملة الثالثة الواقعة مفعولا)

(**قوله** ان لم تنب عن الفاعل) أي فان نابت عن فاعل كانت في محل رفع (**قوله** والصحيح كونها مفعولا به لا مفعولا مطلقا) يعني أنه اختلف هل الجملة المحكية بالقول مفعول به أو مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي دالة على نوع خاص من القول على قولين ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال والذي غر الاكثرين في قولهم انه مفعول به أنهم ظنوا أن هذه الجملة تعلق بها القول بحيث صارت مقولا كما أن العلم اذا تعلق بأمر صار ما تعلق به معلوما كما في علمت زيدا منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول لا أنه يطلق عليها قول والعلم غير المعلوم فافترقا والصواب القول الاول وهو قول الجمهور اذ يصلح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بأنه مضروب على القاعدة المعلومة بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة لانها نفس القعود وأما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة أنه مقول وملفوظ (**قوله** عند البصريين) ويشهد لهم التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني (**قوله** فحق علينا قول ربنا انا لذائقون) والاصل انكم لذائقون عذابي ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا بذلك عن أنفسهم (**قوله** أم لكم كتاب فيه تدرسون) أي تدرسون فيه هذا اللفظ أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام وذلك اما على أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم أو الاصل ان لهم لما يتخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم (**قوله** بكسر ان الخ) أي لان الكسر دليل على الحكاية بالقول والمعنى أول قولي هذا اللفظ (**قوله** وهي في محل رفع خبر المبتدا) أي لا مفعول خلافا لابي علي زعم أنها في موضع نصب بالقول فبقي المبتدأ بلا خبر فقدر موجودا وثابت أي فالاصل أول قولي اني أحمد الله موجود وهذا المقدر يستغنى عنه لان المعنى تام بدونه بجعل الجملة خبرا عن أول بل المقدر مفسد للمعنى لان أول قولي اني أحمد الله باعتبار الكلمات ان وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الاخبار بأن ذلك الاول ثابت ويقتضي بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت اللهم الا أن يقدر أول زائدا والبصريون لا يجيزون زيادة أول لأنهم لا يجيزون زيادة شئ من الاسماء وتبع الزمخشري في المفصل أبا علي في التقدير المذكور والصواب خلاف قولهما فان فتحت فالمعنى حمدا لله يعني بأي عبارة كانت (**قوله** كقوله تعالى فماذا تأمرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان هذا لساحر عليم) أي لان قولهم تم عند قوله من أرضكم ثم التقدير فقال فرعون فماذا تأمرون بدليل قالوا

أي أتذكر قولك لي لا تكثري لومي حين ألومك على الاسراف الثانية أن تكون غير محكية وهي اما دالة على المحكية نحو قولك قال زيد لعمرو في حاتم أتظن حاتما بخيلا فجملة الانكار ليست محكية بالقول وانما دلت على محذوفة محكية به تقديرها حاتم بخيل واما أن تكون غير دالة نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا فجملة ان العزة غير محكية ولا دالة على المحكية وتقديرا المحكية لست مرسلا والله أعلم الباب الثاني باب ظن وأرى فتقع مفعولا ثانيا لظن نحو ظننت زيدا يقوم وثالثا لأرى نحو أريت زيدا عمرا يصلي الباب الثالث باب التعليق فان الجملة بعد الفعل القلبي في محل ما يطلبه مفعولا واحدا كان أو أكثر وقد تقدم بسط الكلام عليه في أول الكتاب مثالها في محل جر بالحرف أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة ما نافية معلقة ليتفكروا والجملة بعدها في محل الجر ليتفكروا ومثلها فلينظر أيها أزكى ويسألون أيان يوم الدين لان تفكر ونظر يتعديان بحرف الجر وهو في وسأل يتعدى للثاني بعن وهذه الثلاثة من أفعال القلوب التي لا تطلب مفعولين بأنفسها ويجوز تعليقها

﴿وان تضفها الكحيث فاجرر * ﴾

يعني أن الجملة الرابعة التي لها محل هي المضاف اليها ما قبلها ومحلها جر ويضاف اليها أحد هذه الاشياء المذكورة يوم على سبيل الجواز نحو والسلام على يوم ولدت ويوم أموت ويوم أبعث حيا فالجمل بعد يوم في محل جر بالاضافة واذ واذا

أرجه وأخاه لان قوله قالوا أرجه أي أنزله وأخاه جواب لفرعون حين قال لهم فماذا تأمرون (قوله قالت له وهو بعيش ضنك الخ) التقدير قالت له أتذكر قولك لي اذ ألومك في الاسراف في الانفاق لا تكثري لومي فحذف المحكية بالمذكور وهي قوله أتذكر قولك لي وأثبت المحكية بالمحذوف وهي قوله لا تكثري لانها مقولة للمحذوف أعني قولك وجملة وهو بعيش الخ حال من ضمير له (قوله نحو قولك قال زيد لعمرو في حاتم أتظن الخ) حاكيا مقالة زيد لعمرو في شأن حاتم فيظن بالياء وضميره راجع لزيد وهو انكار من المتكلم على زيد أو بالتاء خطابا لزيد اذا كان حاضرا بالمجلس ولو تنزيلا فحذف المقول أي مقول قال زيد وهو حاتم بخيل مدلولا عليه بجملة الانكار التي هي من كلامك أيها المتكلم دون زيد (تنبيه) قد يوصل بالمحكية غير محكي وهو الذي يسميه المحدثون مدرجا وهو أن يأتي المحدث في المتن بكلام من عنده يوهم أنه ليس من عنده بل من الحديث أو أن يذكر حديثين بسند واحد على أنهما حديث واحد ويحذف سند الثاني والفرض أن لكل سندا في الواقع وهذان النوعان حرام عند عدم بيان الادراج والا فلا ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قول بلقيس ان الملوك اذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة فقال الله مصدقا لها وكذلك يفعلون فهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول وقيل هي من جملة كلامها أرادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التي لا تتغير لانها كانت في بيت ملك قديم فسمعت نحو ذلك ورأت (قوله باب التعليق الخ) أي فكل جملة علقت عن العمل لفظا المعلق فهي في محل نصب على المفعولية والى ذلك أشار الناظم بقوله وما قد علقت * عن عمل في لفظها (قوله ما بصاحبهم من جنة) ما نافية وبصاحبهم خبر مقدم ومن جنة مبتدأ مؤخر والجملة في محل نصب معمولة ليتفكروا على معنى في أي أولم يتفكروا في عدم جنة صاحبهم لانه يقال فكرت فيه (قوله ومثلها فلينظر أيها أزكى الخ) أيها مبتدأ وأزكى خبر وطعاما تمييز والجملة في محل نصب معمول لينظر على معنى في أي فلينظر في جواب هذا الاستفهام لانه يقال نظرت فيه (قوله لان تفكر ونظر يتعديان بحرف الجر وهو في وسأل تتعدى للثاني بعن) أي ولكن علقت تلك الافعال هنا بالاستفهام أو بما النافية عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور أنه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما وحينئذ فالافعال الثلاثة في الآيات السابقة مضمنة معنى علم وعليه فتكون هذه الجملة سادة مسد المفعولين لان الشيء حمل على ما تضمنه وسيأتي رده بأن باب التضمين غير مقيس

﴿الجملة الرابعة المضاف اليها﴾

(قوله هي المضاف اليها ما قبلها) قال الدماميني نظير ما سبق في المحكية بالقول لا ينبغي عدها لانها في معنى المفرد لان قولك زمن قام زيد في معنى زمن قيام زيد لان المضاف اليه محكوم عليه معنى وانما يحكم على الاسماء وخرج على ذلك اللغز الذي نظمه

أياعلماء الهندانى سائل فنوا بتحقيق به يظهر السر
أرى فاعلا بالفعل أعرب لفظه بجر ولا حرف يكون به الجر
وليس بمحكى ولا بمجاور لذى الخفض والانسان للبحث يضطر
فهل من جواب عندكم أستفيده فمن بحركم مازال يستخرج الدر

وسبقه الى ذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوى الاندلسى فى منظومته النونية فى الالغاز النحوية فقال

مافاعل بالفعل لكن جره ※ مع السكون فيه ثابتان

وجوابه بيت طرفة الذى أنشده ابن جنى فى الخصائص

بجفان نعترى نادينا ※ من سنام حين هاج الصنبر

الجفان جمع جفنة آنية كالقصعة ونعترى نأتى نادينا مجلسنا والسنام أعلى ظهر الجمل والصنبر بكسر الصاد المهملة وفتح النون المشددة وكسر الموحدة وسكون الراء المهملة فاعل هاج فحقه الرفع لكن جره نظرا الى أن الفعل وهو هاج لكونه مضافا اليه فى قوة مفرد مضاف لما بعده ثم نقل حركة الراء لما قبله وسكن آخره للروى والاصل حين هيجان الصنبر وهو البرد الشديد وقيل كسر الباء لغة وقيل ضرورة وقوله بالفعل أى فى صورة اللفظ وهو احتراز عن المصدر فجر فاعله معهود نحو ولولا دفاع الله (قوله ولما الخ) أى عند من قال باسميتها (قوله لما تضاف اليه اذ) يعنى الاضافة الى الجملتين فتقول آتيك زمن يقدم الحاج ولا يجوز زمن الحاج قادم وتقول أتيتك زمن قدم الحاج وزمن الحاج قادم (قوله فيضاف لما تضاف اليه اذا) يعنى أنه يختص بالجمل الفعلية كما مر عن الالفية وان كان اضافة اذا اليها واجبة واضافة اسم الزمان لها جائزة ويجوز عدم اضافته لها بأن يضاف لمفرد أو يقطع عن الاضافة رأسا وأما اضافته لجملة غير فعلية فلا ورد على سيبويه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى يوم هم بارزون فان اليوم هنا مبهم مستقبل وقد أضيف للجملة الاسمية وبقول الشاعر

فكن لى شفيعا يوم لاذو شفاعة ※ بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

فذو اسم لا النافية للوحدة ومغن أى نافع خبرها والجملة فى محل جر باضافة يوم اليه ولاشك أن اليوم مبهم ومستقبل ومع ذلك أضيف للجملة الاسمية والفتيل الخيط الابيض الذى يكون فى النواة والمعنى يوم لاصاحب شفاعة مغنيا قدر فتيل وسواد بن قارب صحابى جليل كان له نجى من الجن أخبره ببعث النبى صلى الله عليه وسلم فاسلم وقصته مشهورة روى أصحاب السير من حديث محمد ابن كعب القرظى قال بينما عمر بن الخطاب جالسا اذ مر به رجل فقيل يا أمير المؤمنين هذا سواد ابن قارب الذى أتاه رأيه بظهور النبى صلى الله عليه وسلم فقال له عمر أنت سواد بن قارب قال نعم قال أنت على ما كنت عليه من الكهانة فغضب فقال عمر سبحان الله ما كنا عليه من الشرك أعظم مما كنت عليه فأخبرنى باتيانك رئيسك بظهور النبى صلى الله عليه وسلم فقال بينا أنا ذات ليلة بين النائم واليقظان اذ أتانى فضربنى برجله وقال قم ياسواد بن قارب فاسمع مقالتى واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لؤى بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول

عجبت للجن وتطلابها وشدها العيس باقتابها

ولما على سبيل الوجوب قال ابن مالك ※ وألزموا اضافة الى الجمل ※ حيث واذ وقال وألزموا اذا اضافة الى جمل الافعال كهن اذا اعتلى وقال ابن بون لما اسم شرط ووجوبا للمضى أضيف والجواب ماض يقتضى نحو واذ يرفع ابراهيم واذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم ان كان ماضيا فيضاف جوازا لما تضاف اليه اذ وان كان مستقبلا فيضاف لما تضاف اليه اذا جوازا نحو حين ووقت وزمن ويوم التى تقدم ذكرها

تهوى الى مكة تبغى الهدى   ماصادق الجن ككذابها
فارحل الى الصفوة من هاشم   ليس قداماها كأذنابها

قلت دعنى أنام فانى أمسيت ناعسا فلما كانت الليلة الثانية أتانى فضربنى برجله وقال قم ياسواد ابن قارب فاسمع مقالتى واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لؤى بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول

عجبت للجن وتخبارها   وشدها العيس بأكوارها
تهوى الى مكة تبغى الهدى   مامؤمن الجن ككفارها
فارحل الى الصفوة من هاشم   بين روابيها وأحجارها

فقلت مثل مقالتى الاولى والثانية فلما كانت الليلة الثالثة أتانى وقال مثل مقالته الاولى والثانية ثم أنشأ يقول

عجبت للجن وتحساسها   وشدها العيس بأحلاسها
تهوى الى مكة تبغى الهدى   ماخير الجن كأنجاسها
فارحل الى الصفوة من هاشم   واسم بعينيك الى رأسها

قال فرحلت ناقتى وأتيت المدينة فاذا برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه حوله فانشأت أقول

أتانى نجيى بعد هدء ورقدة   ولم أك فيما قد تلوت بكاذب
ثلاث ليال قوله كل ليلة   أتاك رسول من لؤى بن غالب
فشمرت عن ذيلى الازار ووسطت   بى الذعلب الوجناء بين السباسب
فأشهد أن الله لارب غيره   وأنك مأمون على كل غائب

فكن لى شفيعا الخ قال ففرح رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بمقالتى قال فوثب عمر بن الخطاب والتزمه وقال كنت أشتهى أن أسمع هذا الحديث منك فهل يأتيك اليوم قال أما مذ قرأت القرآن فلا والذعلب بذال معجمة كزبرج الناقة السريعة والسباسب المفازات وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه انما يشترط جل الزمان المستقبل على اذا اذا كان ظرفا وهى فى الآية بدل من المفعول به لاظرف ولا يتأتى هذا الجواب فى البيت والجواب الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضى فحمل على اذ لا على اذا على حد ونفخ فى الصور فانه قد عبر عن النفخ الاستقبالى بالفعل الماضى لتحقق وقوعه قال الدمامينى ويمكن اجراء كلام ابن عصفور حتى فى البيت بأن يخرج على اضمار يكون وزيادة الباء فى خبرها أى يوم لا يكون ذو شفاعة مغنيا وحينئذ فيوم قد أضيف للجملة الفعلية (قوله وحيث) تختص باضافتها للجملة عن سائر أسماء المكان اذ هى انما تضاف لمفرد واضافة حيث الى الجملة لازمة ولا يشترط لذلك كونها ظرفا بل هى مضافة الى الجملة ولو خرجت عن الظرفية (قوله وآية) بمعنى علامة فانها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا أو منفيا بما (قوله بآية تقدمون الخيل الخ) هو ليزيد بن عمرو بن الصعق وقبله

ألا من مبلغ عنى تميما * بآية ماتحبون الطعاما

وهذا هجو لبنى تميم لانهم يعرفون بحب الطعام ويقال لهم أسرى الدخان قال ابن يعيش انما ذكر حب تميم الطعام وجعل ذلك آية لهم يعرفون به لما كان من أمرهم فى تحريق عمرو بن هند لهم

وحيث وتضاف لكلا الجملتين كاذ وجوبا نحو جلست حيث جلس زيد وجلست حيث زيد جالس وآية كقوله
بآية تقدمون الخيل شعثا
كأن على سنابكها مداما

ووفود

ووفود البرجمي عليه لما شم من رائحة المحرقين فظنهم طعاما يصنع فقذف به الى النار والبراجم حي من تميم وخبرهم مشهور وذلك أن عمرو بن هند كان نذر أن يحرق مائة رجل من بني دارم بسبب قتلهم أخاله فاحرق تسعا وتسعين دارميا وأراد أن يكملهم مائة فلم يجد فوفد عليه رجل فقال له عمرو ما جاء بك قال حب الطعام قد أقويت ثلاثا لم أذق الطعام ولما سطع الدخان ظننتها نار طعام فرمي به الى النار والشعث جمع أشعث وهو المغبر الرأس والسنابك جمع سنبك كهدهد مقدم الحافر شبه ما تصبب من عرقها ودمها في شعثها من الجهد والتعب بالمدام ويقدمون بالياء والتاء (قوله ألكني الخ) ألاك يليك بلغ أي بلغ عني الى قومي وكون آية بمعنى علامة مضافة الى الجملة هو قول سيبويه وزعم أبو الفتح أنها انما تضاف الى المفرد نحو آية ملكه أن يأتيكم التابوت وقال الاصل بآية ما تقدمون أي بآية اقدامكم أو اقدامهم كما قال * بآية ما يحبون الطعاما * اه وفيه حذف موصول حرفي غير أن وبقاء صلته ثم هو غير متأت في قوله (١) * بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا *

(قوله وذي نعت لمحذوف) أي لزمن محذوف ثم قال الاكثرون هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة أي اذهب في وقت صاحب سلامة أي في وقت هو مظنة السلامة أو مظنة الاكل أو العلم فيقدر ذلك بما يناسب المقام كما اذا قلت اذهب بذي تأكل أو تعلم فان لكل مقام مقالا وقيل هي بمعنى الذي فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه اه ويضعفه أن استعمال ذي موصولة مختص بطيء ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وأن الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وأن حذف العائد المجرور والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون والمتعلق هنا مختلف لان هذا العائد لم يذكر في وقت (قوله وكذا لدن وريث فانهما يضافان الى الفعلية التي فعلها متصرف) والاضافة جوازا ويشترط في الفعل كونه مثبتا بخلافه مع آية فأما لدن فهي اسم لمبدا الغاية زمانية كانت أو مكانية (قوله لزمنا لدن سالمتمونا الخ) أي من وقت مسالمتكم أي تركتكم الحرب أي نحن لزمنا الوفاق من ابتداء مسالمتكم الى هذا الوقت وهذا شاهد لاتيانها اسما لمبدا الغاية الزمانية (قوله وريث مصدر راث الخ) وحينئذ فهي منصوبة نصب المصادر لان أصل معناه البطء فقولك ريث أقضي لبانة معناه أمهل امهال قضاء لبانة أي حاجة (قوله خليلي رفقا الخ) راث علي خبره يريث ريثا أبطأ والعرصات جمع عرصة وهي الفسحة التي تكون أمام الدور والعهود جمع عهد وهو المنزل الذي لا يزال به القوم اذا انتووا عنه رجعوا اليه وكذلك المعهد وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها أن الفعل بعد لدن وريث على اضمار أن لاجل أن تكون تلك الجملة في قوة المفرد وهذا خلاف كلامه في التسهيل وشرحه الذي درج عليه الشارح وقد يعتذر لابن مالك ويسلم له ذلك في ريث لانها ليست زمانا وما كان غير زمان لا يضاف للجمل فحينئذ يقدر أن بخلاف لدن فانها لما كانت زمانا والزمان يضاف للجملة لم يقدر أن وقد يجاب عن لدن أيضا بحيث يقدر فيها أن بانها لما كانت لمبدا الغايات مطلقا لم تخلص للوقت فلذا قدر أن وفي الغرة لابن الدهان أن سيبويه لا يرى جواز اضافتها الى الجملة ولهذا قال في قوله من لدن شولا أن تقديره من لدن أن كانت شولا ولم يقدر من لدن كانت ولو قدر كانت فقط بدون أن لزم عليه اضافة لدن للجملة وهي لا تضاف لها وهذا موافق لما في الكافية فهو معضد للجواب (قوله قول يا للرجال الخ) أي قول القائل يا للرجال يصير الكهول والشبان

وكقوله

ألكني الى قومي السلام رسالة
بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا

فالجملتان في البيتين بعد آية في محل جرها وكذا ذو في قولهم اذهب بذي تسلم والباء في ذا المثال ظرفية وذي نعت لمحذوف وهي بمعنى صاحب أي اذهب في وقت صاحب سلامة وكذا لدن وريث فانهما يضافان الى الفعلية التي فعلها متصرف جوازا كقوله

لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم
فلا يك منكم للخلاف جنوح

سالمتمونا فعل وفاعل ومفعول في محل جر بلدن وريث مصدر راث بمعنى أبطأ كقوله

خليلي رفقا ريث أقضي لبانة
من العرصات المذكرات عهودا

أقضي لبانة فعل وفاعل ومفعول في محل جر بريث وكذا قول وقائل كقوله

قول يا للرجال ينهض منا
مسرعين الكهول والشبانا

---

(١) قوله ثم هو غير متأت في قوله الخ) أي لان ما نافية لا مصدرية والا لزم العطف على مثبت وهو غير جائز وقول الدماميني يمكن جعل ما مصدرية ولا محذوفة أي كونهم لا ضعافا الخ بعيد لان لا النافية انما تحذف اذا كانت داخلة على مضارع جواب القسم اه دسوقي

وكقوله
وأجبت قائل كيف أنت بصالح
حتى مللت وملني عوادي
فالجملتان في البيت بعد قول وقائل في محل جر باضافتهما اليهما
﴿وفي جواب جازم أيضا حرى بعيد فا أو اذا كان تبدلنا
فانك المني اذا اللب اعتنى﴾
يعني أن الخامسة من الجمل التي لها محل الجملة المصدرة بالفاء أو اذا في جواب شرط جازم نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون فالجملتان المصدرتان بالفاء واذا الفجائية في جواب من وان في محل جزم وكمثال الناظم رضي الله عنه وعنه فانك المني هي جواب ان تبد في محل جزم
﴿أو تبعت لمفرد كما ذكر﴾
يعني أن الجملة السادسة التي لها محل من الاعراب الجملة التابعة لمفرد وهي ثلاثة أنواع أحدها المنعوت بها فمحلها رفع بعد المرفوع نحو من قبل أن يأتي يوم لا مرد له جملة لا مرد نعت يوم ونصب بعد المنصوب نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ترجعون نعت يوما وجر بعد المجرور نحو ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه الثاني المعطوفة بالحرف نحو قام زيد وعمرو قائم الثالث المبدلة نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة ان ربك بدل من ما قد قيل ان كان فاعل يقال المحذوف الله

مثنا ناهضين له فجملة ينهض خبر عن قوله قول وهو مبتدأ مضاف وجملة بالرجال مضاف اليه واعترض بأن المقصود منها لفظها فهي في قوة المفرد وكذا قوله قائل كيف أي قائل هذا اللفظ فهي مفرد والجواب أن المراد بالجملة ولو بحسب الظاهر أي ولو كانت في المعنى مفردا كذا أجاب الشمني (قوله وأجبت قائل كيف أنت الخ) بصالح متعلق بأجبت أي وكثرمني ذلك حتى مللت وملني عوادي كناية عن طول مرضه وملل بابه علم

﴿الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء واذا﴾

(قوله أو اذا) أي الفجائية (قوله في جواب شرط جازم) أي في جواب أداة شرط جازمة واستظهر الدماميني أن جملة الجواب لا محل لها سواء كان الشرط جازما أم لا سواء وقعت بعد الفاء أو اذا أم لا لان جملة الجواب لا يحل محلها المفرد اذ المضارع لا بد له من فاعل كما هو قاعدة ماله محل من الاعراب وجعل جزم المعطوف باضمار شرط كما في من يضلل الله أي وان يفعل يذرهم (قوله من يضلل الله فلا هادي له) الفاء رابطة بين الشرط والجواب ولا نافية للجنس وهادي اسمها مبني معها على الفتح لتركبه معها تركيب خمسة عشر وله جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط ولهذا يجزم يذر عطفا على المحل وقرئ بالرفع على الاستئناف والفاء المقدرة كالموجودة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله مثلان

أي فالله يشكرها فالجملة في محل جزم وحذف الفاء ضرورة ومنه عند المبرد ان قت أقوم وهو أحد الوجهين عند سيبويه والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير كما مر فيكون دليل الجواب لا عينه وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصبا ما قبل الاداة نحو زيدا ان أتاني أكرمه ومنع المبرد تقدير التقديم محتجا بأن الشئ اذا حل في موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا واذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء واذا نحو ان قام زيد قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة وكذا القول في فعل الشرط واذا كان غير مجزوم لفظه فالمحل للفظ الفعل قبل ولهذا جاز ان قام ويقعدا أخواك على اعمال الاول ولذا أضمر في الثاني ما يناسبه وهو الفاعل ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم عطف يقعدا على الجملة قبل أن تكمل وهو لا يجوز لانه حينئذ قد عطف وفصل بين ماهما كالجزء أعني الفعل والفاعل ويمكن أن يقال بجواز العطف على الجملة قبل كما لها في باب التنازع لانهم يغتفرون فيه ما لا يغتفرون في غيره ألا ترى أنهم جوزوا فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ولذا حكى بقيل

﴿الجملة السادسة التابعة لمفرد﴾

(قوله وهي ثلاثة أنواع الخ) لانها اما أن تكون نعتا للمفرد أو معطوفة عليه أو بدلا منه (قوله قام زيد وعمرو قائم) أي ان قدرت الواو عاطفة على الفاعل فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعية والمحل نصب (قوله ان ربك بدل من ما قد قيل الخ) وجاز اسناد يقال الى الجملة كما جاز في واذا قيل ان وعد الله حق والساعة لا ريب فيها لان الجملة أريد لفظها وحينئذ فيحكم لها بحكم المفرد (قوله ان كان فاعل يقال المحذوف الله) يعني أن ماذكر من أن

وكقوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فجملة كيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى فى محل نصب (أو بعد جملة كما أيضا سطر) السابعة من الجمل التى لها محل من الاعراب هى التابعة لجملة لها محل ويقع ذلك فى بابى النسق والبدل فالنسق نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه اذا لم تقدر الواو للحال ولا للعطف على الجملة الكبرى والشرط فى المبدلة أن تكون أوفى من الاولى بتأدية المعنى المراد نحو (٥١) واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون فدلالة الثانية أتم لتفصيلها النعم الله بكقوله

* أقول له ارحل لا تقيمن عندنا *

فدلالة لا تقيمن على كراهية اقامته أتم من دلالة ارحل عليها

(حكم الجمل بعد النكرة والمعرفة)

(وان أتت جملة وهى خبر ... ما طلبت بما قبيلها استقر)

(فصفة بعيد محض النكره ... والحال ان محض المعرف تره)

(واحتملتهما اذا المحض انتفى ... والشرط معلوم على ما يصطفى)

يعنى أن الجملة الخبرية التى لم يطلبها ما قبلها ان كانت بعد النكرة المحضة فهى صفة لها نحو حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه نقرؤه صفة كتابا ونحو لم تعظون قوما الله مهلكهم فالجملة الاسمية صفة قوم وان كانت بعد معرفة محضة فهى حال منها نحو ولا تمنن تستكثر حال من فاعل تمنن ونحو ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حال من فاعل تقربوا وان كانت بعد نكرة غير محضة بأن وصفت نحو وهذا ذكر مبارك أنزلناه فجملة أنزلناه يجوز فيها أن تكون صفة ذكر وأن تكون حالا منه لانه وصف بمبارك وان كانت بعد معرفة غير محضة وهى المعرفة بأل الجنسية نحو كمثل الحمار يحمل أسفارا وآية لهم الليل نسلخ فجملة يحمل ونسلخ يجوز كونهما صفة الحمار والليل أو حالا منهما قوله وهى خبر احترازا عن الطلبية والانشائية فلا تكونان صفتين ولا حالتين قال فى التسهيل المنعوت به مفرد وجملة كالموصول بها منعوتها نكرة أو معرفا بال الجنسية وقال أيضا تقع الحال جملة خبرية غير مفتتحة بدليل استقبال متضمنة ضمير صاحبها

الجملة بدل من ما وأن يقال مسندة للجملة ان كان المعنى ما يقول الله لك الا ما قد قيل فاما ان كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية الا مثل ما قد قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذى بدأ به الزمخشرى فالجملة استئناف ومن ذلك وأسروا النجوى ثم قال الله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم أفتأتون السحر قال الزمخشرى هذا فى موضع نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير وحينئذ فلا محل لها (قوله الى الله أشكو بالمدينة حاجة الخ) جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى أى الى الله أشكو حاجتين تعذر التقاؤهما لان الاستفهام الانكارى معناه النفى كأنه قال لا يلتقيان أى أشكو عدم التقائهما وهذا معنى قولنا تعذر التقاؤهما (قوله بدل من حاجة) أى بدل من الحاجتين ولا شك أن الحاجتين مفرد ليس بجملة فلا ينافى أنه مثنى

(الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل)

(قوله ويقع ذلك فى بابى النسق والبدل) أى خاصة لان النعت لا يكون تابعا لجملة وعطف البيان كالنعت والتوكيد لا يكون تابعا لجملة الا اذا كان لفظيا نحو زيد قام أبوه قام أبوه وأجاب الشمنى بأنا لا نسلم أن هذا توكيد لفظى بل هو تكرير للجملة وفيه نظر ولعل الاولى أنهم لم يعتبروا ذلك لان الثانية لما كانت تكريرا للأولى كأنها عينها (قوله فدلالة الثانية أتم لتفصيلها النعم الله) أى بخلاف الاولى فان دلالتها على نعم الله غير مفصلة واعترض بأن الجملة الاولى صلة الموصول لا محل لها من الاعراب وحينئذ فلتكن الجملة الثانية أيضا كذلك وهذا بخلاف الموضوع أعنى الجملة التابعة لما لها محل واعتذر عنه بأن الغرض بالمثال كون الجملة الثانية أوفى من الاولى وبدلا منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولى لها محل (قوله أقول له ارحل لا تقيمن عندنا) تمامه

* والا فكن فى السر والجهر مسلما *

ارحل فى محل نصب مقول القول ولا تقيمن بدل من ارحل فيكون فى محل نصب واعترض بأن قوله لا تقيمن من جملة المقول وجزء المقول لا محل له وحينئذ فلا يصح جعله بدلا والجواب أن هذا مبنى على ما قاله غير واحد من البيانيين وبعض النحاة أن جزء المقول له محل أو يجاب بأن الغرض التمثيل لكون الثانية بدلا من الاولى لكونها أوفى منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولى لها محل (قوله فدلالة لا تقيمن على كراهية اقامته أتم الخ) أى لانها بالمطابقة بخلاف الاولى فان دلالتها على ذلك بالالتزام انظر حواشى السعد

(مبحث حكم الجملة بعد النكرة والمعرفة)

(قوله وان كانت بعد نكرة غير محضة بان وصفت نحو وهذا ذكر مبارك أنزلناه فجملة أنزلناه يجوز فيها أن تكون صفة ذكر وأن تكون حالا منه) والاول أظهر ولك أن تقدرها حالا منها لانها

قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة حتى ان أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان ان الاوليان صفة لآخران لوصفه بيقومان ولك أن تقدرها حالا من المعرفة وهو الضمير في مبارك الا أنه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال لان الحال اما من النكرة أو من ضمير مبارك أما تضعيف الاول وهو أنه حال من ذكر فلأن الاشارة لم تقع في حالة الانزال كما وقعت الاشارة الى البعل في حالة الشيخوخة في وهذا بعلي شيخا وأما تضعيف الثاني وهو أنه حال من ضمير مبارك فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الانزال (تنبيه) جميع ما تقدم في هذه المسئلة مشروط بوجود المقتضى وانتفاء المانع فالمقتضى للوصفية تمحض التنكير والمقتضى للحالية تمحض التعريف والمقتضى لهما عدم تمحض التعريف والتنكير واحترز باشتراط وجود المقتضى عن نحو فعلوه من قوله تعالى وكل شئ فعلوه في الزبر فانه صفة لكل أو لشئ ولا يصح أن يكون حالا من كل مع جواز الوجهين في نحو أكرم كل رجل جاءك لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون خبر الانهم لم يفعلوا كل شئ والمانع أربعة أنواع أحدها ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده و يتعين حينئذ الاستئناف نحو زارني زيد سأكافئه أولن أنسى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال والثاني ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع و يمتنع فيه الاستئناف لان المعنى على تقييد المتقدم فتتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة وذلك نحو وعسى أن تكرهوا شيأ وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيأ وهو شر لكم فانها وقعت بعد نكرة محضة فحقها الصفة لولا وجود المانع منها وهو الواو اذ لا تعطف الصفة على الموصوف خلافا للزمخشري ومن وافقه الثالث ما يمنعهما معا نحو وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيها الرابع ما يمنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزين وذلك نحو ما جاء في أحد الاقال خيرا فان جملة القول كانت قبل وجود الا محتملة للوصفية والحالية فلما جاءت الا امتنعت الوصفية و بقيت الحالية والله تعالى أعلم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

﴿مبحث الباب الثالث في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور﴾

﴿قول الناظم ومشبه الخ﴾ مبتدأ خبره الظرف والجار بتخفيف الراء ضرورة معطوف عليه ﴿ذكر حكمهما في التعلق﴾ (**قوله** أو بما يشبهه) وهو الاسم المشتق العامل عمل الفعل (**قوله** غير المغضوب عليهم) لم يجر على سنن النعمة أدبا بعدم المواجهة بالغضب (**قوله** وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله) هذه قراءة الجمهور وقرأ عمر وعبد الله وأبي وعلي و بلال بن أبي بردة وجابر وابن زيد وعمر بن عبد العزيز وهو الذي في السماء الله وفي الارض الله ففي متعلقة باله وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف فتقول اله واحد ولا يوصف به لا يقال شئ اله وانما صح التعلق به لتأوله بمعبود واله خبر لهو محذوفا ولا يجوز تقدير اله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف والجملة صلة أو فاعلا بالظرف والظرف صلة لان الصلة حينئذ خالية من العائد لانه على الاول يكون الضمير في الظرف عائدا على المبتدا وهو اله لا على الموصول وعلى الثاني يكون الظرف خاليا عن الضمير لرفعه الظاهر ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه

﴿الباب الثالث في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور﴾

﴿ومشبه الجملة في الامور
الظرف والجار مع المجرور﴾

يعني أن الظرف والجار والمجرور يشبهان الجملة في كونهما صفة بعد النكرة المحضة لها وحالا بعد المعرفة المحضة ومحتملا للصفة بعد النكرة الموصوفة والحال ومحتملا لهما أيضا بعد المعرف بلام الجنس وستأتي أمثلة ذلك عند أمثلة تعلقهما ان شاء الله

﴿ذكر حكمهما في التعلق﴾

﴿والظرف والمجرور علق أبدا
بالفعل أو بشبهه فقيدا﴾
﴿كذا بما أول مما أشبها
فعلا وما يشير للمعنى بها﴾

يعني أن الظرف والجار والمجرور لابد من تعلقهما بالفعل أو بما يشبهه من مشتق كاسمي الفاعل والمفعول نحو أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم أو ما أول بما يشبهه وهو الاسم الجامد المؤول بالمشتق نحو زيد قرشي أي منسوب الى قريش ونحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله أي معبود بحق

الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص به من محذور وأما أن يكون هو موقعا فيما يحوج الى تأولين فلا ولا يجوز على هذا الوجه أى كون فى السماء صلة واله بدل من الضمير المستتر فى الظرف أن يكون وفى الارض اله مبتدأ وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى ان استؤنف لما يلزم عليه من التعدد فى الآلهة كأنه قيل وهو الذى يكون فى السماء اله وأخبركم أن إلها فى الارض وخلو الصلة من عائد ان عطف لان جملة وفى الارض اله صلته لعطفها على الصلة فهى صلة ولا ضمير فيها لخلو الصلة بالنظر للمعطوف وأما المعطوف عليه ففيه رابط وهو الضمير المبدل منه اله (**قوله** وهو على من صبه الله علقم) هذا عجز بيت لشاعر من همدان بسكون الميم بعدها مهملة وصدره ❊ وان لسانى شهدة يشتفى بها ❊ ولغتهم تشديد واو هو وياء هى قال شاعرهم

والنفس ان رغبت بالعنف آبية ❊ وهىّ ما أمرت باللطف تأتمر

(**قوله** علقم عليه) أشار بذلك لأصله فعلى المحذوفة متعلقة بصبه والمذكورة متعلقة بعلقم لتأوله بصعب أوشاق أوشديد ومن هنا كان الحذف شاذا الاختلاف متعلق جار الموصول وجار العائد (**قوله** لتأويلهما بالجواد والشجاع) أى لا لتأويلهما باسم يشبه الفعل والحاصل أن العلم اذا اشتهر مسماه بوصف كان فيه معنى المشتق كحاتم وأبو المنهال وأبو ماوية لا أنه مؤول بالمشتق وهذا بخلاف النكرة كما فى أسد علىّ فانها تؤول بالمشتق أى صائل أو مجترئ على والنقر فى البيت وقف عليه بنقل ضمة الراء للقاف الساكنة وهو صوت تزعج به الفرس للمشى وذلك بأن يلصق اللسان بأعلى الحنك ثم يفتح بنبرة

﴿هل يتعلقان بالفعل الناقص﴾ (**قوله** فمن قال انها لا تدل على حدث الخ) أى وادعى أن هذا هو معنى النقصان أى أنه صار لا يدل الا على مجرد الزمان ولا يدل على الحدث فقد نقص مدلوله الحدث ودل على الزمان وأما على المختار من أنه يدل على الحدث والزمان فسمى ناقصا لانه لا يكتفى بمرفوعه بل لا بد فى تمام الفائدة من ذكر المنصوب (**قوله** منع تعلقهما بها) والمانع هو المبرد والفارسى وابن جنى والجرجانى وابن برهان والشلوبين والصحيح أنها كلها دالة عليه ۞ (قول الناظم مستثنيا ليس الخ) فى الرضى ان ليس تدل على حدث أيضا وهو ذلك الانتفاء وانما سميت ناقصة لانها لا يتم بالمرفوع بها كلام بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فان الفائدة تتم بمرفوعها فكان مثلا تدل على الحصول المطلق والخبر يعينه لكنه مطلق من حيث الزمان وتقييده بكان أو يكون فتعاوضا وأما بقية الافعال كصار الدالة على الانتقال وأصبح الدالة على الدخول فى الصباح الخ فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور ووقع فى كلام الرضى أن حدث مازال الاستمرار وهو تسمح اذ معنى زال وحدها الانتفاء وما للنفى ونفى النفى استمرار وفى شرح التسهيل يبطل القول بأنها لا تدل على الحدث بأمور أحدها أنه قد صرح بمصدرها معملا عملها فى قوله

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى ❊ وكونك اياه عليك يسير

واعترض بأنه يحتمل أن الاصل وكونك تفعله فلما حذف الفعل انفصل الضمير كذا فى الشمنى وقد يقال هذا لا يخرج المصدر عن كونه عاملا اذ الكاف اسمه وجملة تفعله خبر الا أن يدعى أنه كون تام والجملة حال ومنها أن الاصل فى الفعل الدلالة على حدث وزمان اذ الدال على الحدث وحده

❊ وهو على من صبه الله علقم ❊
أى علقم عليه لتأويله بصعب أوشاق أو عايشير الى معناه أى الى معنى الفعل وهو العلم المشتهر مسماه بوصف فيشار به حال العلمية للوصف كحاتم فانه يشار به الى معنى الفعل وهو الحتم كقوله
❊ أنا أبو المنهال بعض الاحيان ❊
وكقوله
❊ أنا ابن ماوية اذ جدّ النقر ❊
فتعلق بعض واذ بالعلمين قبلهما لتأويلهما بالجواد والشجاع

﴿واختلفوا هل يتعلقان
بناقص أولا لخذ بيانى﴾
﴿من قال لا عن حدث يدل
منعه فى مهيع قد يحلو﴾
﴿وبعضهم قال له الدلاله
مستثنيا ليس بذى المقاله﴾

يعنى أنهم اختلفوا فى تعلق الظرف والجار بالافعال الناقصة وهى كان وكاد وأخواتهما فمن قال انها لا تدل على حدث منع تعلقهما بها ومن قال انها تدل عليه جوز تعلقهما بها واستدل بقوله تعالى أكان للناس عجبا أن أوحينا التعين تعلق للناس بكان

وامتناع تعلقها بعجبا أو أن أوحينا
لتقدمها عليهما
(واختلفوا في جامد اذا عرا
هل يتعلق به حرف جرا)
يعني أنهم اختلفوا في تعلق الظرف
والجار بالفعل الجامد قال الفارسي
في قول الشاعر
فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه
ونعم من هو في سر واعلان
ان من تمييز لفاعل نعم والمخصوص
هو وفي سر متعلق بنعم وقال ابن
مالك ان من موصول فاعل نعم وهو
خبر هو محذوف والجملة صلة من
والمخصوص محذوف وفي سر متعلق
بهو لتأوله بباق على وده في سر
(وجوزوا بأحرف المعاني
والمنع والتفصيل جا باعاني)
(ان ناب عن فعل أجزه مطلقا
الا فلا والفارسي بذا ارتقى)
يعني أنهم جوزوا تعليق الظرف
والجار بأحرف المعاني مطلقا ومنعوه
مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان
نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على
سبيل النيابة لا الاصالة والا فلا وهو
قول أبي علي وأبي الفتح زعما في نحو
يالزيد أن اللام متعلقة بيا وقالا في
ياعبد الله ان النصب بيا وقالا في
قوله * أباخراشة أما أنت ذا نفر *
أن ما الزائدة عوض عن كان هي الرافعة
الناصبة والجمهور يقولون ان العامل
في تلك الامثلة الفعل الذي نابت
عنه الاحرف وهو أدعو في المثالين
الاولين وكان في البيت

مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان ولا يخرج الفعل عن أصله الا بدليل ومنها أنها لو كان معناها
الزمن لجاز أن تنعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم زمان ومنها أن
الافعال المتساوية في الزمن انما تمتاز بالاحداث فاذا زال ما به الافتراق وبقي ما به التساوي فلا
فرق بين كان زيد غنيا وصار زيد غنيا والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه ومنها أن من جملتها
انفك ولا بد معها من ناف فلو كانت لا تدل على الحدث لزم أن يكون معنى ما انفك زيد غنيا ما زيد
غنيا في وقت من الاوقات وهو نقيض المراد ومنها وقوع دام صلة ما المصدرية فتسبك بمصدر ومنها
مجيء اسم الفاعل منها واسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان بل الحدث ومنها أنها لو لم تدل على حدث
لما بني منها أمر كقوله تعالى كونوا قوامين وفي شرح الآجرومية للشيخ خالد ان الذي يقول بعدم
دلالتها على الحدث يريد أنها لا تدل على الحدث التام الذي يفيد مجرد اسناده الى فاعله فلا ينافي
أنها تدل على حدث ناقص لا تتم فائدته الا بالمنصوب فكان التامة للوجود ضد العدم والناقصة
للحصول على صفة ما تتعين بالخبر تأمل حتى لا ينافي ما سبق للرضي فلعله يرجع الخلاف لفظيا
(**قوله** وامتناع تعلقها بعجبا أو أن أوحينا لتقدمها عليهما) فان اللام لا تتعلق بعجبا لانه مصدر
مؤخر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه ولا بأوحينا لفساد المعنى لانه حينئذ يكون المعنى أكان عجبا
ايحاؤنا للناس فيقتضي أن الايحاء للناس مع أن الايحاء للنبي وقد يقال الفساد منتف ان جعل
الى رجل بدلا من للناس أو تجعل اللام في للناس تعليلية أي لاجل اهداء الناس ويجوز أيضا أن
تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله * لمية موحشا طلل * فالناس في الاصل
صفة لعجبا فقدم عليه فيعرب حينئذ حالا كما أن موحشا كان صفة لطلل فقدم فاعرب حالا الا أن
الاول في الخبر والثاني في المبتدا

(هل يتعلقان بالفعل الجامد) (**قوله** وقال ابن مالك ان من موصول فاعل نعم وهو خبر هو
محذوف) على حد شعري شعري أي شعري الآن هو شعري المعروف في زمن الصبا لم يتغير
عن حاله وهذا الكلام لا تعلق له بما هنا وانما ذكره لتتميم الكلام المتعلق بالبيت (**قوله** والمخصوص
محذوف) أي بشر بن مروان والاولى أن يقدر المخصوص هو لتقدم ذكر بشر في البيت قبله وهو

وكيف أرهب أمرا أو أراع به * وقد زكأت الى بشر بن مروان

فيبقى التقدير حينئذ من هو هو فالاولى مبتدأ والثانية خبر والثالثة هو المخصوص بالمدح وعلى
تقدير أن المخصوص بعد خبر يقدر له مبتدأ هو رابعة والى ذلك أشار الناظم بقوله

واختلفوا في جامد اذا عرى * هل يتعلق به حرف جري

(هل يتعلقان بأحرف المعاني) أي الحروف التي وضعت لمعان كان حقها أن يدل عليها بالفعل
لا حروف المباني كزاي زيد وبائه وداله مثلا (**قوله** مطلقا) أي لما فيها من معنى الفعل (**قوله**
ومنعوه مطلقا) سواء كان الحرف نائبا عن فعل حذف أو لا لعدم الاشتقاق (**قوله** متعلقة بيا)
أي لنيابتها عن الفعل المحذوف وهو أدعو (**قوله** ان النصب بيا) أي لا بالفعل الذي نابت عنه
وهو أدعو كما قاله الجمهور (**قوله** أباخراشة أما أنت ذا نفر) تمامه * فان قومي لم تأكلهم الضبع *
فقال أبو علي وأبو الفتح ان ما الزائدة عوض عن كان هي الرافعة لأنت الناصبة لذا نفر لا كان

المحذوفة

المحذوفة وأما الجمهور فيقولون الناصب والرافع انما هو كان المحذوفة التي نابت ما عنها والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجوزوا بأحرف المعاني * والمنع والتفصيل جا باعاني
ان ناب عن فعل أجزه مطلقا * الافلا والفارسي بذا ارتقى

(ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر) (قوله وهي لولا) أي الامتناعية اذا وليها ضمير متصل لمتكلم أو مخاطب أو غائب نحو لولاي ولولاك ولولاه على مذهب سيبويه لانها جارة للضمير فهي بمنزلة الحرف الزائد وليست حرف جر أصلي فانها بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء فان لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق وخالفه الاخفش فزعم أن لولا غير جارة وأن الضمير بعدها مرفوع المحل على الابتداء ولكنهم استعاروا ضمير الجر وهو الياء والكاف والهاء مكان ضمير الرفع وهو أنا وأنت وهو كما عكسوا في قولهم ما أنا كأنت فالاصل كك لكنهم عدلوا عن ضمير الجر الى ضمير الرفع للاستثقال وهذا كقوله في عساي أن الاصل عسى أنا فاستعار ضمير الجر بدل ضمير الرفع ويرد قوليه في لولاي وعساي أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الاعراب انما ثبتت في المنفصل وانما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة وخالفهما المبرد في اثباتهما ذلك في لغة العرب فزعم أنه لحن ولا يجوز التكلم به ونقلهما حجة عليه قاله ابن هشام في شرح اللمحة (قوله أو مفعول به) أي على حذو بداضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر ومن المعلوم أنه اذا كان لها الصدارة لا تتعلق بشئ وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير أو التقليل لا للتعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي في المثالين حرف جر معدّ فان قالوا انها عدّت العامل المذكور فخطأ لانه يتعدى بنفسه ولا يحتاج لمعدّ يعديه ولاستيفائه معموله فلا يتعدى لزائد عليه وان قالوا عدّت محذوفا تقديره حصل والاصل رب رجل صالح حصل لقيته أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت (قوله في لغة عقيل) أي الذين يجرون بها وأما في لغة غيرهم فلا تجر بل تنصب الاسم وترفع الخبر قال في التسهيل والجر بلعل ثابتة الاول أو محذوفته مفتوحة الآخر أو مكسورته لغة عقيلية (قوله لانها بمنزلة الحرف الزائد) أي وليست بزائدة محضة لافادتها الترجي والزائد لا يفيد معنى غير التوكيد ولا أصلية محضة لان مجرورها في محل رفع مبتدأ والحرف الجار الأصلي مجروره في محل نصب (قوله لعل أبي المغوار منك قريب) لعل حرف جر لا يتعلق بشئ وأبي مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو النائبة عن الضمة المقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالياء المناسبة لعمل الحرف الشبيه بالزائد والمغوار مضاف اليه ما قبله ومنك متعلق بقريب وقريب خبره فدخولها لم يكن لتوصل عامل بل لافادة معنى التوقع كما دخلت ليت لافادة معنى التمني ثم ان عقيلا جروا بها منبهة على أن الاصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الاعراب المختص به كحروف الجر (قوله كاف التشبيه) باضافة كاف الى التشبيه لانها تدل عليه نحو زيد كعمرو فالكاف لا تتعلق بشئ على قول الاخفش وابن عصفور واحتجا على ذلك بأن متعلق الكاف ان كان استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا

(وامنع من التعليق لولا ربا
لعل كافا والمزيد كالبا)
(وحرف الاستثناء أيضا ذكروا
عن الجميع ستة قد قرروا)
يعني أن هذه الاحرف الستة لا تتعلق بشئ وهي مستثناة من قولهم لا بد لحرف الجر من متعلق وهي لولا اذا دخلت على الضمير المتصل نحو لولاي ولولاك ولولاه الثاني رب نحو رب رجل صالح لقيته فجرورها مبتدأ أو مفعول به بفعل محذوف يقدر بعده ونحو رب رجل صالح لقيت فجرورها مفعول به للفعل بعدها الثالث لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد للزوم دخولها على مبتدا مخبر عنه نحو
* لعل أبي المغوار منك قريب *
فقريب خبر أبي المغوار الرابع كاف التشبيه نحو زيد كعمرو قاله الاخفش وابن عصفور والحق أنه متعلق باستقر كغيره من حروف الجر الواقعة مع مجرورها خبرا

مناسب الكاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف ورده في المغني قائلا والحق أن جميع
الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار (قوله الحروف الزائدة) أي
كالباء الزائدة في الفاعل نحو كفى بالله شهيدا والأصل كفى الله وفي المفعول نحو ولا تلقوا بأيديكم
وفي المبتدا نحو بحسبك درهم وفي خبر الناسخ المنفي نحو أليس الله بكاف وكمن الزائدة في الفاعل
نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير وفي المفعول نحو ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت وفي المبتدا نحو
ما لكم من اله غيره وهل من خالق غير الله واستفيد من هذه الامثلة أن الباء تزاد في الاثبات والنفي
وتدخل على المعارف والنكرات وأن من لا تزاد في الاثبات ولا تدخل على المعارف على الصحيح
وانما لم يتعلق الزائد بشئ لأن التعلق هو الارتباط المعنوي والزائد لا معنى له يرتبط بمعنى مدخوله
وانما يؤتى به في الكلام تقوية وتوكيدا قاله الازهري (قوله وقيل ان اللام متعلقة بما قوته) أي
وهو ما كان فرعا في العمل أو قدم معموله عليه وقول الحوفي ان الباء في أليس الله بأحكم الحاكمين
متعلقة وهم وانما صح في اللام المقوية أن يقال انها متعلقة بالعامل المقوى لان التحقيق أنها
ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف بسبب فرعيته في العمل أو تقدم معموله عليه
الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين أي بين منزلة
الزائد المحض والمعدي المحض فلذا صح القول بتعلقها بالعامل الذي قوته (قوله لتنحية)
أي ابعاد (قوله كالا) أي كما أن الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى
الفعل الى الاسم ويمكن أن يقال ان التعدية هي ايصال معنى الفعل الى الاسم على معنى
ما يقتضيه الحرف من اثبات أو نفي وحينئذ فهذه الافعال تعدي الفعل وتوصله على جهة النفي
فقولك قام القوم غير زيد أو خلا زيد مثل قولك ما قام زيد فقد عدى الفعل بها على جهة النفي
وأما قام القوم الا زيدا فالا معدية له على جهة الثبوت وانما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى
بالا كيلا يزول الفرق بينهن أفعالا وأحرفا

(حكمهما بعد المعارف والنكرات)

(قوله يعني أن حكم الظرف والجار بعد محض النكرة الصفة) لقائل أن يقول لا يلزم من
كونهما بعد نكرة محضة أن يكونا صفتين لها فقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فأتوا
بسورة من مثله أنه يجوز في من مثله أن يكون صفة لسورة وأن يتعلق بفأتوا وعبارته بنصها من
مثله متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا أو لعبدنا ويجوز أن
يتعلق بقوله فأتوا والضمير للعبد اه ثم انه قد وقع نزاع بين الشيخ فخر الدين أحمد بن الحسن
الجاربردي شارح تصريف ابن الحاجب وبين القاضي عضد الدين عبد الرحمن الشيرازي
في تخصيص صاحب الكشاف الوجه الاول بكون الضمير لما نزلنا واستفتى القاضي عضد
الدين أهل عصره في ذلك وانتصر للجاربردي ولده ابراهيم في رسالة سماها السيف الصارم في قطع
العضد الظالم وصورة الفتوى يا أدلاء الهدى ومصابيح الدجى حياكم الله وبياكم وألهمنا
الحق بتحقيقه وإياكم يسألكم فيما هو من نوركم مقتبس وبضوء ناركم للهدى ملتمس ممتحن
بالقصور لا ممتحن ذو غرور ينشد بأطلق لسان وأرق جنان

الخامس الحروف الزائدة كمن
والباء واللام نحو هل من خالق غير
الله وكفى بالله ونحو مصدقا لما معكم
وفعال لما يريد ان كنتم للرؤيا
تعبرون وقيل في اللام انها متعلقة
بما قوته السادس حروف الاستثناء
وهي خلا وعدا وحشى اذا جررن
المستثنى فانهن لتنحية الفعل
عما دخلن عليه كالا وذلك مناف
للتعلق به

(حكمهما بعد المعرف كما
قدم في غيرهما فلتعلما)

يعني أن حكم الظرف والجار بعد
محض النكرة الصفة نحو رأيت
طائرا فوق غصن أو على غصن وبعد
محض المعرفة الحالية نحو رأيت
الهلال بين السحاب أو في الأفق
وبعد النكرة غير المحضة وهي
الموصوفة يجوز فيهما الصفة والحالية

ألا قل لسكان وادى الحبيب * هنيئاً لكم فى الجنان الخلود
أفيضوا علينا من الماء فيضا * فانا عطاش وأنتم ورود

قد استبهم علينا قول صاحب الكشاف أفيضت عليه سجال الالطاف من مثله متعلق بسورة صفة لها أى بسورة كائنة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا ويجوز أن يتعلق بقوله فأتوا والضمير للعبد حيث جوز فى الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا تصريحا وحظره فى الوجه الثانى تلويحا فليت شعرى ما الفرق بين فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا على عبدنا وفأتوا من مثل ما نزلنا بسورة وهل ثمة حكمة خفية أو نكتة معنوية أو هو تحكم بحت بل هذا مستبعد من مثله فان رأيتم كشف الريبة واماطة الشبهة والانعام بالجواب أثبتم أجزل الاجر والثواب وقد أجاب التفتازانى فى حاشيته عن هذا وتعرض لما أجاب به غيره فقال والجواب أن هذا أمر تعجيز باعتبار المأتى به والذوق شاهد بأن تعلق من مثله بالاتيان يقتضى وجود المثل ورجوع العجز الى أن يؤتى منه بشئ ومثل النبى عليه السلام فى البشرية والعربية موجود بخلاف مثل القرآن فى البلاغة والفصاحة وأما اذا كان صفة للسورة فالمعجوز عنه هو الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضى وجود المثل بل ربما يقتضى انتفاءه حيث تعلق به أمر التعجيز وحاصله أن قولنا ائت من مثل الحماسة ببيت يقتضى وجود المثل بخلاف قولنا ائت ببيت من مثل الحماسة وقد يجاب بوجوه أخر الاول أنه اذا تعلق بفأتوا فمن للابتداء قطعا اذ لا فهم يسبق ولا سبيل الى البعضية لانه لا معنى لاتيان البعض ولا مجال لتقدير الباء مع من كيف وقد ذكر المأتى به صريحا وهو السورة واذ كانت من للابتداء تعين كون الضمير للعبد لانه المبدأ للاتيان لا مثل القرآن وفيه نظر لان المبدأ الذى تقتضيه من الابتدائية ليس هو الفاعل حتى ينحصر مبدأ الاتيان بالكلام فى المتكلم على أنك اذا تأملت فالمتكلم ليس مبدأ للاتيان بالكلام منه بل الكلام نفسه بل معناه أن يتصل به الأمر الذى اعتبر له امتداد حقيقة أو توهما كالبصرة للخروج والقرآن للاتيان بسورة منه وبهذا يندفع ما يقال ان المعتبر من المبدا هو الفاعلى أو المادى أو الغائى أو جهة تلبس بها ولا يصح شئ من ذلك فيما نحن فيه على أن كون مثل القرآن مبدأ ماديا للاتيان بالسورة ليس أبعد من كون مثل العبد مبدأ فاعليا له الثانى أنه اذا كان الضمير لما نزلنا ومن صلة فأتوا كان المعنى فأتوا من منزل مثله بسورة فكان مماثلة ذلك المنزل لهذا المنزل هو المطلوب لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا وظاهر أن المقصود خلافه كما نطقت به الآى الأخر وفيه نظر لان اضافة المثل الى المنزل لا يقتضى أن يعتبر موصوفه منزلا ألا ترى أنه اذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى بسورة من منزل مثل القرآن بل من كلام وكيف يتوهم ذلك والمقصود تعجيزهم عن أن يأتوا من عند أنفسهم بكلام مثل القرآن ولو سلم فما ادعاه من لزوم خلاف المقصود غير بين ولا مبين الثالث أنها اذا كانت صلة فأتوا كان المعنى فأتوا من عند المثل كما يقال ائتوا من زيد بكتاب أى من عنده ولا يصح ائتوا من عند مثل القرآن بخلاف مثل العبد وهذا أيضا بين الفساد (قوله نحو هذا ثمر يانع) الثمر بالمثلثة كسبب حمل الشجر وفى الحديث لا قطع فى ثمر ولا كثر قال ابن الاثير الثمر هو الرطب فى رأس النخلة فاذا كثر فهو التمر والكثر الجمار ويقع الثمر على كل الثمار ويغلب على ثمر النخل قاله بعضهم لكن لا قائل بهذه الغلبة بل عرف اللغة

نحو هذا ثمر يانع فوق أغصانه أو على أغصانه وكذا يحتملاهما بعد المعرفة غير المحضة وهو المعرف بلام الجنس

نحو يعجبني الزهر في أكمامه ﴿والثمر فوق أغصانه

كما تقدم هذا كله مع الحمل

﴿حكم المرفوع بعدهما﴾

﴿وان يلي الرفع لما بعدهما
فنصلن وذاك فيما علما﴾
﴿فان يقدم نفي أو موصوف أو
موصول أو فهم على ما قدروا﴾
﴿أو صاحب الخبر أو حال ففي
ذاك ثلاثة مذاهب تفي﴾
﴿أحدها مبتدأ قد أخبروا
عنه بذاك الظرف فيما اشهروا﴾
﴿أو فاعل بذلك المذكور
أو فعل ذا الظرف أو المجرور﴾

يعني أنه اذا وقع بعد الظرف أو الجار والمجرور مرفوع فان تقدمهما نفي أو موصوف أو موصول أو حال أو طالب خبر أو استفهام مثالهما بعد النفي ماعندك أو في الدار أحد ومثالهما بعد الموصوف مررت برجل معه أو في ازائه صقر ومثالهما بعد الموصول جاء الذي عندك أو في الدار أبوه ومثالهما بعد الحال مررت بزيد عنده أو عليه جبة ومثالهما بعد طالب الخبر زيد عندك أو في الدار أخوه وبعد الاستفهام أعندك أو في الدار زيد ففي المرفوع بعدهما في هذه الامثلة وشبهها ثلاثة مذاهب أولها وهو الارجح كونه مبتدأ والظرف أو المجرور قبله خبر عنه الثاني كونه مرفوعا بهما على الفاعلية واختاره ابن مالك ورجح بأن الاصل عدم التقديم والتأخير الثالث كونه مرفوعا بفعل متعلق به الظرف والجار

﴿ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف﴾

﴿في صفة حال ووصل وخبر
وربما أظهر هذا لضرر﴾

أن ثمر النخل انما يقال بالفوقية عند التجريد ويانع من ينعت الثمار ينعا من بابي نفع وضرب أدركت والاسم الينع بضم الياء وفتحها وبالفتح قرأ السبعة وينعه وأينعت بالالف مثله وهو أكثر استعمالا من الثلاثي (قوله يعجبني الزهر في أكمامه) الكم والكمامة وعاء الطلع وغطاء النور والجمع كمام وأكمة وأكمام

﴿حكم المرفوع بعدهما﴾ (قوله ماعندك أو في الدار أحد الخ) هذه أمثلة على سبيل اللف والنشر المرتب (قوله أولها وهو الارجح كونه مبتدأ) ويجوز كونه فاعلا لكن اعترض هذا الدماميني بأنه يعكر على قولهم متى ألبس تقديم الخبر المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره وأجيب بأن ما نحن فيه اجمال لا لبس لعدم التصريح بالفعل لكن قد يقال الراجح الباس على المرجوح الا أن يقال هذا ترجيح عند ادراك خفية والمنفي اللبس بما يتبادر من التركيب فتدبر (قوله الثالث كونه مرفوعا بفعل متعلق به الظرف) هذا هو المختار عند ابن مالك مع اعترافه بأن الضمير الذي في متعلق الظرف مستتر في الظرف عند حذف المتعلق وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله وان لم يعتمد الظرف أو المجرور نحو في الدار أو عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط ولذا يجيزون في نحو قائم زيد أن يكون قائم مبتدأ أو زيد فاعلا وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير والمذهب المختار أن العامل في الفاعل الظرف أو المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما بدليلين أحدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وقد يجاب عن هذا بأنه لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملفوظ به جواز تقديمها عليه اذا أضمر لضعفه بالاضمار ووجوب الحذف وثانيهما لقوله * فان فؤادي عندك الدهر أجمع * فأكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح أن يكون توكيد الضمير محذوف مع الاستقرار لأن التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لأن الطالب للمحل قد زال

﴿ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف﴾

أي ما يجب فيه حذف العامل لكونه حينئذ كونا عاما والظرف حينئذ مستقر لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلق فمستقر اسم مكان لأن اسم المفعول من غير الثلاثي يأتي بمعنى مفعل فلا حاجة الى القول بأنه حذف وايصال والأصل مستقر فيه وقيل لاستقرار معنى العامل العام فيه بحيث يفهم بداهة عند سماعه ولذلك وجب حذفه لأن ذكره عبث بخلاف الخاص يجب ذكره الا لدليل فيجوز وقد يجب حذفه كما يأتي في الأمثال والقسم والاشتغال والظرف معه مقابل المستقر لغو لالغائه عن التحمل وفي بسملة الشنواني المسماة تحفة الأحباب والأنجاب في الكلام على البسملة والحمدلة والآل والأصحاب وبسملة العلامة الخادمي عن ابن التمجيد في حاشية البيضاوي عن اليمني والسيد الشريف أن تقدير العام لعدم قرينة الخصوص ولا طراده لا لتوقف الاستقرار عليه وعند القرينة الخاص أكثر فائدة ولا يخرج الظرف بتقديره عن كونه مستقرا وينبغي أن يحمل على ما نقله الدماميني عن التفتازاني في حاشية الكشاف اذا قيل زيد على

﴿أو يرفع الظاهر أو يستعمل * في مثل محذوفا أو شبه مثل﴾ ﴿أو قسم لكن بغير الباأتي * وفي اشتغال عامل ذا باقي﴾

الدابة

يعنى أن الظرف أو المجرور يجب حذف متعلقهما فى ثمانية أولها أن يقع أحدهما صفة نحو أو كصيب من السماء الثانى أن يقع حالا نحو فخرج على قومه فى زينته وأما عدم حذفه فى قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فلوجوب ذكره لكون الاستقرار خاصا وهو عدم التحرك الثالث أن يقع صلة نحو وله من فى السموات والارض ومن عنده الرابع أن يقع خبرا نحو زيد عندك أو فى الدار وربما يظهر فى الضرورة كقوله

لك العز ان مولاك عز وان يهن * فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

أى فانت كائن لدى بحبوحة الخ الخامس أن يرفع أحدهما الاسم الظاهر نحو أفى الله شك أو كصيب من السماء فيه ظلمات على أن شك وظلمات مرفوعان بالمجرور قبلهما على الفاعلية السادس أن يقع أحدهما فى مثل حال كون متعلقه لم يذكر معه فيه نحو «الكلاب على البقر» أى أرسل ولا يجوز ذكره وكقولهم لمن ذكر أمرا تقادم عهده حينئذ الآن أى كالذى ذكرته واقعا حين اذ كان كذا وكذا واسمع الآن فحين والآن حذف متعلقهما وهو الذى قدرنا معهما ولا يجوز ذكره وكقولهم للمعرس بالرفاء والبنين أى تزوجت حال كونك متلبسا بالرفاء والبنين السابع أن يشتغل عنه العامل بعده بضميره نحو أيوم الجمعة صمت فيه ونحو بزيد مررت به والاكثر فى مثل المثال الاخير حذف الجار والرفع على الابتداء أو النصب بعامل من معنى ما بعده متعد بنفسه الثامن القسم بغير الباء نحو والليل والضحى والعصر وتالله أى أقسم قال ابن بون

وبسوى الباء البا لا تجررا * وخافضا بغيره الفعل أضمرا

الدابة فان لوحظ مطلق الكون ثم صرف للركوب بالقرينة فمستقر وان لوحظ خصوص الركوب ابتداء فلغو ولا عبرة بما فى الشمنى (قوله من السماء الخ) أى كائن من السماء أو حصل من السماء فالمدار على تقدير المتعلق عاما سواء كان اسما أو فعلا (قوله وأما عدم حذفه الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على ما ذكره من أن الظرف اذا وقع حالا كان متعلقا بواجب الحذف وحاصله أن الظرف فى هذه الآية قد وقع حالا وذكر متعلقه (قوله فلوجوب ذكره لكون الاستقرار خاصا) أى وأما معه فتارة يجوز كبزيد فى جواب بمن مررت وتارة يجب كيوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال ويسمى الظرف فى كل ذلك لغوا لخلوه عن الضمير الا الدليل أى وكلامنا فى الاستقرار العام لا فى الخاص فلا يرد وهذا هو ما حققه أبو البقاء وغيره فى المسئلة وزعم ابن عطية أن مستقرا هو المتعلق الذى يقدر فى أمثاله قد ظهر (قوله من فى السموات والارض) أى يكون أو يوجد (قوله ومن عنده) أى من قوله تعالى ومن عنده لا يستكبرون أى ومن ثبت أو استقر لكن يجب فى الصلة أن يكون المحذوف فعلا وأما الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما سيأتى (قوله وربما ظهر) أى الاستقرار العام الذى هو متعلق الخبر (قوله وان يهن الخ) نائب فاعله يعود لمولاك المراد به الناصر والحليف وبحبوحة بضم الموحدتين وبمهملتين وسط الدار وغيرها والهون بضم الهاء الذل والهوان وفى شرح ابن يعيش الظرف الواقع خبرا صرح ابن جنى بجواز اظهاره سواء نقل الضمير الى الظرف أم لا وعندى أنه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار أصلا مرفوضا فأما ان ذكرته أولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع مانع منه اهـ وهو غريب لم يقل به أحد (قوله أفى الله شك) أى ثبت أو استقر فى الله شك (قوله أو كصيب من السماء) أى كائن أو حصل من السماء وقوله فيه ظلمات أى استقر فيه ظلمات والشاهد فيه وأما من السماء فقد سبق ونحو أعندك زيد أى استقر عندك زيد (قوله أى أرسل ولا يجوز ذكره) لان الامثال لا تغير (قوله وكقولهم للمعرس بالرفاء والبنين أى تزوجت) أعرس بالهمز اتخذ عرسا بالكسر أى زوجة والرفاء بوزن كتاب الالتئام والتوافق أى أعرست بالرفاء أى بالالتئام والاتفاق بينك وبين زوجتك وملتبسا بولادة البنين منها والجملة خبرية لفظا انشائية معنى لان المراد بها انشاء الدعاء أى جعلك الله ملتئما مع زوجتك والدا للبنين منها وهذا تشبيه بالمثل فى كثرة الاستعمال لا يقال الا فى شئ خاص بخلاف المثل فانه كلام شبه مضربه بمورده فلا يقال فى شئ خاص (قوله بغير الباء الخ) أى وأما بها فلا يجب تعلقها بمحذوف بل تتعلق بالمذكور والمحذوف (قوله والليل والضحى والعصر وتالله) أى وكقولهم لله لا يؤخر الاجل ولو صرح فى ذلك بالفعل بأن قيل أقسم لوجبت الباء لانها هى التى يجوز أن يصرح بفعل القسم معها بأن يقال أقسم بالليل اذا يغشى وأقسم بالله لأفعلن (قوله أيوم الجمعة صمت فيه ونحو بزيد مررت به) أى عند من أجازه مستدلا بقراءة بعضهم والظالمين أعد لهم (قوله والاكثر فى مثل المثال الاخير حذف الجار) أى لان فى بقائه توكيدا الحرف باعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه المؤكد وهو ممنوع عند الاكثر (قوله والرفع على الابتداء أو النصب بعامل من معنى ما بعده متعد بنفسه) أى كجاوزت وبالوجهين قرئ فى الآية والنصب قراءة الجماعة ويرجحها العطف على الجملة الفعلية وهى قوله يدخل من يشاء فى رحمته وهل الاولى أن يقدر المحذوف مضارعا أى ويعذب لمناسبة يدخل

﴿هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف﴾ ﴿فى قسم وصلة فعل وجب كصفة قبل فاء مجتلب﴾

﴿والخلف فى خبر وصف حال والكل صالح بالاشتغال﴾ يعنى أنه يجب فى متعلق الظرف والجار الفعل اذا كان الجار مقسما به أو كان صلة لموصول لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين وكذا يجب الفعل فيهما اذا كانا صفتين لمبتدا نكرة فى خبره الفاء نحو رجل فى الدار فله درهم ورجل عندك فهو سعيد لان جواز دخول الفاء فى خبر المبتدا انما هو لاجل شبه المبتدا بالشرط فى العموم وذلك الشبه لا يوجد الا بتنكيره ووصفه بفعل نحو رجل يأتينى فله درهم أو كان الفعل هو متعلق الظرف والجار والمجرور الموصوف بهما وأما ان وصف بمفرد نحو رجل صالح فلا يجوز دخول الفاء فى خبره قلت قول ابن هشام وأما قوله

كل أمر مباعد أو مدانى

فنوط بحكمة المتعالى

فنادر ليس داخلا فى حد المبتدا الذى تقدم وهو كونه نكرة موصوفة بفعل أو بما يتعلق به من ظرف وجار لان كل هى المبتدا والنعت للمضاف اليه على القاعدة فى أن النعت بعد المتضايفين لأولهما الا اذا كان كلا فللثانى وهذا هو معنى كلام التسهيل وقد تدخل الفاء على خبر كل مضافا الى غير موصوف أو الى موصوف بغير ما ذكر واختلف فى المتعلق به الظرف والمجرور اذا كانا وصفين لغير ما تقدم أو حالين أو خبرين فمنهم من رجح تقدير الفعل لانه الاصل فى العمل ومنهم من رجح تقدير الاسم لان الاصل فى الثلاثة الافراد والفعل المقدر فى القسم أقسم وفى الصلة استقر وفى الاشتغال من لفظ المشغول أو معناه وفى الوصف والحال والخبر استقر أو مستقر

أو ماضيا أى وعذب لمناسبة المفسر فيه تردد والرفع بالابتداء وأما القراءة بالجر فبتوكيد الحرف باعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه المؤكد مثل ان زيدا انه فاضل ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر وقال ابن مالك فقد قال ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر فلا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس والى هذه الثمانية أشار الناظم بقوله

فى صفة حال ووصل وخبر * وربما أظهر هذا لضرر
أو يرفع الظاهر أو يستعمل * فى مثل محذوفا أو شبه مثل
أو قسم لكن بغير البا أتى * وفى اشتغال عامل ذا بافتى

وقافية البيت الثانى مقيدة لا مطلقة

﴿هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف﴾

(قوله لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين) قال ابن يعيش وانما يجوز فى الصلة أن يقال ان نحو جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف أى جاء الذى هو مستقر فى الدار وتجعل تلك الجملة صلة على حد قراءة بعضهم تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة حذف العائد المرفوع واطراد جاء الذى فى الدار ولان الباقى صالح للصلة بدون الصدر (قوله نحو رجل فى الدار) أى من كل نكرة موصوفة بظرف وقعت مبتدأ وخبرها مقرون بالفاء وهو جملة (قوله لان جواز دخول الفاء فى خبر المبتدا الخ) حاصله أن الفاء تجوز فى نحو رجل يأتينى فله درهم وتمتنع فى نحو رجل صالح فله درهم والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

﴿مبحث الباب الرابع فى ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها﴾

(قوله نحو الله ربنا) هذا التمثيل مبنى على ما ذهب اليه الاندلسيون من أن المضاف فى رتبة المضاف اليه الا المضاف الى الضمير فانه فى رتبة العلم كما قيل

وأعرف المعارف الضمير * ثمت الاعلام وما يشير
ثمت والوصل وذو الاداة * وكلها فى رتبة سادات
الا الذى أضيف للضمير * فى رتبة الاعلام للكثير

﴿الباب الرابع فى ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها﴾

﴿وحكموا فى المبتدا والخبر بذكر أول على المقرر﴾
﴿ان يتساويا بتعريف بدا أو نكر اما يصلحا للابتدا﴾
﴿ذو النكران مسوغ بدا جعلا مبتدأ وقيل لا فلتعقلا﴾
﴿كذا فى الاختلاف قدم ما أتى معرفة فحققن ما أثبتا﴾ وان

يعنى أنه يجب الحكم بابتدائية أول الاسمين فى ثلاث مسائل احداها أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا ومحمد صلى الله عليه وسلم رسوله أو اختلفت نحو زيد الفاضل

وأن الاسم الشريف علم وفى مطول التفتازانى وأصله الاله حذفت منه الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما على الذات الواجب الوجود الموصوف بالصفات المنزه عن النقص والآفات الذى لاشريك له فى المخلوقات قلت كثيرا ما يعترض شيخنا هذا الكلام قائلا بعدم استقامته قال

لفظ الجلالة لم يشتق ابدا * ومن يقل به فذاك جحدا

ومن زعم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما الان مفهوم العلم جزئى فقد سها (قوله أو الفاضل زيد) الحامل على جعل الفاضل هنا مبتدأ تقدمه لا كونه أعرف (قوله هذا هو المشهور) وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا تساوت رتبتهما فى التعريف أولا كان أحدهما مشتقا أولا وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم زيد والتحقيق أنهما اما أن يكونا معلومين أو مجهولين أو اختلفا وفى كل اما أن يتساويا فى التعريف أولا فالصور ست فان تساويا علما أو جهلا فان كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ تقدم أو تأخر وان لم يكن أحدهما أعرف فالمقدم هو المبتدأ وان اختلفا فى العلم والجهل فما كان معلوما هو المبتدأ تقدم أو تأخر أعرف أولا (قوله كم مالك) كم مبتدأ عند سيبويه وخبر عند الجمهور وحسب بمعنى كاف فهو بمعنى اسم الفاعل واضافته لا تعرّف واعترض بأن سيبويه خص النكرة الموصوفة بكونها مبتدأ فى كم وفى أفعل التفضيل ويوافق فى غيرهما فالاولى الاقتصار على المثالين الاولين والمسوّغ لكم هنا ملازمة الصدارة ووجه ما قاله سيبويه من جعل النكرة الموصوفة المتقدمة مبتدأ والمعرفة بعد خبرا عنها مع ما قاله الجمهور أن الاصل عدم التقديم والتأخير وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخر الاخص منهما نحو الفاضل أنت والحق جواز الوجهين اعمالا للدليلين ويشهد لابتدائية النكرة كما هو قول سيبويه قوله تعالى فان حسبك الله ان أول بيت وضع للناس للذى ببكة وقولهم ان قريبا منك زيد وقولهم بحسبك زيد والباء لا تدخل فى الخبر فى الايجاب والنكرة فى هذه الامثلة منصوبة بان ولا ينصب بها الا ما كان مبتدأ ولخبريتها كما هو قول الجمهور قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك فما نكرة خبر مقدم وحاجتك مبتدأ مؤخر فدخل الناسخ الذى هو جاء لانها بمعنى صار وحينئذ فما خبرها مقدم وحاجتك اسمها مؤخر بعد تقدير المعرفه مبتدأ ولولا هذا التقدير لم يدخل الناسخ أصلا فى الكلام اذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله وتوضيحه أنه لو جعل ما مبتدأ مقدما وحاجتك هو الخبر لكان الناسخ اذا دخل انما يدخل على المبتدا وهو ما فيلزم أن يكون ما قبل أداة الاستفهام عمل فيها وهو باطل وأما من نصب فالاصل ما هى حاجتك بمعنى أىّ حاجة هى حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه فانتصبت الحاجة على أنها خبر ونظيره أن تقول زيد هو الفاضل وتقدر هو مبتدأ ثانيا لا فصلا ولا تابعا لزيد على أنه توكيد له فيجوز لك حينئذ أن تدخل عليه كان فتقول زيد كان الفاضل ويجب الحكم بابتدائية المؤخر فى نحو أبو حنيفة أبو يوسف وبنونا بنو أبنائنا رعيا للمعنى ويضعف أن يقدر الاول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة والتنويه بقدره حتى كان أبو حنيفة مثله لان ذلك نادر الوقوع ومخالف لاصول النحو التى لا ينظر فيها الا لما يفيد صحة المعنى المراد ولا ينظر فيها للمبالغة كما هو شأن أصول علم المعانى اللهم الا أن يقتضى المقام المبالغة

أو الفاضل زيد هذا هو المشهور
الثانية أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء نحو أفضل منك أفضل منى
الثالثة أن يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا والاول هو المعرفة نحو زيد قائم وأما ان كان الاول هو النكرة ولم يكن معها مسوّغ الابتداء بها فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وفضة خاتمك وأما ان كان مع النكرة المقدمة مسوّغ الابتداء نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله فمبتدأ عند سيبويه وخبر عند الجمهور قال فى التسهيل والمعرفة خبر النكرة فى نحو كم مالك وقصدك رجل خير منه أبوه

﴿اذا أتى التعريف فيهما فان　مخاطب علم فالاسم زكن﴾　﴿أما اذا نكرتين جاءا　مع مسوغ ولا خفاء﴾

﴿فأنت بالخيار فيهما ترى　عند الجميع ليس في ذاك مرا﴾　﴿وان يفالخلف فالابتدا ابدا　للعرف والخبر للنكر اقصدا﴾

يعني أن اسم كان وأخواتها اذا كان معرفا هو وخبرها فان كان المخاطب يعرف أحدهما فهو الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمرو لمن علم زيدا وجهل أخوته لعمرو وكان أخو عمرو زيدا لمن يعلم أخا عمرو ويجهل أن اسمه زيد وان كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما الى الآخر فان كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم فتقول كان زيد القائم ويجوز قليلا العكس وان كانا نكرتين فان كان لكل منهما مسوغ للاخبار عنها فانت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول كان خير من زيد شرا من عمرو ويجوز العكس وان كان المسوغ لاحداهما فقط جعلتها الاسم نحو كان خير من زيد امرأة وان كان أحدهما معرفة والآخر نكرة فالمعرفة هي الاسم والخبر النكرة نحو كان زيد قائما ولا يعكس الا في الضرورة كقوله

قفي قبل التفرق ياضباعا
ولا يك موقف منك الوداعا

وقوله

كان سبيئة من بيت رأس
يكون مزاجها عسل وماء

فموقف وعسل نكرتان اسمان لمضارعي كان وخبراهما معرفتان وهما الوداع ومزاجها للضرورة

﴿مبحث ما يعرف به الاسم من الخبر﴾ (قوله فتقول كان زيد القائم) أي لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم فعرف كلا منهما بقلبه ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر (قوله ويجوز قليلا العكس) فتقول كان القائم زيدا وهذا خلاف الافصح السابق وان لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخير نحو كان زيد أخا عمرو وكان أخو عمرو زيدا ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا فانه يتعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به فيقال كان هذا أخاك وكان هذا زيدا الا مع الضمير فان الافصح في باب المبتدا أن تجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا ولا يتأتى ذلك في باب الناسخ لان الضمير متصل بالعامل فلا يتأتى دخول التنبيه عليه على أنه سمع قليلا في باب المبتدا هذا أنا واعلم أنهم حكموا الان وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما أن الضمير كذلك فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا أن قالوا فما كان جواب قومه الا أن قالوا والرفع ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف (قوله قفي قبل التفرق ياضباعا الخ) هذا البيت للقطامي وضباع مرخم ضباعة بنت زفر بن الحرث كان أسره ثم أطلقه وأعطاه مائة من الابل والوداع بفتح الواو وكسرها وبعده

فقي وادي أسيرك ان قومي ＊ وقومك لا أرى لهم اجتماعا
أكفرا بعد رد الموت عني ＊ وبعد عطائك المائة الرتاعا

(قوله كأن سبيئة من بيت رأس الخ) سبأت الخمر أسبؤها اشتريتها ويروى خبيئة المخبأة المصونة ويروى سلافة وهي أول ما يسيل من الخمر وبيت رأس موضع بالأردن معروف بالخمر وقيل أراد رئيس الخمارين والقصيدة لحسان رضي الله عنه قبل تحريم الخمر

﴿مبحث ما يعرف به الفاعل من المفعول عند الالتباس﴾ (قوله اسماعناه في العقل وعدمه) أي في كون مسماه ممن يعقل أو مما لا يعقل (قوله ولا يجوز أمكنت السفر) اذ لا معنى لكونك صيرت السفر ذا مكنة (قوله مادعا زيدا الى الخروج بنصب زيد) ما اسم استفهام مبتدأ ودعا فعل ماض والفاعل ضمير ما مستترا وهو الرابط للجملة الواقعة خبرا وزيدا مفعول

﴿ما يعرف به الفاعل من المفعول﴾

﴿وان يك الفاعل نقصه بدا
والتم للمفعول أو عكس غدا﴾
﴿فاجعل عوضع الذي قد ينسب
الى التمام بعد رفع يجلب﴾
﴿ضمير رفع ان يجئ منصوبا
فاجعل كذا وحقق التصويبا﴾

﴿وأبدلن من ناقص فان يصح　فهو كلام جيد فيما يضح﴾　يعني أنك اذا اشتبه عليك الفاعل مع المفعول لكون أحدهما اسما تاما وهو ما كان لعاقل أو ناقصا وهو الموصول أو الموصوف فاجعل في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما عناه في العقل وعدمه وان صحت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة قبله نحو أعجب زيدا ما كره عمرو برفع زيد وما بمعنى النساء مفعول به لانه يجوز أعجبت النساء ويجب نصبه ان جعلت ما لما لا يعقل لانك تقول أعجبني الثوب فان كان الموصول في المثال من أو الذي جاز رفع الظاهر ونصبه نحو أعجب زيد من كره عمرو لانك تقول أعجبت خالدا ويصح أيضا أعجبني خالد ويجب نصب المسافر في نحو أمكن المسافر السفر لانك تقول أمكنني السفر ولا يجوز أمكنت السفر وتقول مادعا زيدا الى الخروج بنصب زيد والفاعل مستتر عائد على ما هو الرابط للجملة معها لانك تقول مادعاني الى الخروج ولا يجوز رفعه

﴿ما افترق فيه عطف البيان من البدل﴾

﴿فالعطف لا يضمر ثم لا يقع   من بعد ما أضمر فيما يتبع﴾ ﴿ولم يخالف أولا فى النكر   كذاك فى العرف بدون نكر﴾
﴿ولا يكون جملة أو تابعا   لجملة ولا بفعل واقعا﴾ ﴿أو نية التكرار للعوامل   أو هو فى التقدير من أخرى تلى﴾

يعنى أن عطف البيان والبدل يفترقان فى ثمانية أمور أحدها أن عطف البيان لا يكون مضمرا ولا تابعا له لانه فى الجوامد نظير النعت فى المشتقات الثانى أن البيان لا يخالف متبوعه فى تعريفه وتنكيره ولم يختلف فى جواز ذلك فى البدل نحو الى صراط مستقيم صراط الله بالناصية ناصية الثالث البيان لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم ان ربك بدل من ما يقال على قول وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم هل هذا بدل من النجوى وكقوله

لقد أذهلتنى أم عمرو بكلمة   أتصبر يوم البين أم لست تصبر

أتصبر يوم الخ بدل من كلمة الرابع عطف البيان لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا ونحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وكقوله

* أقول له ارحل لا تقيمن عندنا *

اتبعوا بدل من اتبعوا وأمدكم بدل من أمدكم ولا تقيمن بدل من ارحل الخامس عطف البيان لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف يضاعف بدل من يلق السادس عطف البيان لا يكون بلفظ الاول بخلاف البدل بشرط أن يكون مع الثانى زيادة بيان نحو وترى كل أمة جاثية كل أمة على قراءة كل الثانية بالنصب لكونها بدلا من الاولى وكقوله

رويد بنى شيبان بعض وعيدكم   تلاقوا غدا خيلى على سفوان
تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوغى   اذا ما غدت فى المأزق المتدانى
تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم   على ما جنت فيهم يد الحدثان

فتلاقوا الثانية والثالثة بدلان من الاولى على ما مشى ابن مالك وابنه وحجتهم أن الشئ لا يبين بنفسه وفيه نظر من أوجه أحدها أنه يقتضى

﴿مبحث ما افترق فيه عطف البيان والبدل﴾ قال الرضى وأنا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان ولم يسلم كون الاول فى نية الطرح فى بدل الكل ولا نية تكرار العامل ولا وجوب التوافق فى عطف البيان تعريفا وتنكيرا بل قال أما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كأنه قيل بمن مررت أو ظن أنه يقال ذلك فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ومثله وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله ثم قال الرضى قالوا ان الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا الغلط لظهور قصد الثانى فيه والاول فى الابدال الثلاثة منسوب اليه فى الظاهر فلا بد من فائدة فى ذكره صونا عن العبث فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه فى الظاهر واشتماله على فائدة يصح أن ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر (قوله أحدها أن عطف البيان لا يكون مضمرا ولا تابعا) أى لا يكون المتبوع ضميرا وعطف البيان مبين له فكما يقال الضمير لا ينعت ولا ينعت به تقول الضمير لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه غيره بيانا له (قوله لانه فى الجوامد) أى فكما أن النعت يخصص متبوعه النكرة و يوضح متبوعه المعرفة فكذلك عطف البيان والضمير لا يخصص ولا يبين وحينئذ فلا يكون نعتا ولا عطف بيان وأنت خبير بأن هذا التعليل انما يقتضى منع كون عطف البيان ضميرا ولا يقتضى منع كون متبوعه ضميرا مع أنه من جملة المدعى فالدليل أخص منه وأما اجازة الزمخشرى فى أن اعبدوا الله أن يكون بيانا للهاء من قوله تعالى الا ما أمرتنى به فقد مضى فى أن المفسرة رده نعم أجاز الكسائى أن ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم فالاول نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم ونحو قل ان ربى يقذف بالحق علام الغيوب فعلام نعت لفاعل يقذف وقولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم والثانى نحو مررت به الخبيث والثالث كقوله * فلا تلمه أن ينام البائسا * فالبائس صفة للهاء فى تلمه أى لا تلم البائس أن ينام (قوله الثانى أن البيان لا يخالف متبوعه فى تعريفه وتنكيره) أى بل يجب موافقته له فيهما (قوله ان ربك بدل من ما يقال على قول) والقول الآخر ان جملة ان ربك بدل من ما قد قيل (قوله فيضاعف بدل من يلق) أى بدليل الجزم لا أنه من بدل الجملة من الجملة (قوله عطف البيان لا يكون بلفظ الاول) أى سواء اتصل بالثانى زيادة بيان أو لا هذا صريحه لان الشئ لا يبين بنفسه وقد اعترضه الدمامينى بانه اذا اتصل بالثانى زيادة بيان كان بها غير الاول فلا مانع من كونه يجوز أن يكون بيانا ولا أظنهم يختلفون فيه والذى لا يكون بيانا ما اذا لم يتصل بالثانى زيادة بيان فحينئذ لا فرق بين البدل وعطف البيان (قوله على قراءة كل الثانية بالنصب) هى قراءة يعقوب وقرأها كذلك لانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو وأما قراءته بالرفع فهى جملة مستأنفة (قوله رويد بنى شيبان الخ)

في رواية بتنوين رويد وهو اسم فعل أمر وبعض وعيدكم مفعوله وبني شيبان منادى فهو جملة معترضة بين اسم الفعل ومعموله أي أمهلوا بعض وعيدكم يا بني شيبان وتلاقوا فعل مضارع مجزوم بحذف النون في جواب الامر وسفوان بسين ففاء مفتوحتين ماء على أميال من البصرة والابيات من قصيدة لبعض بني مازن من شعراء الحماسة وبعدها

عليها الكماة الغر من آل مازن * ليوث طعان عند كل طعان
مقاديم وصالون في الروع خطوهم * بكل رقيق الشفرتين يمانى
اذا استنجدوا لم يسألوا من دعاهم * لأية حرب أو لأي مكان

وفي قوله وصالون خطوهم قلب لان السيف اذا قصر وصل بخطوة أقدام والمأزق المضيق وهذا الفرق انما هو على ماذهب اليه ابن الطراوة من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الاول وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه (قوله ان البدل ليس مبينا للمبدل منه) أي لانهم منعوا في البيان أن يكون بلفظ الاول لان الشئ لا يبين بنفسه وجوزوا في البدل كونه بلفظ الاول فافاد كلامهم أن البدل لا بيان فيه (قوله ولهذا منع سيبويه مررت بي المسكين أو بك المسكين) أي دون به المسكين أما منع بي المسكين وبك المسكين فلانه لو جاز البدل فيهما لكان البدل أنقص في التعريف من المبدل منه فيكون أنقص في الفائدة لان مدلول البدل مدلول المبدل منه في بدل الكل والمبدل منه في الاولين فيه زيادة تعريف ليست في البدل لكون ضمير المخاطب والمتكلم أعرف المعارف وأما عدم منع به المسكين فلان ضمير الغيبة يصلح لكل أحد فيتبين بالبدل أن الضمير لمن اسمه زيد فيكون قولك مررت به زيد بمنزلة أخيه زيد وانما يفارق البدل عطف البيان في أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض (قوله بما فيه) أي بسبب ما فيه من زيادة الفائدة اذ لا معنى للبيان الا التوضيح بزيادة الفائدة فالحق أنه لا فرق بين البدل والبيان في أنه ان اتصل اللفظ الثاني بما لم يتصل بالاول صح كونه بيانا وبدلا والا فلا يصح أن يكون واحدا منهما (قوله يا زيد زيد الخ) اليعملات جمع يعملة وهي الناقة القوية على العمل والذبل جمع ذابل بمعنى ضامر واضافة زيد اليها لاشتهاره بالحداء أي الغناء لها في السير والبيت لعبد الله بن رواحة وكان يتيما في حجره وقيل لبعض أولاد جرير (قوله يا تيم تيم عدي الخ) احترز بالاضافة عن تيم مرة من قريش وتيم قيس وغيرهما والبيت لجرير يهجو عمر بن لجأ التيمي أي انهوه عن شتمي لئلا أهجوكم ومن القصيدة

خل الطريق لمن يبني المنار به * وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر
قد خفت يا ابن التي ماتت منافقة * من خبث برزة أن لا ينزل المطر
ان الكرام اذا مدوا حبالهم * أزرى بحبلك ضعف العقد والقصر

أراد بالطريق طريق المعالي وبرزة أم عمر (قوله ما بعد المنادى المضموم الخ) أما اذا فتح المنادى فيهما فهو على مذهب سيبويه منادى مضاف الى ما بعد الثاني والثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه بناء على جواز زيادة الاسماء والفصل به بين المتضايفين كلا فصل لاتحاده بالاول لفظا ومعنى وكان حقه أن ينون لعدم الاضافة لكنه ترك للمشاكلة وعليه ففتحته اتباع للاول فيما يظهر لانه غير مطلوب لعامل وصرح الاشموني بنصب الثاني توكيدا لفظيا ووافقه تفسير الحفيد الاقحام

أن البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ولهذا منع سيبويه مررت بي المسكين أو بك المسكين لان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلا يبينان بذي أل وأجاز مررت به المسكين لان ضمير الغائب دونهما في المعرفة فلذا بين بذي أل الثاني أن اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول كما قدمناه اتجه كون الثاني بيانا لما فيه من زيادة الفائدة ولذا أجازوا الوجهين في نحو قوله

يا زيد زيد اليعملات الذبل
تطاول الليل عليك فانزل

وكقوله

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم
لا يوقعنكم في سوءة عمر

وهما أي الوجهان كون ما بعد المنادى المضموم بدلا أو عطف بيان الثالث أن البيان يتصور مع كون المكرر مجردا وحاصل ما ذكر أن عطف البيان جائز أن يكون بلفظ الاول سواء كان معه زيادة بيان للاول أم لا

السابع أنه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل ولذا لزم البيان في نحو يا زيد الحرث لان ما فيه أل لا ينادى قال ابن مالك

وصالحا لبدلية يرى * في غير نحو يا غلام يعمرا
ونحو بشر تابع البكري * وليس أن يبدل بالمرضي

الثامن أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل ولذا تعين البيان في نحو قولك هند قام عمرو أخوها فأخوها بيان من عمرو وليكون الرابط في الجملة المخبر بها عن المبتدا ولو كان بدلا لخلت من الضمير لان البدل في التقدير من جملة أخرى

(ما افترق فيه الفاعل والصفة المشبهة)

(وصوغه من قاصر وغيره * مزيدا أو مجردا فلتدره)

(لماضي والحال واستقبال * وللمضارع مجار تالي)

(معموله قدم جوازا أو يرى * أجنبيا وسببيا ان جرى)

(ولم يجئ مخالفا للفعل في * عمله المعهود ذا فلتعرف)

(وحذفه مع بقا المعمول * كحذف موصوف على المقول)

(وافصلن المرفوع والمنصوبا * وأتبع المعمول لن تخيبا)

(وأتبع المحل في المجرور * وليس ذا ينسب للجمهور)

(وكل ما قرر فيه قد حظل * ووقوعه فيها على ما قد نقل)

(واتفقا في الدلالة على * حدث أو صاحبه فيما جلا)

(تأنيثه تذكيره وجمعه * تثنية إفراده فلتعه)

يعني أن اسم الفاعل والصفة المشبهة يفترقان في أحد عشر وجها ويتفقان في ثلاثة أوجه الاول من أوجه الافتراق هو أن اسم الفاعل يصاغ من القاصر والمتعدي كقائم وضارب والصفة لا تصاغ الا من اللازم أصلا أو تحويلا نحو جميل وطاهر ورحمن ورحيم من طهر و جمل ورحم بكسر العين بعد تحويلها الى رحم بضمها الثاني أنه يجيء للماضي والحال والاستقبال وهي لا تكون الا للحال الثالث أنه يلازم الجري على المضارع في حركاته وسكناته كمنطلق ومستخرج ولا يلزمها الجري عليه بل قد تكون جارية عليه كطاهر القلب

بالتأكيد اللفظي ففتحته اعراب و يغتفر الفصل به وعدم تنوينه لما مر ولا يصح جعله بدلا أو بيانا كما كان في صورة الضم اذ لا يكونان الا بعد تمام الاول وعلى مذهب المبرد الاول منادى مضاف الى محذوف دل عليه الآخر والثاني مضاف الى الآخر ونصبه حينئذ على أحد الاوجه الخمسة المعلومة عند ضم الاول ومن النحويين من جعل الاسمين عند فتح الاول مركبين تركيب خمسة عشر وجعل مجموعهما منادى مضافا الى ما بعد الثاني منصوبا بفتحة مقدرة لحركة البناء التركيبي على الاسم الثاني وأما حركة الاول ففتحة بنية كما هو ظاهر (قوله ليس في نية احلاله) أي ليس على نية تكرار العامل (قوله بخلاف البدل) أي فانه في نية احلاله محل الاول من حيث تكرار العامل (قوله ولذا لزم البيان في نحو يا زيد الحرث) ونحو يا سعيد كرز بالرفع أو كرزا بالنصب بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه بالعكس ووجه الاول أن البدل في نية احلاله محل الاول ولو جعل بدلا للزم عليه نداء ما فيه أل وهو لا يجوز لان يا لا تباشر أل الا في أربع مسائل ليس هذا منها (قوله لان ما فيه أل لا ينادى) أي لان نداءه يفيد التعريف وأل تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل عند البصريين

(مبحث ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة) عرف في التسهيل اسم الفاعل بأنه الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها في حالتي التذكير والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي فخرج بالدالة على الفاعل اسم المفعول وما بمعناه كقتيل و بالجارية على المضارع الجارية على الماضي كفرح وغير الجارية على فعل ككريم و بالتأنيث نحو أهيف فانه لا يجري على المضارع الا في التذكير لان مؤنثه هيفاء ولمعناه أو معنى الماضي لاخراج نحو ضامر الكشح مما دل على الاستمرار ويخرج به أيضا أفعل التفضيل لانه للدوام كما خرج بما قبله فهذه المخرجات ما عدا الاول والاخير صفات مشبهة لا اسم فاعل هذا هو الاصطلاح المشهور وأما اطلاق اسم الفاعل عليها فباعتبار اصطلاح آخر وهو مجاز وان شئت فقل اسم الفاعل ما دل على فاعل الحدث وجرى مجرى الفعل في افادة الحدوث فخرج بالاول اسم المفعول و بالثاني الصفة بجميع أوزانها وأفعل التفضيل (قوله والصفة لا تصاغ الا من اللازم) وذلك لانها تلزم فاعلها ولا تتعدى الى المفعول (قوله بعد تحويلها الى رحم بضمها) هذا جواب عما يقال انه قد صيغت الصفة المشبهة من المتعدي نحو رحمن ورحيم فانهما مصاغان من رحم وهو متعد فأجاب بأن الصفة انما تصاغ من غير القاصر بعد تنزيله منزلة القاصر فصح أن الصفة المشبهة لا تصاغ الا من اللازم (قوله وهي لا تكون الا للحال) أي الذي هو من لوازم دلالتها على الدوام في الازمنة الثلاثة لا لخصوص الحال أما اسم الفاعل فيدل على أحد الثلاثة بدلا عن الآخر وافادتها الدوام عقلية كما نقله يس لا وضعية لانها لما انتفى عنها الحدوث والتجدد ثبت الدوام عقلا لان الاصل في كل ثابت دوامه (قوله كمنطلق ومستخرج) ومنه يقوم وقائم لان الاصل يقوم

وغير جارية بكميل الظاهر الرابع أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه نحو زيد عمرا ضارب بخلافها الخامس أن معموله

يكون سببيا وغيره نحو زيد ضارب غلامه وعمرا ولا يكون معمولها الا سببيا وهو الاسم الظاهر المتصل بضمير الموصوف لفظا أو تقديرا نحو زيد حسن وجهه أو زيد حسن الوجه أي منه السادس أنه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه لانها تنصب مع قصور فعلها نحو زيد حسن وجهه بنصب وجهه السابع أنه يجوز حذفه وبقاء معموله نحو أنا زيدا ضاربه بجر زيد بتقدير ضارب وهذا ضارب زيد غدا وعمرا الآن بجر زيد ونصب عمرو على تقدير وضارب عمرا أو بالعطف على المحل ولا يجوز حذف الصفة وبقاء عملها ولذا لا يجوز نحو مررت برجل وجهه حسنه بنصب وجهه وخفض حسنه ولا مررت برجل حسن الوجه والفعل بجر الوجه ونصب الفعل على العطف على المحل لامتناع عملها فيما قبلها أو تفسير عامل له أو عملها محذوفة في المثال الاول ولامتناع العطف على المحل في الثاني وعملها محذوفة الثامن أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقاتل أبيه أي برجل قاتل أبيه ويقبح مررت بحسن وجهه أي برجل حسن وجهه التاسع أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه نحو زيد ضارب في الدار أبوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه بالرفع أو بالنصب العاشر أنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة

بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر القلب (قوله وغير جارية بكميل الظاهر) وكظريف الوجه وهذا هو الغالب وقول جماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على أن منها قوله

من صديق أو أخي ثقة * أو عدو شاحط دارا

(قوله بخلافها) وذلك نحو زيد وجهه حسن بنصب الوجه على التشبيه بالمفعول أما رفعه مبتدأ ثانيا فليس مما نحن فيه أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان مطلقا لانه فاعل أو مضاف اليه وأما المنصوب على وجه آخر فيتقدم مطلقا كزيد بك واثق أو فرح (قوله وعمرا) عطف على غلامه فغلامه سببي وعمرو أجنبي فقد اجتمعا في تركيب واحد (قوله الا سببيا) أي اذا عملت النصب على التشبيه بالمفعول وكذا الجر لانه فرعه فلا بد من كون معمولها سببيا أما المنصوب على وجه آخر أو المرفوع فلا يشترط فيهما ذلك لان عملها فيهما بالحمل على الفعل لا بشبه اسم الفاعل فيجوز كونهما أجنبيين نحو أحسن الزيدان وما قبيح العمران وزيد بك فرح نعم يجب ذلك في مرفوعها اذا جرت على موصوف نحو زيد حسن وجهه كما أن اسم الفاعل كذلك كزيد قائم أبوه فلا مخالفة بينهما الا في التشبيه بالمفعول كما مر والمراد بالسببي ما ليس أجنبيا من الموصوف فيشمل ما هو مشتمل على ضمير الموصوف ولو تقديرا كما في الشرح وقيل أل خلف عن الضمير ويشمل الضمير نفسه فيجوز كما في التسهيل كون معمولها ضميرا بارزا متصلا وصوره ثلاثة لانه اما متصل بالصفة مع أل كالحسن الوجه الجميله أو بدونها كقوله

حسن الوجه طلقه أنت في السلم وفي الحرب كالح مكفهر

فأعمل طلق في الهاء المضاف اليها وأصلها النصب لانها ليست أجنبية من الموصوف لعودها على الوجه المشتمل على خلف الضمير وهو أل واما مفصول منها بضميرا آخر مع خلوها من أل كقريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها ومحل الضمير جر في الثانية لخلو الصفة من أل مع مباشرتها له ونصب على التشبيه بالمفعول به في الباقيين وأما انفصال الضمير منها مع قرنها بأل فلم يذكره أحد لعدم جوازه (قوله نحو زيد حسن وجهه بنصب وجهه) ويمتنع زيد حسن وجهه بالنصب خلافا لبعضهم المجوز كون القاصر الذي يكون فيه صفة مشبهة ينصب على التشبيه بالمفعول به (قوله وهذا ضارب زيد غدا وعمرا الآن) نصب عمرو باضمار فعل أو وصف منون (قوله أو بالعطف على المحل) العطف على المحل أي محل المخفوض ممتنع عند من شرط وجود المحرز بضم الميم وكسر الراء أي الطالب لذلك المحل (قوله بنصب وجهه) أي بصفة محذوفة على طريق الاشتغال هذا وزان المثال الثاني في اسم الفاعل وهو هذا ضارب زيد غدا وعمرا الآن (قوله وخفض حسنه) هذا لا حاجة اليه لان الصفة لا تكون الا مخفوضة اذا كان الموصوف مخفوضا (قوله ولا مررت برجل الخ) هذا وزان المثال الاول وهو أنا زيدا ضاربه (قوله الثامن الخ) اعترضه الدماميني بأنه لا يتقيد بحذف الموصوف (قوله انه يفصل مرفوعه ومنصوبه) أي منه (قوله بجميع التوابع) بأن تصفه كقولك هذا ضارب زيدا الظريف أو أخاك اذا أبدلت أو نفسه اذا أكدت أو وعمرا اذا عطفت (قوله ولا يتبع معمولها بصفة) أي لانه لما اشترطت سببيته ألحق بالضمير وهو لا يوصف قاله الزجاج

ومتأخر و

الحادى عشر انه يجوز اتباع مجروره على المحل اذا كان مستوفيا شروط العمل قال ابن مالك

واجرر أو انصب تابع الذى انخفض * كمبتغى جاه ومالا من نهض

كقول الشاعر

هل أنت باعث دينار لحاجتنا * أو عبد رب أخا عون بن مخراق

بنصب مال وعبد عطفا على محل جاه ودينار وهو اسم رجل ويحتمل

أن يكون منه وجاعل الليل سكنا والشمس بالنصب عطفا على محل الليل لان جاعل يعتبر فيها معنى الحال والاستقبال وان كانت مع ذلك للماضى وأما قول الشاعر

فظل طهاة اللحم ما بين منضج
صفيف شواء أو قدير معجل

بجر قدير على توهم جر صفيف عند الجمهور وقيل لمجاورة شواء وقيل على حذف مضاف أى أو طابخ قدير على حد قراءة من قرأ والله يريد الآخرة بالجر أى ثواب الآخرة وأما أوجه الاتفاق الثلاثة فدلالتهما على الحدث وصاحبه وجواز تذكيرهما أو تأنيثهما وافرادهما أو تثنيتهما أو جمعهما

* (ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه) *

(فى سبعة يفترقان فنقل
وقوع حال جملة كما عقل)
(توقف الكلام عنها حينا
تعدادها وافى وزد تبيينا)
(تقدمها على العوامل اذا
تصرف الجميع بدون خذا)
(وربما جودة الحال ترى
والاصل الاشتقاق فلتحررا)
(خلو لتمييز لما قبل ولى
وقد أتى توكيدها العامل)
(واجتمعا فى الاسم والتنكير
والنصب والفضلة خذ تقريرى)
(والرفع للابهام قل يا صاح * فافهم هداك الله للفلاح)

يعنى أن الحال والتمييز يفترقان فى سبعة أوجه أحدها أن الحال تكون جملة نحو جاء زيد يضحك وظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب ومجرورا نحو فخرج على قومه فى زينته بخلاف التمييز فلا يكون الا مفردا الثانى قد يتوقف الكلام على الحال نحو ولا تمش فى الارض مرحا ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى وكقول الشاعر

انما الميت من يعيش كئيبا * كاسفا باله قليل الرجاء

فرحا وأنتم سكارى وكئيبا أحوال لا يستقيم الكلام بدونها بخلاف التمييز فلا يتوقف عليه الثالث الحال مبينة للهيئات أى الاحوال والتمييز مبين للذوات

ومتأخرو المغاربة ومستندهم عدم السماع وحكمة الشرط المذكور ويشكل عليهم الحديث فى صفة الدجال أعور عينه اليمنى وأجيب بأنها خبر لمحذوف أو هى اليمنى وهذه الجملة جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل أى عين فقيل هى اليمنى أو أنه مفعول لمحذوف كأعنى (قوله اتباع مجروره) أى فقط أما المرفوع والمنصوب فلا يتبع بمجرور خلافا للبغداديين فى الثانى (قوله هل أنت باعث الخ) دينار اسم رجل وكذا عبد رب وأخا عون بدل من عبد رب وابن مخراق صفة لاخا (قوله بنصب مال وعبد عطفا على محل جاه ودينار) هذا هو المشهور وقيل على اضمار فعل وهو الصحيح عند سيبويه لفقد الطالب للمحل فلا يعطف عليه اذ الوصف لا ينصب الا اذا كان منونا أو بأل أو مضافا الى أحد مفاعيله والارجح اضمار وصف منون ليطابق المذكور ولان حذف المفرد أسهل من الجملة فان كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل نحو وجاعل الليل سكنا والشمس أى ويجعل الشمس (قوله فظل طهاة الخ) ظل صار وطهاة جمع طاه وهو الطباخ لانه يطهو اللحم أى يصلحه بالطبخ والشى ومنضج صفة مشبهة وصفيف أى مصفوف وهو من اضافة الصفة للموصوف والقدير المطبوخ فى القدر والبيت من معلقة امرئ القيس والمعنى أن الصيد كثر حتى طبخوا وشووا (قوله أى أو طابخ قدير) أى بجر قدير أى ما بين منضج وما بين طابخ فالطهاة قسمان (قوله على حد قراءة من قرأ الخ) قد يقال انا لا نخرجه على الشاذ بل انه لما حذف المضاف جر المضاف اليه بجر المضاف وان المضاف اليه لم يبق على حاله وهذا شائع وأجاب الشمنى بأن محل كون المضاف اليه يعرب اعراب المضاف اذا حذف اذا كان مخالفا له فى اعرابه لا ان وافقه كما هنا

(مبحث ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه)

(قوله انما الميت من يعيش كئيبا الخ) قال السيوطى هو من قصيدة عدى وقبله

ليس من مات فاستراح بميت * انما الميت ميت الاحياء

الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكأب كآبة وكأبة مثل رافة ورأفة ونشاءة ونشأة فهو كئيب وامرأة كئيبة وكأباء أيضا وكاسف البال أى سيئ الحال والبال الحال والقلب (قوله بخلاف التمييز فلا يتوقف عليه) ولقائل أن يقول ان التمييز أيضا قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد الا نفسا وأجيب بأن كلا منا فى التمييز بقطع النظر عن ما والا كما أن الحال يتوقف عليها المعنى بدون ما والا فالتمييز لا يتوقف عليه معنى الكلام اذا كان بدونهما (قوله مبينة للهيئات) وأما نحو جاء زيد والشمس طالعة فهو فى تأويل مقارنا لطلوع الشمس ولا شك أن

الرابع الحال يتعدد كقوله على اذا مازرت ليلى بخفية * زيارة بيت الله رجلان حافيا

فرجلان وحافيا حالان من ياء المتكلم المجرور بعلى أو من فاعل زيارة المحذوف والتمييز لا يتعدد وأما قول الشاطبي

* تبارك رحمانا رحيما وموئلا *

فالصواب كون رحمانا منصوبا على المدح ورحيما حال منه لا نعت له لانه علم على قول ابن مالك والاعلم والعلم لا يكون تمييزا ولا حالا ولا ينعت بنكرة خلافا لمن قال انهما تمييزان ومن الدليل على علميته تجيئه بالكثرة غير تابع نحو الرحمن علم القرآن الرحمن على العرش استوى قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن والخامس أن الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه نحو خشعا أبصارهم يخرجون وكقول الشاعر

عدس مالعباد عليك امارة

نجوت وهذا تحملين طليق

أي وهذا طليق حال كونك تحملينه قال ابن مالك

والحال ان ينصب بفعل صرفا

أو صفة أشبهت المصرفا

فجائز تقديمه كمسرعا

ذا راحل ومخلصا زيد دعا

والتمييز لا يتقدم على عامله المتصرف الا نزرا قال ابن مالك

وعامل التمييز قدم مطلقا

والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

كقول الشاعر

أنفسا تطيب بنيل المنى

وداعي المنون ينادي جهارا

وقوله أتهجر ليلى بالفراق حبيبها

وما كان نفسا بالفراق تطيب

وقوله ضيعت حزمي في ابعادي الاملا

وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا

وأجيب عن تقديمه في الابيات بأنه للضرورة وأنه لا شاهد له في قول الشاعر

رددت بمثل السيد نهد مقلص * كميش اذا عطفاه ماء تحلبا وقوله اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا * ولم يعن بالعلياء كان مذمما

السيوطي

هذا مبين لهيئة مجيئه وان كان القصد الزمان (قوله الحال يتعدد) أي لانه مبين لهيئة الشئ والهيآت تتعدد والتمييز أي المفرد مبين للذات ولا تتعدد (قوله فرجلان وحافيا حالان) ويحتمل أن حافيا حال متداخلة وحينئذ فلا تكون متعددة فلا يكون في البيت شاهد (قوله لا نعت له) أي لانه معرفة بالعلمية ولا ينعت بالنكرة (قوله لانه علم على قول ابن مالك والأعلم) ومقابله انهما صفتان وهما قولان والمشهور الثاني وهو الذي عليه كلام المؤلفين في البسملة وعليه فيجوز جعل رحمانا حالا أو تمييزا وجعل رحيما نعتا له (قوله أو وصفا يشبهه) أي لا ان كان العامل معنويا أو فعلا جامدا فانها لا تتقدم (قوله نحو خشعا أبصارهم يخرجون) هذا مثال لتقديم الحال على عاملها الذي هو فعل وفي اعراب أبي البقاء خشعا هو حال وفي العامل فيه وجهان أحدهما يدعو أي يدعوهم الداعي وصاحب الحال الضمير المحذوف وأبصارهم مرفوع بخشعا وجاز أن يعمل الجمع لانه مكسر والثاني يخرجون وقرئ خاشعا ولم يؤنث لان تأنيث الفاعل تأنيث الجمع وليس بحقيقي ويجوز أن ينتصب خاشعا بيدعو على أنه مفعوله ويخرجون على هذا حال من أصحاب الأبصار وكأنهم حال من الضمير في يخرجون ومهطعين حال من الضمير في منتشر عند قوم وهو بعيد لان الضمير في منتشر للجراد وانما هو حال من يخرجون أو من الضمير المحذوف ويقول حال من الضمير في مهطعين (قوله عدس مالعباد عليك امارة الخ) هو ليزيد بن زياد بن ربيعة بن مفرغ بالفاء والغين المعجمة الحميري البصري حليف آل خالد بن أسيد بن العاصي ذكره الجمحي في الطبقة السابعة من شعراء الاسلام وانما لقب جده مفرغا لانه راهن على شرب سقاء لبن فشربه حتى فرغه وكان يزيد هجاء فهجا عباد بن زياد بن أمية وملأ البلاد من هجوه فظفر به فسجنه وكان كتب هجوه على الحيطان فألزمه بمحوه بأظفاره ففسدت أنامله فكلموا فيه معاوية فوجه بريدا يقال له حمام فأخرجه وقدمت اليه فرس من خيل البريد فنفرت فقال

عدس مالعباد عليك إمارة * نجوت وهذا تحملين طليق

وان الذي نجى من الكرب بعدما * تلاحم بي كرب عليك مضيق

أتاني بحمحام فانجاك فالحق * بأرضك لا تحبس عليك طريق

لعمري لقد أنجاك من هوة الردى * امام وحبل للانام وثيق

سأشكر ما أوليت من حسن نعمة * ومثلي بشكر المنعمين حقيق

وقال الكوفيون ذا موصول وتحملين صلته والعائد محذوف أي والذي تحملينه طليق وجوزوا كون جميع أسماء الاشارة موصولة ولو لم تتقدم ما الاستفهامية بل جوزوا أن يكون الاسم الجامد موصولا اذا عرف بأل نحو

لعمري أنت البيت أكرم أهله * وأقعد في أفنائه بالأصائل

أي الذي أكرم أهله (قوله وأجيب عن تقدمه في الابيات بأنه للضرورة) فيه أنه لا معنى لادعاء الضرورة مع امكان انتصاب التمييز بفعل محذوف دل عليه المذكور (قوله رددت بمثل السيد الخ) السيد بالكسر الذئب ونهد ضخم ومقلص بكسر اللام طويل القوائم وكميش قال

لان ماء فى البيت الاول وعينا فى الثانى منصوبان بالفعل الذى رفع عطفاه والمرء المقدر بعد اذا المفسر بتحلب وقر السادس حق الحال الاشتقاق قال ابن مالك * وكونه منتقلا مشتقا * يغلب وحق التميز الجمود وقد يجيء الحال جامدا نحو هذا مالك ذهبا وتنحتون الجبال بيوتا فبيوتا وذهبا حالان جامدان وقد يأتى التميز مشتقا نحو لله دره فارسا وكرم زيد ضيفا اذا أردت الثناء على ضيف زيد والاصل كرم ضيف زيد فأسند الفعل الى زيد بعد حذف المضاف فاحتيج اليه للابهام فجيء به منصوبا على التميز والسابع الحال تكون مؤكدة لعاملها قال ابن مالك

وعامل الحال بها قد أكدا

فى نحو لا تعث فى الارض مفسدا

ونحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا بخلاف التميز وأما قوله ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما علم من عدة الشهور وليس مؤكدا لاثنى عشر الذى هو عامله وانما هو مبين له وأما أوجه الاتفاق فهى كونهما اسمين نكرتين فضلتين منصوبين رافعين للابهام

﴿أقسام الحال * تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين﴾

﴿الحال تارة لها لزوم
والانتقال تارة تروم﴾
﴿ثم اللزوم فى ثلاث يجب
ان أكدت وفى الجمود يجلب﴾
﴿كذا اذا العامل دل فى الكلام
على التجدد ودمت بسلام﴾

يعنى أن الغالب فى الحال انتقالها عن صاحبها وقد تأتى لازمة له فى ثلاث مسائل احداها الحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا وهذه جبتك خزا والثانية المؤكدة لعاملها نحو ويوم أبعث حيا أو لمضمون جملة قبلها نحو زيد أبوك عطوفا

السيوطى حاذق فى عدوه والبيت لربيعة بن مقروم بن قيس الضبى أدرك الجاهلية والاسلام وقبله

وواردة كأنها عصب القطا * تثير عجاجا بالسنابك أصهبا

والعصب جمع عصبة بالضم من العشرة للاربعين كالعصابة ومطلع القصيدة

تذكرت والذكرى تهيجك زينبا * وأصبح باقى وصلها قد تقضبا

(قوله لان ماء فى البيت الاول وعينا فى الثانى منصوبان بالفعل الذى رفع عطفاه والمرء المقدر بعد اذا) أى ولا نسلم قوله بالابتداء وفاقا للاخفش ولو سلم فبالاحتمال يسقط الاستدلال (قوله حق الحال الاشتقاق) أى لانها وصف لصاحبها فى المعنى وهى لا تكون الا مشتقة (قوله ذهبا) هو حال من الخبر أى هذا مالك حال كون المال ذهبا (قوله وتنحتون الجبال بيوتا) أى حال كون الجبال بيوتا والجبال مفعول تنحتون (قوله فارسا الخ) أى فهو لا يصح أن يكون حالا لانها لا تصح أن تكون مقيدة ولا مؤكدة أما الاول فلان المقصود التعجب من فروسيته دائما لا التعجب منه فى حال كونه فارسا فقط أى راكبا الفرس وأما الثانى فلانه لم يستفد معناها بدونها لان قولك لله دره يحتمل أن التعجب منه من جهة العلم أو من جهة فروسيته ولكن الظاهر أنه يصح أن يكون حالا مقيدة اذ لا يتعجب من الفروسية الا اذا كانت موجودة اذ لو لم تكن موجودة لا يقال له فارس حتى انه يتعجب من فروسيته الا أن يقال انه يصح بالنظر للوصف الذى شأنه القيام به سواء كان موجودا معه أولا ولذا قال الرضى ان التميز والحال هنا مآلهما واحد وعلى أنه تميز فهو تميز نسبة مبين لجهة التعجب غير محول عن شيء ويصح أن يكون محولا عن المضاف والاصل لله در فروسيته ثم حذف المضاف وأوصل الضمير بالدر فصار دره ثم أتى بفارسا بدل فروسيته (قوله اذا أردت الثناء على ضيف زيد) أى بالكرم فان كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتميز أى كرم زيد حال كونه ضيفا أو من جهة كونه ضيفا والاحسن عند قصد التميز ادخال من عليه واختلف فى المنصوب بعد حبذا فقال الاخفش والفارسى والربعى حال مطلقا سواء كان جامدا أو مشتقا نحو حبذا زيدا وحبذا راكبا أى أتعجب من حب هذا حال كونه مسمى بزيد أو حال كونه راكبا وقال أبو عمرو ابن العلاء تميز مطلقا جامدا أولا وقيل الجامد تميز والمشتق حال وقيل الجامد تميز والمشتق ان أريد تقييد المدح به كقوله * يا حبذا المال مبذولا بلا سرف * فحال والا فتميز نحو حبذا راكبا زيد (قوله السابع الحال تكون مؤكدة لعاملها) وهى التى يستفاد معناها بدونها وادعى المبرد والفراء والسهيلى أن الحال لا تكون مؤكدة بل هى مبينة أبدا لان الكلام لا يخلو عند ذكرها من فائدة

﴿مبحث أقسام الحال﴾

تنقسم باعتبارات (قوله يعنى أن الغالب فى الحال انتقالها) أى لانها مأخوذة من التحول وهو التنقل (قوله وقد تأتى لازمة له) نحو دعوت الله سميعا (قوله هذا مالك ذهبا وهذه جبتك خزا) فان الذهبية لا تنفك عن المال المعين وكذلك الخزية لا تنفك عن الجبة المعينة وكثير يتوهم أن

الثالثة المشعر عاملها بتجدد صاحبها نحو خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها يديها بدل من الزرافة وأطول حال منه وكقوله
فجاءت به سبط العظام كأنما * عمامته بين الرجال لواء   ونحو وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلا فمفصلا حال من الكتاب
المشعر أنزل بحدوثه باعتبار الانزال وان كان قديما باعتبار الوجود فاعتراض ابن هشام على ابن مالك غير متجه والله أعلم وتقع الملازمة في
غير ذا بالسماع نحو قائما بالقسط على كونها حالا من هو في قوله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو وتأخرت عن المعطوفين لتعين صاحبها والله أعلم

(وانقسمت بالقصد للذات كذا * توطئة قسمين فيما يحتذى)
(مقصودة أولاهما موطئه * ثانية نصرت في كل فئه)

يعني أن الحال تسمى مقصودة اذا كانت مقصودة لذاتها وهو الغالب وموطئة اذا كانت جامدة موصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا فبشرا
حال موطئة جامدة موصوفة بسويا ونحو قرآنا عربيا

(وانقسمت بحسب الزمان * الى ثلاثة أيا اخواني)
(مقارن مقدر محكي * فاحفظ لما ذكرت يا أخي)

يعني أن الحال تسمى مقارنة اذا كانت مقارنة لعاملها في الزمان وهي الغالبة نحو وهذا بعلي شيخا فتمثل لها بشرا سويا وتسمى مقدرة وهي على قسمين محكية وستأتي ومستقبلة وهي المستقبلة بالنسبة لزمن عاملها نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا فصائدا حال مقدرة لانها مستقبلة بالنسبة لعاملها وهو مررت ونحو لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين فمحلقين حال مقدرة لانها مستقبلة بالنسبة للتدخلن وأما آمنين فمقارنة له والمحكية هي الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا وفيه نظر لان راكبا مقارنة للمجيء وذلك هو المعتبر ولا اعتبار بزمن التكلم

الحال الجامدة لا تكون الا مؤولة بالمشتق وليس كذلك بل تارة وتارة (قوله الزرافة) بفتح الزاي أفصح من ضمها حيوان معروف سمي به لطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف في الكلام زاده كذا في القاموس وقيل لانها في صورة جماعة من الحيوانات فرأسها كالابل وجلدها كالنمر وقرنها وقوائمها وأظلافها كالبقر وذنبها كالظبي والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم كما في المصباح ويديها بدل بعض منها وأطول حال من الزرافة كما في شرح الشذور وقيل من يديها كما في الشرح ويروى يداها أطول مبتدأ وخبر والجملة حال من الزرافة أو صفة لها لكون أل فيها جنسية قال الغزالي لما كانت الزرافة ترعى الشجر وتقتات به جعل يداها أطول ليسهل عليها التناول (قوله فجاءت به الخ) أي ولدته أمه سبط العظام بفتح فسكون أو فكسر لكن في غير البيت أي ممتد القامة حسنها واللواء الراية الصغيرة أي أن عمامته كاللواء في الارتفاع والعلو على الرؤس (قوله وتقع الملازمة في غير ذا بالسماع الخ) فالحاصل أن الملازمة تقع في أربع مسائل الاولى الجامدة غير المؤولة بالمشتق الثانية المؤكدة اما لعاملها أو لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا زاده في التوضيح وفي المغني أيضا وسيأتي التصريح به في النظم قريبا أو لمضمون جملة قبلها الثالثة المشعرة بتجدد صاحبها الرابعة الموقوفة على السماع ولا ضابط لذلك نحو قائما بالقسط (قوله شيخا) حال من الخبر والعامل فيه ما في المبتدا من الاشارة فان الشيخوخة مقارنة للاشارة (قوله وتسمى مقدرة) ويقال لها منوية (قوله وتسمى المؤسسة) أي لانها أسست وبينت معنى غير مفاد من غيرها (قوله نحو ولى مدبرا) مدبرا حال مؤكدة لان التولية لا تكون الا على وجه الادبار فقوله ولى مستفاد منه أنه مدبر (قوله ومؤكدة لمضمون جملة قبلها) أي وهي التي يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها والمراد أنها مؤكدة لما يستفاد من الجملة لان أبوة زيد يستفاد منها العطف فليس المراد بالمضمون حقيقته وهو المصدر المأخوذ من الجملة وعطوفا حال عاملها وصاحبها محذوفان أي أحقه أو أعرفه عطوفا

(مبحث

(وانقسمت بحسب التبيين قل * كذا الى التوكيد قسمين جعل)
(فأول يدعونه المؤسسا * والثان ان حال ثلاث ما أسا)
(لعامل وصاحب مضمون * جملة مامر نخذ تبييني)

أي وتنقسم الحال بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين أحدهما المبينة وهو الغالب وتسمى المؤسسة وهي التي لا يستفاد معناها بدونها كجاء زيد راكبا والمؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي ثلاثة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا ومؤكدة لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا فجميعا حال وصاحبها من وكلاهما من ألفاظ العموم وأكد عموم من بعموم كلهم أيضا ومؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد أبوك عطوفا

﴿اعراب أسماء الشروط والاستفهام﴾

﴿أعرب أداة الشرط واستفهام * أعنى لها المحل فى الكلام﴾ ﴿وقد أتت الى الزمان والمكان * وحدث اذا اليها استبان﴾ ﴿اعرابها المفعول بالاطلاق﴾

يعنى أن أسماء الشروط وأسماء الاستفهام تأتى معربة المحل فان كانت للزمان فهى ظروف زمان ويلزم هذا فى متى وأيان سواء كانتا بمعنى ان الشرطية أو بمعنى همزة الاستفهام وان كانت للمكان فهى ظروف مكان ويلزم ذلك فى أين وأنى كانتا للشرط أو الاستفهام وحيثما للشرط وان كانت بمعنى الحدث فمفعول مطلق نحو أىّ منقلب ينقلبون فأى منقلب نعت لمصدر محذوف نابت عنه بعد حذفه وهو محل الشاهد وقيل مفعول به لينقلبون وليس فيه محل شاهد على هذا

﴿كذا المفعول به تلاقى * اذا بدا ما بعد ذينك حكم * قل بتعديه على ما قد علم﴾ (٧١) يعنى أن أسماء الشروط والاستفهام اذا وقع بعدها فعل متعد واقع عليها فهى مفعول به مثال الشرط نحو أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومثال الاستفهام فأى آيات الله تنكرون فايا مفعول تدعوا وما مفعول تفعلوا والفعلان مجزومان بهما وأى مفعول تنكرون

﴿وان يكن من بعدها اسم نكره * أو عكس ذا فى جملة مسطره﴾ ﴿أو قاصر فهى للابتداء * خبرها بعد بلا امتراء﴾

يعنى أنه اذا أتى من بعد أسماء الاستفهام اسم نكرة نحو من أب لك أو معرفة نحو من زيد فالاستفهام مبتدأ وما بعده خبره وقيل مع المعرفة خبر مقدّم عنها وان كان بعد أسماء الاستفهام أو الشرط فعل قاصر فهى مبتدأة والفعل بعدها هو الخبر

﴿وان يكن على ضميرها وقع * فالرفع والنصب كلاهما يقع﴾

يعنى أن أسماء الشروط والاستفهام اذا أتى بعدهما فعل متعد واقع على ضميرهما جاز رفعهما على الابتداء ونصبهما على الاشتغال نحو من ضربته أو واقع على ملابسه نحو من ضربت أخاه

والرفع فى غير الذى مر رجح * فما أبيح افعل ودع ما لم يبح

﴿وهل اذا اسم شرط ثم قد أعربا * مبتدأ على الذى قد صوّبا﴾ ﴿فالخبر الشرط أو الجواب * أو ذان والاول هو الصواب﴾

يعنى أن اسم الشرط اذا كان مبتدأ هل خبره فعل الشرط فقط أو الجزاء أو هما معا والقول الاول هو الصواب قال السيوطى

وان تلاها الازم فمبتدا * والخبر الشرط على ما اعتمدا

ولا يعمل فيها ما قبلها الا جار نحو عم يتساءلون أو مضاف نحو غلام من أتى

﴿مبحث اعراب أسماء الشروط والاستفهام ونحوها﴾

أى ان أسماء الشروط والاستفهام يكثر دورها على الألسن ويقبح بالمعرب جهل أحكامها وكذا تقول فى كل ترجمة فى هذا الباب مما سبق أو مما سيأتى فتقول فى مسوّغات الابتداء ان النكرة من حيث الابتداء بها كثير فى الكلام ويقبح بالمعرب جهل مسوّغاتها التى هى من جملة أحكامها (قوله فان كانت للزمان فهى ظروف زمان الخ) ﴿فائدة﴾ نظم بعضهم أسماء الشروط والاستفهام مبينا فيه ظرف الزمان والمكان وغير ذلك فقال

ياسائلا عن أدوات الشرط * فاصغ لما أقول وافهم بسطى
ان باتفاق حرف اذما للامام * وعند غيره للاسماء تضام
مهما ومن وما وكيفما فلا * تنسبها للظرف عند النبلا
وحيثما أنى وأين للمكان * متى وأيان واذما للزمان
اذا بشعرهم لوقت تنسب * أىّ لما تضف اليه تحسب
واستفهمن بالهمز هل ما أى من * أنى وكيف كم متى أيان أين
فهل مع الهمزة للحرفيه * وما عداهما فللاسميه

وهذان البيتان الاخيران من نظمى وحاصل اعراب أسماء الشروط وكذا الاستفهام أن الاداة ان وقعت على زمان أو مكان فهى فى محل نصب على الظرفية لفعل الشرط ان كان تاما نحو متى تأته وأيان نؤمنك وحيثما تستقم وظرف الخبره ان كان ناقصا كأينما تكونوا يدرككم الموت فاينما ظرف متعلق بمحذوف خبر تكونوا الذى هو فعل الشرط ويدرككم جوابه وان وقعت على حدث فمفعول مطلق لفعل الشرط كأين تضرب أضرب أو على ذات فان كان فعل الشرط لازما نحو من يقم أضربه فهى مبتدأ وكذا ان كان متعديا واقعا على أجنبى منها نحو من يعمل سوأ يجز به وخبره اما جملة الشرط أو الجواب أو هما معا أقوال فان كان متعديا وسلط على الاداة فهى مفعوله نحو وما تفعلوا

﴿ولا يكون المبتدا فيما اشتهر * منكرا وان يفد فلا حذر﴾ ﴿كوصفها أو عمل أو عطف ما * يصلح للبدء على ما علما﴾

يعني أن الابتداء بالنكرة لا يجوز الا بشرط افادتها وهي منحصرة في ثلاثة عشر أمرا أحدها أن تكون موصوفة

لفظا نحو وأجل مسمى عنده فأجل مبتدأ لوصفه بمسمى ونحو ولعبد مؤمن خير من مشرك أو تقديرا نحو السمن منوان بدرهم فمنوان مبتدأ ثان لوصفه بالجار المحذوف أي منوان منه وبدرهم خبره والجملة خبر عن الاول وكقولهم شر أهر ذا ناب أي شر عظيم ونحو رجيل عندنا أي حقير والثاني كونها عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان عند من أجازه من غير اعتماد أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة أو جرا نحو خمس صلوات كتبهن الله على العباد وشرط هذا أن يكون المضاف اليه نكرة كما مثلنا أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود والثالث عطف ما لا يصلح للابتداء على ما يصلح له وعكسه مثال الاول نحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة فمغفرة مبتدأ سوغ الابتداء بها عطفها على قول الموصوف بمعروف ومثال الثاني نحو طاعة وقول معروف فطاعة مبتدأ سوغ الابتداء بها عطف الموصوف عليها وكقوله

عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي
فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا

فاصطبار سوغ الابتداء بها تقدم خبرها الظرف وشكوى سوغ الابتداء بها عطفها عليها خلافا لابن هشام في جعله المسوغ واو الحال

من خير ومن يضرب زيدا أضرب به وان سلط على ضميرها أو على ملابسه فاشتغال نحو من يضربه أو من يضرب أخاه زيدا أضربه فيجوز في من كونها مفعولا لمحذوف يفسره فعل الشرط أو مبتدأ وفي خبره ما مر وانما كان العامل في الاداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس اذا لأن رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه ولانه قد يقترن بالفاء أو اذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما واغتفر ذلك في اذا لأنها مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها كما مر

﴿مبحث مسوغات الابتداء بالنكرة﴾

(**قوله** يعني أن الابتداء بالنكرة لا يجوز الخ) أي لانه محكوم عليه فلا بد من تعيينه أو تخصيصه بمسوغ لان الحكم على المجهول المطلق لا يفيد لتحير السامع فيه فينفر عن الاصغاء لحكمه المذكور بعده وانما لم يشترط ذلك في الفاعل مع أنه محكوم عليه أيضا لتقدم حكمه وهو الفعل أبدا فيتقرر مضمونه في الذهن أولا ويعلم أنه صفة لما بعده وان كان غير معين فلا ينفر السامع عن الاصغاء لحصول فائدة ما وبهذا التقرير يندفع ما يقال لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم لكان قبل الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على المجهول وحاصل الدفع أن تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقدمه وتقرره أولا فيشابه الصفة في تقدم العلم بها دون الخبر لا يقال يلزم من ذلك جواز الابتداء بالنكرة اذا تقدم خبرها مطلقا كقائم رجل ولم يقولوا به لامكان الفرق بأن تقديم الخبر خلاف الاصل فلم يكف مسوغا بمجرده بخلاف تقديم الفعل فانه لازم أبدا فتدبر واختار الرضي جعله كالمبتدا ومن لا يشترط تجدد الفائدة لا يشترط مسوغا أصلا ثم ما ذكر في المبتدا المخبر عنه أما المكتفي بمرفوعه فشرطه التنكير كما نصوا عليه ولا يحتاج لمسوغ لانه محكوم به كالفعل لا عليه ولذا كان أصل الخبر التنكير وكان حقه أن لا يتصف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن لما لم يمكن تجرد الاسم عنهما جردناه عما يطرأ ويحتاج لعلامة وهو التعريف (**قوله** أحدها أن تكون موصوفة) أي بوصف مخصص كالمثال لا نحو رجل من الناس هنا لعدم الفائدة ثم اعتبار الوصف المخصص يقتضي صحة حيوان ناطق هنا دون انسان هنا وهو كذلك وان كان بمعناه لان الموصوف مظنة الفائدة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال ونقل سم عن شيخه الصفوي أن اعتبار الوصف قاعدة حكمت بها العرب يظهر أثرها في بعض المواضع فأناطوا الحكم به وان لم يظهر أثره في بعض آخر طردا للباب (**قوله** وأجل مسمى عنده) في الكشاف ان التقديم هنا واجب لان المعنى وأي أجل مسمى عنده تعظيما لشأن الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم (**قوله** ولعبد مؤمن خير) هذا هو المشهور عند الجمهور وهو أن المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الآية وصفها وقال ابن الحاجب ان المصحح للابتداء بالنكرة في هذه الآية انما هو معنى العموم (**قوله** شر أهر ذا ناب) هذا مثل يضرب في ظهور أمارات الشر والمراد بذا ناب الكلب وصرح ابن الحاجب وغيره بأن المسوغ للابتداء بالنكرة فيه كونها في معنى الفاعل (**قوله** رجيل عندنا) وكالتعجب نحو ما أحسن زيدا أي شيء عظيم

(قوله

﴿أو ظرف أو مجرور أو بجمله * تقدمت فاحفظ لهذا كله﴾

﴿كذا اذا بها الحقيقة قصد * أو الدعا والعموم فاستند﴾

والرابع كون خبرها ظرفا أو مجرورا أو جملة تقدمت عليها نحو ولدينا مزيد ولكل أجل كتاب وقصدك غلامه رجل

وشرط الخبرفيهن الاختصاص وهوكون المضاف اليه فى الجمل الثلاث يصح الابتداء به والخامس كون المقصود بها الحقيقة لافردامن أفرادها نحورجل خيرمن امرأة وتمرة خيرمن جرادة والسادس كون المقصود بها الدعاء نحوسلام على نوح وسلام على موسى وسلام عليكم وويل للطففين والسابع كونها عامة اما بذاتها كاسماء الشروط والاستفهام أو بغيرها من نفى نحومارجل فى الدار أواستفهام نحوأاله مع الله

(أوخارق العادة فى الخبر
كذا اذا فجاءة قبل حر)

الثامن كون خبرها فيه خرق عادة نحوشجرة سجدت وبقرة تكلمت التاسع أن تقع بعد اذا الفجائية نحوخرجت فاذا أسد أورجل بالباب

(أووقعت أوّل جملة أتت
حالية بواوها أولاعرت)

والعاشر أن تقع فى أول جملة حالية بواوأولا كقول الشاعر

سرينا ونجم قدأضاء فذبدا
محياك أخفى ضوءه كل شارق

ونجم الخ جملة حالية بواو صدرت بنكرة وكقوله

الذئب يطرقها فى الدهر واحدة
وكل يوم ترانى مدية بيدى

فدية بيدى جملة حالية صدرت بنكرة بلاواو

(أووقعت محصورة أوفصلت
أو بعدفا الجزاء فيما قدجلت)

(وفى الثلاث نظر الاصل هنا
فقف به أعانكم إلهنا)

والحادى عشر كونها محصورة نحو انما فى الدار رجل الثانى عشر كونها للتفصيل كقول الشاعر

فأقبلت زحفا على الركبتين
فثوب نسيت وثوب أجر

فكل من لفظ ثوب فى البيت مبتدأ نكرة للتفصيل الثالث عشر كونها بعدفاء الجزاء نحووان تعجب فعجب قولهم ونحوان مضى عير فعير فى الرهط فالنكرة فى الآية والبيت مبتدأ لكونها بعد فاء الجزاء والله أعلم ونظر ابن هشام فى هذه الثلاث ولا وجه له عندى فان العلة المذكورة أقوى وأولى من المقدرة والله أعلم

(قوله وشرط الخبرفيهن الاختصاص) أى بأن يكون من المجرور وما أضيف اليه الظرف والمسند اليه فى الجملة صالحا للابتداء كما مثل فلا يجوز عندرجل مال ولانسان ثوب وولدله ولدرجل لعدم الفائدة قال فى المغنى ومن هنا يظهر أنه لادخل للتقديم فى التسويغ والاجازذلك بل المسوّغ هو الاختصاص واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية وقد يقال لايلزم من منع ذلك كونه لادخل له لجواز كونه جزء علة هنا وان كان علة تامة فى الفاعل لاختصاص كل باب بأحكام ولما امر من الفرق فافهم (قوله الخامس كون المقصود بها الحقيقة) ورجع ابن الحاجب هذا العموم (قوله السادس كون المقصود بها الدعاء) عبرعنه فى المغنى بكون النكرة فى معنى الفعل وجعله شاملا للدعاء للشخص كالأمثلة الثلاثة الاول عند الشارح وعليه كالمثال الأخير ولما يراد به التعجب كعجب لزيد (قوله السابع كونها عامة) المراد بالعموم هنا الشمولى كما هو فى هذه المذكورات وأما البدلى فليس مسوّغا لوجوده فى كل نكرة وجعل فى التسهيل قصدا لحقيقة المارّ داخلا فى العموم لوجودها فى كل فرد والاظهر عده مسوّغا مستقلا كما مر (قوله نحوشجرة سجدت وبقرة تكلمت) اذوقوع السجود فى الاوّل والكلام فى الثانى من أفراد هذا الجنس غيرمعتاد ففى الاخبار به عنها فائدة لكونه ليس معلوما بخلاف نحورجل مات فان وقوع الموت وقيامه بأفراد هذا الجنس معتاد فلافائدة فى الاخبار به لكونه معلوما (قوله نحوخرجت فاذا أسد أورجل بالباب) اذلاتوجب العادة أن لايخلوا الحال من أن يفاجئك عندخروجك أسد أورجل بمعنى أنه لايخلوا الحال من ذلك فيفيد الاخبار (قوله ونجم قدأضاء الخ) فيه الشاهد ومحياك وجهك والشارق الكوكب الطالع من الافق من شرق يشرق كطلع يطلع زنة ومعنى (قوله مدية بيدى) مدية مبتدأ سوّغه كونه بدء جملة حالية من ياء ترانى ولم تربط بالواو بل بالياء من يدى لان المدار على وقوع النكرة فى بدء الحال وان لم تكن بواو وقبل البيت

تركت ضأنى تودّالذئب راعيها ❊ وأنها لاترانى آخر الأبد

(قوله انما فى الداررجل) يعلم منه تسويغ المحصور بالأولى فالمسوّغ هو الحصر الا أنه تارة يكون معنويا نحوشرأهرّذاناب وشئ جاءبك وتارة لفظيا نحوانما رجل فى الدار وتنظير المغنى فيه انما هو من حيث تمثيله بانما فى الداررجل لان فيه مسوّغا آخر (قوله زحفا) اما مصدر لأقبلت من معناه أو حال من التاء أى زاحفا وقوله نسيت هكذا فى المغنى فهو من النسيان و يروى بدله لبست قال وانما نسى ثوبه لشغل قلبه بمحبوبته وجرالآخر ليخفى أثره ولهذا زحف على الركبتين والبيت لامرئ القيس ثم ضعف الاستشهاد بأن نسيت وأجر محتملان للوصفية والخبر محذوف أى فمن أثوابى ثوب نسيت الخ وان كانا خبرين احتمل تقدير الوصف أى فثوب لى نسيت الخ (قوله ان مضى عير فعير فى الرهط) العير بفتح المهملة وسكون التحتية المراد به هنا السيد والرهط قوم الرجل وعشيرته وهو مادون العشرة من الرجال خاصة أى ان مضى من القوم وذهب سيد ففيهم غيره ويروى فعير فى الرباط فالمراد به الحمار وهذا مثل للرضا بالحاضر وترك الغائب وجعل فى المغنى المسوغ فى ذلك الوصف المقدر أى فعير آخر (قوله ولاوجه له عندى) بل له وجه حسن وقد

(ثلاثة أقسامه لفظ محل * توهم وذا متبوع حصل)
(توجه العامل للمعمول * امكانه للمبتدا المجعول)
(وشرط ذى المحل كونه أبيح * ظهور ذلك المحل فى الفصيح)
(وبالاصالة وجود المحرز * أى طالب المحل فادر واجتز)
(صحة أن يدخل ماتوهما * من عامل شرط للاخر انتمى)
(وشرط حسنه بكثرة الدخول * كلست عالما ولا غمر جهول)

يعنى أن العطف ثلاثة أقسام الاول العطف على اللفظ وهو الاصل والكثير نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالجر عطفا على بقائم وشرطه امكان توجه العامل الى المعمول كالمثال لجواز دخول الباء على قاعد ولهذا الشرط منعوا ماجاءنى من رجل ولا زيد بالجر عطفا على لفظ رجل لان من الزائدة لا تدخل على المعارف ولهذا الشرط أيضا قد يمتنعان نحو ما زيد قائما لكن قاعدا أو بل قاعد لان العطف على اللفظ يقتضى اعمال ما فيه وهى لا تعمل فى الموجب وعلى المحل اعمال المبتدا فيه وقد زال فوجب الرفع على أنه خبر لمبتدا محذوف (الثانى) العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب عطفا على محل خبر ليس المجرور بالباء الزائدة ولهذا ثلاثة شروط أحدها امكان ظهور هذا المحل فى فصيح الكلام فلا يجوز مررت بزيد وعمرا بالنصب على محل بزيد لانه لا يسقط منه الحرف الا فى الضرورة ولا يشترط فى مراعاة محل الاسم كون العامل فيه زائدا كما مثلنا بدليل قوله

فان لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد فلتزعك العواذل

بنصب دون عطفا على محل المجرورة بمن الثانى من الشروط كون المحل المعطوف عليه هو الاصل ولذا لا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه بجر أخيه عطفا على محل زيد لان جر الوصف المستكمل شروط العمل مفعوله فرع فلا يعطف عليه بالجر مراعاة لمحله الشرط الثالث من الشروط وجود المحرز أى الطالب لذلك المحل ولذا امتنع ان زيدا وعمرو قائمان برفع عمرو على اسم ان لان طالب رفعه وهو الابتداء قد زال وهذا الشرط لم يشترطه البصريون والمانع له عندهم توارد عاملين على الخبر ولذا قال ابن مالك

وجائز رفعك معطوفا على * منصوب ان بعد أن تستكملا

وجوز الفراء الصورتين مستدلا بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون وقول الشاعر

فمن يك أمسى بالمدينة رحله * فانى وقيار بها لغريب

وقوله

خليلى هل طب فانى وأنتما * وان لم تبوحا بالهوى دنفان

وتأول البصريون الآية على حذف خبر ان

ذكرناه (تنبيه) زاد الاشمونى على الالفية خمسة وقوعها بعد لولا أو لام الابتداء أو كم الخبرية أو كونها جوابا أو مبهمة اه ومما يستعمله المعرب كون النكرة فاعلا أو نائبه فى المعنى نحو كريم يوفى بوعده وجارية ضربت وزاد بعضهم كونها فى معنى الامر كوصية لأزواجهم ويمكن دخوله فى معنى الفعل أو يؤتى بها للمناقضة كرجل قائم لمن زعم أن امرأة قامت

(مبحث أقسام العطف)

(قوله وشرطه امكان توجه العامل الى المعمول) المراد بالمعمول المعطوف قال الدمامينى وهذا يقتضى أن مولود فى لا تضار والدة بولدها ولا مولود ليس معطوفا على والدة ثم ان ابن مالك قدر فى مثل هذا عاملا وجعله عطف جمل وغيره يقول يغتفر فى التابع نحو اسكن أنت وزوجك (قوله لكن قاعدا أو بل قاعد) ومافى الالفية وغيرها من تسمية ذلك عطفا مجاز نظرا للصورة (قوله امكان ظهور هذا المحل فى فصيح الكلام) اعترضه الدمامينى بجواز رب رجل صالح لقيت وامرأة مع أنه لا يجوز رب جلا صالحا على أن الاصل رب ثم حذفت ومنع الشمنى عدم الجواز وسبق فى رب اختصاصها بجواز مراعاة محل مجرورها كثيرا (قوله فان لم تجد من دون عدنان الخ) أى ممن هو أنزل منه من أولاده أى ان لم تجد والدا من ذرية معد لا من ذرية عدنان فلتزعك بفتح الزاى أى تمنعك العواذل أى اللوائم من الفخر لان الفخر قاصر على عدنان ودون معد عطف على محل دون الاول ويظهر النصب لان وجد كما يتعدى للمفعول الثانى بنفسه يتعدى له بمن تقول وجدت العلم نافعا او وجدت الخير من العلم والبيت من قصيدة لبيد (قوله فلا يعطف الخ) ومفاد كلامه أن زيدا فى محل خفض حالة نصبه وليس كذلك والجواب أن مراده أن زيدا يثبت له الخفض فى تركيب آخر فلا يجوز العطف مراعاة له لانه ليس أصليا (قوله قد زال) أى بدخول ان (قوله البصريون) المناسب كما بالاصل بعض البصريين (قوله وجوز الفراء الصورتين) لكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجىء الخبر خفاء اعراب الاسم نحو ان هذا وعمرو ذاهبان أو يكون منصوبا بحركة مقدرة نحو ان موسى وعمرو قائمان لئلا يتنافر اللفظ لو لم يكن خفيا اعرابه ولم يشترطه الكسائى كما أنه ليس بشرط بالاتفاق فى سائر مواضع العطف على اللفظ (قوله على حذف خبر ان)

أى آمنون أو فرحون والذين هادوا مبتدأ وما بعده الخبر ويضعفه أنه حذف من الاول لدلالة الثانى عليه وانما الكثير العكس (قوله أو خبر الصابئون) صوابه أو الذين هادوا ويشهد له فمن يك أمسى الخ اذ لا تدخل اللام فى خبر المبتدا حتى يقدم نحو لقائم زيد ويضعفه تقدم الجملة المعطوفة عليها وقيار غلام الشاعر أو فرسه وهو ضابئ بالمعجمة وكسر الموحدة ابن الحرث البرجمى بضم الموحدة والجيم وقبل فمن يك أمسى

دعاك الهوى والشوق لما ترنمت * هتوف الضحى بين الغصون طروب

تجاوبها ورق الحمام اصوتها * فكل لكل مسعد ومجيب

(وبعده)

وما عاجلات الطير يدنين بالفتى * رشادا ولا عن ريثهن يخيب

ورب أمور لا تضيرك ضيرة * وللقلب من مخشاتهن وجيب

ولا خير فيمن لا يوطن نفسه * على نائبات الدهر كيف تنوب

وفى الشك تفريط وفى الحزم قوة * ويخطئ فى الحدس الفتى ويصيب

ولست بمستبق صديقا ولا أخا * اذا لم تعد الشئ وهو مريب

قالها المارفع لسيدنا عثمان رضى الله عنه وذلك أن ضابئا استعار كلبا يقال له فرحان من بعض بنى نهشل فكان يصيد به البقر والظباء والضباع فلما بلغهم ذلك حسدوه وأخذوه منه غصبا فرمى أمهم به وقال

وأردفتهم كلبا فراحوا كأنما * حباهم ببيت المرزبان أمير

فيا راكبا إما عرضت فبلغن * أمامة عنى والأمور تدور

فأمكم لا تسلموها لكلبكم * فان عقوق الوالدات كبير

وانك كلب قد ضريت بما ترى * سميع بما فوق الفراش بصير

فاستعدى عليه بنو عبد الله بن هودة عثمان بن عفان رضى الله عنه فأرسل اليه فأقدمه فأنشدوه الشعر الذى قال فى أمهم فقال له عثمان ما أعرف رجلا أفحش ولا الأم منك انى لأظن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان حيا لنزل فيك قرآن وقضى عليه بجز شعره والحبس ثم بعد قتل عثمان أفلت فلما كان زمن الحجاج وعرض من أهل الكوفة مددا لوجههم لمهلب عرضه فيهم وهو شيخ كبير فقال للحجاج أتقبل منى بديلا فقال الحجاج نعم فقال عتبة بن سعيد هذا الذى رفس عثمان يوم الدار فقال الحجاج على به فلما أتى به أمر بقطع راسه وانتهب ماله ففعل به ما أمر وانتقم الله من ظالم بظالم حتى ينتقم من الجميع (قوله بجر ممنش) الممنش المفسد ذات البين والنيرب النميمة والمنمل الكثير النميمة (قوله بجزم أكن عطفا على محل أصدق) كأنه قيل ان أخرتنى أصدق وأكن والى هذا ذهب أبو على الفارسى والزجاج وحكى سيبويه عن الخليل أنه على توهم الشرط الذى يدل عليه التمنى لان الشرط غير ظاهر ولا يقدر حتى يعتبر العطف على الموضع كما فى قوله تعالى من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم بالجزم وهو حسن بيد أن التعبير بالتوهم هنا ينشأ منه توهم قبيح وقرئ وأكون بالنصب وهو ظاهر وقرأ عبيد بن عمير وأكون بالرفع على الاستئناف (قوله وكقراءة قنبل انه من يتق ويصبر باثبات الياء فى يتقى على أن من موصولة) وقيل الموجودة

أو خبر الصابئون والبيت الاول على حذف خبر وقيار وما فيه اللام خبر انى والثانى على حذف خبر انى (والثالث) من أوجه العطف عطف التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالجر عطفا على منصوب ليس لتوهم جره الكثير ولذا حسن

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيأ اذا كان جائيا

وكقوله

ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل
ان لم يكن للهوى بالحق غلابا

بجر سابق عطفا على مدرك المنصوب وبجر بطل عطفا على مقدام المنصوب ولم يحسن قوله

وما كنت ذا نيرب فيهم
ولا منمش فيهم منمل

بجر منمش عطفا على ذا نيرب لقلة دخول الباء على خبر كان المنفية ومن العطف على التوهم المنزه تعالى عنه لولا أخرتنى الى أجل قريب فأصدق وأكن بجزم أكن عطفا على محل أصدق عند تقدير حذف الفاء قال ابن مالك

وبعد غير النفى جزما اعتمد
ان تسقط الفا والجزاء قد قصد

وكقراءة قنبل انه من يتق ويصبر باثبات الياء فى يتقى على أن من موصولة

وجزم يصبر على معنى شرطيتها ومن العطف بالنصب على توهمه المنزه الله تبارك وتعالى عنه فبشرناها باسحق ومن وراء اسحق يعقوب بنصب يعقوب عطفا على باسحق على معنى وهبنا اسحق والله أعلم وأما عطف المرفوع على التوهم فنحو انك وزيد ذاهبان وانهم أجمعون ذاهبون برفع زيد وأجمعون على توهم رفع ماقبلهما بالابتداء وأما العطف بنصب الفعل على توهمه فى الفعل فعلى قراءة ودوا لوتدهن فيدهنوا بالنصب على توهم نصب تدهن بأن ومن العطف على المعنى قول البصريين فى نصب الفعل بعد الفاء أو الواو التى فى جواب أحد أنواع الطلب الثمانية أو النفى التى يجمعها قولك

مروانه وادع وسل واعرض لحضهم
تمن وارج كذاك النفى قد كملا

أو بعد أو التى بمعنى الى أو الا أو بعد الفاء والواو وثم اذا عطفت الفعل على اسم قبلها خالص من تأويله بالفعل فان نصب المضارع بعد هذه الاشياء بأن مضمرة بعد حرف العطف وهى والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما قبلها فى الجواب أو على الاسم الخالص من تأويله بالفعل مثاله بعد النفى لا يقضى عليهم فيموتوا أى لا يكون عليهم قضاء فموت والله أعلم ونحو ما تأتينا فتحدثنا أى ما يكون منك اتيان فتحديث ومثاله بعد أو لألزمنك أو تقضينى حقى أى ليكونن لزوم منى أو قضاء منك ومثاله بعد المعطوف على الاسم الخالص

ولبس عباءة وتقر عينى * أحب الى من لبس الشفوف

اشباع والحرف الاصلى حذفه الجازم ويرده أن حرف الاشباع لا يكتب (قوله وجزم يصبر على معنى شرطيتها) وقيل سكن يصبر تخفيفا أو لنية الوقف على أن من موصولة (قوله فبشرناها باسحق) يعنى فى قراءة فتح الباء من يعقوب وأما على قراءة رفعها فيعقوب مبتدأ ومن وراء خبر مقدم (قوله على معنى وهبنا اسحق) ومن وراء اسحق يعقوب والحاصل أنه عطف على اسحق من قوله فبشرناها باسحق وصح عطف المنصوب على المجرور لتوهم عامل يصح أن يكون ناصبا وهو وهبنا والاصل فوهبنا لها اسحق ويعقوب أى ووهبنا لها يعقوب من وراء اسحق وانما كانت البشارة لها لان النساء أشد تأثيرا بالسرور ولأنها لم يكن لها ولد وكان لابراهيم ولد من غيرها (قوله وأما العطف بنصب الفعل الخ) أى وأما وقوع عطف التوهم فى المنصوب حالة كونه فعلا (قوله على توهم نصب تدهن بأن) أى فيدهنوا عطف على تدهن وصح عطف المنصوب على المرفوع لتوهم وجود أن المصدرية فى الكلام بدل لو (قوله فان نصب المضارع بعد هذه الاشياء بأن مضمرة الخ) يعنى أن البصريين يقولون ان الفعل فى هذه المواضع المذكورة فى الشرح منصوب بأن مضمرة والحرف المذكور عاطف للمصدر المنسبك من أن والفعل على مصدر متوهم والكوفيون يقولون ان الناصب الحرف المذكور ولا عطف أصلا فالحرف المذكور غير عاطف (قوله فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم الخ) أى متصيد مما قبلها فان لم يكن قبلها ما يتصيد منه مصدر بأن كان جملة اسمية خبرها جامد نحو ما أنت زيد فنكرمك فنقل الصبان عن السيوطى منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك بل يرفع على الاستئناف أو عطف جملة على جملة بلا قصد التسبب اهـ وقد يقال يمكن تصيد مصدر من لازم الجملة أى كما يثبت كونك زيدا فاكرامك ونقل ذلك الاسقاطى عن أبى حيان (قوله فى الجواب) سمى ما بعد الفاء جوابا لان ماقبلها من النفى والطلب يشبه الشرط فى أن كلا غير ثابت المضمون ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط اذ العدول عن عطف الفعل بالفاء الى النصب يفيد التسبب ومع ذلك هى لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها (قوله أى ما يكون منك اتيان فتحديث) ومعنى هذا نفى الاتيان فينتفى الحديث فهو من باب انتفاء السبب بانتفاء المسبب أى ما تأتينا فكيف تحدثنا أو نفى الحديث فقط فيكون لنفى المسبب دون السبب كأنه قيل ما تأتينا محدثا أى بل غير محدث وعلى المعنى الاول جاء قوله سبحانه وتعالى لا يقضى عليهم فيموتوا أى فكيف يموتون ويمتنع أن يكون على الثانى اذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون ويجوز رفعه فيكون اما عطفا على تأتينا فيكون كل منهما داخلا عليه حرف النفى أو على القطع أى عدم عطف الفعل على الفعل قبله بتقدير مبتدا ويسمى هذا استئنافا وللاستئناف وجه اخر وهو جعل الفعل مرفوعا لكن ليس لعطفه على الفعل قبله كما هو الوجه الاول من وجهى الرفع ولا مقطوع بتقدير مبتدا بل هو فعل مضارع مقتضب مستقل غير معطوف على شئ مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وليس الفعل عطفا على مصدر متوهم لان هذا وجه النصب والحاصل أن رفع الفعل اما على العطف أو على القطع أو على هذا الوجه وهو جعل الفعل مستقلا غير معطوف على شئ فأوجه الرفع ثلاثة وللنصب وجهان وهو من عطف المعنى فيهما

(مبحث

(وعطفك الانشاء على الاخبار * وعكسه فيه خلاف جار)
(أهل البيان وابن مالك أبوا * مثل ابن عصفور وبالجل اقتدوا)
(وجوزته فرقة جليله * كسيبويه وارتضوا دليله)
(وخلفهم في جمل ليس لها * محل اعراب فحصل عدها)
(أما التي حلت محل المفرد * فالعطف سائغ بلا تردد)

يعني أن عطف الانشاء على الخبر وعكسه فيه خلاف فأهل البيان وابن مالك وابن عصفور منعوه مقتدين بالجل وأجازه سيبويه وجماعة مستدلين بنحو وبشر الذين آمنوا في البقرة لانها عطفت على أعدت للكافرين وبشر المؤمنين في الصف لعطفها على نصر من الله وفتح قريب وكقول الشاعر

وان شفائي عبرة ان سفحتها * وهل عند رسم دارس من معوّل

فعطف الجملة الانشائية وهي وهل معوّل عند رسم دارس على الخبرية وهي جملة وان شفائي عبرة قلت والصحيح عندي الاول لتنافي المعنيين وأيضا لاحتمال الثانية الاستئناف واذا طرق الاحتمال سقط الاستدلال والخلاف انما هو في الجمل التي لا محل لها وأما التي لها محل فيجوز فيها العطف باتفاق لوقوعها موقع المفرد فليست النسبة فيها مقصودة نحو وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فالاولى خبرية والثانية انشائية وعطفت عليها لانها في محل نصب

(مبحث عطف الانشاء على الخبر وبالعكس)

(قوله وان شفائي الخ) الشفاء ضد الضر والعبرة الدموع والمهراقة المصبوبة ولا شك أن هذه جملة خبرية وهل الخ جملة انشائية عطف على الخبرية ومعنى هل ليس لانه استفهام انكاري ورسم الدار أثرها والدارس البالي ومعوّل اسم مفعول بمعنى العويل أي البكاء والصراخ فهو مبتدأ مؤخر خبره الظرف قبله ومن زائدة والبيت من معلقة امرئ القيس ورد الاستدلال للجواز بالآيتين والبيت صاحب المغني فانظره (قوله وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل الخ) أي على أن الواو من الحكاية لا من المحكي لان الجملة التي لها محل في قوة المفرد كما أشار اليه الشارح فكأن الانشائية والخبرية غير معتبرين وحمل ابن السبكي منع البيانيين على البلاغة موفقا بينهم وبين النحاة

(مبحث عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس)

(قوله وهو الصحيح الخ) أي لانه المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل قام زيد وعمرا أكرمته ان نصب عمرا بفعل محذوف يفسره المذكور أرجح من رفعه على أنه مبتدأ والجملة بعده خبر والجملة الاسمية عطف على الجملة الفعلية قبلها لان تناسب الجملتين المتعاطفتين الحاصل عند نصب عمرو أولى من تخالفهما الحاصل عند رفعه فهذا يدل على الجواز (قوله وقيل يجوز بشرط الواو) أي لانها أصل حروف العطف نخصت بذلك لان الاصل يخص بمزايا لا توجد في غيره وأضعف الثلاثة القول الثاني

(مبحث العطف على معمولي عاملين)

(قوله نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس) فجالس عطف على ذاهب وعمرا عطف على زيدا والعامل في الكل ان والعطف في الباب من عطف المفردات (قوله ان زيدا ضارب أبوه لعمرو) اللام مقوية للوصف لاجل أن يعمل (قوله وأخاك) أخاك عطف على زيد وغلامه عطف على أبوه

(عطف الاسمية على الفعلية وعكسه)

(قد جوزوه مطلقا ووردا
منع له وقيل بالواو بدا)

يعني أن في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وعكسه خلافا فقيل يجوز مطلقا وهو الصحيح لقولهم في الاشتغال تناسب الجمل أولى من تخالفها لان الاولوية لا تقتضي منع العكس وقيل يمنع وقيل يجوز بشرط الواو قال ابن بون

واعطف على فعلية اسميه
واعطف على الاسمية الفعليه

(العطف على معمولي عاملين)

(وأجمعوا على وقوع العطف ان * يك بمعمول لعامل زكن)
(كذا اذا المعمول قد تعددا * والعامل اتحد فيما اقتدا)
(وان يك المعمول أيضا عددا * والعاملان اثنان فيما اعتمدا)
(فامنعه الا ان يرى الاخير * وافى له الجر وذا مشهور)
(وان يجي الجر لما تقدما * فسيبويه المنع عنده انتمى)
(وبعضهم فصل في ذي المسئله * فقال ان يلي والا فامنعه)
(ورد هذا بالذي قد وردا * في محكم التنزيل فلتعتمدا)

يعني أنهم أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو أعلم زيد عمرا بكرا جالسا وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه لبكر

وأما العطف على معمولى عاملين فان لم يكن أحدهما جارا فنعه ابن مالك ونصه فى التسهيل وأجاز الاخفش العطف على معمولى عاملين ان كان أحدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف أو انفصل بلا والأصح المنع مطلقا وما أوهم الجواز فخره بحرف مدلول عليه بما قبل العاطف مثالهما وليس فيهما جار كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر ومثالهما وأحدهما جار مقدم

نحو ان فى الدار عمرا والحجرة زيدا ومثال انفصال العاطف عن المجرور المتقدم بلا نحو ما فى الدار زيد ولا الحجرة عمرو ومثال تقدم المجرور ان فى الدار زيدا وعمرا فى الحجرة والكل ممنوع عند ابن مالك والمجرور عنده مجرور بحرف جر مماثل للمذكور قبله أو بعده وجوز الاخفش الثلاثة الاخيرة على قول عنه ورد قول المانع مطلقا قوله تعالى وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون فقوله تعالى واختلاف الليل والنهار وقوله آيات لقوم يعقلون بنصب آيات أو برفعهما معطوفان على معمولى عاملين أما الرفع فعلى العطف على آيات لقوم يوقنون وأما النصب فعلى العطف على الآيات قبلها وبهذه الآية يرد على المانعين بالاطلاق أو بالتفصيل والله أعلم

و بكر عطف على عمرو والعامل فى الثالث لام التقوية وفى الثانى ضارب وفى الاول ان (قوله وأما العطف على معمولى عاملين فان لم يكن أحدهما جارا فنعه ابن مالك الخ) ونقل الفارسى الجواز مطلقا ولو كان أحد العاملين ليس حرف جر عن جماعة منهم الاخفش (قوله مثالهما وليس فيهما جار كان آكلا الخ) فآكلا خبر كان وطعامك معمول لآكل وعمرو اسم لكان مؤخر وتمرك عطف على طعامك و بكر عطف على عمرو والعامل فى طعامك آكل وفى عمرو كان فاختلف العامل وليس أحدهما جارا فهذا المثال ونحوه ممنوع عند ابن مالك جائز عند غيره (قوله ومثالهما وأحدهما جار مقدم نحو ان فى الدار عمرا والحجرة زيدا) والمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائى والفراء والزجاج (قوله والكل ممنوع عند ابن مالك) وفصل قوم منهم الأعلم فقالوا ان ولى المخفوض العاطف بأن كان الاول من المعطوفات للاول والثانى للثانى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادلت المتعاطفات حيث جاءت على ترتيب واحد والا امتنع لعدم السماع ولعدم التعادل أيضا نحو فى الدار زيد وعمرو الحجرة (قوله فقوله تعالى واختلاف الليل والنهار الخ) توضيحه أن قوله تعالى ان فى السموات الآية فى السموات خبر مقدم ولآيات اسمها مؤخر منصوب بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم فهى منصوبة اجماعا وفى خلقكم لا شاهد فيه لذكر فى وقوله واختلاف الليل والنهار حذف فيه فى ففيه الشاهد وانما لم يكن لانه اذا رفع آيات كان مبتدأ وفى خلقكم خبر وهو عطف جمل وان نصبت فان عطف على اسم ان وفى خلقكم على خبر ان فهما معمولا عامل واحد وقرأ الاخوان آيات الثانية والثالثة بالنصب والباقون بالرفع وقد استدل بالقراءتين فى آيات الثالثة على المسئلة أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفى وأما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفى وأجيب بثلاثة أوجه أحدها أن فى مقدرة والعمل لها ويؤيده أن فى حرف عبد الله التصريح بفى وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء أو ان الثانى ان انتصاب آيات على التوكيد للاولى ورفعها على تقدير مبتدا أى هى آيات وعليهما فليست فى مقدرة والثالث يخص قراءة النصب وهو أنه على اضمار ان وفى ذكره الشاطبى وغيره واضمار ان بعيد

(المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة)

(مبحث المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة)

أى لغرض الابهام ثم التفصيل والضمير باق على تعريفه اذ ذاك خلافا للرضى (قوله اذا فسر بالتميز) أما اذا كان فاعلهما محلى أو مضافا لمحلى فليس كذلك فلا يعود فاعلهما الا اذا كان ضميرا ويلتحق بنعم وبئس فعل الذى يراد به المدح أو الذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج وظرف رجلا زيد وعن الفراء والكسائى أن المخصوص هو الفاعل ولا ضمير فى الفعل ويرده نعم رجلا

(فى نعم بئس والتنازع بدل ومضمر الشان وقصة نقل)

(ومخبر عنه بمفرد بدا أو أبدل الظاهر من رب اعضدا) (أووصله بفاعل مقدم تفسيره المفعول فيما ينتمى) كان

يعنى أن الضمير يعود على متأخر لفظا ورتبة فى سبعة مواضع أولها مرفوع نعم وبئس اذا فسر بالتميز وذلك عند جعل المخصوص خبرا لمبتدا محذوف أو مبتدأ خبره محذوف نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا بكر

الثانى أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين نحو جفونى ولم أجف الاخلاء اننى * لغير جميل من خليلى مهمل
فواو جفونى راجع على الاخلاء المتنازع فيه المعمل فيه الثانى وهو أجف

الثالث المخبر عنه بما يفسره نحو ان هى الاحياتنا الدنيا فهى اتناخبر هى ومفسرة الرابع المبدل منه اسم ظاهر يفسره
* كز ره خالدا وقبله البدا *
واعرفه حقه الخامس الضمير المجرور برب المفسر بتمييز بعده كقوله
ربه فتية دعوت الى ما
يورث المجد دائبا فأجابوا
السادس أن يكون متصلا بفاعل مقدم على مفعول مفسر للضمير المتصل بالفاعل كقوله
كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد
ورقى نداه ذا الندى فى ذرى المجد
والبيت فيه شاهدان حلمه ذا الحلم ورقى نداه ذا الندى السابع ضمير الشأن والقصة وأخرته عن محله فى النظم لطول الكلام عليه وليتصل الكلام عليه بالكلام على خواصه نحو قل هو الله أحد فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا
(ثم ضمير الشأن فيما عرفا
يخالف الضمير فيما يقتفى)
(عوده له عما بعده كما
تفسيره بجملة تحتما)
(لم تأت من بعد التوابع ذكر
لزومه الافراد فيما يشتهر)
(عامله يعرف وهو الابتدا
أو النواسخ له فقيدا)
(لاجل ذا ان أمكن الغير فلا
يعدل عنه فى الذى لهم جلا)

كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل وانه قد يحذف نحو بئس للظالمين بدلا (قوله الثانى أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين) والكوفيون يمنعون كون الضمير من أول المتنازعين عائدا على متأخر ثم اختلفوا فقال الكسائى يحذف فاعل أول الفعلين المتنازعين وقال الفراء يضمر ويؤخر عن المفسر فان استوى العاملان فى طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو قام وقعد أخواك فهو عنده فاعل بهما (قوله الرابع المبدل منه اسم ظاهر) قال ابن عصفور أجازه الاخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز باجماع نقله عنه ابن مالك (قوله الخامس الضمير المجرور برب المفسر بتمييز بعده) وحكمه حكم ضمير نعم وبئس فى وجوب كون مفسره تمييزا وكونه هو مفردا ولكنه يلزم أيضا التذكير فيقال ربه امرأة لا ربها ويقال نعمت امرأة هند وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز فى التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسموع (قوله كسا حلمه الخ) حلمه فاعل كسا وضميره عائد على المفعول المتأخر أعنى ذا الحلم أى كسا صاحب الحلم حلمه أثواب سودد ونداه فاعل رقى وضميره عائد على المفعول أعنى ذا الندى والجمهور يوجبون فى النثر فى الضمير المتصل بالفاعل العائد على المفعول تقديم المفعول وأما فى النظم فلا يجب تقديم المفعول بل يجوز تأخيره للضرورة نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها فى الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتفسيره بغير المفعول والواجب فيما تقدم الخبر والمفعول ولا خلاف فى جواز نحو ضرب غلامه زيد (قوله يعنى أن ضمير الشأن يخالف الضمائر) ضمير الشأن والقصة واحد وهو الضمير المخبر عنه بجملة مفسرة له وانما يختلفان من جهة أن ذلك الضمير اذا كان ضميرا مذكرا قيل له ضمير الشأن وان كان مؤنثا قيل له ضمير القصة وضابط تذكيره وتأنيثه أنه ان كان فى الجملة المفسرة مؤنث عمدة أنث نحو هى هند قام أبوها والا ذكر فلا يجوز هى بنت غرفة أو تقول فى ضابط تذكيره وتأنيثه ان كانت الجملة بعدهما المبينة لهما محتوية على مسند اليه مذكر فيذكر الضمير وان كان مؤنثا فيؤنث الضمير وضابط ضمير القصة والشأن هو الضمير المبين بجملة عائدا على متأخر لفظا ورتبة نحو قل هو الله أحد ونحو فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا والكوفى يسميه ضمير المجهول (قوله أحدها لزوم عوده على ما بعده) اذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هى ولا شئ منها عليه (قوله الثانى لزوم تفسيره بجملة خبرية مصرح بجزأيها) ولا يشاركه فى هذا ضمير اذ كل ضمير غيره يفسره مفرد وأجاز الكوفيون والاخفش تفسير ضمير الشأن بمفرد له مرفوع لانه حينئذ فى معنى الجملة نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو فكان شانية واسمها ضمير وقائما خبرها وزيد فاعل بقائم والهاء فى ظننته ضمير الشأن مفعول أول وقائما مفعول ثان مفسر وعمرو فاعل بقائم وهذا ان سمع خرج على أن المرفوع وهو زيد فى الاول وعمرو فى الثانى مبتدأ والاصل زيد كان قائما وعمرو ظننته قائما فاسم كان وضمير ظننته راجعان اليه لانه فى نية التقدم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسمها وأجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول وفيه فسادان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل (قوله الثالث أنه لا يتبع بتابع أى تابع) فلا

يعنى أن ضمير الشأن يخالف الضمائر فى خمسة أمور أحدها لزوم عوده على ما بعده الثانى لزوم تفسيره بجملة خبرية مصرح بجزأيها الثالث أنه لا يتبع بتابع أى تابع

الرابع أنه ملازم للافراد الخامس أنه لا يعمل فيه الا الابتداء أو أحد نواسخه ولاجل مخالفته للقياس في هذه الامور الخمسة لا ينبغي الحمل عليه ان أمكن غيره ومن ثم ضعف رجوع ضمير

انه يراكم على الشأن لامكان عوده على الشيطان وقولهم ان اسم ان المخففة لا يكون الا ضمير شأن غير سديد اذ الأحسن رجوعه على غيره ان أمكن نحو أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا أي انك ويذكر باعتبار الشأن ويؤنث باعتبار القصة اذا كان في الجملة بعده مؤنث عمدة

﴿شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا﴾

﴿ضمير فصل بين ما يعرف * من مبتدا وخبر يكتنف﴾
﴿في الحال أو في الاصل والخبران * منع أل اسما منكرا يعن﴾
﴿كون الضمير طبق ما تقدما * بصيغة المرفوع أمر لزما﴾
﴿يفيد توكيدا وتمييز الخبر * من تابع والاختصاص ان ظهر﴾
﴿ولا يرى محله البصري فقيل * حرف وقيل اسم وذا قول الخليل﴾
﴿وقال كوفي محل ما سبق * محله وقيل لا بل ما التحق﴾
﴿وقوله سبحانه أنت الرقيب * يصح توكيد وفصل بالنحيب﴾
﴿وقوله انا لنحن الابتدا * والفصل لا التوكيد با منتقدا﴾
﴿انك أنت قبل علام الغيوب * يحتمل الثلاثة احذر العيوب﴾
﴿ولا يؤكد الضمير مظهرا * والخلف في ابداله منه جرى﴾

يعني أن الضمير المسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند الكوفيين له ستة شروط أحدها أن يكون

يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه بخلاف غيره من الضمائر فانه يجوز توكيده والعطف عليه والابدال منه نحو القوم مررت بهم كلهم ومررت بك وبزيد وتكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا (قوله الرابع أنه ملازم للافراد) فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين أو أحاديث نحو هو زيد قائم وعمرو منطلق ونحو هو عمرو نائم وبكر منطلق وخالد جالس (قوله الخامس أنه لا يعمل فيه الا الابتداء أو أحد نواسخه) بخلاف غيره من الضمائر فانه يكون مجرورا ومنصوبا أي في محلهما بسبب عاملهما والى هذه المواضع الخمس أشار الناظم بقوله

ثم ضمير الشان فيما عرفا * يخالف الضمير فيما يقتفي

الابيات الثلاثة (قوله ان أمكن غيره) أي وكان الغير موافقا للقياس أما ان كان مخالفا للقياس أيضا فيجوز الحمل عليه (قوله لامكان عوده على الشيطان) يؤيده أنه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشأن لا يعطف عليه لكن قال الدماميني يمكن نصب وقبيله على أنه مفعول معه (قوله أي انك) هكذا قال سيبويه وحيث جعله امام الصناعة ضمير المخاطب يعلم أن جعله ضمير الشأن ضعيف والى هذا أشار الناظم بقوله

لاجل ذا ان أمكن الغير فلا * يعدل عنه في الذي لهم جلا

﴿مبحث شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا﴾

(قوله أحدها أن يكون ما قبله مبتدأ في الحال) أي حال التكلم أو في الاصل بأن يدخل على المبتدا الذي قبله ناسخ (قوله نحو أولئك هم المفلحون) أولئك مبتدأ وهم ضمير فصل وعماد لا محل له من الاعراب والمفلحون خبره وان حرف توكيد ونصب ونا اسمها واللام لام الابتداء ونحن ضمير فصل والصافون خبران والتاء في كنت اسم كان وأنت ضمير فصل والرقيب خبرها والهاء من تجدوه مفعول أول وعند ظرف متعلق بتجدوه وهو مضاف والله مضاف اليه ما قبله مقول فيه مخفوض وليس بأدب وهو ضمير فصل وخيرا مفعول ثان (قوله وجوز بعضهم وقوعه بين الحال وصاحبها) المراد بالبعض في كلامه الاخفش ومثال ذلك جاء زيد هو ضاحكا (قوله وعليه قراءة من قرأ هؤلاء بناتي هن أطهر بالنصب) هؤلاء مبتدأ وبناتي خبر وهن ضمير فصل وأطهر حال ولكم متعلق بالحال ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك وهي قراءة ابن مروان ونقلت عن سعيد بن جبير والحسن البصري وزيد بن علي وهي شاذة لما يلزم عليها من توسط ضمير الفصل بين الحال وصاحبها وهو ممنوع عربية وقد خرجت على أن هؤلاء بناتي جملة وهي اما توكيد لضمير مستتر في الخبر أو مبتدأ ولكم الخبر وعليهما فأطهر حال وفيهما نظر أما الأول فلان بناتي جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين اللهم الا أن يؤول بمولودات وأما الثاني فلان الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي لأنه عامل معنوي والعامل المعنوي لا تتقدم الحال عليه عند أكثرهم بل عند الاقل وتخريج القرآن على القول الضعيف لا يصح ولو كانت القراءة شاذة

ما قبله مبتدأ في الحال أو في الاصل نحو أولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون وكنت أنت الرقيب عليهم وتجدوه عند الله هو خيرا وأعما وجوز بعضهم وقوعه بين الحال وصاحبها وعليه قراءة من قرأ هؤلاء بناتي هن أطهر بالنصب حال من بناتي

وانما يخرج القرآن على الاقوال المشهورة (قوله معرفة) وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو ما ظننت أحدا هو القائم وحملوا عليه أن تكون أمة هي أربى من أمة فقدروا أربى منصوبا والحق أن هي مبتدأ وأربى مرفوع خبر والجملة خبر كان والى ذلك أشار الناظم بقوله

ضمير فصل بين ما يعترف * من مبتدا وخبر يكتنف
في الحال أو في الاصل والخبران * منع أل اسما منكرا يعن

(قوله أن يكون بصيغة المرفوع) ولا يجوز زيدا اياه الفاضل وأنت اياك العالم لانه في هذين المثالين بصيغة المنصوب وانما التزم أن يكون بصيغة المرفوع لان الاصل فيه أن يكون بعد المبتدا فتكون صيغته صيغة مرفوع للتناسب ثم استعمل كذلك بعد دخول الناسخ ليكون حاله على وتيرة واحدة وأما انك اياك الفاضل فجائز على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين لا على أنه ضمير فصل اذ لا يصح أصلا لانه لا يكون الا بصيغة المرفوع اتفاقا (قوله الرابع أن يطابق ما قبله في الحضور الخ) فيمتنع كنت هو الفاضل لعدم مطابقة ضمير الفصل لما قبله في الخطاب (قوله فوول الخ) فقيل ليس هو فصلا وانما هو توكيد للفاعل وقيل بل هو فصل فقيل لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان اذا أصيب كأن صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره لانه نفسه في المعنى المقصود له لا أنه في الواقع كذلك وقيل هو على تقدير مضاف الى الياء أي يرى مصابي أي يرى الصديق مصابي ففاعل يرى يعود على الصديق ومصابي مفعول وهو اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة فصح كون الضمير ضمير فصل لمطابقته لما قبله في الغيبة والمصاب حينئذ مصدر كقولهم جبر الله مصابك أي مصيبتك أي يرى مصابي هو المصاب العظيم وزعم ابن الحاجب أن الانشاد لو أصيب باسناد الفعل الى ضمير الصديق وأن هو توكيد له أو لضمير يرى قال اذ لا يقول عاقل يراني مصابا اذا أصابتني مصيبة اهـ وحاصله أنه لو كان ذلك الفعل مسندا لضمير المتكلم والمصاب اسم مفعول كان المعنى اذا أصبت أي أصابتني مصيبة يراني الصديق مصابا وهذا لا يقوله عاقل لعدم الفائدة فيه فضلا عن هذا الشاعر البليغ واذا قدر مضاف قبل الياء لزم اتحاد المبتدا والخبر ولا فائدة فيه فتعين أن الفعل مسند لضمير الصديق أي انه اذا أصيب بمصيبة يرى أنني المصاب بها لاني نفسه في المعنى ورد بأن الذي في البيت المصاب خبر معرف بأل فيفيد الحصر أي يراني الصديق عند اصابتي محصورا في الاصابة والمصيبة المتعلقة بغيري كالعدم وهذا معنى صحيح وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض أيضا ويروى براه بالياء والتاء ولا اشكال حينئذ ولا تقدير والمصاب حينئذ مفعول لا مصدر ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال ولو أنه قال براه لكان حسنا أي يرى الصديق نفسه مصابا اذا أصبت والبيت لجرير المعلوم ابن عطية بن حذيفة الخطفي من قصيدة يمدح بها الحجاج بن يوسف الظالم المبير مطلعها

سئمت من المواصلة العتابا * وأمسى الشيب قد ورث الشبابا

وبعد البيت

ومسرور بأوبتنا اليه * وآخر لا يحب لنا إيابا
اذا سعر الخليفة نار حرب * رأى الحجاج أثقبها شهابا

والثاني كون ذلك المبتدا في الحال أو الاصل معرفة كأمثلتنا الثالث يشترط في نفسه أن يكون بصيغة المرفوع كأمثلتنا الرابع أن يطابق ما قبله في الحضور والغيبة والتذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع كأمثلتنا وأما قوله

وكائن بالاباطح من صديق
يراني لو أصبت هو المصابا

فؤول أي يرى مصابي هو المصاب وقيل غير ذلك الخامس يشترط فيما بعده أن يكون خبر المبتدا في الحال أو الاصل كما مثلنا السادس كونه معرفة أو كمعرفة في امتناع دخول أل عليه كأمثلتنا وفائدته الاعلام من أول الامر

والى ذلك أشار الناظم بقوله

كون الضمير طبق ما تقدما * بصيغة المرفوع أمر لزما

(قوله ان ما بعده خبر الخ) أى أن ضمير الفصل هو الرافع ابتداء توهم أن ما بعده تابع وأن الخبر سيأتى فاذا دخل ضمير الفصل رفع ذلك التوهم لانه لا يكون قبله الا مبتدأ ولا يكون بعده الا الخبر (قوله ولهذا سمى فصلا) أى لانه فصل بين الخبر والتابع وميز بينهما ويسمى أيضا عمادا لانه يعتمد على معنى الكلام أى يعتمد عليه من أول الامر من حيث افادته أن ما بعده مسند لما قبله ومخبر به عنه فقاد التسميتين ومآلهما واحد ولكن الاولى تسميته بالفصل لان الفصل معناه المطابق التمييز وأما العماد فمعناه المطابق ما يعتمد عليه وافادته لما قلناه باللزوم (قوله والتوكيد) أى توكيد الحكم لا التابع المعلوم حتى يرد قول ابن الحاجب انه ليس لفظيا ولا معنويا (قوله وعللوا الخ) لا وجه له أما أولا فهو لتوكيد الحكم وذلك توكيد المسند اليه وأما ثانيا فلانه لا مانع من اجتماع توكيدين فاكثر (قوله والاختصاص) معطوف على التوكيد فهو مرفوع أى وفائدته كذا والاختصاص أى قصر الحكم على المذكور ونفيه عما عداه وكثير من البيانيين يقتصر عليه وذكر الزمخشرى الثلاثة فى تفسير وأولئك هم المفلحون فقال فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره وبحث فى هذه الفائدة الثالثة السعد وقال لا نسلم هذه الفائدة الا لو كان نحو قولك زيد هو أفضل من عمرو مما الخبر فيه نكرة يفيد الحصر مع أنه لا يفيد وأما ما ذكره من الآية فقد يقال ان الحصر جاء من تعريف الطرفين فان الجملة المعرفة الطرفين تفيد الحصر والى ذلك أشار فى النظم بقوله

تفيد توكيدا وتمييز الخبر * من تابع والاختصاص ان ظهر

(قوله ولا محل له عند البصريين) ثم قال أكثرهم انه حرف وتسميته بالضمير مجاز نظرا للصورة فلذا ثنى وأفرد وجمع وحينئذ فلا اشكال وقال الخليل اسم (قوله وقال الكسائى محله بحسب ما بعده) يعنى أن الكوفيين قالوا انه محل فالكسائى يقول بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فحله بين المبتدا والخبر رفع وبين معمولى ظن نصب وبين معمولى كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى وبين معمولى ان بالعكس واعترض قول الكسائى بأنه يقتضى أن يكون تابعا لما بعده ولم يعهد فى التوابع أن تكون تابعة لما بعدها بل لما قبلها والى ذلك الاشارة بقول الناظم

ولا يرى محله البصرى فقيل * حرف وقيل اسم وذا قول الخليل

وقال كوفى محل ماسبق * محله وقيل لا بل ما التحق

(قوله ويحتمل فى نحو كنت أنت الرقيب وان كنا نحن الغالبين الفصلية والتوكيد دون الابتداء لانتصاب ما بعده) انما كان يحتمل ما ذكر بالنظر له فى حد ذاته بقطع النظر عن كونه ضمير فصل أو غير فصل والا لما تأتى ما ذكر والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقوله سبحانه أنت الرقيب * يصح توكيد وفصل يا نجيب

(قوله وفى نحو وانا لنحن الصافون الخ) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقوله انا لنحن الابتدا * والفصل لا التوكيد يا منتقدا

(قوله ولا يؤكد الظاهر بمضمر ويحتمل الثلاثة الخ) والى ذلك أشار الناظم بقوله

أن ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمى فصلا لفصله الخبر عن التابع والتوكيد وعللوا بأنه لا يجامع التوكيد ولذا اسماه الكوفيون دعامة والاختصاص أى اختصاص المبتدا بالخبر ولا محل له عند البصريين وقال الكسائى محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله ان اختلفا والا وافقهما ويحتمل فى نحو كنت أنت الرقيب وان كنا نحن الغالبين الفصلية والتوكيد دون الابتداء لانتصاب ما بعده وفى نحو وانا لنحن الصافون وزيد هو القائم وزيد هو العالم الفصلية والابتدائية دون التوكيد لدخول اللام عليه فى المثال الاول وكون ما قبله ظاهرا فى المثالين ولا يؤكد الظاهر بمضمر ويحتمل الثلاثة نحو انك أنت علام الغيوب قال ابن مالك

ومضمر الرفع الذى قد انفصل
أكد به كل ضمير اتصل

(كذلك عود المبتدا بلفظه * أوما بمعناه أعد انتبه) (وربطوها بالضمير وكذا * باسم الى اشارة فليحتذى)

(ثم عموم وبفاء السبب * فى جملة فيها الضمير يجتلب)

(واو كذا شرط على الضمير
مشتمل فحررن تقريرى)

(أوتلك نفس المبتدا وقد ورد
نوب ولفظهم على ما يعتمد)

(وأل عن الضمير قد تنوب
فيقع الربط بها المطلوب)

(وربما جاء الضمير وحظل
ذا الربط فى أشيا ثلاثة عقل)

(أحدها كونه معطوفا بلا
واو وثان أن تعدد العاملا)

(وأن يكون بدلا ثالثها
فاحفظه دمت فى الورى منتبها)

يعنى أن روابط الجملة الخبرية بالمبتدا عشرة أولها الضمير الراجع منها على المبتدا مرفوعا كان نحو زيد قام أو منصوبا نحو زيد ضربته مذكورا كان كما مثلنا أو محذوفا نحو وكل وعد الله الحسنى برفع كل على الابتداء وحذف مفعول وعد الرابط وهو أصل الروابط وينوب عنه اسم الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير برفع لباس على الابتداء والجملة بعده خبره والعائد اسم الاشارة والله أعلم ونحو والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك وان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك الثالث اعادة المبتدا فيها بلفظه وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين الرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءنى أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنية لزيد الخامس عموم يشمل المبتدا نحو زيد نعم الرجل وكقوله

* فأما الصبر عنها فلا صبرا *

السادس العطف بفاء السببية لجملة ذات ضمير على جملة خالية منه كقول الشاعر

وانسان عينى يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يجم فيغرق

ففاعل يبدو المستتر عائد على انسان وهو الرابط لعطفها على ما ليس فيها رابط وهو يحسر الخ وكذا العكس

انك أنت قبل علام الغيوب * يحتمل الثلاثة احذر العيوب
ولا يؤكد الضمير مظهرا * والخلف فى ابداله منه جرى

(مبحث روابط الجملة بما هى خبر عنه)

(قوله بالمبتدا) حالا أو فى الاصل (قوله وكل وعد الله الحسنى الخ) يعنى فى قراءة ابن عامر والآية فى سورة الحديد وفى التسهيل الاجماع على منع حذف الضمير العائد على كلمة كل اذا كان مبتدأ وفى غيره أن المنع مذهب البصريين ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وقال ابن أبى الربيع ان ذلك جاء فى الشعر وفى قليل من الكلام وحكى الصفار عن الكسائى والفراء اجازة ذلك وأما الآية التى فى سورة النساء لم يقرأ بذلك فيها بل قرأ بنصب كل كالجماعة لان قبله جملة فعلية وهى فضل الله المجاهدين فساوى بين الجملتين فى الفعلية بل بين الجمل لان بعده وفضل الله المجاهدين وهذا أى الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة مما أغفلوه لانهم انما تكلموا على الترجيح باعتبار ما عطفت عليه الجملة وبيان ذلك أنهم ذكروا رجحان النصب على الرفع فى باب الاشتغال فى نحو قام زيد وعمرا أكرمته للتناسب ولم يذكروا مثل ذلك فى نحو زيد ضربته وأكرمت عمرا ولا فرق بينهما (تنبيه) لم يمثل الشارح للرابط اذا كان مجرورا نحو السمن منوان بدرهم أى منه وقول امرأة زوجى المس مس أرنب والريح ريح زرنب اذا لم نقل ان أل نائبة عن الضمير (قوله برفع لباس على الابتداء) ويحتمل أن يكون بدلا أو بيانا فالخبر مفرد لا جملة والاول أولى ومثلها فى ذلك والذين كذبوا بآياتنا الخ (قوله وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم) فى عباب اللباب وضع الظاهر فى معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفى غيره يجوز عند سيبويه فى الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز فى الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد (قوله الرابع اعادته بمعناه) أجازه أبو الحسن ومنعه غيره (قوله نحو زيد نعم الرجل وكقوله فأما الصبر عنها فلا صبرا) كذا قالوا ويلزمهم أن يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل فى الدار قال ابن قاسم ولا مانع منه أخذا من هذا الكلام الا أن يوجد نص بخلافه اه أما المثال فقيل الرابط اعادة المبتدا بمعناه بناء على قول أبى الحسن فى صحة تلك المسئلة وعلى القول بأن أل فى فاعلى نعم وبئس للعهد لا للجنس والاصح أن أل فى فاعلى نعم وبئس استغراقية أما البيت فالرابط فيه اعادة المبتدا بلفظه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد أنه لا صبر له عنها الا أنه لا صبر له عن شئ وصدره * ألا ليت شعرى هل الى أم جحدر * سبيل فأما الخ (قوله وانسان عينى الخ) هو لذى الرمة ومطلع قصيدته

أدارا بحزوى هجت للعين عبرة * فماء الهوى يرفض أو يترقرق
يا لوم على مى خليلى وربما * يجور اذا لام الشفيق ويخرق
قد احتملت مى فهاتيك دارها * بها السحم تردى والحمام المطوق

والسابع العطف بالواو نحو زيد
قامت هند وأكرمها لان الواو للجمع
والثامن شرط يشتمل على ضمير
المبتدا مدلول على جوابه بخبر المبتدا
نحو زيد يقوم عمرو ان قام فجملة
الخبر لا رابط فيها لكنها دالة على جواب
الشرط الذى فيه الرابط التاسع كون
الجملة هى نفس المبتدا فى المعنى نحو
أفضل ماقلت أنا والنبيون من
قبلى لااله الاالله وحده لاشريك له
وهجيرى أبى بكر لااله الاالله فلا اله
الاالله فى الموضعين خبر عن المبتدا
ولاضمير فيها يرجع لهما لانها نفس
المبتدا فى المعنى ومن هذا ضمير الشأن
نحو قل هو الله أحد وقيل ان لا اله الا
الله المقصود منها اللفظ فهى بمنزلة
مفرد والله أعلم العاشر أل النائبة
عن الضمير نحو وأما من خاف مقام
ربه ونهى النفس عن الهوى فان
الجنة هى المأوى فمن مبتدأ وجملة
فان الجنة خبرها وأل فى المأوى نائبة
عن الضمير الرابط أى مأواه والله أعلم
وقوله وربما جاء الضمير الخ أى قد
يوجد الضمير فى اللفظ ولا يحصل
الربط فى ثلاث مسائل وحينئذ
يكون الكلام فاسدا احداها أن
يكون الضمير معطوفا بغير الواو نحو
زيد قام عمرو فهو أو ثم هو والثانية أن
يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام
هو والثالثة أن يكون بدلا نحو
حسن الجارية الجارية أعجبتنى هو
فنفس هو بدل والبدل فى التقدير
من جملة أخرى وانما الرابط المبدل
منه المستتر

انسان العين المثال المرئى فى سوادها و يحسر كينصر ينكشف و يجم بضم الجيم وكسرها يكثر و يغرق كيفرح فيحسر الماء الجملة خبر والرابط عطف الجملة المحتوية على خبر المبتدا عليها بفاء السببية المصيرة للجملتين كالشئ الواحد كذا قالوا والبيت محتمل لأن يكون أصله يحسر الماء عنه لكن ماقالوه أظهر لان الحذف خلاف الاصل ولاضرورة تدعو اليه وحاصل ماقيل فى المسئلة أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما فى جملتى الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع وأما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له و يجب على هذا أن يدعى ان الفاء فى ذلك قد أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف (قوله والسابع العطف بالواو) أى العطف على جملة فيها ضمير لخالية من ضمير أو العكس كما سبق فى الفاء وقد أجازه هشام (قوله نحو زيد قامت هند وأكرمها) الرابط هنا فى الثانية وعكسها زيد قام وقعدت هند والواو صيرت الجملتين كشئ واحد (قوله لان الواو للجمع) أى وحينئذ فالجملتان كالجملة كمسئلة الفاء وانما الواو للجمع فى المفرد لا فى الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعد دون هذان يقوم و يقعد فما قاله هشام لم يحسن فيه الوشام (قوله نحو زيد يقوم عمرو ان قام) زيد مبتدأ وجملة يقوم خبر والرابط الشرط أعنى ان قام الدالة على جوابه جملة الخبر وفى الحقيقة الرابط انما هو الضمير لا الشرط واعلم أن هذا غير الربط بالضمير السابق لان الربط هناك بضمير فى جملة الخبر وهنا فى جملة شرطية خارجة عن الخبر الا أنها شرط فيه (قوله لانها نفس المبتدا فى المعنى) لا يرد أن كل خبر كذلك لان المراد هنا كون المبتدا مفردا فى معنى الجملة كالمثالين المذكورين وكضمير الشأن وكون الخبر فى هذا جملة انما هو فى الظاهر والا فهو مفرد لان المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها فى لاحول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة نعم ذلك ظاهر فى ضمير الشان نحو قل هو الله أحد فالجملة خبر عن هو بلا رابط لانها عينه أى مفسرة له أى الحال والشان الله أحد و يصح كون هو ضمير المسئول عنه بناء على أنها نزلت جوابا لقول المشركين صف لنا ربك فالله خبر وأحد بدل أو خبر ثان (قوله العاشر أل النائبة عن الضمير الخ) وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين (قوله أى مأواه) وقال المانعون التقدير هى المأوى له (قوله فهو الخ) أى فزيد أى فقام زيد أو ثم قام زيد (قوله أن يعاد العامل) أى مع العطف بالواو فان لم يعد حصل الربط وانما اشترط عدم اعادة العامل عند العطف بالواو لانها ليست للجمع فى الجمل بل فى المفردات فليست للواو خصوصية فى عطف الجمل والخصوصية للفاء لانها تنزل الجملتين بالسببية منزلة جملة واحدة ولذا منعوا الزيدان يقوم و يقعد دون قائم وقاعد وأما قول بعض المعربين فى هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملتين صفة ثانية لرجلين فباطل (قوله حسن الجارية الجارية) هكذا باعادة الجار به مبتدأ والاولى مضاف لها والى هذه الاقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله

وربما جاء الضمير وحظل * ذا الربط فى أشيا ثلاثة عقل

أحدها كونه معطوفا بلا * واو وثان أن تعيد العاملا

وأن يكون بدلا ثالثها

(مبحث

﴿من ذلك الجملة ان أتت خبر * أوتلك موصوفا بها فيما ظهر﴾ ﴿كذا اذا وصلتها بالاسم * أعنى به الموصول دون وه﴾
﴿أووقعت حالا وذا الاخير * ربطه بالواو هو الكثير﴾ ﴿خامسها ما فسرت لعامل * فى الاشتغال موضع له انفل﴾
﴿وبدل البعض والاشتمال * وأول فى غالب الاحوال﴾ ﴿والعاملان فى التنازع كما * سمى لشرط ان يفى الرفع اعلما﴾
﴿كذلك الالفاظ فى التوكيد
وتم ذا الحكم بلا ترديد﴾

يعنى أن الاشياء التى تحتاج الى رابط يربطها عاقلها أحد عشر أحدها الجملة المخبر بها وقد مضت والثانى الجملة الموصوف بها المنكر ولا يربطها الا ضمير ملفوظ به نحو حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه أو مقدر نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها شفاعة ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه أربع مرات مع الجمل الاربع الثالث الجمل الموصول بها الاسماء ولا يربطها غالبا الا الضمير اما مذكور نحو الذين يؤمنون والذين آمنوا أو مقدر نحو أيهم أشد أى هو أشد وقد يخلفه الظاهر قليلا كقول الشاعر

فيارب ليلى أنت فى كل موطن
وأنت الذى فى رحمة الله أطمع

أى فى رحمتك أو رحمته قال فى التسهيل لكن الحذف أى للعائد من الخبر قليل ومن الصفة كثير ومن الصلة أكثر والرابع الجملة الحالية ويكون ربطها بالواو والضمير معا أو أحدهما مثاله بهما لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ومثاله بالواو فقط لئن أكله الذئب ونحن عصبة ومثاله بالضمير فقط ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة واهبطوا بعضكم لبعض عدو وقال ابن مالك

وجملة الحال سوى ما قدما
بواو أو بمضمر أو بهما

والخامس المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته والسادس والسابع بدلا البعض والاشتمال ولا يربطهما بالمبدل منه الا الضمير ملفوظا به كان(٣) نحو عموا وصموا كثير منهم ويسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فكثير بدل بعض من ضمير الفعلين المرفوع والرابط منهم وقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط فيه ولا يحتاج بدل الكل للرابط لانه نفس المبدل منه فى المعنى والثامن معمول الصفة المشبهة ولا يربطه

(مبحث الاشياء التى تحتاج الى رابط)

سواء كانت جملا أولا (**قوله** نحو واتقوا يوما لا تجزى الخ) اتقوا فعل أمر مبنى على حذف النون من اخره نيابة عن السكون والواو فاعله ويوما مفعول منصوب بالفتحة ولا تجزى ولا يقبل ولا يؤخذ ولا هم ينصرون صفات ليوم ونحو قراءة الاعمش فسبحان الله حينا تمسون وحينا تصبحون على تقدير فيه مرتين وهل حذف الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير أى بالفعل بسبب حذف الخافض واتصل بالفعل قولان الاول وهو أن الحذف دفعى عن سيبويه والثانى وهو أن الحذف تدريجى عن أبى الحسن وفى أمالى ابن الشجرى قال الكسائى لا يجوز أن يكون المحذوف الا الهاء وحدها أى أن الجار حذف أولا ثم حذف الضمير وقال آخر لا يكون المحذوف الا فيه وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش يجوز الأمران والأقيس عندى الاول اهـ وهو مخالف لما نقله غيره وقد تقدم (**قوله** اما مذكور نحو الذين يؤمنون والذين آمنوا) أى فالعائد من الصلة الى الموصول الواو من يؤمنون والواو من آمنوا وهذان فى العائد المرفوع المتصل ونحو وما عملته أيديهم وفيها ما تشتهيه الانفس ونحو يأكل مما تأكلون منه فى العائد المتصل المنصوب والمخفوض (**قوله** أو مقدر نحو أيهم أشد الخ) ونحو وما عملت أيديهم وفيها ما تشتهى الانفس ونحو يشرب مما تشربون (**قوله** ومن الصلة أكثر) وذلك لان الموصول مع صلته كالشئ الواحد بدليل أنه لا يوجد موصول بدون صلته فاستغنى بالربط اللفظى عن الالتزام لذكر الضمير بخلاف الصفة مع الموصوف فانه وان كان كالجزء من الجملة الا أنه قد يفارق اذ قد يوجد موصوف بدون الصفة فليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من ضروريات الموصول ولوازمه فلذا جعلت الصفة حالة وسطى بين الخبر والصلة وأما جملة الخبر فهى مستقلة بذاتها لا تعلق لها بالمبتدا (**قوله** لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) أى والحال أنكم سكارى فالرابط الواو وأنتم وذكر عبد القاهر الجرجانى أن الفرق من جهة المعنى بين قولنا جاء القوم سكارى وجاؤا وهم سكارى أن معنى الاول جاؤا وهم كذلك والثانى أيضا كذلك الا أنه باستئناف الاثبات (**قوله** ونحن عصبة) أى فالرابط الواو اذ لا ضمير يعود على صاحب الحال وهو الذئب والهاء من أكله أى مصاحبا لكوننا عصبة (**قوله** وجوههم مسودة الخ) جملة حالية الرابط فيها الضمير العائد على الذين الذى هو صاحب الحال (**قوله** المشتغل عنه) أى بالعمل فى ضميره أو بالعمل فى سببه أى المضاف لضميره فالاول كمثال الشارح والثانى ضربت زيدا أخاه أى أهنت زيدا ضربت أخاه (**قوله** ملفوظا به كان الخ) أى أو مقدرا نحو من استطاع أى منهم ونحو قتل أصحاب الاخدود النار أى فيه وقيل ان أل خلف

(٣) قول الشارح ملفوظا به كان الخ هكذا بخطه بدون ذكر المقابل وقد صرح به العلامة المحشى حفظه الله كتبه مصححه

الاضمير ملفوظا به نحو زيد حسن وجهه أو مقدرنحو زيد حسن وجها أو حسن الوجه فالرابط منه على الراجح فى الاخير التاسع العاملان فى باب التنازع فلا بد من ارتباطهما اما بعاطف نحو قاما وقعد أخواك أو عمل أولهما فى ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا فسفيهنا تنازع فيه كان و يقول فرفع ليقول وأضمر فى كان ضميره وهو اسمها والرابط بين الفعلين عمل كان فى يقول لكونهما خبرا لها ونحو وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا أن لن يبعث الله تنازع فيه العاملان والاول منهما عامل فى محل الثانى وهو الرابط أو كون ثانيهما جوابا للاول بأن كان الاول أمرا والثانى جوابه نحو تعالوا

يستغفر لكم رسول الله فرسول الله تنازع فيه العاملان وأعمل فيه الثانى وفى الاول ضميره والرابط كون الثانى جوابا للاول ومثله آتونى أفرغ عليه قطرا أو جواب سؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة تنازعا فى الكلالة وأعمل فيه الثانى وهو جواب عن الاول العاشر جواب اسم الشرط ان كان مرفوعا بالابتداء ولا يربطه الاضمير اما مذكور نحو فمن يكفر بعد منكم فانى أعذبه أو مقدر نحو فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال أى منه الحادى عشر ألفاظ التوكيد وهى النفس والعين وأجمع وكلا وكل نحو جاء زيد نفسه أو عينه والزيدان كلاهما والجيش كله والقبيلة جميعها

عن الضمير أى ناره (قوله الاضمير الخ) أى العائد على الموصوف بالصفة المشبهة (قوله أو حسن الوجه) أى بالرفع وأما بالنصب أو بالجر نحو حسن الوجه أو الوجه فانه حينئذ لا يفتقر الى رابط لوجود الضمير فى الصفة والحاصل أن الصفة ان وجد فيها ضمير كفى والا فلا بد من كونه فى معمولها ولكن فيه أنه يرد زيد حسن وجها فان فى الصفة ضميرا مع أنهم قدروا الضمير فى معمولها (قوله نحو قاما وقعد الخ) أى اذا أعملت الثانى والرابط الواو (قوله فى ثانيهما) أى فى جملته (قوله وانه كان يقول الخ) فسفيهنا تنازعه كان ويقول وأعمل الثانى واسم كان مستتر عائد على السفيه ولا شك أن العامل الثانى وهو يقول معمول كان لانه خبرها وفيه تسامح لان خبر كان جملة يقول سفيهنا (قوله أن لن يبعث الله أحدا) تنازع فيه ظنوا وظننتم وأعمل الثانى وأضمر فى الاول وحذف لكونه فضلة وظننتم معمول لظنوا وما موصولة أو مصدرية وفى جعل ظننتم معمولا لظنوا تسامح بل المعمول كما ظننتم (قوله تعالوا يستغفر لكم) تنازعا فى رسول على تضمين تعالوا معنى ائتوا (قوله قطرا) تنازعه آتوا وأفرغ وأعمل الثانى فيه وأضمر فى الاول وحذف لكونه فضلة وأفرغ جواب آتونى فهو على وزن المثال الذى قبله (قوله يستفتونك الخ) أى يسألونك عن الكلالة قل الله يفتيكم فيها فقوله تعالى فى الكلالة تنازعه كل من يستفتونك ويفتيكم وقل الله جواب السؤال (قوله ألفاظ التوكيد) وانما يربطها الضمير الملفوظ به كما فى الأمثلة المذكورة فى الشرح ومن ثم كان مردودا قول الهروى فى الذخائر تقول جاء القوم جميعا على الحال وجميع على التوكيد وقول الامام ابن عقيل فى قوله تعالى هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا ان جميعا توكيد لما ولو كان كذا لقيل جميعه والتوكيد بجميع قليل فلا يحمل التنزيل عليه

﴿ مبحث الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة ﴾

﴿ الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة ﴾

﴿ يكتسب التخفيف والتعريفا كذلك التخصيص خذ تعريفا ﴾
﴿ ازالة القبح أو التجوز تذكيرا أنث للتحرز ﴾
﴿ كذاك تأنيث المذكر نقل * ظرفية ومصدرا فيما عقل ﴾
﴿ وجوب تصدير وزد اعرابا * كذا البنا فحقق الصوابا ﴾
﴿ وذا الاخير فى ثلاث أثبتا * وغيره هذا امنعه لهم أتى ﴾

(قوله عشرة) الاولى أحد عشر (قوله كضارب زيد الخ) أى من كل وصف بمعنى الحال أو الاستقبال مضاف لمعموله وتسمى اضافته لفظية لانها لم تفد شيأ غير التخفيف فى اللفظ ولانها فى نية الانفصال بالاعمال مع النون أو التنوين لا بمجرد الضمير لوجوده مع المضى مع أن اضافته معنوية (قوله اذا أردت الحال أو الاستقبال) والاصل فيهن أن يعملن النصب ولكن الخفض أخف

يعنى أن الاسم يكتسب من الاضافة عشرة أمور أولها تخفيف لفظه بحذف تنوينه أو نون تثنيته أو جمعه كضارب زيد وضاربا زيد وضاربو عمرو اذا أردت الحال أو الاستقبال قال ابن مالك

وان يشابه المضاف يفعل * وصفا فعن تنكيره لا يعزل

أخف منه من حيث انه يترتب عليه حذف التنوين والنون فالخفة بالحذف لأن ذات الخفض
أخف من النصب لان الامر بالعكس ويدل على أن هذه الاضافة لا تفيد التعريف قولك الضاربا
زيد والضاربو زيد ولا يجتمع على الاسم تعريفان لا يقال ان المضاف هو الصلة والمعرفة بالموصولة
أل لانا نقول ان أل مع مدخولها كشئ واحد ألا ترى اكتفاءهما باعراب واحد فان لم يكن الوصف
بمعنى الحال أو الاستقبال فاضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص لانها ليست فى تقدير
الانفصال (**قوله** الثانى التعريف) أى نوعا من أنواعه المقررة فى أل فان الاضافة تأتى لما تأتى
له اللام من العهد وغيره وانما تؤثر التعريف اذا كان المضاف قابلا له بخلاف نحو غيرك ومثلك
وحسبك وناهيك فلا يتعرف لتوغله فى الابهام وكذا نحو رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء
وحده لان رب وكم لا يجران المعارف فهما فى تأويل أخ له وفصيل لها وقيل معرفتان للتسامح فى
التابع وأما وحده فحال وهو واجب التنكير وهل الاضافة الى الجمل تفيد التعريف لانها فى تأويل
مصدر مضاف لفاعلها أو مبتدئها أو التخصيص لان الجمل نكرات استظهر بعض أبناء الوطن
الاول ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة لانها باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن التأويل وظاهر أن محل
ذلك اذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة كما هو مفاد التعليل والا كانت للتخصيص (**قوله** الثالث
التخصيص) وهو قلة الاشتراك العارض فى النكرة ثم ان التخصيص يذكر فى باب النعت مقابلا
للتوضيح قال التفتازانى فى مطوله وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل
فى النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من أفراد الرجال فلما قلت عالم
قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن
رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف وقال السيد فى حاشيته الظاهر أنهم أرادوا الاشتراك المعنوى لان
التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما فى رجل عالم فلا يكون جارية فى عين جارية صفة مخصصة وقد
يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو أعم من المعنوى واللفظى ويجعل جارية مخصصة لانها قللت
الاشتراك بأن رفعت مقتضى الاشتراك اللفظى وعينت معنى واحدا فلم يبق فى عين جارية الا الاشتراك
المعنوى بين أفراد ذلك المعنى (**قوله** مررت بالرجل الحسن الوجه) فالحسن يكتسب بسبب الاضافة
زوال القبح الخ والتجوز ارتكاب خلاف الاصل (**قوله** لخلو الصفة لفظا) أى وان كان فى المعنى
لا بد من تقديره ويكون الوجه المرفوع بدلا من الضمير أو عطف بيان (**قوله** بسبب اجراء الوصف
القاصر الخ) لان الصفة المشبهة قاصرة لصوغها من اللازم فاذا نصب الوجه كان منصوبا على
التشبيه بالمفعول به لا أنه مفعول به ثم ان الاجراء المذكور خلاف الاصل (**قوله** تذكير المؤنث)
يعنى أن المضاف المؤنث يكتسب التذكير من المضاف اليه المذكر بسبب الاضافة (**قوله** ويحتمل
أن منه ان رحمت الله قريب) أى بدليل قوله قريب والا لقال قريبة ويرد عليه لعل الساعة
قريب حيث ذكره بلا اضافة فالاوجه أن التذكير فى الآيتين لاجراء فعيل بمعنى فاعل مجراه بمعنى
مفعول فى أنه يستوى فيه المذكر والمؤنث وقيل بل هو بمعنى مفعول أى مقربة وقيل انهم التزموا
تذكير قريب فى غير النسب للفرق بينهما وقيل الرحمة بمعنى الغفران أو المطر بقى أن اطلاق التذكير
عليه تعالى سوء أدب والجواب أن التذكير هنا وصف للفظ الجلالة لا لمعناه فلا ضرر فيه ولك
أن تقول المراد اكتسب حكم التذكير الثابت له تعالى لانه اذا أخبر عنه تعالى بحكم لا يكون الا

الثانى التعريف نحو غلام زيد
الثالث التخصيص اذا كان المضاف
اليه نكرة نحو غلام رجل الرابع
ازالة القبح أو التجوز كمررت بالرجل
الحسن الوجه فانه ان رفع الوجه
قبح لخلو الصفة لفظا عن ضمير
الموصوف وان نصب حصل التجوز
بسبب اجراء الوصف القاصر مجرى
المتعدى الخامس تذكير المؤنث
كقوله

انارة العقل مكسوف بطوع هوى
وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا

انارة مؤنث وذكر لاضافته الى مذكر
ودليل ذلك تذكير خبره وهو
مكسوف ويحتمل أن منه ان رحمت
الله قريب من المحسنين وقيل غير
ذلك والله أعلم السادس تأنيث
المذكر كقوله

طول الليالى أسرعت فى نقضى
نقضن كلى ونقضن بعضى
فطول أكسبته الليالى التأنيث فلذا أنث الضمير الراجع اليه من جملة الخبر ومثله
* وما حب الديار شغفن قلبى *
وشرط هذه المسألة والتى قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه
السابع الظرفية ويلزم ذلك فى كل وأى اذا أضيفا للظرف ويجوز فى بعض نحو تؤتى أكلها كل حين وكقوله
أىّ يوم سررتنى بوصال
لم تسؤنى ثلاثة بصدود
فأى للاستفهام الانكارى وهو فى معنى النفى وصار ظرفا لاضافته الى الظرف وكقوله
* أنا أبو المنهال بعض الاحيان *
أى فى بعض الثامن المصدرية وذلك فى المضاف الى المصدر اذا كان نعتا لمثله محذوفا نحو ضربته بعض الضرب أو كل الضرب أو جميع الضرب أو ذلك الضرب وسيعلم الذين ظلموا أىّ منقلب ينقلبون فأى مصدرية لاضافتها الى مصدر ميمى ونعتها لمثله محذوف والعامل فيها ينقلبون التاسع وجوب التصدير وذلك عند اضافته الى أسماء الاستفهام نحو غلام من عندك وصبيحة أىّ يوم سفرك فتقديم المبتدا فى الاول والخبر فى الثانى واجب

كالمذكر وان لم يصح وصفه بالتذكير لوجوب مخالفته تعالى لخلقه وليس المراد بتذكير المؤنث التذكير نفسه اذ الاضافة لا تصير المؤنث مذكرا حقيقة بل باعتبار أن يصير الحكم عليه كالحكم على المذكر (قوله طول الليالى الخ) هو للأغلب العجلى وقيل للعجاج و يروى عجزه
* أخذن بعضى وتركن بعضى * ومعه
حنين طولى وطوين عرضى * أقعدننى من بعد طول النهض
(قوله وما حب الديار الخ) تمامه * ولكن حب من سكن الديارا * وقبله
أمر على الديار ديار ليلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا
(قوله وشرط هذه المسئلة والتى قبلها صلاحية المضاف الخ) أى أن يكون المضاف صالحا للحذف واقامة المضاف اليه مقامه و يشترط أيضا كونه بعضا من المضاف اليه أو كبعضه فالاول نحو قطعت بعض أصابعه يلتقطه بعض السيارة * كما شرقت صدر القناة من الدم * والثانى كالرياح فى قوله
مشين كما اهتزت رماح تسفهت * أعاليها مر الرياح النواسم
وكقوله
أتى الفواحش عندهم معروفة * ولديهم ترك الجميل جميل
وزاد الدمامينى أو كونه كل المضاف اليه نحو يوم تجد كل نفس فلا يقال أعجبتنى يوم العروبة لان المضاف ليس كلا ولا بعضا وكبعض وان كان صالحا للحذف (قوله كل حين) فكل منصوب على الظرفية لاكتسابه الظرفية من المضاف اليه وكذا بعض فى بعض الاحيان وأىّ فى بيت المتنبى وان كانت كل و بعض وأىّ ليست أسماء زمان ولا مكان (قوله أى يوم الخ) سبق فى أىّ (قوله والعامل فيها ينقلبون) أى و يعلم معلقة عن العمل بالاستفهام (قوله غلام من عندك) غلام مبتدأ ومن مضاف اليه وعندك خبر (قوله وصبيحة الخ) صبيحة خبر مقدم منصوب على الظرفية وهو واجب التصدير لاضافته لواجب التصدير وسفرك مبتدأ (قوله فتقديم المبتدا فى الاول والخبر فى الثانى واجب) أى لما تقدم ومثلهما فى الوجوب المذكور نحو غلام أيهم أكرمت فغلام مفعول ومن ومجرورها فى نحو من غلام أيهم أنت أفضل فالجار والمجرور متعلق بأفضل الواقع خبرا عن أنت وتقدم من ومجرورها هنا على عاملها واجب لاضافة المجرور لواجب الصدارة ولهذا وجب الرفع فى نحو علمت أبو من زيد والى هذا يشير قول الشيخ أمين الدين العروضى الحلى
عليك بأرباب الصدور فمن غدا * مضافا لارباب الصدور تصدّرا
واياك أن ترضى بصحبة ساقط * فتنحط قدرا من علاك وتحقرا
فرفع أبو من ثم خفض مزمل * يصدّق قولى مغريا ومحذرا
والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس
كأن أبانا فى عرانين وبله * كبير أناس فى بجاد مزمل
وذلك أن مزمل صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض وأبان جبل ويروى ثبيرا وهو جبل بمكة وعرانين جمع عرنين معظم الانف أو كله شبه به أول المطر لتقدمه على بقية الوجه واستعاره له وو بله أى مطره أى كأن هذا الجبل ملفوف فى بجاد أى كساء مخطط حال نزول

العاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد برفع عشر على الاعراب قال ابن مالك

وان أضيف عدد مركب * يبقى البنا وعجز قد يعرب

الحادى عشر البناء وهو فى ثلاثة مواضع أحدها أن يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون وبين قال ابن مالك فى تسهيله ويجوز فى راى الاكثر بناء ما أضيف الى مبنى من اسم ناقص الدلالة ما لم يشابه تام الدلالة نحو لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك وبين فاعل وبنيت ودون مبتدأ أو بنيت على قول وكقول الشاعر

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت
حمامة فى غصون ذات أوقال

فغير فاعل يمنع وبنى لاضافته الى مبنى الموضع الثانى أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ ووقتئذ نحو من خزى يومئذ ومن عذاب يومئذ ببنائهما على الفتح الموضع الثالث أن يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبنى كقوله

على حين عاتبت المشيب على الصبا
فقلت ألما أصح والشيب وازع

وكقوله

لأجتذبن منهن قلبى تحلما
على حين يستصبين كل حليم

يعنى على بناء حين فى البيتين لاضافتهما الى مبنى أصالة أو عروضا وان كان المضاف اليه فعلا معربا أو جملة اسمية وجب الاعراب عند البصريين وجاز عند الكوفيين قال ابن مالك

واختر بنا متلو فعل بنيا
وقبل فعل معرب أو مبتدا
* أعرب ومن بنى فلن يفندا *

المطر عليه أى كأنه بين الجبال حال نزول المطر كبير أناس ملفوف فى بجاد ثم ان قول الشيخ المذكور بين قولى الخ فيه أنه لا يصح أن يكون خبرا عن المبتدأ ين المتعاطفين ولا عن أحدهما أما الاول فلعدم المطابقة اذ لم يقل يبينان وأما الثانى فلاشتمال الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل منهما وذلك لان رفع أبومن لا يبين قوله مغربا ومحذرا بل مغربا فقط وكذا خفض مزمل لا يبينهما بل يبين محذرا فقط فكيف السبيل الى تصحيح الكلام والجواب أن يجعل قوله مغربا ومحذرا قيد المحذوف لا للمذكور ويجعل قوله يبين بلا قيد خبرا عن أحدهما وخبر الآخر محذوف والتقدير على أن يكون الحذف من الثانى مثلا فرفع أبومن يبين قولى وخفض مزمل كذلك هما يبينان قولى مغربا ومحذرا (**قوله الاعراب الخ**) اعلم انه يجوز فى العدد المركب غير اثنى عشرة واثنى عشر أن يضاف الى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو هذه أحد عشر زيد ويجب عند البصريين بقاء البناء فى الجزأين وحكى سيبويه الاعراب فى آخر الثانى كما فى بعلبك وحكى الكوفيون اضافة الاول الى الثانى كما فى عبد الله وفى الدمامينى لا ينبغى ذكر ذلك فى هذه الامور لان خمسة عشر عند من يضيفه معرب مطلقا سواء أضيف الى معرب أو مبنى تقول هذه خمسة عشر بضم الراء على أنها حركة اعراب مع أن المضاف اليه مبنى (**قوله البناء الخ**) أى اذا كان المضاف اليه مبنيا (**قوله نحو لقد تقطع بينكم**) أى فيمن فتح بين قاله الاخفش ويؤيده قراءة الرفع وقيل بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل أى لقد وقع التقطع أو الى الوصل لأن وما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل أو الى ما كنتم تزعمون على أن الفعلين تنازعاه على الفاعلية فأعمل الثانى وأضمر فى الاول ضميرا عائدا على ما كنتم تزعمون (**قوله لم يمنع الشرب الخ**) تقدم الكلام عليه فى غير فان قيل ليس هذا من قبيل الاضافة الى المبنى اذ المعنى غير نطق حمامة أجيب بأن المضاف اليه هنا جملة مصدرة بحرف مصدرى فيكون مبنيا غاية الامر أنه فى تأويل مفرد معرب (**قوله على حين الخ**) هو للنابغة وقبله

وأسبل منى عبرة فرددتها * على النحر منها مستهل ودامع

فالفتح بناء لاضافته للفعل المبنى أى للجملة التى فعلها مبنى والصبا كالى الميل للجهل والصحو الافاقة من السكر والوازع المانع يعنى أنه بكى لاجل شوقه الى محبوبه ثم رجع على نفسه بالملامة على الانهماك فى سكر الصبوة ووبخها على عدم الصحو منه مع وجود المانع من التلبس بذلك وهو الشيب الذى لا يليق بصاحبه التلطخ بالادناس الشهوانية وأسبل هطل وحذف تاء التأنيث للفصل والعبرة كرحمة الدمع والمستهل بكسر الهاء السائل والدامع مثله (**قوله لأجتذبن الخ**) الاجتذاب السلب والتحلم تكلف الحلم بالكسر يعنى لأسلبن قلبى من هذه النسوة تكلفا منى لاظهار الحلم والرجوع عن الصبوة وعلى بمعنى فى وهى متعلقة بالفعل أو بالمصدر ويستصبين بمعنى يصبين أو بمعنى يطلبن الصبوة فعل مضارع مبنى على سكون آخره لاسناده لنون النسوة من استصبيت زيدا عددته من الصبيان والمضارعية مضاف اليها الجائز الاعراب والبناء المجرور بعلى

(٢) قوله ثم ان قول الشيخ المذكور بين قولى الخ الذى تقدم فى النظم يصدق قولى الخ والذى فى المغنى يبين الخ وعليها كتب الدسوقى ما نقله المحشى فتنبه اهـ مصححه

ومن البناء قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ويوم لا تملك نفس لنفس شيأ

* (الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا وهي عشرون) *

(فعل بالضم نعم ان كسرت
أو فتحت شرط لديهم ثبت)
(وهو اذا الوصف أتى على فعيل
مثل قوى وذل فى هذا ذليل)
(كذا اذا أفعل معناها بدا
صار ووزن لافعلل قيدا)
(واستفعل انفعل وافعنلى قل
وافعنال افوعل فلتبتهل)

يعنى أن علامات الفعل القاصر أى اللازم عشرون أحدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف لان هذا الوزن مقصور على أفعال السجايا أى الطبائع وهى ماليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل ملازم له ولهذا يصير المتعدى لازما اذا حوّل الى وزنه لمبالغة أو تعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما أضربه وأفهمه وسمع رحبتكم الطاعة وان بشرا طلع اليمن ولا ثالث لهما وانما عدّيا لتضمنهما معنى المتعدى وهما وسع وبلغ الاوّل للاوّل والثانى للثانى والثانى والثالث كونه على فعل بالفتح أو بالكسر اللذين وصفهما على فعيل نحو ذل فهو ذليل وقوى فهو قوى الرابع كونه على أفعل بمعنى صار ذا كذا نحو أغدّ البعير وأحصد الزرع أى صار ذا غدّة وحصاد الخامس كونه على افعلل نحو اقشعر واشمأز واطمأن السادس وزن استفعل الدال على التحول كاستحجر الطين والبغاث استنسر أى صار طينا أو نسرا

(قوله هذا يوم ينفع الخ) قرأ غير نافع برفع يوم على أنه خبر عن اسم الاشارة وهى لليوم والمعنى هذا اليوم يوم ينفع والظرف حينئذ معرب اتفاقا وقرأ نافع بالفتح واختلف فى توجيهه فقال ابن مالك تبعا للكوفيين انه مبنى لاضافته الى ما أصله البناء ومحله رفع على الخبرية أيضا والاشارة كحالها فى الوجه الاوّل والاسمية معمول القول وقال البصريون انه منصوب على الظرفية لخبر محذوف والمشار اليه قول الله تعالى لعيسى أأنت قلت للناس والتقدير هذا القول واقع يوم ينفع الصادقين صدقهم والاسمية معمول قال أولقال وهذا مفعوله والمشار اليه مقدر والمعنى قال الله هذا الخبر أو القصص فى يوم ولا يخفى أن ما قاله الكوفيون ومن تبعهم كابن مالك والفارسى أسهل وأنسب باتحاد القراءتين والتأويل الثانى عند البصريين أبعد من الاوّلين والله تعالى أعلم والآية فى عموم الصادقين وخصوص فى عيسى بن مريم ففى المقام اشارة الى صدقه فى الكلام الذى حكى عنهم

(مبحث الامور التى لا يكون الفعل معها الا قاصرا)

أى لازما لا يتعدى أثره الى مفعول (قوله بالضم كظرف وشرف الخ) يريد بالضم ضم العين بطريق الاصالة فلا يرد عليه نحو قلته وكنته فان أصله بالفتح فلما سكن آخره لاجل الضمير ولزم حذف عينه حوّل الى فعل بالضم ثم نقلت حركة عينه الى فائه ليعلم أن عينه التى حذفت واو وأما على قول ابن الحاجب ان الضم فى نحو ذلك ليس محوّلا من العين الى الفاء بل واقع فى الفاء ابتداء لبيان بنات الواو فلا حاجة الى تقييد الضم بكونه بطريق الاصالة (قوله ماليس حركة جسم) احترز به عن الاعراض التى هى حركة جسم كالقيام والقعود والضرب والاخذ فانه لا يطرد فيها اللزوم بل تكون لازمة مرة كقام وقعد ومتعدية أخرى كأكل ومنع وضرب (قوله من معنى قائم بالفاعل) غير ثابت بمعنى أنه لا اكتساب لمن قام به فى وجوده والمجرور بيان لما (قوله ملازم له الخ) أى لا اختيار له فى قيامه به (قوله وسمع الخ) أى قد سمع تحويل الفعل المتعدى لفعل مع بقائه على التعدى فى فعلين (قوله وان بشرا الخ) سمع من على كرم الله وجهه والاوّل سمع من نصر بن سيار ولكن الذى سمع منه أرحبكم الدخول فى طاعة الكرماء (قوله ولا ثالث لهما الخ) أى ولا ثالث لهذين اللفظين مع كونهما محوّلين لفعل ووجههما أنهما ضمنا معنى وسع و بلغ وتضمين القاصر معنى المتعدى يوجب تعدى ذلك القاصر (قوله على فعيل الخ) أى فقط أما ان كان له فعيل وفاعل فيتعدى نحو علم فهو عليم وعالم (قوله أغدّ الخ) أصله أغدد على وزن أفعل نقلت حركة العين للساكن قبلها وأدغم (قوله افعلل) قال ابن جنى أصل افعلل كاطمأن افعلل باسكان اللام الاولى فكرهوا اجتماع مثلين محركين فنقلوا حركة الاوّل الى ما قبله وأدغموه فيما بعده (قوله نحو اقشعر واشمأز واطمأن) قال ابن عزيز فى غريبه اقشعر تقبض وقال أيضا اطمأن انخفض وسكن ونقل بعض أبناء بلدنا أن اقشعر جاء متعديا قالوا اشمأز الشئ أى كرهه (قوله أى صار طينا) صوابه صار حجرا أى تحوّل من صورة الطينية الى صورة الحجرية (قوله أونسرا) راجع لقوله والبغاث استنسر (٢) أى يصير كالنسر والمعنى أن الضعيف يقوى عندنا والبغاث اسم طائر يصاد ولا يصيد مثلث الباء وأما البغاث اسم موضع فبالضم لا غير قاله الفراء وفى بغاث الطير يقول الشاعر

(٢) قوله أى يصير الخ لو قال ومنه قولهم ان البغاث بأرضنا يستنسر أى يصير الخ لانسجمت العبارة اهـ مصححه

السابع وزن انفعل نحو انطلق وانكسر الثامن وزن افعنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش للقتال وشذ قوله
قد جعل النعاس يغرندينى أطرده عنى ويسرندينى ومعنى يغرندينى ويسرندينى يعلونى ويغلبنى ولا ثالث لهما التاسع وزن
افعنلل باصالة اللامين نحو احرنجم بمعنى اجتمع العاشر وزن افعنلل بزيادة احدى (٩١) اللامين نحو اقعنسس البعير اذا امتنع من
الانقياد الحادى عشر وزن افوعل نحو اكوهد الفرخ اذا ارتعد
(كذا المطاوع لواحد وما أتى على وزن الرباعى فاعلما)
(قد زيد فيه وكذا ان ضمنا فعلا له القصور فما استحسنا)
(ثم التى الى السجايا انسبت عدا الجميع ستة كما ثبت)
(وقد حكى الاصل هنا ما قد ورد فاشدد يديك ولتطب نفسا تقد)
الثانى عشر كونه مطاوعا للمتعدى الى واحد نحو كسرته فانكسر وأزعجته فانزعج فان قلت قد مضى هذا الوزن قلنا لكن هذه علامة معنوية وتلك لفظية الثالث عشر كونه رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واحرنجم واقشعر واشمأز وفى بعض هذا الوزن من الكلام ما فى الاول لكن هذا علامة باعتبار اللفظ الرابع عشر أن يتضمن معنى فعل قاصر نحو ولا تعد عيناك عنهم فليحذر الذين يخالفون عن أمره أذاعوا به وأصلح لى فى ذريتى أى تنب عيناك يخالفون أى يخرجون أذاعوا أى تحدثوا الخامس عشر أن يدل على سجية كلؤم وجبن وشجع السادس عشر أن يدل على عرض وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ملازم له كفرح وبطر وأشر وحزن وكسل السابع عشر أن يدل على نظافة كطهر ووضؤ الثامن عشر أن يدل على دنس كنجس ورجس
وجنب التاسع عشر أن يدل على لون كاحمر واخضر واحمار واسواد والعشرون أن يدل على حلية وهى الاوصاف الظاهرة كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل وحكى الاصل وهو ابن هشام ما حاصله ان فى تعدى تفاعل كتعاهد وازومه خلافا مشهورا بين أهل العلم فمنع بعضهم تعديته بأنه لا يكون الا لاثنين مع اللزوم نحو تضارب زيد وعمرو وتقاتلا وتشاتما وتعاونا وأجاز بعضهم كونه لواحد مع التعدى وأنشد عليه

بغاث الطير أكثرها فراخا * وأم الصقر مقلات نزور

(قوله ولا ثالث لهما) أى لهذين الفعلين أعنى اغرندى واسرندى فى الشذوذ من تعديهما (قوله احرنجم الخ) فالجيم والميم أصليتان لا يسقطان فى تصريف (قوله اكوهد) أصله كهد أى أسرع اه فارضى (قوله اذا ارتعد) يعنى لأمه لترقه (قوله الثانى عشر كونه مطاوعا للمتعدى الى واحد الخ) المطاوعة قبول الاثر أى حصوله من فاعل فعل ذى علاج محسوس الى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا فان حصل الاثر بلا ملاقاة فليس مطاوعا كضربته فتألم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال علمت المسئلة فانعلمت ولا ظننت كذا فانظن لعدم العلاج المحسوس وأما نحو قولهم انقطعت الى الله وانكشفت حقيقة المسئلة مما كان معنويا فمجاز لا حقيقة أو انه ليس مطاوع الفعلات بل مستقل كذهب ومضى ويجوز قلت هذا الكلام فانقال اذا عنيت الالفاظ المسموعة لاحساس علاجها بتحريك اللسان والشفتين فان أردت المعنى المفهوم من القول بلا نظر للفظ امتنع أفاده الدمامينى والمستفاد من كلام ابن مالك ما عليه الجمهور من أن الفعل ومطاوعه لا يتعديان معا الى مفعول أو اثنين ولا يلزم زمان معابل المتعدى لواحد يلزم ولاثنين يقصر عن واحد وأما استعطيته درهما فاعطانى درهما واستنصحته فنصحنى فمن باب الطلب والاجابة لا المطاوعة وأما قوله

وكم موطن لولاى طحت كما هوى * بأجرامه من قنة النيق منهوى

فضرورة أو أن منهوى مطاوع أهويته المتعدى لا هوى اللازم لكن مطاوعة انفعل لأفعل شاذة والنيق بكسر النون وسكون الياء التحتية وبالقاف الجبل وقنته أعلاه (قوله فانكسر) أى الحجر فقد قبل الحجر الذى هو فاعل ذلك الفعل أثر فعل الفاعل الاول وأثر فعله هو الانكسار (قوله وتلك لفظية) وأيضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل تقول ضاعفت الحسنات فتضاعفت وعلمته فتعلم ولممته فتلم وأصله أن المطاوع ينقص عن المطاوع درجة كألبسته الثوب فلبسه وأقمته فقام (قوله تدحرج الخ) على وزن تفعلل واحرنجم على وزن افعنلل وما بعده على وزن افعلل (قوله أن يتضمن) أى الفعل المتعدى (قوله أذاعوا أى تحدثوا الخ) فأذاعوا متعد تقول أذعت الحديث أى أفشيته فضمن معنى تحدث وهو لازم يؤتى بالباء فى صلته وبقى عليه تفسير أصلح لى فى ذريتى فان أصلح متعد تقول أصلح الله حالك فضمن معنى بارك وهو لازم يوصل بفى قال تعالى وبارك فيها (قوله أى يدل على سجية الخ) هذا أخص من الاول وهو كون الفعل على زنة فعل بالضم لانه يدل على السجايا وما شابهها وحيث كان ما تقدم أعم فيستغنى به عما ههنا (قوله كطهر) بالضم والفتح (قوله دنس) أى ما يزول بسرعة (قوله أن يدل على حلية وهى الاوصاف الظاهرة الخ) والسجايا الاوصاف الباطنة وكلاهما ملازم بخلاف العرض والدعج سعة العين مع سوادها والشنب عذوبة الاسنان وبرودتها وصفاؤها وحدتها والكحل

* تجاوزت أحراسا اليها ومعشرا *
وأجاز الخليل يتعاهد ضيعته وهو قليل

﴿ الامور التى يتعدى بها الفعل القاصر ﴾

﴿ وعدّه بالهمز والمفاعله
أعنى به ذا ألف قد نقله ﴾
﴿ كذا اذا دل على المبالغه
أو صوغه استفعل فيما حرره ﴾
﴿ أو ضعفت عين له وأوردا
أمثلة كثيرة فقيدا ﴾

يعنى أن لتعدى الفعل القاصر سبعة أمور أحدها همزة أفعل نحو أذهبتم طيباتكم ربنا أمتنا اثنتين والله أنبتكم فذهب ومات ونبت لازمة وتعدت فى الآيات بالهمز ويتعدى به كل فعل لازم وكذا المتعدى الى واحد نحو ألبست زيدا الثوب الثانى ألف المفاعلة نحو سايرت زيدا فى سار زيد وماشيت عمرا فى مشيت وجالست بكرا فى جلست الثالث صوغه على فعلت بفتح العين أفعل بضمها لافادته الغلبة نحو كرمت زيدا فانا أكرمه أى غلبته فى الكرم الرابع صوغه على استفعل للطلب أو النسبة نحو استخرجت المال أى طلبت خروجه واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم أى نسبت الحسن لزيد ونسبت القبح للظلم وقد ينقل ذو المفعول الواحد الى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب بجر الثانى بمن لتضمن استغفرت معنى استتبت ولولا ذلك لم يجز الخامس تضعيف العين أى تشديدها نحو فرحته ومنه قد أفلح من زكاها وقد اجتمعت التعدية بالهمزة والتضعيف فى قوله تعالى الحى القيوم نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان

أن يعلو جفون العين سواد مثل الكحل من غير اكتحال ولله البوصيرى فى داليته حيث يقول

قل للذين تكلفوا زى التقى * وتخيروا الدرس ألف مجلد
لا تحسبوا كحل العيون بحيلة * ان المها لم تكتحل بالاثمد

(قوله تجاوزت أحراسا الخ) هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس وعجزه * على حراصا لو يسرون مقتلى * والاحراس جمع حارس كصاحب وأصحاب أو جمع حرس كحمل وأحمال وحرس جمع حارس كخدم جمع خادم والمعشر القوم والحراص جمع حريص ككرام جمع كريم وقد جاء فعله من باب ضرب وعلم ويسرون بالسين المهملة من الاضداد بمعنى يظهرون أو بمعنى يخفون ويروى بالمعجمة ومعناه يظهرون لا غير والمقتل هنا بمعنى القتل ولو اما مصدرية فى محل جر على البدل من الضمير المجرور بعلى واما امتناعية وجوابها محذوف أى لو يسرون قتلى لسرهم (قوله وهو قليل) وقد سأل الحكم بن قنبر أبا زيد عنها فمنعها وسأل يونس فاجازها فجمع الحكم بين يونس وبين أبى زيد وكان عنده ستة من فصحاء العرب فسألوا عنها فامتنعوا من يتعاهد فقال يونس يا أبا زيد كم من علم استفدناه كنت أنت سببه مادحا لابى زيد فعلم من هذا أن يتعاهد ممنوعة

﴿ مبحث الامور التى يتعدى بها الفعل القاصر ﴾

(قوله أمتنا اثنتين) الاظهر أنه أطلق على العدم السابق اماتة تغليبا والاحياء فى الدنيا والقيامة (قوله ألبست زيدا الثوب) أى فالاصل لبس زيد الثوب فلما دخلت همزة النقل صيرت الفاعل مفعولا أول (قوله الثانى ألف المفاعلة) انما كان فاعل متعديا دون تفاعل لان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق بغيره مع أن الغير أيضا تعلق بذلك ووضع تفاعل لنسبته الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلقه به (قوله للطلب أو النسبة) خرج الصيرورة كاستحجر الطين والزائدتان للتوكيد (قوله استكتبته الكتاب الخ) أى فالاصل كتب زيد الكتاب فلما دخلت السين والتاء صيرت الفاعل مفعولا وكذا أصل ما بعده غفر الله الذنب فلما أدخل السين والتاء التى للطلب صير الفاعل مفعولا (قوله وانما جاز الخ) هذا جواب عما يقال كيف ينقل صوغ الفعل على استفعل للطلب المتعدى لواحد الى اثنين مع أنه لم يتعد للثانى فى هذا المثال بنفسه (قوله معنى استتبت) أى وهو يتعدى للمفعول الثانى بمن فقوله لتضمن الخ أى لا لكونه من باب اختار خلافا للاكثر الآتى (قوله ولولا ذلك لم يجز) يعنى أنه لو استعمل على أصله لم يجز لان صوغه على صيغة استفعل للطلب توجب تعديته لاثنين بنفسه وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور وأما قول أكثرهم ان استغفر من باب اختار فمردود بان باب اختار هو كل فعل متعد لواحد بنفسه وللثانى بحرف جر دائما وان أتى فى بعض الحالات متعديا للثانى بنفسه فهو من باب التوسع وهو سماعى والمسموع منه اختار واستغفر وأمر وسمى وكنى ودعا وزوج وقولنا مردود أى لان صيغة استفعل الناقلة للمتعدى لواحد الى اثنين وجدت فلا وجه لجعله من باب اختار ولا يرد علينا استغفرت الله من الذنب لان هذا من التضمين (قوله نزل عليك الكتاب بالحق) التعدية هنا بالتضعيف (قوله وأنزل التوراة الخ) التعدية هنا بالهمزة وزعم الزمخشرى أن بين التعديتين فرقا فقال لما نزل الفرقان منجما والكتابان جملة واحدة جىء بنزل فى الاول وأنزل فى الثانى وانما

السادس التضمين فلذا عدى رحب وطلع كما مر ولذا قالوا فرقت زيدا اى خفته وسفه (٩٣) نفسه أى امتهنها السابع اسقاط الجار توسعا نحو ولا تواعدوهن سرا أى على سر أعجلتم أمر ربكم أى عن أمره واقعدوا لهم كل مرصد أى على كل وقيل ظرف أى فى كل والله أعلم ونحو كى تكرمنى فانه يجوز أن تكون هى الناصبة ويلزم تقدير لام التعليل قبلها وأن تكون هى التعليلية وأن مقدرة بعدها وقد تقدم محلها مع ان وان فى باب الهمزة عند حذف الجار ونبه ابن هشام على أن تغيير حركة العين مما يصير المتعدى لازما عند الكوفيين نحو شترت عينه بكسر العين لازم وشتر الله عينه بفتحها على الاصل متعد وكقوله

وان يعرين ان كسى الجوارى
فتنبو العين عن كرم عجاف

بكسر سين كسى على اللزوم وبفتحها على الاصل متعد الى واحد بمعنى ستر والى اثنين من باب أعطى

(وان يصغ فعل تعديه أتى
لواحد كاذكرنا مثبتا)
(بنقله قطعا الى اثنين وما
أتى تعديه عن من ذا نما)
(له التضمن وأصل قد عمل
بغيرها وحظل جر من نقل)

يعنى أن الفعل المتعدى لواحد نحو غفر الله ذنوبى وكتب زيد الكتاب اذا صيغ على استفعل للطلب وجب تعديه لاثنين نحو استغفرت الله الذنب واستكتبت زيدا الكتاب وأما جر الثانى بمن فى قولهم استغفرت الله من الذنب فلتضمن استغفرت معنى استتبت ولو استعمل على أصله لم يجز جره بمن وقد أشير لهذا فى شرح السبب الرابع وهو صوغ استفعل

قال هو فى خطبة الكشاف الحمد لله الذى أنزل القرآن كلاما مؤلفا منظما ونزله بحسب المصالح منجما لانه أراد بالاول أنزله من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا وهو الانزال المذكور فى انا أنزلناه فى ليلة القدر وفى قوله تعالى شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن وأما قول القفال ان المعنى الذى أنزل فى وجوب صومه أو الذى أنزل فى شأنه فتكلف لا داعى اليه وبالثانى تنزيله من سماء الدنيا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم نجوما فى ثلاث وعشرين سنة ولا يشكل على قول الزمخشرى المذكور قوله تعالى وقالوا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة وقوله تعالى وقد نزل عليكم فى الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها اشارة الى قوله تعالى واذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا الآية وهى آية واحدة لان محل كون نزل المضعف مفيدا التدريج مالم تقم قرينة على خلافه كما هنا وهذا الجواب يفيده كلام الزمخشرى حيث قال فى هذه الآية نزل هنا بمعنى أنزل لا غير لكن بمعنى أخبر والا كان متدافعا يعنى لان نزل للتدريج وجملة واحدة تنافيه فظهر أن ما قلناه مراده فلا اشكال (قوله التضمين) سبق الكلام فى قياسيته والبيانى والنحوى وما يتعلق بذلك فى الحروف ويأتى له تتمة (قوله رحب وطلع) أى مع أنه فعل لازم فقيل رحبتكم الدار وطلع زيد اليمن (قوله فرقت زيدا) من الفرق بمعنى الخوف ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعد ما كان قاصرا وذلك فى قولهم لا آلوك نصحا ولا آلوك جهدا لما ضمن معنى لا أمنعك ومنه قوله تعالى لا يألونكم خبالا وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ الى ثلاثة لما ضمنت معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجار نحو أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم نبئونى بعلم (قوله أى على سر) أى نكاح وهذا تفسير لسر (قوله مرصد) أى طريق وقول الزجاج انه ظرف رده الفارسى بأنه مختص بالمكان الذى يرصد فيه فليس مبهما ولا ينصب على الظرفية الا ما كان مبهما (قوله ويلزم تقدير لام التعليل قبلها) هذا محل الشاهد أى فحذف الجار هنا قياسى (قوله وأن تكون هى التعليلية الخ) أى فهى بمعنى لام العلة وعلى هذا لا شاهد فيها ولا يحذف مع كى الا لام العلة لانها لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف أختها قال الله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات شهد الله أنه لا اله الا هو أى بأن لهم وبأنه وترغبون أن تنكحوهن أى فى أن أو عن أن على خلاف فى ذلك بين المفسرين (قوله شترت عينه) الشتر القلب (قوله وأن يعرين الخ) هذا البيت لابى خالد الخارجى وقيل غيره وقبله

لقد زاد الحياة الى حبا * بناتى أنهن من الضعاف
(٢) أحاذر أن يرين الفقر بعدى * وأن يشربن رنقا غير صافى

وبعده

ولولاهن قد سومت مهرى * وفى الرحمن للضعفاء كافى

فقوله أن يعرين أى أخاف بعد موتى أن يعرين ان كسى الجوارى بكسر الهمزة فكسى لازم والجوارى فاعل ويصح ضبط الهمزة بالفتح أى أخاف أن يعرين وقت أن كسى فحذف المضاف ومعنى ان كسى الجوارى صرن ذا كسوة فتنبو أى تتجافى وتتباعد ولا تنظر لهن والكرم بفتح الكاف وكسر الراء يوصف به المفرد والمثنى والجمع مذكرا كان أو مؤنثا وصف من الكرم والرنق مصدر رنق الماء تكدر وسكنه ضرورة والعجاف الهزيلات جمع عجفاء على غير قياس لان

(٢) قوله ان يرين الفقر ويروى البؤس كما فى شرح الحماسة وقوله غير صافى كذا فى الامير والذى فى الشواهد والحماسة بعد صافى وهو المناسب كتبه مصححه

(وارع الذي يطلبه معنى الكلام   لتجرى الحكم على ماقد يرام)   (ان كثيرا غلطوا فيما نسب   فزلت الاقدام لما لم تصب)
(فواجب علم الذي سأذكر   على الذي يعرب ماقد سطروا)   (٩٤)   (مفردا أو مركبا وقد ذكر   منع الاعراب فواتح السور)
(من أجل ذا قد غلط الذ أعربا
بيت المفصل بشيء أعربا)

يعني أن الاولى من الجهات العشر التي يدخل الاعتراض منها على المعرب أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى ولذا يجب على المعرب تقديم فهم معنى ما يعرب به مفردا أو مركبا ولذا لا يجوز اعراب فواتح السور كالم وطه ون وق وحم وطسم ونحو ذلك على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه ولذا غلط من أعرب بيت المفصل ونصه

لا يبعد الله التلبب والـ ـغارات اذ قال الخميس نعم

اذ قال ان نعم حرف جواب ولو راعى معنى البيت لعلم أن نعم هنا واحد الانعام وهو خبر مبتدا محذوف وهو محل الشاهد في البيت

(والاصل قال وقع اجتماع
من غير قصد فارع لا يضاع)
(بعالم غضنفر باني
أعني به البحر أبا حيان)
(فوقع السؤال منه لي على
بيت زهير فأجبت عاجلا)

أفعل وفعلاء لا يجمع على فعال وكاف أي كفاية يعني هذا الشاعر أن حبي للحياة وتخلفي عن الحرب انما هو لاجل بناتي فاني ان قتلت لم يبق لهن من يقوم بأمرهن فيعرين ويجعن وتنبو عين من تزوجهن عنهن ولولاهن سومت مهري للحرب أي جعلت له علامة والى هذا يشير الحديث الولد مجبنة مبخلة والله تعالى أعلم وأعلى وأحكم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(مبحث الباب الخامس من الكتاب)
(في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها وهي عشرة)
(مبحث الجهة الاولى)

(قوله لا يبعد الله التلبب الخ) التلبب هو لبس السلاح ونصف البيت لام الغارات والخميس الجيش له خمسة أقسام مقدمة وساق وميمنة وميسرة وقلب والبيت للمرقش الاكبر عمرو وقيل عوف بن سعد ابن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة والاصغر ابن أخيه زمعة بن سفيان بن سعد الخ وأول القصيدة

هل بالديار أن تجيب صمم * لو كان رسم ناطقا كلم
الدار قفر والرسوم كما * رقش في ظهر الاديم قلم

وبهذا البيت سمي مرقشا ومنها

النشر مسك والوجوه دنا * نير وأطراف الاكف عنم
ليس على طول الحياة ندم * ومن وراء المرء ما يعلم

ولهم مرقس بفتح الميم والقاف وسين مهملة طائي أحد بني معن بن عبود واسمه عبد الرحمن ولهم برقش بالباء شاعر تميمي مدح العباس رضي الله تعالى عنه (قوله ان نعم حرف جواب الخ) حكى ابن هشام أن بعض الناس حكى له أن بعض مشايخ الاقراء أعرب لتلميذه نعم هنا حرف جواب ثم طلبا محل الشاهد فلم يجداه فلهذا قال حسنت لغة كنانة في نعم الجوابية وهي نعم بكسر العين فانهم فروا من هذا وجعلوا حرف الجواب مكسور العين مع فتح النون (قوله تقي نقي الخ) النهكة الانتهاك بالاسر والعقوبة أي انه لم يكثر الغنيمة بسبب أسر وعقوبة شخص قريب له بل لذاته والحقلد بفتح الحاء وكسرها الضيق البخيل والضعيف وكز بريح السيء الخلق وهو في البيت كعملس (قوله فاذا هو السيء الخلق الخ) الظاهر أنه انما أتى بهذه العبارة المحتملة لعود الضمير فيها على الحقلد وعلى أبي حيان تبكيتا لابي حيان لما كان بينهما من المناقشة في مسئلة بيانية والشأن أن المغاربة يكونون

سيئ

(لا يقع الجواب الان وقع   منك لمعنى اللفظ فافهم تتبع)
(فبين المسؤل عنه فأجيب   بالحق والامر بذا غير معيب)

يعني أن ابن هشام قال قد سألني أبو حيان وقد عرض اجتماعنا بلا قصد علام عطف بحقلد من قول زهير

تقي نقي لم يكثر غنيمة   بنهكة ذي قربى ولا بحقلد

فقلت حتى أعرف ما الحقلد فنظرنا فاذا هو السيء الخلق فقلت

هو معطوف على شئ متوهم اذ المعنى ليس بمكثر غنيمة ولا بحقلد فاستعظم ذلك (لكن ماقرره الاصل هنا عندى بعيد نهجه فدوهنا)
لشذوذه عند الناظم حفظه الله والراجح عنده عطف حقلد على بنهكة باعادة حرف الجر على تقدير مضاف أى ولا بنهكة حقلد

(والبعض عن كلالة قد سئلا بمثل ذا أجاب هكذا اجلا) (وبعده أجاب بالتمييز ووجهه أبدى لذى التمييز)
(فأصله يرثه فذا فا عله والفعل بنى فاعرفا) (فارتفع الضمير ثم حتما بها لتمييز كذا قدر نما)

يعنى أن بعض الطلبة سئل عن اعراب كلالة من قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة فقال أخبرونى ما الكلالة فقالوا له الورثة اذا لم يكن فيهم أب فأعلى ولا ابن فأسفل فقال هى اذا تمييز وتوجيه قوله أن الاصل وان كان رجل يرثه كلالة ثم حذف الفاعل وهو كلالة و بنى الفعل للمفعول فارتفع الضمير المنصوب المتصل واستتر ثم جىء بكلالة تمييزا

(والاصل قال ذا السؤال حسنا وما به أجاب عنه خشنا) (فان تمييزا بفاعل وقد حذف ذا الفعل لديهم ماورد)
(فما أتى ضرب قل أخوكا رجلا أو زيدا وما يأتيكا) (٩٥) (تعنى عما بعيد فعل نائبا ما بعده التمييز فيما أعربا)

يعنى أن الاصل وهو ابن هشام فى مغنيه قال أصاب هذا النحوى فى سؤاله عن معنى الكلالة وأخطأ فى جوابه بأنها تمييز لان التمييز بالفاعل بعد حذفه لغرض نقض لذلك الغرض وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طى ذكر الفاعل فيها ولذا لا يوجد فى كلامهم ضرب أخوك رجلا على أن أخوك نائب عن فاعل ضرب ورجلا تمييز

(ان قلت فى يسبح الذى ورد حذف لفاعل وذكر معتمد) (ذكر وحذف متنافيان وما هما يا صاحبى نسيان) (لحذفه بجملة وذكره بجملة أخرى أحسب انتبهوا) يعنى أنك اذا قلت حذف الفاعل من قوله تعالى يسبح له فيها ببناء يسبح للمفعول ثم جىء به بعد ذلك قلنا ان

سيئ الاخلاق فلذا قال السيئ الخلق (قوله هو معطوف على شئ متوهم الخ) قال الدمامينى يحتمل أن العطف على بنهكة على حذف مضاف أى ولا بنهكة حقلد أى شخص متصف بسوء الخلق لدناءة الحقلد وهو لا يتوجه الاعلى شريف والمعنى أن هذا الممدوح لا يكثر غنيمة بنهكة قريب له ولا بنهكة شخص متصف بسوء الخلق اذ هى صفة نقص من صاحبها تقتضى أن لا يفخر بأسره لكمال نقصه وانما يكثر الغنيمة بالاشراف وأهل الكمال هذا اذا كان الحقلد هو السيئ الخلق وأما ان كان الضعيف اتجه المعنى اتجاها قويا قال الشمنى وهذا التقدير يقتضى أن المراد بالنهكة الاسر والذى فى الصحاح نهكه السلطان عقوبة ينهكه نهكا ونهكة بالغ فى عقوبته وكذلك يقال فى الحث على القتال انهكوا وجه القوم يعنى اجهدوهم أى ابلغوا جهدهم ولك أن تقول لا حذف والمراد أنه لا يستعين بحقلد (قول الناظم لكن ماقرره الاصل هنا الخ) يشير بذلك الى كثرة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فينبغى الاقتصار عليه دون غيره ولصحة المعنى عليه (قوله يعنى أن بعض الطلبة) يعنى من كبار طلبة الجزولى كما قاله الشلوبين (قوله نقض لذلك الغرض الخ) قد يقال ان الغرض الذى حذف هنا الفاعل لاجله الاجمال ثم انه فصل بعد والاجمال أولا ثم التفصيل أوقع فى النفس وحينئذ فكلام النحوى ظاهر نعم عدم السماع (قوله ولذا الخ) أى ولاجل كون التمييز بالفاعل فيه نقض للغرض الذى حذف لاجله (قوله ضرب أخوك الخ) أصله ضرب أخاك رجل ثم بنى الفعل للمفعول فارتفع أخاك على أنه نائب فاعل وأعرب رجل تمييزا (قول الناظم ان قلت الخ) هذا جواب عما يقال انا لا نسلم أن ذكر الفاعل بعد حذفه لغرض نقض للغرض والدليل القراءة السبعية فى الآية (قوله من جملة أخرى الخ)

المسوغ لذكر هذا الفاعل بعد حذفه كونه من جملة أخرى لان رجالا فاعل لفعل محذوف دل عليه الكلام

(ومثل ما أعرب هذا المعرب اعراب بيت قد أتى يستغرب)

يعنى أن بعضهم أعرب هذا البيت وهو يبسط للاضياف وجها رحبا بسط ذراعيه لعظم كلبا
كاعراب كلالة بالتمييز فقال ان بسط مصدر مضاف لمفعوله النائب عن فاعله فهو فى محل رفع ثم جىء بالفاعل تمييزا وهو كلبا

(ان قلت ما يهوا فى اعرابها قلت يقدر مضاف فعها) (بكونها حالا وكان ناقصه أو هى تامة وذا الفعل صفه)
(أو الكلالة لديهم خبر والفعل قبل صفة قد قرروا) (وان تفسرها بميت فهى فى ذاك كذا ولا مضاف فاقتفى)
(أو بالقرابة فمفعول له وذاك ظاهر كما حرره)

يعنى أنك ان قلت ما الصواب فى اعراب كلالة فى الآية قلنا يقدر لها مضاف أى ذا كلالة وهو اما حال من ضمير يورث وكان ناقصة ويورث خبرها أو تامة ويورث صفة رجل واما خبر فيورث صفة رجل أما اذا فسرت الكلالة بالميت الذى لم يترك ولدا ولا والدا فهى حال والخبر يورث

أوخبرويورث صفة ولاتحتاج لتقدير مضاف واذافسرت بالقرابة فهى مفعول لاجله

﴿والبيت خرج على القلب كما يعرف ذا فى مهيع لهم سما﴾

يعنى أن البيت يخرج على قلب الاعراب وهو نصب الفاعل ورفع المفعول فكلبا فاعل وذراعيه مفعول فى محل رفع قال ابن بون

ورفع مفعول به لايلتبس * مع نصب فاعل رووا ولا تقس

﴿والاصل قال انى سأذكر أمثلة لها علوم تكثر﴾

﴿مهما بنيتها على ظاهرها قطعا أتاك النقص فادر مالها﴾

﴿ان لم ترد البال ياذا كرتين لفهم معناها حبيت دون مين﴾

﴿من ذاك أن نفعل معطوفا على أن نترك الذ جا بظاهر جلا﴾

يعنى أن ابن هشام فى مغنيه قال انى سأذكر أمثلة لها معان تكثر متى بنى المعرب فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر فى موجب المعنى حصل الفساد أحدها قوله تعالى أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل فيتبادر أن أو أن نفعل معطوف على أن نترك والمعنى يأبى ذلك بل أن نفعل معطوف على ما الذى هو مفعول نترك

﴿وبيت شاعر وقول الله لا تسأموا بالواو قبل الناهى﴾

يعنى أن من تلك الامثلة بيت الشاعر وهو

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا أدع القتال وأشهد الهيجاء

فانه يحتمل أن أشهد معطوف على أدع وليس كذلك بل المعنى يدل على أن أشهد معطوف على القتال الذى هو مفعول أدع الذى هو منصوب بلن وما مصدرية ظرفية منصوبة بأدع ومنها ولا تسأموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا الى أجله فالظاهر تعلق الى بتكتبوه وليس المعنى على ذلك بل على أن الى حال من ضميره متعلق بمستقر محذوف ومنها وانى خفت الموالى من ورائى فمن ورائى ليس متعلقا بخفت كما هو الظاهر بل متعلق بالموالى أو متعلق بمحذوف حال كما قبله

أى فهو واقع فى جملة استئنافية ولا يصح الدليل بها الا لو كان مذكورا فى الجملة الاولى (قوله فيتبادر أن أو أن نفعل معطوف على أن نترك الخ) أى وذلك باطل لانه لم يأمرهم أن يفعلوا فى أموالهم ما يشاؤن وانما أمرهم بفعل ضد ما يفعلونه فى أموالهم فكانوا لا يوفون الكيل ولا الميزان فقال أوفوا الكيل والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس وأدوا الزكاة (قوله بل أن نفعل معطوف على ما الذى هو مفعول نترك) والمعنى أن نترك أن نفعل نعم من قرأ تفعل وتشاء بالتاء لا بالنون وهى قراءة ابن أبى عبلة ومثلها قراءة أبى عبد الرحمن وطلحة نفعل بالنون وتشاء بالتاء فالعطف على أن نترك أى أصلواتك تأمرك أن نترك وأن نفعل فى أموالنا أى فكانه لما أمرهم بضد ما يفعلونه فى أموالهم كانه هو الذى يفعل فيها ما يشاء وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى أن والفعل مرتين وبينهما حرف العطف (قوله فانه يحتمل أن أشهد معطوف على أدع) أى لتوهمه أن الفعلين متعاطفان حين يرى فعلين مضارعين منصوبين وقد تقدم فى فصل لما أن ذلك خطأ لانه اذا كان الفعلان متعاطفين كان كل من الفعلين منفيا بلن فيكون المعنى لا أدع القتال ولا أحضر الهيجاء وهذا تناقض لان الهيجاء هى القتال فأول الكلام يقتضى ملازمته لها وآخر الكلام يقتضى عدم حضوره لها والمخلص منه ما ذكر (قوله معطوف على القتال الخ) أى فهو عطف مصدر مؤول على اسم خالص من التأويل بالفعل على حد

* ولبس عباءة وتقر عينى * أى لن أدع القتال ولا أدع شهود الهيجاء (قوله أن تكتبوه الخ) أى الدين حال كونه صغيرا أى قليلا أو كبيرا أى كثيرا (قوله فالظاهر تعلق الى بتكتبوه الخ) أى وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة الى أجل الدين لان المعنى عليه أن تكتبوه كتابة مستمرة الى أجله وهذا لا يصح اذ الكتابة تقع فى زمن يسير ولا تمتد للاجل الذى هو وقت حلول الدين (قوله فمن ورائى ليس متعلقا بخفت كما هو الظاهر) أى لانه فاسد فى المعنى ووجه الفساد أن الخوف واقع فى الحال لا فيما يستقبل فلو جعل من ورائى متعلقا بخفت لزم أن يكون الخوف واقعا فى المستقبل أى بعد موته وهو ظاهر الفساد (قوله بل متعلق بالموالى) أى لما فيه من معنى الولاية فهو فى قوة المشتق أى خفت ولايتهم من بعدى وسوء خلافتهم لضياعهم الدين وتبديله كما شاهدته فى بنى اسرائيل (قوله أو متعلق بمحذوف حال) أى من الموالى أو مضاف اليهم أى كائنين من ورائى أو فعل الموالى من ورائى وأما من قرأ خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء وهو عثمان بن عفان ومحمد بن على وعلى بن الحسين وزيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاصى والوليد بن مسلم فمن متعلقة بالفعل المذكور بناء على أن قوله من ورائى معناه من قدامى والمعنى أنه ذهبت الموالى

من

من قدامى ودرجوا ولم يبق منهم من يقوى الدين فهب لى (قوله تركت بنا لوحا الخ) هو لجرير
من قصيدة يمدح بها عبد العزيز بن مروان أولها

أربت بعينيك الدموع السوافح * فلا العهد منسى ولا الربع نازح

وبعد بيت الشارح المشار اليه فى النظم

منعت شفاء النفس ممن تركته * بها كالجوى مما تجن الجوانح
مدحناك يا عبد العزيز وطالما * مدحت فلم يبلغ فعالك مادح
تفديك بالآباء فى كل موطن * شباب قريش والكهول الجحاجح

فقوله تركت خطاب لمحبوبته ولوحا كفلس العطش وجادنا أى أروانا من جيدت الارض فهى
مجودة اذا أصابها الجود بفتح الجيم وهو المطر الغزير وفى ابن المرحل

وجادت السماء جودا أمطرت * فهى تجود بمياه كثرت

والكرى النعاس وثلج صفة لمحذوف أى بريق ثلج أى كالثلج وكرمان بفتح الكاف اسم لبلدة بين
فارس وسجستان والفتح فى كرمان أشهر من الكسر وهى بلدة من بلاد الثلج وناصح أى شديد
البياض صفة لثلج ومعنى البيت تركت أيتها المحبوبة بنا عطشا ولو شئت ارواء بعيد القوم بريق بارد
كالثلج فى كرمان لفعلت (قوله لما فيه من معنى بارد الخ) اذ المراد وصفها بأن ريقها يوجد عقب
الكرى باردا فالظن به فى غير ذلك الوقت لأنه يتمنى أن تجود له به بعيد الكرى دون ما دام من
الاوقات (قوله وليس الامر كذلك) لانه قال الزمخشرى أى فلما بلغ أن يسعى مع أبيه فى أشغاله
وحوائجه قال ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه أنهما بلغا معا حد السعى ووجه الاقتضاء أن المعية
تشعر باستحداث المصاحبة فى الزمن وقد قيد الفعل بها فيجب الاشتراك فيه أى بلغ مع ابراهيم
حد السعى مع أن ابراهيم بلغ حد السعى قبل ولده وهذا بخلاف قوله تعالى وأسلمت مع سليمان
فان مع متعلقة بأسلمت وهو صحيح لان اسلام سليمان ممتد فالمتأخر يصاحب المتقدم وأما بلوغ
حد السعى لا امتداد فيه ولا يتعلق بالسعى لان صلة المصدر لا تتقدم عليه وانما هى متعلقة
بمحذوف على أن يكون بيانا كأنه قيل فلما بلغ الحد الذى يقدر فيه على السعى فقيل مع من فقيل
مع أعطف الناس عليه وهو أبوه أى انه لم تستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق (قوله ولا يضر
تقدم معمول المصدر ان كان ظرفا أو جارا الخ) وفاقا لبعضهم كالسعد والشمنى ونص الشمنى
وأنا لا أرى مانعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا أو شبهه نحو قولك اللهم ارزقنى من عدوك
البراءة واليك الفرار وقال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة ومثله فى كلامهم كثير وتقدير الفعل فى
مثله تكلف اه (قوله ظرف لأعلم) أى لانه المعروف فى استعمالها ويرده أن المراد أنه تعالى يعلم
المكان المستحق للرسالة وهو ذات الرسول لأن علمه فى المكان أى ذات الرسول فهو مفعول به
لا مفعول فيه وحينئذ فلا ينتصب بأعلم الا على قول بعضهم بشرط تأويله بعالم (قوله اذا فسر
صرهن بقطعهن) أى لان قطع لا يتعدى بالى وهذا تفسير لصرهن على قراءة الضم يقال صرت
الشئ بمعنى قطعته (قوله وانما هو متعلق بخذ) أى وحينئذ ففى الآية تقديم وتأخير فكأنه قيل
خذ اليك أربعة من الطير فصرهن (قوله وأما ان فسر صرهن بأملهن) هذا تفسير لقراءة
الكسر وهى قراءة حمزة وقرأ غيره بضمها وهما لغتان بمعنى الامالة يقال صاره يصوره و يصيره أماله

(كذا البيت قد أتى محتويا
ثلج بكرمان على ما رويا)
ونصه
تركت بنا لوحا ولو شئت جادنا
بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح
فالمتبادر تعليق بعيد بجادنا وليس
الامر كذلك بل هو متعلق بثلج لما
فيه من معنى بارد الذى هو المقصود
(كذا فلما بلغ الذى ورد
بقصة الخليل فيما يعتمد)
أى كذا من تلك الامثلة قوله تعالى
فلما بلغ معه السعى فالمتبادر تعلق
مع ببلغ وليس الامر كذلك بل
متعلق بالسعى ولا يضر تقدم معمول
المصدر ان كان ظرفا أو جارا لكثرته
فى كلامهم
(وحيث يجعل كذا صرهن
يحسبهم للفقراء عنا)
ومن تلك الامثلة الله أعلم حيث
يجعل رسالاته فالمتبادر أن حيث
ظرف لأعلم أو مفعول به له وليس
كذلك بل لفعل دل عليه أعلم أى
يعلم حيث لأن اسم التفضيل
لا ينصب المفعول به الا على قول
ضعيف والله أعلم ومن تلك الامثلة
فخذ أربعة من الطير فصرهن اليك
فالمتبادر تعلق اليك بصرهن وهذا
لا يصح اذا فسر صرهن بقطعهن
وانما هو متعلق بخذ وأما ان فسر
صرهن بأملهن

(قوله فهومتعلق به) وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف أى الى نفسك فالواقع مفعولا حينئذ انما هو النفس لا الضمير المتصل لانه لا يتعدى فعل الفاعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الا فى باب ظن نحو أن رآه استغنى فلا يحسبنهم بمفازة فمن ضم الباء وأما من فتحها ففاعل الفعل ضمير مستتر للواحد والمفعول ضمير الجماعة فلم يتعد فعل المضمر لضميره بل لضمير غيره (قوله فالمتبادر تعلق من بأغنياء الخ) لمجاورته له ويفسده أنهم متى ظنهم ظان قد استغنوا من تعففهم علم أنهم فقراء من المال وأنهم استغنوا بالتعفف فلا يكون جاهلا بحالهم أى بل عالم بأنهم فقراء وحينئذ فيخالفه يحسبهم الجاهل أى عن حالهم (قوله بل متعلق بيحسبهم ومعناها التعليل) وذلك أن المعنى أن حالهم يخفى فيظن الجاهل بسبب تعففهم عن المسئلة أنهم أغنياء من المال لان عادة الغنى من المال أن يتعفف عن السؤال وجر المفعول له بحرف السبب لفقد شرط من شروط نصبه وهو اتحاد الفاعل لان فاعل يحسب الجاهل وفاعل تعفف الفقراء ولانه معرف بالالف واللام والاكثر فيما كان كذلك من المفعول له أن يدخل عليه حرف السبب وانما عرف للدلالة على أن التعفف وقع منهم مرارا حتى صار معهودا وقيل من لابتداء الغاية أى من تعففهم ابتدأت محسبة الجاهل لانه لا يحسبهم أغنياء غنى تعفف وانما يحسبهم أغنياء غنى مال (قوله فمن شرب منه فليس منى الخ) فى الانتصاف وفى هذه الآية دليل على أن الاستثناء اذا تعقب جملا لا يتعين عوده على الاخيرة واعترضه القرافى من وجهين أحدهما أن الاستثناء اما أن يعود الى الجملة الاخيرة أو الى جميع الجمل واختصاصه بالاولى لم يقل به أحد ولا حجة فى الآية لقيام دليل من خارج دل على ارادة الاولى الثانى أن عود الاستثناء الى الجملة الاخيرة أو الى الكل حيث لم يقرن به ما يدل على خلافه (قوله والمعنى يأباه) لاقتضائه أن من اغترف غرفة ليس منه وليس كذلك بل ذلك الاغتراف مباح لهم وانما هو مستثنى من الاولى ووهم أبو البقاء فى تجويزه كونه مستثنى من الثانية وانما سهل الفصل بالجملة الثانية لانها مفهومة من الاولى المفصولة لانه اذا ذكر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومه أن من لم يطعمه منه فكان الفصل به كلا فصل (قوله فالمتبادر تعلق الى باغسلوا) أى وقد رده بعضهم كما فى كلام القرافى بأن ما قبل الغاية لا بد أن يتكرر قبل الوصول اليها والمراد بما قبل الغاية الحدث الواقع قبلها وبتكرره تكرره بنفسه بأن يقع مرتين أو أكثر فى محل واحد كضربت زيدا الى أن مات أو تكرره بحسب أجزاء محله بأن يقع مرة واحدة فى محل ذى أجزاء متصلة كسرت من البصرة الى الكوفة وغسلت من الاصابع الى المرفق لان فى كل جزء من المسافة سيرا ومن المغسول غسلا (قوله بل متعلق بأسقطوا محذوفا) فى التلويح وذهب بعضهم الى أنه غاية للاسقاط وذكروا لهذا الكلام تفسيرين أحدهما أن صدر الكلام اذا كان متناولا للغاية كاليد فانها اسم للمجموع الى الابط كان ذكر الغاية لاسقاط ماوراءها لا لمد الحكم اليها لان الامتداد حاصل فيكون قوله الى المرافق متعلقا بقوله اغسلوا وغاية له لكن لاجل اسقاط ماوراء المرافق عن حكم الغسل والثانى أنه غاية للاسقاط ويتعلق به كأنه قيل اغسلوا أيديكم مسقطين الى المرافق فتخرج عن الاسقاط فتبقى داخلة تحت الغسل والاول أوجه لظهور أن الجار والمجرور يتعلق بالفعل المذكور (قوله بمعنى مع) أى كما فى قوله تعالى ويزدكم قوة الى قوتكم من أنصارى الى الله ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم خلافا لمن جعلها

للغاية

فهو متعلق به ومنها يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف فالمتبادر تعلق من بأغنياء وليس الامر كذلك بل متعلق بيحسبهم ومعناها التعليل

(كذا فمن شرب منه وردا
وآية الوضوء فيما قيدا)

ومن الامثلة فمن شرب منه فليس منى ومن لم يطعمه فانه منى الا من اغترف غرفة بيده فالمتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية والمعنى يأباه بل متعلق بقوله فمن شرب منه لانه مستثنى من الموصول أو ضميره الذى هو فاعل شرب ومن الامثلة آية الوضوء أى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق فالمتبادر تعلق الى باغسلوا قال ابن هشام بل متعلق بأسقطوا محذوفا قلت والاحسن أنها بمعنى مع كما قيل به وهو الصحيح أو أن الايدى لا تطلق الا على الاكف وما تعلق به من الاصابع بدليل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وعليه فالغاية على بابها

والمرافق داخلة والله أعلم وعلى كلا القولين فهى متعلقة باغسلوا

(كذلك بيت ابن دريد قد أتى
منها على ما لاح فيما ثبتا)

أى كذلك من الامثلة بيت ابن دريد وهو

ان امرأ القيس جرى الى مدى
فاعتاقه حمامه دون المدى

فالمتبادر تعلق الى بجرى وهو يتناقض مع قوله دون المدى وانما هو متعلق بمحذوف أى قاصدا أو طالبا الى مدى

(وقيما بعد لفظ عوجا
وقد حكى أعجوبة فازعجا)

ومن الامثلة قيما بعد قوله تعالى ولم يجعل له عوجا وقد حكى بعضهم أنه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما بانها صفة لعوجا فقال له ياهذا كيف يكون العوج قيما بل قيما حال من الكتاب أو من ضميره أو من ضمير محذوف مع عامله أى أنزله قيما أو بدل من عوجا أو مفعول به لفعل محذوف أى بل جعله قيما أى صيره والله أعلم

(كذلك ماورد فى أحوى وما
أتى بأخرجنا على ما علما)

أى كذا من الامثلة ماورد عن بعضهم أن أحوى صفة لغثاء من قوله تعالى فجعله غثاء أحوى وهذا ليس بجيد الا اذا فسر الاحوى بالاسود من الجفاف وأما اذا فسر بالأسود من شدة الرى فلا يصح الوصف به حينئذ للتناقض بل هى حينئذ حال من المرعى ومنها أخرجنا به نبات كل شئ فأخرجنا منه خضرا نخرج منه حبا متراكبا ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات من أعناب

للغاية وأخرج المرافق (قوله والمرافق داخلة) وعلى هذا جمهور الفقهاء وحكى عن الشافعى رضى الله تعالى عنه أنه قال لا أعلم خلافا فى أن المرافق يجب غسلها ولذلك قيل الى بمعنى مع وقيل هى انما تفيد معنى الغاية (قوله ان امرأ القيس جرى الى مدى الخ) امرؤ القيس هو ابن حجر الكندى ويلقب ذا القروح ويلقب أيضا الذائد و يقال له الملك الضليل كما قيل

تنقل فلذات الهوى فى التنقل ✻ ورد كل صاف لا تقف عند منهل
ففى الارض أحباب وفيها منازل ✻ فلا تبك من ذكرى حبيب ومنزل
ولا تتبع قول امرئ القيس انه ✻ مضل ومن ذا يهتدى بمضلل

والمدى الغاية وهى طلب الملك ويدل على ذلك قوله لصاحبه

فقلت له لا تبك عينك انما ✻ نحاول ملكا أو نموت فنعذرا

واعتاقه حبسه وحمامه موته ودون المدى أى دون تلك الغاية وهى طلب الملك (قوله وهو يتناقض مع قوله دون المدى) لان قوله دون المدى معناه عرفا أنه لم يبلغ المدى فلا يقال ان الغاية الخارجة يقال دونها لانه بلغها ولم يتجاوزها (قوله وانما هو متعلق بمحذوف أى قاصدا أو طالبا الى مدى) تقدير الشارح طالبا فيه نظر اذ لا يقال طلبت الى كذا و يقال قصدته وقصدت له وقصدت اليه ويجوز أن يتعلق بجرى على أن المعنى أراد الجرى أو على أن جرى على معناه الحقيقى لكن بتقدير مضاف فى الاخير أى دون قطع المدى (قوله بل قيما حال الخ) المراد بكونه قيما مستقيم معتدل وفائدة الجمع بين نفى العوج واثبات الاستقامة وفى أحدهما غنية عن الآخر التأكيد فرب مستقيم مشهود له بالاستقامة ولا يخلو عن أدنى عوج عند التصفح أو المراد بكونه قيما على سائر الكتب مصدقا لها شاهدا بصحتها والحاصل أن فى قيما أوجها أحدها أنه حال من الكتاب والجملة من قوله ولم يجعل اعتراض بينهما والثانى أنه حال من الهاء فى له قال أبو البقاء والحال مؤكدة وقيل منتقلة اه الا أن القول بالانتقال لا يصح الثالث أنه منصوب بفعل مقدر تقديره جعله قيما لانه اذا نفى عنه العوج فقد أثبت له الاستقامة والرابع أنه حال ثانية والجملة المنفية قبله حال أيضا وتعدد الحال لذى حال واحد جائز والتقدير أنزله غير جاعل له عوجا قيما الخامس أنه حال أيضا ولكنه بدل من الجملة قبله لانها حال وابدال المفرد من الجملة اذا كانت بتقدير مفرد جائز وهذا كما أبدلت الجملة من المفرد فى عرفت زيدا أبو من هو والضمير فى له فيه وجهان أحدهما أنه للكتاب وعليه التخاريج المتقدمة والثانى أنه يعود على عبده وليس بواضح وقرأ العامة قيما بتشديد الياء مع فتح القاف وأبان بن تغلب بفتحها خفيفة مع كسر القاف و وقف حفص على تنوين عوجا مبدلا له ألفا سكتة لطيفة من غير قطع نفس اشعارا بأن قيما ليس متصلا بعوجا وانما هو من صفة الكتاب وغيره لم يعبأ بهذا فلم يسكت من غير قطع اتكالا على فهم المعنى (قوله صفة لغثاء) الغثاء مخفف الثاء ومشددها ما يقذف به السيل على جانب الوادى من الحشيش والنبات والقماش بضم القاف الشئ المجتمع من أمكنة والحوة سواد يضرب الى الخضرة وقيل خضرة عليها سواد وفى الصحاح الحوة سمرة (٢) وقال الأعلم لون يضرب الى السواد أو الشديد الخضرة التى تضرب الى السواد (قوله فلا يصح الوصف به حينئذ للتناقض) أى لانه يختل المعنى لجعله بالسواد الخضرة وهو تناقض لجعله صفة لغثاء كجعل قيما صفة لعوجا بخلاف المعنى الاول جعله جافا أسود من

(٢) قوله وفى الصحاح الخ الذى فيه الحوة سمرة الشفة والحوة حمرة تضرب الى السواد فانظره كتبه مصححه

فمن رفع جنات فلا يصح عطفه على قنوان بل مبتدأ تقدير خبره لهم أو هنالك جنات

(كذا من استطاع ثم قد ورد أيضا بقربانا لما قد يعتقد) أي كذا من الامثلة من استطاع اليه سبيلا فلا يصح جعله فاعل المصدر وهو ج البيت من جهة المعنى وكذا من جهة الصناعة لان اضافة المصدر لمفعوله والاتيان بعد ذلك بفاعله قيل انه ضرورة والمشهور أن من بدل من الناس بدل بعض من كل أو مبتدأ أي من استطاع فليحج ومنها فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة والصواب أن مفعول اتخذوا الاول محذوف أي اتخذوهم والثاني قربانا وآلهة بدل منه أو الثاني آلهة

الجفاف واليبس (قوله فمن رفع جنات) الذي رفعها هو محمد بن أبي ليلى والاعمش وأبو بكر في رواية عنه عن عاصم وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة قال أبو حاتم هي محال لأن الجنات من الاعناب لا تكون من النخل ولا يسوغ انكارها ولها وجه جيد في العربية وهو أنها مبتدأ خبره محذوف قدره النحاس ولهم وقدره أبو البقاء ومن الكرم لقوله تعالى ومن النخل ووجهها الطبري على أن جنات عطف على قنوان قال أبو البقاء ولا يجوز ذلك لان العنب لا يخرج من النخل وقال الزمخشري بعد أن قال وقنوان رفع بالابتداء ومن النخل خبره ومن طلعها بدل منه كأنه قيل وحاصلة من طلع النخل قنوان ويجوز أن يكون الخبر محذوفا لدلالة أخرجنا عليه تقديره ومخرجة من طلع النخل قنوان وقوله وجنات من أعناب فيه وجهان أحدهما أن يراد وثم جنات من أعناب أي مع النخل والثاني أن يعطف على قنوان على معنى وحاصلة أو ومخرجة من النخل قنوان وجنات من أعناب أي من نبات أعناب قال التفتازاني أورد على الاول أنه لا دلالة فيه على أن الاعناب والجنات من آثار القدرة ولا خفاء في أنه لا يختص بالوجه الاول ولا بالجنات والاعناب بل يجري في النخيل والقنوان ويندفع بأن ذلك مفوض الى شهادة العقل ودلالة المقام وأورد على الثاني أنه يؤل الى أن يكون المعنى ومن النخل جنات من أعناب وفساده ظاهر والجواب أنه اذا عطف جنات على قنوان كان من أعناب عطفا على من النخل فيصير من عطف مفرد على المبتدا وآخر على خبره غايته أن المعطوف على المبتدا يكون نكرة غير مخصوصة ولم يعرف منع ذلك وقد يجاب بأن من أعناب صفة جنات وهي لما كانت مغروسة تحت أشجار النخيل جاز وصفها بكونها مخرجة من النخل مجاز الكون هيئتها مدركة من خلالها كما يدرك القنوان وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز أو بأن المراد أنه من باب عطف الجملة أي ومخرجة أو حاصلة من الخضر أو الكرم جنات من أعناب عطفا على قنوان وهو تجوز لا حاجة اليه على هذا التقدير أيضا لجواز أن تعتبر جنات من أعناب عطفا على قنوان وذلك المحذوف أعني من الخضر أو الكرم عطفا على من النخيل وعنى بقوله أي من نبات أعناب أنه على حذف مضاف لان البستان لا يكون من العنب بل من النبات والاشجار (قوله فلا يصح جعله فاعل المصدر وهو ج البيت من جهة المعنى الخ) لانه يصير المعنى حينئذ ولله على الناس أن يحج المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج لكن هذا الالزام مبني على أن الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكري والمعهود المستطيعون نعم يكون من استطاع من قبيل الاظهار في موضع الاضمار (قوله قيل انه ضرورة) التحقيق أن اضافة المصدر الى المنصوب والاتيان بعد ذلك بالفاعل ليس بالكثير روى يحيى بن الحرث عن ابن عامر أنه قرأ ذكر رحمة ربك عبده زكرياء برفع عبده وزكرياء قال في المغني والحق جواز ذلك في النثر الا أنه قليل (قوله بدل بعض) أي وحذف الرابط لفهمه أي من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدأ (قوله أو مبتدأ الخ) هذا مذهب الكسائي فان كانت موصولة فخبرها محذوف أو شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهما من استطاع فليحج وعلى جعل من بدلا أو مبتدأ موصولة أو شرطية ذو العموم مخصص اما بالبدل أو بالجملة (قوله الذين اتخذوا الخ) هو صفة لمحذوف أي الاصنام الذين اتخذوا وفيه أنه يفيد أن المتخذ قربانا الاصنام فيجاب بأن المفعول الاول محذوف

أى اتخذوهم قربانا أى متقربا بهم (قوله وقربانا حال) فيه أنه يرد عليه أن الحال مقيدة لعاملها فيفيد أن توبيخهم لاتخاذهم الآلهة فى وقت التقرب بهم مع أنهم موبخون على اتخاذهم دائما الا أن يقال انها حال مبينة أى ان من شأن الآلهة عند هؤلاء أن يكونوا قربانا لقولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى (قوله حصرت صدورهم) أى صدور الكفار الجائين لكم (قوله دعائية) أى لا حالية كما قال غيره ورده الفارسى بأنه لا يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم الكفار بل المطلوب أن يدعى بكونهم يقعون فى بعضهم حتى يهلكوا بعضهم ولك أن تجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا بالمرض أهلية القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحدا البتة (قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) الجمع ليس قيدا وانما عبر به مشاكلة لقوله أم اتخذوا آلهة وكذلك قوله فيهما ليس قيدا وانما عبر به لان هذا دليل اقناعى بحسب ما يفهمه المخاطب وبحسب ما فرط منهم وهم انما اتخذوا آلهة فى الارض والسماء لا فيما وراءهما كالملائكة الحافين حول العرش (قوله بل الا بمعنى غير) ظهر اعرابها على ما بعدها ولا يصح أن تكون استثنائية لان مفهوم الاستثناء هنا فاسد اذ حاصله أنه لو كان فيهما آلهة لم يستثن الله منهم لم تفسدا وليس كذلك بل متى تعدد الاله لزم الفساد مطلقا وللوصف بالا شروط منها تنكير الموصوف أو قربه من النكرة بأن يكون معرفا بأل الجنسية ومنها أن يكون جمعا صريحا كالآية أو ما فى قوة الجمع ومنها أن لا يحذف موصوفها عكس غير وقد وقع الوصف بالا كما وقع الاستثناء بغير والاصل فى الا الاستثناء وفى غير الصفة ومعنى لفسدتا أى خرجتا عن نظامهما المشاهد لوجود التمانع بينهم على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع فى الشئ وعدم الاتفاق عليه وذلك لان كل أمر صدر عن اثنين فأكثر لم يجر على النظام ويدل العقل على ذلك وذلك أنا لو قدرنا الهين لكان أحدهما اذا انفرد صح منه تحريك الجسم واذا انفرد الثانى صح منه تسكينه فاذا اجتمعا وجب أن يبقيا على ما كانا عليه حال الانفراد فعند الاجتماع يصح أن يحاول أحدهما التحريك والآخر التسكين فاما أن يحصل المرادان وهو محال واما أن يمتنعا وهو أيضا محال لانه يكون كل واحد منهما عاجزا فثبت أن القول بوجود الهين يوجب الفساد فكان القول به باطلا (قوله على نزع الخافض) لما كان المشهور أن نصبه على الحال تركه وتعرض للجواب على أبى الحسن (قوله لا من فى غيره) أى فكيف يقول ان المعنى كلمته من فيه (قوله ويمكن الخ) جواب عن أبى الحسن وحاصله أنه يمكن أن أبا الحسن انما قال ان النصب على نزع الخافض ليس فى هذا المثال بل فى كلمنى فاه (قوله بأن جعل ضمير الغائب فى محل ضمير المخاطب وضمير المخاطب فى محل ضمير الغائب) أى فالاصل كلمته من فى الى فيه ثم انه قلب ضمير المتكلم الى ضمير المخاطب هذا هو الصواب ولا عبرة بما فى الشرح فانه سهو فافهم وانما طلب أبو الحسن الكلام لفهم المعنى فلا يرد عليه سؤال أبى العباس (قوله أظلوم ان مصابكم الخ) هو للعرجى عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان منسوب للعرج محل بطريق مكة حكى عن اليزيدى أنه قال فى اعراب رجل المذكور فى هذا البيت ان الصواب رجل بالرفع خبر الان وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد فى البيت ولا يتحصل له معنى البتة وله حكاية مشهورة بين أهل الادب رووا عن أبى عثمان أن بعض أهل الذمة بذل له مائة دينار على أن يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة الاحتياج فلامه تلميذه المبرد فأجابه بأن الكتاب

وقربانا حال أو مفعول لأجله

﴿كذاك ما أثبته المبرد
فى آيتين ضعفه يعتقد﴾

أى من الامثلة قول المبرد ان قوله تعالى حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم دعائية والصواب فيها أنها حالية على تقدير الواو وقد ومنها قوله أيضا فى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ان اسم الله بدل من آلهة وليس الامر كذلك لفساد المعنى عليه بل الا بمعنى غير وهى واسم الجلالة نعت لآلهة وبهذا يظهر ضعف قول المبرد

﴿وما عن الاخفش من ذا أيضا
وعدله للبيت فيه يقضى﴾

أى من الامثلة ما روى عن الاخفش فى كلمته فاه الى فى أن انتصاب فاه على نزع الخافض أى من فيه ورده المبرد لان الانسان لا يتكلم الا من فى نفسه لا من فى غيره ويمكن أن يكون الاخفش انما قال ذلك فى كلمنى فاه الى فى أو فاه فى المثال الاول على جهة القلب بأن جعل ضمير الغائب فى محل ضمير المخاطب وضمير المخاطب فى محل ضمير الغائب والأحسن ترك الكلام فى هذا وجعله فى هذا البيت وهو

أظلوم ان مصابكم رجلا
أهدى السلام تحية ظلم

مشتمل على ثلاثمائة وكذا كذا آية من كتاب الله تعالى فلا ينبغي تمكين ذمي من قراءتها ثم قدر أن غنت الى آخر ما في الشرح (قوله الواثق) هو أبو جعفر هرون بن محمد المعتصم بن هرون الرشيد بويع بالخلافة بعد موت أبيه وسنه ست وثلاثون سنة فأقام خليفة خمس سنين وتسعة أشهر ومات يوم الاربعاء لست بقين من ذي الحجة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين ولما مات ترك وحده واشتغل الناس بالبيعة للمتوكل فجاء جرذ أي فأر فاستل عينيه وأكلهما فسبحان المعز المذل الذي قهر عباده بالموت فانا لله وانا اليه راجعون وكان الواثق شجاعا مسرفا في التمتع بالنساء حتى انه أكل لذلك لحم الاسد فولد له أمراضا تلف منها وكان أديبا ومن شعره

حيالك بالنرجس والورد * معتدل القامة والقد
فألهبت عيناه نار الجوى * وزاد في اللوعة والوجد
نكثت بالملك وصال الاله * فصار ملكي سبب البعد
مولى تشكى الظلم من عبده * فأنصفوا المولى من العبد

(قوله وظلم خبران) ولهذا لا يتم المعنى بدونه قال أبو عثمان فأخذ اليزيدي في معارضتي فقلت له هو كقولك ان ضربك زيدا ظلم (قوله ورده للبصرة مكرما) ثم قال المازني لتلميذه المبرد تركنا لله مائة فعوضنا ألفا فتنبه قال الدماميني ويصح قول اليزيدي أيضا وله معنى صحيح وهو ان رجل خبران وجملة أهدى أو رد صفة وظلم خبر لمحذوف أي هي ظلم أي الاصابة ويحتمل أن ظلم صفة لرجل بمعنى مظلوم للمبالغة كضرب الامير وعلى هذين الاعرابين فمصاب اسم مفعول أي ان هذا الذي أصبتموه بما فعلتم معه من الجفاء هو الرجل الموصوف بذلك أي بكونه أهدى السلام تحية وتوددا وهذا أي اصابتكم له بالجفاء ظلم لان من حيا أحبته وتودد باهداء السلام اليهم جدير بأن لا يجفى وأن لا يصاب أو هو الرجل الموصوف بالصفتين وكلام الشارح التابع لغيره مبني على أن مصابكم مصدر والمعنى ان اصابتكم رجل مظلوم فأخبر باسم الذات عن المعنى وقوله أظلوم الهمزة فيه للنداء أي يا ظلوم فهو نداء للمحبوبة أي شديدة الظلم ان اصابتك الرجل الموصوف بكونه أهدى لك السلام ظلم

(مبحث الجهة الثانية أن يراعي المعرب معنى صحيحا)

وهذه الجهة عكس الجهة الاولى ولا ينظر في صحة الاعراب الى الصناعة فيفسد الاعراب صناعة (قوله فاذ ظرف لفعل محذوف تقديره مقتكم) وقول بعضهم انها ظرف للمقت الاول أو للثاني كلاهما ممنوع أما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى لانهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت وانما يمقتونها في الآخرة عند دخولهم النار ودعائهم للايمان في الدنيا وأما امتناع تعليقه بالاول وهو رأي جماعة منهم الزمخشري فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي (قوله ولا يضر فصله عنه بالخبر) أي الاجنبي وهو أكبر ان قلت الخبر ليس أجنبيا من المبتدا لانه معمول له أجيب بأنهم جعلوه أجنبيا لاختلاف جهة العمل لان عمل المبتدا في الخبر من حيث انه مبتدأ وعمله في الظرف من حيث انه مصدر (قوله لتوسعهم في الظروف الخ) هذا مذهب الزمخشري ومذهب غيره كالسعد المنع وهذه الآية انما هي من الجهة الثانية على اعتبار تعلق اذ تدعون بالمقت الاول والمنادي هو الزبانية قال السيد ينادون في النار وقال

حكي أن هذا البيت غنت به جارية عند الواثق فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه وأوجبت الجارية نصبه وادعت أنها قرأته كذلك على أبي عثمان المازني فأمر الواثق باشخاصه من البصرة فلما حضر أوجب النصب على أنه مفعول به للمصدر الميمي وظلم خبر ان وقال هو مثل ان ضربك زيدا ظلم فاستحسنه الواثق وأعطاه ألف دينار ورده للبصرة مكرما

(الجهة الثانية أن يراعي المعرب معنى صحيحا)

(مثلها كثيرة لا تحصر لكن ذهنك أخي يفسر)

يعني أن المثل التي يتعين على المعرب أن يراعي فيها معنى صحيحا ولا ينظر في صحة الصناعة كثيرة لا تحصر لكن ذهنك يفسر ما ورد من ذلك عليك وعن فيه النظر فمنها ان الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم اذ تدعون الى الايمان فاذ ظرف لفعل محذوف تقديره مقتكم قلت والاولى جعله متعلقا بالمقت ولا يضر فصله عنه بالخبر وما تعلق به لتوسعهم في الظروف بكثرة والله أعلم

قتادة يوم القيامة واللام لام الابتداء أو لام القسم قال ابن الحاجب فى أماليه العامل فى اذ تدعون على وجه المقت الاول ومعناه لمقت الله اياكم فى الدنيا اذ تدعون الى الايمان فتكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم فى الآخرة وليس فيه من الاعتراض سوى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى والجواب الاتساع وقيل العامل فيه مقتكم الثانى فيكون المعنى لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم اذ تدعون فاعترض عليه بما تقدم وهو أنهم لم يمقتوا أنفسهم اذ كانوا يدعون فى الدنيا فأجيب بأن المراد اذ صح كونكم تدعون فعلى هذا يكون اذ تدعون للآخرة أو يكون المراد بأنفسكم أمثالكم من المؤمنين فيكون اذ تدعون للدنيا (قوله ومنها يوم تجد فانه مفعول به لفعل محذوف الخ) خلافا لمن زعم أنه ظرف ليحذركم كما حكاه مكى قال وفيه نظر والصواب الجزم بأنه خطأ لان التحذير فى الدنيا لا فى الآخرة ولا يكون مفعولا به ليحذركم لان يحذر قد استوفى مفعوليه (قوله لأن ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها) أى لان لها الصدر ولوجود الفاء العاطفة وهى تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فالمنع لامرين وقد يقال لصاحب هذا القول أن يجعل أما محذوفة وهو من مظان حذفها قياسا أى وأما ثمودا فما أبقى وحينئذ فلا يمتنع التقديم لغرض الفصل بين أما والفاء بجزء مما فى حيزها ولو كان عامله مقترنا بماله الصدر نحو أما زيدا فانى ضارب على ما ذهب اليه المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وغيره (قوله ويوم يرون الملائكة مفعول به لاذكروا) أى أو احذروا ألا ترى أن اليوم لو علق ببشرى لم يصح من وجهين كونه مصدرا ومعموله لا يتقدم عليه وكونه اسما للا ولا لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وأما ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فعلى الخلاف فى جواز تقدم منصوب ليس عليها وعدمه فعلى القول بمنع تقدم خبرها عليها يمتنع تقدم معمول الخبر عليها وعلى القول بجواز تقدم خبرها عليها يجوز أن يتقدم معمول الخبر عليها (قوله وفاؤكما الخ) وفاؤكما مبتدأ وكالربع خبر وبأن تسعدا أى بأن تسعدانى وتعاونانى بالبكاء عند ربع الاحبة والحال أن الدمع الهامل أشجاه أى أحزنه متعلق بالمصدر أعنى وفاؤكما وقد علمت أن الخبر أجنبى من المصدر وأشجاه أحزنه والطاسم الدارس والساجم الهامل وهو الفائض (قوله اياد) بكسر الهمزة حى من معد أى لسنا كقبيلة اياد التى جعلت دارها تكريت بمثناة فوقية مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فمثناة فوقية بلد سميت بتكريت بنت وائل وتمنع أى تلك القبيلة أى ان هذه القبيلة لبخلها تبقى الزرع فى تلك الارض ولا تحصده لئلا تأكل منه فيذهب والصواب تعلق دارها وبأن تسعدا بمحذوف أى جعلت ووفيتما ومعنى البيت وفاؤكما يا صاحبىّ بما وعدتمانى به من الاسعاد أى المساعدة بالبكاء عند ربع الاحبة انما يسلينى ويذهب الحزن من قلبى اذا كان بدمع ساجم أى هامل كما أن الربع انما يكون أبعث على الحزن اذا كان دارسا (قوله أنظر بقية الامثلة فى المغنى) لا بأس بذكرها هنا تتميما للفائدة وقطعا لتشوف الطالب اليها هنالك فنقول منها تعلق جماعة الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله لا تثريب عليكم اليوم ومن قوله عليه الصلاة والسلام لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت باسم لا وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطوّل أى شبيه بالمضاف وهو واجب النصب وليس مبنيا على الفتح اذ لا يكون كذلك الا المفرد وانما التعلق فى ذلك بمحذوف خبر المبتدا الواقع بعد لا والتقدير لا عاصم عاصم اليوم

ومنها يوم تجد فانه مفعول به لفعل محذوف أى اذكر يوم تجد ومنها وثمودا فما أبقى فانها معطوفة على عاد وليس مفعولا به لابقى لان ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ويوم يرون الملائكة مفعول به لاذكروا ومنها قول المتنبى

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه
بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه

وسأله أبو الفتح عن اعرابه فقال له وفاؤكما مبتدأ خبره كالربع فقال له كيف تخبر عن مبتدا لم يتم لان بأن تسعدا متعلق بالمبتدا الذى هو مصدر فأجابه بأنه لضرورة الشعر وقول الشاعر

لسنا كمن جعلت إياد دارها
تكريت تمنع حبها أن يحصدا

فاياد بكسر الهمزة اسم قبيلة بدل من من قبل تمام صلتها والمصدر مع معموله كالموصول مع صلته فلا يتمان الا بعد تمامهما أنظر بقية الامثلة فى المغنى تستفد

لاتثريب تثريب عليكم اليوم ولامانع مانع لما أعطيت والمحذوف دل عليه المذكور الاعند البغداديين الذين يقولون ان اسم لا اذا كان شبيها بالمضاف يجوز نصبه من غير تنوين وقد مضى ومنها وهو عكس ذلك تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم بمحذوف أى كائن عليكم وذلك ممتنع عند الجمهور القائلين ان خبر المبتدا بعد لولا واجب الحذف ولا يكون الا كونا عاما وقيل ان كان كونا عاما حذف وجوبا وان كان كونا خاصا وجب ذكره ان لم يدل عليه دليل فان دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه وانما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل لان خبر المبتدا بعد لولا واجب الحذف كما تقدم ومنها قول بعضهم فى ومن ذريتنا أمة مسلمة لك ان الظرف كان صفة لأمة ثم قدم عليها فانتصب على الحال وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وأبو على لا يجيزه بالظرف فما الظن بالحال التى هى شبيهة بالمفعول به من حيث ان العامل مسلط عليها بدون واسطة حرف ملاحظ لفظا ولا تقديرا ومثله قول أبى حيان فى فاذكروا الله كذكركم اباءكم أو أشد ذكرا ان أشد حال كان فى الاصل صفة لذكرا والاولى أن يجعل قوله أو أشد ذكرا حالا معمولة لمحذوف أى أو اذكروه حال كونكم أشد ذكرا منكم لآبائكم وهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات كما عند أبى حيان وأجاب أبو حيان عن هذا الاعتراض بقوله لا يقال انه لا يجوز الفصل بين الحرف العاطف وهو أو وبين المعطوف وهو ذكرا بالحال لان جواز الفصل اذا كان حرف العطف أكثر من حرف وكان الفصل قسما أو الظرف أو المجرور فالشرط الاول وجد والثانى فقد لأنا نقول ان الحال شبيهة بالمفعول فيه لان قولك جاء زيد راكبا فى قوة جاء زيد فى وقت الركوب والحال شبيهة بالظرف وقد رد بأن الحال شبيهة بالمفعول به لا بالمفعول فيه ومنها قول الحوفى ان الباء من قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون متعلقة بناظرة ويرده أن الاستفهام له الصدر فلا يعمل ما قبله فيه والا خرج عما ثبت له ومثله قول ابن عطية فى قاتلهم الله أنى يؤفكون ان أنى ظرف لقاتلهم الله ويرد بما سبق وبأنه يلزم كون يؤفكون لا موقع لها حينئذ أى لا محل لذكره ولا وجه له وذلك لان المقصود الدعاء عليهم بقتل الله لهم فى أى حال لا فى حالة افكهم وصرفهم عن الحق بعدما تبين لهم وجهه فقط هذا هو المراد والصواب تعلقهما بما بعدهما أى فالمعنى قاتلهم الله كيف يصرفون عن الحق بعدما تبين لهم وجهه يرجع المسلمون بأى شىء ونظيرهما قول المفسرين فى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون ان المعنى اذا أنتم تخرجون من الارض فعلقوا ما قبل اذا وهو من الارض بما بعدها حكى ذلك عنهم أبو حاتم فى كتاب الوقف والابتداء وهذا لا يصح فى العربية لان اذا الفجائية لها الصدارة واعمال ما بعدها فيما قبلها يخرجها عن ذلك وأجيب بأن تقديرهم هذا لا يفيد أن ما قبلها متعلق بما بعدها لاحتمال أن مرادهم أن ما بعد اذا له متعلق محذوف جار ومجرور والاصل تخرجون منها أى من الارض ثم انهم عدلوا عن الضمير الى الاسم الظاهر وليس قصدهم تعلق من الارض المذكور سابقا بتخرجون بل السابق متعلق بدعا وقول بعضهم فى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا ان ملعونين حال من معمول ثقفوا أى الفاعل وهو الواو أو أخذوا ويرده أن الشرط له الصدر والصواب أنه منصوب على الذم وأما قول أبى البقاء انه حال من فاعل يجاورونك فمردود لان الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيآن اذ لا يجوز أن تقول قام القوم الا زيدا عمرا بل الا زيدا وعمرا والحال اذا وقعت بعد مستثنى وهى مما قبل الا كما هنا

كانت

كانت الا مسلطة عليها فتكون الا مسلطة على الحال فالمعنى هنا حينئذ لا يجاورونك الا قليلا من الرجال الا ملعونين * وقول آخر وكانوا فيه من الزاهدين ان في متعلقة بزاهدين المذكور وهذا ممتنع اذا قدرت أل موصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول فيجب حينئذ تعلقها بأعني محذوفة أو بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور أو بالكون المحذوف الذي تعلق به من الزاهدين اه وأجاب ابن الحاجب عن هذا بأن تقدم معمول الصلة على أل مغتفر وذلك لانها على صورة الحرف فهي كأل المعرّفة فليست كالموصولات غيرها من كل وجه ألا ترى أن صلتها مخالفة لسائر الصلات اه وأما ان قدرت أل للتعريف فواضح ومنها قول بعضهم في سقيا لك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذا لقيل سقيا اياك فان سقى يتعدى بنفسه فان قيل اللام للتقوية أي انها متعلقة بسقيا على أنها للتقوية لا على أنها للتعدية مثل مصدقا لما معهم فلام التقوية لا تلزم وهذه اللام لازمة لا تفارق أصلا فدل على أنها ليست للتقوية واذا امتنع تعلقها بسقيا تعين تعلقها بمحذوف أي ارادتي لك هذا اه وقد تقدم أن ابن الحاجب حكى عدم لزوم اللام هنا وأنه يقال سقيا لك وسقيا اياك ومنها قول الزمخشري في ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله انه من اللف والنشر وان المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضي أن يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقديمه عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في أفصح الكلام اه وفيه أن قول الزمخشري من باب اللف لا يلزم عليه أن يكون مراده العمل الذي قاله ابن هشام بل مراده ان الليل مرتبط معنى بالمنام وقوله والنهار مرتبط معنى بالابتغاء وبالليل خبر لمبتدا محذوف والتقدير وذلك كائن بالليل والنهار والجملة معترضة حقها التأخير ومنها قول بعضهم في فقليلا ما يؤمنون ان ما بمعنى من ولو كان كذلك لرفع قليل على أنه خبر لما الموصولة الواقعة مبتدأ وهو منصوب على أنه مفعول ليؤمنون المتأخر وما صلة لتأكيد القلة أي يؤمنون ايمانا قليلا أو أن ما مصدرية وقليلا منصوب على الظرفية خبر مقدم أي ايمانهم كائن في قليل من الازمنة ومنها قول بعضهم في وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر ان هو ضمير الشأن وان يعمر مبتدأ وبمزحزحه خبر والمعنى أي شيء هو التعمير مزحزحه من العذاب أي مبعده عن النار ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر الموجب كما هنا لان ما استفهامية أما ان كان الخبر منفيا فانه تدخل عليه الباء وسواء كان خبرما أو خبر المبتدا المنفي بما بناء على أنها لا تعمل أو بليس أو المنفي بلا فدخول الباء في الخبر يدل على أن ما نافية والضمير مبتدأ أول عائد على الاحد لا للشأن وان يعمر مبتدا ثان وبمزحزحه خبر الثاني والجملة خبر الاول أي وما ذلك الاحد تعميره مزحزحه ومبعده عن العذاب أي عن النار فدخلت الباء على خبر المبتدا المنفي بما وهو جائز ونظيره قول آخر في حديث بدء الوحي ما أنا بقارئ ان ما استفهامية مفعولة لقارئ ودخول الباء في الخبر الموجب يأبى ذلك فتعين أن ما نافية وبقارئ خبر المبتدا وهو الضمير ومنها قول الزمخشري في أينما تكونوا يدرككم الموت فيمن رفع يدرك وهو طلحة بن سليمان أنه يجوز كون الشرط متصلا بما قبله أي ولا تظلمون فتيلا أينما تكونوا يعني فيكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبله ثم يبتدئ يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وهذا مردود بأن سيبويه وغيره من الائمة نصوا على أنه لا يحذف الجواب الا وفعل الشرط ماض تقول أنت ظالم ان فعلت ولا تقول أنت ظالم ان تفعل الا في الشعر

* (مبحث الجهة الثالثة) *

أن يخرج المعرب الكلام على مالم يثبت فى العربية وذلك انما يقع عن جهل أو غفلة (قوله مثل قول بعضهم) المراد به أبو عبيدة كما فى البحر (قوله حرف قسم) كلام غيره قال أبو عبيدة الكاف بمعنى واو القسم وما بمعنى الذى واقعة على ذى العلم والجواب يجادلونك والمعنى الانفال لله والرسول والذى أخرجك وقد شنع ابن الشجرى على مكى فى حكايته هذا القول وسكوته عنه قال ولو أن قائلا قال كالله لافعلن لاستحق أن يبصق فى وجهه ويبطل هذه المقالة أربعة أمور أن الكاف لم تجئ بمعنى واو القسم واطلاق ما على الله سبحانه وتعالى وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل أخرج وباب ذلك الشعر كقوله * وأنت الذى فى رحمة الله أطمع * ووصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما وقد يجاب عن الثانى بأنه قد جاء نحو والسماء وما بناها وعنه أنه قال الجواب يجادلونك ويرده عدم توكيده (قوله وفى تقدير ذلك المصدر سبعة أقوال) ذكر صاحب البحر الاقوال التى فى هذا الموضع فبلغ بها خمسة عشر قولا اختار بعضهم أنه خبر مبتدا محذوف هو المشبه أى حالهم هذه فى كراهة ما وقع فى أمر الانفال كحال اخراجك من بيتك فى كراهتهم له والى هذا يشير كلام الفراء حيث قال الكاف شبهت هذه القصة التى هى اخراجه صلى الله عليه وسلم من بيته بالقصة المتقدمة التى هى سؤالهم عن الانفال وكراهتهم لما وقع فيها مع أنه أولى بحالهم أو أنه صفة مصدر الفعل المقدر فى لله وللرسول أى الانفال ثبتت لله تعالى وللرسول عليه الصلاة والسلام مع كراهتهم ثباتا كثبات اخراجك وضعف هذا ابن الشجرى وادعى أن الوجه هو الاول لتباعد ما بين ذلك الفعل وهذا بعشر جمل وأيضا جعله فى حيز قل ليس بحسن فى الانتظام وقال أبو حيان انه ليس فيه كبير معنى ولا يظهر للتشبيه فيه وجه وأيضا لم يعهد مثل هذا المصدر وادعى العلامة الطيبى أن هذا الوجه أدق التئاما من الاول والتشبيه فيه أكثر تفصيلا لانه حينئذ من تتمة الجملة السابقة داخل فى حيز المفعول مع مراعاة الالتفات وأطال الكلام فى بيان ذلك واعتذر عن الفصل بأن الفاصل جار مجرى الاعتراض وليس سالما من الاعتراض وقيل تقديره وأصلحوا ذات بينكم كما أخرجك وقد التفت من خطاب جماعة الى خطاب واحد وقيل المراد وأطيعوا الله والرسول كما أخرجك اخراجا لامرية فيه وقيل التقدير يتوكلون توكلا كما أخرجك وقيل انهم لكارهون كراهة ثابتة كاخراجك وقيل هو صفة لحقا أى أولئك هم المؤمنون حقا مثل ما أخرجك وقيل صفة لمصدر يجادلون أى يجادلونك جدالا كاخراجك ونسب ذلك الى الكسائى وقيل الكاف بمعنى اذ أى واذكر اذ أخرجك وهو مع ما بعده لم يثبت وقيل انها بمعنى على وما موصولة أى امض على الذى أخرجك ربك له من بيتك فانه حق ولا يخفى ما فيه وقيل هى مبتدأ خبره مقدر وهو ربك جدا وقيل فى محل رفع خبر مبتدا محذوف أى وعده حق كما أخرجك وقيل تقديره قسمتك حق كاخراجك وقيل ذلكم خير لكم كاخراجك وقيل تقديره اخراجك من مكة لحكم كاخراجك هذا وقيل هو متعلق باضربوا وهو كما تقول لعبدك ربيتك افعل كذا وقال أبو حيان خطر لى فى المنام ان هنا محذوفا وهو نصرك والكاف فيها معنى التعليل أى لاجل أن خرجت لاعزاز دين الله تعالى نصرك وأمدك بالملائكة ودل على هذا المحذوف قوله سبحانه بعد اذ تستغيثون ربكم الآيات ولو قيل ان هذا مرتبط بقوله سبحانه رزق كريم على معنى رزق حسن كحسن

اخراجك

* (الجهة الثالثة) *

(إياك والقيس على مالم يرد
نص به فانه الجهل اجتهد)
(منها كما أخرجك الذ ورددا
بسورة الانفال فلتقيدا)

يعنى أنك تحذر وتترك القياس على مالم ينص عليه فى العربية وذلك انما يقع عن جهل أو غفلة مثل قول بعضهم ان الكاف فى قوله تعالى كما أخرجك ربك حرف قسم ولم يسمع فى كلام العرب أنها حرف قسم بل هى مع مجرورها خبر مبتدا محذوف أو صفة لمصدر محذوف وفى تقدير ذلك المصدر سبعة أقوال

﴿أما الى الامر البعيد ان خرج والوجه ذى الضعف فى ذاك عوج﴾ ﴿لانه قد ترك القريبا وترك القوى فلتعيبا﴾

﴿الا لعذر واضح فان يسوغ الا فى الكتاب رده﴾ يعنى أن قياس المعرب اعرابه على الامور البعيدة والاوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب أو القوى فاسد فان لم يظهر له الا ذاك فله عذر وان ذكر الجميع فان قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن الا فى ألفاظ كتاب الله فلا يجوز له تخريجها الا على ما يغلب على ظنه ارادته فان لم يغلب على ظنه شئ فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف فمثال البعيد عطفهم قوله تعالى وقيله على الساعة لطول ما بينهما واخبارهم بأولئك ينادون من مكان بعيد عن ان الذين كفروا بالذكر وجوابهم بان ذلك لحق تخاصم عن ص والقرآن ذى الذكر ومثل هذا مما يطول ذكره

* (الجهة الخامسة) * ﴿من أوجه الفساد ترك بعض ما (١٠٧) * يحتمل اللفظ بوجه كالسما﴾

يعنى من الأوجه التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة وقد ذكرت مرتبة على أبواب النحو ليسهل كشفها

اخراجك من بيتك لم يكن بأبعد من كثير من هذه الوجوه

* (مبحث الجهة الرابعة) *

من الجهات الموجبة لفساد المعنى أن يخرج المعرب الكلام على الامور البعيدة والاوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوى (قوله فان لم يظهر له الا ذاك) أى الوجه الضعيف (قوله الجميع) أى القوى والضعيف (قوله من غير تعسف) أى ولا ينبغى أن يذكر الاوجه البعيدة التى فيها تعسف (قوله فمثال البعيد عطفهم قوله تعالى وقيله على الساعة) أى على لفظها فيمن خفض وعلى محلها فيمن نصب والمعنى وعنده علم الساعة وعلم قيله أى قيل النبى يا رب (قوله واخبارهم بأولئك ينادون من مكان بعيد عن ان الذين كفروا بالذكر) هذا قول أبى عمرو بن العلاء قاله فى مجلس بلال بن أبى بردة لما سئل بلال عن هذا فقال لم أجد لها نفاذا فقال أبو عمرو وانه منك لقريب أولئك ينادون قال الحوفى ويرده هذا كثرة الفصل وانه ذكر هناك المشار اليهم وهو قوله تعالى والذين لا يؤمنون

* (مبحث الجهة الخامسة) *

(قوله ومبتدأ الخ) أى وهو أضعفها ويختص بلغة تميم (قوله يقدر مؤخرا عن مفعوله الخ) أى وأما فى المثال الاول فيقدر مقدما وقد تقدم فى رب أنها تنفرد بالزيادة فى الاعراب دون المعنى وأن محل مجرورها فى نحو رب رجل صالح عندى رفع على الابتدائية وفى نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفى رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما فى قولك ذا أكرمته (قوله جاز فى المرفوع كونه فاعلا لهما) هذا هو الارجح لان الاصل عدم التقدم والتأخير

* (باب المبتدا) *

﴿فى أنت من انك أنت الفاضل ثلاث أقوال أيا مناضل﴾

﴿الفصل والتوكيد ثم الابتدا وغير هذا خطأ فقيدا﴾

يعنى أن فى أنت من قوله انك أنت الفاضل ثلاثة أقوال كونها ضمير فصل وهو أرجحها ومبتدأ وتوكيد قال ابن مالك

ومضمر الرفع الذى قد انفصل
أكد به كل ضمير اتصل

﴿فى نحو ذا أكرمته قد صرحوا بالابتدا المفعول فيما وضحوا﴾

يعنى أن مثل ذا أكرمته من كل اسم قبل جملة تامة يجوز فيه كونه مبتدأ وهو الراجح أو مفعولا به لفعل يفسره ما بعده ومثله كم رجل لقيته ومن أكرمته ورب رجل صالح لقيته الا أن الفعل فى هذه الامثلة الثلاثة يقدر مؤخرا عن مفعوله وجوبا اذ لا يعمل فى المفعول فيها ما قبله

﴿وان يجئ نفى أو استفهام * من قبل مجرور لهم أحكام﴾ ﴿فيما بعيده له الرفع بدا * أعرب على الفاعل أو بالابتدا﴾

يعنى أن الجار والمجرور أو الظرف اذا تقدم عليهما استفهام أو نفى وبعدهما اسم مرفوع جاز فى المرفوع كونه فاعلا لهما أو مخبرا عنه بهما نحو أفى الله شك وما فى الدار أحد وكذا اذا كانا خبرين أو وصفين نحو لكن الذين اتقوا ربهم لهم غرف من فوقها غرف مبنية يجوز فى كل من غرف أن تكون مبتدأ مخبرا عنها بالمجرور قبلها وأن تكون فاعلا له لاعتماد الاول على ذى الخبر قبله والثانى على الموصوف قبله

﴿وان يجئ مبتدأ وبعده * فعل ومجرور كذا أتى له﴾ ﴿اسم له الرفع أتى فأعربا * مبتدأ أو فاعلا واقتربا﴾

﴿كذاك نائب على تقدير * خلو لفعلهم من الضمير﴾ يعنى أنه اذا تقدم اسم وبعده فعل يليه مجرور وبعده اسم مرفوع نحو زيد ضرب فى الدار أخوه فأخوه الذى هو الاسم المرفوع يجوز كونه فاعلا للظرف

والجملة حال وعلى تقدير كونه نائبا عن فاعل ضرب لاضمير فى الجملة والا ففيها ضمير

(وزيد نعم الرجل الذى أتى مبتدأ زيد على ما ثبتا)

(وان تؤخره فقيل مثل ما قدم أو خبره قد حتما حذف له) يعنى أن نحو قولك زيد نعم الرجل يجوز فيه كون زيد مبتدأ وجملة نعم خبره وأن نعم الرجل زيد قيل كذلك والرابط فيهما العموم أو اعادة المبتدا بمعناه على خلاف وقيل خبر مبتدا محذوف وجوبا قال ابن مالك فى ألفيته

ويذكر المخصوص بعد مبتدا أو خبر اسم ليس يبدو أبدا

وقيل يجوز كونه مبتدأ خبره محذوف وجوبا

(ونحو حبذا بدا من بعده زيد على ما عهدا)

(فالفعل حب ذا هو الفاعل قل وما بعيد مبتدا كما عقل)

(وجوزوا الذى مثال اشتهر كلاهما مبتدأ الذى الخبر) يعنى أن نحو قولك حبذا زيد يعرب حب فعل وذا فاعله وزيد مبتدأ خبره جملة حبذا والرابط الاشارة ويجوز كون زيد خبر مبتدا محذوف وجوبا أو مبتدأ خبره محذوف وجوزوا فى نحو حبذا اسم مركب للمحبوب كون حبذا مبتدأ وزيد بعده خبره أو بالعكس واذا قيل حبذا فعل مركب فزيد فاعله ويجوز فى فصبر جميل كونه مبتدأ خبره محذوف أى أمثل أو خبر المحذوف أى أمرى صبر

بخلافه على الابتدائية (قوله لاعتماده على ذى الحال) أى فالمعنى زيد ضرب هو فى حال كون أخيه فى الدار (قوله وأن يكون نائبا عن فاعل ضرب) أى على تقديره خاليا من الضمير فالمضروب على هذا الاخ والمعنى زيد ضرب أخوه فى حال كونه فى الدار (قوله وأن يكون مبتدأ وخبره الظرف قبله الخ) مرجع هذا فى المعنى للاول من حيث ان المضروب فى كل زيد لكن الحال على هذا الجملة الاسمية وعلى الاول الظرف والفراء والزمخشرى يريان هذا الوجه شاذا رديئا لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو ويوجبان الفاعلية فى نحو جاء زيد عليه جبة وليس كما زعما لان الحق جواز خلو الجملة الاسمية الواقعة حالا من الواو نحو جاء زيد يده على رأسه قال الرضى اجتماع الواو والضمير فى الجملة الحالية وانفراد الواو متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياطا فى الربط وأما انفراد الضمير فان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو نحو جاء زيد وهو راكب فتصدر بالواو ايذانا من أول الامر بكون الحال جملة وان أردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال فانظر ان كان الضمير فيما صدرت به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاء زيد يده على رأسه وكلمته فوه الى فى أو خبرا نحو

اذا أنكرتنى بلدة أو نكرتها ❊ خرجت مع البازى على سواد

فلم يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط فى أول الجملة نعم هو أقل من اجتماع الواو والضمير ومن انفراد الواو وان كان الضمير فى آخر الجملة كقوله

نصف النهار الماء غامره ❊ ورفيقه بالغيب لا يدرى

فلا شك فى ضعفه وظاهر كلام الزمخشرى أن انفراد الضمير فى الجملة الاسمية ضعيف مطلقا وليس كذلك كما علمت (قوله يعنى أن نحو قولك زيد نعم الرجل يجوز فيه كون زيد مبتدأ وجملة نعم خبره) الذى فى المغنى أن الابتدائية فى نحوه واجبة لتقدم المخصوص أى والجملة بعده خبر (قوله قيل كذلك) أى يتعين جعل المخصوص المؤخر مبتدأ والجملة قبله خبر خلافا للشارح (قوله على خلاف) أى فى الالف واللام أللجنس هى أم للعهد (قوله وقيل خبر مبتدا محذوف وجوبا) أى الممدوح زيد (قوله وقيل يجوز كونه مبتدأ خبره محذوف الخ) أى زيد الممدوح قاله ابن عصفور ورده هذا بأنه لم يسد شئ مسده والخبر المحذوف وجوبا لابد أن يسد مسده شئ وبقى قول رابع أنه بدل من الفاعل ورده أن البدل لا يلزم وهذا لازم وأنه لا يصلح لمباشرة الفعل وقد يقال يغتفر فى التابع كما فى انك أنت قائم فان أنت بدل مع عدم صلوحه لمباشرة ان ولا ضرر فى لزومه لكونه المقصود بالحكم وان كان تابعا كما لزم تابع مجرور رب (قوله وذا فاعله الخ) أى لازم الافراد والتذكير وغيرهما لانه كالمثل فتقول حبذا رجلا زيد ورجلين الزيدان ورجالا الزيدون وامرأة هند وامرأتين الهندان ونساء الهندات ولا تتغير ذا عن افرادها وتذكيرها لغير المخصوص لتضمنه المدح (قوله أو بالعكس) يعنى عند من يجيز فى قولك زيد الفاضل وجهين وأما على القول بأنه يتعين جعل الأعرف وهو زيد مبتدأ فلا يصح هنا أن زيد خبر عن حبذا بمعنى الممدوح لان زيد أعرف من المعرف بأل (قوله واذا قيل حبذا فعل مركب فزيد فاعله) الى هذا ذهب قوم منهم ابن درستويه وهو أضعف المذاهب (قوله ويجوز فى فصبر جميل الخ) ذكر فى المغنى أنه

يجوز

(في مثل قد جوّزوا الكائنا   زيدا ونقصانا على ما بانا) (كذا تمامها) يعني أنه يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال زيادة كان والجملة الاسمية صلة لمن في الآية وخبر للمبتدا في المثال ونقصانها وقلب ومال اسمها والجار ان خبرها أو تمامها والمرفوع بعدها فاعل ومحل هذه الاوجه

اذا وقع بعدها ظرف وبعده اسم مرفوع وتجوز الثلاثة في كيف كان عاقبة مكرهم وكذا وما كان لبشر

(وذا قد وقعا   في أختها عسى على ما سمعا)

(أعني تمامها ونقصها)

يعني أنه يجوز في نحو زيد عسى أن يقوم تمام عسى فأن والفعل فاعلها ونقصانها فأن والفعل في محل خبرها واسمها ضمير مستتر يعود على زيد ويجوزان أيضا في مثل عسى أن يقوم زيد فزيد اسمها على النقصان وفاعل يقوم على التمام ويتعين التمام في نحو عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ويمتنع النقصان للزوم الفصل بين أجزاء صلة الموصول باسمها وذلك لا يجوز

(نعم * في جعل الاسم آخرا حكم أتم)

يعني أنه في جعلها ناقصة واسمها مؤخرا عن خبرها حكم أتم أي آكد منه في تمامها التكرر الاسناد المفيد لتقوية الحكم

(في نحو ما ربك فيما وردا   بغافل حكمان عند من شدا)

يعني أن وما ربك بغافل تحتمل ما الحجازية فيكون الجار خبرها والتميمية فيكون الجار خبر المبتدا لان ما النافية لا تعمل عندهم وزيادة الباء لاتختص بواحدة منهما

(في نحو لا رجل قل ولا امرأه * في الدار أوجه لدى من قرأه)

(فالابتدا في رفع الاسمين كذا * قيل هما اسمان للا لا اذا اخذا)

(وان بها أتبعت زيدا فاعربا * مبتدأ لا غير فيما انسبا)

(ان لم تكرر لفظ لا فيما ظهر * في آية الحج كلام اشتهر)

يعني أنك اذا رفعت اسمين مع تكرير لا نحو لا رجل ولا امرأة في الدار فهما مبتدآن

يجوز في نحو فصبر جميل ابتدائية كل منهما وخبرية الآخر أي شأني صبر جميل أو صبر جميل أمثل من غيره

(مبحث باب كان وما جرى مجراها)

(**قوله** زيادة كان الخ) هذا أضعفها قال ابن عصفور باب زيادة كان الشعر اهـ قال الدماميني وليس كذلك لانه لا نزاع في جواز زيادتها بعد ما التعجبية قياسا نحو ما كان أحسن زيدا وما ثبت من قول أبي ثمامة رضي الله عنه في بعض الاحاديث أو نبي كان آدم وفي التسهيل وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا ويجوز زيادتها وسطا باتفاق وآخرا على رأي اهـ ونظم ذلك ابن بون فقال

وكان ضاهى لم يزل كثيرا * كالله كان عالما بصيرا

(**قوله** وتجوز الثلاثة في كيف كان عاقبة مكرهم) فان كانت ناقصة فكيف خبرها مقدما وعاقبة اسمها وعلى الزيادة فكيف خبر مقدم وعاقبة مبتدأ مؤخر وعلى التمام فكيف حال وعاقبة فاعلها الا أن الناقصة لا تكون شانية لاجل الاستفهام وذلك لان خبر ضمير الشأن لا يكون الا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها (**قوله** وكذا وما كان لبشر) فان كان فيه تحتمل الاوجه الثلاثة فعلى الناقصة الخبر اما لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الاحوال فمعناه موحيا أو موحى أو من وراء حجاب بتقدير أو موصلا ذلك من وراء حجاب وأو يرسل بتقدير أو ارسالا أي أو ذا ارسال واما وحيا والتفريغ في الاخبار أي ما كان تكليمهم الا ايحاء أو ايصالا من وراء حجاب أو ارسالا وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف ولبشر على هذا تبيين وعلى التمام والزيادة فالتفريغ في الاحول المقدرة في الضمير المستتر في لبشر (**قوله** في نحو زيد عسى أن يقوم الخ) أي وينبني عليهما ابراز ضمير التثنية والجمع فيها وعدم الابراز (**قوله** تحتمل ما الحجازية الخ) قال في المغني وأوجب الفارسي والزمخشري الحجازية ظنا أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر ولا ينصب الخبر بعد ما الا اذا كانت حجازية وانما المقتضى نفيه ونفيه كما يتحقق بعد الحجازية يتحقق بعد التميمية لامتناع الباء في كان زيد قائما لعدم نفي الخبر وجوازها في لم أكن بأعجلهم وفي ما ان زيد بقائم فان الخبر منفي وغير منصوب لبطلان عمل ما اهـ وعبارة الزمخشري في المفصل ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة أهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق اهـ وحينئذ فاندفع ما يقال الظاهر أنهما انما أوجبا ذلك في القرآن لانه لم تقع فيه ما الا حجازية فيحمل وما ربك بغافل على المتيقن وحكم المصنف عليهما انما فعلا ذلك لظنهما أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر مجرد

على الارجح وقيل اسمان لها على أنها عاملة عمل ليس وهذان القولان فيما اذا وقع بعدها نكرة كالمثال وأما اذا وقعت بعدها معرفة نحو لازيد ولاعمرو في الدار تعين الابتداء لمنع عملها في المعارف وان لم تكرر هامع النكرة نحو لا رجل في الدار فالارجح

فيها اعمل ان دون عمل ليس وأما قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ان فتحت الثلاثة فالجار والمجرور خبر للثلاثة عند سيبويه ولواحد عند غيره والله أعلم

باب المنصوبات المتشابهة
ما يحتمل المصدرية والمفعولية

﴿ عثل قد جوزوا النصب على
مفعول أو بمصدر قد نقلا ﴾

يعني أن هذا المثل وهي ولا تظلمون فتيلا ولا تظلمون نقيرا ثم لم ينقصوكم شيأ يجوز فيها كون فتيلا ونقيرا وصفين لمفعول مطلق حذف ونابا عنه وكونهما مفعولا به وتضمن تظلمون معنى تنقصون لان تظلمون لا تتعدى الا لواحد وهو في المثالين نائب عن الفاعلين وشيأ من قوله تعالى لم ينقصوكم شيأ مفعول به وقيل مفعول مطلق

﴿ ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية ﴾

﴿ من ذاك قد سرت طويلا وردا
وأزلفت من ذا على ما قيدا ﴾

يعني أن سرت طويلا يجوز في طويلا كونه وصفا لمفعول مطلق أو لظرف زمان أي سيرا طويلا أو زمنا وأما كونه حالا من ضمير المصدر المحذوف أي سرته أي السير حال كونه طويلا فعدم ذكره أحسن وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد فغير نعت لمصدر أو زمان محذوفين أي ازلافا غير بعيد أو زمانا غير بعيد وكونها حالا من المصدر المحذوف بعيد عندي والله أعلم

سوء ظن بهما بغير تثبت اه دسوقي (قوله على الارجح) أي ولا غير عاملة (قوله فالارجح) أي لان لا اذا لم تكرر يجب أن تعمل (قوله عند سيبويه) أي لانه يرى أن لا المركبة مع الاسم لا عمل لها في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهي مع مدخولها في محل رفع بالابتداء فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كما في قولك زيد وبكر وخالد في الدار أي كائنون في الدار وكذا في الآية التقدير كائنة في الحج وفتح جميع هذه الاسماء هي قراءة من عدا أبا عمرو وابن كثير (قوله ولواحد عند غيره) أي وتقدر للآخرين ظرفان لان لا المركبة عند غيره عاملة في الخبر ولا يتوارد عاملان على معمول واحد فكيف عوامل وان رفعت الاولين وفتحت الثالث كما هو قراءة المكي وأبي عمرو فان قدرت لا معهما حجازية أي نافية للوحدة عاملة عمل ليس وقدرتها مع الثالث للتبرئة تعين عند الجميع اضمار خبرين ان قدرت لا الثانية كالاولى وخبرا واحدا ان قدرتها مؤكدة لها وقدرت الرفع بالعطف وانما وجب التقدير في الوجهين لاختلاف خبري الحجازية والتبرئة بالنصب والرفع فلا يكون خبر واحد لهما وان قدرت الرفع بالابتداء فهما على أنهما مهملتان قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا للاولين أو للثالث كما تقدر في زيد وعمرو وقائم خبرا للاول أو للثاني ولم يحتج لذلك عند سيبويه لانه لا يرى للا عملا في الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع

﴿ مبحث المنصوبات المتشابهة * ما يحتمل المصدرية والمفعولية ﴾ (قوله وشيأ من قوله تعالى لم ينقصوكم شيأ مفعول به وقيل مفعول مطلق) وأما ولا تضروه شيأ فمفعول مطلق فقط لاستيفاء تضر مفعوله وأما فمن عفي له من أخيه شيء فشيء قبل ارتفاعه مصدر أيضا لا مفعول به لان عفا لا يتعدى

﴿ مبحث ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية ﴾ (قوله وأما كونه حالا) أي مؤكدة لعاملها ولصاحبها أيضا (قوله وكونها حالا من المصدر المحذوف بعيد عندي) قلت ويصح أن يكون حالا من الجنة قصد به التوكيد كما تقول عزيز غير ذليل لان العزة تنافي الذل ونفي مضاد الشيء تأكيد لاثباته ولم يقل غير بعيدة عليه قيل لتأويل الجنة بالبستان وقيل لان بعيدا على زنة المصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث فعومل معاملته وأجري مجراه وقيل فعيل بمعنى فاعل يجري مجرى فعيل بمعنى مفعول

﴿ مبحث ما يحتمل المصدرية والحالية ﴾ (قوله عامله محذوف) أي يركض ركضا فهو مفعول مطلق موافق له في لفظه (قوله أو جاء) أي ان عامله من معناه (قوله على حد قعدت جلوسا) أي على قياس الاختلاف الواقع في قعدت جلوسا أي الواقع بعد فعل غير موافق له في الاشتقاق وان وافقه في المعنى فقال سيبويه انه نصب بفعل مقدر من معنى ذلك المصدر وقال المازني والمبرد انه نصب بالمذكور والتحقيق الثاني اذ لا ضرورة للتقدير (قوله أو حال على تأويله بمشتق) هذا قول سيبويه ويؤيده قوله تعالى ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره

﴿ ما يحتمل المصدرية والحالية ﴾ ﴿ في جاء زيد بعد هذا ركضا عامله جاء بذاك يقضى ﴾ (مبحث

يعني ان جاء زيد ركضا يجوز في ركضا كونه مفعولا مطلقا عامله محذوف أو جاء على حد قعدت جلوسا أو حالا على تأويله بمشتق

﴿ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله﴾ ﴿خوفا فبيله الذى يريكم﴾ لماذ كرت جامعا يحبكم﴾

يعنى أنه يجوز فى يريكم البرق خوفا وطمعا كون خوفا وطمعا مفعولى مطلق لعاملين من لفظهما أو حالين على تأويلهما بمشتقين أو مفعولين لاجله أى يجعلكم ترون البرق الخ ونحو جاء زيد رغبة فرغبة مفعول مطلق أى يرغب أو حال على تأويله بمشتق أو مفعول لاجله

﴿ما يحتمل المفعول به والمفعول معه﴾ ﴿أكرمتكم وجعفرا بعيده﴾ يحتمل الوجهين لا تردّه﴾

يعنى أنه يجوز فى أكرمتك وجعفرا كون جعفرا مفعولا به لعطفه على المفعول به ومفعولا معه ومثله أكرمتك

﴿مبحث ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله﴾ (قوله كون خوفا وطمعا مفعولى مطلق لعاملين من لفظهما) أى فتخافون من افساد المطر أو من الصواعق وتطمعون طمعا كما قال المتنبى

فتى كالسحاب الجون يخشى ويرتجى * يرجى الحيا منها وتخشى الصواعق

(قوله أى يجعلكم ترون) والتعليل باعتبار الرؤية وفاعل الرؤية المخاطب كما أن فاعل المصدر كذلك لا الاراءة التى فاعلها المولى وتحقيق ذلك أن الكاف فى يريكم مفعول الآن وفى الاصل فاعل فنظر لفاعل الفعل الاصلى فأصل يريكم ترون من رأى ثم دخلت الهمزة فصار أرى ثم أخذ منه يريكم فصارت الكاف مفعولا بعد أن كانت فاعلا فالاتحاد فى الفاعل الاصلى كاف

﴿مبحث ما يحتمل المفعول به والمفعول معه﴾ (قوله وأجيز الخ) الاعراب الاول ذهب اليه الزجاج وابن عطية والزمخشرى قائلين ان حسب اسم فعل بمعنى يكفى فالضمة بنائية والكاف مفعول به ودرهم فاعل وزيدا مفعول معه وذهب غيرهم الى أن حسب اسم فاعل بمعنى كاف فالضمة اعرابية وهو مبتدأ والكاف فى محل جر به مضافا اليها ودرهم خبر المبتدا وزيدا مفعول به (قوله باضمار يحسب وهو الصحيح) يحسب بضم أوله وكسر ثالثه هو عائد الى كون زيدا فى المثال المذكور مفعولا به (قوله وروبت الأوجه الثلاثة فى الضحاك من قول الشاعر اذا كانت الهيجاء الخ) فالنصب فى الضحاك على وجهين أن يكون مفعولا معه أو مفعولا به وجره على وجهين العطف على الضمير المجرور وتقدير مضاف ورفعه بالعطف على الاسم المرفوع بتقدير مضاف أى وحسب الضحاك وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة وفى شواهد السيوطى ما محصله القصد أن الضحاك هو نفس السيف فالمفيد لذلك واو المعية أى مع صحبة الضحاك تجريدا والرفع مبتدأ وسيف خبر وقوله فحسبك على معنى فاكتف

﴿مبحث الاستثناء﴾

(قوله الابدال من المستثنى منه) وهو أرجحها (قوله وهو أضعفها) هكذا وقع فى بعض نسخ المغنى ووجه رجحان الاول على الثانى أن شروط اختيار البدل مستكملة هنا والنصب على الاستثناء فيما استكمل شروط اختيار البدل أقل من البدل ووجه رجحان الثانى على الثالث أن كون الانعتا خلاف الاصل فيها قال الرضى وشروط اختيار البدل فى المستثنى أن يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام أو نهى أو نفى صريح أو مؤول غير مردود به

وهذا أيضا فى الاعراب ويزيد عليه كون هذا معطوفا على الفاعل لوجود الفاصل وأجيز فى حسبك وزيدا درهم كون زيدا مفعولا معه أو مفعولا به باضمار يحسب وهو الصحيح على القول بأن حسب صفة مشبهة وهى لا تنصب المفعول معه لانها لا تنصب المفعول به وما لا ينصب المفعول به لا ينصب المفعول معه وأما على أنها اسم فعل فمفعول معه ويجوز جره أى زيد فى المثال على العطف على الضمير بلا اعادة خافضه قال ابن مالك

وليس عندى لازما اذ قد أتى

فى النظم والنثر الصحيح مثبتا

أو بتقدير حسب حذفت وبقى المضاف اليه على حاله والشرط موجود قال ابن مالك

وربما جروا الذى أبقوا كما

قد كان قبل حذف ما تقدما

لكن بشرط أن يكون ما حذف

مماثلا لما عليه قد عطف

ورفعه على اعرابه اعراب المضاف المحذوف وروبت الأوجه الثلاثة فى الضحاك من قول الشاعر

اذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند

﴿باب الاستثناء﴾

﴿وما ضربت أحدا باصاح الا عميرا فرت بالنجاح﴾ ﴿فأجز الابدال فى عميرا واستثن صف بذاك قل لا ضيرا﴾

يعنى أنه يجوز فى عميرا من قولك ما ضربت أحدا الا عميرا الابدال من المستثنى منه قال ابن مالك * وبعد نفى أو كنفى انتخب * اتباع ما اتصل أو نصبه على الاستثناء أو نعت للمستثنى منه وهو أضعفها

ومثله ليس زيد شيأ الا شيأ لا يعبأ به وان جيء بما في موضع ليس منع الابدال لعدم عملها في الموجب وبقي فيها النعت أو النصب على الاستثناء

(في نحو حاشاه حشاك جوزوا نصبا وجرا للضمير يبرز) (كذا حشاى وحشاني قد نقل نصب وجرها كذا أيضا عقل)

(ومثل ذا عدا خلا وقد جعل لدى مثال حكم ما لهم حظل)

يعني أنه يجوز في نحو ما قام القوم حشاك وحشاني جر الضمير بحشا على أنها حرف جر ونصبه بها على أنها فعل والضمير مفعولها فان قلت حشاى تعين الجر وحرفيتها المباشرة ياء المتكلم لها بلا نون وقاية وان قلت حشاني تعين نصبه بها على المفعولية وتعينت فعليتها لوجود نون الوقاية ومثلها في هذا كله عدا وخلا قال ابن مالك وحيث جرا فهما حرفان كما هما ان نصبا فعلان

(ان قلت ما أحدهم يقول ذلك الا زيد المفضول) (جوز بزيد أن يجي بدل من أحد أو ضميره كاز كن) (وعكس ذا في ما رأيت أحدا يقول ذا الا زيد قد بدا)

يعني أنه يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك الا زيد كون زيد بدلا من أحد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره المرفوع بيقول وأن ينصب على الاستثناء فارتفاعه من وجهين وانتصابه من وجه وان قلت ما رأيت أحدا يقول ذلك الا زيد فزيد يجوز نصبه من وجهين الاستثناء والبدلية من أحد ورفعه من واحد وهو كونه بدلا من فاعل يقول الراجع لاحد وهذا المثال عكس المثال الاول من جهة تعدد وجهي النصب فيه واتحاد وجه الرفع ومن رفعه قوله

في ليلة لا نرى بها أحدا يحكي علينا الا كواكبها

فكواكبها بدل من فاعل يحكي الراجع على أحد قال في التسهيل

كلام تضمن الاستثناء وأن لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه قال الدماميني وفي عبارة المصنف من التدافع ما مر قريبا اهـ وتقريره أن قوله أرجحها يقتضي رجحان الجميع وأرجحية البدل وقوله وهو أضعفها يقتضي ضعف الجميع وأضعفية النعت فتحصل من ذلك أن البدل أرجح وضعيف وأن النعت أضعف وراجح وتنافيه ظاهر وجوابه أن أفعل فيهما ليس على بابه (قوله ليس زيد شيأ) زيد اسم ليس وشيأ خبرها (قوله لعدم عملها في الموجب) أي والبدل يقتضي اعمالها فيه فان البدل على نية تكرار العامل واذا كرر العامل انتقض النفي بالا (قوله كون زيد بدلا من أحد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره) أما وجه هذا فهو اشتمال النفي على الضمير من حيث المعنى لان معنى ما أحد يقول ذلك الا زيد ما يقول أحد ذلك الا زيد وأما وجه الاول وهو المختار فهو أن الابدال من صاحب الضمير أولى لانه الاصل ولانه لا يحتاج الى تأويل لكونه في غير الموجب (قوله وان قلت ما رأيت أحدا يقول ذلك الا زيد فزيد يجوز نصبه من وجهين الاستثناء والبدلية من أحد ورفعه من واحد) قال الرضي ولو لم يرجع الضمير الى المبتدا في الحال أو الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت أحدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمعنى بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رأيت أحدا يقول ذلك الا زيدا ورأيت بمعنى أبصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله قال الرضي وأنا لا أرى بأسا في غير نواسخ الابتداء أيضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت أحدا ينصفني الا زيد لان المعنى ما أنصفني أحد كلمت الا زيد ومنه قول عدي بن زيد في ليلة الخ ونرى من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا الظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية منفيان معنى بل لو قلت لا أوذي أحدا يوحد الله تعالى الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمعنى بل الاذى فقط (قوله احتمل الحال والتميز) أي ويكون من التميز غير الغالب وهو غير المحول كامتلأ الحوض ماء فقد ذكر ابن مالك أن مميز الجملة لا يلزم أن يقدر الاسناد اليه والتزام بعضهم في كل مميز وقع عن النسبة في الجملة أن يكون في الاصل مسندا اليه تكلف اذ هو غير متأت في نحو قولهم امتلأ الاناء ماء ونحو طاب زيد أبا حيث يراد أن زيدا نفس

وان عاد ضمير قبل المستثنى بالا الصالح للاتباع على المستثنى منه العامل فيه ابتداء أو أحد نواسخه أتبع الضمير جوازا الاب أو صاحبه اختيارا وفي حكمهما المضاف والمضاف اليه في نحو ما جاء أخو أحد الا زيد برفع زيد أو جره اتباعا للمضاف أو للمضاف اليه

(ما يحتمل الحالية والتميز) (كرم زيد بعد هذا ضيفا * وافي لما ذكرت حرفا حرفا)

(ان يك ذا الضيف لهم قد حظلا * كونه زيدا الذي قبل جلا)

يعني أن مما يحتمل الحالية والتميز ضيفا في قولهم كرم زيد ضيفا فان قدرت أن الضيف غير زيد فهو تميز محول عن الفاعل يمتنع أن يدخل عليه من والتقدير كرم ضيف زيد وان قدرت أن الضيف نفس زيد في المثال احتمل الحال والتميز

والاحسن جره بمن ان كان تمييزا والتقدير كرم زيد في حال كونه ضيفا أو من ضيف ومن ذلك هذا خاتم حديدا فحديدا حال أو تمييز وهو الاجود لجوده ﴿ورب‍ما يحتمل الحال بأن * وان من الفاعل مفعول علن﴾ ﴿وربما احتمل وجهين وذا * ان تعتبر عامله باحبذا﴾

يعني أن من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وما يحتمل كونه من المفعول نحو كافة من قوله تعالى اقتلوا المشركين كافة وادخلوا في السلم كافة فيجوز فيها كونها حالا من واو الجماعة الفاعل في المثالين أو من المشركين وفي السلم المفعولين وقال ابن هشام لا يصح كونه حالا من السلم لاختصاصه بحالية من يعقل وربما احتمل الحال وجهين باعتبار عامله نحو وهذا بعلي شيخا فشيخا حال والعامل فيه اما ها التنبيه أو اسم الاشارة وهو أولى لعمله في صاحبه وهو بعلي

﴿من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل﴾

﴿وجاء زيد راكبا وضاحكا
بدون واو وذا مثال سالكا﴾
﴿على التعدد فجاء عامل
وزيد الصاحب وهو الفاضل﴾
﴿على التداخل فثان قد أتى
من مضمر الاول قد جا مثبتا﴾

يعني من الحال ما يحتمل التعدد أو التداخل نحو جاء زيد راكبا ضاحكا فضاحكا تحتمل التعدد وعليه فصاحب الحالين زيد وعاملهما جاء وهذا هو الاكثر وعلى التداخل فضاحكا حال من فاعل راكبا المستتر فيها وراكبا هو العامل

﴿أما لقيته أصاح مصعدا
منحدرا من التعدد بدا﴾
﴿مع خلو صاحب قالوا يجب
من فضلة وقوع أولى وانتخب﴾

الاب كما في مسئلتنا هذه (قوله والأحسن الخ) أي لما في ادخالها من بيان المعنى المقصود بالتنصيص عليه (قوله وهو الاجود) أي للسلامة به من جمود الحال ولزومها أي عدم انتقالها ووقوعها نكرة وخبر منهما الخفض بالاضافة ولعله لكثرته بحسب الاستعمال وقال الدماميني لسلامته من الامر المكروه ولحصول التخفيف الناشئ عن الاضافة

﴿مبحث الحال المحتملة كونها من الفاعل أو من المفعول﴾

(قوله لاختصاصه بحالية من يعقل) كان هذا الاختصاص مذهب البعض دون الجمهور ولذا لم يتعرض له التفتازاني في حاشيته بل قال والسلم بالكسر والفتح وكسب الانقياد والطاعة فالخطاب للمؤمنين الخلص أو لاهل الكتاب المؤمنين بنبيهم وكتابهم أو للمنافقين المؤمنين بألسنتهم أو للكل وكافة حال من ضمير ادخلوا أو من السلم وقيل السلم الاسلام وحينئذ لا يكون الخطاب للمؤمنين الخلص الا بتأويل الاسلام بشعبه وفروعه لأن قولنا ادخلوا صريح في الامر باحداث الاسلام لا الثبات عليه أو الازدياد منه وكافة في الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كأن الجماعة منعوا باجتماعهم أن يخرج منهم أحد (قوله والعامل فيه اما ها التنبيه أو اسم الاشارة) الاولى بالعمل عند الكوفيين معنى التنبيه لسبقه وعند البصريين معنى الاشارة لقربه فان قيل يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها واذا كان العامل هنا في الحال معنى التنبيه أو الاشارة لا يكون كذلك لان بعلي خبر والعامل فيه الابتداء أو المبتدأ أجيب بأن انتصاب الحال عن بعلي ليس باعتبار انه خبر المبتدا بل باعتبار انه مفعول أنبه أو أشير اذ التقدير أنبه عليه أو أشير اليه شيخا فالعامل هنا في الحال وفي صاحبها واحد

﴿مبحث ما يحتمل من الحال التعدد والتداخل﴾

(قوله وعلى التداخل فضاحكا حال من فاعل راكبا المستتر فيها وراكبا هو العامل) قال الرضي وجوز الجمهور وهو الحق أن يجيء للشئ الواحد أحوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا أو غير متضادة كقوله تعالى أخرج منها مذؤما مدحورا كما يجيئان في خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت أولا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذؤما واستنكر مثله في المضادة فمنعها مطلقا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك أمامك وضربت اليوم أمس ولو عطفت أحدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وأمامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان أو الزمانان نحو جلست خلفك أمس وقت الظهر وأمامك وسط الدار وأما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذؤما مدحورا أو متضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته أسود أبيض أو ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا بأس به (قوله لكن مع اختلاف الصاحب) و يستحيل التداخل لعدم امكان تقييد الحال الأولى بالثانية لاستحالة الجمع بينهما

 ﴿ثانية من فاعل تقليلا * للفصل هكذا أتى قد قيلا﴾ ﴿لكن ذا ضعفه الدسوقي * بقوله الرضي على التحقيق﴾
يعني أن لقيت زيدا مصعدا منحدرا من تعدد الحال بالنسبة لعامله لكن مع اختلاف الصاحب

والاصح كون أول الحالين لثاني الاسمين وهو الذي يليه قبله وان الثاني منهما لاولهما وهو الفاعل في المثال تقليلا للفصل ومنه
عهدت سعاد ذات هوى معني * فزدت وعاد سلوانا هواها
فذات حال من سعاد ومعنى حال من تاء عهدت ولا يجوز عكس هذا الا لدليل كقول الشاعر
خرجت بها أمشي تجر وراءنا * على أثرينا ذيل مرط مرحل
فجملة أمشي حال من الفاعل وجملة تجر حال من ضمير المؤنث المجرور بالباء

﴿باب اعراب الفعل﴾

﴿قد جاء نافي لفظ ما تأتينا
تحدث القوم بفا يقينا﴾
﴿رفع ونصب ثم جزم باقي
على اختلاف في المعاني ثبتا﴾
يعني أنه يجوز في قولك ما تأتينا فتحدثنا رفع تحدث على الاستئناف أو على العطف بالفاء على ما قبله فيكون شريكا له في النفي ونصبه باضمار أن قال ابن مالك
وبعد فا جواب نفي أو طلب
محضين أن وسترها حتم نصب
وان جعلت لم في وضع ما فالنصب باضمار أن على ما تقدم والرفع على الاستئناف وللك الجزم عطفا على مجزوم لم
﴿ونحو يا أخي هل تأتيني
بعد فأكرمك خذ تبييني﴾
﴿رفع ونصب فيه قل بلا امترا
كذا عما أشبهه اذا جرى﴾
يعني أنه يجوز في قولهم هل تأتيني فأكرمك الرفع على الاستئناف أو العطف والنصب على اضمار أن بعد الفاء لكونه جواب الاستفهام وأما هل زيد أخوك فتكرمه فلا يرفع على العطف بل على الاستئناف ولك نصبه بأن على ما تقدم وأما هل لك التفات اليه فتكرمه فلك رفعه على الاستئناف أو نصبه باضمار أن على ما تقدم أو بالعطف على التفات قال ابن مالك
وان على اسم خالص فعل عطف
تنصبه أن ثابتا أو منحذف

(قوله والاصح الخ) الذي ذكره الرضي أن الحال اذا تعددت وتعدد صاحبها الاكثر فيه أن تجعل كل حال بجنب صاحبها نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا ويجوز على ضعف أن يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالان وقدمت حال المفعول اذلا أقل أن يكون أحد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه اهـ وانظره مع كلام الشارح (قوله تقليلا للفصل) أي لان الفصل حينئذ واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف العكس وهو جعل الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه حينئذ فصلان أحدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني بين المفعول وحاله بحال الفاعل (قوله ومعنى حال من تاء عهدت) المعنى من عني بضم فكسر يعني تعب وعاد من أخوات كان الناقصة والسلوان النسيان والترك يقول كنت أنا وسعاد متحابين فأما أنا فصرت الى ازدياد المحبة وأما هي فصارت الى السلو ونسيان المودة (قوله خرجت الخ) أمشي جملة مضارعية حال من تاء خرجت وجملة تجر حال من ضمير الغائبة المجرور بالباء والقرينة افتتاح الاولى بهمزة التكلم والثانية بحرف الغيبة والمرط بكسر الميم كساء من خز أو صوف والمرحل بحاء مهملة كمعظم كما في القاموس برد فيه تصاوير والمعنى خرجت من خدرها حال كوني ماشيا وحال كونها جارة على أثري قدمي وقدميها ذيل مرطها القصد الاخفاء والتستر

﴿مبحث اعراب الفعل﴾

(قوله على الاستئناف الخ) أي فيكون مثبتا أي فأنت تحدثنا الآن بدلا عن عدم مجيئك فيما مضى (قوله ونصبه باضمار أن الخ) وله معنيان نفي السبب فينتفي المسبب والمعنى أنت لم تأتنا فكيف تحدثنا ونفي الثاني فقط أي ما تأتينا محدثا بل غير محدث فان جئت بلن مكان ما فالنصب وجهان اضمار أن والعطف وللرفع وجه وهو القطع أي الاستئناف (قوله وللك الجزم الخ) بقي ما اذا قلت ما أنت آت فتحدثنا فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل المجزوم الذي يتبعه تحدث في الجزم والفعل المرفوع الذي يتبعه في الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضي متبوعا اشتمل على مثل ذلك الاعراب واعا هو على القطع ويجوز النصب باضمار أن (قوله ونصبه باضمار أن على ما تقدم أو بالعطف على التفات) واضمار أن واجب على الاول وجائز على الثاني وكالمثال سواء فلو أن لنا كرة فنكون ان سلم كون لو للتمني أما ان لم تجعل للتمني بل جعلت شرطية لم يكن فيه الاوجهان الرفع على الاستئناف والنصب اما على العطف على المصدر الصريح أي كرة أو على تقدير أنه في جواب النفي

﴿وليتني أصيب مالا منه
بعد فأنفق أخي فصنه﴾
﴿وليت لي مالا فأنفق امتنع
رفع به والنصب لا فلينتبع﴾
يعني أن ليتني أجد مالا فأنفق منه يجوز فيه رفع أنفق على العطف أو الاستئناف ونصبه باضمار أن لكونه جواب طلب وليت لي مالا فأنفق منه يمتنع فيه الرفع على العطف لعدم الفعل قبله

و يجوز الامران بعده

﴿وليقم زيد فنكرمه نقل   ثلاثة بلامه كذا عقل﴾

يعني ان قولهم ليقم زيد فنكرمه يجوز فيه الرفع على الاستئناف والجزم بالعطف والنصب على اضمار أن لكونه جواب طلب

﴿وبعد جازم أتى وجهان   الجزم والنصب لخذ بياني﴾ ﴿واعلم بأن أن اذا النصب أتى   لعطفها فهو بأن قد أثبتا﴾

يعني أنه اذا جاء الفعل مقترنا بالفاء أو الواو بعد فعل مجزوم يجوز عطفه عليه بالجزم ونصبه بأن مضمرة وجوبا سواء كان الجازم شرطا نحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم أو غيره نحو أفلم يسيروا في الارض فينظروا

أفلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب قال

وجزم أو نصب لفعل إثر فا
أو واو ان بالجملتين اكتنفا
و بعد فا جواب نفي الى آخر البيت المتقدم

﴿باب الموصول﴾

﴿ونحو ماذا بعدها صنعتا   مفعولان في اللفظ قد أثبتا﴾

يعني أنه يجوز في نحو ماذا صنعت وماذا صنعته كون ما اسم استفهام مبتدأ وذا موصول خبره وصنعت صلته والعائد محذوف على الاول وفي الثاني مذكور ويجوز كون ماذا كله اسم استفهام منصوبا على المفعولية لما بعده في المثال الاول وعلى الاشتغال في الثاني أو مرفوع على أنه مبتدأ والجملة بعده خبره وأما ماذا أجبتم المرسلين فماذا مفعول مطلق لان أجاب انما يتعدى للثاني بالباء وحذفه ليس بقيس وكون ما مبتدأ وذا خبره يلزم منه حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه وتقديره به وأما ماذا بعد من فالاكثر فيها أن تكون للاشارة و يتأكد ذلك فيما قبل الذي نحو من ذا الذي يشفع عنده من ذا الذي يقرض الله فمن مبتدأ وذا للاشارة خبره والذي نعت له أو بدل منه

﴿ونقلوا في قوله فاصدع بما   موصولا أو مصدرا أعني ما انتمى﴾

يعني أن ما من قوله تعالى فاصدع بما تؤمر مصدرية أي بالامر أو موصولة أي بالذي تؤمره وكونه مجرورا بالباء حذفه مخالف للقياس

﴿وجوزوا في قوله تماما   على الذي ما مر قل تماما﴾ ﴿أو الذي نكرة موصوفه   أحسن تفضيل به مردوفه﴾

يعني أن الذي من قوله تعالى تماما على الذي أحسن يجوز فيه المصدرية أي على احسانه والموصولية أي على الذي أحسنه

النفي (قوله ويجوز الامران بعده) أي الرفع على الاستئناف والنصب باضمار أن (قوله والنصب على اضمار أن) سكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه هذا التابع في اعرابه (قوله نحو وان تؤمنوا الخ) اعلم أن أن الناصبة يجوز اضمارها بعد الفاء والواو الواقعتين اما بعد فعل الشرط وقبل الجزاء نحو ان تأتني فتكرمني آتك ونحو الآية التي تلاها على وجه والتقدير ان يك منك اتيان فاكرام وان يكن منكم ايمان وتقوى يؤتكم أجوركم واما بعد الشرط والجزاء نحو وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء على قراءة النصب وانما جاز النصب في هذه الصور لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء شرط وجوده وجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوف بالوجود حقيقة فحمل نصب المضارع واقعا بعد ذلك على نصبه واقعا في جواب النفي (قوله أو مرفوع على أنه مبتدأ والجملة بعده خبره) وهذان الوجهان أحد أوجه ستة تقدمت (قوله فماذا مفعول مطلق) أي اسم استفهام مفعول مطلق أي أجبتموهم أي اجابة (قوله وحذفه ليس بقيس) الضمير في حذفه يعود الى الباء يعني أن حذف الجار ليس بقيس وحينئذ فلا يصح جعل ماذا مفعولا به ثانيا (قوله و يتأكد ذلك فيما قبل الذي) لانه لا يدخل موصول على موصول الا شاذا كقراءة زيد بن علي والذين من قبلكم بفتح الميم واللام (قوله أي بالذي تؤمره) على حد قولهم أمرتك الخير وأما من قال أمرتك بكذا وهو الاكثر فيشكل لان شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا وهنا الجاران اختلفا في المتعلق لان الباء الجارة للموصول متعلقة باصدع والباء الجارة للعائد متعلقة بتؤمر وقد يقال ان اصدع بمعنى أؤمر وعليه فكل من الجارين متعلق بالامر فقد اتفق المتعلقان معنى وان اختلفا لفظا والحق أنه لا بد في الحذف من كون المتعلقين متوافقين لفظا ومعنى كالحرفين (قوله يجوز فيه) أي في الذي من قوله تعالى تماما على الذي أحسن (قوله أي على احسانه) وعليه فلا يحتاج الى عائد وفي أحسن ضمير عائد على موسى أي تماما على احسان موسى بطاعتنا وقيامه بأمرنا ونهينا وقيل الضمير في أحسن عائد على الله ومتعلق الاحسان الى أنبيائه والى موسى وعلى هذا في الآية التفات أي آتيناه الكتاب زيادة على احساننا اليه والى الانبياء على وجه التتميم (قوله والموصولية) فيحتاج الى تقدير عائد أي زيادة على العلم الذي أحسنه أي أجاد معرفته من قولك أحسن فلان الشيء اذا أجاد معرفته وهذا القول لابن قتيبة وهو بناء على أن المراد بالذي غير من يعقل وهو العلم وعليه

يعني أنه يجوز في قولك أعجبني ما صنعت كون ما بمعنى الذي أو نكرة والجملة صلتها على الاول وصفها على الثاني وعليهما فالعائد محذوف وكونها مصدرية وعليه فلا عائد وحتى تنفقوا مما تحبون تحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية ومثلها ومما رزقناهم ينفقون قال أبو حيان لم يثبت مجيء ما نكرة موصوفة

﴿باب التوابع﴾

﴿وجوزوا في آية قد وردت بدل كل عطفهم أيضا ثبت﴾
﴿وهي آمنا برب العالمين رب لتحفظها وفيها استبين﴾

يعني أن رب موسى من قوله تعالى آمنا برب العالمين رب موسى وهرون يحتمل بدل الكل من الكل وعطف البيان وكذا يحتمله ابراهيم من نعبد الهك واله آبائك ابراهيم واسمعيل واسحق قال ابن مالك

وصالحا لبدلية يرى
في غير نحو يا غلام يعمرا
ونحو بشر تابع البكري

﴿في سبح اسم ربك الاعلى نقل صفته للرب أو لاسم جعل﴾

يعني أن الاعلى من سبح اسم ربك الاعلى يجوز فيها كونها صفة لاسم أو لربك مع أن الاصل في التابع كونه للمضاف لانه هو المقصود الا كل فانه للمضاف اليه لا لكل

﴿وفي الذين قبله للمتقين أتى بذا الذين ما بعد يبين﴾ ﴿كونه تابعا وقيل أضمرا قبيله أعني على ما حررا﴾ لكنه

يعني أن الذين من قوله تعالى هدى للمتقين الذين

فسر الزمخشري حيث قال ثم آتينا موسى الكتاب تماما على الذي أحسن أي على الذي أحسن موسى من العلم والشرائع (قوله أو النكرة الموصوفة باسم التفضيل) وعلى هذا فلا يحتاج الى صلة وهذا الوجه مع الاول كوفيان و بعض البصريين يوافق الاول (قوله وعليهما فالعائد محذوف) أي لان كلا من الموصولة والموصوفة يحتاج للعائد وانما يختلفان في أن الاولى تحتاج الى الصلة والثانية للصفة (قوله دون المصدرية) أي لان المعاني لا ينفق منها (قوله ومثلها ومما رزقناهم ينفقون) أي فالمعنى على المصدرية و ينفقون من رزقناهم والرزق تعلق القدرة ولا ينفق منه فان ذهبت الى تأويل ما تحبون وما رزقناهم بالحب والرزق وتأويل هذين بالمحبوب والمرزوق فقد تعسفت من غير محوج الى ذلك (قوله قال أبو حيان لم يثبت مجيء ما نكرة موصوفة) قال ولا دليل في مررت بما معجب لك لاحتمال الزيادة ولو ثبت نحو سرني ما معجب لك لثبت ذلك اه كلام أبي حيان قال في المغني ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء الا ومعناها السببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم فبما رحمة من الله لنت لهم اه وهذا رد لقول أبي حيان ان ما في قولهم مررت بما معجب لك يحتمل أن تكون زائدة ووجهه أن الباء في قولهم مررت بما معجب لك للالصاق وما الزائدة لا تقع بعد باء الالصاق وانما تقع بعد باء السببية

﴿مبحث التوابع﴾

(قوله وعطف البيان) هذا مبني على أن رب من صيغ المصادر لا مشتق لان عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات (قوله سبح اسم ربك الخ) أي نزه اسمه عن الالحاد فيه بالتأويلات الزائغة واطلاقه على غيره هذا هو المراد بتسبيح الاسم وتنزيهه واندفع ما يقال ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم وأجاب بعضهم عنه بأن الاسم صلة ورد بأن زيادة الاسماء لم تثبت وأجاب عنه أيضا الغزالي بأنه انما تعلق التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لان التعظيم اذا وجب للمعظم عظم ما هو من سببه لاجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى من النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب (قوله مع أن الاصل في التابع كونه للمضاف لانه هو المقصود) نحو جاءني غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته وانما جاز في الآية جعل الاعلى صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف اليه لان المضاف اليه في الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح وليس المضاف اليه في المثال كذلك (قوله الا في كل فانه للمضاف اليه لا لكل) وذلك نحو * وكل فتى يتقي فائز * فالصفة للمضاف اليه لان المضاف انما جيء به لقصد التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله

وكل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك الا الفرقدان

فكل مبتدأ وأخ مضاف اليه وجملة مفارقه أخوه خبر وقوله الا الفرقدان حقه أن يقول الفرقدين بالجر صفة لأخ فالا اسم بمعنى غير ظهر اعرابها فيما بعدها أي كل أخ موصوف بكونه غير الفرقدين

يجوز فيها كونها نعتا للمتقين لان الموصول الذي فيه الالف واللام صفة لموصوف مذكور أو مقدر دائما أو مفعولا لأعني أو خبرا لمبتدا محذوف وجوبا وأما وبل اكل همزة لمزة الذي جمع مالا فالذي بدل من النكرة قبلها لان المعرفة لاتصف النكرة

* ﴿باب حروف الجر﴾ *

﴿في نحو زيد جاءنا كعمرو فالكاف حرف أو سمي لتدر﴾
﴿تعليقه في أول قد نقلا بلفظ الاستقرار فيما عقلا﴾
﴿وامنع تعلق الاخير عرفا بمثل عليك لست تخفى﴾

يعني أن الكاف في نحو زيد كعمرو تحتمل الحرفية فتتعلق باستقرار وقيل لا تتعلق والاسمية فلا تتعلق اتفاقا والاسم بعدها مجرور باضافتها اليه ومحلها الرفع على الخبرية ونحو جاء الذي كزيد تتعين فيها الحرفية لان الصلة لاتكون بالمضايفين ويحتملهما

لكنه لاحظ أنه صفة للمضاف وهو كل فرفع ويحتمل أنه أتى على قصر المثنى على لغة بلحرث (قوله يجوز فيها كونها نعتا للمتقين) لان الموصول مع صلته في قوة المشتق ولا يمنع أن يكون بدلا

﴿مبحث حروف الجر﴾ (قوله وقيل لا تتعلق الخ) بناء على أن كاف التشبيه حرف جر شبيه بالزائد فلا تتعلق بشئ (قوله ويحتملهما) يعني كون على حرفا وكونها اسما ظرفا بمعنى فوق (قوله وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف) لانها مع ما بعدها في موضع الخبر (قوله تحتمل العاطفة والقسمية) والصواب الاول والالاحتاج كل الى الجواب ومما يوضحه مجيء الفاء في أوائل سورتي المرسلات والنازعات لان الفاء بالضرورة هنا حرف عطف فتعين أن تكون الواو هنا كذلك

(مبحث مسائل مفردة) (قوله فمن فتح الباء) وهو شعبة (قوله يجوز فيها كون النائب له الخ) أي وهو الاولى لانه القائم مقام المفعول لان الفعل يتعدى باللام وأيضا القربه من العامل وسبقه (قوله وأما رجال فهو فاعل فعل محذوف) أي يسبحه رجال أي والجملة مستأنفة جوابا لسؤال مقدر تقديره من يسبحه (قوله والاول أولى) ولان اقامة الوصف ضعيفة كضعف سير عليه طويل (قوله مجازي التأنيث) لان مجازي التانيث اذا كان اسما ظاهرا يجوز تجريد فعله (قوله والاصلية حذفت) على حد قوله تعالى نارا تلظى ولا يجوز في هذا كونه ماضيا والا لقيل تلظت لان التأنيث واجب مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا

(مبحث الجهة السادسة) من الجهات التي يدخل على المعرب الفساد بسببها وهي أن لا يراعى الشروط المختلفة بحسب الابواب فان العرب يشترطون في باب شيأ ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشئ على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم مثلا عطف البيان لتوضيح ذات الشئ فالحكمة تقتضي جموده وصحيح القياس على التميز والنعت لبيان رسم الشئ فالحكمة تقتضي اشتقاقه وصحيح قياسه على الحال فاذا لم يتأمل المعرب في تلك الشروط اختلطت عليه الابواب فيعرب ما لا يكون بدلا

زيد على السطح وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف وجوبا

﴿والواو من والليل في الضحى أتى للعطف أو الى اليمين ثبتا﴾

يعني أن الواو التالية والقسم نحو والضحى والليل ونحو والشمس وضحاها والقمر تحتمل العاطفة والقسمية ويكون الجواب لهما أو لهن

﴿باب في مسائل مفردة﴾

﴿أما يسبح بفتح الباء لدى قراءة بلا امتراء﴾
﴿وقوله من بعده رجال فهو الذي ينوب عنه قالوا﴾

يعني ان يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال في قراءة من فتح الباء يجوز فيها كون النائب له أو فيها أو بالغدو وأما رجال فهو فاعل فعل محذوف أي يسبحه رجال وأما ونفخ فيه أخرى فقيل النائب الجار والمجرور وقيل أخرى والاول أولى

﴿لفظ تجلى الشمس ماضي نقلا وقيل بل مضارع قد انجلى﴾ يعني أن تجلى الشمس يحتمل أنه فعل ماض أسند لظاهر مجازي التأنيث لحذف التاء جوازا أو مضارع فالتاء تاء المضارع والأصلية حذفت قال ابن مالك

وما بتاءين ابتدى قد يقتصر * فيه على تا كتبين العبر أي تتبين

﴿الجهة السادسة﴾

﴿وههنا أشياء قد أوردها يغلط فيها المعربون فادرها﴾
﴿في النعت والعطف وأن يعرفا عطف بيان في الذي قد ألفا﴾
﴿نعت المعرف كذا والنكر * للحال والتميز مهما تعرو﴾
﴿وهكذا أفعل من ونعت ما * نكر أيضا ولذا فلتحكما﴾

يعني أن أشياء هنا أي في هذا الباب أوردها ابن هشام في مغنيه يغلط فيها المعربون فتأملها تجد السلم من الغلط

بدلا وهكذا (قوله اشتراطهم فى النعت الاشتقاق الخ) فمن أعرب المشتق بيانا فقد أخطأ ومن أعرب الجامد نعتا فقد أخطأ (قوله كونهما نعتين) لان مالك واله مشتقان لا جامدان (قوله ويجوز كونهما عطفى بيان له) أى لانهما أجريا مجرى الجوامد فى كونهما قد لا يقعان نعتا للشئ وفى أنهما يوصفان وهذا شأن الجوامد وحينئذ صح جعلهما عطف بيان (قوله لاستعمالهما غير جارين على موصوف) نحو اله الخلق ومالكهم (قوله من قولهم مررت بهذا الرجل عطف بيان) أى أو بدلا وقول كثير من النحويين ان الرجل نعت خلاف الصواب قال ابن مالك أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا فى جعل الرجل نعتا لاسم الاشارة قال فى المغنى والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون الا أخص من متبوعه وليس كذلك فانه فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتق ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت اه قال العلامة الدسوقى لانسلم أن هذا هو الحامل لهم بل الحامل لهم على ذلك ما رأوه من صدق حد النعت الاصطلاحى عليه مع عدم التكلف وذلك لان النعت عندهم تابع يدل على معنى فى متبوعه فاذا وجدت هذه الدلالة فى لفظ صح وقوعه نعتا ولا فرق بين المشتق وغيره فالرجل المذكور عند المحققين صفة لهذا وان كان وضعه للذات فى غير هذا الموضع وانما استعمل ههنا صفة لان ما تقدم من اسم الاشارة دال على الذات فتعين دلالة الرجل على معنى فيها وهو معنى الصفة وكان وصف اسم الاشارة بذلك أعنى اسم الجنس المعرف باللام لانه لا دلالة فى اسم الاشارة على حقيقة الذات المشار اليها فاحتيج الى بيان حقيقتها فأتى باسم الجنس لبيان حقيقة تلك الذات فان قيل لم يجز أن يوصف بأسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له كسائر المبهمات التى هى فى غير أسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وسبع أسد كما يقال بهذا الرجل وبذلك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسماء الاشارة فالجواب أن ذلك لم يجز لتجرد الموصوف فى مثله عن فائدة على ما كان يحصل من اسم الجنس لو لم يقع صفة اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية وأسد يفيد السبعية وأما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا اه قال كذا قرره الرضى اه ثم قال فى المغنى وقد هدى ابن السيد الى الحق فى المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جنى اه قلت وكذا الزجاج والسهيلى قال السهيلى وأما تسمية سيبويه له نعتا فتسامح كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا فى ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت أو مساوله وهو مشتق أو فى تأويله فكيف يجتمع فى الشئ أن يكون بيانا ونعتا وأجاب بأنه اذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد الحضورى والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فيساوى الاشارة بذلك ويزيد عليها بافادته الجنس المعين فكان أخص قال وهذا معنى قول سيبويه اه وفيما قاله نظر لان الذى يؤوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فأما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرا له (قوله وعطف البيان الخ) أى فعطف البيان لابد أن يكون معرفة لان النكرة غير بينة فى نفسها فكيف تبين غيرها وفيه أن النكرات تتفاوت فى الوضوح فتبين النكرة غير الواضحة بالواضحة على أنهم قالوا يجوز أن يتضح المراد بالمجموع وأن يكون عطف البيان للمدح

ومن تلك الاشياء اشتراطهم فى النعت الاشتقاق وفى عطف البيان الجمود ولذا كان الصواب فى ملك الناس اله الناس كونهما نعتين لرب ويجوز كونهما عطفى بيان له لاستعمالهما غير جارين على موصوف وجرى الصفات عليهما أيضا نحو اله واحد وملك عظيم ولذا أيضا كان الرجل من قولهم مررت بهذا الرجل عطف بيان لجوده ومن الاشياء أيضا اشتراطهم التعريف فى نعت المعرفة وعطف البيان

(قوله قلت أما اشتراطهم التعريف فى نعت المعرفة فصواب) أى لان فى النكرة ابهاما وفى المعرفة ايضاحا فتدافعا (قوله وأما اشتراطهم تعريف عطف البيان فالصواب عدمه) ذهب أكثر النحويين الى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين وذهب قوم منهم ابن مالك الى جواز ذلك فيكونان منكرين كما يكونان معرفين ولا يجوز تخالفهما تعريفا وتنكيرا وأما قول الزمخشرى ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات فخالف لاجماعهم ولا يصح تخريجه على مختار الرضى من جواز تخالفهما فى التعريف لتخالفهما افرادا وتذكيرا أيضا وهو ممتنع وكذا لا يصح اعتذار المغنى عنه بأن مراده أنه بدل وعبر عنه بالبيان لتآخيهما فى كثير من الاحكام لنصهم على أن المبدل منه اذا تعدد ولم يف البدل بالعدة تعين قطعه فيخرج عن البدلية ولا يجوز كونه بدل بعض بتقدير الرابط لانه حينئذ يكون بدل مفصل من مجمل وهو يجب فيه كون البدل وافيا بجميع أفراد المجمل فالاولى جعله مبتدأ حذف خبره أى مقام ابراهيم منها أو بعضها هذا صنيع الشيخ الهيطى فى وقفه وخص المقام وأمن الداخل بالذكر لعظمهما والمقام هو الحجر المعروف عند الجمهور وقيل البيت كله وقيل الحرم وباختلافهما يختلف معنى الضمير العائد عليه والله أعلم وجوز بعض المعربين البدل بناء على تأويل المقام باحتوائه على آيات كثيرة لدلالته على قدرة الله وعلى نبوة ابراهيم وغير ذلك أو على جعل من دخله عطفا على مقام ابراهيم فالآيات حينئذ هى المقام وأمن الداخل والله تعالى أعلم (قوله ومنها اشتراطهم التنكير للحال والتمييز) أى ولغير ذلك فيشمل خبر لا التبرئة والمضاف اذ لا يكون الا نكرة كما يأتى (قوله ولست بالاكثر منهم حصى الخ) هو للاعشى ميمون والتاء مفتوحة وقبله

ان ترجع الحكم الى أهله * فلست بالمسدى ولا النائر
ولست فى السلم بذى نائل * ولست فى الهيجاء بالجاسر
ولست فى الاثرين من مالك * ولا الى بكر ذوى الناصر

يخاطب علقمة ومن أبياتها ما استشهد به فى سبحان الذى أسرى

قد قلت لما جاءنى فخره * سبحان من علقمة الفاخر

قال الخفاجى تنازع الشرف علقمة بن علاثة كغرابة بعين مهملة وثاء مثلثة وابن عمه عامر ابن الطفيل العامريين على ما جرت به عادة العرب فى الجاهلية وكان علقمة كريما رئيسا وعامر عاهرا سفيها وساقا ابلا كثيرة لينحراها فهاب حكام العرب أن يحكموا بينهما فأتوا هرم بن سنان فقال لهما أنتما كركبتى البعير يقعان على الارض معا وينهضان معا قالا فأينا اليمين قال كلا كما يمين فكثا سنة لم يحكم أحد بينهما فأتى الاعشى علقمة مستجيرا به فقال أجيرك من الاسود والاحمر قال له ومن الموت قال لا فأتى عامرا فقال له مثله فقال ومن الموت قال نعم قال وكيف قال ان مت فى جوارى وديتك فلما بلغ ذلك علقمة قال لو علمت مراده لهان علىّ فقال الاعشى القصيدة ومنها

ان الذى فيه تماريتما * بين للسامع والناظر

يهجو علقمة ويفضل عامرا عليه فنذر علقمة هدر دمه وجعل له على كل طريق رصدا فظفر به وقال الحمد لله الذى أمكننى منك فأنشد الاعشى

أعلقم قد صيرتنى الامور * اليك وما أنت لى منقص

قلت أما اشتراطهم التعريف فى نعت المعرفة فصواب قال ابن مالك

وليعط فى التعريف والتنكير ما
لما تلا كامرر بقوم كرما

وأما اشتراطهم تعريف عطف البيان فالصواب عدمه لقوله

فقد يكونان منكرين
كما يكونان معرفين

ولذا يجوز كون طعام عطف بيان من كفارة اذا نونت من أو كفارة طعام مساكين وكون صديد عطف بيان من ماء من ويسقى من ماء صديد ومنها اشتراطهم التنكير للحال والتمييز وأفعل من ونعت النكرة وأما قول الشاعر

ولست بالاكثر منهم حصى
وانما العزة للكاثر

فهب لي نفسي فدتك النفوس * ولازلت تنمي ولا تنقص

فقال قوم علقمة اقتله وأرحنا والعرب من شر لسانه فقال علقمة اذا تطلبوا بدمه ولا ينغسل عني ما قاله ولا يعرف فضلي عند القدرة فأمر به وحل وثاقه وأحسن عطاءه وقال انج حيث شئت وأخرج معه من يبلغه مأمنه فقال

علقم يا خير بني عامر * للضيف والصاحب والزائر

والضاحك السن على همه * والغافر العثرة للعاثر

وعلقمة صحابي من المؤلفة قلوبهم أسلم وهو شيخ واستعمله عمر على حوران وبهامات أخرج أبو نعيم والخطيب وابن عساكر أن حسان أنشد هذه القصيدة للنبي صلى الله عليه وسلم وقد قال له أنشدنا من شعر الجاهلية ماعفا الله لنا فيه فقال له لا تنشدني مثل هذا بعد اليوم اني ذكرت عند قيصر وعنده أبو سفيان وعلقمة فأحسن علقمة القول وانه لا يشكر الله من لا يشكر الناس وكان ذلك قبل اسلام علقمة (قوله فالصواب جعل أل في الاكثر زائدة) أي أو معرفة ومن متعلقة بأكثر منكر المحذوف مبدلا من المذكور لكن يلزم على هذا ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وهو ممنوع أو بالمذكور على أنها عنزلتها في قولك أنت منهم الفارس البطل أي أنت من بينهم فهي جارة لغير المفضول عليه والممنوع انما هو تعلقها بأفعل مع كونها جارة للمفضول (قوله ويرده الفصل الخ) أي والفصل بين المميز والتمييز لا يجوز وقد يجاب بأن فصل التمييز قد جاء في الضرورة في قوله على أنني بعد ما قد مضى * ثلاثون للهجر حولا كميلا

وأفعل أقوى في العمل من ثلاثون لانه وصف وثلاثون جامد وكل منهما عامل في التمييز لانه هو المميز والمميز ينصب التمييز لمشابهته الفعل من حيث ان كلا طالب لما يعمل فيه (قوله ومعرفة) هذا هو المقصود بالاعتراض به وان كان الاعتراض بالموجب حاصلا أيضا (قوله وعند سيبويه انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبلها) أي والمبتدأ والخبر في موضع رفع بالابتداء قال الدماميني كيف يجعل الكلمتان معا مبتدأ مع أن تعريف المبتدا غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسند اليه أو صفة معتمدة على نفي أو استفهام رافعة لظاهر أو ضمير منفصل وليس مجموع لا اله مجردا ولا صفة معتمدة الخ قال الشمني وأقول لا نسلم أن مجموع لا اله ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر اه أو يقال لعل سيبويه أراد الحاقهما بالمبتدا (قوله فليست المركبة عنده عاملة في الخبر) أي لضعفها بالتركيب عن ان تعمل فيما تباعد منها وهو الخبر كذا قال ابن مالك قال في المغني والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضا لان جزء الشئ لا يعمل فيه وأما الا رجل ظريفا بالنصب فمثل يا زيد الفاضل بالرفع أي ان نصب ظريف بتبعية اللفظ لا المحل كما أن رفع الفاضل كذلك (قوله والصواب انه بدل الخ) تنبيه في الكلمة الطيبة أبحاث شريفه ولطائف منيفه لا بأس بذكر بعضها وان تقدم شئ من ذلك فنقول المشهور أن الا للاستثناء والاسم الجليل بدل من محل اسم لا النافية للجنس وخبر لا محذوف واستشكل الابدال من جهتين أولاهما أنه بدل بعض وليس معه ضمير يعود على المبدل منه وهو شرط فيه وأجيب بمنع كونه شرطا مطلقا بل هو شرط حيث لا تفهم البعضية بقرينة وههنا قد فهمت بقرينة الاستثناء ثانيتهما ان بين المبدل منه والبدل مخالفة

فالصواب جعل أل في الاكثر زائدة أو منهم متعلقة بمحذوف أي أكثر منهم وقيل متعلقة بليس ويرده الفصل بين أفعل وتمييزها وهو سهو وكون ليس لا تدل على حدث وأما قول بعضهم في لا اله الا الله ان اسم الله جل جلاله خبر عن لا التبرئة فيرده كونها لا تعمل في الايجاب والمعرفة وانما تعمل في النكرة المنفية واسم الله تعالى موجب ومعرفة وعند سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعا به قبلها وهو المبتدأ الذي صار اسما لها فليست المركبة عنده عاملة في الخبر والصواب أنه بدل اما من اسمها وهو الذي مشى عليه السيوطي في قوله في فريدته

وارفع وجوبا بدلا معرفا

من اسم لا والباقي وجهين تلا

أو من خبرها المحذوف أو من ضميره المستتر فيه ومثلها لا اله الا هو

(وشرط الابهام لبعض الكلمات كذا والاختصاص في المبتدآت)

فان الاول منفي والثاني موجب وأجاب السيرافي بانه بدل عن الاول في عمل العامل والتخالف نفيا وايجابا لايمنع البدلية لان مذهب البدل أن يجعل الاول كانه لم يذكر والثاني في موضعه وقد تتخالف الصفة والموصوف في ذلك نحو مررت برجل لا كريم ولا لبيب على أنه لو قيل ان البدل في الاستثناء قسم على حياله مغاير لغيره من الأبدال لكان له وجه واستشكل أمر الخبر بانه ان قدر ممكن يلزم عدم اثبات الوجود بالفعل للواحد الحقيقي تعالى شأنه أو موجود يلزم عدم تنزيهه تعالى عن امكان الشركة وتقدير خاص مناسب لاقرينة عليه قيل ولصعوبة هذا الاشكال ذهب صاحب الكشاف واتباعه الى أن الكلمة غير محتاجة الى خبر وجعل الا الله مبتدأ ولا اله خبره والاصل الله اله أي معبود بحق لكن لما أريد قصر الصفة على الموصوف قدم الخبر وقرن المبتدأ بالا اذ المقصور عليه هو الذي يلي الا والمقصور هو الواقع في سياق النفي والمبتدأ اذا اقترن بالا وجب تقديم خبره وتعقب بأنه مع ما فيه من التمحل يلزم منه بناء الخبر مع لا وهي لا يبنى معها الا المبتدأ وأيضا لو كان الامر كذلك لم يكن لنصب الاسم الواقع بعدها وجه وقد جوزه جماعة وقال بعض الافاضل ان لا اله الا الله على هذا المذهب قضية معدولة الطرفين بمنزلة غير الحي لا عالم بمعنى الحي عالم ولا يدفع الاعتراض كما لا يخفى وقال بعضهم ان الخبر هو الا الله أعني الا مع الاسم الجليل وقال بعضهم لا خبر للا هذه أصلا على ما قاله بنو تميم فيها وذهب الكثير الى تقدير الخبر موجود وقال بعضهم الخبر المقدر مستحق للعبادة فالمعنى لا اله مستحق للعبادة الا الله ولا محذور فيه واعترض بأن هذا كون خاص ولا بد في حذفه من قرينة ولا قرينة فلا يصح الحذف وأجيب بأنها كنار على علم لان الاله بمعنى المعبود يدل على العبادة واستحقاقها (قوله في ظروف المكان) قال الرضي انما نصب الفعل جميع أنواع الزمان لان بعض الازمنة أعني الازمنة الثلاثة من مدلوله فطرد النصب في مدلوله وغيره وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان فنصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل أعني الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور كالجهات الست والمحدود كالفرسخ والميل ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة أما ظروف الزمان فتنتصب على الظرفية مبهمة كانت أو مختصة (قوله مجرور لولا) أي عند سيبويه (قوله ولا تضاف هذه الكلمات من لبي الخ) قال المصنف في أوضح المسالك ومعنى لبيك اقامة على اجابتك بعد اقامة وأصله ألب لك البابين أي أقيم على طاعتك واجابتك اقامتين من ألب بالمكان اذا أقام به فحذف الفعل وأقيم المصدر اليه مقامه فصار إلبابين لك ثم حذفت زوائده وحذف الجار وأضيف للضمير كل ذلك ليسرع المجيب الى سماع خطاب مناديه ويقال في الباقي نظير ذلك ويجوز كونه من لب بمعنى ألب أي أقام فلا يكون محذوف الزوائد قاله الرضي ومعنى دواليك أي تداولا بعد تداول أو مداولة بعد مداولة والتداول التناوب أي تداولا لطاعتك ومناوبة فيها ومعنى وسعديك اسعادا بعد اسعاد ولا تستعمل الا بعد لبيك لانها توكيد لها أي اعانة بعد اعانة ومعنى حنانيك تحننا لك بعد تحنن ومعنى هذاذيك اسراعا لك بعد اسراع (قوله الا الى ضمير مخاطب الخ) وشذ اضافة لبي الى ضمير الغيبة ومنه قوله

انك لو دعوتني ودوني * زوراء ذات مترع بيون * لقلت لبيه لمن يدعوني (١)

والزوراء الارض البعيدة والجملة حال من ياء دعوتني والمترع الحوض من قولهم حوض ترع كسبب أي

يعني أن من تلك المسائل اشتراط الابهام في ظروف المكان قال ابن مالك

وما * يقبله المكان الا مبهما

واشتراط الاختصاص في المبتدا وصاحب الحال وأما فاستبقوا الصراط فاستبقوا الخيرات وسنعيدها سيرتها الاولى واقعدوا لهم كل مرصد فالنصب فيها على اسقاط الخافض لا على ظرف المكان لئلا يكون ظرف المكان غير مبهم أي الى الخيرات أو الى الصراط أو الى سيرتها وفي كل مرصد أو أن كل مرصد مفعول مطلق لتضمن اقعدوا بارصدوا والله أعلم وأحكم

(ومنه أن تضمر بعضا وبي
لبعضها الاظهار في الذي اصطفي)
(أعني لمعمولاتها ذا اشتهرا
كما بفرد وجملة جرى)

يعني أن من الاشياء وجوب الاضمار في بعض المعمولات والاظهار في بعض فمن الاول مجرور لولا ومجرور وحد فلا يكون الا ضميرا أي ضمير نحو لولاي ولولاك ولولاه ووحدي ووحدك ووحده ومنه مضاف لبي قال ابن مالك

وبعض ما يضاف حتما امتنع
ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع
كوحد لبي ودوالي سعدي

ومثلها حنانيك وهذاذيك ولا تضاف هذه الكلمات من لبي الخ الا الى ضمير مخاطب نحو لبيك وسعديك ودواليك

(١) قوله مترع كذا بالاصل بالمثناة الفوقية وفي رواية منزع بالنون والزاي كما في اللسان والشواهد فانظره كتبه مصححه

ومن ذلك مرفوع خبر كاد وأخواتها غير عسى فلا يكون الاضميرا سببيا نحو كاد زيد أن يقوم ومن ذلك مرفوع
اسم التفضيل في غير مسئلة الكحل
فلا يكون الاضميرا مستترا ومن
ذلك مرفوع المضارع المبدوء بغير
الياء فلا يكون الاضميرا ومن وجوب
الاظهار مؤكد الاسم الظاهر والنعت
والمنعوت وعطف البيان والمبين فلا
تكون هذه الاشياء الا اسما ظاهرا

(ومن العوامل اذا ما سطرا
يعمل في الظاهر قل والمضمرا)

يعني أن من العوامل ما يعمل في
الظاهر والضمير وهو نعم وبئس قال
ابن مالك

فعلان غير متصرفين
نعم وبئس رافعان اسمين
مقارني أل أو مضافين لما
قارنها كنعم عقبى الكرما
ويرفعان مضمرا يفسره
مميز كنعم قوما معشره

ونعم في مثال ابن مالك فاعله ضمير
مميز بقوم ومعشره هو المخصوص

(وشرطوا المفرد في بعض أتى
ينمى لمعمولاتهم أيا فتى)
(وجملة أيضا ببعضها ترى
وكل ماذكرته قد قررا)

يعني أن من تلك الاشياء اشتراطهم
المفرد في بعض المعمولات والجملة في
بعض فمما اشترط كونه مفردا
الفاعل ونائبه أما قوله تعالى ثم بدا
لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه
وتبين لكم كيف فعلنا بهم واذا قيل
لهم لا تفسدوا في الارض فالجمل
مفسرة للضمير الواقع فاعلا في الاولين ونائبا في الثانية والله أعلم ومما اشترطوا كونه جملة خبر أن
اذا خففت قال ابن مالك

وان تخفف أن فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد أن

ممتلئ و بيون كصبور بموحدة في أوله أي واسعة بعيدة الاطراف وفي قوله لبيه التفات من الخطاب
الى الغيبة على حد حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم وشذ اضافته لبي الى ظاهر أنشد سيبويه

دعوت لما نابني مسورا * فلبى فلبي يدي مسور

كذا ذكره ابن مالك ويفهم من كلام سيبويه أن ذلك غير شاذ في لبي وسعدي ومذهب سيبويه
أن لبيك وما ذكر بعده مثنى وأنه منصوب على المصدرية بفعل محذوف وأن تثنيته المقصود بها
التكثير فهو على هذا ملحق بالمثنى كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين أي كرات فكرتين ليس
المراد به مرتين فقط لقوله تعالى ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير أي مزدجرا وهو كليل ولا
ينقلب البصر مزدجرا كليلا من كرتين فقط فيتعين أن يكون المراد بكرتين التكثير لا اثنين فقط
وقوله هل ترى من فطور أي من خلل بصدع أو غيره (قوله مرفوع خبر كاد وأخواتها) أي فلا
يكون الاضميرا عائدا على اسمها (قوله غير عسى) أي فان مرفوع خبرها يجوز أن يكون اسما
ظاهرا لكن لا بد أن يكون سببيا أي مضافا لضمير اسمها ولا يكون أجنبيا (قوله كاد زيد أن يقوم)
ولا تقول كاد زيد أن يقوم أبوه ويجوز عسى زيد أن يقوم أو يقوم أبوه فيرفع السببي ولا يجوز
رفعه الأجنبي نحو عسى زيد أن يقوم عمرو عنده (قوله مرفوع اسم التفضيل) أي فلا يكون
الاضميرا عائدا على الموصوف به نحو زيد أفضل من عمرو ففي أفضل ضمير مستتر عائد على زيد
ولا تقول مررت برجل أفضل منه أبوه فترفع أبوه بأفضل الا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه فتجعل
أفضل نعتا لرجل مجرورا بالفتحة وأبوه فاعله وأكثر العرب يرفعونه خبرا مقدما عن أبوه والجملة
نعت لرجل (قوله في غير مسئلة الكحل الخ) مسئلة الكحل قد أفردت بالتآليف وضابطها أن
يكون اسم التفضيل صفة لنكرة مسبوقة بنفي أو شبهه كالنهي والاستفهام الانكاري وأن يكون
الاسم الظاهر المرفوع وهو الكحل مثلا أجنبيا لا سببيا للموصوف بأن لا يتصل بضمير يعود عليه
وأن يكون ذلك الاسم الاجنبي مفضلا على نفسه باعتبارين مختلفين والغالب أن يكون بين ضميرين
أولهما للاسم الموصوف وثانيهما لذلك الاسم الظاهر ومثاله بعد النفي ما رأيت رجلا أحسن في عينه
الكحل منه في عين زيد واعراب المثال ما نافية ورأيت رجلا فعل وفاعل ومفعول وأحسن
صفة رجلا وفي عينه جار ومجرور حال من الكحل مقدم عليه والكحل فاعل أحسن ومنه جار
ومجرور متعلق بأحسن والضمير عائد على الكحل وهو المفضل عليه وفي عين زيد متعلق بمحذوف
حال من الهاء في منه والتقدير ما رأيت رجلا أحسن الكحل حال كونه في عينه منه أي الكحل
حال كونه في عين زيد ومثاله بعد النهي لا يكن أحد أحب اليه الخير منه اليك ومثال الاستفهام
الانكاري كهل أحد أحق به الحمد منه بمحسن لا عن ولم يقع هذا التركيب في القرآن قال في شرح
التسهيل ولم يرد بهذين سماع لكن لا بأس باستعماله بعدهما (قوله ومن ذلك مرفوع المضارع
المبدوء بغير الياء) نحو أقوم ونقوم وتقوم وكذا مرفوع نحو قم (قوله ومن وجوب الاظهار
مؤكد الاسم الظاهر الخ) أي فلا يؤكد المظهر الا بمظهر ولان الضمير لا ينعت ولا ينعت به ولا
يبين ولا يبين به (قوله ما يعمل في الظاهر والضمير الخ) أي بشرط استتاره تقول نعم الرجلان

الزيدان

نحو علم أن سيكون منكم مرضى وكذا خبر المبتدا اذا كان قولا وخبره المقول نحو قولى لا اله الا الله وأما اذا أخبر عنه بوصفه فلا يشترط فيه كونه جملة نحو قولى لا اله الا الله حق وكذا ضمير الشأن فيشترط فى خبره كونه جملة قال ابن بونه وفسرنه بذات خبر * مصرحا بها جميعا تظفر ومثله أفعال المقاربة فأخبارها جمل وأما قوله تعالى فطفق مسحا فالخبر محذوف والناصب لمسحا على أنهما مفعول مطلق أى يمسح مسحا وكذا جواب القسم فلا يكون الا جملة وأما قوله تعالى يحلفون بالله لكم ليرضوكم فجوابه محذوف وليرضوكم علة القسم والله أعلم ومثلها يحلفون لكم لترضوا عنهم وسيحلفون بالله لكم اذا انقلبتم اليهم لتعرضوا عنهم وتقدير الجواب فى كل على ما يليق بالمقام

(كذاك فى بعض من المواضع فعلية اسمية فراجع) (وقد أتى اعتراض رازى على زمخشريهم بآية جلا)

يعنى أن من المسائل اشتراطهم الفعلية فى بعض المواضع والاسمية فى بعض فمن مواضع اشتراط الفعلية جملة الشرط غير لولا وجملة جواب لو ولولا ولوما قال ابن بونه

ولو جوابها بلم قد جزما * وماضيا تراه منفيا بما أو مثبتا أتى بلام منفتح (١٢٣) * مقترنا وحذفه أيضا يصح

ومثله جواب لولا ولوما ومما اشترطت الفعلية فيه أيضا الجملتان بعد لما التوقيتية والجملة التالية أحرف التحضيض وجمل أخبار أفعال المقاربة اهـ ومما اشترطت الاسمية فيه الجملة بعد اذا الفجائية وليتما

(كذا اشتراطهم بعض الجمل الخبر الانشا ببعضها اقبل)

يعنى أن من المسائل اشتراطهم فى بعض الجمل الخبرية وفى بعضها الانشائية فمن اشتراط الخبرية كونها صلة أو صفة أو حالا أو خبرا لكان أو لان أو لضمير الشان قيل أو خبر المبتدا أو جوابا للقسم غير الاستعطافى ومن اشتراط الانشائية جواب القسم الاستعطافى أى الطلبى

الزيدان ونعم رجلين الزيدان ولا يقال نعما بابراز الضمير الا فى لغية وهى لغة أكلونى البراغيث أو بشرط افراده وتذكيره وهو رب فى الاصح (قوله وكذا خبر المبتدا اذا كان قولا الخ) حاصله أن القول اذا وقع فاما أن تقصد حكايته أو الاخبار عنه بأمر فان كان الاول وجب الاخبار عنه بجملة مرادا لفظها وان كان الثانى أخبر عنه بمفرد (قوله ومما اشترطت الاسمية فيه الجملة بعد اذا الفجائية وليتما) أى على الصحيح من اختصاصهما بالدخول على الجملة الاسمية (قوله قيل أو خبر المبتدا) الصحيح أن المبتدأ يجوز أن يخبر عنه بالجملة الخبرية وبالانشائية لكن لا يجوز أن يدخل عليه ناسخ مثل كان وأخواتها وان وأخواتها الا اذا كان خبره جملة خبرية (قوله أو جوابا للقسم) قال بعض جملة القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة أخرى هى جملة الجواب فان كانت الاخرى خبرية فهو غير استعطافى وان كانت انشائية فهو الاستعطافى فعلى هذا القسم الاستعطافى ما أجيب بجملة انشائية وقال بعض الاستعطافى هو ما كان بالجملة المشعرة بالحنو والعطف (قوله أى ما مهد به لغيره) أى ما جعل تمهيدا مثل رجل فى المثال الاول فانه لا فائدة للاخبار برجل وانما أتى به لاجل الوصف بكونه صالحا واذا كان هذا الخبر أو الصفة أو الحال أتى به لاجل كونه موصوفا بأمر فلا ينبغى أن يقطع ذلك الوصف لانه المقصود المتوصل اليه بالخبر والحال (قوله أأكرم الخ) هذا البيت للصمة وقيل لقيس بن الملوح قال الدمامينى وأظن أن هذا البيت بعد قوله

(كذاك الوصف لبعض الاسما * وعدم الوصف لبعض ينمى)

يعنى أن من الاشياء اشتراطهم الوصفية لبعض الاسماء وعدمها لبعض فمما اشترطت الوصفية له مجرور رب اذا كان اسما ظاهرا نحو رب رجل كريم لقيته قال ابن بونه ويلزم الوصف لدى المبرد * وصدرنه على المعتمد ومثله أى فى النداء قال فى الالفية

وأيها مصحوب أل بعد صفه يلزم بالرفع لدى ذى المعرفه وأيهذا أيها الذى ورد ووصف أى بسوى هذا يرد

نحو يا أيها النبى يا أيها الذى نزل عليه الذكر يا أيهذا وكذا الجماء فى قولهم جاؤا الجماء الغفير أى الساتر وهى حال مؤولة بنكرة أى بجملتهم الشريف والوضيع ومنه ما وطئ به من خبر أو صفة أو حال أى ما مهد به لغيره نحو زيد رجل صالح ومررت بزيد الرجل الصالح ولقد ضربنا للناس فى هذا الى قوله لعلهم يتذكرون قرآنا عربيا وكقول الشاعر

أأكرم من ليلى على فتبتغى به الجاه أم كنت امرأ لا أطيعها

فرجل فى المثال الاول توطئة للخبر وفى الثانى توطئة للوصف وقرآنا فى الآية توطئة للحال الذى هو عربيا وامرأ فى البيت توطئة للوصف بالجملة بعده ومما اشترط فيه عدم الوصفية فاعل نعم وبئس وقيل يجوز نعتها مستدلا بقوله

* نعم الفتى المرّيّ أنت اذاهم * وقيل المرى بدل والاسماء المبنية غير من وما النكرتين نحو مررت بمن معجب لك أى بانسان أو بما معجب لك أى بشئ ومثلهما أىّ عند الأخفش

﴿كذاك تخصيص جواز الوصف لبعض الاسماء بدون خلف﴾ ﴿بموضع ومنعه بموضع آخر ياأخى فلتتبع﴾

يعنى أن من المسائل المتأكد على المعرب التأمل فيها وامعان النظر جواز وصف بعض الاسماء بمحل وعدم جوازه بمحل آخر كالمصدر واسم الفاعل والمفعول فانه لايجوز وصفهما قبل العمل ويجوز بعده وكالموصول فلا يجوز وصفه قبل صلته ويجوز بعدها

﴿كذا اقترانها بعض نواسخ بما نسخه وعدمه قد علما﴾

يعنى أن مثل ما تقدم من المسائل جواز اقتران بعض النواسخ بخبره ككان وأخواتها * وفى جميعها توسط الخبر * أجز نحو كان قائما زيد ومنعه فى بعض كان وأخواتها وراع ذا الترتيب الا فى الذى كليت فيها أو هنا غير البذى نحو ان زيدا قائم ومثلها ما وأخواتها قال

اعمال ليس أعملت ما دون ان مع بقا النفى وترتيب زكن نحو ما هذا بشرا

﴿كذاك تقديم المعمول على عامله وغيره كما جلا﴾

يعنى أن من المسائل ايجابهم تقديم بعض معمولات الفعل وشبهه كالمفعول الاستفهامى والشرطى وكم الخبرية نحو فأى آيات الله تنكرون أياما تدعوا وكم أهلكنا قبلهم من ولهذا اقدر ضمير الشأن

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة * الىّ فهلا نفس ليلى شفيعها

وتبتغى بمعنى تطلب وهو نصب بأن مضمرة بعد الفاء فى جواب الاستفهام ولكنه سكن الياء وليس بضرورة لثبوت مثله فى السعة وان كان قليلا كما فى قراءة أبى جعفر من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء وأم منقطعة (قوله نعم الفتى المرّى الخ) المرى نسبة لمرة والبيت لزهير بن أبى سلمى يمدح سنان بن حارثة وتمامه * حضر والدى الحجرات نار الموقد * والموقد بضم الميم وكسر القاف (قوله وقيل المرى بدل) على هذا حمله الجمهور وهذا مبنى على أن الصفة تخصصه والمقصود العموم والابهام قال الرضى وليس بشئ لان الابهام مع مثل هذا باق اذ المخصص لا يعين فهو كقوله تعالى ولعبد مؤمن (قوله والاسماء المبنية) أى لمشابهتها الحرف (قوله ومنعه فى بعض كان وأخواتها وراع الخ) وانما جاز تقديم الخبر اذا كان ظرفا لتوسعهم فى الظرف مالا يتوسع فى غيره لان كل شئ من الحدثات لابد أن يكون فى زمان أو مكان فصار مع كل شئ كقرينه ولم يكن أجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره وأجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل ومعناه كاحتياج الظرف (قوله ولهذا اقدر الخ) انما جاز حذف ضمير الشأن منصوبا هنا مع أن حذفه ضعيف لصيرورته بالنصب فى صورة الفضلة مع دلالة الكلام عليه ووجهها هنا أن نواسخ الابتداء لا تدخل على كلم المجازاة (قوله ومن شرطية الخ) أى ومن الشرطية لها الصدارة فلا يصح أن تكون اسما لان لئلا تخرج عما لها من الصدارة فوجب أن يقدر اسمها ضمير الشأن (قوله كمفعول التعجب الخ) أى فهو اضعفه من حيث عدم اتيان المصدر منه واسمى الفاعل والمفعول يشبه الاسماء (قوله كضرب موسى عيسى الخ) موسى فاعل وعيسى مفعول والمانع هنا معنوى لانه لو قدم عيسى لانعكس المعنى لانه يفيد أن موسى هو المضروب والفرض أنه الضارب ومن ثم لا يجب التأخير عند وجود القرينة المعينة للمراد نحو أكل موسى الكمثرى فلو قلت أكل الكمثرى موسى لم يحصل لبس لما فيه من القرينة الدافعة له اذ لا يشكل أن موسى آكل والكمثرى مأكول له سواء قدمت أو أخرت (قوله لوجود اللبس بخفاء الاعراب) يتناول هذا ست عشرة صورة من باب ضرب أربعة فى مثلها لان كلا منهما يكون مقصورا ومضافا لياء المتكلم واسم اشارة وموصولا والفرق بين اللبس والاجمال أن اللبس تعارض أمرين مع وجود المرجح كموسى فى ضرب موسى عيسى وان الاجمال تعارض أمرين ولا مرجح لاحدهما على الآخر

فى قول الشاعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله فاسم ان فى البيت ضمير شأن ومن شرطية مبتدأ و يدخل فعل الشرط وهو خبرها وفاعله راجع اليها و يلق جوابها ومنها ايجاب تأخير بعضها لذاته كالفاعل ونائبه أو لضعف الفعل كمفعول التعجب نحو ما أحسن زيدا أو لعارض معنوى كضرب موسى عيسى فوجب تأخير المفعول فى هذا المثال مراعاة للاصل لوجود اللبس بخفاء الاعراب أو لفظى كأىّ الموصولة

فلا يعمل فيها الا ماقبلها فرقا بينها وبين الاستفهامية والشرطية ومنها المفعول المسبوك من أن وصلتها نحو عرفت أنك فاضل اذ لو قدمت لالتبست بالمكسورة أو بالتى بمعنى لعل هذا وقد جمع السيوطى مواضع وجوب تقديمه ووجوب تأخيره فى فريدته بقوله

والتزموا تقديمه مضمنا * شرطا أو استفهاما أو حيث عنا
ناسبه جواب أما أو بفا * أمر وكم ككم غلام خلفا
والتزموا تأخيره ان كان أن * أو أن أو معمول مجزوم يعن
أو لتعجب وفعل وصلا * بالحرف الا أم وقد سوف تلا

وأما قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكنا ففاعل يهد ضمير الله أو الهدى وكم مفعول أهلكنا مقدم وجوبا وجملة أهلكنا فى محل مفعول يهد والله أعلم

(كذاك منه الحذف من بعض الكلم * وبعضهم جوازه فيها علم)

يعنى أن من المسائل منعهم حذف بعض الكلمات وايجابهم حذف بعضها فمما منع حذفه الفاعل ونائبه والجار الباقى عمله الا فى مواضع يطول ذكرها راجع لها التسهيل والاشمونى عند قول ابن مالك

وحذفت رب فجرت بعد بل * والفاو بعد الواو شاع ذا العمل

ومن حذفه وبقاء عمله أيضا قول ابن مالك

وأجز أن تجره من مضمرا * ان وليت كم حرف جر مظهرا

ومن وجوب الحذف حذف أحد معمولى لات قال ابن مالك

وما للات فى سوى حين عمل * وحذف ذى الرفع فشا والعكس قل

وقرئ بالوجهين ولات حين مناص

(وجوزوا فى الشعر ماقد حظلا * فى النثر هكذا لديهم عقلا)

يعنى أن من المسائل المأمور بالتأمل فيها تجويزهم فى الشعر مالا يجوز فى النثر وهو كثير

الآخر كتصغير عمر وعمرو على عمير (قوله فلا يعمل فيها الا ماقبلها الخ) اعلم أن وجوب تقديم عامل أى الموصولة مذهب الكوفيين على ماذكره ابن مالك فى التسهيل حيث قال فى أى الموصولة ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين (قوله والتزموا تقديمه مضمنا شرطا الخ) مثاله اسم شرط نحو أيا تضرب أضرب أو اسم استفهام نحو أى رجل ضربت ومثلهما الضمير اذا كان منفصلا نحو اياك نعبد ان لزم من تأخيره اتصاله ومثل ماتقدم كم الخبرية نحو كم عبيد ملكت والمضاف الى ذلك كغلام من تضرب أضرب وغلام من ضربت ومال كم رجل أخذت وكذا يجب تقديمه اذا وقع عامله فى جواب أما ليفصلها من الفعل اذا لم تفصل بغيره ظاهرة كانت نحو فأما اليتيم فلا تقهر أو مقدرة نحو وربك فكبر بخلاف أما اليوم فاضرب زيدا للفصل بالظرف ولا يرد أن مابعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لأن محله فى غير أما لكون الفاء معها مزحلقة عن موضعها وأما ما يمتنع تقديمه على الفعل فاذا كان أن المشددة أو المخففة منها ومعموليها فلا يقال انك فاضل عرفت الا مع أما نحو أما انك فاضل فعرفت أو كان معمول فعل تعجب أو معمول صلة حرف مصدرى ناصب كأن وكى فلا يقال جئت أن زيدا أضرب أو مازيدا أضرب بخلاف غير الناصب فيجوز كيعجبنى مازيدا تضرب ووددت لو زيدا تضرب وقيل يمتنع مطلقا أو معمول فعل مجزوم أو منصوب بلن الا اذا قدم على الجازم ولن أيضا فيجوز وكذا المنصوب باذن عند الكسائى أو معمولا لعامل مقرون بلام ابتداء لم تسبق بأن أو بلام قسم أو بقد أو بسوف أو بقلما أو ربما أو نون توكيد فكل ذلك يمتنع تقديم معموله عليه كما فى الهمع وغيره (قوله فمما منع حذفه الفاعل ونائبه الخ) يريد ماهو مرفوع بغير المصدر وأما ماهو مرفوع به كما فى قولك أعجبنى ضرب الامير اللص بتنوين ضرب ورفع الامير على أنه فاعل به فلا نزاع فى أنه يجوز حذفه فتقول أعجبنى ضرب اللص والسبب فيه امتزاج الفاعل بالفعل وتنزيله منزلة الجزء من الكلمة فكرهوا حذف ماهو كالجزء منها بخلاف الفاعل مع المصدر فان قلت انهم صرحوا فى نحو ماقام وقعد الا زيد وماقام وقعد الا أنت بأنه تركيب صحيح وانه محمول على الحذف والتقدير ماقام الا زيد وماقعد الا زيد وماقام الا أنت وماقعد الا أنت واذا كان مثل هذا التركيب محمولا على الحذف على المختار اقتضى ذلك جواز حذف الفاعل فى مثله فيكون اطلاق القول بامتناع حذف الفاعل مستدركا وأجاب بعضهم بأن الممنوع حذف الفاعل لفظا ومعنى أما حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الا أنت مثلا فاعل لهما معنى وان كان من حيث اللفظ لاحدهما وادعى بعضهم أنه من باب التنازع ورد ابن الحاجب بأنه لو كان منه لوجب أن يضمر فى أحدهما لانهما موجهان للفاعل فيقال مثلا ماضربت وما أكرم الا أنت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينتفى أحد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه (قوله الا فى مواضع الخ) قال فى التسهيل يجر برب محذوفة بعد الفاء كثيرا

وعكسه وهو غريب كبدل الغلط والنسيان زعم بعضهم أنهما لايجوزان فى الشعر واستدل مثبتوه فى الشعر بقول ذى الرمة

لمياء فى شفتيها حوة لعس
وفى اللثات وفى أنيابها شنب

فان اللعس وهو سواد مع حمرة أحسن من الحوة وهو السواد وحده

﴿الجهة السابعة﴾

﴿ومنه آى قد أتت فى الذكر
فاحفظ لما أبدى وحقق خبرى﴾
﴿ومع ذى الشرط عنها أغفلا
بعض فقال بخلاف يجتلى﴾

يعنى أن من هذا الباب آى حصل فيها وهم فقيل فيها بخلاف ما يظهر فيها منها يخرج الحى من الميت ومخرج الميت فالصواب فيها عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع والصواب الوقف على فيه لا على ريب من قوله تعالى ذلك الكتاب لاريب فيه

﴿وربما احتمل موضع أتت
وجدته فقفن ما ثبت﴾
﴿وجهين من ذلك آى قد نقل
ومثل كثيرة فلا تمل﴾

يعنى أنه ربما احتمل موضع واحد وجهين أو أكثر ويوجد مع كل منهما مرجح فينظر فى أولاهما كقوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا لانخلفه نحن ولا أنت فموعدا يحتمل المصدر والزمان والمكان ولكل منها مرجح فنخلفه تدل على مصدريته ومكانا تدل على مكانيته ويوم الزينة تدل على زمانيته

وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد أقل وليس الجر بالفاء وبل باتفاق ولا بالواو خلافا للمبرد ومن وافقه ويجر بغير رب أيضا محذوفا فى جواب ما تضمن مثله وفى معطوف على ما تضمنه بحرف متصل أو منفصل بلا أو لو أو فى مقرون بعدما تضمنه الهمزة أو هلا أو ان أو الفاء الجزائيتين ويقاس على جميعها خلافا للفراء نحو بمن مررت وقد يجر بغير ما ذكر محذوفا ولا يقاس منه الا على ما ذكر فى باب كم وكان ولا وهو ما يذكر فى باب القسم (قوله وعكسه) أى تجويزهم فى النثر مالا يجوز فى الشعر (قوله كبدل الغلط والنسيان) الفرق بينهما أن المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط أى بدل عن اللفظ الذى ذكر غلطا لا أن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم وان كان مقصودا وتبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أى بدل من اللفظ الذى ذكر نسيانا

(مبحث الجهة السابعة) من الجهات التى يدخل الخطأ على المعرب بسبب عدم مراعاتها وذلك أن يحمل كلاما على شئ ويشهد استعمال آخر فى نظير ذلك الموضع بخلافه وحينئذ فالذى ينبغى للمعرب أن يلاحظ المحلات المتقاربة ويجعل الاعراب فى المحل المحتمل مثل ما الاعراب فيه ظاهر وله أمثلة ذكرها الناظم والشارح تبعا للاصل (قوله فالصواب فيها عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع الخ) وذهب الزمخشرى الى أنه معطوف على فالق الحب والنوى ولم يجعله معطوفا على يخرج الحى من الميت لان عطف الاسم على الاسم أولى لكن مجئ قوله تعالى يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك قال الدمامينى فى كلام الزمخشرى ما يندفع به هذا الانتقاد وذلك أنه قال ان يخرج الحى من الميت موقعه موقع الجملة المبينة لقوله فالق الحب والنوى ولذا ترك العاطف وانما كانت كالمبينة له لان فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس اخراج الحى من الميت لان النامى فى حكم الحيوان واذا كان يخرج الحى من الميت فى موضع البيان لفالق الحب والنوى لم يتأت عطف مخرج الميت من الحى عليه فى هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعل عطفا على فالق الحب ففى تلك الآيات وجد ما يعين العطف على يخرج وفى هذه الاية وجد ما يرجح العطف على غيره فعمل فى كل بمقتضاه وظهر بذلك أن كلام الشارح غير متجه (قوله والصواب الوقف على فيه لا على ريب من قوله تعالى ذلك الكتاب لاريب فيه) يدل على هذا قوله تعالى فى سورة السجدة الم تنزيل الكتاب لاريب فيه من رب العالمين فان فيه فيها متعلقة بريب وحينئذ فليكن هنا كذلك لاجل التوافق (قوله فاجعل بيننا وبينك موعدا) يحتمل أن المراد وعدا ويحتمل أن المراد زمان وعد ويحتمل أن المراد مكان وعد وقد وجد ما يرجح كلا من الاحتمالات الثلاثة (قوله فنخلفه تدل على مصدريته) أى لان الذى يتصف بالاخلاف وعدمه الوعد لا زمانه ولا مكانه (قوله ومكانا تدل على مكانيته) واذا أعرب مكانا بدلا منه لا ظرفا لنخلفه تعين كون المراد بالموعد مكان الوعد وارتفع الاحتمال

(مبحث الجهة الثامنة) من الجهات التى يدخل على المعرب الخطأ بسبب عدم مراعاتها وهى أن يحمل الكلام على شئ وفى ذلك الموضع ما يدفعه وهذا أصعب من الذى قبله لان الدافع اذا كان فى المحل أصعب مما اذا كان الدافع فى محل آخر وله أمثلة لم يذكر شارحنا منها شيأ فلنذكر منها

بعضا

(الجهة التاسعة) (وقد أتى عند اشتباه المثل عدة أوهام أياذاك الرجل)

يعني أن المثل قد تشتبه لتعدد معناها فتجد لها الاعراب على كل معنى من معانيها فنها وتركهم في ظلمات لا يبصرون فان فسر ترك بمعنى صير فالمجرور المفعول الثاني والجملة حال أو بالعكس وان فسر بخلف فالجملة حال والمجرور في محل الظرف على أنه حال أيضا ونحو الا من اغترف غرفة بيده فمفعول مطلق ان فتحت الغين أو مفعول به ان ضممتها

(الجهة العاشرة)

(وجوزوا الحذف اذا دل دليل حالى مقالى أو صناعى يا جيل)
(ثم دليل غير صنع قد أتى حاليا أو مقاليا قد ثبتا)

يعني أن الحذف جائز اذا دل على المحذوف دليل حالى نحو قالوا سلاما فمجيئهم يدل على المحذوف أى سلمنا أو مقالى نحو واذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا فعامل خيرا دل عليه أنزل أى أنزل خيرا ونحو قال سلام أى عليكم قوم منكرون أى أنتم لحذف خبر الأول ومبتدأ الثاني والله أعلم أو كان المحذوف لفظا يفسد معنى لا يستقيم الكلام بدونه نحو تالله تفتؤ أى لا تفتؤ فحذفت لا النافية ولا يستقيم الكلام بدونها وانما يحتاج الى الادلة المذكورة في حذف الجملة بأسرها أو أحد ركنيها كما تقدم وأما اذا كان المحذوف فضلة فلا يحتاج في حذفه لدليل ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوى ابن مالك

وحذف فضلة أجز ان لم يضر
كحذف ما سيق جوابا أو حصر

فلا يجوز حذف زيد من قولك ماضربت الا زيدا أو من ضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت والدليل الصناعي يختص بمعرفته النحويون الماهرون كقولهم في قت وأصل عنه ان التقدير وأنا أصل لان واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قد ابن مالك * وذات واو بعدها نو مبتدا * له الخ وفي انها لابل أم شاء ان التقدير أم هي شاء لان أم المنقطعة

بعضا فنها قول بعضهم في ان هذان لساحران انها ان واسمها أى ان القصة وذان مبتدأ وهذا يدفعه رسم ان منفصلة وهذان متصلة ومنها قول ابن الطراوة في أيهم أشد هم أشد مبتدأ وخبر وأى مضافة لمحذوف و يدفعه رسم أيهم متصلة وأن أيا اذا لم تضف أعربت باتفاق ومنها قول بعضهم واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ان هم الاولى ضمير رفع مؤكد للواو والثانية كذلك أو مبتدأ ما بعده خبره والصواب أن هم مفعول فيهما لرسم الواو بغير ألف بعدها ولأن الحديث في الفعل لا في الفاعل اذ المعنى اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا أعطوهم أخسروا واذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه اذا أخذوا استوفوا واذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا وهو كلام متنافر لمخالفته للطبع لان الحديث في الفعل لا في المباشر الذى هو الفاعل ومنها قول مكى وغيره في قوله تعالى ذلك هو الفضل الكبير جنات عدن يدخلونها ان جنات بدل من الفضل والاولى أنه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حد زيدا ضربته وكل ما جاز أن يكون منصوبا على الاشتغال انما يكون رفعه على الابتداء

(مبحث الجهة التاسعة) أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات ولذلك أمثلة (قوله فنها وتركهم في ظلمات لا يبصرون) الترك في المشهور طرح الشئ كترك العصا من يده أو تخليته محسوسا كان أو غيره وان لم يكن في يده كترك وطنه ودينه وقال الراغب ترك الشئ رفضه قصدا واختيارا أو قهرا واضطرارا و يفهم من المصباح أنه حقيقة في مفارقة المحسوسات ثم استعير في المعاني وفي كون الفعل من النواسخ الناصبة للجزأين لتضمنه معنى صير أم لا خلاف والكل هنا محتمل فعلى الاول هم مفعوله الاول وفي ظلمات مفعوله الثاني ولا يبصرون صفة لظلمات بتقدير رفيها أو حال من الضمير المستتر أو من هم ولا يجوز أن يكون في ظلمات حالا ولا يبصرون مفعولا ثانيا لان الاصل في الخبر أن لا يكون مؤكدا وان جوزه بعضهم وعلى الثاني هم مفعوله وفي ظلمات لا يبصرون حالان مترادفان من المفعول أو متداخلان فالاول من المفعول والثاني من الضمير فيه أو في ظلمات متعلق بتركهم ولا يبصرون حال

* (مبحث الجهة العاشرة) * أن يخرج على خلاف الاصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتض كقول مكى في لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى كالذى الآية ان الكاف نعت لمصدر محذوف أى ابطالا كالذى و يلزمه أن يقدر ابطالا كابطال انفاق الذى ينفق لان الابطال معنى فلا يصح أن يشبه بالذات فلذا قدر مدخول الكاف ابطال والوجه أن يكون كالذى حالا من الواو أى لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذى ينفق فهذا الوجه لا حذف فيه وان ذكر الزمخشرى الاول أيضا (قوله نحو قالوا سلاما) أى وكقولك لمن رفع سوطا زيدا باضمار اضرب فالدليل فيه أيضا حالى (قوله لحذف خبر الاول ومبتدأ الثاني) أى والدليل فيهما حالى (قوله كما تقدم) أى في أنزل خيرا وفي قال سلام أنتم قوم منكرون (قوله وأما اذا كان المحذوف فضلة) أى كما اذا قيل ضربت وأردت زيدا فانه يجوز مع عدم القرينة على تعيينه (قوله فلا يجوز حذف زيد من قولك ماضربت الا زيدا) أى ولو حذفت هذه الفضلة لتوهم أنه لم يحصل منك ضرب أصلا

لاتعطف الا الجمل وكقول الشاعر   وما كنت ممن يدخل العشق قلبه * ولكن من يبصر جفونك يعشق
فاسم لكن ضمير شأن ومن شرطية مبتدأ وخبرها جملة الشرط على المختار لان الشرط لا يعمل فيه ماقبله والجملة الاسمية خبر لكن وفى ولكن
رسول الله ان التقدير ولكن كان فرسول خبر كان المحذوفة وفى ولكن تصديق الذى بين يديه ان التقدير ولكن كان فتصديق خبر كان المقدرة
لان لكن لا تعطف مع الواو وماقبل الواو منفى ومابعده مثبت ولا يعطف به مفرد على مفرد الا وهو شريكه فى النفى والاثبات فاذا قدر مابعد
الواو جملة صح تخالفهما

﴿ثم دليل اللفظ فيه يشترط * ما حذفوا طبقا لمحذوف فقط﴾

يعنى أن شرط الدليل اللفظى أن يكون مطابقا للمحذوف أى متحدين معنى نحو زيد ضارب وعمرو أى ضارب فلو أريد بالمذكور المسافر وبالمحذوف المؤلم لم يجز الحذف

﴿والثانى ان لم يك ذا قد نزلا
منزلة الجزء على ما يجتلى﴾

يعنى أن شرط الحذف الثانى أن لا يكون ما يحذف كالجزء ولذا لا يجوز حذف الفاعل ولا نائبه دون الفعل

﴿ثالثها خلو لتوكيد ظهر
رابعها اختصار هذا المختصر﴾

يعنى أن شرط الحذف الثالث أن لا يكون المحذوف مؤكدا لان الحذف ينافى التوكيد فلا يجوز ضربت نفسه مؤكدا للمفعول المحذوف الشرط الرابع للحذف أن لا يؤدى حذفه الى اختصار مختصر ولذا لا يجوز حذف اسم الفعل وابقاء معموله لانه مختصر من الفعل وأما قول الشاعر

يا أيها المائح دلوى دونكا
(١) انى رأيت الناس يمدحونكا

فدلوى مفعول فعل محذوف أى خذ دلوى وكذا كتاب الله عليكم على قول أى الزموا كتاب الله ولا يجوز أن يكون العامل فيه اسم الفعل بعده قياسا
ولا مثله محذوفا قبله لانه لا يعمل محذوفا ولا مؤخرا عند البصريين

﴿وعدم الضعف وأن لا يقعا * عوض شئ ذا على ما سمعا﴾
﴿كذاك لا يكون فى حذف بدا * وقطعه عمل عامل غدا﴾
﴿وربما خولف ما ذكرنا * لدى الضرورة كما نقلنا﴾

يعنى أن شرط الحذف الخامس أن لا يكون المحذوف عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار وابقاء جره ولا الجازم وابقاء جزمه ولا الناصب وابقاء
نصبه الا فى مواضع محصورة والسادس من شروطه أن لا يكون المحذوف عوضا عن شئ

مع أن القصد نفى الضرب عن غير زيد ولا يحصل فى الثانى الجواب (قوله لا تعطف الا الجمل) لو قال لا يقع بعدها الا الجمل لكان أحسن لان الكثير من النحاة لا يرى أن ام المنقطعة عاطفة كبل الداخلة على الجمل (قوله وما كنت الخ) وبعده

و بين الرضا والسخط والقرب والنوى * مجال لدمع المقلة المترقرق
وأحلى الهوى ما شك فى الوصل ربه * وفى الهجر فهو الدهر يرجو ويتقى

والابيات للمتنبى من قصيدة بديعة و يعشق فعل مضارع مجزوم على أنه جواب الشرط وعلامة جزمه السكون المقدر فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسرة العارضة لاجل الروى (قوله صح تخالفهما الخ) أى فى النفى والايجاب وان كانا متفقين فى الصدق والتحقق كما هنا فى ولكن كان رسول الله كما تقول ما قام زيد وقام عمرو (قوله فلو أريد بالمذكور المسافر الخ) أى كما فى قوله تعالى واذا ضربتم فى الارض والآخر أى المحذوف المؤلم لم يجز ومن ثم أجمعوا على جواز زيد قائم وعمرو وان زيدا قائم وعمرو وفى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا فى لعل وكأن خلاف لان الخبر المذكور متمنى أو مترجى أو مشبه به والخبر المحذوف ليس كذلك لانه خبر المبتدا فالمحذوف وان طابق لفظه لفظ المذكور لكن تخالفا فى المعنى قال فى التسهيل فصل يجوز رفع المعطوف على اسم ان ولكن بعد الخبر باجماع لا قبله مطلقا خلافا للكسائى ولا يشترط خفاء اعراب الاسم خلافا للفراء وان توهم ما رآياه قدر تأخير المعطوف أو حذف خبر قبله وان فى ذلك كأن على الاصح وكذا البواقى عند الفراء اهـ (قوله دون الفعل) أى وأما حذف الفاعل مع فعله فلا خلاف فى ذلك اذ رب شئ جاز تبعا ومنع استقلالا نحو قالوا خيرا وياعبد الله وزيدا ضربته (قوله أن لا يكون المحذوف مؤكدا) هو بفتح الكاف المشددة (قوله يا أيها المائح الخ) المائح الذى ينزل البئر فيملأ الدلو بيده وذلك اذا قل ماؤها والجمع ماحة وفى الحديث نزلنا ستة ماحة وقد ماح يميح ويجوز فى دلوى أن يكون مبتدأ ودونك خبره بمعنى قدامك فيكون ظرفا لا اسم فعل (قوله الا فى مواضع) أى كمن بعد كم الاستفهامية ولام الطلب فان حذفها مطرد عند بعض ومنها حذف أن الناصبة فى مواضع مخصوصة بعد فاء السببية وواو المعية نحو بكم درهم اشتريت ونحو قل له يفعل ونحو ليت زيدا قائم فأقوم فهذه المواضع الثلاثة الحذف فيها قياسى ولا يجوز القياس عليها بأن يحذف مطلق جار قياسا على من فى هذا الموضع أو فى غيره ولا مطلق جازم قياسا على لام الطلب ولا مطلق ناصب

---

(١) الذى فى اللسان يحمدونكا اهـ

فلا تحذف ما المعوضة عن كان فى أما أنت منطلقا أنطلق ابن مالك * وبعد أن تعويض ماعنها ارتكب * الخ ولا تحذف هى ولا كلمة لا فى أما ولا التاء فى عدة وإقامة واستقامة الا فى ندور السابع والثامن أن لا يؤدى حذفه الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوى وللامر الاول منع البصريون حذف المفعول الثانى من نحو ضربنى وضربته زيد لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الاول ولاجتماع الامرين امتنع عند البصريين أيضا حذف المفعول فى نحو زيد ضربته لان فى حذفه تسليط ضرب على العمل فى زيد مع قطعه عنه واعمال الابتداء الضعيف وربما خولف مقتضى هذين الشرطين فى ضرورة كقوله

وخالد يحمد ساداتنا * بالحق لا يحمد بالباطل فقد هيئ يحمد للعمل فى خالد وقطع عنه وعمل فيه الابتداء أى يحمده ومثله

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

فعمل فى كله الابتداء مع تهيئة أصنع للعمل فيه وقطعه عنه ضرورة أى لم أصنعه

(بيان أنه قد يظن أن الشئ من باب الحذف وليس منه)

(والحذف للدليل جا اختصارا
ان لم يكن له أتى اقتصارا)
(وربما المذكور نانسبوا
كلوا الذا واشربوا ولتطربوا)
(ومنه يحيي ويميت واذا
رأيت ثم وكثير مثل ذا)
(فليس فى شئ من الحذف لما
تنزيله منزل فعل لزما)

يعنى أن الحذف لدليل يسمى عند النحويين اختصارا ولغيره يسمى اقتصارا نحو كلوا واشربوا فحذف مفعول الفعلين اقتصارا ونحو من يسمع يخل فحذف مفعول يخل ومفعول يسمع قال فى التسهيل وما حذف من مفعول به فمنوى لدليل أو غير منوى وذلك اما لتضمن الفعل معنى يقتضى اللزوم واما للمبالغة بترك التقييد واما لبعض أسباب النيابة عن الفاعل اهـ ومن المنوى لدليل حذف عائد الموصول نحو فعال لما يريد أى يريده وذرنى ومن خلقت وحيدا أى خلقته ومن التضمن أصلح لى فى ذريتى أى بارك فهم يخالفون عن أمره أى يخرجون عنه ولولا التضمن لقال أصلح لى ذريتى ويخالفون أمره ومن المبالغة الخليفة يعطى ويهب ويصل ويزع ويمنع ويحرم ويقطع وهذا النوع الذى للمبالغة بترك التقييد هو ما يظن أن فيه حذفا وليس كذلك وهو المترجم له ومن أسباب الحذف النيابة الخوف منه أو عليه أو العلم به أو جهله أو الوزن للنظم أو السجع

(١٢٩)

قياسا على أن (قوله فلا تحذف ما المعوضة عن كان الخ) تقدم فى فصل ما من حرف الميم أن ما غير الكافة نوعان أحدهما عوض والآخر غير عوض فالعوض فى موضعين أحدهما نحو قولهم أما أنت منطلقا انطلقت والاصل انطلقت لأن كنت منطلقا فقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وجئ بما للتعويض وأدغمت النون للتقارب والثانى نحو قولهم افعل هذا إما لا وأصله ان كنت لا تفعل غيره فيكون مخالفا لما هنا والجواب أن ما عوض عن كان ولا عوض عن الخبر المنفى وهو تفعل (قوله واقامة الخ) أى فان التاء عوض عن عين إفعال وهو الواو فالاصل إقوام نقلت حركة الواو للساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها فى الحال فقلبت الواو ألفا ثم حذفت الالف الثانية للساكنين وعوض عنها التاء عملا بقول ابن مالك * وألف الافعال واستفعال أزل لذا الاعلال والتا الزم عوض (قوله الا فى ندور) كقولهم أجاب اجابا ومنه قوله تعالى واقام الصلاة وهذا مما يجب الوقوف عنده ولا يجوز أن يتعدى ويجعل أمرا يقاس عليه (قوله لئلا يتسلط على زيد الخ) أى أن حق الفعل أن يكون مسلطا عليه فينصبه مفعولا فلما رفعه فقد قطعه عن العمل ورفعه بالاول (قوله هذين الشرطين) يعنى السابع وهو تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو اعمال الضعيف مع امكان اعمال القوى (قوله قد أصبحت الخ) تقدم فى حرف الكاف فى كل

(مبحث بيان أنه قد يظن أن الشئ من باب الحذف وليس منه)

* (قول الناظم ومنه الخ) أى من الذى قصد منه الاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل ربى الذى يحيي ويميت هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا رأيت ثم اذ المعنى ربى الذى يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم وأوقعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف واذا حصلت منك رؤية هنالك

﴿بيان مكان المقدر﴾ ﴿والشئ فى محله يقدر * فكن على بال لما قد سطروا﴾

﴿الا اذا ما الاصل قد تعذرا * أو غرض من المعانى قد عرا﴾ يعنى أن القياس تقدير المحذوف فى محله ان لم يمنع مانع منه نحو أيهم رأيتـه فعامل أيهم يجب تقديره بعده لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ونحو وأما ثمود فهديناهم بنصب ثمود فعاملها يقدر بعدها لان أما لا يليها الفعل فثال تقديره فى محله الاصلى الذى هو الواجب زيدا ضربته وعمرا أكرمته أى ضربت زيدا وأكرمت عمرا

﴿وان يجئ شرطان فالجواب لما تقدم وذا الصواب﴾ يعنى أنه ان توالى شرطان بلا عطف فالجواب للاول ودال على جواب الثانى كقوله

ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا * منا معاقل عز زانها كرم

وكقوله

فان عثرت بعدها ان وألت * نفسى من هاتا فقولا لالعا

فتجدوا جواب ان تستغيثوا وجملة الشرط وجوابه دال على جواب ان تذعروا وفقولا جواب ان عثرت والجملة بأسرها دلت على جواب ان وألت فالشرط فى محل تأخير مع جوابه ومنه ان أكلت ان شربت فأنت طالق ولذا قال بعض الفقهاء لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم وهو خلاف مذهب مالك لانها عنده مهما فعلتهما على أى حال طلقت قال خليل وان قال ان أكلت ان دخلت لم تطلق الا بهما قال فى مراقى السعود

وان ترتب على شرطين * شئ فبالحصول للشرطين

﴿مبحث بيان مكان المقدر﴾ (قوله لا يليها الفعل) أى فلا يقال وأما هدينا ثمود (قوله ان تستغيثوا بنا الخ) الاغاثة طلب الاعانة والمعاقل جمع معقل كمسجد الملجأ وزانها زينها من الزين خلاف الشين وتذعروا بالبناء للمفعول أى تخوفوا وعثرت فى بيت ابن دريد بمعنى زالت ووألت طلبت النجاة من هاتا أى من هذه القضية لالعا أى لا انتعاش لك يقال للعاثر لعالك وهو دعاء له بأن ينتعش أى يرتفع (قوله ولذا قال بعض الفقهاء الخ) يعنى من الشافعية بدليل ما بعده وعند المالكية تطلق بهما على أى ترتيب كان لاحتمال حذف الفاء من الثانى على أن مقتضى الاحتياط كما فى الدمامينى التطليق بأحدهما لاحتمال حذف الجواب من الاول ونصه ولا أدرى وجه اشتراط أهل المذهبين مجموع الامرين فى وقوع الطلاق مع أنه يمكن أن يكون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثانى أى ان أكلت فأنت طالق ان شربت فأنت طالق وغاية ما فيه حذف الجواب لقرينة ولا محذور فيه بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثانى

﴿مبحث بيان مقدار المقدر﴾ (قوله لتقل مخالفة الاصل) أى فالتقدير مخالف للاصل والكثرة مخالفة للاصل (قوله ولذا كان تقدير الأخفش الخ) فيه أنه يلزمه حذف المصدر وابقاء بعض معمولاته أعنى الحال وهو لا يجوز اذ المصدر بتقدير الحرف المصدرى مع الفعل الذى هو صلته والموصول لا يجوز حذفه وبقاء بعض صلته اللهم الا أن يقال بجوازه اذا دل دليل على ذلك المحذوف كما فعل سيبويه فى قوله مالك وزيدا فانه قدر أن زيدا معمول للمصدر المحذوف أى مالك وملابستك زيدا (قوله ضربى الخ) هو مصدر مبتدأ وزيدا معمول للمصدر وقائما حال من الهاء الواقع مفعولا محذوفا أى ضربه قائما أى ضربى لزيد ضربه قائما أى أضربه حال كونه قائما هذا عند الأخفش (قوله أولى من غيره لقلته) المراد بغيره باقى البصريين فانهم قدروا ضربى زيدا حاصل اذا كان عند ارادة المستقبل أو اذ كان عند ارادة المضى فقائما على هذا حال من مرفوع كان التامة وانما كان أولى لانه قدر اثنين المصدر ومفعوله وقدروا خمسة حاصل وضميره واذ أو اذا وكان وضميرها ولان التقدير من اللفظ أولى كما أشار الى ذلك الناظم بقوله * وائت به بلفظ ما قد ذكرا

﴿مبحث بيان كيفية التقدير﴾ (قوله يعنى أنه اذا حذفت أشياء متعددة الخ) أى اذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة أو موصوف وصفة مضافة أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج

﴿بيان مقدار المقدر﴾

﴿وقللنه لكى ما يحصلا * عدم خلف الاصل فيما قد جلا﴾

﴿وأت به بلفظ ما قد ذكرا * واحفظ لما ذكرته محررا﴾ يعنى أنه ينبغى تقليل ما يقدر على قدر الامكان لتقل مخالفة الاصل ولذا كان تقدير الاخفش للخبر فى ضربى زيدا قائما ضربه قائما أولى من غيره لقلته

﴿بيان كيفية التقدير﴾ ﴿ومهما تعدد المحذوف * فقل على التدريج فى المعروف﴾

﴿أعنى عاذكر فى الاضافه * ونحوها كصفة مضافه﴾ ﴿وقبلها موصوفها المساعد * كذلك المجرور فيه عائد﴾

يعنى أنه اذا حذفت أشياء متعددة فحذفها انما هو على التدريج لا على الجملة مثال حذف المتضايفين كالذى يغشى عليه من الموت الى

الى الرابط فلا تقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج (قوله كدوران الخ) الاولى أى دورانا كدوران عين الخ الا أن يقال انه نظر للمعنى المراد من المقدر ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فصار تدور أعينهم كعين الذى ثم حذف المضاف اليه فصار تدور أعينهم كالذى وقد يقال يمكن أن يكون قوله كالذى حالا من فاعل تدور أومن المضاف اليه لان المضاف جزء ولا حذف أصلا (قوله اذا قامتا الخ) أى المرأتان أم الحويرث وأم الرباب المذكورتان فى البيت قبله وهو

كدأبك من أم الحويرث قبلها * وجارتها أم الرباب بمأسل

والدأب العادة والمأسل بفتح السين جبل بعينه وبكسرها ماء بعينه والرواية بفتح السين (قوله أى تضوعا مثل تضوع الخ) فقد حذف الموصوف أى تضوعا ثم حذفت الصفة التى هى مثل ثم حذف المضاف اليها الذى هو تضوع وذلك على التدريج والبيت من معلقة امرئ القيس هذا ويمكن أن نسيم نصب بنزع الخافض أى كنسيم وهو حال من المسك (قوله ثم حذف الضمير منصوبا لامخفوضا) ثم ان حذف الجار أولا ثم حذف الضمير المجرور بعده هو قول الاخفش وعن سيبويه أنهما حذفا دفعة ونقل ابن الشجرى القول الاول عن الكسائى واختاره قال والثانى قول نحوى آخر وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران اه وهو نقل غريب

(مبحث فى أنه ينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن) (قوله القوانسا) القوانس جمع قونس يطلق على أعلى بيضة الحديد وعلى عظم بين أذنى الفرس قال أبو عبيدة فى كتاب أيام العرب غزت بنو سليم ورئيسهم عباس بن مرداس السلمى مرادا فجمع له عمرو بن معديكرب فاقتتلوا قتالا شديدا حتى كره كل واحد منهما صاحبه فقال عباس بن مرداس معلقته ومنها

فدعها ولكن هل أتاها مغارنا * لاعدائنا نرجو الثقال الكوانسا

البيتين

اذا ما شددنا شدة نصبوا لها * صدور العوالى والرماح المداعسا

اذا الخيل جالت عن صريع نكرها * عليهم فما يرجعن الا عوابسا

والكوانس المستترات والمراد بالحى أعداؤه والمصبح بفتح الباء الذى يؤتى فى الصباح للغارة والكر الرجوع والحماية المنع والحقيقة ما يحق على الرجل أن يحميه وصف قومه المغار عليهم بصدر البيتين أى لم أر مثل الحى الذى أغرنا عليهم صباحا ولم أر كرامثل كرهم ووصف قومه بعجز البيتين أى لم أر فوارس مثلنا عند ملاقاتهم ولم أر أضرب منا بالسيوف يضرب القوانس (قوله لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به) ولا يقدر اسم تفضيل دل عليه المذكور لما ذكر

(مبحث فى أنه اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبرا فأيهما أولى) أو بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى أولى وبين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى (قول الناظم

ان دار الامر بين حذف المبتدا * وخبر فالخلف فى الاولى بدا)

قال الواسطى الاولى كون المحذوف المبتدا وهو الارجح لان الخبر محط الفائدة وقال العبدى الاولى كونه الخبر لان التجوز فى أواخر الجملة أسهل نقل القولين ابن اياز وفى الدمامينى هنا سؤال وهو كيف

أى كدوران عين الذى ومثال حذف الموصوف وصفته المضافة

اذا قامتا تضوع المسك منهما
نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل

أى تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا ومثال حذف الجار ومجروره المضمر العائد الى ما يحتاج الى رابط واتقوا يوما لا تجزى نفس أى فيه ثم حذف فى فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا

(ينبغى أن يكون المحذوف من لفظ ماذكر مهما أمكن)

(وقدر المحذوف مهما أمكنا
من لفظ مذكور أيا من اعتنى)

يعنى أنه ينبغى أن يقدر المحذوف من لفظ المذكور فيقدر فى زيدا اضربه اضرب زيدا ويقدر فى زيدا أهن أخاه أهن زيدا فان منع من تقدير المذكور مانع معنوى نحو زيدا اضرب أخاه قدر مالا مانع منه فيقدر أهن زيدا لان القصد اهانته لاضربه أومانع صناعى فيقدر أيضا مالا مانع منه نحو زيدا امرر به فيقدر جاوز زيدا لانه المتعدى بنفسه ومنه قول الشاعر

فلم أر مثل الحى حيا مصبحا
ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
أكر وأحمى للحقيقة منهم
وأضرب منا بالسيوف القوانسا

فالقوانس مفعول لفعل محذوف من لفظ اسم التفضيل أى يضرب القوانسا لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به

(اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيهما أولى
أو بين كونه أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى)

(ان دار الامر بين حذف المبتدا * وخبر فالخلف فى الاولى بدا)

جاز فى كلام واحد أن يقدر المسند تارة والمسند اليه أخرى على وجوه مختلفة والجواب أن ذلك جاز باعتبار تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف ومثال المسئلة فصبر جميل أى شأنى صبر جميل أو صبر جميل أمثل من غيره وفى المطول ورجح حذف المبتدا بأنه أكثر فالحمل عليه أولى وبأن سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بأن الصبر الجميل أجمل لا يدل على حصوله وبأنه فى الاصل من المصادر المنصوبة أى صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا موافق له دون حذف الخبر وبأن قيام الصبر ليعقوب عليه السلام قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر أعنى أمثل قرينة لفظية ولا حالية وفى هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فحينئذ لا يجوز الحذف أصلا والقرينة ههنا هى أنه اذا أصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة و يرجح حذف المبتدا أيضا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه أصبر صبرا جميلا و بأن الاصل فى المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ فيه معرفة أولى وان كانت النكرة موصوفة و بأن المفهوم من قولنا صبر جميل أجمل أنه أجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على أنه أجمل من الجزع و بث الشكوى ومثله طاعة معروفة وقول الناظم

أو بين مبتدا وفعل فالأحق * مبتدأ بالحذف مالم يستحق

تقدير فعل بدليل نحو أن * يظهر فى النظير مثل ما استكن

أشار بهذا الى أنه اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى أولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف فأما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا أن يعتضد الاول برواية أخرى فى ذلك الموضع أو بموضع آخر يشبهه أو بموضع آت على طريقته فالاول كقراءة شعبة يسبح له فيها بفتح الباء فان التقدير يسبحه رجال ولا يقدر مبتدأ حذف خبره لانه قد ثبتت فاعليته فى رواية من بنى الفعل فيه للفاعل والثانى كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر الله خلقهم بل خلقهم الله لمجىء ذلك فى شبه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفى مواضع آتية على طريقته نحو قالت من أنبأك هذا قال نبأنى العليم الخبير قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها (**قوله** نحو أتحاجونى وتأمرونى) أى فيمن قرأ بنون واحدة وكون المحذوف هو نون الوقاية هو قول أبى العباس وأبى سعيد وأبى على وأبى الفتح وأكثر المتأخرين وقال سيبويه واختاره ابن مالك ان المحذوف الاولى التى هى نون الرفع (**قوله** تراه كالثغام الخ) الضمير المنصوب فى تراه للشيب والثغام كسحاب نبات مثلثة نبت يكون فى الجبال أبيض اذا يبس يشبه به الشيب ويعل مسكا يجعل فيه المسك مرة بعد أخرى من العلل وهو الشرب الثانى يقال عله يعله بالضم والكسر اذا سقاه السقية الثانية وبسوء الفاليات يفعل بهن ما يكرهنه وهو جمع فالية وهى من تفتش الشعر لاخراج القمل وهذا البيت لعمرو بن معديكرب وأصل اذا فلينى فليننى حذفت النون الثانية وهى نون الوقاية قال فى البسيط لاخلاف أن المحذوف نون الوقاية لان الاولى ضمير ومذهب سيبويه أن المحذوفة نون الاناث لا نون الوقاية وهو مذهب ابن مالك فى التسهيل كما أشار الى ذلك ابن بون فى نظمه له (**قوله** تاء الماضى الخ) أى التاء التى فى الماضى قبل جعله

مضارعا

﴿أو بين مبتدا وفعل فالأحق
مبتدأ بالحذف مالم يستحق﴾
﴿تقدير فعل بدليل نحو أن
يظهر فى النظير مثل ما استكن﴾
﴿أو بين حذف أول وثانى
فالاحسن الحذف من الثوانى﴾
﴿من ذاك نون الرفع مهما أتبعت
بنون ياصاح وقاية ثبت﴾
﴿كذاك هذه مع النون التى
أتت لانثى فارعين للمثبت﴾

يعنى أنه اذا تعين كون المحذوف أحد شيئين فكونه الثانى أولى كحذف نون الوقاية واثبات نون الرفع نحو أتحاجونى وتأمرونى وكحذف نون الوقاية بعد نون النسوة فى قول الشاعر

تراه كالثغام يعل مسكا
يسوء الفاليات اذا فلينى

وهذا مخالف لقول ابن بون

وحذفها النون توكيد وجب
وفى كمثل تأمرونى قد غلب
ورب ما فى هذه قد أدغمت
وشذ حذفها اذا ما أفردت
وهى التى أبقيت فى فلينى
وقيل بالعكس بدون مين

﴿كذا تلظى ومقول ومبيع
اقامة ونحو ذا البيت البديع﴾

يعنى أن تاء الماضى تحذف بعد تاء المضارع

نحو نارا تلظى أي تتلظى ولقد كنتم تمنون الموت أي تتمنون وكذا تحذف مدة مفعول وهي الواو من معتل العين نحو مبيع
ومقول فأصلهما مبيوع ومقوول استثقلت الضمة على الياء والواو فنقلت للساكن قبلهما فالتقى ساكنان فحذف آخرهما لزيادته
فسلمت الضمة قبل الواو وقلبت كسرة قبل الياء لتسلم ومثلهما في النقل

والحذف اقامة واستقامة
اذ الاصل اقواما واستقواما فنقلت
حركة العين الى الساكن قبلها
وقلبت ألفا لتحركها في الاصل
وانفتاح ماقبلها حالا فاجتمع
ألفان فحذف آخرهما لزيادته
وعوض منه التاء

(يا زيد زيد اليعملات الذبل
تطاول الليل عليك فانزل)

(واحكم بهذا ان يجئ تردد
ان لم يكن في أول يعتمد)

يعني أن نحو يا زيد زيد اليعملات
من كل علم منادى كرر لفظه مع
نصب الاول والثاني نحو يا زيد زيد
اليعملات والاصل يا زيد اليعملات
يا زيد اليعملات ومثله بين ذراعي
وجبهة الاسد فذراعي مضاف الى
الاسد المذكور وجبهة مضاف
لمحذوف مثله وقيل غير ذلك فيهما
ومثلهما على قول زيد وعمرو وقائم
على أن المحذوف خبر الثاني أي عمرو
وقائم خبر الاول ومحل أولوية
حذف الثاني ان لم يقم دليل على أن
المحذوف الاول كقول الشاعر
نحن بما عندنا وأنت بما
عندك راض والرأي مختلف
فان راض لا يصلح أن يكون خبرا
فخبر الثاني محذوف ودنفان لا يصلح

عن نحن وكقوله خليلي هل طب فاني وأنتما * وان لم تبوحا بالهوى دنفان
خبرا الا عن أنتما ومن حذف الثاني قول ابن مالك

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم

مضارعا فتلظى فعل ماض فاذا جعل مضارعا قيل فيه تتلظى بدخول تاء المضارعة فاذا أريد حذف احدى التاءين كان المحذوف هي الثانية وهي تاء الماضي لثقل اجتماع المثلين ولا سبيل الى الادغام لاحتياجه للهمزة وهي لا تدخل على المضارع فخفف بحذف احداهما وهي الثانية عند سيبويه والبصريين لحصول الثقل بها والاولى عند الكوفيين وهشام لان الثانية لمعنى كالمطاوعة وحذفها يخل به ويعارضه أن الاولى لمعنى المضارعة وحذفها يخل به (قوله نحو نارا تلظى) أي فهو مضارع حذفت منه تاء الماضي ولو كان ماضيا لقيل تلظت لاسناده الى ضمير المؤنث (قوله أي تتمنون) أي فحذفت الثانية فهو مضارع اذ لو كان ماضيا لما لحقته نون علامة الرفع (قوله فحذف آخرهما) أي الذي هو واو مفعول أي عند سيبويه وقال الاخفش عين الكلمة لان واو مفعول جاءت لمعنى وهو كونها علامة اسم المفعول فلا تحذف ولان المعهود حذف أول الساكنين كقل وبع وقاض لا الثاني وأجيب عن الاول بأنها لو كانت علامة اسم المفعول لوجبت في الزائد على الثلاثة كالمنتظر وانما العلامة الميم وبجئ بالواو لرفضهم مفعلا بالضم في الكلام الا في مكرم ومعون ومهلك ومألك بسكون الهمزة وضم اللام بمعنى الرسالة وعن الثاني بأن محل ماذكر فيما اذا كان ثاني الساكنين صحيحا وهما هنا معتلان وقد يقال في الجواب الاول تسليم أنها جيء بها لمعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يليق حذفها لفوات ماجيء بها لاجله تقديرا الا ان وزن نحو مقول يكون عند سيبويه مفعل باثبات أصوله كلها وهو مرفوض وعند الاخفش مفول بحذف العين فتدبر وتظهر ثمرة الخلاف في نحو مسوء بالهمز اذا خفف فعند الاخفش يقال مسو بشد الواو لان الهمزة اذا وقعت اثر واو زائدة لغير الحاق خففت بقلبها واوا وادغامها فيها وعند سيبويه مسو بنقل حركة الهمزة الى الواو لكونها أصلية ثم حذفت الهمزة كما يقال في خبء خب والحاصل أن ذوات الواو لا عمل فيها سوى الحذف والنقل وأما ذوات الياء كمبيع ففيها مع النقل على مذهب سيبويه حذف الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصح الياء التي هي العين وعلى رأي الاخفش حذف العين وقلب الضمة كسرة ثم الواو الزائدة ياء لرفع توهم أصالتها (قوله وقلبت ألفا) لا يرد أن شرط قلب العين ألفا أن لا يسكن مابعدها كما أشار الى ذلك في الالفية وان سكن كف الخ لان محل ذلك فيما اعلاله بالاصالة أما الافعال والاستفعال فبالحمل على الفعل (قوله ومن حذف الثاني قول ابن مالك * واحذف لدى اجتماع شرط وقسم * الخ) أي ولو كان القسم مقدرا كما مر في وان أطعتموهم انكم لمشركون ويستثنى الشرط الامتناعي كلو ولولا فيتعين الاستغناء بجوابه عن جواب القسم وان تأخر خلافا لابن عصفور كقوله * والله لولا الله ما اهتدينا * قال الدماميني والحق أن لولا وجوابها جواب القسم ولم يغن شئ عن شئ وهو مقتضى كلام التسهيل في باب القسم

في محكم الذكر على القول الشهير﴾
﴿واحدا أو أكثر يا أخي
أنال ذاك الحكم في المروي﴾
﴿وان توقفت على المقدر
بآخر الجزأين فلتقدر﴾

يعني أن حذف المضاف كثير في لسان العرب وفي القرآن نحو وجاء ربك أي أمر ربك لاستحالة المجيء على الرب ومثلها فأتى الله بنيانهم أي أمر الله واسأل القرية أي أهلها فذلكن الذي لمتنني فيه أي في مراودته واذا احتاج الكلام الى مضاف محذوف يصح تقديره مع كل من المبتدا والخبر فتقديره مع الخبر أولى نحو الحج أشهر معلومات أي حج أشهر معلومات و يصح أشهر الحج أشهر معلومات ونحو ولكن البر من آمن أي بر من آمن و يصح ولكن ذا البر من آمن والتقدير الاول فيهما أولى والله أعلم

﴿حذف المضاف اليه﴾

﴿وفي المنادى ان يضف لما بدا
له التكلم على ما اعتمدا﴾
﴿كذاك في الغايات بعد قبل
وكل بعض ليس غير يحلو﴾
﴿ورب ما في غير هذا نقلا
نحو فلا خوف بآية جلا﴾

يعني أنه يكثر حذف المضاف اليه اذا كان ياء المتكلم نحو رب اغفر لي وفي الغايات نحو لله الامر من قبل ومن بعد وسميت قبل و بعد غاية لانهما عند حذف المضاف اليه تصير آخرا وتبنى على الضم عند ملاحظة المعنى ويحذف كثيرا أيضا المضاف اليه كل و بعض وغير بعد ليس وأي وربما جاء مع غير هذه الكلمات محذوفا وحينئذ

﴿مبحث ذكر أماكن من الحذف يمرن بها المعرب﴾ ﴿حذف الاسم المضاف﴾ (قوله وجاء ربك) أي أمره أو عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى و يدل على تعين المحذوف بأنه الامر أو العذاب أي أحدهما (قوله واسأل القرية أي أهلها) فتكون الآية من مجاز الحذف ومن أنكر وقوع المجاز في القرآن قال القرية مجتمع الناس من قرأت الناقة لبنها ومنه القرآن قال ابن الحاجب في منتهى السؤال وهذا غلط في المعنى والاشتقاق لان مجتمع الناس غيرهم ولام قرية ياء ولام قرأ والقرآن همزة وقيل المراد اسأل القرية حقيقة فانها تجيبك أي يخلق الله تعالى الجواب فيها وهذا ضعيف للقطع بأنه ليس بمراد وان كان ممكنا فانما يقع عند التحدي واظهار المعجزات وقال بعض الاجلة الاولى ابقاء القرية على ظاهرها وعدم اضمار مضاف اليها ويكون الكلام مبنيا على دعوى ظهور الامر بحيث ان الجمادات والبهائم قد علمت به وقد شاع مثل ذلك في الكلام قديما وحديثا قال ابن الدمينة

(١) سلي القاعة الوعسا من الاجرع الذي * به البان هل حييت أطلال دارك

وقوله سلوا مضجعي عني وعنها فاننا * رضينا بما يخبرن عنا المضاجع

وقوله واسأل نجوم الليل هل زار الكرى * جفني وكيف يزور من لم يعرف

ولا يخفى أن مثل هذا لا يخلو عن ارتكاب مجاز نعم هو معنى لطيف بيد أن الجمهور على خلافه وأكثرهم على اعتبار مجاز الحذف (قوله فذلكن الذي لمتنني فيه الخ) فان العقل دل على أن في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه وأما تعين المحذوف فانه يحتمل أن يقدر في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تعالى تراود فتاها عن نفسه وفي شأنه أي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه فلا يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملا له و يتعين أن يقدر في مراودته نظرا الى العادة

﴿مبحث حذف المضاف اليه﴾

(قوله وفي الغايات) أي ويكثر حذف المضاف اليه في الغايات والمحذوف هو ما أضيفت هي اليه لا نفسها والغايات هي الظروف قطعت عن الاضافة و بنيت على الضم (قوله وغير بعد ليس الخ) أي اذا وقعت بعد ليس وعلم المضاف اليه كقبضت عشرة ليس غيرها و يجوز ليس غير بالبناء على الضم لنية معنى المضاف اليه لانها كقبل في الابهام كما قاله المبرد وجعله الاخفش ضم اعراب ولم ينون لنية لفظ المضاف اليه و يجوز رفعها منونة لقطعها عن الاضافة رأسا وعلى كل فهي اسم ليس والخبر محذوف أي ليس غيرها مقبوضا أو هي الخبر على الاول في محل نصب والاسم محذوف أي ليس المقبوض غيرها و يجوز قليلا نصبها على الخبرية منونة لقطعها عن الاضافة وبلا تنوين لنية اللفظ كما في التوضيح لا أنها حينئذ فتحة بناء لاضافتها الى المبني لان حذفه يضعفه عن تأثير البناء و يجوز الحذف أيضا بعد لا كما حققه في القاموس ورد على من جعله لحنا بسماعه في قوله

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

(١) قوله سلي القاعة الوعسا الخ الذي في شواهد التلخيص سلي البانة الغناء بالاجرع الذي * به الماء هل حييت الخ ولعلهما روايتان كتبه مصححه

نحو فلا خوف عليهم فيمن ضم ولم ينوّن أى فلا خوف شئ وسمع سلام عليكم من غير تنوين أى سلام الله

(حذف اسمين مضافين)

(من ذاك من تقوى القلوب وكذا من أثر الرسول يا صاح خذا) يعنى أنه وجد حذف مضافين فى قوله تعالى فانها من تقوى القلوب أى من أفعال ذوى تقوى القلوب وكذا قبضة من أثر الرسول أى من أثر حافر فرس الرسول وكالذى يغشى عليه من الموت أى كدوران عين الذى يغشى

(حذف ثلاث متضايفات)

(من ذا فكان قاب قوسين ورد للقاب معنيان يا من يعتمد) يعنى أنه وجد حذف ثلاث متضايفات فى قوله تعالى فكان قاب قوسين أى فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين فحذف مقدار مسافة قربه مثل والقاب لها معنيان أحدهما القدر وثانيهما ما بين مقبض القوس وطرفها ولو أريد المعنى الثانى لم يكن حذف

(حذف الموصول الاسمى)

وحينئذ فتبنى على الضم فى محل نصب على أنها اسم لا والخبر محذوف ويجوز فتحها فان قطعت عن الاضافة لفظا ومعنى كانت فتحة بناء كفتحة لا رجل وان نوى لفظ المضاف اليه ففتحة اعراب لاضافتها تقديرا فان قدرت لا عاملة كليس تعين ضمها اسما لها فان نوى معنى المضاف اليه كان ضم بناء أو لفظه فاعراب كما اذا نونت لقطعها عن الاضافة رأسا

(مبحث حذف اسمين مضافين) (قوله فانها من تقوى القلوب أى من أفعال ذوى تقوى القلوب) هكذا قدره الزمخشرى قال فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا بتقديرها لانه لا بد من راجع من الجزاء الى من ليرتبط به اهو تعقبه أبو حيان بان ما قدره عار من راجع من الجزاء الى من ولذا سلك جمع مسلكه فى تقدير المضافات قيل التقدير فان تعظيمها منه من أفعال الخ أو فان تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب منهم فأوا بضمير مجرور عائد الى من آخر الكلام أو فى أثنائه وبعض من سلك ذلك لم يقدر منه ولا منهم لكن التزم جعل اللام فى القلوب بدلا من الضمير المضاف اليه على رأى الكوفيين للربط أى تقوى قلوبهم والدمامينى جعل الرابط فى تقدير الزمخشرى فاعل المصدر المحذوف لفهم المعنى فلا يكون ما قدره عاريا عن الراجع الى من كما زعمه أبو حيان فان المحذوف المفهوم بمنزلة المذكور وقال صاحب الكشف فى الانتصار له أيضا أراد أنه على ما قدره يكون عموم ذوى تقوى القلوب بمنزلة الضمير فتقدير منه كما فعل البيضاوى ليس بالوجه واعترض صاحب التقريب تقدير المضافين الاخيرين أعنى أفعال وذوى بأنه انما يحتاج اليه اذا جعل من للتبعيض وأما اذا جعل للابتداء فلا اذ المعنى حينئذ فان تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب وهو قول بأحد الوجهين اللذين سمعتهما أولا ولم يرتض ذلك صاحب الكشف قال ان اضمار أفعال لان المعنى أن التعظيم باب من التقوى ومن أعظم أبوابها الا أن التعظيم صادر من ذى تقوى ومنه يظهر أن الحمل على أن التعظيم ناشئ من تقوى القلوب والاعتراض بأن قول الزمخشرى انما يستقيم اذا حمل على التبعيض ليس على ما ينبغى على أنه حينئذ ان قدر من تقوى قلوبهم على المذهب الكوفى أو من تقوى القلوب منهم اتسع الخرق على الراقع (قوله وكذا قبضة من أثر الرسول أى من أثر حافر فرس الرسول) وقرأ عبد الله من أثر فرس الرسول فالكلام على حذف مضاف كما عليه أكثر المفسرين وقيل لا حاجة الى تقدير مضاف لان أثر فرسه أثره عليه السلام

(مبحث حذف ثلاث متضايفات) (قوله فكان قاب قوسين) أى فكان جبريل عليه السلام من النبى صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قاب قوسين أى من قسىّ العرب لان الاطلاق ينصرف الى متعارفهم والقاب وكذا القيب والقاد والقيد والقيس المقدار وقد جاء التقدير بالقوس كالرمح والذراع وغيرهما ويقال على ما بين مقبض القوس وسيتها وهى ما عطف من طرفها فلكل قوس قابان وفسر به هنا قيل وفى الكلام عليه قلب أى فكان قابى قوس وفى الكشف لك أن تقول قابا قوس وقاب قوسين واحد دون قلب وعن مجاهد والحسن ان قاب القوس ما بين وترها ومقبضها ولا حاجة الى القلب عليه أيضا والمعنى على حذف مضاف أى فكان ذا قاب قوسين ويجوز أن يكون ضمير كان للمسافة بتأويلها بالبعد ونحوه فلا حاجة الى اعتبار الحذف وليس بذاك

(مبحث حذف الموصول الاسمى) ذهب الكوفيون والاخفش الى اجازته وتبعهم ابن مالك وشرط فى بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر والى ذلك أشار الناظم بقوله

﴿وجوزوا الحذف الى الموصول وقيل ان يعطف على المقول﴾ يعني أنه يجوز حذف الموصول فقيل مطلقا وقيل بشرط عطفه على مثله نحو آمنا بالذي أنزل الينا وأنزل اليكم أي وبالذي أنزل اليكم وكقول حسان رضي الله عنه

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء أي ومن يمدحه

﴿حذف الصلة﴾

﴿وجوزوا للصلة الحذف اذا دل دليل ظاهر عنها خذا﴾ يعني أنه يجوز حذف الصلة لدلالة صلة أخرى عليها كقول الشاعر

وعند الذي واللات عدنك إحنة عليك فلا يغررك كيد العوائد

أي الذي عادك فحذفت لدلالة ما بعدها عليها أو لدلالة غيرها كقول الشاعر

نحن الألى فاجمع جمو عك ثم وجههم الينا

أي نحن الالى عرفوا بالشجاعة بدليل فاجمع جموعك الخ وكقوله بعد اللتيا والتي

اذا علتها أنفس تردت

والاحسن كون هذا من حذف الصلة لدلالة أخرى عليها

﴿حذف الموصوف﴾

﴿من ذاك نحو قاصرات الطرف وسابغات هكذا في العرف﴾ يعني أن حذف الموصوف جائز ومنه قوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف أي حور قاصرات الطرف وأن اعمل سابغات أي دروعا سابغات فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا أي ضحكا قليلا أو زمنا قليلا وبكاء كثيرا أو زمنا كثيرا

﴿حذف الصفة﴾

﴿من ذاك آية السفينة التي أريد غصبها كما في المثبت﴾ يعني أن حذف الصفة جائز ومنه يأخذ كل سفينة غصبا أي سفينة صالحة وقالوا الآن جئت بالحق أي الواضح البين

---

* وقيل ان يعطف الخ * (قوله أي وبالذي أنزل اليكم) الداعي للتقدير في الآية أن القرآن المنزل الينا مغاير لما أنزل لليهود من التوراة

(مبحث حذف الصلة) يجوز حذفها مع بقاء الموصول بقلة (قوله وعند الذي الخ) عند خبر مقدم واحنة مبتدأ مؤخر وعدنك بضم العين من العيادة وهي زيارة المريض والاحنة كسدرة الحقد وجمعها كسدر قال الدماميني وفي البيت تغليب المؤنث على المذكر اذ العوائد جمع عائدة لا عائد والمراد جميع من تقدم ذكره وفيه مذكر فدخوله في ذلك انما هو بطريق التغليب ويحتمل أن يكون على حذف عاطف ومعطوف أي كيد العوائد والعائد فلا تغليب قال الشمني والوجه هو الثاني وسيأتي أن تغليب المؤنث على المذكر انما هو في مسئلتين وليس ما نحن فيه واحدا منهما (قوله نحن الالى الخ) حذف الصلة تارة يكون لفظيا كالبيت المتقدم أو معنويا كهذا البيت أي الالى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام وكقولهم بعد اللتيا والتي أي بعد الخصلة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت فحذفوا الصلة ايهاما لقصر العبارة عن تصور رشدتها واللتيا بفتح اللام وتضم تصغير التي وأما البيت فالأحسن فيه ما ذكره الشارح فافهم

(مبحث حذف الموصوف) (قوله يعني أن حذف الموصوف جائز) أي بشرط صلوحه لمباشرة العامل بأن لا يكون جملة ولا شبهها مع كون الموصوف فاعلا أو مفعولا أو مجرورا أو مبتدأ اذ الجملة لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال فلا يحذف الموصوف بها في غيرهما باطراد الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في نحو منا ظعن ومنا أقام وفينا سالم وفينا هالك أي فريق ظعن الخ ومنه قوله

لو قلت ما في قومها لم تيثم * يفضلها في حسب وميسم

أي لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم فكسر التاء من تأثم وقلب الالف ياء وحذفه في غير ذلك اذا دل عليه دليل اما بمصاحبة ما يبينه نحو أن اعمل سابغات بعد وألنا له الحديد واما باختصاص الصفة به كمررت بكاتب وصاهل أو غير ذلك

(مبحث حذف الصفة) (قوله أي سفينة صالحة) وقد قرأ كذلك أبي بن كعب ولو أبقى العموم على ظاهره لم يكن للتعييب فائدة ومن الباب قوله تعالى انه ليس من أهلك أي الناجين والى هذين البابين أشار في الالفية بقوله

وما من المنعوت والنعت عقل * يجوز حذفه وفي النعت يقل

وقد يحذفان معا نحو لا يموت فيها ولا يحيى أي حياة نافعة

(مبحث حذف المعطوف) (قوله أي ومن أنفق من بعده) دليل التقدير أن الاستواء انما يكون

﴿حذف المعطوف﴾

﴿وحذفوا المعطوف لكن ان حذف تبعه المعطوف ذا لهم عرف﴾

﴿لا يستوي أيضا كذا مهما سمع الاستواء فهو باثنين تبع﴾ يعني أن حذف المعطوف جائز و يجب حذف العاطف معه نحو لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أي ومن أنفق من بعده لان الاستواء لا يكون الا بين اثنين ولا نفرق بين أحد من رسله ولا نفرق بين أحد منهم

بين اثنين ودليل المقدر أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا (قوله أي بين أحد وأحد الخ) ظاهر كلام أبي حيان في البحر أن هذا التقدير له فانه قال وعندي أن يكون مما حذف فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه والتقدير ولا نفرق بين أحد من رسله وبين أحد فيكون أحد هنا بمعنى واحد والمعنى أنهم ليسوا كاليهود والنصارى يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض (قوله وعليه فلا حذف) ورد بأنه يقتضي حينئذ أن المعرض بهم وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل وانما فرقوا بين محمد صلى الله عليه وسلم وبين غيره في النبوة قال في المغني وفي لزوم هذا نظر والذي يظهر لي وجه التقدير وأن المقدر بين أحد وبين الله بدليل ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله فهذا التقدير أرجح مما ذهب اليه القائل بأن أحدا هنا هو الموضوع للعموم بسبب ما ذكره من الدليل لان القرآن يفسر بعضه ببعض ويستدل على التقدير في بعض مواضعه من بعض اه منه بزيادة

(مبحث حذف المعطوف عليه والمبدل منه) (قوله فانفجرت الخ) عطف على مقدر كما في الشرح أي فضرب فانفجرت ويدل على هذا المحذوف وجود الانفجار ولو كان ينفجر دون ضرب لما كان للأمر فائدة وبعضهم يسمى هذه الفاء الفصيحة ويقدر شرطا أي فان ضربت فقد انفجرت وفي المغني ان هذا التقدير يقتضي تقدم الانفجار على الضرب الا أن يقال المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك وقال بعض المتأخرين وهو عصام الدين لا حذف بل الفاء العطف وان مقدرة بعد الفاء كما هو القياس بعد الامر عند قصد السببية والتركيب من قبيل زرني فأكرمك أي اضرب بعصاك الحجر فان انفجرت فليكن منك الضرب فالانفجار ولا يخفى ما في كل حتى قال مولانا مفتي الديار الرومية في الاول انه غير لائق بجلالة النظم الكريم والثاني أدهى وأمر (قوله فالكذب بدل) أي بدل اشتمال وقيل انه منتصب على أنه مفعول به لتقولوا وهذا حلال الخ مبدل منه بدل كل وقيل منصوب باضمار أعني وقيل الكذب منتصب على المصدر به وهذا مقول القول وجوز أن يكون الكذب مقول القول المذكور ويضمر قول آخر بعد الوصف واللام صلة القول ومعناها الاختصاص أي لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم فتقولوا هذا حلال وهذا حرام والجملة مبينة ومفسرة لقوله تعالى تصف ألسنتكم كما في قوله سبحانه فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا أنفسكم وجوز أن لا يضمر القول على المذهب الكوفي وأن يقدر قائلة على أن المقدر حال من الالسنة ويجوز أن تكون اللام للتعليل وما مصدرية والكذب مفعول الوصف وهذا حلال الخ مقول القول أي لا تقولوا هذا حلال وهذا حرام لاجل وصف ألسنتكم الكذب والى هذا ذهب الكسائي والزجاج وقرئ الكذب بالجر وخرج على أن يكون بدلا من ما مع مدخولها وجعله غير واحد صفة لما المصدر به مع صلتها وتعقبه أبو حيان بأن المصدر المسبوك من ما وأن وأن وكي مع الفعل معرفة كالمضمر لا يجوز نعته فلا يقال أعجبني أن تقوم السريع كما يقال أعجبني قيامك السريع وليس لكل مقدر حكم المنطوق به وانما يتبع بذلك كلام العرب

(مبحث حذف المؤكد وبقاء توكيده) قال في التسهيل ولا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الاصح

(مبحث حذف المبتدا) ذكر في الفريدة المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا فقال

أي بين أحد واحد فهما وقيل أحد ليس بمعنى واحد بل هو الموضوع للعموم بعد النفي وعليه فلا حذف .

(حذف المعطوف عليه والمبدل منه)

(فانفجرت منه وقيل غير ذا
ولا تقولوا للاخير خذا)

يعني أن حذف المعطوف عليه جائز نحو أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أي فضرب ومن حذف المبدل منه ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب فالكذب بدل من مفعول تصف المحذوف أي تصفه

(حذف المؤكد وبقاء توكيده)

(حذف مؤكد وتوكيد بقي
أجز وقيل لا على ما ينتقي)

يعني أن حذف المؤكد وبقاء توكيده جائز عند سيبويه والخليل ومنعه أبو الحسن ومن تبعه

(حذف المبتدا)

(لدى جوابهم للاستفهام
وبعد فا الجزاء في الكلام)
(وبعد قول وكذا ما قد ورد
خبرهم صفته في المعتمد)

يعني أن حذف المبتدا جائز ويكثر في جواب الاستفهام نحو وما أدراك ما الحطمة نار الله أي هي نار الله وما أدراك ماهيه نار حامية أي هي نار وبعد فاء الجزاء نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها أي فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم أي فهم اخوانكم

(حذف الخبر)

(وقد أتى حذف له فى غير ما
آى كثيرة على ما علما)

يعنى أن حذف الخبر جائز ووقع فى آى كثيرة نحو والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أى حل لكم ونحو أكلها دائم وظلها أى دائم

(ما يحتمل النوعين)

(ورد مما يحتمل النوعين
وذاك بعد الفا بدون مين)

(حذف الفعل وحده أو مع مضمر
مرفوع أو منصوب أو معهما)

(وحذفه منفردا فى الاشتغال
واحكم ندورا بعد لو بكل حال)
(بعد جواب وكذا ان وقعا
قولا وذا كالبحر فيما سمعا)

يعنى أنه يجوز حذف الفعل اما وحده كما فى باب الاشتغال نحو وان أحد من المشركين استجارك واذا السماء انشقت قل لو أنتم تملكون فأنتم فاعل فعل محذوف حذف وانفصل الضمير أى لو تملكون تملكون وقيل حذف الفعل بعد لو نادر الا كان وحينئذ يتعين فى الآية تقديرها أى لو كنتم تملكون ومن ندورها لو زيد قام ولو ذات سوار لطمتنى قال ابن مالك

وهى فى الاختصاص بالفعل كان
لكن لو أن بها قد تقترن

ويكثر حذفه فى جواب الاستفهام نحو ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله أى خلقهن الله وماذا أنزل ربكم

لمبتدا أخبر عنه بقسم * أو مصدر عن فعله الحذف انحتم
أو كان مخصوصا ونعتا قطعا * وما يلى لا سيما ان رفعا

(تنبيه) لم يتكلم الشارح رضى الله عنه على البيت الثانى وهو قوله و بعد قول الخ مع كتبه له بيده فنقول قول الناظم و بعد قول الخ يعنى أنه يكثر حذف المبتدا بعد القول كقوله تعالى وقالوا أساطير الاولين أى هو أساطير الاولين قال الدماميني ويحتمل أن أساطير الاولين مبتدأ وجملة اكتتبها خبر الا قالوا ساحر أو مجنون أى هو ساحر أو هو مجنون سيقولون ثلاثة الآيات أى هم بل قالوا أضغاث أحلام أى هو أضغاث و بعد ما الخبر صفته فى المغنى نحو التائبون العابدون ونحو صم بكم عمى ووقع فى غير ذلك أيضا نحو لا يغرنك تقلب الذين كفروا فى البلاد متاع قليل لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ أى هذا بلاغ وقد صرح به فى هذا بلاغ للناس سورة أنزلناها أى هذه ومثله قول العلماء باب كذا وسيبويه يصرح به فى ذلك فيقول هذا باب وتبعه صاحب المغنى فى التوضيح

(مبحث حذف الخبر) المراد بالخبر فى الترجمة ما كان خبر المبتدا أو خبر الغيره ولم يمثل الشارح للثانى ومثاله الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير أى ان كان فى عملهم خير فحذفت كان وخبرها وقالوا من تأنى أصاب أو كاد ومن استعجل أخطأ أو كاد فقد حذف خبر كاد فى الموضعين وتقديره فى الاول كاد أن يصيب وفى الثانى كاد أن يخطئ وقال تعالى قالوا لا ضير أى علينا ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت أى لهم

(مبحث ما يحتمل النوعين) لم يتعرض له الشارح لا بالتصريح ولا بالتلويح فنقول يكثر بعد الفاء أى عقبها من غير فاصل بينه و بينها نحو فتحرير رقبة فعدة من أيام أخر فما استيسر من الهدى فنظرة الى ميسرة أى فالواجب كذا أو فعليه كذا أو فعليكم كذا و يأتى فى غير هذه الفاء أى فى غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذى ذكرناه نحو فصبر جميل أى أمرى أو أمثل ولا يرد على ما ذكرناه فصبر الخ لان احتماله للنوعين وان كان بعد الفاء الا أنه ليس بعدها بالمعنى المذكور ونحو طاعة وقول معروف أى أمرنا أو أمثل

(مبحث حذف الفعل وحده أو مع مضمر مرفوع أو منصوب أو معهما) (قوله وان أحد من المشركين استجارك) أى وان استجارك أحد فحذف الفعل وحده مع الضمير المنصوب (قوله واذا السماء انشقت) أى اذا انشقت السماء انشقت فحذف الفعل وحده (قوله أى تملكون تملكون) أى فقد حذف الفعل وحده (قوله وقيل حذف الفعل بعد لو نادر) فلا يجوز لو زيد قام الا فى الشعر أو فى الندور قاله البصريون أى فلا تدخل لو عندهم الا على فعل ظاهر لا على مقدر الا نادرا ورد عليهم بقوله تعالى قل لو أنتم تملكون وهذا هو الحق (قوله أى لو كنتم تملكون) أى فحذفت كان دون اسمها قال أبو حيان وهذا التخريج أحسن وقيل لو كنتم أنتم فحذف الفعل مع مرفوعه و بقى التوكيد وليس بشئ (قوله فى جواب الاستفهام) وكذا جواب النفى نحو زيدا ردا على من قال ما قام أحد و بعد فعل يستلزمه نحو

ليبك يزيد ضارع لخصومة * ومختبط مما تطيح الطوائح

على بناء ليبك للمفعول أى يبكيه ضارع وقد تقدم نظم العلامة الامير لمواضع حذف الفعل ومواضع حذف الفاعل فراجعه (قوله أى خلقهن الله) أى فحذف الفعل مع الضمير المنصوب

(قوله

قالوا خيرا أي أنزل خيرا وأكثر من الجميع حذفه اذا كان قولا أغنى عنه المقول حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أي يقولون لهم سلام عليكم ومن حذفه في غير ما تقدم انتهوا خيرا لكم أي وأتوا خيرا أو يكن خيرا ومن حذفه مع معموليه علفتها تبنا وماء باردا حتى شتت همالة عيناها أي وسقيتها ماء باردا

(قوله قالوا خيرا) أي أنزل خيرا فحذف الفعل مع الضمير المرفوع (قوله وأكثر من الجميع) أي من حذفه اذا كان مفسرا أو واقعا في جواب استفهام (قوله من حديث البحر) أي من الحديث الذي ينقل من البحر فهو مأخوذ من أمر متسع فيكون متسعا (قوله أي وأتوا خيرا) الدليل كما قال الرضي على تقدير ائتوا أنك نهيت في الاول عن شيء ثم جئت بعده بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب أن ينتصب بائتوا أو اقصدوا أو ما يفيد هذا المعنى (قوله أو يكن خيرا) والمحذوف على هذا كان واسمها قاله الكسائي وقال الفراء الكلام جملة واحدة لا جملتان كما هو على القولين الاولين وخيرا نعت لمصدر محذوف أي انتهاء خيرا (قوله أي وسقيتها ماء باردا) وقيل لا حذف بل ضمن علفتها معنى ناولتها ولا يعرف قائل هذا البيت

(مبحث حذف المفعول) (قوله بعد شاء المسبوقة بلو) أي بعد فعل المشيئة أو الارادة اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه و يبينه فانه متى قيل لو شاء علم السامع أن هنالك شيأ علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا أوقع في النفس اللهم الا أن يكون تعلق فعل المشيئة ونحوه به غريبا نحو

فلو شئت أن أبكي دما لبكيته * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فانه لا بد من ذكره ليتقرر في نفس السامع و يأنس به فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب (قوله ولكن لا يعلمون) قال الدماميني الابلغ في الذم أن هذا منزل منزلة اللازم وحينئذ فلا حذف (قوله نحو أتقولون الخ) هذا أحد الاوجه التي ذكرها الزمخشري في الكشاف وعبارته فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا السحر مبين على أنه سحر فكيف قيل لهم أتقولون أسحر هذا قلت فيه أوجه أن يكون معنى قوله أتقولون للحق أتعيبونه وتطعنون فيه وكان عليكم أن تذعنوا له وتعظموه من قولهم فلان يخاف القالة و بين الناس تقاول اذا قال بعضهم لبعض ما يسوءه ونحو القول الذكر في قوله سمعنا فتى يذكرهم ثم قال أسحر هذا فانكر ما قالوه في عيبه والطعن عليه وأن يحذف مفعول أتقولون وهو ما دل عليه قولهم ان هذا لسحر مبين كانه قيل أتقولون ما تقولون يعني قولهم ان هذا السحر مبين ثم قيل أسحر هذا وأن يكون جملة قوله أسحر هذا ولا يفلح الساحرون حكاية لكلامهم كانهم قالوا أجئتما بالسحر تطلبان به الفلاح ولا يفلح الساحرون كما قال موسى للسحرة ما جئتم به السحر ان الله سيبطله و يكثر حذف المفعول في الفواصل نحو وما قلى ولا تخشى و يجوز حذف مفعولي اعطى نحو فأما من أعطى وثانيهما فقط نحو ولسوف يعطيك ربك وأولهما فقط خلافا للسهيلي نحو حتى يعطوا الجزية

(مبحث حذف الحال) (قوله ربنا تقبل منا أي قائلين) ويحتمل ان الواو للحال وان القول المحذوف خبر أي والحال ان اسمعيل يقول كما ان القول حذف خبر الموصول في والذين اتخذوا من دونه أولياء

(حذف المفعول به)

(من بعد لو شئت ونفي وكذا
ان يك عائد الموصول خذا)
(وحذف عائد لموصوف أقل
أما لمخبر فذا من ذين قل)

يعني أن حذف المفعول به يكثر بعد شاء المسبوقة بلو مدلولا عليه بجوابها نحو لو شاء الله لهداكم أجمعين أي لو شاء هدايتكم ولو شئنا لرفعناه بها أي لو شئنا رفعه و بعد العلم المنفي نحو ألا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون أي أنهم هم السفهاء و بعد موصول عائدا عليه نحو أهذا الذي بعث الله رسولا أي بعثه وحذف عائدا الموصوف أقل مما قبله كقول الشاعر

حميت حمى تهامة بعد نجد
وما شيء حميت بمستباح

أي حميته وأقل من الجميع حذف عائد المخبر عنه نحو * على ذنبا كله لم أصنع * أي أصنعه وهو عائد على كله المبتدا ومثله

فأقبلت زحفا على الركبتين
فثوب لبست وثوب أجر

أي لبسته وأجره فالضميران عائدان على ثوب وهو مبتدأ

(في غير ذا أتى من الغريب
حذف مقول القول في المنسوب)
(مع بقا القول وهذا قد ورد
في آية السحر وهذا لا يرد)

أي حذفه أتى في غير ما تقدم نحو فمن لم يجد فمن لم يستطع أي يجده و يستطعه ومن غريبه أي حذف المفعول حذف المقول وابقاء القول نحو أتقولون للحق لما جاءكم أي أتقولون هو سحر بدليل أسحر هذا

(حذف الحال)

(وحذف حال ان يكن قولا ظهر
ان يغن عنه لازم فيما اشتهر)

يعني أن حذف الحال كثير اذا كان قولا أغنى عنه المقول نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا أي قائلين ونحو هذا مما يكثر دوره في القرآن

﴿حذف التميز﴾ ﴿فى نحو كم صمت لذا التميز حذف وفى نعم لدى التحيز﴾

يعنى أنه جاء حذف تمييز كم نحو كم صمت أى كم يوما والعدد المركب نحو عليها تسعة عشر أى ملكا والعدد الملحق بالجمع فى الاعراب نحو ان يكن منكم عشرون صابرون أى رجلا وقد شذ حذفه مع نعم نحو من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أى ونعمت رخصة

﴿حذف الاستثناء﴾ ﴿وبعد الا غير مهما سبقا بليس قيل لم يكن أيضا لقى﴾

يعنى أن حذف الاستثناء أى المستثنى يقع بعد الا وغير المسبوقين بليس نحو قبضت عشرة ليس الا أو ليس غير وقيل يجوز بعد لم يكن وهو لقى أى مطروح ليس بمسموع

﴿حذف حرف العطف وفاء الجواب وواو الحال﴾

﴿فى الشعر حذف حرف عطف وارد فى النثر لا وما أتى فشارد﴾
﴿واختص فا الجواب بالضروره وواو حال مثله ندوره﴾

يعنى أن حذف حرف العطف لا يجوز فى غير الشعر كقول الشاعر

ان امرأ رهطه بالشام منزله برمل يبرين جارشد ما اغتربا

أى ومنزله وسمع أكلت خبزا لحما تمرا وأعطه درهما درهمين ثلاثة فقيل فهما بدل اضراب وقيل على حذف العاطف على جهة الندور واختص أيضا حذف الفاء الرابط للجواب مع الشرط بالضرورة كقول الشاعر

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

أى فالله يشكرها وخرج عليه على قول ان ترك خيرا الوصية للوالدين أى فالوصية واختص بالضرورة أيضا حذف واو الحال كقول الشاعر

* نصف النهار الماء غامره * فالماء غامره جملة حالية ولا رابط فيها غير واوها المحذف منها أى والماء

﴿حذف قد﴾ ﴿والفعل ماضيا اذا حالا يقع فاقرن بقد حتما له اذا وقع﴾ ﴿لانها حينا لديهم تظهر وربما فى حالة تقدر﴾

يعنى أن الفعل الماضى الواقع حالا لا بد معه من قد عند البصريين ظاهرة نحو وقد فصل لكم أو مقدرة نحو أنؤمن لك واتبعك الارذلون أى وقد اتبعك ﴿والكوفيون حكموا بذا المنا أتى لكان خبرا فلتعلما﴾ ﴿وبعضهم جوز هذا فى الخبر أعنى الذى أتى لان يستطر﴾

يعنى ان الكوفيين اشترطوا فى الماضى الواقع

ما نعبدهم الا ليقربونا أى يقولون ما نعبدهم فما نعبدهم. قول القول الواقع خبر الذين و يحتمل أن الخبر هنا ان الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب على الحال أى قائلين ما نعبدهم أو رفع خبرا أول هذا كله أولا موضع له لانه بدل من الصلة ان كان الذين للكفار والعائد الواو فان كان للمعبودين عيسى والملائكة والاصنام والعائد محذوف أى اتخذوهم فالخبر ان الله يحكم بينهم و جملة القول حال أو بدل

﴿مبحث حذف التميز﴾ (قوله ونعمت رخصة) مثله نعم انت فالفاعل ضمير مستتر فيها مميز بنكرة محذوفة يدل عليه السياق أى نعم كريما أو شجاعا أو فتى فانت هو المخصوص بالمدح

﴿مبحث حذف الاستثناء﴾ (قوله قبضت عشرة ليس الا) أى ليس المقبوض الا هى وقوله أو ليس غير أى ليس المقبوض غيرها راجع حرف الغين

﴿مبحث حذف حرف العطف وفاء الجواب وواو الحال﴾ (قوله يعنى ان حذف حرف العطف لا يجوز فى غير الشعر) هذا أحد مذاهب ثلاثة وقيل انه مختص بالاعداد المسرودة وقيل انه قياس مطرد شعرا ونثرا وهو مذهب ابن مالك (قوله ان امرأ الخ) يبرين اسم موضع وهو بياء مثناة تحتية مفتوحة فى أوله وفيه للعرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا و يلزمه الاعراب كما يلزم الاسماء المفردة التى لا تنصرف ومنهم من يجريه مجرى الجمع فتقول على الاول هذه يبرين ورأيت يبرين وعلى الثانى هذه يبرون ورأيت يبرين (قوله أى ومنزله الخ) كذا قالوا ولك أن تقول الجملة الثانية صفة ثانية لامرأ أى ان ذلك المرء موصوف بكون رهطه بالشام وموصوف بكون منزله برمل يبرين لا معطوفة (قوله بدل اضراب) هو ما قصد فيه الاول ولم يتبين فساد قصده واضرب عنه الى الثانى وجعل فى حكم المتروك فخرج ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد القصد الاول وهو بدل النسيان (قوله ان ترك خيرا الخ) المراد بالخير المال الكثير وقوله الوصية أى فالوصية وجعل غيره الوصية نائب فاعل كتب وجواب الشرط محذوف أى فليوص (قوله نصف النهار الخ) أى انتصف النهار والحال ان الماء غامر هذا الغائص فالنهار فاعل نصف (قوله ولا رابط فيها غير واوها المحذوف منها) وقد يقال انه لا يتعين ذلك لجواز تقدير ضمير يعود الى النهار أى غامره فيه و يروى بنصب النهار على ان نصف من قولك نصفت الشئ بمعنى بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد على الغائص وعلى هذا فلا يكون فى البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذى الحال

﴿مبحث حذف قد﴾ (قوله لا بد معه من قد) علل كثير هذا الحكم بأن الفعل الماضى يحتمل

كل

خبرالكان اقترانه بقدظاهرة نحو أليس قدصليت معنا اومقدرة كقوله

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة ⁂ عشية لاقينا جذاما وحميرا

أى قد حسبنا والبصريون لا يلزم ذلك عندهم فى خبركان و بعض النحويين جوز وقوع لام الابتداء مع خبران الماضى المجرد من قد لفظا بشرط تقديرها نحو ان زيدا لقام أى لقد قام قال ابن مالك

ولا يلى ذا اللام ما قدنفيا ⁂ ولا من الافعال ما كرضيا
وقد يليها مع قد كان ذا ⁂ لقد سما على العدا مستحوذا

﴿والماضى ان يقع جوابا للقسم ⁂ ومثبتا بها ولام انحتم﴾
﴿قيل بهذا فى الذى قد وردا ⁂ فى نحو آيتين فلتقيدا﴾

يعنى أن الماضى المثبت المجاب به القسم يلزم اقترانه باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله وقيل فى قتل أصحاب الاخدود انه جواب القسم على تقدير اللام وقد وقيل فى قوله

حلفت لها بالله حلفة فاجر ⁂ لناموا فما ان من حديث ولا صالى

ان لناموا جواب القسم على تقدير قد أى لقد ناموا وجعل ابن مالك فى تسهيله اقترانهما به غالبا لا لازما ونصه ولا يخلو دون استطالة الماضى المثبت المجاب به عن اللام مقرونة بقد أو ربما أو بما مراد فتهما ان كان متصرفا اه ومن غير الغالب تالله لا كيدن أصنامكم ومن الغالب تالله لقد أرسلنا

﴿حذف لا التبرئة وغيرها﴾

﴿وحذف لا تبرئة وحذف لا ⁂ من غيرها نافية قد نقلا﴾
﴿يطرد الذى جواب قسم ⁂ منفيها مضارع فليعلم﴾
﴿وقل بالماضى وان قدم لا ⁂ على اليمين كان ذاك أسهلا﴾

يعنى أن حذف لا التبرئة حكاه الاخفش فى نحو لا رجل وامرأة ببناء امرأة على الفتح على أنه اسم لا محذوفة أى ولا امرأة وخالفه ابن مالك حيث قال

والعطف ان لم تتكرر لا احكما ⁂ له بما للنعت ذى الفصل انتما

وحكم النعت هو الذى أشار له قبل هذا بقوله

وغير ما يلى وغير المفرد ⁂ لا تبن وانصبه أو الرفع اقصد

ويطرد حذف لا غيرها فى جواب قسم نافية للمضارع نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف أى لا تفتؤ وكقوله

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ⁂ ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى

أى لا أبرح و يندر حذفها مع الماضى فى جواب قسم كقوله

كل جزء من أجزاء الزمان الماضى فاذا دخلت عليه قد قربته من الحال وانتفى عنه ذلك الاحتمال فصلح للحال وهو مشكل بأن كلمة قد تقرب الماضى من الحال بمعنى الحال الذى هو زمن التكلم لا بمعنى ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول فان الحال بهذا المعنى الذى فيه الكلام على حسب عاملها قد يكون ماضيا أو حالا أو مستقبلا فهذا غلط نشأ من استعمال لفظ الحال (قوله خبرالكان) أى أو احدى أخواتها وأما الحال الماضية فلا يشترط فيها الاقتران بقد عندهم (قوله وكنا حسبنا الخ) جذام كغراب بمعجمتين قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمى بحاء مهملة مكسورة أرض بالبادية غليظة لاخير فيها ويقال آخر ما نضب من الطوفان حسمى فبقيت منه هذه البقية الى اليوم فيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد القتام يفارقها وحمير كمنبر أبو قبيلة من اليمن والبيت لزفر بن الحرث بن عبد بن عمرو بن معان بن يزيد بن عمرو بن الصعق أبو الهذيل و يقال أبو عبد الله الكلابى سيد قيس فى زمانه ذكره أبو عروبة فى الطبقة الاولى من التابعين من أهل الجزيرة سمع عائشة ومعاوية وروى عنه ثابت بن الحجاج وشهد وقعة صفين أميرا على أهل قنسرين وشهد وقعة مرج راهط موضع بالشام مع الضحاك بن قيس الفهرى وفيها قتل أعنى الضحاك ثم هرب زفر ولحق بالجزيرة فتحصن بها ومات فى أيام عبد الملك بن مروان ويروى ليالى لاقينا و بعده

فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه ⁂ ببعض أبت عيدانه أن تكسرا
ولما لقينا عصبة تغلبية ⁂ يقودون جردا للمنية ضمرا
سقيناهم كأسا سقونا بمثلها ⁂ ولكنهم كانوا على الموت أصبرا

أى طمعنا فتخلف ظننا وفى المثل ما كل بيضاء شحمه وما كل سوداء تمره والنبع شجر صلب ينبت فى الجبال تعمل منه القسى (قوله حلفت لها الخ) هذا البيت لامرئ القيس من قصيدته ألا عم والفاجر الكاذب والصالى الذى يصطلى النار يقول ما من السامرين أحد الا نام يقول حلفت لها لقد ناموا فما الذى يخاف واللام جواب القسم (قوله ونص) أى فى باب القسم (قوله ببناء امرأة على الفتح) أى على تقدير تكرير لا فكأنه قال لا رجل ولا امرأة ثم حذفت لا ونويت و بقى البناء بحاله كما قالوا ولا بيضاء شحمة على نية كل (قوله فقلت يمين الله الخ) هذا البيت أيضا من القصيدة المذكورة أراد و يمين الله فلما ألقى الواو وصل الفعل وتقديره أحلف يمين الله و يجوز أن يكون يمين الله نصب على المصدر ويجوز الرفع فيه على أن يجعل خبره مضمرا

فان شئت آليت بين المقا * م والركن والحجر الاسود نسيتك مادام عقلي معي * أمدّ به أمد السرمد
أي لانسيتك وسهل حذفها منه في الجواب وقوعها قبل القسم كقوله فلا والله نادى الحي ضيفي هدوّا بالمساءة والعلاط
وقد سمع حذفه بدون قسم كقوله وقولي اذا ما أطلقوا عن بعيرهم يلاقونه حتى يؤب المنخل
أي لا يلاقونه وروى أنه جواب قسم مقدر

كأنه قال علىّ يمين الله وجواب القسم ابرح حذفت منه لا كأنه قال لا أبرح أي لا أزال والأوصال جمع وصل كسدر وقفل وهو كل عظم ينفصل من آخر لا يختلط بغيره ومعنى البيت لا أزال قاعدا لديك ولو قطعت وفصلت أعضائي بعضها من بعض (قوله فان شئت آليت الخ) هذان البيتان من بحر المتقارب والشاهد قوله نسيتك وسهل حذف لا منه كونه مستقبلا معنى لانه عامل في ظرف مستقبل وهو مادام عقلي اذ تقديره مدة دوام عقلي كما سهل حذف لا مع المضارع المستقبل (قوله فلا والله الخ) الهدوّ السكون وزنا ومعنى والعلاط كالخصام وزنا ومعنى أي لا يشاركني أحد في اطعام الضيف قال السيوطي وهو من مقطوعة لابي أسامة الجشمي أولها
وشادية قعدت لها سبيلا * فجاءت وهي نافرة تجول
(قوله وقولي اذا ما أطلقوا الخ) هذا البيت للنمر بن تولب والمنخل بنون فخاء كمعظم شاعر يقال لا أفعله حتى يؤب المنخل كما يقال حتى يؤب القارظ العنزي وكانه أحد القارظين اللذين خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا فقالوا لا آتيك أو يؤب القارظان قال أبو ذؤيب
وحتى يؤب القارظان كلاهما * وينشر في القتلى كليب لوائل
وفي شرح الكافية بعد ذكر البيت أراد والله لا يلاقونه فحذف القسم وحرف النفي وهذا في غاية الغرابة اهـ وفي الدماميني وجماعة من النحاة يرونه مما حذفت منه لا النافية بدون اضمار القسم ومنهم صاحب المغني والظاهر ان رأي ابن مالك أولى ليكون من قبيل ما ثبت حذفه بقياس باعتبار حذف لا في جواب القسم

﴿حذف ما النافيه﴾

﴿ذكر حذف ما بدون شرط
أعني به اماما ابن معطي﴾
﴿وان أتى الجواب منفيا بلا
أوما كقولي والسما ما فعلا﴾
﴿فانه يجوز حذف الحرف
ان أمن الالباس حال الحذف﴾
﴿وبعضهم قال وحذف ما حظل
وما رأيته بنحوهم عقل﴾
﴿لكن ما قدم في المسالك
أيده في كتبه ابن مالك﴾
﴿لكنه قدر ما موصوله
حينا وحينا نافيا أخي له﴾

يعني أن ابن معطي ذكر حذف ما النافية اذا كانت نافية لجواب قسم وبعضهم منع حذفها وأجازه ابن مالك مستدلا بقوله
فوالله مانلتم ولا نيل منكم
بمعتدل وفق ولا متقارب
أي ما الذي نلتم فما موصول مبتدأ خبره بمعتدل وحذفت ما النافية قبلها كما قدرنا وقال أيضا في بعض كتبه ان المحذوف ما الموصولة بعد ما النافية في البيت وأما حذف لا في جواب القسم فكثير وقد تقدم ذكره

﴿مبحث حذف ما النافية﴾ (قوله يعني أن ابن معطي ذكر حذف ما النافية) ذكر ذلك في جواب القسم في ألفيته فقال وان أتى الخ قال ابن الخباز في شرحها وما رأيت في كتب النحو الا حذف لا وقال لي شيخنا لا يجوز حذف ما لان التصرف في لا أكثر من التصرف في ما اهـ (قوله فوالله مانلتم الخ) الوفق الموافقة بين الشيئين ثم انه يحتمل ان يجعل قوله بمعتدل مفعولا به والباء زائدة وما المذكورة نافية في الموضعين والفعلان تنازعاه وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج الى تقدير ما الا نافية ولا موصولة

﴿مبحث حذف ما المصدرية﴾ (قوله بآية تقدمون الخ) أي اقدامكم وهذا البيت هو المشار اليه في النظم فحذف مبتدأ وهو مصدر أضيف الى مفعوله بعد حذف فاعله والمصدري نعت لما ورخمه ضرورة وحائعة في جاء فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود الى حذف والجملة خبر المبتدا ورده الاصل فعل ومفعول وفاعل والمراد بالاصل ابن هشام وبنقل يتعلق برد وجملة يبرى نعت له و يبرى بمعنى يقطع ومفعوله محذوف أي كل شبهة وما اسم شرط وأتى فعل الشرط وذكر فاعله ولها متعلق به وجملة حكم معطوفة على أتى والضمير يعود الى سيبويه و بزيدها متعلق بحكم والفاء في فصدر

﴿حذف ما المصدريه﴾

﴿وحذف ما المصدر جا بشعر ورده الاصل بنقل يبري﴾ ﴿وما أتى ذكر لها وحكما بزيدها فصدر فلتعلما﴾ رابطة
يعني أن حذف ما المصدرية قاله أبو الفتح في قوله بآية تقدمون الخيل شعثا كأن على سنابكها مداما
أي بآية ما تقدمون وقال الاصل ان آية مضافة الى الجملة وحكم سيبويه بزيادة ما في قوله ألا من مبلغ عني تميما بآية ما يحبون الطعاما
والصواب كونها مصدرية أي بآية حبهم الطعام

(حذف كي المصدرية) (وحذف كي أجازه السيرافي والحل قولهم له ينافي)

يعني أن السيرافي أجاز في نحو جئتك لتكرمني أن المحذوف بعد لام التعليل كي وقال الجمهور ان المحذوف أن لانها أم باب النواصب فهي أولى بالعمل محذوفة لقوتها

(حذف أداة الاستثناء) (وحذف الاداة الاستثناء أنكره الاصل بلا امتراء)

(ورده الغير وذا عجاب قال له والاول الصواب)

يعني أن الاصل أنكر حذف الا الاستثنائية وجوزه السهيلي في قوله تعالى ولا تقولن لشئ اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله وقدره مع قائل محذوف أي ذلك غدا الا قائلا الا أن يشاء الله

رابطة بين الشرط والجواب ومصدر خبر لمبتدا محذوف والجملة في محل جزم جواب الشرط وفلتعلما تتميم

(مبحث حذف كي المصدرية) (قوله لانها أم باب النواصب) هذا بيان لوجه تقدير الجهور وفيه اشارة لوجه الرد على السيرافي

(مبحث حذف اداة الاستثناء) أي وحدها لان الكلام في حذف الحروف (قوله وفي تأويل الآية كلام طويل) حاصله أن الا أن يشاء الله استثناء مفرغ من أعم الاحوال أي لا تقل لشئ في حال من الاحوال الا في حال تلبسك بالتعليق بالمشيئة وقيل انه استثناء منقطع وموضع أن يشاء الله نصب على وجهين أحدهما على الاستثناء والتقدير لا تقولن ذلك في وقت الا وقت ان يشاء الله أي يأذن لحذف الوقت وهو مراد والثاني هو حال والتقدير لا تقولن أفعل غدا الا قائلا ان شاء الله وحذف القول كثير وجعل الا أن يشاء في معنى ان شاء وهو مما حمل على المعنى وقيل التقدير الا بان يشاء الله أي الا ملتبسا بقول ان شاء الله والمعنى الا أن تذكر مشيئة الله فليس الا ان يشاء الله من القول الذي نهي عنه

(مبحث حذف لام التوطئة) (قوله وان لم ينتهوا) أي ولئن لم ينتهوا أي والله لئن الخ وليمسن جواب قسم محذوف (قوله وان أطعتموهم) أي ولئن أطعتموهم أي والله ان أطعتموهم وانكم لمشركون جواب قسم محذوف كما ترى (قوله وان لم تغفر لنا وترحمنا) أي ولئن لم تغفر لنا أي والله ان لم تغفر لنا وترحمنا ولنكونن من الخاسرين جواب لقسم محذوف وقد علمته بخلاف والا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين فان أكن جواب الشرط لا جواب قسم محذوف

(مبحث حذف الجار) (قوله وربما يحذف مع بقاء جره) قال ابن مالك والصحيح جواز حذف الجار قياسا في مثل قولك زيد جوابا لمن قال عن مررت كقوله صلى الله عليه وسلم أقربهما منك بابا بالجر في جواب قولها ان لي جارين فالى أيهما أهدي (قوله وقد قيل له كيف أصبحت خير الخ) أي لحذف حرف الجر وبقي عمله لان معنى كيف بأي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا فلو لفظ به لكانت الدلالة أقوى وجواز الحذف أولى قال أبو حيان وينبغي أن يثبت في القياس على ذلك

حذف الا والمستثنى وهو قائل وبقي مقوله وهو الا أن يشاء الله ورده الاصل بأن الاستثناء مفرغ وأن المستثنى حال محذوف بقي معموله وهو أن وصلتها أي ذلك غدا متلبسا بأن يشاء الله وفي تأويل الآية كلام طويل والله أعلم بالصواب

(حذف لام التوطئة)

(وحذف لام ذات توطئة قد وافى بأن وقسم بعد ورد)

يعني أن حذف لام التوطئة وهي المقرونة بشرط بعدها جاء مع ان الشرطية نحو وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا وان أطعتموهم انكم لمشركون وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين لان الجواب في الآيات مصدر بلام وان وذلك لا يصلح جوابا الا للقسم

(حذف الجار)

(وحذف حرف الجر في اختار أمر سمي وكني وكذا يهدي استقر)

(وكاله ووزنته نصحته شكرته كثيرة منه)

يعني أن حذف حرف الجر منه ما هو وارد في النثر بالاطراد كحذفه مع أن المشددة مع فتح الهمزة وأن وكي الناصبتين للمضارع ومع الثاني من مفعولي هذه الافعال وهي اختار وأمر وسمي وكني ويهدي واستغفر وكحذفه بعد كال له ووزنت له ونصحت له وشكرت له ومع غير هذا مما يطول ذكره

(يبغونها ثمت قدرناه * يخوف الشيطان أولياه) (وربما يحذف ثم يبقى * عمله وابحث لهذا تلقى)

يعني أن حرف الجر جاء حذفه في كثير من القرآن منه يبغونها أي يبغون لها وقدرناه أي له ويخوف أولياءه أي يخوفكم بأوليائه وربما يحذف مع بقاء جره كقول رؤبة وقد قيل له كيف أصبحت خير عافاك الله وبكم درهم اشتريت ونحو والله لافعلن أي بخير وبكم من درهم ووالله لافعلن

جوازا بعد لام كي ان لم تكن بعدها لا وبعد واو العطف وفائه وأو وثم اذا

(حذف أن الناصبة)

يعني أن أن الناصبة للمضارع تحذف عطفت على اسم خالص قال ابن مالك وان على اسم خالص فعل الى آخر البيت وقال وان عدم

* لا فأن أعمل مظهرا أو مضمرا *

وتحذف وجوبا بعد لام الجحود وأو التي بمعنى حتى أو الى وبعد حتى الجارة وبعد فاء وواو في جواب نفي أو طلب محضين وشذ حذفها في غير هذا قال ابن مالك

وشذ حذف أن ونصب في سوى
ما مر فاقبل منه ما عدل روى

نحو خذ اللص قبل يأخذك ومره يحفرها وكقوله

* ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله *

بنصب يأخذ ويحفر وأفعله وأما حذفه مع رفع الفعل فليس بشاذ نحو قل أفغير الله تأمروني أعبد ومن آياته يريكم البرق برفع أعبد ويريكم

(حذف لام الطلب)

(والحق حذف لام ذات الطلب
بالشعر لا النثر على الذي اجتبي)

يعني أن الحق اختصاص حذف لام الطلب بالشعر كقوله

محمد تفد نفسك كل نفس
اذا ما خفت من أمر تبالا

أي لتفد كل نفس نفسك دون النثر وأما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن فجزم يقيموا ويقولوا لكونهما جوابا للطلب لا بلام الطلب محذوفة كما قيل به والله أعلم

(مبحث حذف أن الناصبة) (قوله ونهنهت نفسي الخ) صدره * فلم أر مثلها خباسة واحد * نسبه الزمخشري في شرح أبيات سيبويه لامرئ القيس والعيني لعامر بن جوين الطائي وكذا صاحب الاغاني وجعل صدره * أردت بها فتكا فلم أرتمض له * والخباسة بمهملات (١) فوحدة الظلامة وزنا ومعنى ونهنهت زجرت فعل ماض وفاعل ونفسي مفعول مضاف للياء وبعد ما كدت ظرف متعلق الماضي وما موصول حرفي وفعل ناقص مع اسمه صلته أي بعد قرب من الفعل وأفعله بالنصب مضارع منصوب بأن مقدرة على غير قياس مسند للمتكلم ومفعوله هذا تقرير قول سيبويه وقال المبرد الاصل أفعلها بالرفع ثم حذف الالف ونقلت حركة الهاء الى ما قبلها وهذا أولى من قول سيبويه لانه أضمر أن في موضع القياس أن لا تدخل فيه وهو خبر كاد واعتدم بعد ذلك بابقاء عملها (قوله وأما حذفه مع رفع الفعل فليس بشاذ) أجاز ذلك الاخفش وظاهر شرح التسهيل موافقته حيث قال في ومن آياته يريكم البرق أن يريكم صلة أن حذفت وبقي الفعل مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فحذفه يبطل عمله اهـ وذهب قوم الى أن الحذف في غير ما ذكروا سماعي مطلقا رفع أو نصب قبل وهو الصحيح ويحتمله شرح التسهيل بأن يرجع قوله وهذا هو القياس الى الرفع بعد حذف أن فقط لا الى الحذف أيضا

(مبحث حذف لام الطلب) هو مطرد عند بعضهم في نحو قل له يفعل أي من كل فعل مضارع مجزوم واقع بعد طلب (قوله لكونهما جوابا للطلب) وقيل جواب لشرط محذوف

(مبحث حذف حرف النداء) (قوله يعني أن حذف حرف النداء من اسمي الجنس والاشارة شاذ) يريد باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل بالضم أولم يتعرف نحو يا رجلا بالنصب وسواء كان مفردا كما مر أو مضافا نحو يا غلام رجل ويا حسن الوجه أو شبيها بالمضاف نحو يا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه أولا والسر في امتناعهم من حذفه في النكرة أن حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة وأما المعرفة المتعرفة بحرف النداء فامتنعوا من حذف حرف النداء منها لان الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف به حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير ألا ترى أن لام التعريف لا تحذف من المعرف بها وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب فان قيل يجوز حذف حرف النداء من أي نحو أيها الثقلان وهو جنس متعرف بالنداء والجواب أن المقصود بالنداء هو وصف أي كما تقرر وهو معرف قبل النداء باللام فجاز حذفه لذلك وأما اسم الاشارة فانه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شيء وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى أي مخاطبا تنافر ظاهر فلما أخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء (قوله أصبح ليل) مثل يضرب عند اظهار الكراهة من الشيء أي ائت بالصبح يا ليل وأصله أن امرأ القيس وقع على امرأة كانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت

(وحذف حرف للندا اذا أتى * بجنس أو اشارة شذ اثبتا)

(حذف حرف النداء)

يعني أن حذف حرف النداء من اسمي الجنس والاشارة شاذ نحو أصبح ليل أي يا ليل وكقول الشاعر

باقي

(١) كذا ضبطه الامير والدسوقي وانظر الشواهد واللسان كتبه مصححه

ثم انصرفت وماشفيت نسيسا

أي ياهذي وقيل هذي اشارة لمفعول مطلق نابت عنه وأما حذف حرف النداء من غيرهما فجائز في غير المندوب والمضمر والمستغاث قال ابن مالك

وغير مندوب ومضمر وما
جا مستغاثا قد يعرّى فاعلما

وذاك في اسم الجنس والمشار له
قل ومن يمنعه فانصر عاذله

نحو أيها الثقلان يوسف أعرض أي يا أيها و يا يوسف

(حذف نون التوكيد)

(وحذف نون ذات توكيد بدت
شديدة أولا على ماقد ثبت)

(وذي اذا ما بعدها قد سكنا
أو أتبعت كسرة أو ضما عنا)

(وما لأجلها لديهم حذفا
فردهم في نهجهم قد عرفا)

يعني أن نون التوكيد الشديدة تحذف جوازا في الضرورة كقوله

فلا وأبي لنأتيها جميعا
ولو كانت بها عرب وروم

أي وأبي لنأتينها لان جواب القسم اذا كان مضارعا مثبتا يؤكد باللام والنون الشديدة غالبا وأما حذف الخفيفة فيجب قبل ساكن نحو اضرب الغلام بفتح الباء أي اضربن وكقوله

لا تهين الفقير علك أن
تركع يوما والدهر قد رفعه

فتهين في محل جزم بلا وبني على الفتح لا تصال نون التوكيد الخفيفة به وحذفت لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليها الثاني من مواضع حذف نون التوكيد الخفيفة

يافتى فلم يلتفت لقولها فرجعت الى خطاب الليل كأنها تستعطفه لمخلصها مما هي فيه بمجيء الصبح (قوله اذاهملت عيني الخ) هو لذي الرمة وأول القصيدة

عليكن ياأطلال مي بشارع
على مامضى من عهدكن سلام

ولا زال نوء الدلو ينعق ودقه
بكن ومن نوء السماك غمام

وعثالك خبر مقدم ولوعة مبتدأ مؤخر (قوله هذي برزت الخ) هو للمتنبي وقد لحنه بعضهم في ذلك وأجاب الدماميني عن المتنبي بأنه كوفي وهم يجيزون حذف حرف النداء من اسم الاشارة والرسيس ابتداء الحب والنسيس بقية الروح (قوله في غير المندوب والمضمر والمستغاث) ويزاد النكرة غير المقصودة كيا رجلا خذ بيدي فيلزمه الحرف كما في شرح الكافية وظاهر الاشموني بلا خلاف لكن صرح المرادي بأن بعضهم أجاز الحذف معه أيضا ولعله لم يعتبره لضعفه فهذا موضع رابع يمتنع فيه التعري ويزاد لفظ الجلالة لئلا تفوت الدلالة على النداء لكونه بأل والمنادى البعيد لاحتياجه لمد الصوت المنافي للحذف والمتعجب منه لانه كالمستغاث لفظا وحكما كياللماء والعشب تعجبا من كثرتهما فالجملة تسعة وفي الاشارة واسم الجنس المعين الخلاف الذي في الشارح

(مبحث حذف نون التوكيد) (قوله وروم الخ) ضد العرب وهو من أبيات لعبدالله بن رواحة رضي الله تعالى عنه في غزوة موتة أولها

جلبنا الخيل من آجام قرح(١)
يعد من الحشيش لها العكوم

حذوناها من الصوان سبتا
أزل كأن صفحته أديم

أقامت ليلتين على معان
فأعقب بعد فترتها جموم

فرحنا والجياد مسومات
تنفس من مناخرها السموم

فلا وأبي لنأتيها جميعا
ولو كانت بها عرب وروم

وفقا الله أعينها فجاءت
عوابس والغبار لها بريم

بذي لجب كأن البيض فيه
اذا برزت فوارسها النجوم

(قوله وأما حذف الخفيفة فيجب قبل ساكن) قال الرضي انما كان ذلك حطا لها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وأيضا ينبغي أن يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل (قوله بفتح الباء) أي ولو قيل بكسر الباء لعلم أنه ليس هنا نون توكيد لان الكسرة حينئذ للتخلص على الاصل (قوله لا تهين الفقير الخ) هو مضارع أهان وأصله قبل التوكيد لا تهن بحذف الياء وهي عين الفعل لالتقائها ساكنة مع لامه عند دخول الجازم فلما أكد فتحت اللام فردت العين لزوال الالتقاء فالجازم سابق النون لكون دخولها قياسا لكون الفعل حينئذ طلبيا وحينئذ فيظهر أنه معرب بتقدير الاستيفاء الجازم مقتضاه قبل النون وليس هو كالفعل المجزوم مع نون الاناث لسبقها على الجازم فهو مبني معها في محل جزم لا معرب قاله السيد البليدي والقاعدة أن الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب أو جازم يكون في محل نصب أو جزم مع كل من النونين وقوله علك لغة في لعلك حرف ترج وضمير المخاطب اسمه وأن تركع ناصب ومنصوب والمراد بالركوع انحطاط المنزلة وسقوط المرتبة مسند للمخاطب في محل الخبر على حذف مضاف أي لعلك ذو ركوع

(١) في سيرة ابن هشام ومعجم ياقوت يغروفهما فعبأنا أعنتها الخ وفيهما اذا برزت قوانسها الخ

أن يوقف عليها بعد كسرة أو ضمة نحو يا هند اخرجي بردالياء بعد الكسرة و يا هؤلاء اخرجوا برد الواو بعد الضمة وفي الوصل يحذفان قبلها لالتقاء الساكنين وهذا معنى قول الالفية واحذف خفيفة لساكن ردف وبعد غير فتحة اذا تقف

واردد اذا حذفتها في الوقف ما من أجلها في الوصل كان عدما

﴿وان يجي الحذف بغير ماذكر فقل ضرورة على ماقد شهر﴾

﴿ورعاقي النثر جاء ونقل (١٤٦) من ذا ألم نشرح بالفتح عقل﴾ ﴿وشذ رفع بعد لم وقد زعم نصب بها وبطل ذا القول علم﴾

يعني أن حذف نون التوكيد في غير ما تقدم لم يجئ الا ضرورة كقوله

اضرب عنك الهموم طارقها * ضربك بالسيف قونس الفرس

بحذف نون التوكيد في اضرب للضرورة لعدم سببي حذفها المتقدمين وهما سكون ما بعدها والوقف عليها بعد غير فتحة قيل ورعا حذفت في غير ما تقدم نثرا كقراءة ألم نشرح بالفتح بعد حذف نون التوكيد وشذ رفع الفعل المضارع بعد لم حملا لها على لا كقوله

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وشذ أيضا نصبها له كقراءة ألم نشرح بالفتح وقول الشاعر

في أي يومي من الموت أفر * أيوم لم يقدر أم يوم قدر

ورد هذا القول بأن النصب ليس بها وانما هو على حذف نون التوكيد والله أعلم بمراده وقصد الشاعر

و يوما ظرف زمان للمسند والدهر قد رفعه جملة كبرى في محل الحال والبيت من المنسرح لكن دخل في مستفعلن أول جزء منه الخبن فصار متفعلن مركب من وتد بن فدخله الخرم بالراء وهو حذف أول الوتد فصار فاعلن وذلك شاذ و بعده

وصل حبال البعيدان وصل الـ * حبل وأقص القريب ان قطعه

وارض من الدهر ما أتاك به من قر عينا بعيشه نفعه

قد يجمع المال غير آكله ويأكل المال غير من جمعه

(قوله أن يوقف عليها) قال أبو حيان الظاهر أن دخول النون في الوقف خطأ لانها تدخل للتأكيد ثم تحذف بلا دليل عليها اهـ ويرده أنه ليس المراد أنها تدخل وقفا ثم تحذف بل انه اذا ورد فعل مؤكد بها وصلا وأريد الوقف عليه حذفت ورد المحذوف لاجلها اهـ صبان (قوله برد الياء بعد الكسرة) أي وجوبا والعلة الحذف وهي التقاء الساكنين وانما كان الاكثر في الوقف على نحو قاض عدم رد الياء مع زوال العلة فيه أيضا لان المحذوف منه جزء كلمة بخلاف ما هنا فانه كلمة تامة والاعتناء بها أشد وقال يونس الواو والياء عوض عن النون (قوله اضرب عنك الهموم الخ) ويروى اصرف قال العيني وليس بصحيح والسوط بدل السيف وهو لطرفة بن العبد وقال ابن بري انه مصنوع عليه والقونس ككوكب عظم بين الاذنين (قوله كقراءة ألم نشرح بالفتح) هي قراءة أبي جعفر المنصور وخرجها ابن عطية وجماعة على أن الأصل ألم نشرحن بنون التأكيد الخفيفة فأبدل من النون ألفا ثم حذفها تخفيفا كما مر في قولك اضرب عنك الهموم الخ ولا يخفى أن الحذف هنا أضعف مما في البيت لان ذلك في الامر وهذا في النفي ولهذا روى ابن جني في المنتقى عن أبي مجاهد أن ذلك غير جائز أصلا فنون التوكيد أشبه شيء به الاسهاب والاطناب لا الايجاز والاختصار وفي البيت ما تقدم عن ابن بري والاولى في التمثيل ما أنشده أبو زيد في نوادره المذكور في الشرح في أي يومي الخ وقال غير واحد لعل أبا جعفر بين الحاء وأشبعها في مخرجها فظن السامع أنه فتحها وفي البحر ان لهذه القراءة تخريجا أحسن مما ذكروه وأن الفتح على لغة بعض العرب من النصب بلم فقد حكى اللحياني في نوادره أن منهم من ينصب بها ويجزم بلن عكس المعروف عند الناس وعلى ذلك قول عائشة بنت الاعجم تمدح المختار بن أبي عبيد

في كل ما هم أمضى رأيه قدما ولم يشاور في الأمر الذي فعلا

وخرجها بعضهم على أن الفتح لمجاورة ما بعدها كالكسر في قراءة الحمد لله بالجر وهو لا يتأتى في بيت عائشة ويتأتى فيما عداه مما مر

﴿مبحث حذف نوني التثنية والجمع﴾ وما ألحق بهما بخلاف نون بساتين وشياطين فلا تحذف

﴿حذف نوني التثنية والجمع﴾

﴿والنون في تثنية والجمع أتى لها الحذف لتدر صنعي﴾ ﴿لدى الاضافة وشبهها كما لقصر الصلة عند من سما﴾ ﴿كذا اللام سكنت أيضا ورد * بقلة فاحفظ لذا اذا شرد﴾

يعني أن نوني التثنية والجمع يحذفان للاضافة نحو تبت يدا أبي لهب أي يدان وانا مرسلوا الناقة أي مرسلون و يحذفان للاضافة أيضا لشبهها نحو لا غلامي لزيد ولا مكرمي لعمرو على تقدير أصالة اللام وان جعلت زائدة فالحذف للاضافة و يحذفان أيضا لتقصير صلة أل الموصولة نحو الضاربا زيدا والضاربو عمرا بنصب زيد وعمرو وحذف النون قبلهما و يحذفان أيضا للام الساكن بعدهما كقراءة انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب وانكم غير معجزي الله بنصب الله و يحذفان أيضا للضرورة كقوله

للاضافة وأما نحو لبيك وذوى مال فلا حذف أصلا (١) لعدم النطق بالنون

(مبحث حذف التنوين) (قوله وما أدرى الخ) قال الفراء وشراحى مرخم شراحيل فى غير النداء وفى الدماميني ويمكن أن يكون منادى ومسلمى خبر لمحذوف أى أأنت مسلمى الى قومى باشراحيل وفى الصحاح وشراحيل اسم رجل لا ينصرف عند سيبويه فى معرفة ولا نكرة لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش فى النكرة اهـ والجمهور على أن النون فى مسلمى للوقاية دخلت فى اسم الفاعل على سبيل الضرورة وذهب هشام الى أنها التنوين وأجاز فى السعة هذا ضارٍ بنك وضار بنى والكاف فى موضع جر (قوله حذف تنوينه) قال الرضى وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف ألف ابن وكذلك من قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وان لم يكن بين علمين نحو جاءنى كريم ابن كريم أو زيد ابن أخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على أنه مبتدأ وخبر لقلته أيضا مع أن التنوين حذف فى الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة فى المبتدا وخبره اهـ وفى أمالى ابن الحاجب وقياسه أن يكتب بالالف لان قياس الكتابة أن يكتب كل كلمة بالحروف التى ينطق بها عند الابتداء والوقف والدليل على ذلك كتابتهم فى الله بإثبات الياء فى فى وإثبات الالف فى الله ولذلك اذا كتبت قه زيدا كتبت قافا وهاء لانك لو وقفت لقلت قه فدل على أن قياس ابن أن يكتب بالالف مطلقا لانك لو ابتدأت به قلت ابن وانما حذفت الالف اختصارا لكثرتها ولذلك حذفت العرب التنوين من الاسم الاول فالعلة التى حذفت العرب التنوين لاجلها هى التى حذف الكاتب الالف لاجلها وانما اشترط أن يكون بين علمين وصفة لانه انما يكثر اذا كان كذلك وانما اشترط أن لا يكون أول سطر لانه اذا كان أول سطر كان فى محل يبدأ به غالبا لان القارئ ينتهى الى آخر السطر ثم يبتدئ أول السطر الذى بعده فكرهوا أن يكتبوه على غير ما يوجبه النطق به غالبا وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه أجرى مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه (قوله جارية الخ) قال ابن جنى الذى أرى أنه لم يرد فى هذا البيت وما جرى مجراه أن يجرى ابنا وصفا على ما قبله ولو أراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر أراد أن يجرى ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشئ الواحد فوجب لذلك أن ينوى انفصال ابن مما قبله واذا قدر كذلك فقد قام بنفسه ووجب أن يبتدأ به وعلى ذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر كأنك قلت كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البدل اذ البدل فى التقدير من جملة أخرى غير جملة المبدل منه وقال بعض المتأخرين لو كان الامر على ما قاله ابن جنى لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا فى كلامهم لانه وجه سائغ مطرد ولكنه قليل فلقلته كان الوجه أن يحمل على أنه ضرورة (قوله فألفيته الخ) قال أبو الفرج فى الاغانى كان أبو الاسود الدؤلى يجلس الى فناء امرأة بالبصرة فيتحدث اليها وكانت امرأة جميلة فقالت له يا أبا الاسود هل لك فى أن أتزوجك فانى صناع الكف حسنة التدبير قانعة باليسير قال نعم فجمعت أهلها وتزوجته فوجدها على خلاف ما قالت فجمع أهلها وأنشدهم

(١) قوله لعدم النطق بالنون هذا يخالف ما فى الصبان وعبارته على قول المتن نونا أى نطق بها أولم ينطق كما فى لبيك الخ فراجع كتبه مصححه

(حذف التنوين)

(يحذف تنوين لدى الاضافه
أو شبهها أو أل ولا مخافه)
(أو لاتصال بالضمير وردا
وغير ذا ضرورة فاعتمدا)

يعنى أن التنوين يحذف لزوما للاضافة نحو عبدك ولشبهها نحو لا مال لزيد على تقدير أصالة اللام وأما على زيادتها فالحذف للاضافة ولدخول أل نحو الرجل وللاتصال بالضمير نحو ضاربك بنصب الضمير بالوصف * ولمانع الصرف نحو فاطمة منعت التنوين للعلمية والتأنيث اللفظى * وللوقف فى غير النصب وأما النون فى قول الشاعر

وما أدرى وظنى كل ظن
أمسلمنى الى قومى شراحى

فنون وقاية دخلت على اسم الفاعل ضرورة كقوله

وليس الموافينى ليرفد خائبا
فان له أضعاف ما كان أملا

باتفاق فى الثانى لوجود أل فيه خلافا لهشام فى أن النون نون تنوين فى الاول

(أو كان الاسم علما موصوفا
بابن وبنت ثم قد أضيفا)

يعنى (١) أن العلم اذا وصف بابن اتفاقا أو بنت على قول وأضيف ابن الى علم حذف تنوينه أى العلم نحو هذا زيد ابن عمرو بحذف ألف ابن وتنوين زيد تخفيفا وهذه هند ابنة عتبة بحذف تنوين هند على لغة من يصرفها وأما قوله

جارية من قيس ابن ثعلبه
كريمة أخوالها والعصبه

فتنوينه للضرورة * ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله

فألفيته غير مستعتب
ولا ذاكر الله الا قليلا

(١) عبارة المغنى ويحذف التنوين لكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف الى علم من ابن أو ابنة اتفاقا أو بنت عند قوم من العرب اهـ

أريت امرأ كنت لم أبله أتاني فقال اتخذني خليلا
فخاللته ثم أكرمته فلم أستفد من لديه فتيلا
وألفيته حين جربته كذوب الحديث سروقا بخيلا
فذكرته ثم عاتبته عتابا رفيقا وقولا جميلا
فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا
ألست حقيقا بتوديعه وإتباع ذلك صرما طويلا

فقالوا بلى والله يا أبا الاسود قال تلك صاحبتكم وقد طلقتها فانصرفت معهم (قوله وقرئ الله أحد الله بحذفه من أحد) هي قراءة أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وابن أبي اسحق وأبي السمال وأبي عمرو في رواية يونس ومحبوب والاصمعي واللؤلؤي وعبيد وحذف التنوين المذكور موجود في كلام العرب وأكثر ما يوجد في الشعر كما تقدم في بيت أبي الاسود وكقول الآخر

عمرو الذي هشم الثريد لضيفه ورجال مكة مسنتون عجاف

(مبحث حذف أل) (قوله تحذف للاضافة المعنوية) لانها موضوعة لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه نكرة وتعريفه ان كان معرفة فلو لم تحذف أل من المضاف اضافة معنوية لزم تعريف المعرف ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وكل ذلك تحصيل الحاصل أما تعريف المعرف فظاهر وأما تخصيص المعرف فلانه اذا كان معرفا كان مخصصا وقيد بالمعنوية لان أل لا تحذف للاضافة اللفظية وهي التي يكون المضاف فيها مشتقا مضافا الى معموله لانها لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وتفصيل ذلك أن أل لا تمتنع فيهما من المثنى والجمع على حده نحو الضاربا زيد والضاربو زيد ولا من المفرد والجمع بغير الواو والنون اذا كانا متعديين ومجرورهما مضمر نحو الضاربك والضرابك أو مظهر باللام نحو الضارب الرجل والضراب الرجل أو مضاف الى المظهر باللام مرة بعد أخرى نحو الضارب وجه الرجل (قوله الا من اسم الله والجملة المحكية) زاد المبرد ما سمي به من الموصول المحلى بأل مع صلته كيا الذي قام وصوّبه ابن مالك وان منعه سيبويه فان سمي به بلا صلته منع نداؤه اتفاقا اهـ صبان ثم انه يجوز أن تقول في اسم الجلالة يا ألله بقطع الهمزة لانها لعدم مفارقتها له صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف في النداء وحينئذ تثبت ألف يا وجوبا وبوصلها نظرا الاصلها وحينئذ تثبت ألف يا أو تحذف ففيه ثلاثة أوجه بخلاف يا ألمنطلق زيد فيجب قطع همزته مع ثبوت ألف يا لان ما بدئ بهمزة الوصل فعلا كان أو غيره يجب قطعها في التسمية به لصيرورتها جزأ من الاسم فتقطع في النداء أيضا ولا يجوز وصلها نظرا لأصالتها كما في الجلالة لان له خواص ليست لغيره (قوله يا الخليفة هيبة) والتقدير يا مثل الخليفة هيبة فدخول يا في الحقيقة على غير الالف واللام قال في التسهيل فصل لا يباشر حرف النداء في السعة ذا الالف واللام غير المصدر بهما جملة مسمى بها أو اسم جنس مشبه به خلافا للكوفيين في اجازة ذلك مطلقا اهـ نحو يا الأسد شدة أقبل ويا الخليفة جيبة أغث والعلة ما ذكر ولا يلزمه جواز يا القرية على تقدير يا أهل القرية لان ذكر وجه الشبه في الاول يدل على معنى المضاف المحذوف وهو المثلية بخلاف هذا (قوله فخير نعت للرجل على تقدير جنسية أل) أي بجعل أل لتعريف الجنس

أي ولا ذاكر بالجر والتنوين بالعطف على مستعتب وقرئ الله أحد الله بحذفه من أحد

(حذف أل)

(تحذف أل لذي الاضافة الندا وليس ذا يحمل تحكى بدا)
(كذا من اسم الله أو ما أشبهه وغير ما مر السماع عادله)

يعني أن أل تحذف للاضافة المعنوية نحو غلامك وأما اللفظية فقال ابن مالك فيها

ووصل أل بذا المضاف مغتفر ان وصلت بالثان كالجعد الشعر

وتحذف للنداء نحو يا رحمن الا من اسم الله والجملة المحكية نحو يا ألمنطلق زيد والمشبه به نحو يا الخليفة هيبة وسمع سلام عليكم بغير تنوين فقيل على تقدير أل وقيل على تقدير المضاف اليه وأما قولهم ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا فخير نعت للرجل على تقدير جنسية أل

أوأنهازائدة وقال ابن مالك انهابدل ويجوز مخالفة البدل للمبدل منه تعريفاوتنكيرا وقيل نعت على تقدير أل معهاوهذا هو محل الشاهد

﴿حذف لام الجواب﴾ ﴿لام جواب لو كذا لام لقد أيضا اذا طال الكلام يعتقد﴾ ﴿لام لأفعلن بالضروره يختص في مقالة مشهوره﴾

يعني ان حذف لام جواب لو جائز نحو لو نشاء جعلناه أجاجا وكذا حذف لام جواب القسم المقرون بقد مع طول الفصل بين القسم وجوابه وكذا حذف لام جواب القسم المقرون بالمضارع المؤكد بالنون نحو والله أفعلن أي لأفعلن قال في التسهيل وقد يستغنى بها أي بنون التوكيد عن اللام

فيكون مدخولها في المعنى كالنكرة فيصح نعته بالنكرة وهذا هو الذي رجحه في المغنى (قوله أوأنهازائدة) قائله الاخفش وليس بقياس والتركيب قياسي ففسد ماقاله الاخفش (قوله وقال ابن مالك انهابدل) أي كلمة خير لكن ابدال المشتق من الجامد ضعيف فبطل ماقاله ابن مالك قال الرضي والأغلب أن يكون البدل جامدا بحيث لوحذف الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا قدر الموصوف (قوله وقيل على تقدير أل معها) قائله الخليل و رده أن أل الداخلة على أفعل التفضيل لاتجامع من الجارة للمفضول

﴿مبحث حذف لام الجواب﴾ (قول الناظم في مقالة مشهورة) أشار به كما بالاصل الى قول عامر بن الطفيل

وقتيل مرة أثأرن فانه فرغ وان أخاكم لم يثأر

ومرة أبو قبيلة من قريش وأبو قبيلة من قيس عيلان وأثأرت آخذن ثأره والفرغ كسدر وقلس بفاء أوله وغين معجمة آخره الهدر قال الشاعر

أهان دمك فرغا بعد عزته ياعمرو بغيك اصرارا على الحسد

وفيه شاهد على أن الدم يجيء مضعفا وقد أنشده ابن الشجري في أماليه كما مر وأنشده شارح أبيات الايضاح هكذا

وقتيل مرة أثأرن فانه فرغ وان أخاهم لم يقصد

وكذا أنشده شارح المفصل والشاهد في قوله أثأرن أي لأثأرن وهو مضارع ثأرت القتيل وبالقتيل ثأرا وثؤرة اذا قتلت قاتله

﴿مبحث حذف جملة القسم﴾ (قوله غير الباء) اذلا يجوز التصريح بفعله الامعها (قول الناظم واختلفوا في ان زيدا الخ) أي هل يجب كونه جوابا القسم أولا

﴿مبحث حذف جواب القسم﴾ (قوله ان جاءني زيد والله أكرمته) الحق كما في الدماميني أن هذا من القسم الثاني فلم يعتبروا التقدم الرتبي وتكلف الشمني فأكرمته جواب الشرط وجواب القسم محذوف لدلالة ماقبله وهو الجملة الشرطية عليه عملا بقول ابن مالك المذكور في الشرح (قوله و يجوز في غير ذلك) أي يجوز حذف الجواب في غير ما اذا تقدم عليه أو اكتنفه مايغني عنه (قوله أي لتبعثن) أي بدليل يوم ترجف (قوله وهذا المقدر هو العامل في يوم ترجف) أي أو عامله اذكر وقيل الجواب ان في ذلك لعبرة وهو بعيد لبعده من القسم (قوله أي ليهلكن) أي بدليل كم أهلكنا أوانك لمنذر بدليل بل عجبوا أن جاءهم منذر وقيل الجواب مذكور فقال الاخفش قد علمنا وحذفت اللام للطول مثل قد أفلح من زكاها ابن كيسان مايلفظ من قول الآية الكوفيون بل عجبوا والمعنى لقد عجبوا بعضهم ان في ذلك لذكرى (قوله انه لمعجز وقيل غير هذا) أي فقيل انك لمن المرسلين أو ما الامر كما يزعمون وقيل مذكور فقال الكوفيون

﴿حذف جملة القسم﴾

﴿وشاع حذف جملة للقسم الامع الباعلى المرتسم﴾ ﴿واختلفوا في ان زيداقاما وفي لعمرو دهره قدناما﴾

يعني أن حذف القسم (١) كثيرا اذا كان حرف القسم غير الباء ومهما قيل لافعلن نحو لأعذبنه أوقيل لقد فعل نحو والقد صدقكم الله وعده أوقيل لئن نحو لئن أخرجوا لايخرجون معهم فثم قسم مقدر قبلها ان لم يلفظ به

﴿حذف جواب القسم﴾

﴿يجب ان عليه قد تقدما ماعنه يغني أو توسط اعلما﴾

يعني أن حذف جواب القسم يجب ان تقدم على القسم أو اكتنفه مايغني عن الجواب نحو زيد قائم والله أو زيد والله قائم ومنه تقدم الشرط عليه نحو ان جاءني زيد والله أكرمته قال ابن مالك

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم

وان قلت زيد والله انه قائم جاز أن يكون الجواب ان وجملة القسم هي الخبر وأن تكون ان هي الخبر والجملة الاسمية نابت عن الجواب و يجوز في غير ذلك نحو والنازعات غرقا أي لتبعثن وهذا المقدر هو العامل في يوم ترجف ومثله ق والقرآن المجيد أي ليهلكن وص والقرآن ذي الذكر أي انه لمعجز وقيل غير هذا والله أعلم

(١) قوله كثيرا أي لازم تأمل كتبه مصححه

(حذف جملة الشرط) (وحذفها اطرد من بعد الطلب ودونه فاحفظ لذا نلت الارب)

يعنى أن حذف جملة الشرط مطرد بعد الطلب نحو فاتبعونى يحببكم الله أى ان تتبعونى يحببكم الله فاتبعنى أهدك أى ان تتبعنى أهدك وقيل جزم جواب الطلب به ولا حذف ويجوز بدون الطلب نحو ياعبادى الذين آمنوا ان أرضى واسعة فاياى فاعبدون أى ان لم تتأت لكم العبادة فى أرض فاياى فاعبدون فى غيرها والله أعلم ونحو فالله هو الولى أى ان أرادوا وليا فالله الخ

(حذف جملة جواب الشرط) (ان يسبق الجواب أو يكتنفا فحذفها أتى على ماعرفا)

يعنى أن حذف جواب الشرط واجب ان تقدم على الشرط أوا كتنفه مايدل عليه نحو هو ظالم ان فعل كذا أو هو ان فعل كذا ظالم ففى المثال الاول تقدم على الشرط مايدل على جوابه وفى الثانى اكتنفه ومن الثانى وانا ان شاء الله لمهتدون ووالله ان جاء زيد لأكرمنه قال ابن مالك واحذف لدى اجتماع شرط الى آخر البيت المتقدم ويجوز حذفه فى غير هذا نحو فان استطعت أن تبتغى نفقا فى الارض أو سلما فى السماء أى فافعل ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الارض أى لما آمنوا أو لكان هذا القرآن أولى بذلك منه لو تعلمون علم اليقين أى لارتدعتم

(وان يك الشرط مضارعا حظل حذف له كما سمى فيما نقل)

يعنى أن حذف جواب الشرط ممنوع اذا كانت جملة الشرط مضارعا قال ابن مالك فى تسهيله فان تقدم عليها أى على أداة الشرط شبيه بالجواب معنى فهو دليل عليه وليس اياه خلافا للكوفيين والمبرد وأبى زيد ولا يكون الشرط حينئذ غير ماض الا فى الشعر وقال أيضا فيه وان حذف الجواب لم يكن الشرط مضارعا غير منفى بلم الا قليلا وقوله غير ماض أى لفظا أو معنى وهو المنفى بلم لفظا

(تنبيه) وقال فيه أيضا ويحذف الجواب كثيرا القرينة وكذا الشرط ويحذفان بعدان كقوله

قالت بنات العم ياسلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان

أى وان كان فقيرا معدما رضيته

(وجملة الشرط مع الجزا خبر ضعف لحذف فابيت اشتهر)

يعنى أن قول ابن معطى * اللفظ ان يفد هو الكلام * خبر المبتدا فيه جملة الشرط والجواب وضعف هذا الاعراب بحذف الفاء من الجملة الاسمية الواقعة جوابا للشرط وقيل الجملة الاسمية هى الخبر وجواب الشرط محذوف لدلالة الجملة الاسمية عليه

والزجاج ان ذلك لحق وفيه بعد قال الفراء لانجد هذا القول مستقيما فى العربية لتأخره جدا عن قوله والقرآن الاخفش ان كل الا كذب الرسل الفراء وثعلب ص لان معناه صدق الله ورده أن الجواب لايتقدم وقيل كم أهلكنا وحذفت اللام للطول

(مبحث حذف جملة الشرط) أى مع الاداة (قوله مطرد بعد الطلب) هذا مبنى على أن الجملة الواقعة بعد الطلب لاداة شرط مقدرة مع فعل الشرط وأن الجازم للفظ فعل تلك الجملة الاداة المقدرة وأما على القول بان الجملة الواقعة بعد الطلب جواب للطلب المتقدم وأن الجزم به فلا حذف فى الكلام

(مبحث حذف جملة جواب الشرط) (قوله يعنى أن حذف جواب الشرط واجب) أى بشرط الدليل عليه كما قال وأن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا كما مثله أو معنى وهو المضارع المنفى بلم كأنت ظالم ان لم تفعل ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله لئن لم تنته لأرجمنك فجملة ليقولن ولأرجمنك جواب القسم المدلول عليه باللام الاولى وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضى شرطه ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض الا فى الضرورة خلافا للكوفيين ولا يرد نحو قوله تعالى وان تجهر بالقول فانه يعلم السر وأخفى وان يكذبوك فقد كذبت رسل حيث صرحوا بأن جوابه محذوف والمذكور تعليل له أى وان تجهر فلا فائدة فى الجهر فانه يعلم السر وان يكذبوك فتأس لأنه قد كذبت مع أن شرطه غير ماض لان محل المنع اذا لم يسد شئ فى محل الجواب مسده لكن يرد نحو يصوركم فى الارحام كيف يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصوركم مع أن فعله غير ماض الا أن يخص ذلك بالشرط الجازم (قوله ان تقدم على الشرط) خرج بقوله ان تقدم عليه الخ ما اذا أشعر الشرط نفسه بالجواب نحو فان استطعت أن تبتغى نفقا الخ أى فافعل كما فى الشرح أو وقع جوابا نحو ان جاء فى جواب أتكرم زيدا وان الحذف فيهما جائز لا واجب (قوله خبر المبتدا فيه جملة الشرط والجواب) جوز هذا الوجه فى المغنى وجوز أن يكون خبرا والجواب محذوفا (قوله وضعف هذا الاعراب) أى لانه تلزمه الضرورة على كل حال حتى فى الوجه الذى ذكرنا اذ جملة هو الكلام ان جعلت جوابا كان فيه ضرورة حذف الفاء أو خبرا كان فيه ضرورة حذف الجواب اذ شرط حذفه اختيارا مضى فعل الشرط

وهذا أولى لأن كون فعل الشرط مضارعا مع حذف الجواب جائز في الشعر للضرورة

﴿من حذف ذا الجواب ان يك الجواب   وقوعه بغير ذا الشرط صواب﴾

يعني أن الجواب اذا كان غير مسبب عن الشرط بأن صح وقوعه بدون الشرط فليس بجواب حقيقة وانما هو ساد مسده نحو من كان يرجو لقاء الله فان أجل الله لآت وان تجهر بالقول فانه يعلم السر وان يكذبوك فقد كذبت رسل ان يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله ونحو ذا مما لم يكن فيه الجواب مسببا عن الشرط

﴿حذف الكلام بجملته﴾

﴿من بعد أحرف الجواب يحذف   وفي الندا نعم وان فلتعرفوا﴾

﴿كذاك من بعد مثال وردا   أعني وإما الا على ما اعتمدا﴾

يعني أن حذف الكلام بجملته يجوز في خمسة مواضع أحدها بعد أحرف الجواب نحو أقام زيد فتقول نعم أي قام وتقول ألم يقم زيد فتقول بلى ان أبطلت النفي ونعم ان صدقته أي بلى قام أو نعم لم يقم ومن ذلك قول الشاعر

قالوا أخفت فقلت ان وخيفتي   ما ان تزال منوطة برجائي

فان هنا بمعنى نعم الثاني بعد نعم وبئس اذا حذف المخصوص وجعل خبر مبتدا محذوف أو مبتدأ خبره محذوف نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد أي هو أيوب صلى الله على سيدنا محمد وعليه وسلم تسليما الثالث بعد حرف النداء في نحو يا ليتني ويارب سار وباحبذا على أن المنادى محذوف وأما على أن يا معها للتنبيه فليس حذف هنا الرابع بعد ان الشرطية التي تقدم ذكرها كقوله قالت بنات العم الخ الخامس في قولهم افعل هذا اما لا أي ان كنت لا تفعل غيره فافعله وهذا تكرار مع الرابع قبله وذكرناه للتنبيه على تكراره

لفظا أو معنى كما تقدم فلا مرجح لأحدهما **(قوله وهذا أولى)** قال العلامة الحفني قاعدة متى تقدم المبتدأ على الشرط فان اقترن ما بعدهما بالفاء أو صلح لمباشرة الاداة كان جوابا والخبر محذوفا والا كان خبرا والجواب محذوفا لكن هذه القاعدة محمولة على السعة لجواز حذف الفاء للضرورة

﴿مبحث حذف الكلام بجملته﴾ **(قوله فان هنا بمعنى نعم)** لانها لو كانت العاملة لكانت محذوفة الاسم والخبر وذلك غير جائز فيها وذلك أن المؤكدة لا يحذف جزآها معا وقوله ما ان تزال ان زائدة أي لا تزال ومنوطة معلقة اسم مفعول من نطت الشئ أنوطه والرجاء توقع أمر محبوب ضد اليأس فهو مادام مترجيا وقوع ما يحب خائف من عدم وقوعه **(قوله اذا حذف المخصوص)** أي وقيل ان الكلام جملتان وأما اذا قلنا انه مبتدأ خبره الجملة قبله فالمحذوف جزء الكلام **(قوله الثالث بعد حرف النداء)** هذا هو الثاني عند الناظم ولم يرتبها كما فعل الناظم تبعا للاصل والخطب سهل وانما كان هذا من حذف الكلام بجملته أي بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة لان المنادى عند سيبويه وجمهور البصريين مفعول به لأدعو مقدرا وأصل يا زيد أنادي زيدا حذف أنادي لزوما لكثرة الاستعمال ودلالة النداء عليه فحذفت الجملة الفعل والفاعل محذوف فاذا حذف المنادى أيضا كان الكلام بجملته محذوفا **(قوله على أن المنادى محذوف)** هذا هو قول الجمهور وذهب أبو علي الى أنه ليس في هذا الكلام منادى محذوف بل تدخل يا خاصة على الفعل والحرف لمجرد التنبيه **(قوله قالت بنات العم الخ)** قيل هو لرؤبة وقبله

قالت سليمى ليت لي بعلا يمن   يغسل جلدي وينسيني الحزن

وحاجة ما ان لها عندي ثمن   ميسورة قضاؤها منه ومن

قالت بنات العم الخ قال الدماميني الكلام أداة الشرط وجملتاها فالمحذوف بعضه وجوابه أن الحرف ألغي لعدم مدخليته في الاسناد الكلامي والحكم الاعرابي

﴿مبحث حذف أكثر من جملة في غير ماذكر﴾ من الشرط وجوابه وجواب القسم **(قوله طبك الخ)** بالباء الموحدة مثلث الطاء ويروى طبعك وهو بمعناه والبيت من أبيات لعبيد بن الابرص وبعده

كنت بيضاء كالمهاة واذ آ * تيك نشوان مرخيا أذيالي

فاتركي خط حاجبيك وعيشي * معنا بالرجاء والتأمال

زعمت أنني كبرت وأني * قل مالي وضن عني الموالي

ان تريني تغير الرأس مني * وعلا الشيب مفرقي وقذالي

فبما أدخل الخباء على مهـ * ضومة الكشح طفلة كالغزال

﴿حذف أكثر من جملة في غير ماذكر﴾

﴿وحذفوا في غير ما قبل سبق   ومنه آي كلها به التحق﴾

يعني أن حذف أكثر من جملة جاء في غير ما تقدم كقوله

ان يكن طبك الدلال فلو في   سالف الدهر والسنين الخوالي

لحذف بعد لو شرطها وجوابها معا ومنه قوله تعالى فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى أى فضربوه فحيى فقلنا كذلك يحيى الله الخ وهذه ثلاث جمل ومنه أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون يوسف أى فأرسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا فأرسلوه فأتاه وقال له يا يوسف الخ فهذه أربع جمل حذفت مع المجرور وحرف النداء وفقلنا اذهبا الى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم التقدير فأتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم وهذه أربع أيضا والله أعلم

﴿تنبيه * ويلزم النحوى فى الذى اشتهر   نظره فى المبتدأ أو الخبر﴾

﴿أو شرط أو جواب أو ما عطفا   أو عاطف كما لديهم عرفا﴾ ﴿كذاك معمول بدون عامل   ان جاء حذف بعضها وذا جلى﴾

يعنى أن الحذف الذى يلزم النحوى النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة النحوية بأن يجد مبتدأ بلا خبر أو خبرا بلا مبتدأ أو شرطا بلا جواب أو جوابا بلا شرط أو معطوفا بلا معطوف عليه أو معطوفا عليه بلا معطوف أو معمولا بدون عامل أو عاملا بدون معمول وغير ذلك من كل ما يجوز حذفه وقد تقدم بيان جميعه فى هذا الباب وأما تقدير نحو والبرد بعد سرابيل تقيكم الحر ولم تعبدنى بعد أن عبدت بنى اسرائيل من كل ما لا يحتاج فيه للاعراب فتقديره خاص بالمفسر

﴿وغير ذا مما لديهم وردا   مثل الذى أذكر فى نظم بدا﴾

﴿وحذفه للخوف والابهام   والوزن والتحقير والاعظام﴾ ﴿والعلم والجهل والاختصار   والسجع والوفاق والايثار﴾

﴿فهو وظيفة البيانيينا   لانهم بذاك يعتنونا﴾

يعنى أن غير ما ذكر من الحذف مما يذكره النحويون من العلل المسرودة فى بيتى أبى حيان وغيرها كحذف الفاعل للخوف منه أو عليه أو لابهامه على السامعين أو لوزن النظم أو السجع أو لتحقيره أو تعظيمه أو علم السامع به أو جهله عند المتكلم أو لاختصار الكلام أو لاصلاح السجع أو وفاقه أو لايثاره هو وظيفة البيانيين لانهم هم الباحثون عن علل التراكيب ومعانيها والقصد منها

﴿فتى المعانى عندهم أبكار   واقتضها لديهم الافكار﴾

﴿اذ أنفقوا نفائس الاعمار   وبذلوا المجهود فى الأعصار﴾

﴿حتى تبدت لذوى العيون   كالشمس بعد حجبها المصون﴾

يعنى أن هذه المعانى التى يبحث عنها البيانيون بمنزلة الابكار عندهم فى الرتق والحجاب وميل النفوس اليها وأن ازالة الافكار لله حجبها وفتقها ارتقها بمنزلة اقتضاض الابكار فى اللذة والسرور لانهم أنفقوا أى بذلوا الاعمار والمجهود أى الطاقة فى الازمان فى تناولها والاطلاع عليها حتى تبدت أى ظهرت لهم تلك المعانى كالشمس بعد حجبها بالغيم فى شدة البرد لانها فى تلك الساعة أحب الى النفوس وأظهر من غيرها

﴿والاصل قال قد وضعت ذا الكتاب   لكى أفيد من لتفسير أجاب﴾

يعنى أن الاصل وهو ابن هشام قال وضعت هذا الكتاب وهو مغنى اللبيب لافادة متعاطى التفسير وكلام العرب باعرابهما والعلل التى بحذف الفاعل أو المفعول أو المبتدا أو الخبر لاجلها لا تتوقف عليها استقامة معنى الكلام ولا صحة اعرابه

﴿لاجل ذا لم أقتصر عما يراد   من علما النحو على هذا المراد﴾ ﴿بل قيل لى يوما لماذا لم ترى   مفسرا أو معربا كما جرى﴾

﴿فقال ذا المغنى أراه يغنى   عما ذكرتم والبعيد يدنى﴾

يعنى أنه لاجل قصده افادة متعاطى التفسير وكلام العرب لم يقتصر على ما يراد من علماء النحو وهو بيان أحكامه بل زاد على ذلك بيان معانى آيات كثيرة جدا لافادة متعاطى التفسير ولذا لما قيل له هلا فسرت القرآن أو أعربته فقال عن ذلك أغنانى المغنى مع تقريبه للافهام المعنى البعيد

﴿لذاك قد نظمته ليسهلا   ما رامه الشيخ به ويكملا﴾

يعنى أن الناظم رضى الله عنى وعنه وأعطاه غرضه قال قد نظمته أى المغنى لذلك الذى اشتمل عليه من افادة متعاطى التفسير وكلام العرب ليسهل ما رامه الشيخ ابن هشام من النفع به ويكمل لان حفظ النظم واستحضار معانيه أسهل منهما فى النثر

فتعاطت جيدها ثم مالت * ميلان الكثيب بين الرمال
ثم قالت فدا النفسك نفسى * وفدا المال ثم أهلك مالى

(قوله لحذف بعد لو شرطها وجوابها معا) أى فلو كان هذا عادتك فيما مضى لاحتملناه منك فقد حذف جملة شرط لو وجملة جوابها وذلك أكثر من جملة وفيه أن هذا لا يخرج عما تقدم لان حذف كل من الجواب والشرط قد تقدم والجواب انه غيره من حيث ان المحذوف الامران معا أى وما تقدم حذف واحد فقط (قوله فهذه أربع جمل) بل هى خمس فالجملة الاولى لأستعبره الرؤيا أى لاطلب منه تعبيرها وتفسيرها والثانية ففعلوا والثالثة فأتاه والرابعة فقال له والخامسة يا فانها نائبة عن جملة أدعو وأما قوله الى يوسف فهو متعلق الجملة المذكورة أعنى أرسلون (قوله وهذه أربع أيضا) بل هى ثلاث الاولى فأتياهم الثانية فابلغاهم الرسالة الثالثة فكذبوهما (قول الناظم لذلك قد نظمته الخ) قلت وقد كنت صغت أبياتا فى مدح هذا النظم العجيب ونصها

لله منظـوم عظيم الشان * قد فاق نظم الدر والعقيان
وزرى على الحلل النفائس واغتدى * فى الحسن فردا ماله من ثانى
قد صاغه نجل الملوك غضنفر * مولاى ذو التحرير والاتقان
عبد الحفيظ أدام ربى حفظه * بمحمد خير الورى العدنان
جمع الحروف المفردات بجوهر * من لفظه وأتى لها بمعانى
تحتار فى ادراكها أهل النهى * من قبل حتى ساقها بيان
وكذا أتى من غيرها بعجائب * حتى غدت كالشمس فى الميزان
فالله يجزيه بخير جزائه * ويديمه فى عزة وأمان

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا أثيرا كما لانهاية لكمالك وعدد كماله وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم

(الباب السادس من الكتاب فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها)

(وذلك فى تفسير لو مع اذا
من أوجه فحقق وخذا)
يعنى أن من الامور المشتهرة بين المعربين والصواب خلافها تفسيرهم لو بأنها حرف امتناع لامتناع والصواب ما تقدم من أنها حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه ومنها تفسيرا اذا بأنها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيه معنى الشرط غالبا وهذا معيب من أوجه أحدها اطلاقهم له عليها فى كل موضع والصواب تفسيرها فى كل موضع بما يليق بها والثانى كونه أحسن منه تفسيرها بأنها ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه

(مبحث الباب السادس من الكتاب) فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والمدربين والصواب خلافها وهى كثيرة (قوله تفسيرهم لو بأنها حرف امتناع لامتناع) أى حرف يدل على امتناع جوابها لامتناع شرطها وهذه العبارة فاسدة لاقتضائها أن لو تكون لانتفاء الامرين دائما وليس كذلك لانها انما تدل على انتفاء الامرين اذا كان الجواب مساويا للشرط فى التحقق كما فى لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فان كان أعم منه فلا تدل على انتفاء الجواب بل على انتفاء الشرط فقط كما فى لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا اذ لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء الضوء وانما يلزم انتفاء القدر المساوى منه للشرط وهو ضوء الشمس وقد تكون لتقرير الجواب سواء وجد الشرط أولا كما فى لو لم يخف الله لم يعصه والحاصل أن هذه العبارة التى قالوها تفيد أنها دائما لامتناع الامرين مع أنها قد تكون لامتناع الاول وقد تكون لتقرير الجواب مطلقا وجد الشرط أولا (قوله والصواب ما تقدم من أنها حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه) أى حرف يدل على انتفاء تاليه وهو الشرط يلزم من ثبوت ذلك الشرط ثبوت تاليه وهو الجواب وانما كانت هذه العبارة صوابا لانه لم يتعرض فيها لنفى الثانى بل لنفى الاول وان الثانى انما يثبت عند ثبوت الاول وأما امتناع الثانى عند امتناع الاول فمسكوت عنه (قوله ومنها تفسيرا اذا) يعنى غير الفجائية (قوله والثانى كونه أحسن منه تفسيرها بأنها الخ) انما كان هذا أحسن مما قالوه لان هذه العبارة ليست موهمة لخلاف المراد بخلاف عبارتهم ومن جهة افادة هذه أن اذا صالحة لتضمن معنى الشرط وليست متضمنة لمعناه بالفعل كما هو ظاهر عبارتهم فانها فى بعض المواضع متضمنة لمعنى الشرط وفى بعضها غير متضمنة لذلك (قوله ظرف مستقبل) أى وأما ظرف لما يستقبل فهو موهم خلاف المراد لافادته ان اذا ظرف للظرف لان ما يستقبل من الزمان ظرف (قوله منصوب بجوابه) هذا بناء على ما للجمهور والذى اختاره الناظم تبعا للاصل أنها منصوبة بالشرط كما قال

واختلفوا فى العامل الذ نصبا * اذا على قولين فيما انتسبا
فقيل شرطها وذا المعتمد * أو الجواب وهو ما قد أبعدوا

صالح لغير ذلك والثالث كونه أخصر منه أيضا

﴿وقولهم فى النعت يتبع نعم * لديه أحكام حواها من نظم﴾

﴿النعت مدح نسب ذم صفه * خصص بوصف وضح افصل عممه﴾

﴿وأكدن وابهمن وارفعه * واشقه كفاطن من فطنه﴾

يعنى أن قولهم النعت يتبع المنعوت فى أربعة من عشرة انما هو فى الحقيقى لا فى السببى ولديه أحكام أى فيه أحكام أى علل يجىء لاجلها وهى المدح نحو الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك والذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم والنسب نحو جاء زيد القرشى وتوضيح المعرفة نحو جاء زيد التاجر وتخصيص النكرة نحو جاء رجل عالم والتفصيل نحو مررت برجلين عربى وعجمى والتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين والتوكيد نحو أمس الدابر المنقضى أمده لا يعود والابهام نحو تصدق بصدقة كثيرة أو قليلة والشك ومثاله كمثال الابهام ولرفعة معناه نحو يحكم بها النبيون الذين أسلموا نعت النبيون بالذين أسلموا للاعلام برفعة الاسلام واعلام المتكلم المخاطب بأنه عالم بحال المنعوت نحو جاء قاضى بلدك الكريم الفقيه

﴿وهو على قسمين ذا فهم تصب * اما حقيقى واما سببى﴾

﴿كجاء زيد الكريم تذكره * وجاء زيد الكحيل شعره﴾

يعنى أن النعت على قسمين حقيقى وهو ما رفع ضمير المنعوت المستتر نحو جاء زيد الكريم وسببى وهو ما رفع الاسم الظاهر أو الضمير البارز نحو جاء زيد الكحيل شعره هذا مثال رافع الظاهر ومثال رافع الضمير جاءنى غلام امرأة ضاربته هى وامرأة رجل ضاربها هو

﴿أما الحقيقى لدى من فسره * يتبعه فى أربع من عشره﴾

﴿أفرد وثن اجمع ونكر عرف * ذكر وأنث حركن فلتعرف﴾

يعنى أن النعت الحقيقى يتبع منعوته فى أربعة من عشرة أحدها الافراد أو أحد فرعيه وهما التثنية والجمع الثانى النكرة أو فرعها وهى المعرفة الثالث التذكير أو فرعه وهو التأنيث الرابع أحد الحركات الثلاث وهى الرفع والنصب والجر نحو جاء زيد العاقل فالعاقل نعت حقيقى لرفعه ضمير المنعوت المستتر فتبع زيدا فى الافراد والتذكير والمعرفة والرفع ورأيت امرأة عاقلة فعاقلة تبعت امرأة فى الافراد والتأنيث والتنكير والنصب وقس على هذين المثالين بقية الامثلة

﴿واثنين من خمس لدى الاسباب * عرف ونكر وسم الاعراب﴾

(قوله صالح لغير ذلك) أى كتضمنها معنى الشرط (قوله والثالث كونه أخصر منه أيضا) وذلك لانه ينبغى أن يلق للمتدر بين العبارة التى فيها الايجاز لتخف على الالسنة اذا الحاجة داعية الى تكرارها (قوله يعنى ان قولهم النعت الخ) النعت يرادفه الوصف والصفة على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين وهما للبصريين (قوله وهى المدح) بقى عليهما الترحم نحو اللهم أنا عبدك المسكين والتعليل نحو عظم زيدا العالم وبيان الماهية ويسمى صفة كاشفة نحو الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله (قول الناظم اما حقيقى واما سببى الخ) لانه لا يخلو اما أن يرفع ضمير المنعوت المستتر أو لا الاول الحقيقى والثانى السببى فالحقيقى هو الجارى على من هو له فى اللفظ والمعنى أما لفظا فلانه تابع له فى اعرابه وأما معنى فلانه نفسه فى المعنى والسببى هو الجارى على غير من هو له فى المعنى نسبة للسببى بياء النسب فى المنسوب اليه أيضا فلما نسب اليه حذفت ياء النسبة من المنسوب اليه كما تقول فى النسبة الى الشافعى شافعى فان المنسوب اليه وهو الشافعى فيه الياء لكنه عند النسبة تحذف الياء من المنسوب اليه وذلك السببى المنسوب اليه نسبة للسبب وهو الضمير أطلق عليه سبب لان السبب لغة الحبل والحبل شأنه أن يربط به فلما كان الضمير كذلك أى يقع به الربط فى الجمل التى تقع خبرا وفى جملة الصلة بالموصول والصفة بالموصوف أطلق عليه لفظ السبب لذلك وقيل اللفظ المتصل به الذى هو الاسم الظاهر الذى رفعه النعت سببى لاتصاله بالسبب الذى هو الضمير (قوله أما الحقيقى لدى من فسره الخ) قلت وقد أشار الى ذلك من قال

يتبع نعت أولا من عشره * فى أربع معلومة مقرره

افراد أو تثنية وجمع * أو نصب أو خفض كذا فى الرفع

كذاك فى تعريف أو تنكير * يقع أو تأنيث أو تذكير

(قوله نحو جاء زيد العاقل الخ) أورد عليه أل فى اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول فالنعت حينئذ يكون بالموصول لا بالمشتق والموصول ليس مشتقا بالفعل فلم يطابق المثال الممثل له وأجيب بأن محل كون أل الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول موصولة اذا أريد به الحدوث أما اذا أريد به الثبوت كالمؤمن والكافر والعاقل والفاجر فأل فيه معرفة وليست موصولة (قوله وقس على هذين المثالين الخ) ثم اعلم أن تبعية النعت الحقيقى للمنعوت فى أربعة من عشرة مقيد بالخلو عن المانع أما اذا وجد مانع فقد تتخلف تبعيته فى بعض تلك الامور وذلك اذا كان النعت صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور أو فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح أو كان أفعل التفضيل المجرد من أل والاضافة فانه يخبر به عن

المفرد والمثنى والجمع مذكرا أو مؤنثا بلفظ واحد وأن لا يكون النعت جملة فانها لا توصف بتعريف ولا تنكير ولا افراد وتثنية وجمع ولا تذكير وتأنيث وان كانت توصف بالاعراب باعتبار محلها نعم بالنظر لتأويل الجملة بمفرد يصح أن يقال انها توافق المنعوت في أربعة من عشرة بالنظر للمفرد الذي تؤول به وتكون الموافقة في الحقيقة لذلك المفرد وانما وافق النعت المنعوت في أربعة من عشرة لان النعت الحقيقي نفس منعوته في المعنى لما مر والموافقة تشعر بالمماثلة بخلاف المخالفة لا يقال قد توجد المخالفة بينهما لفظا في مثل مررت بسيبويه هذا فان المنعوت مكسور والنعت ساكن وفي مثل جاءني عبد الله الظريف أو بعلبك الظريف أو تأبط شرا الظريف فان المنعوت مركب والنعت مفرد وفي مثل مررت برجل يكتب فان المنعوت مفرد والنعت مركب من الفعل والفاعل لانا نقول المراد بالتبعية في الاعراب لا في اللفظ فالمشروط انما هو التبعية في الاعراب وسيبويه وهذا متوافقان في الاعراب غايته أن الاعراب محلي لا يظهر فلا يضر تخالف اللفظ لان الاتفاق في اللفظ ليس بشرط (**قوله** يتبع منعوته في اثنين من خمسة الخ) ويطابق النعت مرفوعه الظاهر في اثنين من الخمسة الباقية واحد من الافراد والتثنية والجمع على لغة وواحد من التذكير والتأنيث (**قوله** ويلزم الافراد على اللغة الفصحى) يعني أن الأفصح الافراد في النعت مطلقا ولو كان المرفوع مثنى أو جمعا ويذكر لتذكير مرفوعه ويؤنث لتأنيثه كالفعل فيقال مررت برجلين حسن غلاماهما وبرجال حسن غلمانهم وبامرأة حسن غلامها وبرجل حسنة جاريته وبنساء حسن غلمانهن كما يقال في الفعل حسن غلاماهما وحسن غلمانهم وحسن غلامها وحسنت جاريته وحسن غلمانهن كان الاحسن في جمع النعت هو جمع التكسير دون التصحيح اذا أريد جمعه وأما ان جرينا على لغة أكلوني البراغيث وهي لغة من يلزم الفعل أو الوصف علامة التثنية أو الجمع اذا أسند لمثنى أو جمع فنقول على هذه اللغة مررت برجلين حسنين غلاماهما وبرجال حسنين غلمانهم فان لم نجر على هذه اللغة وافقه في واحد من اثنين فقط وهما التذكير والتأنيث ولزم النعت الافراد وان رفع مثنى أو جمعا كما تقدمت الاشارة اليه (فائدتان) الاولى النعت بالجملة هل هو من أي قبيل فقد أرجعه بعضهم لكل من القسمين فنحو مررت برجل قام يرجع للنعت الحقيقي لان الفعل رافع لضمير المنعوت أولانه في قوة قائم ونحو مررت برجل قام أبوه يرجع للسببي لان الفعل رفع اسما ظاهرا متصلا بضمير المنعوت (الثانية) قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا فانه وصفت النكرة وهي همزة بالمعرفة وهي الذي جمع وكذلك وصف لفظ الجلالة الذي هو أعرف المعارف بالنكرة في قوله تعالى الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين فان اضافة مالك الذي هو اسم فاعل ليوم الدين لا تفيده تعريفا لانها اضافة لفظية والجواب أما عن الاول فان الموصول يعرب بدلا وليس نعتا وأما عن الثاني فان اسم الفاعل اذا قصد منه الاستمرار لا خصوص الحال والاستقبال كانت اضافته معنوية فيكون معرفة فيصح حينئذ نعت المعرفة به (**قوله** ان رغدا نعت مصدر محذوف الخ) في الدماميني لا ينبغي أن يعد هذا فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه لانه آل الامر من كلامه الى أن الذي اشتهر في هذا بين المعربين صواب وان تخطئتهم عما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف المحل والجواب انه انما عد فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والمحققين خلافه واستدلالهم على ذلك لا بناء على اعتراضه على

يعني أن النعت السببي وهو ما رفع الاسم الظاهر أو الضمير البارز يتبع منعوته في اثنين من خمسة أحدها التعريف أو أصله وهو التنكير الثاني أحد حركات الاعراب الثلاث وهي الرفع والجر والنصب ويلزم الافراد على اللغة الفصحى وموافقة مرفوعه في التذكير والتأنيث نحو مررت برجال حسنة وجوههم فحسنة تبعت منعوتها في التنكير والجر ولزمت الافراد وأنثت لتأنيث مرفوعها ومررت بامرأة حسن وجهها فحسن تبع منعوته في التنكير والجر ولزم الافراد وذكر لتذكير مرفوعه وقس على هذين المثالين

(وقولهم نعت لمصدر كما

فاء جواب الشرط عنهم انتمى)

يعني أن قولهم في نحو فكلا منها رغدا ان رغدا نعت مصدر محذوف وكذا واذكر ربك كثيرا وقول ابن دريد

واشتعل المبيض في مسوده

مثل اشتعال النار في جزل الغضى

أي أكلا رغدا وذكرا كثيرا واشتعالا مثل اشتعال النار قيل فيه

أدلتهم (قوله والتحقيق أنه حال) الى هذا ذهب ابن كيسان (قوله وكقولهم أيضا ان الفاء الخ) قال الدماميني غاية ما فعلوه في هذا أنهم حذفوا مضافا لقيام قرينة عليه ولا محذور في ذلك ولا يقال ان الصواب خلافه ففي كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب وغيرها من ذلك ما لا يحصى كثرة (قوله لانها بعد النفي والنهي للاستدراك كلكن الخ) وفي الالفية * وبل كلكن بعد مصحوبيها * (قوله صوابه أن يقال انه مجزوم بشرط مقدر) وقد يكون انما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين وانما كان هذا صوابا لان المتبادر من عبارتهم أن الجازم للفعل نفس الامر وهو خلاف الصحيح (قوله لتجرده الخ) أي لدوران الرفع معه وجودا وعدما والدوران من مسالك العلة ولا يرد أن التجرد عدمي فلا يكون علة للرفع الوجودي لان معنى التجرد الاتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمي ولو سلم فهو عدم مقيد والممتنع علة للوجودي هو المطلق وأما الجواب بأن التجرد ليس علة مؤثرة بل علامة وهي يجوز كونها عدمية فلا يصح لتصريح الرضي بأن عوامل النحو بمنزلة المؤثرات الحقيقية على أنه ان أريد به أن علامة الوجودي تكون عدما مطلقا فهو باطل أو مقيدا فراجع للاول فتدبر وقال الكسائي رفع بأحرف المضارعة ورد بأن جزء الشئ لا يعمل فيه وقيل بالمضارعة نفسها قيل ولا ثمرة لهذا الخلاف (قوله لحلوله محل الاسم) فيقوم في قولك زيد يقوم واقع موقع قائم فارتفع لذلك ويعني بحلوله محل الاسم اذا كان خبرا أو حالا أو صفة لان الاصل في هذه الثلاثة الاسم فحيث حل المضارع فيها استحق الرفع الذي هو أول أحوال الاسم وأشرفها والماضي وان كان يقع في ذلك لكنه مبني الاصل فلم يؤثر فيه العامل كذا قال البصريون واعترض بوقوعه مرفوعا حيث لا يقع الاسم كهلا تفعل وستفعل وجعلت أفعل ورأيت الذي تفعل لاختصاص حرفي التحضيض والتنفيس بالفعل والصلة وخبر أفعال الشروع بالجمل وأجيب بأن المراد حلوله محله في الجملة وأيضا فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك فلم يغير اذ أثر العامل لا يغير الا بعامل آخر (قوله والعبارة الاولى عبارة ابن مالك) أي لان في قوله اذا يجرد ايماء الى أن رافعه هو التجرد وان أنكر المرادي هذا (فائدة) في طرة الكافية ما نصه

فبالتعري ارتفع المضارع * من ناصب وجازم وتابع
وقيل لا بل بحروفه وقيل * وقوعه موقع الاسما بالخليل
أولها عن المبرد وما * تلاه للكسائي فيما علما
ثالثها عن سيبويه نقلا * وهو الاصح عند جمع النبلا

وقد نظم بعضهم هذه الاقوال في بيت وزاد عليها وهو

تعرّ فا وقوع س مضارعه * ثعلب حرف ك فخذها جامعه

أشار بفا للفراء وبالسين لسيبويه وبالكاف للكسائي (قوله المشبهة لألفي التأنيث) أي من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا وقال المبرد جهة الشبه أن النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسبة الى صنعاء وبهراء ورد بأنه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون أبدلت منها وأما صنعاء وبهراء فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فأبدلوا النون من الواو شذوذا للمناسبة التي بينهما ألا ترى الى ادغام النون في الواو

والتحقيق أنه حال من ضمير مصدر الفعل أي فكلا أ كلا وكقولهم أيضا ان الفاء جواب الشرط صوابه أن يقال رابطة لجواب الشرط والجواب انما هو الجملة

(كذاك بل قد وقعت للاضراب)

يعني أن قولهم بل حرف اضراب صوابه حرف استدراك واضراب لانها بعد النفي والنهي للاستدراك كلكن وبعد الخبر والامر للاضراب

(وقولهم جواب أمر لارتياب
بل ذاك مجزوم بشرط ما ظهر)

يعني أن قولهم في تعالوا أتل ان الفعل مجزوم في جواب الامر صوابه أن يقال انه مجزوم بشرط مقدر

(ونحو ذا الذي المضارع بهر
(أعني به ما قد بدا في الألسن
من قولهم حرد في المبين)

يعني أن قولهم في نحو يقوم زيد فعل مضارع مرفوع لتجرده من ناصب وجازم صوابه أن يقال فيه مرفوع لحلوله محل الاسم والعبارة الاولى عبارة ابن مالك قال

ارفع مضارعا اذا يجرد
من ناصب وجازم كتسعد

(كذاك ما يقال في سكرانا
عثمان أيضا فخذ البيانا)

يعني أن قول المعربين تبعا للكوفيين امتنع صرف نحو سكران للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة أصوب منه قول البصريين ان منع الصرف للزيادة المشبهة لألفي التأنيث من جهة امتناع تاء التأنيث معهما

(قوله

(قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) مثنى وثلاث ورباع منصوبة على الحال من فاعل طاب المستتر أو من مرجعه وجوز العلامة كونها حالا من النساء على تقدير جعل من بيانية وذهب أبو البقاء الى كونها بدلا من ما والى الحالية ذهب البصريون وهو المذهب المختار والكوفيون لم يجوزوا ذلك لانها معارف عندهم وأوجبوا فى هذا المقام ما ذهب اليه أبو البقاء وهى ممنوعة من الصرف على الصحيح وجوز الفراء صرفها (قوله لا يعرف فى كلام العرب) خصوصا فى هذا المقام الذى فيه العدد معدول عن الاصل بخلاف جعل أو بمعنى الواو فانه موجود فى اللغة (قوله لان العدد اما مقصود جمعه أو ليس بمقصود) وتوضيحه أن الاعداد التى تجمع قسمان قسم يؤتى به ليضم بعضه الى بعض وهو الاعداد الاصول نحو ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه الى بعض وانما يراد الانفراد لا الاجتماع وهو الاعداد المعدولة كهاتين الآيتين قلت وحكمة العدل فى ألفاظ العدد عن الاصلى الى غيره الايماء الى عدم صحة ضم بعضه لبعض اذا وقع العطف كالآية مع الاختصار الذى لا يفى به الاصل الا بالتكرار وانما عطف بالواو لينكح المخاطبون ما أرادوا من هذا العدد اتفاقا واختلافا اذ لو عطف بأو لتعين على جميعهم أحد معطوفيها فقط أنظر المغنى (قوله واذا أعيدت معرفة الخ) انما كانت عينا فى هذه بناء على كون المذكور ثانيا معهودا سابقا فى الذكر وقوله أو أعيدت المعرفة معرفة انما كان الثانى عينا فى هذه حملا له على المعهود الذى هو الاصل فى اللام والاضافة وأما قوله أو نكرة جعله عينا فى هذه بناء على أحد قولين ذكرهما ابن السبكى فى هذه ومشى العلامة السعد فى التلويح على أن المعرفة اذا أعيدت نكرة تكون غيرا وهو القول الثانى (قوله لن يغلب عسر يسرين) روى ذلك موقوفا على ابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم ومرفوعا الى النبى صلى الله عليه وسلم انه خرج ذات يوم وهو يضحك وهو يقول لن يغلب عسر يسرين وفى تفسير البغوى قال أبو على الحسن بن يحيى بن نصر الجرجانى صاحب النظم تكلم الناس فى قوله لن يغلب عسر يسرين فلم يحصل منهم غير قولهم ان العسر معرفة واليسر نكرة فوجب أن يكون عسر واحد ويسران وهذا قول مدخول فان قول القائل ان مع الفارس سيفا ان مع الفارس سيفا لا يوجب أن يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معناه لن يغلب عسر الدنيا اليسر الذى وعد الله المؤمنين فيها واليسر الذى وعدهم فى الآخرة وانما يغلب أحدهما وهو يسر الدنيا فأما يسر الآخرة فدائم غير زائل أى لا يجمعهما فى الغلبة كقوله صلى الله عليه وسلم شهرا عيد لا ينقصان أى لا يجتمعان فى النقص (قوله هل جزاء الاحسان الا الاحسان) فان الاول العمل والثانى الثواب (قوله أن النفس بالنفس الخ) الاولى القاتلة والثانية المقتولة وكذا بقية الآية (قوله الله الذى خلقكم من ضعف الخ) أى من ذى ضعف وهو الماء المهين ثم جعل من بعد ضعف قوة أى ثم جعل من بعد ضعف آخر وهو ضعف الطفولية قوة الشباب ثم جعل من بعد قوة أى من بعد قوة الشباب ضعفا وشيبة أى ضعف الكبر وشيب الهرم والشاهد فى قوة الاول والثانى فانهما نكرتان بمعنى واحد (قوله وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله) الظرفان متعلقان باله لانه صفة بمعنى معبود من أله بمعنى عبد وهو خبر مبتدا محذوف أى هو اله وذلك عائد الموصول وحذف لطول الصلة بمتعلق الخبر والعطف عليه وقال غير واحد الجار متعلق باله باعتبار

(كذاك أو نائبة عن واو
فى فانكحوا أولى حكاه الراوى)

يعنى أن قول المعربين والمفسرين الواو نائبة عن أو فى قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وأولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع لا يعرف فى كلام العرب انما هى على معناها الاصلى وهو مطلق الجمع لان العدد اما مقصود جمعه أو ليس بمقصود وعدل عن لفظه الاصلى وكل منهما يعطف بالواو

(كذاك ما اشتهر أن النكره
اذا أعيدت غير ما المكره)
(والعرف ان أعيد فهو عينها
أو نكرت كذاك فى أغلبها)

يعنى أن قول المعربين النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كانت الثانية عين الاولى وحملوا على ذلك ان يغلب عسر يسرين الذى هو عندهم معنى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا لان المعرفة أعيدت فهى عين الاولى والنكرة أعيدت فهى غير الاولى مردود بآيات فيرد قولهم المعرفة المعادة عين الاولى قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس الى آخر الآية وقل اللهم مالك الملك تؤتى الملك ويرد قولهم النكرة المعادة نكرة غير الاولى الله الذى خلقكم من ضعف الى آخر الآية وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله ويرد قولهم النكرة المعادة معرفة عين الاولى

ما ينبئ عنه من معنى المعبودية بالحق بناء على اختصاصه بالمعبود بالحق وهذا كتعلق الجار بالعلم المشتهر بصفة نحو قولك هو حاتم في طي حاتم في تغلب وعلى هذا تخرج قراءة من قرأ وهو الذي في السماء الله وفي الارض الله وجوز كون الجار والمجرور صلة الموصول واله خبر مبتدا محذوف أيضا على أن الجملة بيان للصلة وأن كونه سبحانه في السماء على سبيل الالهية لا على معنى الاستقرار ولا يجوز كون الجار والمجرور خبرا مقدما واله مبتدأ مؤخر للزوم خلو الجملة من العائد مع فساد المعنى وفي الآية نفي الآلهة السماوية والارضية واختصاص الالوهية به عز وجل لما فيهما من تعريف طرفي الاسناد والموصول في مثل ذلك كالمعرف بالاداة وللاعتناء بكل من الهيته تعالى في السماء والهيته عز وجل في الارض قيل وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله ولم يقل وهو الذي في السماء وفي الارض اله أو هو الذي في السماء والارض اله وحديث الاعادة قيل مما لا يجري ههنا لان القاعدة أغلبية كما كثر قواعد العربية وقال بعض الافاضل يجوز اجراء القاعدة فيه والمغايرة بين الشيئين أعم من أن تكون بالذات أو بالوصف والاعتبار والمراد ههنا الثاني ولاشك أن طريق عبادة أهل السماء له تعالى غير طريق عبادة أهل الارض على ما يشهد به تتبع الآثار فاذا كان اله بمعنى معبود كان معنى الآية أنه تعالى معبود في السماء على وجه ومعبود في الارض على وجه آخر (قوله أن يصالحا بينهما صلحا والصلح خير وزدناهم عذابا فوق العذاب) فالصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام ولهذا يستدل بها على استحباب كل صلح جائز فلا يكون الثاني عين الاول والعذاب الثاني غير الاول لان الشئ لا يكون فوق نفسه (قوله اذ الناس ناس والزمان زمان) فان الثاني لو ساوى الاول في مفهومه لم يكن في الاخبار به عنه فائدة لان الخبر يجب مغايرته للمبتدا مفهوما واتحاده معه ماصدقا وانما هذا من باب قوله أنا أبو النجم وشعري شعري أي وشعري لم يتغير عن حالته وكذا يقال في البيت أي اذ الناس لم يتغيروا والزمان لم يتغير (قوله منبوذ) وفي المغني المشهور لزوم اتحاد الحال وصاحبها في العامل وليس بلازم عند سيبويه ويشهد له أعجبني وجه زيد متبسما وصوته قارئا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وفي قوله

* لمية موحشا طلل * عمل فيها الظرف وفي صاحبها الابتداء وفي ان هذه أمتكم أمة واحدة وان هذا صراطي مستقيما عمل فيها حرف التنبيه أو الاشارة وفي صاحبها ان وفي قوله

* هابينا ذا صريح النصح فاصغ له * عمل فيها التنبيه وفي صاحبها غيره ولك أن تمنع ان موحشا حال من طلل بل من ضميره في الظرف ليكون حالا من المعرفة وأما البواقي فالاتحاد موجود فيها تقديرا اذ المعنى أشير الى أمتكم والى صراطي وتنبه لصريح النصح أي فالعامل في الحقيقة الفعل الذي أشير اليه بهذه الادوات كأتمنى وأترجى (١) وفعل الشرط في أما فاسناد العمل اليها ظاهري فقط وأما مثالا الاضافة فصلاحية المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف اليه كانه معمول الفعل وعلى هذا فالشرط عند الجمهور الاتحاد تحقيقا أو تقديرا اه ومن هنا يظهر وجه منعهم الحال من المبتدا لان الابتداء لا يصلح عاملا في الحال لضعفه فتحتاج الى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازه سيبويه على مذهبه من جوازذلك قال الرضي وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الاتحاد ولا ضرورة تلجئ اليه (قوله في الاولى وهي ضبعان تثنية ضبع الخ) يعني أن المؤنث من الضباع يقال له ضبع كرجل والمذكر منها يقال له ضبعان كعمران فاذا أرادوهما وثنوا غلبوا المؤنث نقلة حروفه على المذكر فقالوا ضبعان

الكتاب أن تنزل عليهم كتابا وقوله

* اذ الناس ناس والزمان زمان *

(وقولهم يعمل في الحال الذي يعمل في صاحبها فلينبذ) يعني أن قول النحويين يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها منبوذ لعدم وجوده في قولك أعجبني وجه زيد متبسما وصوته قارئا فمتبسما حال من زيد وقارئا من ضميره فصاحب الحال مجرور بالاضافة والحال منصوب بالفعل لكن قال ابن مالك ان المضاف في نية السقوط فلذا اتحد العامل تقديرا ولذا قال

ولا تجز حالا من المضاف له
الا اذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ماله أضيفا
أو مثل جزئه فلا تحيفا

ومن عدم اتحادهما أيضا وان هذا صراطي مستقيما وان هذه أمتكم أمة واحدة فمستقيما وأمة حال من خبران وعامل الحال اسم الاشارة قلت ولا يبعد أن يقال أيضا ان العامل في الحال وهو اسم الاشارة مبتدأ في الاصل وهو العامل في الخبر فاتحد العامل أيضا تقديرا والله أعلم

(كذلك ما نقل في ضبعانا
تاريخهم بالليل خذ بيانا)

يعني أن قولهم غلب المؤنث في مسئلتين على المذكر صحيح في الاولى وهي ضبعان تثنية ضبع وهي الانثى والذكر ضبعان ولم تسمع تثنيته

(١) قوله وفعل الشرط في أما أي في نحو أما علما فعالم فالناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع بها والتقدير مهما يذكر انسان في حال علم فالمذكور عالم الخ انظر الاشموني وحواشيه كتبه مصححه

وفي

وفى الصحاح الضبع معروفة ولا تقل ضبعة لان الذكر ضبعان والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين والانثى ضبعانة والجمع ضبعانات وضباع (قوله دون الأيام الخ) أى فيقولون لخمس خلون ولا يقولون لخمسة خلت فلما قالوا لخمس بلا تاء فى العدد كان ذلك ظاهرا فى أنهم غلبوا الليالى ذكر ذلك الجرجانى وجماعة (قوله وانما أرخوا بالليالى لسبقها على الايام) اذ كانت أشهرهم قرية والقمر انما يطلع ليلا فسبق الليالى على الايام بهذا الاعتبار والمسئلة الصحيحة المتعلقة بالتاريخ المشتملة على تغليب المؤنث على المذكر قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطها أن يكون معنا عدد مميز عذكر ومؤنث وكلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد بكلمة بين قال * فطافت ثلاثا بين يوم وليلة * (قوله أن يجتمع شيئان الخ) أى كمذكر ومؤنث والمراد أن يجتمعا فى الوجود أو فى اللفظ (قوله وهو سهو الخ) ما ذهب اليه فى المغنى من أنه مفعول مطلق لبيان النوع هو الذى ذهب اليه الشيخ عبد القاهر الجرجانى ومحمود الزمخشرى وأبو عمرو بن الحاجب قال فى المغنى المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذا تا لان الله تعالى موجد للافعال وللذوات جميعا اه وسبقه الى هذا الشيخ عبد القاهر فقال فى أسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذى كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيأ آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وأنت فعلت الضرب والمفعول المطلق هو الذى لم يكن موجودا فحصل لك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله أوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به اه وأجاب الشيخ تاج الدين التبريزى فى شرح الحاجبية عن هذه الشبهة بأنا لا نسلم أن من شرط المفعول به وجوده فى الاعيان قبل ايجاد الفعل وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا فى الخارج نحو ضربت زيدا أو ما ضربته أو لم يكن موجودا فى الخارج نحو عدمت زيدا وبنيت الدار قال الله تعالى أعطى كل شئ خلقه فان الاشياء متعلق لفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد يوجد فى الخارج وقد لا يوجد وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا وقال تعالى وقد خلقتك من قبل ولم تك شيأ وأجاب الشيخ شمس الدين الاصفهانى فى شرح الحاجبية أيضا بأن المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضى أن يكون موجودا ثم أوجد الفاعل فيه شيأ آخر فان اثبات صفة غير الوجود يستدعى ثبوت الموصوف أولا وأما المفعول به بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضى أن يكون موجودا ثم أوجد فيه الفاعل الوجود بل يقتضى أن لا يكون موجودا والا لكان تحصيل الحاصل اه واحتج الجمهور الذاهبون الى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور أولها أنا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم أنه مخلوق لله تعالى الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذا كون الله خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها أنا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما أنه موصوف بخالقية العالم وثالثها أن تقول العالم ممكن فلا يوجد الا لأن الله أوجده وأحدثه وأبدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله أوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشئ بنفسه ويرجع الى أن العالم وجد بنفسه وذلك نفى للصانع قاله الفخر الرازى فى شرح المفصل اه وأجاب بعض الفضلاء عن هذه الامور أنها انما تتأتى بناء

وأما الثانية وهى تاريخهم بالليالى دون الايام فغير صحيح لعدم ذكر الايام وانما أرخوا بالليالى لسبقها على الايام وحقيقة التغليب أن يجتمع شيآن فيجرى حكم أحدهما على الآخر

(كذاك مفعول به لدى مثال
وما يكاد وارد كما يقال)

يعنى أن قولهم السموات مفعول به فى خلق الله السموات ليس بصواب بل الصواب كونه مفعولا مطلقا على ما فى المغنى وهو سهو منه لما يلزم عليه من أن زيدا فى قولك خلق الله زيدا مفعول مطلق وهو باطل وأيضا فالسموات ليس بمصدر ولا نائب عنه ولان خلق متعد بنفسه والسموات وقع عليها الخلق وهذا هو حد المفعول به وأما قولهم كاد اثباتها نفى ونفيها اثبات

فبطلانه ظاهر والصواب أن نفيها
نفي واثباتها اثبات كسائر الافعال
(وقولهم حرف له التنفيس
السين سوف ذاك مانفيس)
يعني أن قولهم السين أو سوف حرف
تنفيس أحسن منه أن يقولوا حرف
استقبال لانه أوضح (تنبيه
(والشيخ محمود لسين أثبتا
وجود رحمة على ماقد أتى)
(وبعضهم قال وجودها أتى
في الفعل هكذا لديهم أثبتا)
(وبعضهم قال للاستمرار
لدى مثال ضعف هذا جاري)
يعني أن الشيخ محمودا وهو الزمخشري
صاحب تفسير القرآن الجليل قال
ان السين في قوله تعالى أولئك
سيرحمهم الله مفيدة وجود الرحمة
لامحالة فهي مؤكدة للوعد
لاللاستقبال وهذا صحيح لان
الفعل للوعد وهو يصير المضارع
مستقبلا والسين انما أتت لتأكيد
الوعد وهما(١) مما لامثال له يفيدان
وجود الموعود به لامحالة والاعتراض
عليه باطل وقال بعضهم أيضا في
ستجدون ني ان السين للاستمرار
لاللاستقبال

على أن المفعول المطلق نفس الفعل العامل فيه كما في ضربت ضربا وليس كذلك بل المفعول المطلق
ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده سواء كان عينه كما في ضربت ضربا أو غيره كما في أحدث الله
زيدا وخلق الله العالم (**قوله** فبطلانه ظاهر) بيانه أنك اذا قلت كاد زيد يقوم وأثبت الكود أي
القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشئ نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات
القرب من القيام بلا ريب أما اذا أردت ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق
لان قربك من الفعل لايكون الامع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك لكنت آخذا في الفعل
لاقريبا منه وأما كون نفيه اثباتا فنقول فيه ان قصدوا أن نفي الكود أي القرب في ما كدت أقوم
اثبات لذلك المضمون فهو من أفحش غلطهم وكيف يكون نفي الشئ اثباته وكذا ان أرادوا أن نفي
القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو أفحش لان نفي القرب من الفعل أبلغ من نفي
الفعل نفسه فان ماقربت من الضرب آكد في نفي الضرب من ماضربت بل قد تجيء مع قولك
ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فتكون تلك
القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقته بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لالفظ كاد
ولاتنافي بين انتفاء الشئ في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين ثبوت الشئ وانتفائه في
وقت واحد فلا يكون اذا نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فان
حصلت قرينة هكذا قلنا ثبت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وان لم
تثبت قرينة كقولك مات زيد وما كاد يسافر قلنا بقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء
القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها اذ ليس في هذه المواضع مايدل على حصوله بعد انتفائه ومثل
هذه القرينة هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات (**قوله** والصواب أن نفيها نفي واثباتها اثبات
كسائر الافعال الخ) وبيانه أن معناها المقاربة ولاشك أن معنى كاد يفعل قارب الفعل وان معنى
ما كاد يفعل ماقارب الفعل فخبرها منفي دائما أما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة
الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ودليل كون خبرها منفيا اذا كانت منفية اذا أخرج يده لم يكد
يراها ولهذا كان أبلغ من أن يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية وأما اذا كانت المقاربة
مثبتة فلان الاخبار بقرب الشئ يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار حينئذ بحصوله
لابمقاربة حصوله (**قوله** أحسن منه) قضية هذا أن يكون تعبيرهم بحرف التنفيس حسنا وكل
حسن صواب فيلزم أن يكون عد هذا الموضع في هذا الباب غير صواب لان الباب معقود لان يذكر
فيه مااشتهر بين المعربين والصواب خلافه ومعنى التنفيس التوسيع فان هذا الحرف ينقل
الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال لان المضارع محتمل للحال
والاستقبال فاذا دخلت عليه السين أو سوف تخلص للاستقبال وعلى هذا فالسين لاتفيد تبعيدا في
الاستقبال انما تخلص لاصل الاستقبال (**قوله** فهي مؤكدة للوعد) أي لان وعد المولى لايتخلف
(**قوله** للاستمرار) أي أنها تجعل الفعل مستمرا ومتجددا وقتا بعد وقت وان كان قد مضى فأتى
بالسين في الآية اشارة الى أن استهزاءهم بالمؤمنين أمر مستمر وان كان قد مضى (**قوله** لاللاستقبال)
أي لان هذا اخبار عن ماض مثل سيقول السفهاء فانها نزلت بعد قولهم ماولاهم عن قبلتهم الآية

(١) قوله مما لامثال له كذا بالاصل
ولعلهما من زيادة الناسخ وأصل
الكلام وهما يفيدان وجود الخ
وانظر المغني كتبه مصححه

ولكن

والصحيح أنها له ﴿ومثل ما ذكرته جلست أمام زيد فاذا خفضت﴾ ﴿فقل على الاضافة المشهوره لا الظرف قط فانها المنصوره﴾
يعني أنك تقول في جلست أمام زيد ان زيدا مخفوض بالاضافة ولا تقول مخفوض بالظرف اذ لا مدخل لظرفية الاسم في خفضه غيره
﴿واختصر اللفظ لدى العباره لترقى في الدنيا على المناره﴾ ﴿ان قيل أعرب ضرب القوم فقل الفعل مبني لنائب عقل﴾
﴿والقوم نائب عن الفاعل ذا هو الصواب عندهم يا حبذا﴾ يعني أن المعرب مأمور باختصار العبارة وحسنها وأجمعها للمعنى بأن يقول اذا أعرب ضرب القوم ضرب فعل ماض لم يسم فاعله والقوم نائب عن الفاعل ولا يقول غير هذا
﴿وقد لتقليل زمان الماضي وحدث الآتي فكن بالقاضي﴾ ﴿وهي لتحقيق حديث ذين فاصبح أبديت لذي عينين﴾
يعني أنك تقول في قد حرف لتقليل زمن الماضي وحدث المضارع نحو قد قام زيد وقد يصدق الكذوب فقيام زيد في الزمن الماضي قريب من الحال وصدق الكذوب قليل الوجود وتأتي أيضا لتحقيق حدثهما أي الماضي والمضارع نحو قد أفلح المؤمنون وقد يعلم ما أنتم عليه ففلاح المؤمنين وعلم الله ما أنتم عليه محقق دل على ذلك دخول قد عليهما والله أعلم ﴿أما بفتح الهمز والتشديد للشرط والتفصيل والتوكيد﴾
يعني أنك تقول في أما بفتح الهمزة وتشديد الميم حرف شرط وتفصيل وتوكيد ﴿للنفي والجزم وقلب لفظ لم كذاك لما أختها قد انحتم﴾
يعني أنك تقول في لم ولما أختها حرف لجزم المضارع ونفيه وقلبه ماضيا

﴿متصل النفي بوقت الحال منتظر الثبوت في المآل﴾
يعني أنك تزيد في لما الجازمة متصلا نفيها بالحال متوقعا ثبوته فيما يأتي
﴿وواو عطف قل لجمع مطلق أو عكسه فاحفظ لذا المحقق﴾
يعني أنك تقول في واو العطف حرف لمطلق الجمع وهذا أولى من قولهم للجمع المطلق وأشار له الناظم رضي الله عني وعنه بقوله فاحفظ لذا
﴿وقل بحتى فاو ثم ما عهد *﴾
يعني أنك تقول في حتى حرف عطف للجمع والغاية وفي ثم حرف عطف للترتيب والمهلة وفي الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب

ولكن دخلت السين اشعارا بالاستمرار (قوله والصحيح أنها له الخ) ومعنى ستجدون تستمرون على وجوده والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله والاصحاب صلاة وسلاما دائمين متلازمين الى يوم الحساب

﴿مبحث الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب﴾

والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون (قوله اذا كان على حرف واحد) يعني وليس بعض كلمة لان ما هو بعضها يعبر عنه بلفظه (قوله التاء) هذا راجع للمختص في نوع الضمير (قوله ولا يكون الاسم الظاهر على حرف الخ) ولذلك اذا سمي بحرف متحرك ولم يكن بعض كلمة كمل بتضعيف يجانس حركته فتقول في التسمية بتاء المتكلم تو وفي التسمية بتاء المخاطب المذكر تاء بألف ممدودة بناء على قلب الثانية همزة كأنه حراء وفي التسمية بتاء المخاطبة تي قال الدماميني والظاهر جواز ذلك أي جواز أن يقال ت فاعل و ك مفعول و ه في مثاله مضاف اذا أريد منها لفظها فانه علم على نفسه حتى انه يمنع من الصرف لعلة أخرى وحينئذ فقوله ولا يكون اسم الخ ممنوع (قوله ومع ذلك الخ) أي لان في التعبير عنها بلفظها قطعها عما تعتمد عليه وهي لا تقطع عنه والكاف الاسمية هي التي

(٢١ - فتح الصمد ثاني) ﴿ان تختصر فالاختصار قد فقد﴾ ﴿فقل لذاك عاطف ومعطوف وناصب منصوب أيضا مألوف﴾
﴿وجازم مجزوم ثم جار مجرور أيضا ان فعلت بار﴾ يعني أنك اذا أردت الاختصار في هذه الالفاظ وأمثالها فقل فيهن عاطف ومعطوف وناصب ومنصوب وجازم ومجزوم وجار ومجرور انتهى

* ﴿الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب﴾ *

﴿واللفظ ان أتاك حرفا واحدا عبر عليه باسمه يا واحدا﴾ ﴿فقل بنحو قد بلغت المعتقد التاء فاعل على ما يعتقد﴾
يعني أنك تعبر عن اللفظ الذي تريد اعرابه اذا كان على حرف واحد باسمه لا بلفظه كالتاء من بلغت المعتقد فتقول فيه التاء فاعل ولا تقول ت فاعل وكالكاف والهاء من ضربك غلامه فقل الكاف مفعول به والهاء مضاف اليه ما قبله ولا تقول ك ولا ه لانك اذا نطقت بأحد هذه الضمائر وحده صار اسما ظاهرا مبتدأ ولا يكون الاسم الظاهر على حرف واحد الا الكاف الاسمية التي استثناها المصنف رضي الله عني وعنه من المقرر الذي قررناه بقوله ﴿واستثن من هذا التي قد نسبت للاسم كافهم على ما قد ثبت﴾
يعني أن الاسم الظاهر لا يكون على حرف واحد الا الكاف الاسمية ومع ذلك فلا بد من التلفظ باسمها فلا تقول في نحو
* وما هداك الى أرض كعالمها * ك فاعل هداك بل تقول الكاف فاعل هداك ﴿ونحو قه وش وعه فانطقا بلفظها فهكذا قد حققا﴾
يعني أن نحو ق نفسك وش الثوب وع الخير من كل أمر من فعل ثلاثي فاؤه واو ومعتل اللام بقي على حرف واحد بعد حذف فائه ولامه

يجوز فيه التلفظ بلفظه دون اسمه فتقول ق فعل أمر وش فعل أمر وع فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا

﴿ونحو باالجر وواو عطف فباسمها فعبرن بلطف﴾ يعنى أنك تقول باء الجر وواو العطف باسمهما ولا تنطق بلفظهما

﴿وان يكن كهل وقد وحتى فانه باللفظ فيه ابتا﴾ يعنى أن اللفظ اذا كان على حرفين أو أكثر كهل وقد وحتى وثم تنطق بلفظه كهل حرف استفهام وقد حرف تحقيق وحتى حرف جر وثم حرف عطف ﴿وان نسبت لأداة حكما فاحك أو أعرب واجعلنها اسما﴾

يعنى أنك اذا نسبت للادوات أى الحروف وكذا الأسماء المبنية حكما بأن جعلتها مبتدأ نحو هل حرف استفهام و بل حرف اضراب وأنا مبتدأ وضرب فعل ماض فاحكها على الاصل وهذا هو الاكثر وان شئت فأعربها غير منصرفة للعلمية والعدل وصارت أسماء لان وجود مسند لها دليل على اسميتها قال ابن مالك * ومسند للاسم تمييز حصل * ﴿وامنع وقوع فاعل لما ذكر لدى مثال تدر ما عنهم أثر﴾

﴿لانهم قد أدخلوا عليه حرفا له الجر أتى لديه﴾ يعنى أن الفعل المقصود منه لفظه لا يطلب فاعلا ولا مفعولا لأنه اذا أسند للفظه صار اسما بدليل دخول حرف الجر عليه كقولك زيد مرفوع بضرب أو مفعول بضرب ﴿وههنا الاصل أخى قد أوردا أسئلة ثم اعتراض قد بدا﴾ يعنى أن الاصل وهو المغنى أورد أسئلة فى هذا الموضع وأجاب عنها منها أن هذا الفعل لا فاعل له لان المقصود انما هو لفظه لا معناه الذى هو الحدث والزمان. ومنها أن الدليل على هذا دخول حرف الجر عليه فى المثال المتقدم ومنها أن الاخبار عنه بفعل ينافى اسميته فأجاب بأن الاخبار عنه بفعله باعتبار مسماه كالاخبار بقائم عن زيد باعتبار مسماه ولذا غلط ابن مالك وأبا حيان فى قولهما ان الاسناد اللفظى يكون فى الاسماء والافعال والحروف وان الذى يختص به الاسم الاسناد المعنوى فقال ان الاسناد من حيث هو لا يكون الا فى الاسم لان الفعل والحرف لا يسند لهما الا اذا كانا اسمين فان الاسناد لا يكون الا للاسم فهما أسند اليهما كانا مبتدأين المغنى والمبتدأ لا يكون الا اسما والحق معه ﴿و بين الاعراب ان جا مبتدا أو خبرا أو فاعلا فقيدا﴾

يعنى أنك تبين وجه اعراب الاسم من كونه مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مضافا اليه

﴿ولا تقل أيضا الذى الاعراب موصولا أو اشارة بباب﴾ ﴿لأن ذا ليس باعراب يرى وقس على هذا الذى قد سطرا﴾

يعنى أنك لا تقول موصول ولا اسم اشارة ولا مضاف لأن هذه معانى تلك الاسماء فلا تقتضى اعرابا مخصوصا وقس على هذا مثله كالعلم والضمير

﴿فى مبحث المفعول عين ما تريد و بين محل فعل يا فريد﴾ يعنى أن المبحوث فيه ان كان مفعولا فلا بد من تعيين كونه مفعولا به أو مفعولا مطلقا أو مفعولا له أو معه أو فيه ﴿و بين المفعول فيه ما به تعلق الظرف أخى فانتبه ـ كالجر﴾

يعنى أنك تعين المفعول فيه من كونه ظرف زمان أو مكان وتبين أيضا متعلقه أى الناصب له

معناها مثل والحرفية هى التى معناها التشبيه (قوله يجوز فيه التلفظ بلفظه دون اسمه الخ) يعنى لان الحذف فيهن عارض فاعتبر فيهن الاصل (قوله تنطق بلفظه) لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه هنا عليها وانما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم محتاجون الى التعبير عنه فلو وضعوا له لفظا آخر لكان الوضع له ضائعا اذ نفس اللفظ كاف فى التعبير عنه قال التفتازانى ولا خفاء فى أن هذا ليس بوضع قصدى لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على أنه يطلق ويراد نفسه والظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليست الا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق أنه وضع علمى لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به اهـ وظاهر كلام الشارح أن اللفظ اذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضى وغيره ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها يشدد الحرف الثانى منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف علة نحو أكثرت من الكمّ ومن الهلّ ومن اللوّ ليكون على أقل أوزان المعربات وأما اذا جعلت علما لغير اللفظ أو لم يقصد اعرابها فلا يشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاءنى كم ورأيت منا ثلا يلزم التغيير فى اللفظ والمعنى جميعا ولا يجوز أن ينطق باسم شئ مما كان على حرفين كراهية الاطالة بأن تقول فى قد القاف والدال وفى هل الهاء واللام وعلى هذا فقولهم أل أخصر من قولهم الالف واللام والخليل وسيبويه يستعملانهما (قوله وان شئت فاعربها الخ) فان أولت بمذكر كاللفظ فهى منصرفة مطلقا وان أولت بالكلمة أو اللفظة فان كانت ثلاثية ساكنة الوسط كسوف وليت فهو كهند فى الصرف وتركه وان كان على أكثر أو ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعا (قوله فأجاب بأن الاخبار عنه بفعله باعتبار مسماه الخ) حاصله أن الاخبار عنه باعتبار مسماه لان ضرب هذا علم على ضرب الواقعة فى التراكيب كضرب زيد وضرب عمرو (قوله والحق معه) أى مع صاحب

وكذا تبين متعلق الجار ومحله ﴿والمفعول ان تعددا الاول الاول بامنتقدا﴾

يعني أن المفعول اذا تعدد وجب تبيين الاول وكذا الثاني والثالث ﴿والفعل عينه فقل ذا ماضي مضارع أمر بلا اعتراض﴾

﴿وقل لدى الماضي على الفتح بني والامر عن مضارع قد ينبني﴾ ﴿كذا المضارع اذا تجردا من نوني النسوة أوما وكدا﴾ يعني أنك تعين نوع الفعل وحكمه للمبتدئ فتقول ضرب فعل ماض مبني على الفتح واضرب فعل أمر مبني على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف حرف علة أو حذف نون الرفع ولتضربن بالنسوة فعل مضارع مبني على السكون لاتصال نون النسوة به ولتضربن يازيد فعل مضارع مبني على الفتح لاتصال نون التوكيد به وان تجرد منهما نحو يضرب زيد فعل مضارع مرفوع لحلوله محل الاسم كما في المغني أو لتجرده من الناصب والجازم وان دخل عليه ناصب أو جازم فتقول فعل مضارع منصوب أو مجزوم بكذا وتعين ناصبه وجازمه وان كان الفعل متعديا كضرب أولازما كقام أو ناقصا ككان عين ذلك فيه

﴿وان يك المعرب في غير محل له فعين هكذا عنهم نقل﴾ يعني أن المعرب اذا كان حالا في غير محله وجب تعيين محله فان قيل قائم زيد فقل قائم خبر مقدم ليعلم بذلك أن حكمه التأخير وليتطلب له مبتدؤه ونحو ولو ترى اذ يتوفى الذين كفروا الملائكة

المغني نعم ما قالاه يظهر في نحو زيد ثلاثي (قوله وكذا تبين متعلق الجار الخ) أي الذي له متعلق وهو الذي ليس بزائد ولا شبيها بالزائد ولا مما يستثنى به وأما المحل فقد أشار الى ذلك من قال

وكل ما من ظرف أو مجرور * محله نصب لدى الجمهور
الا بباب الابتدا والنائب * والفاعل المجرور فافهم تصب

(قوله عين ذلك فيه) وعليه أن يبين أيضا علامة الرفع من كونها ضمة ظاهرة أو مقدرة أو الواو أو الالف أو ثبوت النون و يبين علامة النصب من كونها فتحة ظاهرة أو مقدرة أو الالف أو الياء أو الكسرة أو حذف النون وكذلك علامة الخفض من كونها كسرة ظاهرة أو مقدرة أو الياء أو الفتحة وكذلك علامة الجزم أي من كونه السكون أو حذف النون أو حذف حرف العلة قلت وقد كنت نظمت ما في الآجرومية عن أمر مولانا الخليفة حفظه الله فقلت

علامة الاعراب رفع نصب أو * خفض وجزم هكذا له رووا
للرفع أربع علامات ترى * ضم و واو ألف نون جرى
فالضم في المفرد والمكسر * جمع مؤنث مضارع عرى
والواو في جمع مذكر سلم * وفي أسام خمسة كما علم
وفي المثنى الالف المذكوره * والنون في مضارع محصوره
بشرط ان بألف قد اتصل * أو واو أو ياء قبيلها حصل
للنصب خمس فتحة وألف * كسر ويا وحذف نون يعرف
فالفتح في فرد وفي التكسير * مضارع عرى من تغيير
وفي الاسامي الخمس جاءت الالف * والكسر في جمع مؤنث ألف
واليا بجمع ومثنى تالى * والحذف في خمس من الافعال
للخفض قل ثلاثة كسر ويا * وفتحة أيضا كما قد رويا
فالكسر في فرد وفي مكسر * انصرفا وجمع أنثى ياسرى
والياء في خمسة أسماء كذا * تثنية والجمع فيما يحتذى
والفتح في الاسم الذي لا ينصرف * وذا كابراهيم ياصاح عرف
للجزم قل علامتان اثنان * تسكين أو حذف فخذ بياني
أما السكون فهو في مضارع * صحيح الآخر بلا منازع
والحذف في المعتل منه الآخر * والخمسة الافعال فلتفاخر

وذيلها من قال

واعلم بأن سمة الاعراب * أربع عشرة بلا ارتياب
والاصل منها أربع وما بقى * فرع وذا موضع أصل حقق
وموضع الفروع قل خمس عشر * فاحفظ ولا تهن وقيت كل شر

فتقول الذين مفعول به مقدم والملائكة فاعل مؤخر ليعلم بذلك أن الاصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول

﴿وان يك المبحوث فيه حرفا فعملا والنوع بين صرفا﴾ يعني أن المبحوث فيه اذا كان حرفا بين نوعه وهو كونه حرفا

ومعناه وعمله نحو انّ حرف توكيد ينصب الاسم و يرفع الخبر ولن حرف نفي ونصب واستقبال وأن حرف مصدري ينصب المضارع

(أوّل مايحترز منه المبتدئ)

(اياك يا أخيّ أن يلتبسا — أصل بزائد فكن مؤسسا)
(فلا تقل ياصاح في ألفيت — أل حرف تعريف كذا ألهيت)
(والواو في وعظ ثم وهبا — ليست لعطف أبدا فاجتنبا)
(واللام في لهو كذا في لعب — ليست بحرف الجر فلتجتنب)

يعني أن من أوّل مايحترز منه المبتدئ التباس الزائد بالاصليّ عليه فلا تقل في ألهي وألفي أل حرف تعريف لان حرف التعريف زائد وأل في هذين أصلية ولا تقل في واوي وعظ ووهب حرف عطف لان واو العطف زائدة وهي في الكلمتين أصلية ولا تقل في لامي لهو أو لعب حرف جر لان حرف الجر زائد واللام هنا أصلية

(لا أجل ذا قد خطأ الاصل الذي — أعرب ذا بعكس ماقلت خذ)
(ومن لبيت شعرهم فيما سبق — حصل منه عجب ليس بحق)

يعني أن الاصل خطأ من أعرب هذه الكلمات بعكس ما تقدم فيها فقال بعضهم ألهاكم التكاثر مبتدأ وخبره ظنا منه بأن أل زائدة للتعريف ولم يدر أنها فعل ومفعوله متصل به وفاعله وخطأ من حصل له عجب في بيت شعر وهو

أتبيت ريان الجفون من الكرى — وأبيت منك بليلة الملسوع

فقال كيف ضم تاء أتبيت وهي للمخاطب وفتحها من أبيت وهي للمتكلم فقال له ابن هشام التاء هي لام الكلمة لانهما مضارعان من بات فالتاء أصلية وهي حركة الاعراب فرفع الفعل الاوّل بالضمة لتجرده من ناصب وجازم والخطاب فيه مفهوم من تاء المضارع والهمزة للاستفهام ونصب الثاني بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية والتكلم فيه مفهوم من همزة المضارع

(قوله ومعناه وعمله) ثم بعد الكلام على المفردات باعرابها وبيان معانيها وعملها يتكلم على الجمل التي لها محل من الاعراب أم لا

(فصل) وأوّل ما يحترز منه و يتباعد المبتدئ في صناعة الاعراب أمور (قوله فقال بعضهم ألهاكم التكاثر مبتدأ وخبره) قد يقال لا عيب على هذا المعرب الا اذا صرح بأن ألهاكم نفسه هو المبتدأ وأما اذا أطلق القول في ذلك ولم يعين فيجوز أن يحمل كلامه على أن التكاثر مبتدأ مؤخر وألهاكم خبر مقدم بناء على مذهب الكوفيين من تجويز تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل صاحب المغني قامت قرينة عنده تدل على أن ذلك المعرب قصد أن ألهاكم مبتدأ والتكاثر خبره فظنهما مثل قولك المنطلق زيد (قوله أتبيت ريان الخ) الريان ضد العطشان والكرى النوم والملسوع اسم مفعول من لسعته الحية أو العقرب لسعا وفي البيت استعارة تبعية حيث شبه امتلاء جفون المحبوب من النوم بالريّ وهو امتلاء الجوف من الماء المذهب لمشقة العطش بجامع حصول الراحة في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الريّ ريان بمعنى ممتلئ الجفون وليلة الملسوع كناية عن السهر (قوله يقول ثمنها درهمان) أي فقاس درهمان في التركيب الاوّل على الذي في الثاني لان الذي في الاوّل مجرور والذي في الثاني مرفوع (قوله في أوّلها) أي أوّل الجملة الاسمية وهي قوله وجوههم مسودة فظن أن هذه الواو زائدة لربط الجملة بصاحب الحال مع أنها من بنية الكلمة (قوله ولم يدر أن الياء الخ) يعني ولم يدر أن بائع اسم فاعل و بايعهن فعل أمر من المبايعة (قوله نحو تولوا) أي بعد الجازم والناصب

(قيل لشخص ذا بكم فقالا — بدرهمان كان ذاه قالا)
(لسيبويه قائلا سمعته — يقول درهمان ذا ثمنه)
(ومثل ذا للمعربين وقعا — والطبري في مثله قد وقعا)

يعني أن سماكا قيل له بكم هذه السمكة فقال بدرهمان فضحك منه السائل فقال السماك سمعت سيبويه يقول ثمنها درهمان ولم يعلم السماك أن سيبويه رفع المثنى بالالف وهو جره به وجر التثنية انما يكون بالياء ومثل ذا من القياس الفاسد وقع كثير للمعربين ومنه قوله تجيء الجملة الاسمية الحالية بغير واو وخلافا للزمخشري كقوله تعالى و يوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال من حضره هذه الواو في أولها ولم يعلم القائل أن الحالية وجوههم مسودة وقال أيضا الفقهاء يقولون البايع وهو لحن فقال له آخر قال تعالى فبايعهن ولم يدر أن الياء اذا كانت عينا في الفعل الثلاثي تقلب في اسم فاعله همزة وقال الطبري في أثم اذا ما وقع ان ثم بمعنى هنالك ولم يدر أن مضمومة الثاء حرف عطف وأن الاشارية مفتوحته

(وربما أشبه في أشياء — ماض مضارعا ولا امتراء)
(فان تولوا عنه قل قد صححوا — مع غيرها بآية قد وضحوا)
(كذا تلظوا وتعاونوا وما — روى عن بعضهم فيما انتمى)

يعني أن الماضي والمضارع ربما يشتبهان في مواضع نحو تولوا فهي في قوله تعالى فان تولوا فقل حسبي الله فعل ماض بدليل كون الواو للغائبين وهو لا يجتمع مع تاء الخطاب وفي فان تولوا فاني أخاف عليكم وان تولوا فانما عليه فعل مضارع بدليل أن الواو للمخاطبين لخطابهم بعليكم بعدهما فالتاء للخطاب وتاء الماضي محذوفة وتعاونوا على البر والتقوى

ولا تعاونوا أولهما أمر والثانى مضارع بدليل كون النهى لا يدخل على الامر فالتاء للخطاب وتاء الماضى محذوفة بعدها فانذرتكم نارا تلظى مضارع وتاء الماضى محذوفة بعد تاء الخطاب قال ابن مالك   وما بتاء ين ابتدى قد يقتصر * فيه على تا كتبين العبر

ولو كانت ماضيا لقيل تلظت وجوبا   ﴿ولا تقل ياصاحبى بقاضى   كسرته ظاهرة يا راضى﴾

يعنى أنك لا تقول فى نحو مررت بقاض ان قاضيا فيه مجرور بكسرة ظاهرة لان حرف الاعراب محذوف لالتقائه مع الساكن وهو التنوين والكسرة مقدرة على حرف الاعراب المحذوف بدليل وجودها فى لا ينكحها الازان مع أنه فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة الذى هو حرف الاعراب   ﴿وقدر الفتح اذا عن كسر   ناب كما فى آية فى الفجر﴾

يعنى أن الفتحة الخفيفة تقدر فى الاسم المنقوص الذى لا ينصرف لنيابتها عن الكسرة الثقيلة كآية والفجر وليال عشر والفجر جار ومجرور وليال عاطف ومعطوف وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة وانما قدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن كسرة ثقيلة

﴿لاجل ذا حذف واو عرفا   لدى المضارع على ما ألفا﴾ ﴿فى قولهم يهب عكس ما ألف   فى قولهم يوجل نص قد عرف﴾

﴿لاجل ذا روى عن أبى الحسن   فى نحو ياغلام ما هو الحسن﴾

يعنى أن حذف الواو فى يهب مع فتح ما بعده كحذفه فى يعد لكسر ما بعده لان الفتحة فى يهب نابت عن كسرة فثقلت وحذف الواو لثقلها لان الماضى وهب بفتح العين فحقها فى المضارع الكسر لولا حرف الحلق ولم يحذف فى يوجل لان الفتحة بعده أصلية لان ماضيه مكسور العين فحقها الفتح الموجود فى المضارع ولاجل ثقل الخفيف اذا ناب عن ثقيل قال أبو الحسن فى ياغلاما بألف نائبة عن ياء المتكلم ياغلام فحذف الالف لثقله لنيابته عن الياء وان كان فى نفسه خفيفا

﴿والمصطفين البعض فيها يغلط   لان فيها اقل شروطا شرطوا﴾ ﴿بفتحة النون ووصفها أتى   بالجمع زد لفظة من اذ ثبتا﴾ ﴿دليل جمعها﴾

يعنى أن بعض النحويين يغلط فى المصطفين والاعلون من قوله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار وأنتم الاعلون فيحكم عليهما بحكم المثنى ولم يتأمل فى أن النون فيهما مفتوحة وتلك علامة الجمع وفى وصف المصطفين بالجمع وهو الأخيار وفى دخول من التبعيضية بعد وانهم لان الجمع لا يكون بعض اثنين ولم يتأمل أيضا فى أن الاعلون خبر عن جمع والمثنى لا يخبر به عن الجمع

﴿كذا قد حذروا   فى ياوكاف ها كما قد سطروا﴾ ﴿والهاء والكاف اذا ما اتصلا   بالفعل مفعول تقول حصلا﴾

﴿وان فى الاسم قد أتت احداهما   فالحكم فى الاعراب أن تضفهما﴾ ﴿والهاء والكاف اذا ما اتصلا   بالحرف مجرور ومنصوب جلا﴾

يعنى أنهم حذروا من اعراب الياء والكاف والهاء باعراب واحد أو مخالف للصواب فى نحو غلامى أكرمنى وغلامك أكرمك وغلامه أكرمه بل الصواب أن تقول فى ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغيبة اذا اتصل أحدها بالفعل هو مفعول به واذا اتصل بالاسم فهو مضاف اليه ما قبله واذا اتصل بحروف الجر فهو مجرور المحل بها واذا اتصل بان وأن وأخواتهما فهو اسم ومحله النصب

﴿وقد مضى ما الكاف فيه حرف   ليس لتى المحل هذا العرف﴾   يعنى أن كاف الخطاب قد مضى ما تكون معه حرفا كارأيتك بذا يدا ماصنع وأبصرك ونحو ذلك مما تقدم ذكره مستوفى   ﴿والهاء فى ضاربه محلها   نصب لدى عمرو فحققنها﴾

والقرائن تبين (قوله لا يدخل على الامر) أى وحينئذ فأصله ولا تتعاونوا (قوله تلظت) أى لان الفعل الماضى اذا أسند لضمير مجازى التأنيث يجب تأنيثه بالتاء (قوله بدليل وجودها فى لا ينكحها الازان) الضمير فى وجودها للكسرة قال فى المغنى وقد سألنى بعضهم عن قوله تعالى لا ينكحها الازان فقال كيف عطف المرفوع الذى هو أو مشرك على المجرور الذى هو زان فقلت فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا فان زان فاعل ينكحها وفى آخره كسرة وكان هذا السائل لعدم فطانته لا يدرك الفاعل فى الكلام لكونه مما يدرك بالعقل ولا عقل له وانما يعرف ما يدرك بالحس كالمرفوع والمجرور المذكورين فانهما مدركان بحاسة السمع فبينت له أن الاصل زانى بياء مضمومة ثم حذفت الضمة للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة هى والتنوين فيقال فيه فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة ويقال فى نحو مررت بقاض جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين (قوله فتحة مقدرة) أصله ليالى بالفتح حذف للثقل والياء اعتباطا أو للساكنين بناء على تقدير التنوين أو تقديم الاعلال على منع الصرف (قوله كحذفه فى يعد لكسر ما بعده) أصل يهب ويعد يوهب ويوعد بفتح الهاء وكسر العين وقعت الواو بين عدوتيها وهما الياء والفتحة النائبة عن الكسرة فى يوهب والياء والكسرة فى يوعد فحذفت هى أى الواو وعملا بقوله

وكنت كواو بين ياء وكسرة * لدى الحذف عند النحويين أطاح

(قوله مستوفى) ونظم حاصل ما مر بعضهم فقال

يعني أن الكاف والهاء في الضار بك والضار به في محل نصب عند عمرو وهو سيبويه لان الوصف الذي فيه أل لا يضاف عنده الى عار منها

﴿نحو رويدك عميرا ان ذهب بله كذا في كل ما قد يجتلب﴾ ﴿فان يصدر لها حكمنا فالكاف فيها اسم متى ذكرتها﴾

﴿محله رفع والا فاحكما بانه حرف خطاب علما﴾ يعني أن الكاف في رويدك اذا كانت رويد مصدرا فالكاف اسم في محل جر بالمضاف وهو الفاعل واذا كانت اسم فعل فهو حرف خطاب وقد تقدم ذكره

﴿واحرز لسانك لئلا تغلطا في كنت كانوا ثم فيما ارتبطا﴾

يعني أنك يا معرب تحرز لسانك مما ينشأ لك منه غلط كان تقول في كنت وكانوا فعل وفاعل قياسا منك على قلت وقالوا وانما تقول فيهما فعل ماض ناقص يرفع اسمه وينصب خبره والتاء أو الواو في محل رفع اسماله

﴿اياك أن تعرب شيأ طالبا لشئ آخر على ما انتخبا﴾

﴿وتهمل النظر في المطلوب فان ذلك من المعيب﴾

يعني أنك أيها المعرب تحذر من أن تعرب شيأ طالبا الشئ وتترك مطلوبه كأن تعرب الفعل ولا تطلب له فاعله وأن تعرب المبتدأ ولا تطلب له خبره لان كلا منهما ملازم لصاحبه فلا يحسن ذكر أحدهما وترك الآخر وربما قيل ان هذا وقع للزمخشري في قوله تعالى وطائفة قد أهمتهم أنفسهم يظنون فقال قد أهمتهم صفة طائفة ويظنون تحتمل الوصفية والحالية أو الاستئناف ويقولون بدل منه ولم يذكر للمبتدا خبرا وقال أبو البقاء طائفة مبتدأ وخبره قد أهمتهم وقال في المغني والظاهر أن الجملة الاولى خبر والمسوغ للابتداء صفة مقدرة أي طائفة من غيركم والله أعلم

فهاء وكاف ثم ياء تكلم * اذا اتصلت بالفعل تعرب مفعولا

وان واحد منها بالاسماء يتصل * مضاف اليه قل وان كان موصولا

بحرف فمجرور وتارة انصبن * بقاعدة خذها وبلغت مأمولا

وهذا على التقريب اذ شبه قولهم * أريتك هذا كنته تلك مفصولا

(قوله في الضار بك الخ) أي اسم الفاعل المتصل بمعموله فان الضمير في محل نصب لا في محل جر بالاضافة لان اسم الفاعل المحلى لا يضاف الا الى المحلى والضمير ليس محلى بأل بل خاليا (قوله اذا كانت رويد مصدرا الخ) أي بمعنى الارواد والامهال فهو على هذا منصوب بفعل محذوف أي أرود رويدك وهو مضاف والكاف مضاف اليه ومحله الرفع لانه فاعل وهو من اضافة المصدر لفاعله وان جعلته اسم فعل أمر وهو أمهل فالكاف حرف خطاب والفاعل ضمير مستتر وجوبا وعميرا في مثال الناظم مفعول وهو تصغير عمرو وهو في الاصل على ما قال أبو عبيدة تصغير رود بالضم وأنشد

* كأنها ثمل تمشي على رود * أي على مهل وقال أبو حيان وجماعة تصغير ارواد مصدر أرود رويدا بالترخيم وهو تصغير تحقير وتقليل (قوله قياسا منك على قلت وقالوا) وأما تسمية الأقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فهو اصطلاح غير مألوف وهو مجاز كتسميتهم الصورة الجميلة دمية مع أنها في الاصل للصورة الحسنة من العاج أو البقس والمبتدئ انما يقوله على سبيل الغلط لا على سبيل التجوز فلذلك يعاب عليه (قوله فلا يحسن ذكر أحدهما وترك الآخر) بل ربما ممن به فأعرب بما لا يستحقه ونسي ما تقدم له من الفعل أو المبتدا (قوله وخبره قد أهمتهم) وجاز ذلك مع كون طائفة نكرة لوقوعها بعد واو الحال كما في قوله

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا * محياك أخفى ضوءه كل شارق

أو لوقوعها موقع التفصيل كما في قوله

اذا مت كان الناس صنفان شامت * وآخر مثن بالذي أنا صانع

وجوز أن تكون الجملة نعتا لها والخبر حينئذ محذوف أي ومعكم أو وهناك طائفة وتقدير ومنكم طائفة يقتضي أن يكون المنافقون داخلين في الخطاب بانزال الأمنة وأما ما كان فالجملة اما حالية مبينة لفظاعة الهول مؤكدة لعظم النعمة في الخلاص عنه واما مستأنفة مسوقة لبيان حال المنافقين فالواو اما حالية واما استئنافية وكونها بمعنى اذ ليس بشئ كما نص عليه أبو البقاء ويظنون في موضع الحال من ضمير أهمتهم لا من طائفة وان تخصصت لما في مجيء الحال من المبتدا من المقال وجوز أن تكون صفة بعد صفة لطائفة أو خبرا بعد خبر أو هي الخبر وقد أهمتهم صفة أو مستأنفة مبينة لما قبلها (قوله فقال المسؤل مولاه مفعول سأل) فيبقى المبتدأ بلا خبر (قوله أحق ما سأل العبد ربه) أحق مبتدأ وما اسم موصول وسأل فعل ماض والعبد فاعل والمفعول العائد المحذوف

﴿وههنا الاصل لذا قد أوردا أشياء جزاه الله خيرا أبدا﴾ وربه

يعني أن الاصل وهو ابن هشام قد أورد أشياء أي أحكاما طلبا للافادة جزاه الله خيرا أبدا منها أنه سأل عن اعراب أحق ما سأل العبد مولاه فقال المسؤل مولاه مفعول سأل والصواب أنه خبر أحق والمفعول محذوف وهو العائد أي ما سأله ومثله أحق ما سأل العبد ربه برفع رب على أنه الخبر ومنها سؤاله عن اعراب ان مصابك المولى قبيح فظن المسؤل أن المولى خبر ان على أن مصابك اسم مفعول

والصواب أنه مصدر مضاف لفاعله والمولى مفعوله وقبيح خبران وهذا المثال اعرابه كاعراب قول الشاعر

أظلوم ان مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم

فصابكم مصدر أضيف لفاعله ورجلا مفعوله وظلم خبران

﴿وقد يجى للشئ اعراب اذا ما كان وحده على ما يحتذى﴾

﴿فان به اتصل شئ آخر تغير الاعراب فليفاخر﴾

يعنى أن الشئ قد يجىء له اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شئ آخر تغير اعرابه فينبغى أن يتفطن لذلك المعرب من ذلك ما أنت أو ما شأنك فان كلا من التركيبين مبتدأ وخبره فاذا زدت عليهما وزيدا بأن قلت ما أنت وزيدا أو ما شأنك وزيدا صار المرفوع بعد ما اسما لكان محذوفة وما خبرها وكان هى الناصبة للمفعول معه ومثل هذا كيف أنت وزيدا وهذا هو معنى قول ابن مالك

وبعد ما استفهام أو كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب

وان شئت جعلت الضمير المرفوع فى المثالين فاعلا لتصنع وعليه تكون ما مفعولا به وكيف حال

﴿وسأل الاصل اذا ماذكرت كان بما أحسن زيدا وعرت﴾

﴿فقال زائد ولم يفصل هل بعد ما أو بعد فعل منجلى﴾

﴿فأنكر الاصل لذا الجواب وردذا بقوله الصواب﴾

يعنى أن ابن هشام سأل عن ما كان أحسن زيدا فقيل له كان زائدة وهو الصواب الذى درج عليه ابن مالك فى مثاله حيث قال

وقد تزاد كان فى حشو كما كان أصح علم من تقدما

وقيل تامة وفاعلها ضمير يعود على مصدرها أى الكون وقيل ناقصة واسمها ضمير ما وجملة التعجب خبرها واذا ذكرت كان بعد فعل التعجب وجب اتيان ما المصدرية قبلها نحو ما أحسن ما كان زيد وزيد بعدها فاعلها الا انها تامة وأجاز بعضهم كونها ناقصة وما موصولة واسمها ضمير ما الموصولة وزيدا منصوب بها على أنه الخبر انتهى

* ﴿الباب الثامن﴾ *

﴿مبحث القاعدة الاولى﴾

﴿وربما حكم للشئ بما أشبه لفظا ثم معنى أوهما﴾

﴿وقد اتى لكل ما قد ذكرا لدى الجميع صور تحررا﴾

﴿من ذاك ما وقع من بأ أشبهت للزيد فى خبران وثبت﴾

﴿دخولها فى فاعل جا لكفى وحذفك الخبر ما بذا خفا﴾

﴿كذا أنا عبدك غير ضارب ولا من المحتوم غير هارب﴾

يعنى أن الشئ قد يعطى له حكم ما أشبهه فى معناه أو فى لفظه أو فيهما ولكل من هذه الثلاثة صور فمن اعطاء الشئ حكم ما أشبهه فى معناه زيادة الباء

وربه خبر (قوله والصواب أنه مصدر مضاف لفاعله والمولى مفعوله الخ) وقد يقال لا يمتنع أن يكون المصاب اسم مفعول فى هذا المثال وليس مصدرا والمولى هو الخبر وقبيح خبر لمبتدا محذوف والتقدير ان الذى أصبته هو مولاك هذا قبيح وهذا معنى صحيح ينطبق عليه التركيب فلا سبيل الى انكاره قاله الدمامينى (قوله مبتدأ وخبره) أى فما اسم استفهام مبتدأ وأنت أو شأنك خبر أى أى شئ أنت وأى شئ شأنك (قوله اسما لكان محذوفة الخ) فلما حذفت برز الضمير وانفصل وشأنك بتقدير ما يكون فأصل ما أنت وزيدا ما تصنع أو ما تكون فما أنت وزيدا يحتمل احتمالين باعتبار أصله وأما ما شأنك وزيدا فاصله واحد لا يحتمل غيره وكان فى المثالين ناقصة والاستفهام خبرها قال يس ويجوز التمام مع كيف لجواز كونها حالا بخلاف ما وسوى بينهما ابن هشام لجواز جعل ما مفعولا مطلقا أى أى وجود توجد مع زيد (قوله يعنى أن ابن هشام سأل الخ) أى طالبا عن حقيقة كان اذا ذكرت فى قولك ما أحسن زيدا فقال زائدة بناء منه على أن المثال المسؤل عنه ما كان أحسن زيدا وليس فى السؤال تعيين ذلك والصواب الاستفصال وكلام الطالب فيه اجمال فى مقام التفصيل فهو خطأ (قوله فقيل له كان زائدة) بناء منه على ما مر فانها فى هذا الموضع زائدة كما ذكر وليس لها اسم ولا خبر لانها قد جرت مجرى الحروف كما أن قل فى قلما يقوم زيد لما استعملت استعمال ما النافية لم تحتج لفاعل هذا قول الفارسى والمحققين وفى الدمامينى ما يشعر بأن كان تذكر فى هذا التركيب الخاص على ما هو عليه وكان لا تقع فيه عند ذلك الا زائدة فلا عتب على الطالب فى عدم التفصيل اذ له أن يقول متى وقعت كان بعد أحسن وجب الاتيان بما المصدرية وهو لفظ زائد على ما كان فى التركيب ووجب رفع زيد وهو فى المثال منصوب فحينئذ يخرج التركيب بذلك الى تركيب آخر وهو خلاف ظاهر السؤال والى رد ما قاله فى المغنى أشار الناظم بقوله

* وردذا بقوله الصواب * ومراده ما ذكرته (قوله وقيل تامة) ذهب الى هذا أبو سعيد (قوله وزيدا منصوب بها على أنه الخبر) أى ما أحسن الذى كان زيدا ورد بأن ما أحسن زيدا مغن عنه والله تعالى أعلى وأعلم وأكبر وأعظم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

﴿مبحث الباب الثامن من الكتاب فى ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية﴾

وهى كثيرة والمذكور هنا احدى عشرة قاعدة ﴿مبحث القاعدة الاولى﴾

الموتى لانه فى معنى أوليس الله بقادر وليس يزاد الباء فى خبرها كثيرا ومثله دخولها فى فاعل كفى الا أن هذا غالب لتضمنه معنى اكتف ومنها جواز حذف خبر المبتدا بعد ان ولكن وأن اكتفاء بخبرها عن خبر المبتدا بعده نحو ان زيدا قائم وعمرو لان زيدا قائم فى معنى زيد قائم وهذا هو معنى قول ابن مالك
وجائز رفعك معطوفا على * منصوب أن بعد أن تستكملا
* وألحقت بان لكن وان * ومنها جواز تقديم معمول المضاف اليه فى نحو أنا زيدا غير ضارب لانه فى معنى أنا زيدا لا أضرب قال فى تسهيله لا يقدم على مضاف معمول مضاف اليه الا على غير مرادبها النفى كما فى الناظم أنا عبدك غير ضارب فعبده مفعول ضارب ولا من المحتوم غير هارب فمن المحتوم متعلق بهارب ونحو وهو فى الخصام غير مبين فى الخصام متعلق بمبين
﴿كذا اذا تسبق غير فى الكلام
ما بعدها فاعل أغنى بالتمام﴾
﴿كذاك ما به لضارب حكوا
ان قيل الآن أو غدا فيما رووا﴾
يعنى أن من تلك الصور جواز اكتفاء الوصف بمرفوعه عن خبره بعد غير تشبيها لها بالنفى كقول الشاعر
غير لاه عداك فاطرح اللهـ
ـو ولا تغترر بعارض سلم
وكقوله
غير مأسوف على زمن
ينقضى بالهم والحزن
فغير فى البيتين مبتدأ وناب عن خبرها مرفوع الوصف المجرور بها وهو عداك فى الاول وفى الثانى على زمن وانما عمل لاعتماده عليها لانها بمعنى النفى

(قوله فى خبر أن الخ) أى التى عمل فيها فعل منفى لانه لا يتأتى لها شبه بليس الا عند ذلك وتوضيح ذلك أنه لما كان العامل فى أن فعلا منفيا فالنفى صير الكلام الذى من جملته خبر أن منفيا فشابه خبر ليس من حيث ان كلا منفى (قوله لانه فى معنى أوليس الله بقادر) أى لان التركيب بتمامه فى معنى أوليس الخ والشئ يحمل على ما كان بمعناه بدليل أنه جاء مصرحا به فى قوله تعالى أوليس الذى خلق السموات والارض بقادر والذى سهل ذلك التقدير المجوز لدخول الباء فى خبر أن تباعد ما بين أن والخبر بذكر الجملة المعطوفة على الصلة فتباعد أن من الخبر صير أن كأنها غير مذكورة ولاجل كون المسهل لذلك التقدير التباعد لم تدخل فى أولم يروا أن الله الذى خلق السموات والارض قادر على أن يخلق مثلهم لعدم التباعد (قوله ومثله) أى مثل خبر أن فى جواز دخول الباء عليه عند مشابهته خبر ليس (قوله فى فاعل كفى) أى فكفى لا يتعدى بالباء بل بنفسه ولكن لما ضمن معنى اكتف عدى بالباء ولما كان من باب التضمين فصله وقال ومثله بخلاف قوله *قليل منك يكفينى* فقد عدى بنفسه لعدم تضمينه وفى قوله *سود المحاجر لا يقرأن بالسور* لما دخله من معنى لا يتقربن بقراءة السور ولهذا قال السهيلى لا يجوز أن تقول وصل الى كتابك فقرأته به على حد قوله لا يقرأن بالسور لانه عار عن معنى التقرب فلا يصح أن يضمنه (قوله لان زيدا قائم فى معنى زيد قائم الخ) ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو لان ليت زيدا قائم ليس فى معنى زيد قائم لان ليت زيدا قائم لا يحتمل الصدق والكذب وزيد قائم يحتملهما (قوله فى نحو أنا زيدا غير ضارب) فى المسئلة خلاف فذهب السيرافى والزمخشرى وابن مالك الى جواز تقديم معمول ما أضيف اليه غير مطلقا وذهب ابن السراج الى المنع مطلقا وقيل ان كان المعمول ظرفا جاز والا فلا (قوله غير لاه عداك الخ) من لها يلهو والمراد لازمه أى غير غافل واطرح بشد المهملة وكسر الراء أى اترك والسلم كفلس وسدر الصلح أى بسلم عارض والعارض ما يبدو من غير ثبات يقول ان أعداءك ليسوا بلاهين عن الحرب والاعتداد لها فاعتد أنت أيضا ولا تله ولا تنخدع عما عرض من صلح لا ثبات له ووجه الاستدلال بالبيت أن عداك اما أن رفع على أنه مبتدأ خبره ما تقدم أو على أنه فاعل بالوصف لكون التركيب فى معنى ما لاه عداك ولا سبيل الى الاول لان غيرا مضاف الى لاه وهو مفرد فيؤدى الى قولك الاعداء غير لاه وهو ممتنع اذ لا يقال الزيدون غير قائم فتعين الثانى فثبت المطلوب ولمانع أن يمنع كون لاه مفردا لفظا ومعنى لجواز كونه صفة لفريق أو نحوه فيكون فى معنى الجمع ولا يخفى أنك لو قلت عداك غير فريق لاه لصح فيبطل الاستدلال حينئذ (قوله غير مأسوف على زمن الخ) والاصل غير آسف الشخص على زمن أى لا يتأسف عليه ولا يرجو الحياة فيه بدليل قوله بعده

انما يرجو الحياة فتى * عاش فى أمن من الاحن

فحول الوصف الى المفعول وحذف فاعله وهو الشخص وأنيب عنه الجار والاحن جمع ما كفربة وهى الحقد والعداوة والمراد بهما مكابد الدهر والبيتان لابى نواس بضم النون كغراب كما ضبطه ابن هشام فى شرح بانت سعاد وقد سأل أبو الفتح بن جنى ولده عن اعراب غير مأسوف الخ وقد كان ولده مثله حذقا وأدبا جيد الضبط حسن الخط واسمه غالى وكنيته أبو سعد مات سنة سبع أو ثمان

وأربعمائة

ومنها اعطاء الوصف المضاف الذي بمعنى الحال أو الاستقبال حكم الوصف الناصب في التنكير لكونه بمعناه فخفضوه برب ووصفوا النكرة به ونصبوه على الحال قال ابن مالك وإن يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل

كرب راجينا عظيم الامل مروع القلب قليل الحيل وأما إذا كان الوصف المضاف بمعنى الماضي فهو معرفة فلا يجوز فيه شئ مما تقدم لانه ليس بمعنى الناصب

﴿كذا جواز كون الاستثناء مفرّغا في موجب بارائي﴾
﴿كذا ولا بعيده يا صاح فاحفظه تظفرن بالفلاح﴾
﴿وزيد لا في آية السجود مؤول من كبره المعهود﴾

يعني أن من تلك الصور وقوع الاستثناء المفرغ بعد الايجاب الذي لا يقع بعده لكونه في معنى النفي نحو ويأبى الله الا أن يتم نوره فأن يتم نوره مفعول بأبى أي لا يريد الله الا أن يتم ونحو وانها لكبيرة الا على الخاشعين فعلى الخاشعين منصوب المحل بكبيرة لان معناها لا تسهل ومنها العطف بولا بعد الايجاب الذي من شأنه عدم زيادة لا مع واو العطف بعده كقوله

فما سوّدتني عامر عن وراثة أبى الله أن أسمو بأم ولا أب

لان أبى الله بمعنى لا يريد الله أن أسمو فلذلك زيدت لا بعد واو العطف التي يمتنع زيادتها بعده الا بعد النفي ومنها زيادة لا في قوله تعالى ما منعك أن لا تسجد لانه بمعنى ما أمرك أن لا تسجد

﴿تعدية للفعل فيما علما بحرف جر هكذا قد حكما﴾
﴿كذلك تذكير الاشارة التي أتت لانثى صاح في قضية﴾
﴿ورفع زيد من علمت زيد من هو أجزه يا أخى واعلمن﴾

يعني أن من الصور تعدية رضى بعلى في قوله

اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

وأر بعمائة فارتبك وتحير في اعرابه (قوله ومنها اعطاء الوصف المضاف الخ) أي الى المعرفة والمراد بالوصف اسم الفاعل الذي بمعنى الحال حكم ضارب زيدا أي اسم الفاعل المنون (قوله فخفضوه برب) نحو رب راجينا ووصفوا النكرة به نحو هديا بالغ الكعبة ونصبوه على الحال نحو ثاني عطفه وأدخلوا عليه أل نحو الضارب زيد لكن الجمهور يشترطون لذلك وجودها في المضاف اليه (قوله بعد الايجاب) أي مع أنه انما يعطف بها بعد النفي (قوله فما سوّدتني عامر الخ) هو لعامر بن الطفيل ورد على النبي صلى الله عليه وسلم وله بضع وثمانون سنة فلم يسلم وتهود فقال صلى الله عليه وسلم اللهم اكفنيه بما شئت فأخذه الطاعون وكان أعور والقصيدة طويلة أولها

تقول ابنة العمرى مالك بعدنا * أراك صحيحا كالسليم المعذب
واني وان كنت ابن سيد عامر * وفارسها المشهور في كل موكب

فما سوّدتني البيت

ولكنني أحمي حماها وأتقي * أذاها وأرمي من رماها بمنكب

وعامر قبيلة من العرب وضمير فارسها يعود اليها والمضاف مجرور بالعطف على سيد عامر وسوّدتني جعلتني سيدا يعني أنه ساد بنفسه لا بنسبه وخبران محذوف والجملة حالية والتقدير واني لا أفتخر بنسبي وان كان من العظمة بهذا المحل والفاء في فما سوّدتني فاء الفصيحة والتقدير واذا كان الامر كذلك فما سوّدتني (قوله ما الذي أمرك أن لا تسجد) ويوضح هذا أن الناهية لا تصاحب الناصبة بخلاف النافية (قوله والمشار اليه العصا واليد وهما مؤنثان) وقيل الاشارة الى انقلاب العصا حية بعد القائها وخروج اليد بيضاء بعد ادخالها في الجيب فأمر التذكير ظاهر (قوله علمت زيد الخ) زيد مبتدأ أول ومن مبتدأ ثان وهو خبر عن من والجملة خبر عن زيد والجملة سدت مسد مفعولي علمت فمن لما كانت نفس زيد في المعنى وهي يجب لها الصدارة في جملتها والرفع حمل زيد عليها وأعطى حكمها فرفع فلا يرد أنه مفعول علم فلاى شئ رفع ويجوز نصبه ومن هو في محل المفعول الثاني (قوله فلا يعطيان حكم المصدر الذي هما بمعناه الخ) أي في جواز حذف الجار فان الجار يحذف

حملا له على نظيره كافهمت علىّ أو على ضده كسخطت علىّ ومنها تذكير الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان والمشار اليه العصا واليد وهما مؤنثان لان الخبر مذكر وهو عين المبتدا في المعنى فلذا ذكر المبتدا لتذكير خبره ومنها جواز رفع زيد في قولك علمت زيد من هو لانه نفس من الواجبة الرفع

﴿ونزلوا اللفظ الذي قد صلحا منزل ما أتى على ما صححا﴾

يعني أنهم نزلوا اللفظ الصالح للوجود منزلة وجوده بسبب اعتباره كقوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيأ اذا كان جائيا بجر سابق اعتبارا بالباء الصالحة في خبر ليس وان لم يكن موجودا هنا

﴿لا يلزم الشئ بأن يعطى الذي هو بمعناه كذا فلتحتذي﴾

يعني أن الشئ لا يلزم اعطاؤه حكم ما هو بمعناه مثل أن بفتح الهمزة وتشديد النون وأن بسكونها فلا يعطيان حكم المصدر الذي هما بمعناه ولا يسدان مسدّ ظرف الزمان خلافا للزمخشري وابن جني وجاء على قوليهما قول الشاعر

معهما الطراد دون المصدر فيجوز أن يقال عجبت أنك قائم ولا يقال عجبت قيامك وأن وأن يقومان مقام جزأى الاسناد كمفعولى ظن بخلاف المصدر نحو ظننت أن زيدا فاضل أو أن يقوم زيد ولا يجوز ظننت الفضل أو القيام (قوله على قول) والقول الثانى أنه فى موضع نصب على الحال تقديره الا مصحوبين بالاذن والثالث أنه على اسقاط باء السببية تقديره الا بسبب الاذن لكم كقوله فأخرج به أى بسببه (قوله وكذلك لا يعطى المصدر حكمهما الخ) نحو حسبت أنه قائم أو أن قام فلا تقول حسبت قيامك حتى تذكر الخبر كأن تقول حسبت قيامك حاصلا مثلا ثم انهم شركوا بين أن وأن فى هذه المسئلة فى باب ظن وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسدهما مسدهما فى باب عسى على قول ابن مالك ان عسى حينئذ ناقصة لا على ما يفهم من كلامهم أنها فعل تام مسند الى أن والفعل ومثلها لعل فتقول عسى أن تقوم ويمتنع عسى أنك قائم وتقول لعل أن تقوم ويمتنع لعل أنك قائم وخصوا المشددة بذلك فى باب لو فتقول لو أنك تقوم ولا تقول لو أن تقوم (قوله لانها بلفظ ما النافية) أى التى تزاد ان بعدها (قوله ورج الفتى الخ وقوله يرجى الخ) هذان محمولان على نحو قوله * ما ان رأيت ولا سمعت بمثله * قال القالى فى أماليه حدثنا أبو بكر حدثنا أبو حاتم عن أبى عبيدة قال خرجت تماضر بنت عمرو بن الحرث بن الشريد وهى الخنساء فى ذود لها جرباء فنضت ثيابها عنها واغتسلت ودريد بن الصمة يراها وهى لا تراه فأنشد

حيوا تماضر واربعوا صحبى * وقفوا فان وقوفكم حسبى
أخناس قد هام الفؤاد بكم * واعتاده داء من الحب
فلم عنى خناس اذا * غض الجميع هناك ما خطبى

البيت وتمامه * كاليوم هانئ أينق جرب *

زاد أبو الفرج فى الاغانى عن ابن الاعرابى وابن الكلبى فلما أصبح غدا على أبيها يخطبها فدخل عليها أبوها فقال يا خنساء أتاك فارس هوازن وسيد جشم دريد بن الصمة يخطبك فقالت أنظرنى حتى أشاور نفسى ثم بعثت وليدة فقالت لها انظرى دريدا اذا بال فان وجدت بوله قد خرق الارض ففيه بقية وان وجدته قد ساح على وجهها فلا فضل معه فاتبعته وليدتها ثم عادت اليها فقالت وجدت بوله قد ساح على وجه الارض فعاودها أبوها فقالت يا أبتى أترانى تاركة بنى عمى مثل عوالى الرماح وناكحة شيخ بنى جشم هامة اليوم أو غد فانصرف دريد (قوله لما أغفلت شكرك الخ) فاللام للابتداء داخلة على ما الواقعة نافية المشبهة للموصولة (قوله لا يحطمنكم سليمان) فيه وجهان أحدهما أنه نهى والثانى أنه جواب الامر واذا كان نهيا ففيه وجهان أحدهما أنه نهى مستأنف لا تعلق له بما قبله من حيث الاعراب وانما هو نهى لسليمان وجنوده فى اللفظ وفى المعنى للنمل أى لا تكونوا بحيث يحطمونكم كقوله لا أرينك والثانى أنه بدل من جملة الامر قبله وهى ادخلوا وقد تعرض الزمخشرى لذلك فقال فان قلت لا يحطمنكم ما هو قلت يحتمل أن يكون جوابا للامر وأن يكون نهيا بدلا من الأمر والذى جوز أن يكون بدلا منه أنه فى معنى لا تكونوا حيث أنتم فيحطمنكم على طريقة لا أرينك ههنا أراد لا يحطمنكم جنود سليمان فجاءت بما هو أبلغ

على قول أى الاوقت الاذن وفى الآية غير هذا وكذلك لا يعطى المصدر حكمهما فى سدهما مسد مفعولى باب ظن واغناء عسى وأوشك واخلولق عن الثانى وهو الخبر وغير ذلك مما يطول ذكره

(ثان له مسائل فقد أتت
من ذاك ان من بعد ما قد ثبتت)
(أعنى به المصدر أو ما وردت
موصولة فارع أصولا قد أتت)
(دخول لام الابتداء عن لفظ ما
نافية لشبهها فيما سما)
(موصولة كذاك أن يؤكدا
مضارع من بعد لا ما شددا)

يعنى أن النوع الثانى من القاعدة الاولى وهو اعطاء شئ حكم ما شابهه فى اللفظ له مسائل منها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية والموصولة لانها بلفظ ما النافية فمثال زيادتها بعد المصدرية

ورج الفتى للخير ما ان رأيته
على السن خيرا لا يزال يزيد

أى مدة رؤيته ومثال زيادتها بعد الموصولة

يرجى المرء ما ان لا يراه
وتعرض دون أدناه الخطوب

أى الذى لا يراه ومنها دخول لام الابتداء على ما النافية قياسا لها على ما الموصولة الواقعة مبتدأ فى نحو لما تصنعه حسن أى الذى تصنعه ومن دخولها على ما النافية قوله

لما أغفلت شكرك فاصطنعنى فكيف ومن عطائك جل مالى فاللام زائدة قبل ما النافية ومنها توكيد (قوله
المضارع بعد لا النافية نحو لا يحطمنكم سليمان

(قوله ولا تصيبن الذين الخ) الجملة صفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم قال في شرح الكافية وانما أكده لان لا النافية كالناهية في الصورة ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها * ولا الضيف فيها ان أناخ محوّل

الا أن توكيد تصيبن أحسن لاتصاله بلا فهو أشبه بالنهي من تلحينها وظاهر ذلك اطراده مطلقا لكن نص غيره على أنه بعد المفصولة ضرورة بل عند الجمهور ضرورة مطلقا وحملوا الآية على النهي فمنهم من جعل الجملة مستأنفة لنهي الظالمين والاصل لا تتعرضوا الظلم فتصيبكم الفتنة خاصة فحول النهي عن تعرضهم الى اصابة الفتنة لانه سببها وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير المخاطبين تنبيها على انهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فالاصابة خاصة بالمتعرضين ومنهم من جعل الجملة صفة فتنة بتقدير القول مع تحويل النهي المذكور أي فتنة مقولا في شأنها لا تصيبن الخ أي لا تجعلوها تصيبكم خاصة ولا يصح على هذا تنزيل الفتنة منزلة العاقل فيتوجه النهي اليها بلا تحويل لانه كان يجب كسر الباء من تصيبن لكونه خطابا للمؤنث وهو الفتنة الا أن تؤول بالافتتان أو بالعذاب مثلا فالاصابة حينئذ عامة (قوله في نحو أسمع بهم وأبصر الخ) أسمع وكذلك أبصر فعل ماض لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر وانما أتي به على صورة الامر لاجل التعجب والضمير بعده فاعل به والباء الداخلة عليه زائدة لقبح رفع صورة الامر للظاهر والشاهد في قوله وأبصر أي بهم فبهم وان كان عمدة لكنه شبيه بالفضلة في اللفظ في قولك امرر بزيد والفضلة تحذف فكذا ما أشبهها (قوله ان هذان لساحران) أي نعم هذان وانما دخلت لام الابتداء بعد ان التي معناها نعم لشبهها في اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم في قراءة من قرأ كذلك (قوله أيها المؤمنون الخ) أي مبني على الضم لمشابهة لفظها في النداء في محل نصب بأخص محذوفا وجوبا وها التنبيه لحقتها عوضا عما تستحقه أي من الاضافة والمؤمنون صفة أي مرفوع تبعا للفظها وأوانائبة عن الضمة ولا يستعمل معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى والى ذلك أشار الناظم بقوله

كذلك حذف يا وضم الياء * بأي أو بأية أوتاء

فقوله أوتاء معطوف على الياء والمراد بالحذف في كلامه عدم ذكره أصلا كما مر وكذلك أيتها العصابة (قوله يا أيها الرسول) أي منادى مبني على الضم في محل نصب والهاء حرف تنبيه والرسول صفة وكذلك يا أيتها العصابة (قوله على الكسر الخ) أي مطلقا سواء كان آخره راء كوبار أم لا وانما بني لشبهه المبني وهو نزال وزنا وعدلا وتعريفا لانه معدول عن انزل وهو معرفة لعدم تنوينه ومن زاد في وجه الشبه وتأنيثه فلعله أول نزال بالكلمة أو بناه على مذهب المبرد من أنه معدول عن مصدر معرفة مؤنث فنزال بمعنى المنزلة وقيل بني حزام لتضمنه معنى هاء التأنيث التي في المعدول عنه وخص بالكسر على أصل التخلص من الساكنين فلو سمي به مذكر زال موجب البناء لانه الآن ليس مؤنثا ولا معدولا فيعرب غير منصرف للعلمية والتأنيث الاصلي كغيره قال سيبويه ومن العرب من يصرفه حينئذ (قوله ياليت حظي من جداك الخ) الجدا النفع وهو كعلي والصافي السالم من الكدر وهذا على سبيل التهكم والبيت لرؤبة يخاطب أباه العجاج انتحل قصيدة منه ونسبها لنفسه وأنشدها سليمان بن عبد الملك فأجزل جائزته فسأله رؤبة شيأ من الجائزة فلم يعطه ومعنى البيت ياليت حظي من احسانك وعطائك الذي تزعم أنه لا شيء يكدره من من وغيره أن تتركني كافا

(من ذلك ان ان أتى بمعنى نعم
لها ومن ذا احكم بها أنم)

يعني أن من هذه المسائل حذف الفاعل في نحو أسمع بهم وأبصر أي بهم قياسا له على الفضلة لشبهه بها في اللفظ ومنها دخول لام الابتداء بعد ان التي بمعنى نعم عند القائل به في ان هذان لساحران

(كذلك حذف يا وضم الياء
بأي أو بأية أوتاء)

(ورفع موصوف وكان يجب
نصب له فيما لديهم يعرب)

يعني أن من هذه المسائل ضم أي وأية ورفع صفتهما في الاختصاص نحو اللهم اغفر لنا أيها المؤمنون اللهم اغفر لنا أيتها العصابة قياسا لها في الاختصاص الذي كان يجب نصبها فيه كقولهم نحن العرب بنصب العرب على الاختصاص عليها في النداء نحو يا أيها الرسول يا أيتها العصابة

(كذا بناء شبه حزام كسرا
لشبهها قل بنزال ذكرا)

(وذاك في معارف مشهور
وربما في غيرها مذكور)

(وقط بعدما وذات مصدر
أعني أجز لا تر محرر)

يعني أن من هذه المسائل بناء علم الانثى الذي على وزن فعال عند الحجازيين على الكسر قياسا على نزال لاتحادهما في الوزن قال ابن مالك

* وابن على الكسر فعال علما *
مؤنثا وربما بني على الكسر غير علم كقوله

ياليت حظي من جداك الصافي
والفضل أن تتركني كفاف

بالكسر وهو حال أو نعت لمصدر الفعل قبله ناب عنه ومنها بناء حاش في قلن حاش لله

قارنه لذا أتى ذا مدغما﴾
﴿مع اشتراطهم لدى الادغام
وقوع مثلين بلا كلام﴾

يعنى أن من هذه المسائل اعطاء الحرف حكم مقاربه فى المخرج ليدغم فيه بعد قلب الاول من جنس الثانى نحو بل ران على قلوبهم بل ربكم أن عبدت كان لم يره أحد بادغام اللام فى الراء بعد قلبه راء وادغام الدال فى التاء بعد قلبه تاء وادغام النون فى اللام بعد قلبه لاما

﴿كذاك ما أعطى حكم الشئ أى
لشبه لفظا ومعنى يا أخى﴾

يعنى أنهم أعطوا الشئ حكم ما شابهه فى اللفظ والمعنى كمنعهم رفع أفعل التفضيل الظاهر قياسا له على أفعل فى التعجب لان لفظهما ومعناهما واحد وكتصغيرهم أفعل فى التعجب فى قول الشاعر

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا
من هؤليائكن الضال والسمر

فأميلح مصغر تشبيها بأفعل التفضيل

عن اسماء تلك الى أو تتركنى تركا كفافا من ذلك لالى ولا على فأصل كفاف كفافا فهو نكرة حال أو ترك كفافا فمصدر (قوله لشبهها بحاش الحرفية) والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشا بالتنوين على اعرابها كما تقول تنزيها لله وانما كانت غير حرفية لدخولها على الحرف وغير فعل اذ ليس بعدها اسم منصوب بها وزعم بعضهم أنها فعل حذف مفعوله أى جانب يوسف المعصية لاجل الله وهذا التأويل لا يتأتى فى كل موضع (قوله وآمنه) عطف على أكثر أى أكثر أكواننا وآمنه (قوله اعطاء الحرف الخ) قال الدمامينى هذا الامدخل له فى الاعراب فما باله قد ذكره مع أنه التزم تجنب مثله وأجيب بأنه انما التزم تجنب مثله على سبيل القصد دون الاستطراد وما ذكره هنا انما هو على سبيل الاستطراد (قوله قياسا له على أفعل فى التعجب الخ) أى فى الوزن والاصالة والمبالغة (قوله شدن لنا الخ) شدن الظبى قوته واستغنائه عن أمه والضال السدر البرى والسمر كعضد من شجر الطلح وهو شجر عظيم ذو شوك وهو من قصيدة للعرجى على قول العينى فى شواهده الكبرى ومنها

حوراء لو نظرت يوما الى حجر * لأثرت سقما فى ذلك الحجر
يزداد تورد خديها اذا نظرت * كما يزيد نبات الارض بالمطر
فالورد وجنتها والخمر ريقتها * وضوء بهجتها أضوا من القمر
يا من رأى الخمر فى غير الكروم ومن * هذا رأى نبت ورد فى سوى الشجر
كادت ترف عليها الطير من طرب * لما تغنت بتغريد على وتر
بالله يا ظبيات القاع قلن لنا * ليلاى منكن أم ليلى من البشر
يا ما أميلح غزلانا شدن لنا * من هؤليائكن الضال والسمر

(قوله فأميلح مصغر تشبيها بأفعل التفضيل) أى فى الوزن وافادة المبالغة ولم يسمع تصغير أفعل فى التعجب الا فى أحسن وأملح ذكره الجوهرى ولكن النحويون مع هذا قاسوه فأجازوا أن يقال ما أليطف زيدا ولم يحك ابن مالك اقتياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك فقد قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك فى ذلك عن ابن كيسان هو كلام من لم يطلع على كلام النحويين فى المسألة وما حكاه عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فاعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك فى كتبهم وان كان خارجا عن القياس قال أبو بكر بن الانبارى ولا يقال أفعل فى التعجب مصغرا الا لمن صغر سنه

(القاعدة الثانية)

﴿ورد بما أعطى شئ حكم ما
جاوره كجحر ضب فاعلما﴾
﴿وبعضهم أنكر ذا وجعلا
ما بعد ضب صفة له جلا﴾

يعنى أن القاعدة الثانية هى اعطاء شئ حكم ما جاوره كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب بالكسر لمجاورة ضب وهو نعت لجحر المرفوع وقوله الخ

كأن أبانا فى أفانين ودقه كبير أناس فى بجاد مزمل بالجر فى مزمل لمجاورته المجرور وهو نعت لكبير المرفوع على أنه خبر كأن قيل

(مبحث القاعدة الثانية) (قوله خرب بالكسر الخ) هو صفة لجحر المرفوع فكان حقه الرفع ولكن جر لمجاورته المجرور فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة فحركة المجاورة ليست حركة بناء ولا اعراب وانما هى حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين فلا تحتاج لعامل لان الاتيان بها انما هو لمجرد أمر استحسانى لفظى لا تعلق له بالمعنى نحو الحمد لله بالاتباع اقتضاء للتشاكل اللفظى كما حققه الدمامينى ومثله كبير أناس

الخ (قوله ومنه فى العطف نحو وحور عين بالجر الخ) هى قراءة السلمى والحسن وعمرو بن عبيد وأبى جعفر وشيبة والاعمش وطلحة والمفضل وأبان وعصمة عن عاصم وحمزة والكسائى وقرأ النخعى كذلك الا أنه قلب الواو ياء والضمة قبلها كسرة فى حور فقال وحير على الاتباع لعين وخرج على العطف على جنات النعيم وفيه مضاف محذوف كانه قيل هم فى جنات وفاكهة ولحم ومصاحبة حور على تشبيه مصاحبة الحور بالظرف على نهج الاستعارة المكنية وقرينتها التخييلية اثبات معنى الظرفية بكلمة فى فهى باقية على معناها الحقيقى ولا جمع بين الحقيقة والمجاز وذهب الى العطف المذكور الزمخشرى وتعقبه أبو حيان فقال فيه بعد وتفكيك كلام مرتبط بعضه ببعض وهو فهم أعجمى وليس كما قال كما لا يخفى أو على أكواب ويجعل من باب متقلدا سيفا ورمحا فكأنه قيل ينعمون بأكواب وبحور ويجوز أن يبقى على ظاهره المعروف وأن الولدان يطوفون عليهم بالحور أيضا لعرض أنواع اللذات عليهم من المأكول والمشروب والمنكوح كما تأتى الخدام بالسرارى للملوك ويعرضوهن عليهم والى هذا ذهب أبو عمرو وقطرب وأبى ذلك بعضهم فقال أما العطف على الولدان على الظاهر فلا لان الولدان لا يطوفون بهن طوافهم بالاكواب والقلب الى هذا أميل الا أن يكون هنالك أثر يدل على خلافه وكون الجر للجوار يأباه الفصل أو يضعفه وأما اذا عطف على ولدان أو على الضمير المستكن فى متكئين أو على مبتدا حذف هو وخبره أى لهم هذا كله وحور أو مبتدأ حذف خبره أى لهم أو فيها حور فلا شاهد حينئذ وقرأ أبى وعبد الله وحورا عينا بالنصب وخرج على العطف على محل بأكواب لان المعنى يعطون أكوابا وحورا على أنه مفعول به لمحذوف أى ويعطون حورا أو على العطف على محذوف وقع مفعولا به لمحذوف أيضا أى يعطون هذا كله وحورا وقرأ قتادة وحور بالرفع مضافا الى عين وابن مقسم وحور بالنصب مضافا وعكرمة وحورا عيناء على التوحيد اسم جنس وبفتح الهمزة فيهما فاحتمل الجر والنصب (قوله وأرجلكم بالجر) وحينئذ فهو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة المجاورة (قوله ياصاح الخ) صاح مرخم صاحب وهو نكرة مقصودة عارية من هاء التأنيث فترخيمه شاذ وقال ابن خروف أصله ياصاحبى فرخم أولا بحذف الكلمة الثانية اجراء له مجرى المركب المزجى ثم رخم ثانيا بحذف الباء والمراد بالذنب هنا الذكر (قوله وخصه بعضهم بالنعت والتوكيد) قال فى المغنى والذى عليه المحققون أن خفض الجوار يكون فى النعت قليلا كما مر فى جحر ضب خرب وفى البيت وفى التوكيد نادرا ولا يكون فى العطف لان العاطف فاصل بين المتجاورين فيمنع من المجاورة والبدل على نية تكرار العامل فالعامل المقدر مانع منها لفصله (قوله لتعينه فى آية الوضوء الخ) قال التفتازانى أقرب ما قيل فى ايجاب غسل الأرجل أن قراءة النصب توجب الغسل لانه لا مجال للعطف على محل الجار والمجرور مع الالباس فوجب حمل قراءة الجر عليه بطريق المشاكلة أو الجر على الجوار لانتفاء الالباس بضرب الغاية أو بتقدير وامسحوا بأرجلكم مرادا به الغسل الشبيه بالمسح تنبيها على وجوب الاقتصاد أو بالتزام الجمع بين الحقيقة والمجاز دفعا لاختلاف القراءتين ولو سلم تساويهما وجواز حمل قراءة النصب على المسح بالعطف على المحل بقرينة أن فى العطف على المنصوب تخلل الفاصل بالاجنبى فغايته أن تصير الآية بمنزلة المجمل أو تدل على جواز الامرين وقد دلت الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك فكان هذا أوفق بما عليه الاكثرون وأوفى بتحصيل الطهارة

ومنه فى العطف نحو وحور عين بالجر لمجاورة المجرور وهو معطوف على ولدان فاعل يطوف وقيل أيضا ان منه وامسحوا برؤسكم وأرجلكم بالجر لمجاورته المجرور وهو معطوف على وجوهكم مفعول فاغسلوا ومنه فى التوكيد

ياصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم
أن ليس وصل اذا انحلت عرا الذنب

بجر كل لمجاورته الزوجات المجرور وهو توكيد لذوى المفعول لبلغ وخصه بعضهم بالنعت والتوكيد ومنعه فى العطف والبدل وليس بشئ لتعينه فى آية الوضوء عند الجمهور وليس لغيره من تأويلاتهم فائدة والله أعلم

(واللفظ ان يشرب لمعنى ظهرا لغيره فاحكم به فيما جرى)
(وسمه ان يجئ تضمينا لعلة بينة أمينا)
(وهو على قسمين في نهج العرب نحوي أو بياني نلت الأرب)
(فأول جعلك ماقد تركا حالا من الفعل الذي قد سلكا)
(الحاق مادة بأخرى فاعرفا اذا تناسب لشأن ألفا)
(وقد أتى لما ذكرنا في الكلام عدة أقسام من آي ونظام)
(اذا علمت ذا فقول الفقها من زوجة آلى قبيح نبها)
(وهو كثير قيل ليس يحصر ومنه ماروي فيه سطروا)
(كيف ترانى قالبا مجنى قدقتل الله زيادا عنى)

يعني أن اللفظ اذا أشرب معنى لفظ آخر فاحكم له بحكم مشروب المعنى وسمه تضمينا وعلته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين وهو على قسمين في زعم بعض العلماء بياني وهو أن يكون الفعل المذكور مستعملا في معناه الحقيقي ويقدر وصف الفعل المتروك حالا من فاعل الفعل المذكور وعاملا فيما بعده ونحوي وهو الحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها مع تناسبهما وأمثلته كثيرة من الآيات ومن أشعار العرب نحو ولا تعزموا عقدة النكاح فعدى تعزموا التي أصلها التعدى بعلى بنفسها لتضمنها معنى تنووا وعند البيانيين لاتعزموا ناوين عقدة النكاح والله يعلم المفسد من المصلح أي عيزه أو يعلمه مميزاله من المصلح ولاتأكلوا أموالهم الى أموالكم أي لاتضموها اليها آكلين وعند البيانيين

المقصودة بالوضوء وأقرب الى الاحتياط لما في الغسل من المسح اذ لا اسالة بدون الاصابة فتعين الرجوع اليه (قوله وأنكر السيرافي والمبرد الخفض على الجوار وتأولا خرب بالجر على أنه صفة ضب) يعني أنهما أنكرا الخفض على الجوار في الوصف والتوكيد وغيرهما ثم قال السيرافي في بيان التأويل الاصل خرب الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به وحول الاسناد الى ضمير الضب وخفض الجحر كما تقول مررت برجل حسن الوجه بالاضافة والاصل حسن الوجه منه ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جنى الاصل خرب جحره ثم أنيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لان الصفة انما هي للضب وأجريت على الجحر وذلك لايجوز عند البصريين وان أمن اللبس وقول السيرافي ان هذا مثل مررت برجل قائم أبواه لاقاعدين مردود لان ذلك انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول وحاصل كلام السيرافي في الجواب عن الالزام أن قاعدين في المثال صفة لرجل لان المعطوف على الصفة صفة وهي جارية على غير من هي له لان ضمير قاعدين للابوين ولم يبرز الضمير فيها والاقيل قاعدين هما فكما جاز عدم الابراز في قاعدين فليجز في خرب وجوابه ماتقدم من أن جعل الوصف الجاري على غير من هوله غير محتو على الضمير انما يجوز في الوصف الثاني لاشتماله على ضمير الموصوف استلزاما فكأنه جار على من هوله بيان ذلك أن الضمير في قاعدين عائد على الابوين المشتمل على ضمير الرجل لان الضمير في أبواه للرجل وضمير قاعدين عائد على الابوين المشتمل على ضمير الرجل وحينئذ فقاعدين مستلزم لضمير الرجل فحل تعين ابراز الضمير في الصفة اذا جرت على غير من هي له اذا لم تكن محتوية على ضمير الموصوف استلزاما والالم يجب الابراز والحاصل أن خرب في المثال ليس وصفا ثانيا مثل قاعدين فقياس خرب على قاعدين قياس مع الفارق

(مبحث القاعدة الثالثة) (قوله يعني أن اللفظ اذا أشرب معنى لفظ آخر الخ) هذا ظاهر في تغاير المعنيين فلا يشمل نحو وأحسن بي أي لطف فان اللطف والاحسان واحد فالاولى أن التضمين الحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها ولو في الجملة أعني باتحاد أو تناسب (قوله وعلته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين الخ) هذا ظاهر في الجمع بين الحقيقة والمجاز وقيل مجاز فقط وقيل حقيقة ملوحة بغيرها وقدر السعد العامل فزعم بعضهم أنه تضمين بياني مقابل للنحوي (قوله بياني وهو أن يكون الفعل المذكور الخ) يعني أن الفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فقولنا أحمد اليك الله معناه أحمده منهيا اليك حمده ويقلب كفيه على كذا أي نادما على كذا فمنهى الفعل المتروك وهو المضمن معتبر على أنه قيد لمعنى الفعل المذكور وزعم بعضهم أن التضمين بالمعنى الذي ذكره السعد وهو جعل وصف الفعل المتروك حالا من فاعل المذكور يسمى تضمينا بيانيا وأنه مقابل للنحوي وقيل ان التضمين من باب المجاز ويعتبر المعنى الحقيقي قيدا وهذا هو الذي اعتبره الزمخشري فعلى مذهب السعد يقال ولا تأكلوا أموالهم ضامها الى أموالكم وعلى مذهب الزمخشري تقول ولا تضموها اليها آكلين وقيل ان التضمين من الكناية أي لفظ أريد به لازم معناه فتحصل أن التضمين البياني هو تقدير حال تناسب الحرف وهو مقيس اتفاقا لانه من حذف العامل لدليل لكن قال ابن كمال باشا التضمين البياني هو عين النحوي وانما توهم السعد ومن تبعه الفرق بينهما من تقدير الكشاف خارجين في قوله تعالى

فليحذر

فليحذر الذين يخالفون عن أمره مع أنه بيان للمعنى المضمن لا تقدير عامل محذوف (قوله حملت به في ليلة الخ) هو لابي كبير الهذلي بالباء الموحدة بعد الكاف من شعراء الحماسة وهذا الشعر في وصف ربيبه تأبط شرا ومزؤدة بميم مفتوحة فزاي ساكنة فهمزة مضمومة أي مذعورة والعقد كفلس والنطاق ككتاب شقة تلبسها المرأة فتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل ينجر الى الارض وانما ذكر أن أمه كانت مكرهة لان ذلك عند العرب من الحالات التي تقتضي نجابة الولد ومن كلام بعضهم اذا أردت أن تنجب الولد أي تأتي بالولد نجيبا كريما فأغضبها عند الجماع بحيث تكون كارهة له وكأن السبب فيه أن غضب المرأة في تلك الحالة يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها في الولد حظ كامل ويكون كمال الشهوة لابيه فيكتسب بذلك اتمام خصال الرجولية وقوله لم يحلل أي غير مفكوك وأول الشعر

ولقد سريت على الظلام بمغشم * جلد من الفتيان غير مثقل

ممن حملن به وهن عواقد * حبك النطاق فشب غير مهبل

حملت به في ليلة مزؤدة * كرها وعقد نطاقها لم يحلل

فأتت به حوش الفؤاد مبطنا * سهدا اذا ما نام ليل الهوجل

ومبرأ من كل غبر حيضة * وفساد مرضعة وداء معضل

المغشم كمنبر الجريء الشديد والحبك طي الازار والطريق في الرمل ونقش يشبهه والمهبل كثير اللحم (قوله ومنه كيف تراني قال الباجني) المجن بكسر الميم والجمع مجان بفتحها الترس من الجنة وهي السترة وقال الباضبطه الشمني بالموحدة ولعل معناه وضعه على عكس الاتقاء فيوافق نسخة المثناة أي هاجر اوز ياد هو ابن أبيه الذي استلحقه معاوية بن أبي سفيان بنسبه واعترف بأنه أخوه من أبيه أسلم في زمن أبي بكر وولد في عام الفتح وكان كاتبا لعتبة بن غزوان ثم لابي موسى الاشعري ثم ولي العراق سنة ثمان وأربعين ثم مات سنة ثلاث وخمسين قال الواقدي سر أهل العراق والزهاد والعلماء بموته وقالوا مات طاغية العراق وقال الاصمعي كان زياد يقعد وشريح القاضي الى جانبه ويقول له ان حكمت بغير الحق فلا تمكني وان حكمت بشيء غيره أقرب الى الحق فأعلمنيه وكان زياد يحكم ولا يرد عليه شريح شيأ

(مبحث القاعدة الرابعة) (قوله يعني أنهم يغلبون على الشيء اسما لغيره) وذلك بأن يطلق اسمه على الآخر وينثني بهذا الاعتبار قصدا ليه ولى الآخر جميعا حتى يكون معنى الابوين المسمين بالاب قال التفتازاني أما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وأنه من أي أنواعه فلم أر أحدا حام حوله لكن أنت خبير بأن قول صاحب المغني للتناسب يقتضي أن الاول أعني التغليب للتناسب استعارة للمشابهة والثاني وهو التغليب للاختلاط مجاز مرسل للضدية أو المجاورة وهو ظاهر في جعل الام أبا مثلا وأما أبوين فحقيقة ومجاز باعتبارين أو أنه من عموم المجاز بأن يفسر الابوين بالوالدين (قوله نحو ولابويه لكل واحد منهما السدس) الضمير في لابويه عائد على ما عاد عليه الضمير في ترك وهو الميت الدال عليه معنى الكلام وسياقه ولكل واحد منهما بدل من أبويه مفيد لمعنى التفصيل اذ لولاه لكان الظاهر اشتراكهما في السدس وهو آكد من لكل واحد من أبويه السدس ليكون ذكرهما مرتين مرة بالاظهار ومرة بالضمير العائد عليهما وفي البحر قال الزمخشري

لانا كالهم والهم ضامها الى أموالكم للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر أي يمتنعون من نسائهم بالحلف وعند البيانيين يؤلون يمتنعين من نسائهم بالحلف وقول من قال ان قول الفقهاء آلى من امرأته غلط حمله عليه عدم فهم التضمين ومن التضمين في الشعر قوله

حملت به في ليلة مزؤدة

كرها وعقد نطاقها لم يحلل

وقوله أيضا

ممن حملن به وهن عواقد

حبك النطاق فشب غير مهبل

فحمل في البيتين متضمنة معنى علق ولذا عداهما بالباء ولولا التضمين لتعدت بنفسها نحو حملته أمه ومنه كيف تراني الخ فضمن قتل معنى صرف وتعدت بعن وعند البيانيين قتل الله زيادا صارفا له عني

* (القاعدة الرابعة) *

(وغلبوا اشيئين مهما وردا

للاختلاط أو تناسب بدا)

(كالمشرقين المغربين الأبوين

والقمرين العمرين الخافقين)

(ثم مثال الاختلاط فانتبذ

فهم من ونظيرا ها اعتمد)

يعني أنهم يغلبون على الشيء اسما لغيره بأن يطلق على الشيء اسم ذلك الغير حتى يصير لفظ اسمهما واحدا لتصح تثنيتهما وانما فعل اما لتناسب بينهما نحو المشرقين تثنية مشرق ومغرب وكالمغربين تثنية مغرب ومشرق وكالابوين للاب والام نحو ولابويه لكل واحد منهما السدس

وكالقمرين للقمر والشمس كقوله
واستقبلت قمر السماء بوجهها
فأرتني القمرين في وقت معا

والسدس مبتدأ وخبره لابويه والبدل متوسط بينهما اه وقال أبو البقاء السدس رفع بالابتداء ولكل واحد منهما الخبر ولكل بدل من الابوين ومنهما نعت لواحد وهذا البدل بدل بعض من كل ولذلك أتى بالضمير ولا يتوهم أنه بدل شئ من شئ وهما عين واحدة لجواز أبواك يصنعان كذا وامتناع كل واحد منهما يصنعان كذا بل تقول يصنع كذا وفي قول الزمخشري والسدس مبتدأ وخبره لابويه نظر لان البدل هو الذي يكون الخبر له دون المبدل منه كما في قولك أبواك كل واحد منهما يصنع كذا اذا أعربنا كلا بدلا وكما تقول ان زيدا عينه حسنة فلذلك ينبغي أن يكون اذا وقع البدل خبرا فلا يكون المبدل منه هو الخبر واستغنى عن جعل المبدل منه خبرا بالبدل كما استغنى عن الاخبار عن اسم ان المبدل منه بالاخبار عن البدل اه وقال التفتازاني يعني أي الزمخشري أنه لا حاجة الى أن يجعل لابويه خبر مبتدا محذوف أي لابويه الثلث ثم بين قسمة الثلث عليهما بقوله لكل واحد منهما السدس دفعا لوهم أن يكون ضعف ما للام وذلك أن الحكم المعلق بالمثنى أو المجموع قد يقصد تعلقه بالمجموع وقد يقصد تعلقه بكل فرد فبين بالبدل أن القصد الى الثاني وبهذا يندفع ما يقال ان البدل ينبغي أن يكون بحيث لو سقط استقام الكلام معنى وههنا لو قيل لابويه السدس لم يستقم (قوله وكالقمرين للقمر والشمس) هذا من تغليب أحد المتناسبين بالمشابهة على الآخر قال التفتازاني وينبغي أن يغلب الأخف لفظا الا أن يكون أحد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين وقال ابن الحاجب في أماليه شرطه تغليب الادنى على الاعلى فان القمر دون الشمس وأبا بكر أفضل من عمر قال السبكي وقد يرد عليه البحران للملح والعذب فغلب فيه البحر الملح وهو أعظم من العذب وأجيب بأن البحر هو الماء الكثير ملحا كان أو عذبا أو لان العذب أعلى باعتبار أنه مما تلذه النفس وتقوم به البنية بالشرب وغير ذلك وان كان الملح أعظم جرما وذكر ابن السبكي عن شرح التبيان للطيبي أن شرطه تغليب الأعلى على الأدنى (قوله واستقبلت الخ) هو للمتنبي وقبله

نشرت ثلاث ذوائب من شعرها * في ليلة فأرت ليالي أربعا

(قوله فأرتني القمرين) يعني أن القمر انطبع في صفاء وجهها كما قال

واذا نظرت الى محاسن وجهه * ألفيت وجهك في سناه غريقا

هذا هو الابلغ ويشير له قوله معا لا ما يتبادر من أنه نظرها والقمر في محله ومما يحسن في البين حديث بيتي الرقمتين وقد أفردا بالتأليف

رأت قمر السماء فأذكرتني * ليالي وصلنا بالرقمتين
كلانا ناظر قمرا ولكن * رأيت بعينها ورأت بعيني

فقال بعض المتصوفة هو من اشارة الفناء والبقاء ووحدة الوجود ومن أحسن ما قالت الادباء أنه من مبالغة العشاق فادعى أن القمر المعلوم قمر مجازا بالنسبة لها فانها أكمل بهاء كما قال ابن الفارض * تهدي بهذا البدر في جو السما * وقال

كملت محاسنه فلو أهدى السنا * للبدر وقت تمامه لم يخسف

وما أحسن قول الاديب فتح الله الحلبي الشهير بابن النحاس مضمنا مطلع عينية ابن سينا

لا يدعي قمر لوجهك نسبة * فأخاف أن يسود وجه المدعي

والشمس

أى قرا السماء وشمسها وكالعمرين لعمر بن الخطاب وأبى بكر رضى الله عنهما وكالخافقين للمغرب والمشرق والخافق انما هو المغرب لانه محل الخفوق أى الغروب وكالمروتين للمروة والصفا والتغليب فى هذه الامثلة كلها للتناسب وأمثلة التغليب للاختلاط اطلاق من على ما لا يعقل فى نحو والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع وكاطلاق ما على من يعقل نحو سبح لله ما فى السموات وما فى الارض

(ومنه تغليب لحاضر على ماغاب قل كاياايه جلا)
(كذاك يذرؤكم قد حرروا فى آية خاف على ما سطروا)

يعنى أن من التغليب المتقدم تغليب المخاطب على الغائب فى نحو ياأيها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فضمير الخطاب فى لعلكم راجع للمخاطبين فى خلقكم وللغائبين وهم المعبر عنهم بالذين وكتغليب الذكور على الاناث فى نحو وكانت من القانتين ولم يقل من القانتات ومن التغليب أيضا قوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا يذرؤكم فيه فغلب فى يذرؤكم المخاطبون والعاقلون وهم أبناء آدم على غير المخاطبين وغير العاقلين وهى الانعام فالكاف دليل الخطاب والميم دليل العقل قيل ومنه ياأيها الذين

والشمس لو علمت بأنك دونها * هبطت اليك من المحل الارفع

يعنى ما قرا السماء حقيقة الا وجهها وقد رآها ليلة الوصل بعينه فلتكن هى حيث رأت قرا السماء رأت بعينه لكنه لاحظ الحقيقة المتعارفة من أن رائى المحبوب انما رأى القمر المجازى فاعترف أنه رأى قمرا مجازا بالكنه صرفه للكوكب المعلوم وقال رأيت القمر المجازى لكن بعينها الما نظرت هى له وهذا من جنون العشق قسم ويحتمل الاشارة الى انطباع صورته فى وجهها على ما سبق ومن كلام سلطان العاشقين سيدى عمر شرف الدين فى التائية

فلم تهونى مالم تكن فى فانيا * ولم تفن مالم تجتلى فيك صورتى

وفى الحديث كنت بصره الذى يبصر به وفيه تخلقوا بأخلاق الله وبديع قول الفاضل

تراءت ومرآة السماء صقيلة * فأثر فيها وجهها صورة البدر

وذيله الشهاب الخفاجى بقوله

ولاحت عليها حليها وعقودها * فأثر فيها صورة الانجم الزهر

ذكره فى الريحانة (قوله يعنى القمر ووجهها الذى كالشمس) وقال التبريزى يجوز أنه أراد قرا وقرا لانه لا يجتمع قران فى ليلة كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر وما ذكره الشارح أمدح لان جعل وجهها شمسا أبلغ وأعظم ولان القمرين فى العرف للشمس والقمر (قوله أى قرا السماء وشمسها) والمراد بالنجوم فى البيت الكواكب وقيل انما أراد بقمراها محمدا والخليل عليهما الصلاة والسلام مجازا لان نسبه راجع اليهما بوجه وان المراد بالنجوم الصحابة (قوله وكالعمرين لعمر بن الخطاب وأبى بكر رضى الله عنهما) غلبوا الاخف وقيل لطول مدة عمره فكثر استعماله وقيل المراد عمر ابن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ورد بأنه قيل لعثمان رضى الله عنه نسألك سيرة العمرين أى أبى بكر وعمر قال نعم (قوله وكالخافقين للمغرب والمشرق والخافق انما هو المغرب) لانه يقال خفقت النجوم خفوقا غابت وأخفقت اذا تولت للغروب لكن فى الصحاح والخافقان أفقا المشرق والمغرب قال ابن السكيت لان الليل والنهار يخفقان فيهما اه وعلى هذا فلا تغليب فيه ويكون من الخفوق بمعنى الاضطراب (قوله كل دابة من ماء الخ) فقوله من ماء فيه اختلاط وفصله بقوله فنهم من يمشى على بطنه الخ وفيه أيضا اختلاط آخر لان الذى يمشى على رجلين يعم الانسان وغيره (قوله تغليب المخاطب على الغائب فى نحو ياأيها الناس اعبدوا ربكم الخ) يعنى أنه لاجل الاختلاط أطلق اسم المخاطبين على الغائبين فهذا تغليب المخاطب على الغائب فان الخطاب فى لعلكم شامل للناس الذين توجه اليهم الخطاب أولا وللذين من قبلكم الذى ذكر بلفظ الغيبة آخرا لان لعلكم يتعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون (قوله وكانت من القانتين) فان مريم عليها السلام جعلت من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل أن لا تكون من للتبعيض بل تكون لابتداء الغاية أى كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من أعقاب هرون أخى موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بأنها صدقت بشرائع ربها وبكتبه وكانت من المطيعين له (قوله فغلب فى يذرؤكم المخاطبون والعاقلون) أى ففى الآية تغليبان لان المعنى

آمنوا فالنداء للخطاب والذين للغيبة ونحو بل أنتم قوم تجهلون فقوم للغائبين وضمير تجهلون الراجع اليهم مخاطب والاصح أن هذا ليس بتغليب لان التغليب من شرطه الاشتراك وياأيها للخطاب لا غير وقوم للغيبة لا غير

* (القاعدة الخامسة) * ﴿وعبروا بالفعل عن أمور وقوعه الاشراف فى المشهور﴾ ﴿ارادة له وقدرة نعم بثالث من بعد شرط ملتزم﴾

يعنى أن العرب يعبرون بالفعل عن أمور أحدها وقوعه وهو الأصل الكثير الذى لا يحتاج الى تمثيل والثانى مشارفته نحو واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن أى فشارفن بلوغه لأن الامساك لا يكون الا قبل انتهاء أجل العدة والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية أى يشارفون الموت لان الوصية انما تتأتى قبل الموت وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية أى لو شارفوا أن يتركوا وكقوله

الى ملك كاد الجبال لفقده * تزول وزال الراسيات من الصخر

أى شارفت الراسيات الزوال والثالث ارادته وأكثر وقوعه بعد أداة الشرط نحو فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله أى أردت قراءة القرآن اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم أى أردتم القيام اذا قضى أمرا أى أراد قضاءه وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط أى أردت الحكم وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به أى أردتم العقاب اذا طلقتم النساء أى أردتم طلاقهن ومن وقوعه بدون شرط

ولقد خلقناكم ثم صورناكم أى أردنا خلقكم وتصويركم وقيل فيها غير ذا وكم من قرية أهلكناها أى أردنا اهلاكها والله أعلم والرابع القدرة عليه نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين أى قادرين على الاعادة والعلة فى هذا وما قبله أن الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس ومن اقامة السبب مقام المسبب ونبلو أخباركم أى ونعلم لأن الابتلاء سبب للعلم فأقيم مقامه ومنه هل يستطيع ربك أى هل يفعل لأن الاستطاعة سبب للفعل فأقيمت مقامه ومن اقامة المسبب مقام سببه الفعل المقصود به الارادة نحو فاتقوا النار أى العناد الذى هو سببها

جعل لكم أى خلق لكم أيها الناس من أنفسكم أى من جنسكم أزواجا أى حلائل أو ذكورا واناثا وخلق للانعام من جنسها أزواجا يذرؤكم أى يبثكم ويكثركم أيها الناس والانعام فيه أى فى هذا الجعل الذى هو منبع التكثير بالتناسل والتوالد ففى لفظ كم غلب المخاطبون أعنى الناس على الغيب أعنى الانعام والا لقال يذرؤكم واياهن وغلب فيه أيضا العقلاء على غيرهم والا لقال يذرؤكم واياهن قال بعض ونعم ما قال لتغليب المخاطبين على الغيب جىء بالكاف لا بالهاء ولتغليب العقلاء جىء بالميم لا بالنون ولقائل أن يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف فى حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم أيها الناس فى هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه فى ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها أزواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام أزواجا وهذا أنسب بنظم الكلام مما قدروه وهو جعل للانعام من أنفسها أزواجا كذا فى المطول

* (مبحث القاعدة الخامسة) (قوله أحدها وقوعه الخ) نحو قام زيد وضرب زيد عمرا (قوله لو شارفوا أن يتركوا الخ) أى لانهم اذا ماتوا لم يتأت حصول خوف منهم

(مبحث القاعدة السادسة) (قوله هذا من شيعته وهذا من عدوه) ليس المراد تقريب الرجلين كما تفيده الاشارة بهذا من النبى عليه الصلاة والسلام كما تقول هذا كتابك فخذه وانما الاشارة كانت اليهما فى ذلك الوقت هكذا فحكيت الى النبى صلى الله عليه وسلم بمثل ما وقعت (قوله احضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة) من اثارة السحاب تبدأ أولا قطعا متفرقة ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى تصير ركاما بعضه فوق بعض (قوله أى فكان الخ)

(القاعدة السادسة)

﴿وعبروا عما مضى والآتى بحاضر فى مهيع الثبات﴾ ﴿لأجل ذا رد على الكسائى بقولة مشهورة للرائى﴾ ﴿اذ أعمل اسم فاعل للماضى وقوله بذاك غير راضى﴾ أى ﴿أحسب عنه بالحكاية وذى أعنى بها الحال التى مضت خذ﴾

يعنى أنهم يعبرون عن الأمر الماضى والمستقبل عما يعبرون به عن الحاضر قصدا لاحضارهما فى الذهن حتى كأنهما مشاهدان وقت الاخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة لأن لام الابتداء تصير المضارع نصا فى الحال فكأن الحكم يوم القيامة مشاهد وقت نزول الآية ونحو هذا من شيعته وهذا من عدوه فالاشارة بالقرب كانت اليهما فى وقت القصة فحكيت على النبى صلى الله عليه وسلم بمثلها احضارا لها ونحو والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا أى فأثار سحابا باحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة ومنه كن فيكون أى فكان ومنه عند الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه بتنوين باسط ونصبه ذراعيه أى يبسط ذراعيه حكاية للحال الماضية فى الحال الحاضرة على صورتها ولاجل هذا التقدير رد على الكسائى قوله ان اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى يعمل اعتبارا بمضى القصة ولم يرض بقول الجمهور انه على تقدير حكاية الحال ومن حكاية المستقبل فى الحال والله مخرج ما كنتم تكتمون ومن حكاية الماضى فى الحال قول الشاعر

جارية فى رمضان الماضى * تقطع الحديث بالاعماض * أى قطعت الحديث فى الماضى فحكى فى الحال بالمضارع الذى له وكقوله

* يغشون حتى لا تهر كلابهم * برفع تهر على الحال

* (القاعدة السابعة) *

{ورعما لفظ يجى مقدرا وجعلوا التقدير فيما قدرا}

{ومنه آية برد الافترا وآية الظهار فيما حررا}

يعنى أنهم يقدرون لفظا من لفظ آخر ويقدرون لفظا آخر من المقدر نحو

وما كان هذا القرآن أن يفترى فأن والفعل فى تأويل مصدر أى افتراء والمصدر مؤول باسم المفعول أى مفترى وثم يعودون لما قالوا فما والفعل فى تأويل مصدر أى لقولهم والمصدر مؤول باسم المفعول أى للمقول فيهن ذلك والله أعلم قيل ومثلها حتى تنفقوا مما تحبون فما والفعل فى تأويل مصدر أى من الحب والمصدر مؤول باسم المفعول أى من محبوبكم وكقول الشاعر

لعمرك ما الفتيان أن تنبت اللحى ولكنما الفتيان كل فتى ند

فأن والفعل فى تأويل مصدر أى نبات والمصدر مؤول باسم الفاعل أى نابتى اللحى ومثل البيت عسى زيد أن يقوم فأن والفعل فى تأويل المصدر أى قيام والمصدر لا يخبر به عن الجثة فهو فى تأويل اسم الفاعل أى قائم

(القاعدة الثامنة)

{واغتفروا فى الثوان ولم يغتفروا فى أول كالختم}

{ككل شاة وسخلتها ورب صالح وما عليها}

{عطف بأخيه من ذى معرفه فهكذا روى عن ذى معرفه}

يعنى أنهم يغتفرون فى الاواخر ما لا يغتفرون فى الاوائل كقولهم كل شاة وسخلتها بدرهم فسخلتها معرفة معطوف على شاة والعامل فى المعطوف عليه هو العامل فى المعطوف وكل لا تضاف لمعرف مفرد فيجاب بأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ونحو * وأى فتى هيجاء أنت وجارها * فجارها معطوف على فتى المجرور بأى وهى لا تضاف لمعرفة مفردة فيجاب بما تقدم ورب صالح وأخيه فأخيه معطوف على صالح ورب لا تجر المعرفة فيجاب بما تقدم ونحو ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم فظلت معطوف على جواب الشرط وهى لا تصلح أن تكون جوابا له فيجاب بما تقدم وانما امتنع أن تكون جوابا له لان فعل الشرط اذا كان مضارعا لا يكون الجواب ماضيا الا فى الشعر

أى فهو مجاز فى الهيئة عكس أمر الله فان التجوز فيه فى المادة (قوله جارية الخ) بالرفع خبر مبتدإ محذوف يرجع لما تقدم ان كان أو المعنى محبوبتى جارية ويجوز الجر برب محذوفة وتقطع بضم المثناة الفوقية وفى رمضان متعلق بتقطع والاعماض لمح البصر وهو محبوب من المحبوب (قوله يغشون الخ) أى يغشاهم الناس ويأتونهم للضيافة طائفة بعد طائفة حتى ان كلابهم صارت لا تهر على أحد أى لا تصوت عليه لاعتيادها مجىء الضيفان فلا تهر بمعنى لم تهر لكنه عبر بالمضارع لحكاية الحال الماضية فهو من حكاية الحال الماضية وتمامه * لا يسألون عن السواد المقبل * وقبل هذا البيت كما تقدم فى حرف الحاء وهى لحسان رضى الله عنه

أولاد جفنة حول قبر أبيهم قبر ابن مارية الكريم المفضل

بيض الوجوه كريمة أحسابهم شم الانوف من الطراز الاول

وقد ضمنه بعض المتأخرين فى قوله

انى من النفر الذين اذا هووا لا يسألون عن السواد المقبل

ويرون عندهم العذار اذا بدا مما يعد من الطراز الاول

ومن أبيات القصيدة قبل تحريم الخمر

ان التى ناولتنى فرددتها قتلت قتلت فهاتها لم تقتل

كلتاهما حلب العصير فعاطنى بزجاجة أرخاهما للمفصل

أنشده بعض الادباء لبعض الملوك بدل قتلت حيث كان يحل آخر قصيدة امرئ القيس

* ألا عم صباحا أيها الملك العالى * وراح فيها مدحا

(مبحث القاعدة السابعة) (قوله والمصدر مؤول باسم المفعول) قال الدمامينى قد تقدم فى الباب الاول فى فصل أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون أنه لو قيل بأن كان تامة وأن يفترى فى محل رفع على أنه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى تأويل على تأويل (قوله لعمرك الخ) اللحى جمع لحية كقربة وقرب ولحى بضمها كذروة وذرى وندى الرجل اذا جاد فهو ند

* (مبحث القاعدة الثامنة) * (قوله وسخلتها الخ) السخلة ولد الشاة ذكرا أو أنثى وهو عطف على شاة فيلزم تسلط كل عليها مع أن كلا لا تضاف لمعرفة مفردة فيجاب بأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع (قوله وأى فتى الخ) فتى مضاف الى هيجاء وهى بالمد والقصر الحرب وجارها معطوف على فتى (قوله الا فى الشعر) وذهب الفراء الى أن ذلك يكون فى النثر واختاره ابن مالك واستدل له بقوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له

(القاعدة التاسعة) (توسعوا فى الظرف والمجرور لاجل ذا قد قيل فى المسطور)

(فصل لفعل ناقص قد ذكرا عن اسمه خبره قد سطرا) (كذا تعجب وما تعجبا منه وحرف ناسخ قد صوبا)

(أى المنسوخ والاستفهام وبين قول الظن فى الكلام) يعنى أن العرب يتوسعون فى الظرف والمجرور ما لا يتوسعون فى غيرهما أى يجوزون فيهما ما لا يجوزونه فى غيرهما

فلذا فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان فى الدار أو عندك زيد جالسا وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما أحسن فى الهيجاء لقاء زيد وما أثبت عند الحرب زيدا وفصلوا بهما بين الحرف الناسخ ومنسوخه كقوله

فلا تلحنى فيها فان بحبها * أخاك مصاب القلب جم بلابله

فان واسمها فصل بينهما بحبها وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن كقوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة * شملى بهم أم تقول البعد محتوما

ففصل بين همزة الاستفهام وتقول بالظرف

(بين المضاف ثم حرف الجر مع الذى جر فخذه وادر)

(بين اذا ولن ومنصوبين لديهما وذا بدون مين)

(وقد موهما على اسم انا كعمل الخبر فيما عنا)

(وان بك المعمول غير ماذكر عملها بطل فيما قد شهر)

يعنى أن من توسعهم فى الظرف والمجرور فصلهما بهما بين المضاف وحرف الجر ومجرورهما فمثال فصلهما المضاف قول الشاعر ترك يوما نفسك وهواها سعى لها فى رداها فنفسك مجرور بترك وفصل بينهما يوما وكقوله

فرشنى بخير لا أكون ومدحتى * كناحت يوما صخرة بعسيل

بجر صخرة بناحت وفصل يوم بينهما ومثاله بالجار هذا غلام والله زيد فزيد مجرور بغلام وفصل بينهما القسم ومثاله بالظرف قوله

ان عمرا لاخير فى اليوم عمرو * ان عمرا مكثر الاخوان

بفصل اليوم بين فى وعمرو ومثاله بالمجرور قوله

ومخلفة لا يستطاع ارتقاؤها * وليس الى منها النزول سبيل

بجر النزول بالى وفصل بينهما منها ومن التوسع أيضا فيهما فصلهما بين اذا ولن ومنصوبهما فمثال فصل اذا ومنصوبها بالجار قوله

(مبحث القاعدة التاسعة) (قوله نحو كان فى الدار أو عندك زيد جالسا) فزيد اسمها وجالسا خبر وقد فصل بمعمول الخبر لان فى الدار أو عندك متعلق بجالسا هذا عند جمهور البصريين وذهب ابن السراج وأبو على الى جواز ايلاء كان وأخواتها معمول خبرها فى نحو كان طعامك يأكل زيد يدون كان طعامك زيد يأكل وذهب الكوفيون الى جواز ذلك مطلقا تمسكا بقوله

قنافذ هداجون حول بيوتهم * بما كان اياهم عطية عودا

وخرج على الضرورة أو اضمار ضمير الشأن ومما تمسكوا به * وليس كل النوى تلقى المساكين * قال الدمامينى لو صح كما قالوا لقيل تلقون فوجب أن كان شانية وفيه أن ضمير الجماعة يصح فيه الافراد والتأنيث نعم لو كان يلقى بالتحتية كان ما قاله متجها (قوله فلا تلحنى) لحيت الرجل بفتح الحاء ألحاه لحيا اذا لمته قال الدمامينى مما أعرفه من محاسن الشيخ جمال الدين بن نباتة المصرى رحمه الله تعالى أن الصفى الحلى كتب اليه بقصيدة يمدحه بها أولها

من لصب أدنى البعاد وفاته * مذ عداه وصل الحبيب وفاته

ووقع فى بعض قوافيها هاته بفتح التاء فأجابه ابن نباتة بقصيدة أولها

ما لظبى الحمى اليه التفاته * بعدما كدر المشيب حياته

ومر فيها الى أن قال يعرض بتلك اللحنة الواقعة فى هات

ساقى الراح باذكار لقاه * لاعدمنا ذاك اللقا وسقاته

هات كأسى وان لحنت من السكـ * ـر فلا تلحنى اذا قلت هاته

(قوله أبعد بعد الخ) لم يسم قائله وتعقب بأن فصل القول جائز بالمعمول ولو غير ظرف نحو

أجهالا تقول بنى لؤى * لعمر أبيك أم متجاهلينا

الا أن يكون تخصيصا نسبيا أى فى غير المفعولين (قوله ترك يوما نفسك الخ) هكذا حكى عن بعض من يوثق بعربيته وليس هذا بنظم ويوما ظرف لترك فصله من فاعله وهو نفسك المضاف اليه ومفعوله محذوف أى ترك نفسك شأنها مع هواها يوما ويحتمل أنه مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أى تركك نفسك وهو مبتدأ خبره سعى (قوله فرشنى الخ) رش فعل أمر من رشت السهم اذا ألزقت عليه الريش والواو فى ومدحتى بمعنى مع وناحت اسم فاعل من نحت السهم براه مضاف لصخرة فصل بينهما ظرف المضاف وبعسيل متعلق به وهو بفتح العين وكسر السين المهملتين مكنسة العطار يجمع بها العطر وهو كناية عن عدم الحصول على طائل من سعيه مع حصول التعب والمشقة والمعنى أعطنى فى مقابلة مدحتى شيأ ولا تتركنى مع مدحتى كمن يكنس

الصخرة

اذن والله نرميهم بحرب * تشيب الطفل من قبل المشيب   ومثال فصل لن عن منصوبها بالظرف قوله

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجاء   بنصب أدع بلن وفصل بما المصدرية الظرفية بينهما وقدموهما على الاسم

فى باب ان خبر بن لها أو معمولين لخبرها نحو ان فى ذلك لعبرة وان لنا للآخرة والاولى ومثالهما معمولين لخبرها ما فى الدار زيد جالسا وكقوله

بأهبة حزم لذ وان كنت آمنا * فما كل حين من توالى مواليا   فكل حين ظرف منصوب لمواليا المنصوب بما وان تقدم معمول خبرها وهو

غير ظرف على اسمها بطل عملها كقوله   وقالوا تعرّفها المنازل من منى * وما كل من وافى منى أنا عارف

الصخرة بالعسيل فلا يحصل من سعيه على سوى الكل والتعب (قوله اذن والله الخ) قيل هذا البيت لحسان (قوله لن ما رأيت الخ) الاصل لن أدع القتال مدة رؤيتى أبا يزيد مقاتلا ففصل بين لن ومنصوبها وهو أدع بالظرف وهو ما (قوله ان فى ذلك لعبرة) أى أنه يجب الترتيب فى باب ان اذا لم يكن الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا وما أحسن ما أنشده بعضهم فى المعنى

كأنى من أخبار ان ولم يجز * له أحد فى النحو أن يتقدما

عسى حرف جرمن نداك يجرّنى * اليك فأضحى فى علاك مقدما

(قوله بأهبة الخ) الاصل فما الذى توالى مواليا كل حين فقد فصل بالظرف وهو كل حين الذى هو معمول للخبر الذى هو مواليا فكل بحسب ما تضاف اليه وهى هنا أضيفت لحين وهو ظرف فصح التمثيل (قوله وما كل من وافى الخ) بعده

ولم أنس منها ليلة الجزع اذ مشت * الىّ وأصحابى منيخ وواقف

وهو لمزاحم بن الحرث بن معروف بن الاعلم بن خويلد بن عوف بن عامر بن عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة العقيلى شاعر اسلامى سئل جرير من أشعر الناس فقال غلام بناصفة يأكل لحوم الوحوش وكان جرير يصفه ويغبطه ويقدّمه (قوله أما بعد الخ) أما حرف شرط وتوكيد دائما وتفصيل غالبا وقوله فانى أفعل كذا الخ جواب الشرط وبعد متعلقة بأفعل فقدم الظرف الذى هو معمول لخبر ان على ان (قوله أما أنت الخ) الاصل لأن كنت ذا نفر والجار والمجرور متعلق بقوله لم تأكلهم الذى هو خبر ان فقدم الجار والمجرور على ان والحال أنه معمول لخبر ان (قوله اذا تلاها ظرف) اعلم أن الذى يلى أما تارة يكون ظرفا وتارة يكون غيره والتالى للفاء اما أن يمتنع تقدم معموله أم لا فهذه أربع صور (قوله نحو أما فى الدار) هذا اذا تلاها ظرف ومثال ما اذا تلاها غيره نحو أما الرغيف فزيد آكل (قوله فزيد جالس) مبتدأ وخبر والجملة فى محل جزم جواب الشرط وفى الدار أو عندك يحتمل أنه متعلق بخبر المبتدا لانه لا يمتنع تقدم معموله ويكون من متعلقات الجزاء ويحتمل تعلقه بأما فهو من متعلقات الشرط (قوله فالعامل حينئذ فيه عند المازنى أما الخ) أى لان معمول خبر ان لا يتقدم على ان وقوله فالعامل أما أى لا ما بعد الفاء لامتناع تقدم المعمول عليه (قوله من وجهين) أى من جهة كونه معمولا لأما ولما بعد الفاء (قوله وجوزه بعضهم) أى جوز كون الظرف معمولا لما بعد الفاء أى للجزاء كما

فكل من مفعول به لعارف ولذا بطل عمل ما

(وقدموهما اذا ما أتيا
صلة أل عن فعلهم قد رويا)
(كذاك عن لفظ لان ان يرد
لخبر المعمول فيما قد عهد)
(عن عامل كذاك معنوى)

يعنى أن من التوسع فيهما تقديمهما على متعلقهما الواقع صلة أل على قول نحو وكانوا فيه من الزاهدين وانى لعملكم من القالين وقيل يقدر لهما عامل من جنس الصلة وكذا يقدمان على ان معمولين لخبرها نحو أما بعد فانى أفعل كذا وكذا بنصب بعد بأفعل ومنه قوله أبا خراشة أما أنت ذا نفر

فان قومى لم تأكلهم الضبع

فاما أنت الواقعة قبل فان متعلقة بخبرها وهو لم تأكلهم الضبع وكذا يقدمان على المعمول المعنوى نحو أكل يوم لك ثوب أكل ظرف متعلق بالجار والمجرور بعد الواقع خبر المبتدا

(أما بحكم قد أتى مروى)
(اذا تلاها الظرف والفا لم يلى
ما امتنع السبق لمعمول جلى)
(فالظرف جاز كونه معمولا
لما بعيد الفا وأما قيلا)

(فان تلا الفاء الذى يمتنع   تقدم المعمول عنه فدعوا)   (وفيه تفصيل أتى مشهور   قرره الاصل أيا نحرير)

يعنى أن حكم أما اذا تلاها ظرف ولم يل الفاء ما يمتنع تقدم معموله عليه نحو أما فى الدار أو عندك فزيد جالس جاز كون الظرف منصوبا بما بعد الفاء وهو فى المثال جالس أو منصوبا بأما لنيابتها مناب فعل الشرط لان الاصل مهما يكن من شئ فحذف مهما ويكن وأنيب أما منابهما فان تلا الفاء ما يمتنع تقدم معموله عليه نحو أما زيدا أو اليوم فانى ضارب فالعامل حينئذ فيه عند المازنى أما فتصح مسئلة الظرف لان أما حرف والحرف لا ينصب المفعول به وعند المبرد تجوز مسئلة الظرف من وجهين لجواز نصبه بما قبله وبما بعده وتجوز مسئلة المفعول به من وجه واحد وهو نصبه بما بعد الفاء واحتج المبرد بأن أما وضعت على أن ما بعد فائها يتقدم بعضه فاصلا بينها وبين أما وجوزه بعضهم فى الظرف

أجاز كونه معمولا لاما وهذا مقابل لكلام السيرافى لانه يقول انه ليس الا معمولا للشرط لا للجزاء وهذا يقول بجواز كونه معمولا للجزاء والشرط وهذا القول هو القول السابق ١ قيل وعلى ان معمولا لخبرها فالمسئلة السابقة فيها خلاف فعلم من كلامه أنه اذا تلا أما ظرف أو غيره وتلا الفاء مالا يتقدم معموله عليه فيه أقوال ثلاثة امتناع مسئلة غير الظرف وتعين كون الظرف معمولا لاما وقيل بامتناع مسئلة غير الظرف والظرف يجوز أن يكون معمولا لاما أو لما بعد الفاء وقيل بجواز المسئلتين (قوله دون المفعول به) أى وبهذا خالف المبرد (قوله وأما قوله أبا خراشة أما أنت ذا نفر الخ) يعنى أنه ليس المعنى على تعلقه بما بعد الفاء بل هو متعلق تعلق المفعول لاجله بفعل محذوف والتقدير ألهذا فخرت على أى لكونك ذا نفر

(مبحث القاعدة العاشرة) من فنون كلامهم القلب وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان أحدهما أن يكون الداعى الى اعتباره من جهة اللفظ بأن تتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ماهو فى موقع المبتدا نكرة وما هو فى موقع الخبر معرفة والثانى أن يكون الداعى اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض أو يرغب عنه وقبل السكاكى القلب مطلقا وقال انه يورث الكلام ملاحة والصحيح عليه كال البلاغة وأمن الالباس يأتى فى المحاورات وفى الاشعار وفى التنزيل ورده غيره مطلقا وقيل ان تضمن اعتبار الطيفا غير نفس القلب الذى جعله السكاكى من اللطائف قبل وان لم يتضمن اعتبار الطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال (قوله ومهمه الخ) المهمه المفازة والمغبرة المتلونة بلون الغبار وأرجاؤه نواحيه وأطرافه جمع رجا بالقصر و بعد البيت

وصيحت فى ليلة أصداؤه   داع دعا لم أدر ما دعاؤه

(قوله فعكس التشبيه مبالغة) يعنى أن لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض فى الغبرة (قوله كان سبيئة الخ) السبيئة بالهمز الخمر المشتراة للشرب وأما المحمولة من بلد الى بلد فهى سبية بالياء لا غير على ماصرح به الجوهرى وتبعه التفتازانى فى شرح المفتاح ووقع فى القاموس أن الجوهرى وهم وأن الصواب عكس ماقال و بيت رأس قرية فى الشأم مشهورة بجودة الخمر وقيل أراد رأس الخمارين وخبر كان قوله بعد

على أنيابها أو طعم غض   من التفاح هصره اجتناء

هصرت الغصن و بالغصن بتشديد المهملة اذا أخذت برأسه فأملته والقصيدة فى مدحه صلى الله عليه وسلم وهجو أبى سفيان قبل اسلامه منها

أتهجوه ولست له بكفء   فشركما لخيركما فداء

قال صلى الله عليه وسلم هذا أنصف بيت قالته العرب وقد تقدمت (قوله والاصل تعريف الاسم) أى فحيث جعل المبتدأ الذى حقه التعريف نكرة وهو عسل وجعل الخبر الذى حقه التنكير معرفة فهذا دليل على القلب حيث خالف الاصل وتأوله الفارسى على أن انتصاب المزاج على الظرفية المجازية أى يكون فى مزاجها (قوله قيل ومنه ويوم يعرض الذين كفروا) أى يعذبون بها من

قولهم

دون المفعول به قال فى التسهيل ولا يمتنع أن يلى أما معمول خبر ان خلافا للمازنى اه وأما قوله

أبا خراشة أما أنت ذا نفر   فان قومى لم تأكلهم الضبع

فما زائدة عوضا عن كان محذوفة بعد أن المصدرية المدغمة فيها ومحل الجملة النصب باسقاط الخافض وهذا هو معنى قول ابن مالك

* وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب *

* (القاعدة العاشرة) *

(والقلب فى شعرهم كثير

ومنه بيت شعرهم مشهور)

(ومهمه مغبرة أرجاؤه

كأن لون أرضه سماؤه)

يعنى أن القلب كثير فى شعر العرب ومنه بيت الشاعر ومهمه أى ورب مهمه لان أصل التشبيه كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه فعكس التشبيه مبالغة ومنه

كأن سبيئة من بيت رأس   يكون مزاجها عسل وماء

بنصب مزاجها على أنه الخبر وهو معرفة و رفع عسل على أنه اسم يكون وهى نكرة والاصل تعريف الاسم وتنكير الخبر وروى على الاصل برفع مزاج ونصب عسل ورفع ماء على أنه فاعل خالطه مقدرة و يروى برفعهن على أنهما مبتدأ وخبره وفى يكون ضمير الشان اسمها والجملة خبرها وقيل منه و يوم يعرض الذين كفروا على النار لان الاصل عرض غير العاقل على العاقل أى تعرض النار على الذين كفروا والله أعلم

(١) قول المحشى قيل وعلى أن معمولا لخبرها الخ هذه عبارة المغنى ونبه عليها الشارح هنا بقوله وكذا يقدم ما على ان معمولا بن لخبرها الخ وانظر الدسوقى

كتبه مصححه

قولهم عرض بنو فلان على السيف اذا قتلوا به وهو مجاز شائع وذهب غير واحد الى أنه من باب القلب المعنوى والمعنى يوم تعرض النار على الذين كفروا ونحو عرضت الناقة على الحوض فان معناه أيضا كما تقدم عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه يجب أن يكون له ادراك ليميل به الى المعروض أو يرغب عنه لكن لما كان المناسب هو أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك نحوه وههنا الامر بالعكس لان الحوض لم يؤت به وكذا النار قلب الكلام رعاية لهذا الاعتبار وفى الانتصاف ان كان قولهم عرضت الناقة على الحوض مقلوبا فليس قوله تعالى ويوم يعرض الذين كفروا على النار كذلك لان الملجئ ثم الى اعتقاد القلب أن الحوض جماد لا ادراك له والناقة هى المدركة فهى التى يعرض عليها الحوض حقيقة وأما النار فقد وردت النصوص بأنها حينئذ مدركة ادراك الحيوانات بل ادراك أولى العلم فالامر فى الآية على ظاهره كقولك عرضت الاسرى على الامير وربما يقال لا مانع من تنزيلها منزلة المدرك ان لم تكن حينئذ مدركة وكذا تنزيل الحوض منزلته حتى كأنه يستعرض الناقة كما قال أبو العلاء المعرى

اذا اشتاقت الخيل المناهل أعرضت ... عن الماء فاشتاقت اليها المناهل

وبعد ذلك قد لا يحتاج الى اعتبار القلب وقال أبو حيان لا ينبغى حمل القرآن على القلب اذ الصحيح فيه أنه مما يضطر اليه فى الشعر واذا كان المعنى صحيحا واضحا بدونه فأى ضرورة تدعو اليه والمثال المذكور لا قلب فيه أيضا فان عرض الناقة على الحوض وعرض الحوض على الناقة كل منهما صحيح اذ العرض أمر نسبى يصح اسناده لكل واحد من الناقة والحوض وابن السكيت فى كتاب التوسعة ذهب الى أن عرضت الحوض على الناقة مقلوب والأصل انما هو عرضت الناقة على الحوض وهو مخالف للمشهور

(مبحث القاعدة الحادية عشرة) من ملح كلامهم تقارض اللفظين فى الاحكام ولذلك أمثلة (**قوله** اعطاء غير حكم الا فى الاستثناء بها) أى فى الاخراج بها لما بعدها عما قبلها وان كانت غير تنصب بخلاف الا فانها لا تعرب فالنصب لغير ليس ملحوظا فى الحكم المعطى لها فقوله فى الاستثناء بيان للحكم (**قوله** لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) أى فالمراد غير الله أى موصوفون بكونهم غير الله وليس المراد الاستثناء والا لو رد أنه لو كان هناك آلهة لم يستثن الله منهم لم تفسدا وليس كذلك بل متى تعدد الاله لزم الفساد مطلقا (**قوله** أن تقرآن الخ) سبق فى أن بالفتح والتخفيف وقبله

ياصاحبىّ فدت نفسى نفوسكما ... وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
أن تحملا حاجة لى خف محملها ... تستوجبا نعمة عندى بها ويدا

والشاهد فى ان الاولى فانها مهملة اذ لو نصب بها لحذف النون وليست مخففة من الثقيلة بدليل أن المعطوفة عليها فانها مصدرية والاصل تناسب المعاطيف هذا ويمكن أن تعطف أن المصدرية وصلتها على أن المخففة وصلتها وهو من عطف المصدر على المصدر كما تقول عندى أن لا تسىء الى محبك وأن لا تحسن الى عدوك برفع تسىء على أن أن مخففة من الثقيلة ونصب تحسن على أن ان ناصبة وحينئذ فلا دليل على أن الاولى مصدرية بل يجوز أن تكون مخففة وأجيب بأن هذا دليل الرجحان لان الاصل هو التناسب لا على تعين كونها مصدرية (**قوله** كما تكونوا الخ) أى فلم يقل

* (القاعدة الحادية عشرة) *

(وربما أعطى لفظ حكم ما ... شابهه وذا لديهم ينتمى)
(من ذاك غير أقرضوها حكما ... الا والا حكم غير ينمى)
(وأهملوا ان مصدرا حملا على ... ما أختها حيث استحقت عملا)
(وأعملت لفظة ما حملا على ... ان ذات مصدر كما قد انجلى)
(وأهملوا أن أى أداة شرط ... حملا على لو أى أداة ربط)

يعنى ان العرب قد تعطى حكم لفظ لفظا آخر شابهه لفظا ومعنى أو فيهما من ذا اعطاء غير حكم الا فى الاستثناء بها واعطاء الا حكم غير فى الوصف فمن الاول لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر بنصب غير على الاستثناء ومثال الثانى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالا الله وصف لآلهة ومنه اهمال أن المصدرية حملا على ما أختها كقول الشاعر

أن تقرآن على أسماء ويحكما ... منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

برفع تقرآن بالنون واهمال أن مع وجود شرط عملها ومنه اعمال ما المصدرية حملا على أن كقوله صلى الله عليه وسلم كما تكونوا يولى عليكم بجزم تكونون بحذف النون والجازم ما المصدرية ومنه اعطاء ان الشرطية حكم لو فى الاهمال واعطاء لو حكم ان فى الجزم

تكونون وذلك ليس الا اعمالها حملا على أن المصدرية وفيه أن هذا اثبات لحكم بما لا دليل عليه اذ لم يوجد في غير هذا المحل فالاولى أن النون حذفت للتخفيف وقد جاء ذلك نظما ونثرا فاما الاول ففي قوله أبيت أسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي فلم يقل تبيتين تدلكين لاجل الخفة وأما الثاني ففي قراءة وقالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظاء فان النون حذفت للخفة والاصل تتظاهران حذفت النون تخفيفا وأدغمت التاء في الظاء وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الشاهد في تدخلوا وتحابوا وقد أشار الى رد هذا من قال

ونون رفع حذفت لنون وقاية كمثل تأمروني
ونون توكيد وللوزن سلب ولمناسبة فعل ماصحب
مؤخرا في الصحيح دونوا لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا
أو متقدما عليه وحكى أبيت أسري وتبيتي تدلكي

(قوله فان لا تراه الخ) قال الدماميني مضى في لم تخريج ابن السيد * كان لم ترا قبلي أسيرا عانيا * على لغة راء براء كخاف يخاف حذفت الالف للساكنين وأبدلت الهمزة الساكنة بعد فتحة ألفا فكذا الحديث وتعقبه الشمني بأنه كان يقال فانه براؤك لبعد الجمع بين لغتين (قوله لو يشاء الخ) المبعة النشاط والآطال جمع اطل وهي الخاصرة ونهد بفتح النون جسيم ذكر ذلك ابن الشجري وخرجه غيره على أنه جاء على لغة من يقول شايشا بالالف ثم أبدلت الالف همزة على حد قول بعضهم العألم والخأتم بالهمز ويؤيد التخريج الثاني الراد للاول أنه لا يجوز مجيء ان الشرطية في هذا الموضع لان لو شرط لافادة المضي وان موضوع لافادة الزمن المستقبل فلا يصح أن يقوم أحدهما مقام الآخر ولان البيت اخبار عما مضى فالمعنى لو شاء فلا يصح أن يحل محل لو ان واذا لم يصح حلول ان محلها لم يصح أن تحمل لو عليها لان الحمل لشيء على شيء فرع عن صحة حلوله محله وبهذا التأييد المفيد أنه لا بد من حلول المقيس عليه محل المقيس يقدح أيضا في تخريج الحديث السابق أعني قوله فان لا تراه الخ على ما ذكر وهو تخريج ابن مالك ووجه القدح أن لو تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط والمعنى انتفى رؤية المولى لك عند امتناع عدم رؤيتك أي عند رؤيتك له وهذا لا صحة له وأيضا لو لا تدخل على لا النافية فلا تحل لو في الحديث حتى تحمل عليها ان والظاهر انه يتخرج على اجراء المعتل مجرى الصحيح في جزمه بحذف الحركة فالجازم حذف الحركة المقدرة على حرف العلة كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر فان الله باثبات ياء يتقي وجزم يصبر وتقدم في الكلام على أقسام العطف أن الظاهر تخريج هذه القراءة على أن من موصولة لا شرطية فاثبات ياء يتقي حينئذ جائز بل واجب واسكان الراء ليس جزما بل هو تخفيف بحذف حركة الرفع مثل وما يشعركم باسكان الراء وهو فصيح (قوله وأعملوا ما النافية اعمال ليس حملا عليها) أي وان كان الاصل في ما الاهمال ولو كان عملها عند الحجازيين بشروط أن لا تقع بعدها ان وأن لا تنتقض بنفي وترتيب معموليها وأن لا يفصل بينها وبين معموليها بمعمول الخبر الا اذا كان ظرفا ومعلوم أن العمل بشرط خلاف الاصل وأهملها بنو تميم مطلقا ومنه قوله

ومهفف الاعطاف قلت له انتسب فأجاب ما قتل المحب حرام

فمن الاول فان لا تراه فانه يراك باثبات ألف ترى بعدان ومن الثاني لو يشاء طار بها ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل بجزم يشاء بلو
(وأقرضوا اللفظ اذا حكم متى وعكسوا وذا لديهم ثبتا)
(كذاك في ما أعطيت حكما لذا قد أعملت كليس واعكس نفذا)
يعني أن العرب جزموا باذا حملا على متى واهملوا متى حملا على اذا فمن الجزم باذا
واذا تصبك خصاصة فتحمل
ومن اهمال متى قول عائشة رضي الله عنها وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس برفع يقوم وأعملوا ما النافية اعمال ليس حملا عليها وأهملوا ليس عند انتقاض نفيها بالا فن اعمال ما وهي لغة أهل الحجاز ما هذا بشرا ماهن أمهاتهم ومن اهمال ليس قبل الا

(قوله

وهي لغة تميم ليس الطيب الا المسك فالطيب والمسك مبتدأ وخبره ولا عمل لليس في نحو هذا عندهم وهي حرف نفي

﴿ومنه أن يعطى لعل حكم ما أنى الى عسى وعكس فاعلما﴾ يعني أنهم أعطوا لعل حكم عسى في اقتران خبرها بأن ومنه الحديث فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وأعطوا عسى حكم لعل في العمل كقوله

فقلت عساها نار كاس وعلها * تشكى فآتي نحوها فأعودها

وهي حرف كلعل نصب الضمير ورفع نار

﴿كذاك أن يعطى لمفعول عما حكم للفاعل والعكس انتمى﴾

﴿ورعا نصبهما قد وردا ومنه شعر فاروذا وقيدا﴾

﴿قد سالم الحيات منه القدما الافعوان والشجاع الشجعما﴾

يعني أن العرب يعطون المفعول رفع الفاعل والفاعل نصب المفعول عند أمن اللبس نحو خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وكقول الشاعر

مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوآتهم هجر

بنصب سوآتهم وهو الفاعل ورفع هجر بلد باليمن وهو مفعول به وسمع نصبهما في بيت الشاعر

* قد سالم الحيات منه القدما *

بنصب الفاعل وهو الحيات والمفعول وهو القدم وسمع أيضا رفعهما كقوله

ان من صاد عقعقا لمشوم

كيف من صاد عقعقان و بوم

ففاعل صاد مستتر في محل الرفع وعقعقان مفعول مرفوع بألف التثنية

﴿وأقرضوا الحسن حكم الضارب وعكسوا وكم له من صاحب﴾

يعني أنهم أعطوا الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب

(قوله وهي لغة تميم) أي وأما غيرهم فيعمل ليس مطلقا (قوله فقلت عساها الخ) الهاء في عساها اسمها في محل رفع لان الهاء ليست من ضمائر الرفع (قوله يعني أن العرب يعطون المفعول رفع الفاعل والفاعل نصب المفعول الخ) وذلك لان القصد من الاعراب بيان المعنى فاذا ظهر لم يبالوا بمخالفة ما تقتضيه القواعد ولا يقاس وظاهره أنه يقال فاعل منصوب ومفعول مرفوع وقيل يقدر للفاعل رفع وللمفعول نصب منع منها الحركة التي جلبها ظهور المعنى وقيل يعرب الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا وهو قلب (قوله مثل القنافذ الخ) القنافذ بالذال المعجمة والهداج المرتعش في مشيه ونجران بلد باليمن وكذا هجر وهجر أيضا قرية كانت قرب المدينة والبيت للاخطل يهجو جريرا وقبله أما كليب بن يربوع فليس لها عند التفاخر ايراد ولا صدر

مخلفون ويقضي الناس أمرهم وهم بغيب وفي عمياء ما شعروا

(قوله وسمع نصبهما) أي الفاعل والمفعول (قوله قد سالم الحيات الخ) هو للعجاج وقيل لغيره والافعوان بضم الهمزة ذكر الافاعي والشجاع قوي الحيات والشجعم الجريء توكيد له ومن الارجوزة

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما

لو أنه أبان أو تكلما لكان اياه ولكن أعجما

قال الاعلم يصف الشاعر جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات وقال أبو هاشم اللخمي ليس كذلك وانما شبه اللبن في القعب لما عليه من الرغوة حين امتلأ وما قبله من الابيات يدل عليه (قوله بنصب الفاعل وهو الحيات والمفعول وهو القدم) أي في رواية وأما على رواية الرفع فالامر ظاهر وقيل القدما تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله

هما خطتا اما اسار ومنة * واما دم والقتل بالحر أجدر

والشاهد في خطتا فان أصله خطتان حذفت نونه للضرورة وهذا على رواية رفع اسار ومنة أما من رواه بجر اسار ومنة فقد حذف النون للاضافة ولكن فصل بين المضاف والمضاف اليه بإما (قوله ان من صاد عقعقا لمشوم الخ) عقعقان مرفوع بالالف و بوم عطف عليه وهو مفعول وصاد فاعله ضمير مستتر في محل رفع ويمكن أن يؤول هذا بأن يجعل قوله و بوم مبتدأ حذف خبره أي ومعهما بوم وعقعقان مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الالف فلا شاهد فيه حينئذ (قوله لان أصل صوغ الصفة المشبهة من اللازم وأصل فاعل من المتعدي) يعني أن السر في اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر والاضافة أن الصفة المشبهة مأخوذة من اللازم واسم الفاعل مأخوذ من المتعدي فالاصل عمله وانما كان الجر غير أصل فيه لان اضافته لا تفيد تخفيفا بخلاف اضافتها لان الحسن الوجه أصله حسن وجهه بالرفع ثم لما

وأعطوا الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر فالحاصل أن الصفة المشبهة المقترنة هي ومعمولها بأل الاصل في عملها الجر وانما تنصب معمولها حملا على اسم الفاعل وكذا الاصل في اسم الفاعل المقرون هو ومعموله بأل عمله النصب والجر انما هو بالحمل على الصفة المشبهة لان أصل صوغ الصفة المشبهة من اللازم وأصل فاعل من المتعدي

﴿وحكموا لأفعل التعجب بحكم تفضيل وعكس فانسب﴾ ﴿أعني به جواز تصغير كما رفع له الظاهر فيما ارتسما﴾

يعني أنهم أعطوا أفعل في التعجب حكم أفعل التفضيل في جواز التصغير نحو يا ما أميلح غزلانا الخ بتصغير أميلح وأعطوا أفعل التفضيل حكم أفعل في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر وقد تقدم هذا

(أما دخول أحرف الجر على بعض بمعناه فشيء قد علا) (ولو تتبعنا الشواهد التي أتت لها الطال أمر المثبت)

(وفي الذي ذكرته كفايه فاعن به فإن ذاك غايه)

يعني أن دخول بعض حروف الجر في المحل الصالح لبعضها جائز وواقع بالكثرة وهو مقيس عند الكوفيين والصحيح عند البصريين أنه سماع ومذهب الكوفيين فيها أقل تعسفا وأمثلته أكثر من أن تحصى وأظهر من أن تذكر كقولهم الباء بمعنى عن في نحو فاسأل به خبيرا واللام بمعنى في في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة وإلى بمعنى في في نحو ليجمعنكم إلى يوم القيامة والباء بمعنى على في نحو ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار ونحوه بدينار ونحو هذا مما يطول جدا ولو تتبع الناظم أو أصله أمثلته لطال

الكتاب وتخرج عن حد الاختصار المطلوب مع حصول الفائدة بما ذكر

(قد تم ما رمت بحمد طيب تفضلا من ربنا للمذنب)

(قد انتهى بعون ذي الجلال ما رمته من نظم تي الأقوال)

يعني أن نظم المغني قد تم على مراد ناظمه جعله الله في غرضه بحمد طيب أي وصف جميل لكتابه أي لأجل كونه جامعا لمسائل المغني أو مع حمد طيب لله وهو الحمد لله رب العالمين وتفضلا مفعول لأجله تعليل لتم وبه يتعلق من ربنا أي من الله على الناظم جعله الله في غرضه في الدنيا والآخرة أي لا بحول منه ولا قوة وهذا مقام كمال المعرفة بالله أي لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وانتهى بعون ذي الجلال أي العظمة والكبرياء ما قصده في نظم أقوال ابن هشام في مغنيه التي

(وأسأل الذي لهذا نظرا أن يستر الزلات فيما سطرا)

(ويعن النظر أي لا يجل بالعيب فيها وكذا لا يجهل) (إذ قيل كم مزيف صحيحا لأجل كون فهمه قبيحا)

يعني أنه يسأل الناظر في ذي المنظومة ستر الزلل الواقع فيها ويعن النظر أي يتمه ويبالغ فيه ولا يسرع بالرد والتصويب لأن العجلة من الشيطان ومظنة للخطأ والجهل بالصواب أو لا يجهل بالقول القبيح لأنه قيل فيما تقدم من الزمن بيت ضمن الناظم جعله الله في غرضه معناه في بيته ونصه

وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم

وإذا كان هذا واقعا فيما تقدم من الزمن فهو أولى وأكثر في زمننا ولذا قال

(لا سيما الدهر شديد المحن لكثرة الجهل ونزر المعتني) (مع فشو الفسق والتراضي وكثرة الأغراض في الأعراض)

(هذا الذي قد شوش الأفكارا وأشغل الأحوال والأنظارا)

أرادوا الإضافة حولوا الإسناد عن الوجه إلى الضمير العائد على الموصوف كالرجل ثم أتى بالوجه ونصبوه ثم جروه بالإضافة فالجر إنما هو بعد نصب ورتبه منصوبا بالتشبيه بالمفعول اسم الفاعل وحكمة الإضافة التخفيف بحذف الضمير في وجهه واستتاره في حسن وأما الضارب الرجل فليس فيها تخفيف وإن كانت لفظية فهي مقيسة على الحسن الوجه (قوله يعني أنهم أعطوا أفعل في التعجب حكم أفعل التفضيل الخ) فأفعل التفضيل اسم فيصغر بخلاف فعل التعجب فهو فعل فلا يصغر إلا قياسا على اسم التفضيل والتصغير أصله للأسماء (قوله في أنه لا يرفع الظاهر) هذا يقتضي أن الأصل في عدم رفع الظاهر أفعل في التعجب وأن أفعل التفضيل مقيس عليه بجامع مطلق الزيادة والحاصل أن الأسماء التي تعمل عمل الفعل كلها ترفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل ولا يستتر فيها الضمير وجوبا إلا أفعل التفضيل لحمله على أفعل في التعجب بجامع مطلق الزيادة (قول الناظم وفي الذي ذكرته كفاية الخ) هذا يؤذن بانتهاء الكلام ويعلم بانقضاء المرام فدلوله يفيد عرفا أنه لا يؤتى بشيء بعده مما يبقى فيه تشوف للنفس وهذا يسمى عندهم براعة المقطع وقوله فاعن به بالعين المهملة من عنيت بكذا أعنى عناية من باب رمى اهتممت به واحتفلت وبالغين المعجمة من غنيت بكذا عن غيره من باب فرح إذا استغنيت به والاسم الغنية بالضم فأنا غني ومعنى البيت ظاهر (قوله يعني أن نظم المغني قد تم) هذا اللفظ يدل بالوضع على الختم كانتهى وكمل ونسأله حسن الختام وما أشبه ذلك (قوله ويعن النظر أي يتمه) أي لأنه ربما يكون ما قاله الناظر فيها صوابه كذا أو الحق كذا وما أشبه ذلك هو الخطأ بعينه فينبغي له أن لا يهجم ببادئ الرأي على التخطئة وكذا ينبغي له أن لا يأتي بعبارة فيها سوء أدب بل يأتي بالتعظيم والتبجيل (قوله وكم من عائب الخ) كم مبتدأ خبره محذوف أي موجود والأولى تقديره بعد قوله لأجل الخ لتكون العلة متصلة بالمعلول أي غير مفصول بينهما بالخبر وكم لإنشاء التكثير مبنية على السكون لتضمنها معنى رب

يعنى أن أهل هذا الدهر الذى فيه الناظم أولى وأحق بما نسب لاهل الدهر الذين قيل فيهم البيت فما بعد لاسيما منه على أولويته بما نسب لما قبلها فالمعنى اذا قبح فهم أهل ذلك الزمان القديم القريب من النبى صلى الله عليه وسلم فاولى قبحه فى أهل ذا الزمن

التى للتكثير وتسمى خبرية لان انشاء التكثير يستلزم الاخبار بالكثرة بخلاف الاستفهامية ومزيف بالجر تمييز لكم وجره باضافة كم اليه على الصحيح وقيل بمن المقدرة أو بالرفع على أنه خبر كم ومميزها محذوف أى كم شخص مزيف أو بالنصب على لغة من ينصب تمييز كم الخبرية والى جوازه ذهب المبرد وسيبويه والفارسى والشلوبين والسيرافى لكن الرسم لايناسب النصب والخبر على الاول والثالث محذوف أى موجود وقد روى بالثلاثة قول الفرزدق

كم عمة لك ياجرير وخالة ... فدعاء قد حلبت على عشارى

لكن الخبر فيه على الاول والثالث ليس محذوفا بل هو قد حلبت (قوله يعنى أن هذا الدهر الذى فيه الناظم الخ) أى وهو القرن الرابع عشر الذى ذهب فيه العلماء الاعلام وكسفت فيه شمس العلم فى الانام وانتشرت فيه ظلمات الجهل العام ومراد الناظم بما ذكره أن من كان مع أهل الجهل لابد أن يناله من وصفهم ومن كان فى زمن الفساد والفتنة لابد أن يتشوش فكره وذهنه

هذا الزمان الذى كنا نحاذره ... فى قول كعب وفى قول ابن مسعود

ان دام هذا ولم تحدث له غير ... لم يبك ميت ولم يفرح بمولود

ولبعضهم فى المعنى

هذا زمان كثرت فيه البدع ... واضطربت عليه أمواج الخدع

وخسفت شمس الهدى وأفلت ... من بعد ما قد بزغت وكملت

والدين قد تهدمت اركانه ... والزور طبق الفضا دخانه

وظلمات الزور والبهتان ... تزخرفت فى جملة الاوطان

لم يبق من دين النبى الا اسمه ... ولا من القرآن الا رسمه

قلت وانما تعرض الناظم رضى الله عنه وأطال بقاءه وأدام ارتقاءه لذكر هذه الامور وشكوى الزمان وذم أهله لانه قيل فى المعنى

لابد من تنفس المحزون * لاتلم المرضى على الانين

شكوى الزمان من فنون الشعر * من شأنها نفى هموم الصدر

أما تراه يرفع الاوغادا * ويخفض الكرام والأمجادا

أسرف فى عداوة الاسود * حتى غدا السجود للقرود

تلون ولا أبو براقش * يا تعب العاتب والمناقش

يسرف فى الجور وفى النكايه * ويحظر الأنين والشكايه

براد من شكوى الزمان أهله * لانفسه حتى يراب فعله

وروى عن أنس أنه قال لأحدثنكم حديثا لايحدثكم به أحد بعدى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أشراط الساعة أن يقل العلم ويظهر الجهل ويظهر الزنا (قوله يعنى أن أهل هذا الزمان قل فيهم الخير) قلت جميع ماذكره الناظم والشارح رضى الله عنهما قد رأيناه عيانا وليس من

لشدة محنه أى بلاياه وكثرة جهل أهله وقلة المعتنى منهم بالعمل وفسق فسقهم ورضاهم عن أنفسهم وكثرة أغراضهم فى ذم أعراض الخلق وهذا كله هو الذى شوش أفكارهم أى حيرها وخلطها وأشغل أفعالهم وأفكارهم عن حسن الفهم فى العلم والاشتغال به

(فالخير قل ضده قد كثرا ... والجهل شاع غيره قد سترا)

(والحلم غاض غيره قد بلجا ... والفضل سار ضده قد أخرجا)

يعنى أن أهل هذا الزمان قل فيهم الخير وهو لفظ يعم كل نعمة وخصلة محمودة وضده الشر كثر فيهم وشاع فيهم الجهل وغيره وهو العلم قد سترا أى عدم وفقد وغاض أى نقص وقل الحلم وهو عدم مجازاة المكروه به غيره قد بلجا أشرق وأضاء والفضل سار أى انتقل فلم يبق له أثر ضده قد أخرجا أى جاء وانتشر

(لم يبق من دين النبى غير الاثر ... وسنة الشفيع ردت بالخور)

(تظاهروا بالزور والطغيان ... والكذب والبهتان والعدوان)

يعنى أن أهل زمن الناظم جعله الله فى مراده لم يبق فيهم من دين النبى صلى الله عليه وسلم الا أثره وأما حقيقته وذاته فلم يبق منهما شئ وردت سنة النبى صلى الله عليه وسلم بالخور أى الاصوات التى كاصوات البهائم أو بكل ضعيف تظاهروا أى تعاونوا على ردها بالزور أى الكذب والطغيان أى مجاوزة الحد فى الظلم والبهتان نوع من الكذب والعدوان أى التعدى أى مجاوزة الحدود الى غيره

(فان يكن زمن من مضى فسد ... فما تقول فى الذى بعد ورد) (وان يك العلم خبا فيما سبق ... فما تقول فى الذى بعد التحق)

(وان يك الندى الذى تأصلا ... قدما فها هو اليوم قد تعطلا) (وان يك الورع ما قد ذكروا ... فها هو اليوم لديهم يهجر)

يعنى أن أهل زمن قد مضى اذا فسدوا فكيف حال أهل زمننا هذا فهم فى أشد الفساد وان كان العلم خبا أى ستر وعدم فيما سبق من الزمن فكيف حاله الآن فهو أعدم وأستر وان كان الندى أى الكرم الذى تأصل أى صار أصلا معمولا به فيما مضى من الزمن فهو اليوم قد تعطل جيده من القلائد فلم يبق له من الرجال ما يتحلى به وان كان الورع الذى قد ذكر وهو انه ترك بعض المباحات خوف الوقوع فى المكروهات فهو عندهم اليوم فى هذا الزمن مهجور أى متروك غير معمول به

﴿ذا زمن قرت به الفجار　　صلاحه الالباس والاضرار﴾

﴿والعاقل اللبيب من تباعدا　　عن الورى بجبل فصاعدا﴾

﴿ان أمكنتك عزلة ياصاح　　فافعل هداك الله للنجاح﴾

يعنى أن هذا الزمن قرت به أى بردت وسرت به أعين الفجار جمع فاجر المائل عن الحق الكاذب صلاح أهله الالباس أى التخليط فى الامور فالعاقل من تباعد عن الخلق على رأس جبل فأعلى ان أمكنتك عزلة فافعلها فلك الاجر الجزيل والثواب العظيم

﴿لكننى أطلب ممن قدرا　　وقوع ذا أجرا على ماقد جرى﴾

﴿وأن يعمنا بلطفه الخفى　　بحرمة المختار خير من قفى﴾

﴿فان لطف الله ان يكن صلح　　لكل موجود أتت له المنح﴾

يعنى أن الناظم جعله الله فى غرضه فى الدنيا والآخرة بعد ما تقدم له من شكايته من فساد أهل زمنه وما وصفهم به ومن نصيحتهم بالعزلة وملازمة العبادة على طريق السنة يطلب من الله الذى قدر وقوع هذا النظم أجرا جزيلا أى عظيما على ما جرى له من التعب فى نظمه بسبب دوام النظر واستعمال الفكر وسهر الليالى وعزلة الايام حقق الله رجاءه بفضله و يطلب من الله أيضا أن يعمه مع أهله وأحبابه وأصحابه والمسلمين بلطفه الذى يكفيهم جميع ما يخافونه و يعطيهم ما يحبونه لان لطف الله ان أعطى لكل موجود أتته المنح الكثيرة فى التى لا تعد ولا تحصى من حيث لا يحتسب رزقه الله سؤله وحقق له أمله وزاده على ما طلبه

﴿ولست من فرسان هذا الشان　　ولا تجار خيل ذا الميدان﴾

﴿لكننى سايرتهم لكى أنال　　دعاء خير لا يؤل لزوال﴾

﴿والمرء ما عاش حديثا وقعا　　فاختر حديثا حسنا لمن وعى﴾

يعنى أنه ليس من فرسان هذا الشان أى ليس من ركاب خيل هذا الشأن وهو تأليف الكتب وتدوينها ولا من تجار خيل هذا الميدان وهو محل المسابقة

رأى كمن سمع فقد نقص العلم وظهر الجهل وألقى الشح فى القلوب وعمت الفتن وكثر الشر وقل فاعل الخير ورفع الحياء فانا لله وانا اليه راجعون ولا زالت الصفات المذكورة فى ازدياد فى جميع الاقطار والبلاد لكن يقل بعضها فى بعض و يكثر بعضها فى بعض وكلما مضت طبقة ظهر النقص الكثير فى التى تليها حتى صار الدين غريبا كما بدا غريبا أخرج ابن ماجه بسند قوى عن حذيفة قال يدرس الاسلام كما يدرس وشى الثوب حتى لا يدرى ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة وروى عن عبد الله ابن مسعود أنه قال لا يأتى عليكم يوم الا وهو شر من اليوم الذى كان قبله حتى تقوم الساعة لست أعنى رخاء من العيش يصيبه ولا مالا يفيده ولكن لا يأتى عليكم يوم الا وهو أقل علما من اليوم الذى مضى قبله فاذا ذهب العلماء استوى الناس فلا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر فعند ذلك يهلكون (قوله صلاح أهله الالباس أى التخليط فى الامور) هذا حال كثير من متصوفة زماننا فانهم يتهافتون على الشهوات تهافت الفراش على النار و يقولون ان ذلك لا يضرنا لانا واصلون وحكى عن بعضهم انه كان يأكل الحرام الصرف و يقول ان النفى والاثبات يدفع ضرره وهو خطأ فاحش وضلال مبين أعاذنا الله تعالى واياكم من ذلك وأعظم من ذلك من يعتقد حلية أكل مثل الميتة من غير عذر شرعى لاحدهم و يقول كل ما بحر والبحر لا ينجس ولا يدرى هذا الضال أن من يعتقد ذلك أنجس من الكلب والخنزير ومنهم من يحكى عن بعض الكاملين المكملين من أهل الله تعالى ما يؤيد به دعواه وهو كذب لا أصل له وحاشا ذلك الكامل مما نسب اليه حاشاه (قوله ان أمكنتك عزلة فافعلها) العزلة هى الخروج عن مخالطة الخلق بالانزواء والانقطاع لمن خاف على دينه وقد اختلف السلف فى أصل العزلة فقال الجمهور الاختلاط أولى لما فيه من اكتساب الفوائد الدينية للقيام بشعائر الاسلام وتكثير سواد المسلمين وايصال أنواع الخير اليهم من اعانة واغاثة وعيادة وغير ذلك وقال قوم العزلة أولى لتحقق السلامة بشرط معرفة ما يتعين وما أحسن قول الجنيد نفع الله ببركته مكابدة العزلة أيسر من مداراة الخلطة وقال الخطابى لو لم يكن فى العزلة الا السلامة من الغيبة ومن رؤية المنكر الذى لا يقدر على ازالته لكان ذلك خيرا كثيرا وللنسائى من حديث ابن عباس رفعه ألا أخبركم بخير الناس رجل ممسك بعنان فرسه الحديث وفيه ألا أخبركم بالذى يتلوه رجل معتزل فى غنيمة يؤدى حق الله فيها وذكر الخطابى فى كتاب العزلة أن العزلة والاختلاط يختلفان باختلاف متعلقاتهما فتحمل الادلة الواردة فى الحض على الاجتماع على ما يتعلق بطاعة الائمة وأمور الدين وعكسها فى عكسه وأما الاجتماع والافتراق بالابدان فمن عرف الاكتفاء بنفسه

وهذا من الناظم جعله الله فى غرضه هضم منه لنفسه بالنسبة لاهل العلم بعدما تبرأ من حولها وقوتها بالنسبة لله زاده الله علوا ورفعة وشرفا فى الدنيا والآخرة على ما يحبه مما لا يخطر على باله لكنه سابرهم أى ماشاهم وجاراهم وعمل عملهم فى تأليف الكتب هذا وغيره كنظمه لشمائل المصطفى صلى الله عليه وسلم وأنظامه فى النظائر النحوية والبيانية ونظمه

لبعض تسهيل ابن مالك والله يسهل له كماله على مراده لاجل أن ينال دعاء بخير لا يزول ولا يحول ممن نظر فيها واستفاد منها وأفاد بها جعله الله فى غرضه فى الدنيا والآخرة ولان أفضل ما يسعى فيه المرء وأحسن التشبه بالعلماء والصالحين فى الاحوال والاعمال لان المرء مدة عيشه وبعده انما هو حديث يروى ويحكى ويقص فاختر لنفسك حديثا حسنا وهو التشبه بالعلماء والصالحين كما فعل الناظم جعله الله فى غرضه دنيا وأخرى

(ثم صلاة وسلام سرمدا
على رسول عم فضلا وندا)
(محمد وآله وشيعته
وتابع ومخلص من أمته)

يعنى أنه طلب من الله صلاة أى تشريفا وتعظيما وسلاما أى أمانا وحفظا دائمين على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم الذى عم فضله جميع خلق الله ونداه أى كرمه قال فى اضاءة الدجنة

وانعقد الاجماع أن المصطفى
أفضل خلق الله والخلف انتفى

والصلاة والسلام من الله على آله أى أهل بيته من أولاده وزوجاته وأقاربه وشيعته أى أتباعه والمخلصين من أمته صلى الله عليه

فى حق معاشه ومحافظة دينه فالاولى له الاكتفاف عن مخالطة الناس بشرط أن يحافظ على الجماعة والسلام والرد وحقوق المسلمين المذكورة والمطلوب انما هو ترك فضول الصحبة لما فى ذلك من شغل البال وتضييع الوقت عن المهمات ويجعل الاجتماع بمنزلة الاحتياج الى الغداء والعشاء فيقتصر منه على ما لابد له منه فهو أروح للبدن والقلب والله أعلم وقال القشيرى فى الرسالة طريق من آثر العزلة أن يعتقد سلامة الناس من شره لا العكس فان الاول نتيجة استصغاره نفسه وهى صفة المتواضع والثانى شهوده مزية له على غيره وهذه صفة المتكبر (قوله وهذا من الناظم هضم منه لنفسه) يعنى أن ما ذكره بقوله ولست الخ انما هو تواضع منه حيث وصف نفسه بكونه ليس من فرسان هذا الشان الخ ولم يأمن وقوع الخطا قلت والله ما رأيت أحرص منه على علم ولا أشد تواضعا لاهله منه على حلم على جلالة قدره فى الملك والعلم وملاءة صدره من العقل والحلم فرضى الله عن أمثاله وواها لاشكاله عرض على جل تأليفه وطلب منى أن أتكلم له على ما فيها مما عساه أن يكون خطأ فكنت اذا كتبت أو تكلمت على شئ من ذلك اغتبط به وارتاح له فعجبت لذلك وأعجبنى أبقاه الله محفوظا وبعين عنايته ولطفه ملحوظا (قوله فى تأليف الكتب الخ) وذلك لان التأليف من بث العلم الذى لا ينقطع بالموت بل هو أقوى من التدريس كما قال التاج السبكى لطول بقائه على ممر الزمان وقد استقرأ الجلال السيوطى من الاحاديث احدى عشرة خصلة ينتفع صاحبها بها بعد الموت ونظمها فى قوله

اذا مات ابن آدم ليس يجرى * عليه من خصال غير عشر
علوم بثها ودعاء نجل * وغرس النخل والصدقات تجرى
وراثة مصحف ورباط ثغر * وحفر البئر أو اجراء نهر
وبيت للغريب بناه يأوى * اليه أو بناء محل ذكر
وتعليم لقرآن كريم * فخذها من أحاديث بحصر

ونظمه للمغنى هذا ينيف والله أعلم على العشرين مائة بيت وأما نظمه للشمائل ففى خمسة عشر مائة بيت أو أقل أو أكثر وله أيضا شرح سماه بالقول المختار على الخلاصة والاحرار أعانه الله على اكماله بجاه المصطفى وآله وقد شرع أيضا فى شرح قواعد العلامة المجبور أعانه الله على اتمامه وله غير ذلك من التقاييد النفيسة مما لا يدخل تحت حصر جزاه الله عن فعله خيرا وأجرى له أجرا آمين (قول الناظم ثم صلاة الخ) أتى بالصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم رجاء لقبول عمله لما فى الحديث الدعاء موقوف الخ فقد قابل بالشكر فى قوله قدتم ما رمت بحمد طيب الخ نعمة الاتمام وأردفه بالصلاة على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك فى ابتداء الكلام لاحراز أجر ذلك وعنه فى البدء والختام سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

وسلم وهذا من عطف الخاص على العام وهذا آخر ما يسر الله من هذا النظم وشرحه لله الحمد على الابتداء والختام وصلاته وسلامه على أفضل الانام وعلى آله وأصحابه الاعلام والتابعين لهم على مرور الليالى والايام ختم الله لى ولناظمه ولمن تعلم فيه بالاسلام ولجميع قرابتنا والمسلمين بالتمام وكمل هذا الشرح فى شعبان عام ثلاثة وعشرين وثلاثمائة وألف على يد مقيده محمد الاغظف بن أحمد مولود الوسرى الصحراوى

(قال المؤلف حفظه الله) وكان الفراغ من تبييضها في يوم الجمعة السابع والعشرين من شعبان الأبرك عام ثلاث وعشرين وثلثمائة وألف على يد عبيد ربه
مؤلفها علي بن مبارك الروداني الشريف الحسني
أحسن الله خاتمته وعاقبته وجعل
درجة المتقين منزلته بمنه وكرمه
وهو حسبنا ونعم الوكيل
ولا حول ولا قوة الا
بالله العلي
العظيم

يقول خادم التصحيح بدار الطباعة الاميريه الفقير الى مولاه محمد بن محمد البلبيسي الحسيني

الحمد لله الذي رفع السماء بلا عمد وهو الفاعل المختار ونصب دلائل وحدانيته فلا عذر لأحد ممن اشتغل بالتنازع والانكار والصلاة والسلام على خير مرسل بأصح بيان وأفصح معرب عن ضمير القصة والشان وعلى آله الاطهار وصحابته الابرار (أما بعد) فان العلوم وان جلت فعمادها علم النحو الذي تلقاه أبو الاسود الدئلي عن أبي السبطين الامام علي فهو أول من دوّن فيه ورتبه بفلق فيه وتلقاه منه باليمين كل خليل أمين فصينت به لغة العرب من تغيير المباني والصور الناجم من اختلاطهم بالاعاجم وأخلاط الحضر حتى وصلت الينا من تحرير الى تحرير وهي في غاية الضبط والتحرير وعلينا من وقاية الله أعظم جنه كيف لا وهي لسان أهل الجنه هذا ومن أجل مادوّن في هذا الفن مغني اللبيب الآتي منه بكل معنى غريب للعلامة ابن هشام الانصاري عليه رحمة الباري فلم تزل العلماء تقيل في ظلال رياضه وتشرب علا بعد نهل من زلال حياضه وتغدو لخدمته وتروح حتى كسوه حلل الحواشي والشروح وكان ممن جال في ميدان مبانيه وغاص في بحر معانيه واستخرج منه الدر الثمين وأودعه في سلك نظمه المتين وسماه (السبك العجيب لمعاني حروف مغني اللبيب) الامير المؤيد بنصر الله والمجتهد في اعلاء دين الله من تسنم قنن المعالي بالرماح العوالي واعتلى ذرى المناقب السنية بالاخلاق المرضية والاعمال السنيه حتى قاد بحزمه حزبه وساد بعزمه سربه وحمى برأيه الصائب حوزة الغرب الاقصى وقطع بفكره الثاقب جذ من تغلب عليه واستعصى مولانا السلطان عبد الحفيظ أذهب الله عنه كل ما يغيظ ابن السلطان العالي الحسب والعلوي النسب الحسن المقدس قدس الله روحه ونور ضريحه ولما وقع هذا النظم عند علماء تلك البقاع موقع القبول شرحه علامة المعقول والمنقول سيدي محمد الاغظف بن أحمد الولاتي الحوضي بشرح يسر الخاطر ويرضي ثم عززهما بهذه الحاشيه الكاشفة عنه كل غاشيه العلامة المبارك علي بن مبارك فجزاهم الله كل خير ووقاهم كل ضير ولما كان نشر العلم من الخيرات الباقيه

ووسيلة

ووسيلة للدرجات العاليه صرف الهمة فى طبعها رغبة فى عموم نفعها بالمطبعة الأميريه ذات التصحيح والدقة البهيه حضرة الامين السيد محمد الغالى السبتى بمراكش على يد المتعهد بذلك والقائم بدفع النقود وايراد الورق وجميع ما يلزم لذلك بالمطبعة المذكوره حضرة الهمام صاحب المساعى المشكوره السيد الحاج محمد بن العباس بن شقرون وكيل دولة الغرب الاقصى سابقا بمصر جزاهما الله على صنيعهما خيرا وأجزل لهما أجرا وقد اجتهدنا بحمد الله فى تصحيحها وتهذيبها وتنقيحها بمراجعة أصولها حتى جاءت فوق المأمول تهب عليها نسمات القبول فى ظل الحضرة الفخيمة الخديويه عزيز الديار المصريه من ليس له فى حب نشر المعارف والعدل ثانى أفندينا (عباس باشا حلمى الثانى) أدام الله أيامه ونشر على هام الخافقين أعلامه وأقر عينه بولى عهده وبقية أنجاله بجاه النبى وآله وذلك فى أواخر جمادى الاولى من عام ١٣٢٦ من هجرة من هو بالمؤمنين أولى صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه والعاكفين على أعتابه



فهرست الجزء الثاني من حاشية فتح الصمد على شرح السبك العجيب

لمعاني حروف مغني اللبيب

صحيفة	
٢	مبحث حرف النون ـ النون المفردة
٩	نعم
١١	مبحث حرف الهاء ـ الهاء المفردة
١٢	ها
١٣	هل
١٥	هو
١٥	مبحث حرف الواو ـ الواو المفردة
٢٢	وا
٢٣	مبحث حرف الياء ـ الياء المفردة
٢٤	يا
٢٥	مبحث الباب الثاني في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها
	مبحث شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها
٢	مبحث انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية
٢٨	مبحث ما يجب على المسؤل في المسؤل عنه الخ
٢٩	مبحث انقسام الجملة الى صغرى وكبرى
٣٠	مبحث انقسام الكبرى الى ذات وجه وذات وجهين
٣١	مبحث الجمل التي لا محل لها من الاعراب الاولى المستأنفة
٣٣	الجملة الثانية المعترضة بين شيئين متلازمين
٤١	الجملة الثالثة التفسيرية
٤٣	الجملة الرابعة المجاب بها القسم
	الخامسة الواقعة جوابا بالشرط غير جازم
٤٤	السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف
	السابعة التابعة لما لا محل له
	مبحث الجمل التي لها محل من الاعراب
	الجملة الاولى الواقعة خبرا
	الجملة الثانية الواقعة حالا
٤٥	الجملة الثالثة الواقعة مفعولا
٤٦	الجملة الرابعة المضاف اليها
٥٠	الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء واذا
	الجملة السادسة التابعة لمفرد
٥١	الجملة السابعة التابعة للجملة التي لها محل
	مبحث حكم الجملة بعد النكرة والمعرفة
٥٢	مبحث الباب السادس في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور
	ذكر حكمهما في التعلق
٥٣	هل يتعلقان بالفعل الناقص
٥٤	هل يتعلقان بالفعل الجامد
	هل يتعلقان بأحرف المعاني
٥٥	ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر
٥٦	حكمهما بعد المعارف والنكرات
٥٨	حكم المرفوع بعدهما
	ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف
٦٠	هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف
	مبحث الباب الرابع في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها
	ما يعرف به المبتدأ من الخبر

صحيفة

٦٢ مبحث مايعرف به الاسم من الخبر
« مايعرف به الفاعل من المفعول عند الالتباس
٦٣ « ماافترق فيه عطف البيان والبدل
٦٥ « ماافترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة
٦٧ « ماافترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعافيه
٦٩ « أقسام الحال * تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين
٧١ « اعـــراب أسماء الشروط والاستفهام ونحوها
٧٢ « مسوغات الابتداء بالنكرة
٧٤ « أقسام العطف
٧٧ « عطف الانشاء على الخبر وبالعكس
٧٧ « عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس
٧٧ « العطف على معمولى عاملين
٧٨ « المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة
٨٠ « شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا
٨٣ « روابط الجملة بما هى خبر عنه
٨٥ « الاشياء التى تحتاج الى رابط
٨٦ « الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة
٩٠ « الامور التى لايكون الفعل معها الا قاصرا وهى عشرون
٩٢ « الامور التى يتعدى بها الفعل القاصر وهى سبعة

صحيفة

٩٤ مبحث الباب الخامس من الكتاب فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها وهى عشرة
٩٤ « الجهة الاولى
١٠٢ « الجهة الثانية أن يراعى المعرب معنى صحيحا
١٠٦ « الجهة الثالثة
١٠٧ « الجهة الرابعة
١٠٧ « الجهة الخامسة
١٠٩ « باب كان وماجرى مجراها
١١٠ « المنصوبات المتشابهة ما يحتمل المصدرية والمفعولية
١١٠ « ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية
« ما يحتمل المصدرية والحالية
١١١ « ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله
ما يحتمل المفعول به والمفعول معه
١١١ « الاستثناء
١١٣ « الحال المحتملة كونها من الفاعل أو من المفعول
١١٣ « ما يحتمل من الحال التعدد والتداخل
١١٤ « اعراب الفعل
١١٥ باب الموصول
١١٦ مبحث التوابع
١١٧ باب حروف الجر
١١٧ مبحث مسائل مفردة
١١٧ « الجهة السادسة
١٢٦ « الجهة السابعة

صحيفة

١٢٦ مبحث الجهة الثامنة
١٢٧ « الجهة التاسعة
١٢٧ « الجهة العاشرة
١٢٩ « بيان أنه قد يظن أن الشئ من باب الحذف وليس منه
١٣٠ « بيان مكان المقدر
١٣٠ « بيان مقدار المقدر
١٣١ « فى أنه ينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن
١٣١ « فى أنه اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيهما أولى
١٣٤ « ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب
حذف الاسم المضاف
١٣٤ « حذف المضاف اليه
١٣٥ « حذف اسمين مضافين
١٣٥ « حذف ثلاث متضايفات
١٣٥ « حذف الموصول الاسمى
١٣٦ « حذف الصلة
١٣٦ « حذف الموصوف
١٣٦ « حذف الصفة
١٣٦ « حذف المعطوف
١٣٧ « حذف المعطوف عليه والمبدل منه
١٣٧ « حذف المؤكد وبقاء توكيده
١٣٧ « حذف المبتدا
١٣٨ « حذف الخبر
١٣٨ « ما يحتمل النوعين
١٣٨ « حذف الفعل وحده أومع مضمر مرفوع أو منصوب أومعهما
١٣٩ « حذف المفعول
١٣٩ مبحث حذف الحال
١٤٠ « حذف التميز
١٤٠ « حذف الاستثناء
١٤٠ « حذف حرف العطف وفاء الجواب وواو الحال
١٤٠ « حذف قد
١٤١ « حذف لا التبرئة وغيرها
١٤٢ « حذف ما النافية
١٤٢ « حذف ما المصدرية
١٤٣ « حذف كى المصدرية
١٤٣ « حذف اداة الاستثناء
١٤٣ « حذف لام التوطئة
١٤٣ « حذف الجار
١٤٤ « أن الناصبة
١٤٤ « حذف لام الطلب
١٤٤ « حذف حرف النداء
١٤٥ « حذف نون التوكيد
١٤٦ « حذف نونى التثنية والجمع
١٤٧ « حذف التنوين
١٤٨ « حذف أل
١٤٩ « حذف لام الجواب
١٤٩ « حذف جملة القسم
١٤٩ « حذف جواب القسم
١٥٠ « حذف جملة الشرط
١٥٠ « حذف جملة جواب الشرط
١٥١ « حذف الكلام بجملته
١٥١ « حذف أكثر من جملة فى غير ماذكر
١٥٣ « الباب السادس من الكتاب فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وهى كثيرة

صحيفة

١٦١ مبحث الباب السابع من الكتاب فى كيفية الاعراب
١٦٤ فصل وأول ما يحترزمنه ويتباعد المبتدئ فى صناعة الاعراب أمور
١٦٧ مبحث الباب الثامن من الكتاب فى ذكر أمور كلية يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية
١٦٧ « القاعدة الاولى
١٧٢ « القاعدة الثانية
١٧٤ مبحث القاعدة الثالثة
١٧٥ « القاعدة الرابعة
١٧٨ « القاعدة الخامسة
١٧٨ « القاعدة السادسة
١٧٩ « القاعدة السابعة
١٧٩ « القاعدة الثامنة
١٨٠ « القاعدة التاسعة
١٨٢ « القاعدة العاشرة
١٨٣ « القاعدة الحادية عشرة

(تم الفهرست)